كارولين فوريست
فياميتا ڤينرّ

العلمانية

على محك الأصوليات اليهودية والمسيحية والإسلامية

ترجمة: غازي أبو عقل



العنوان الأصلي

TIRS CROISÉS

La Laïcité à L'épreuve
des intégrismes juif, chrétien et musulman

Caroline Fourest
Fiammetta Venner

Calmann-Lévy
2003

كارولين فوريست
فيامتّا ڤينرّ

العلمانية على محك الأصوليات اليهودية والمسيحية والإسلامية

ترجمة: غازي أبو عقل
مراجعة: مروان الداية





* اسم الكتاب: العلمانية على محك الأصوليات اليهودية والمسيحية والإسلامية

* تأليف: كارولين فورست

فياميتّا ڤينّر

* ترجمة: غازي أبو عقل

* مراجعة: مروان الداية

* الطبعة الأولى: 2006

* موافقة وزارة الإعلام رقم: 79619 تاريخ 2005/4/19

* الإخراج الفني: بترا للنشر والتوزيع

* الناشر:

دار بترا للنشر والتوزيع

www.darpetra.com

سوريا. دمشق. هاتف 5128483

رابطة العقلانيين العرب

arab.rationalists@yahoo.fr

* التوزيع:

دار بترا للنشر والتوزيع

سوريا. دمشق. هاتف 5128483

دار ورد للنشر والتوزيع

سوريا. دمشق. هاتف 5141441

الفهرس

إهداء الكتاب:

إلى الذين يقاومون الأصوليات جميعاً وإلى ضحاياها،

وبشكل خاص:

إلى لطيفة، طالبة فرنسية مغربية اخترقت جسدها أربع وعشرون طعنة سكين بيد والدها المسلم، لأنها أرادت الزواج من شاب كورسيكي.

إلى سبرينغ آدامز، شابة أمريكية في عامها الثالث عشر، قتلها والدها، وهو مسيحي من حركة أنصار الحياة، ببارودة ذات مضخة، لأنها أرادت إجهاض جنينها من والدها الذي اغتصبها.

وأيضاً:

إلى أنور السادات، الذي اغتاله أصولي مسلم لأنه أراد السلام مع إسرائيل.

إلى إسحق رابين، الذي اغتاله أصولي يهودي لأنه أراد السلام مع الفلسطينيين.



مقدمة

قرع الحادي عشر من أيلول سبتمبر بدءَ مرحلة وعي الخطر الذي تمثله الإسلاموية. وبالمقابل فإنه لم يؤد إلى تفكير مُعَمَّق حول عودة سائر الأصوليات بقوة. مع أن هذه الصدمة الجارحة ـ التي فسَّرها بعضهم بسرور على أنها صدام حضارات ـ لا يمكن فَهمُها دون إلقاء نظرة على عودة الغزوة الدينية التي باشرها ـ في آن معا ـ الأصوليون اليهود والمسيحيون والمسلمون منذ نهاية السبعينات. إنها ثأر الله، إذا استرجعنا صيغة جيل كيبل G. Kepel[1].

تشير هذه الحقبة إلى منعطف ضمن نطاق عَرفتْ فيه الأديان الموحدة الثلاثة عملية تطرفٍ سياسي في تواريخ متقاربة بشكل مدهش.

ففي شهر أيار-مايو 1977، ولأول مرة في تاريخ إسرائيل، أحدثت الأحزاب الدينية خرقاً انتخابياً أدّى إلى منع حزب العمل من تشكيل حكومة، مما خدم مصلحة حزب ليكود. وفي السنة التالية أصبح كارول ڤوتيلا Wojtyla، وهو كاردينال بولوني معروف بتصلبه، أصبح البابا يوحنا بولس الثاني. وبدأ معه زمن تطرف مواقف الكنيسة الكاثوليكية، التي تُعزَى بشكل خاص إلى عودة الكاثوليكيين التقليديين إلى الكنيسة بعد أن كانوا وصلوا إلى حد الانشقاق عنها تعبيراً عن الاحتجاج ضد المجمع المسكوني المعروف باسم «ڤاتيكان الثاني».

حمل العام 1979 خاتم حال راهنة مزدوجة: حال الإسلاموية وحال الأصولية البروتستانتية. ففي شباط-فبراير يُعلن آية الله الخميني جمهورية إيران الإسلامية، الظاهرة الأولى لغزو الإسلاميين مواقع السلطة. وسنة 1979 هي أيضاً موعد

1- جيل كيبل: **ثأر الله: «مسيحيون ويهود ومسلمون على طريق إعادة فتح العالم»**. الناشر SEUIL باريس 1991، 282 صفحة.

ولادة اليمين الديني الأمريكي رسمياً، بخاصة ولادة التحالفات الكبرى مثل الأكثرية الأخلاقية MORAL MAJORITY، وهذا يعني بداية استيلاء السلفيين البروتستانتيين على الحياة الداخلية وعلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

بعد هذا المنعطف، نُزعت السمة الإطلاقية، في أغلب الأحوال، عن التحليلات التي تنبأت بالتبعات الخطرة للصدمة المعاكسة الدينية. ومَرَّ وقت دون ظهور أية عدوى عالمية بشكل مشهود، مما أغرى بعض المحللين بالاعتقاد بشكل ما من أشكال استيعاب الأصوليين واندماجهم. وجاء الحادي عشر من أيلول سبتمبر ليُعكّر تماماً هذا التفاؤل، ولكن إدراكه تمَّ على أساس أنه عمل إرهابي ينبغي أن يجعلنا واعين الخطر الوحيد: الإسلامي.

أعطى عنف هذا الحدث المشهود أثراً تبشيرياً، حيث أصبح العمل الانتحاري (الكاميكازه) تجسيدا لهمجية يستمدها الإسلام من جوهره الذاتي، ليس هذا فحسب ولكن تجسيداً لهمجية ينبغي أن تُنسينا ما عداها كله.

انفعلنا وتأثرنا عندما وصل سيلڤيو برلوسكوني إلى ادّعاء تفوق الغرب، ولكننا انضممنا إلى صيغة «صدام الحضارات»، بل حتى إلى حرب الغرب ضد الشرق، والخير ضد الشر، والمسيحيين ضد المسلمين... على النقيض ـ من هذه الرؤية ـ تنافَسَ بعض المفكرين الأوروبيين ـ وقد أرعبهم خطر عدوى عنصرية ـ في بذل طاقاتهم لكشف ما أطلقوا عليه اسم «رهاب الإسلام»، مع احتمال أن يُضيّق موقفُهم هذا المدى الضروري للقيام بنقد علماني للإسلام.

من بين هذين الإغراءين، الشيطاني والملائكي، وُلدت الرغبة في دراسة التأثير الخاص والمتضافر لكل أصولية من الأصوليات اليهودية والمسيحية والإسلامية، الموحَّدَة بالالتزامات نفسها. ولمزيد من الدقة، فإن المقصود المقارنة بين التظاهرات السياسية الجذرية للحركات التي تتبنّى مبادئ التوحيد والمسماة أيضاً «الأديان الإبراهيمية»: اليهودية، والمسيحية (كاثوليكية وبروتستانتية) والإسلام. وقد بدت لنا هذه المقاربة العرضانية الوسيلة الوحيدة لتفادي التنديد والوصم لصالح القيام بتحليل ملموس وظرفي. هل يتقاسم الأصوليون المسيحيون

واليهود والمسلمون ـ في الواقع ـ نظرة واحدةً متشابهة إلى العالم؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، هل يكون وَقْع أفكارهم على حياة الآخرين وتأثيرها متماثلين تماما؟ وإذا كان الجواب سلبا، أينبغي لنا البحث عن تفسير هذا الاختلاف في طبيعة دينهم نفسه أو في السياق الذي يتحركون فيه والخاص بكل دين، آخذين بالاعتبار وزن المقاومات والكوابح المضادة التي يواجهها كل فريق منهم؟

غير أن المسألة الحقيقية التي يطرحها هذا الكتاب تظل كما هو آت: أَيَخوضُ السلفيون حربا بعضهم ضد بعضهم الآخر، أم أنهم يعملون معاً لإتلاف الديمقراطية والعلمانية وإفسادهما، وغايتهم تحقيق هدف مُشتَرك، مع احتمال تعزيز كلٍ منهم الآخر وتقويته؟ وبصيغة أخرى، هل يمثل خطُّ الصَّدْع الحالي بينهم صدام حضارات أم على النقيض صدام أفكار بين الثيوقراطية والديمقراطية؟

من أجل الإجابة عن هذه الأسئلة، فلنُفْصح عمَّا نعنيه بكلمة «أصولية». نحن ننهض بعبء موقعنا العلماني الذي يقتضيه هذا الموقف. فليس الموضوع هنا المقارنة بين أديان الكتاب بل المقارنة بين الإدّعاءات والمطالب السياسية التي تُقدَّم باسم هذه الأديان. نحن لسنا مفسرتين ولا مُؤَوِّلتين للكتب المقدسة. لكننا ـ بالمقابل ـ نعتبر من حق كل مواطن سؤال المراجع التي تُقدّمها الحركات الأصولية لكي تفرض عليه رؤية للحياة في المجتمع، وهي هنا شريعة إلهية تُعتبر متفوقة على قانون البشر[1]. وتعني «الأصولية» في رأينا تَجَلي مشروع سياسي

1- اشتَغَلْنا بخاصة على النصوص التوراتية اليهودية والنصوص المسيحية والقرآن. مصدر الاستشهادات ــ إلا في حالات استثنائية أشرنا إليها ــ هو ترجمة توراة الحاخامية. المنشور في دار كولبو (1966ـ1989)، والنسخة المسيحية من توراة القدس من منشورات سيرف (1997). ومن القرآن (منشورات SEUIL 1979) مترجماً من قبل جان غروجان Grosjean، وهي ترجمة روجعت وصُحِّحت تبعاً لإرشادات معهد البحوث الإسلامية بالأزهر، وكذلك الترجمة الصادرة في 1970 التي قام بها الحاج نور الدين محمود، المدير المساعد السابق للمعهد الإسلامي في مسجد باريس. هذه الترجمة الأخيرة يستعملها الأصوليون أكثر من غيرها. كما نجد بين النصوص التي استندنا إليها مقتطفات من التلمود وتعليقات وشروح للحاخامين يستخدمها السلفيون اليهود المعاصرون، وما كتبه آباء الكنيسة كما ينشرها التقليديون، كذلك مختارات من الحديث: علم وإيمان وسلوك حسن. منشورات البراق، بيروت 1999.

هادف إلى إلزام مجتمع ما، بدءا بالفرد وانتهاء بالدولة، باعتماد قيم ناتجة، لا عن توافق ديمقراطي، بل عن رؤية للدين صارمة متشددة أخلاقية. تكلم فولتير في «المعجم الفلسفي» عن «المتعصبين» بهذه العبارة: «ناس مقتنعون بأن الروح القُدس الذي يملؤهم هو فوق القوانين». هذه السمة هي بالفعل ما نبحث عن ملاحقته عند «السلفيين»، حتى لو كانت كلمة «متعصب» اتخذت بمرور الزمن رنيناً مشوشاً لا يتيح لنا اللجوء إليها باضطراد منتظم.

لم نعتمد عبارة «سلفي» أو «سلفي جديد» ـ نيوسلفي[1]ـ المستعملة غالباً للدلالة على السلفيين البروتستانتيين أو المسلمين. تعني السلفية، في ذاتها، عودة إلى أسس الإيمان، وإلى نصوص مقدسة يراد لها أن تُقرأ بأكثر الأساليب حرفية ورجوعاً إلى الأصل. ولئن كان هذا المشروع يؤدي غالباً إلى رؤية متصلبة وعتيقة للعالم ـ بمعنى العودة إلى الرسالة الأصلية ـ إلا أنه لا يعني، بالمقابل، وجود رغبة لدى القائمين به لفرض رؤيتهم باطراد على الآخرين. فعلاوة على أن السلفية ليست خط حدود يفصل ويميِّز سائر المتطرفين دينياً[2]، فإنه لا يسع أية تسمية لاهوتية أن تُرضي الراغب في دراسة الإغراء السلطوي الذي تحتويه الأصولية. صحيح أن الأصوليون يتذرعون، في المقام الأول دائماً، بخصوصية دينية قد تتخذ شكل التقوى أو السلفية أو التزمت العقائدي، إلا أن هذا التحديد ليس إلا حجة وذريعة لتطرف سياسي أكثر. ونحن لن نحتفظ بهذه الصيغ إلا من أجل عرض وتحليل الخصوصيات اللاهوتية، الخاصة بكل حركة، ولكن مقصودنا الأول هو دراسة التأثير السياسي للأصوليين. وبكلمة أخرى، ليس قصدنا تحليل فحوى «السلفية الإسلامية» بدقة بل «النزعة الإسلاموية». تدل الإسلاموية على «الاستخدامات السياسية للإسلام»، تِبعاً لتعريف جاء في كتاب وضعه كل من

1- كما استخدمها أوليفييه روا O. Roy في كتابه: **الإسلام المعَولَم**. الناشر SEUIL، باريس 2002.

2- لا يتطابق مع التحديد الديني الذي يتبناه الكاثوليكيون التقليديون (المتعلقون بالتراث والتقاليد أكثر من تعلقهم بالرسالة الأصلية التي وردت في الأناجيل) ولا مع اليهود المتزمتين (الذين يتمنون تمييز أنفسهم بممارسة طقوس دينية شديدة القسر).

برنار بواتيڤو Boitiveau وجوسلين سيزاري Cesari[1]. ولئن احتفظنا بهذا التعريف للإسلاموية، إلا أننا نُفضل عليه غالباً تعبير «أصولية إسلامية».

كما ينوّه ماكسيم رودنسون، فإن لفظة «ISLAMISTE» تحتمل مجازفة التباس معناها بكلمة ISLAMIQUE[2]، في حين أن كلمة «أصولي INTEGRISTE» تنطوي على مزية، وهي قابلية تصريفها إلى أصوليات يهودية، أو مسيحية، أو إسلامية، مما يجعل مشروعنا للمقارنة بينها أكثر يُسرا. وأخيرا تجعل التفكير ينصرف فورا إلى النفوذ التسلطي، السياسي بالضرورة، الذي تمارسه بعض الجماعات على حياة المجتمع باسم الدين. وهذا ما يميز هذه الجماعات، بل هذا ما يجعلها مناهضة للمتدينين المتسامحين والعلمانيين.

من أجل دراسة سائر أوجه الأصوليات والمقارنة بين مظاهرها، انتقينا خمسة موضوعات، كلها سياسية، حتى ولو أمكن تصورها منتقلة من الأكثر «خصوصية» إلى الأكثر «عمومية»: فموضوع حقوق النساء، موضوع حقوق التناسل والمسألة الجنسية، موضوع التسامح الثقافي، موضوع النفوذ السياسي الضاغط على الدولة (بمعنى Lobbying)، وأخيرا موضوع النشاط العنيف والإرهابي.

اعتاد جيل كيبل على التمييز بين «الفتح من الأعلى»، عندما يحاول المتطرفون الدينيون الاستيلاء على مواقع سلطة في قمة التراتبية السياسية، وبين «الفتح من الأسفل» عندما يُرَكزون جهودهم على التبشير ميدانيا[3]. نحن نتقاسم

1- «ينبغي تمييز [الإسلاموية] عن الأصولية التي يمكن تعريفها بأنها عودة إلى النصوص الأصول، القرآن وتراث النبي محمد، مع محاولة البقاء أقرب ما يمكن في ممارسة [الدين] من روح الوحي الأولي». يوضح المؤلفان: «تصبح الأصولية إسلاموية عندما تُستخدم كايديولوجيا في المنافسة السياسية، ويكون هدفها تحويل المجتمع والدولة لكي ينسجما مع الرسالة الإسلامية التي تعمل حينئذ كمثل أعلى سياسي». بواتيڤو وسيزاري: **جغرافيا سياسية للإسلام** [بصيغة الجمع]. الناشر ايكونوميكا، باريس 1997، ص95.

2- مكسيم رودنسون: **الإسلام: سياسة وإيمان**. الناشر فايار، باريس 1993. وطبعة بوكيت 1995 POCKET.

3- جيل كيبل: **ثأر الله**. مصدر مذكور سابقا.

مع كيبل هذا التمييز، وسنعتمده في تحليلنا، ولكن مع محاولتنا عدم الوقوع في حبال الإغراء القائل بأن أحدهما أكثر أهمية من الآخر. وبالفعل، يميل كثيرون من المراقبين إلى ألا يعيروا انتباها لظاهرات تدخّل الحركات المتطرفة إلا إذا عبَّرت عن نفسها في المجال السياسي المُصنَّف كذلك رسميا ـ كالمساهمة في الانتخابات أو القيام بنشاط إرهابي ـ في حين أننا، نحن، لا نُقلل أبداً من أهمية تأثير هذا التدخل نفسه على الحريات الفردية، كحقوق النساء أو حقوق الأقليات.

لمّا كان هذا العمل ضخماً، فإن دراستنا ستنصرف بالضرورة إلى التركيز على بعض الأمثلة: على الكاثوليكيين التقليديين في فرنسا، وعلى اليمين الديني الأمريكي، وعلى غلاة المتزمتين اليهود الذين يعيشون في إسرائيل، وعلى بعض الحركات الإسلاموية السنية. ولم يمنعنا هذا الانتقاء من توسيع طيف دراستنا ـ كلما فرض علينا التحليل ذلك ـ ومَدّه إلى بلاد أخرى وحركات أخرى، مثل النظام الشيعي في إيران أو غلاة المتزمتين اليهود الأمريكيين. وقد يفاجأ القارئ عندما ندرج أيضاً الڤاتيكان أو الحركات الكاثوليكية غير التابعة للمطران لوفيڤر Lefebvre. فرؤية الكاثوليكية هذه، رغم أنها أصبحت مؤسساتية، لا تخلو من تأثيرات أصولية ثانوية في ما يتعلق بالحق بالإجهاض، وبالوقاية من وباء نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أو بحقوق المثليين الجنسيين، الذين يشن عليهم الڤاتيكان حرباً «صليبية» نشطة بصفته دولة وجماعة ضاغطة، وبخاصة في الهيئات الدولية. ونحن لا نهتم في هذه الحال بالأصوليين كجماعة محددة، بقدر اهتمامنا بتظاهرات هذه الأصولية. والأمر نفسه بالنسبة لليهود المتزمتين، المشمولين بهذا التعبير جميعاً، رغم وجود مستويات من التعصب مختلفة جداً لدى هؤلاء. وسنحتفظ بهذه التسمية ولكن مع حصر اهتمامنا باليهود المتزمتين الذين لخطابهم وقعا اعتبرناه أصولياً.

قد يقول معترض علينا إن الأصوليات المتنوعة ليس لها كلها لا التأثير نفسه، ولا الاعتراف العام بها، ولا الحظ الواحد بالنجاح. يبقى أنه في اليوم العاشر من أيلول سبتمبر، لم يكن هناك من يحمل على محمل الجد مقدرة بن لادن على

الأذى. فلا تحتاج بعض الأقليات الفاعلة، وبعض الشبكات، إلى أن تمثل حركة شعبية كي تكون في طليعة مسار يمكنه تغيير مجرى التاريخ. فما كان بن لادن سوى «محسن» في خلية مبهمة الهوية ومبهمة الحدود معا. ولكن هذه الشبكة تدعى القاعدة وأصبحت فجأة نموذجا لا يمكن تجاهله.

منذ سنوات ونحن نعمل على دراسة حركات لا يُنظر إليها في الغالب بنفس الجد الذي يُنظر به إلى حزبٍ كحزب الجبهة الوطنية(*): مثل الجماعات المناهضة للإجهاض، والمسيحيين التقليديين، والقوميين المتطرفين. إذ ليس لهذه الجماعات في الواقع التموضع نفسه، ولا بالتالي التأثير نفسه. مع ذلك، يشكل الكاثوليكيون التقليديون والمناهضون للإجهاض واحدةً من القوى الإيديولوجية الناشطة في «الجبهة الوطنية»، ودراستهم لا غنى عنها لاستباق تطور هذا الحزب. أما في ما يخص القوميين المتطرفين، فقد كان الجميع يتساءلون عن الفائدة التي نعلقها على هؤلاء المتوهمين من أصحاب الرؤى، ولكن هذا كان قبل الرابع عشر من تموز-يوليو 2002، يوم محاولة اغتيال جاك شيراك... والحق أنه لا ينبغي أبداً التقليل من أهمية الدور الذي تلعبه الجماعات التي تبدو هامشية، كما يجب على الأخص ألا يغيب عن النظر كون هذه الشبكات قادرة على تغذية حركة يمكن أن تستفيد منها تنظيمات أخرى أعمق تأصلاً في أرض الواقع.

بهذه الروح رحنا نحاول أن نفهم كيف تتمكن من أن تترابط جماعات أصولية مختلفة جدا في الظاهر، بل متعارضة، سواء أكانت هامشية أم معترفاً بسلطة نفوذها. أملاً بأن يتيح لنا هذا المنهج لا تأكيد الخطوط المحددة لهوية الأصولية وتظاهراتها الأكثر وضوحاً فحسب، بل كذلك كشف المعالم التي لا يستطيع أحد رؤيتها، أو لا يريد ذلك.

---

*. الجبهة الوطنية: حزب يميني متطرف يتزعمه جان ماري لوبن. (المترجم)



الفصل الأول

«حين الله يكون رأس الرجل يكون الرجل رأس المرأة»

لم نستخلص هذه الآية من القرآن، الذي كثيرا ما يُعتبر الكتاب الأكثر عداء للنساء، بل من رسالة كتبها القديس بولس. وهذه الآية تُتْلى بانتظام في الكنيسة الصغيرة المعروفة باسم القديس نقولا دوشاردونّه، وهي مقر الأتباع الكاثوليكيين للمطران مارسيل لوفيڤر M. Lefebvre (1905ـ1991) في باريس. سنكون على خطأ إذا اعتقدنا أن الإسلام هو الدين الوحيد القابل لتسويغ اضطهاد النساء. فالتمييز الجنسي يشكل جزءاً من القيم الأفضل تقاسماً بين عموم الأصوليين، الذين لا يعاني أي منهم من حرج الاختيار لتبرير الحفاظ على الهيمنة الذكورية. فالتوراة المؤلفة من أسفار الشريعة الخمسة الأولى[1]، والإسلام الذي يتبنّى ما جاء

1- التوراة في اليهودية، هي اسم الكتب الخمسة الأولى من الكتاب المقدس BIBLE، (وهي تعود إلى القرن الثالث عشر ق.م) أصبحت جزءاً من العهد القديم عند المسيحيين بعد يسوع، وهو يهودي أعطاهم عهدا جديدا جرى تدوينه في القرن الأول بعده. لا يتصور المسيحيون الأوائل المسيحية إلا فرعا من اليهودية. كذلك الأمر لدى محمد، الذي يعتبر أن الإسلام ليس إلا امتدادا لليهودية وللمسيحية. نزل القرآن بين 612 و632 بعد الميلاد بفم الملاك جبرائيل (وهو نفسه الذي خاطب مريم ليعلن لها ولادة يسوع). ويقوم جزء كبير من هذا الوحي على إعادة توكيد بعض نصوص مستخلصة من التوراة لاستكمالها بكيفية أفضل. يعترف الإسلام إذن بأنبياء اليهودية والمسيحية أو يعتبرهم أنبياءَه. يقدّر الطبري، وهو مؤرخ من القرن التاسع، عدد الأنبياء الذين سلفوا بمليون ومئتي ألف نبي (أولهم آدم) منهم ثلاثمائة وستة عشر حواريا وسبعة رسل معترف بهم كمبعوثين من الله، ومؤهلين لإعلان دين جديد وهم: آدم ونوح وإبراهيم وموسى وداود وعيسى (يسوع) ومحمد. ينبغي الإشارة إلى أن داود يُعتبر رسولا حينا، وأحيانا لا يعتبر كذلك. وبشكل عام يلغيه السلفيون. مالك شبل: **معجم الرموز الإسلامية: الطقوس، الإيمان، الحضارة**. الناشر ألبن ميشيل. باريس 1995 ـ بالفرنسية.

فيها، ويعترف بأنبيائها، وكذلك المسيحية، تشترك كلها بالفكرة القائلة بأن النساء هن في أصل الغواية والشر، نتيجة لحكاية آدم وحواء التي تشكل جزءا من المرجعيات الكبرى المشتركة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين. يتشارك أصوليو الديانات الثلاث بإرادة تطبيق تعاليم يعتبرها مؤمنون آخرون عتيقة بالية، بينما يراها السلفيون صالحة إلى اليوم بلا أي تعديل. فكيف نستغرب، والحال على ما هي عليه، عندما نجدهم يتعاضدون كتفا إلى كتف، كلما دعا الداعي إلى النضال ضد تحرير النساء؟ السؤال الآن هو معرفة ما إذا كانت هذه الإرادة المشتركة تتظاهر بالكيفية نفسها، وتؤتي المفعول نفسه.

النساء وجهاً لوجه مع توراة غلاة المتزمتين اليهود

تبدأ مع التوراة حِقبة قاسية، حقبة تأسيس شعب مختار «لكي يزداد ويتكاثر» طبقا لمقتضيات العهد المبرم بين الله وإبراهيم. ولما كان التوالد يستند إلى النساء، فهن لم يُعتبرن بشرا كاملات، بل اعتُبرن آنية متلقيات، يتحتم إبقاؤهن خاضعات للمُخْصبين تحت طائلة تعريض الذرية للخطر. هذا الشكل من العبودية ليس اختراعا توراتيا، ولكن لم يرسخه أحد بمثل هذه القوة قبل التوراة. يضيف سفر التكوين، إلى عبء الإنجاب الطبيعي، عبء الخطيئة. فلأن حواء قضمت الفاكهة المحرمة، كما نصحَتْها الأفعى، كان عليها أن تتحمل مسؤولية عنف الغضب الإلهي الذي دفع البشر ثمنا له الطرد من الفردوس. تُعبّر جملتان عن العار الذي يُثقل منذئذ كاهل الجنس الذي سُمّي (بالضعيف)، قالهما بدافع الغضب «الأزلي» كما يسميه الكتاب المقدس (BIBLE): «وقال للمرأة لأكثرنّ مشقات حملك بالألم تلدين البنين وإلى بعلك تنقاد أشواقك وهو يسودُ عليك» (التكوين 16/3). منذ هذه الحكاية، ورثت المرأة صفة المغوية، وهي صفة غير مرغوبة. ووصفت بأنها (عقرب مؤذ). ثم أصبحت مساوية (للموت) في سفر الجامعة: «فوجدت أن ما هو أَمرّ من الموت المرأة التي قلبها أحبولة وشبكة ويداها قيود» (سفر الجامعة

27/7). نلاحظ ـ هنا ـ أن أصل الغواية ليس الأفعى بل حواء، التي غدت مسؤولة عن شرور البشرية كلها ـ ومن خلالها النساء جميعا، وهذا منذ الصفحات الأولى لأول النصوص التي ستقود خطى التوحيديين عبر القرون.

«الحمد لله الذي لم يخلقني امرأة»

يبدأ نهار كل رجل يهودي من غلاة المتزمتين بتلاوة هذا الدعاء. وعندما نألف حياة الجماعة اليهودية السلفية، نفهم سريعا أسباب هذا الشكر. إلا أن هذا الشكر كان ينبغي توجيهه إلى الرجال، لا إلى الله. لأن أعمال الرجال السلفيين ـ لا القدر الإلهي ـ هي التي تنحو نحو جعل الحياة جنة للرجال وجحيما للنساء. يكشف الكتاب المقدس العبراني عن إله غيور يأمر العبرانيين بلعن أولئك الذين لا يتبعون وصاياه وبرجمهم حتى الموت. غير أن الإرادة الإلهية قد ضاعفت عدد مترجميها عبر العصور. ومنذ موسى، يحمل الحاخامون عبء تنظيم تطبيق هذه الشريعة العتيقة، ذات الصرامة العائدة لزمن آخر، ويحاولون تليينها ـ غالبا ـ من خلال التلمود. منذ ذلك الزمان، يتحمل الرجال، عصرا بعد عصر، مسؤولية تأبيد ـ لا تليين ـ الدعوة إلى بغض النساء، المنقولة عبر تلك الوصية التي كاد عمرها يقارب الثلاثة آلاف عام. وقد نظّم كتبةُ التلمود من الحاخامين جدولا تضمَّن تسع لعنات ضربت المرأة منذ سقطة آدم وحواء: «أعطى المرأة تسع بلايا والموت: ألم دم الحيض ودم العذرية، وعبء الحمل، وألم الولادة، وعبء تربية الأطفال، وجعلها تغطي رأسها كما في المأتم، وهي تثقب أذنيها كالعبد الذي يخدم سيده مدى الحياة، كما أن صدقيتها غير كافية لكي تكون شاهدة، وبعد هذا كله: الموت» (المدراش، الرباني أليعزر، الفصل 14). ولئن كانت بعض هذه البلايا من ثمرات الطبيعة، فإن أكثرها كان يمكن توفيره على النساء لولا تشجيع السلفيين لها، من خلال اعتراضهم ـ بخاصة ـ على تحويل الحَمْل إلى خيار لا إلى عبء، بوقوفهم ضد حق الإجهاض.

من الصعب كسر هذه الحلقة المفرغة طالما أن الرجال ـ لا النساء ـ يدّعون

حق احتكار تفسير النصوص المقدسة التي يستدعونها للوقوف ضد حقوق النساء. إن هؤلاء المشرّعين لرغبتهم بالهيمنة، الذين لم يقرروا إعادة وضع الوصايا الإلهية في سياقها، استفادوا أيضا من القرون المتتابعة من أجل مراكمة الأحكام المسبقة البشرية على رسالة سفر التكوين. قد يكون بالمستطاع الاعتراض على ما نقول بأن الرغبة في قراءة تسعى إلى إدانة التمييز الجنسي في نصوص استخدمت لتأسيس أديان الكتاب منذ ثلاثة وثلاثين قرنا تشكل نوعا من المغالطة التاريخية. وهنا يجب التذكير بأن الأصوليين أنفسهم يرغبون في جعل هذه الكتابات وصايا أزلية عابرة للزمن. بينما يرغب مؤمنون أكثر استنارة في وضع التوراة أو القرآن في سياقيهما، واستخلاص تعاليم أكثر عصرية منهما، غير أن الأصوليين يعارضون هذه القراءة باسم رؤية حرفية سلفية متزمتة.

يتميز اليهود المتزمتون عن اليهود الآخرين بإرادة تطبيق «الهالاخا» تطبيقا حرفيا، وهي تُعَرَّف بصفتها «التعبير الشرعي عن اليهودية الذي يتضمن العلاقات الشخصية والاجتماعية، والوطنية والدولية، والممارسات والقواعد اليهودية الأخرى كلها» (الموسوعة اليهودية، القدس 1974، ص1156). وهذا يعني تقنيناً شديد الصرامة لمناحي الحياة كلها ـ ستمائة وثلاثة عشر فرضاً ومحظورا غذائياً وجنسيا إلى آخره... وهذه الكيفية العنيدة والمتصلبة في تطبيق الشريعة اليهودية، وهذه السوية من التزمت، تعطيان الأصوليين شعورا بأنهم هم وحدهم الذين يجسدون (اليهود الحقيقيين) في مواجهة (اليهود المزيفين) الذين هم في نظرهم اليهود المحافظون الذين أدخلوا بعض التعديلات على الشريعة، وكم بالأحرى اليهود الإصلاحيين أو المتحررين. إن هؤلاء الأخيرين ـ المتأثرين بليبرالية القرن التاسع عشر ـ يرفضون التفسير الحرفي، ويرفضون سلطة الهالاخا، والصلوات التقليدية المطالبة بإعادة القرابين أو العودة إلى أرض إسرائيل، ويفضلون على هذا كله رسالة أخوّة ومساواة بين الرجال والنساء. والواقع أن العودة إلى الممارسة المتزمتة جاءت كرد فعل على اليهود التقدميين.

ففي السبعينات من القرن العشرين، وفي الفترة نفسها التي شهدت تزايد أعداد

البروتستانتيين الأمريكيين المعتبرين أنفسهم «مولودين من جديد» born again كرمز للعودة إلى الدين، عرفت اليهودية حركة عودة إلى الإيمان تحت اسم «تقوى» Téchouvah، فأبدى يهود كثيرون رغبة في العودة إلى ممارسة للدين أكثر صرامة وتمامية[1]. وقد اندفعت هذه الحركة قُدما إلى الأمام في مرحلة ما بعد المحرقة التي اعتبرها بعض المتزمتين إشارة إلى عقاب إلهي، اقتصاصاً من اليهود الذين ابتعدوا عن اليهودية الحقيقية لفرط ما حاولوا الاندماج في المجتمعات الدنيوية. ويمتد التأثير المدمّر الكاسح لفلسفة الأنوار ـ كما يقرؤها المتزمتون ـ من الثورة الفرنسية إلى ظهور النازية.

يوجد مقدار من التمايز بين المتزمتين وغلاة المتزمتين. فالحسيديون ـ المتقون ـ يُحسبون من اليهود المتزمتين، وهم ورثة إيمان تَقَوي ظهر في بولونيا وأُكرانيا منتصف القرن الثامن عشر في منطقة من أوروبا كانت تمزقها المجازر اللاسامية. وعلى النقيض من الطقوسية الصلبة التي كانت سائدة عندئذ في الكُنُس، مَثّل هؤلاء دينا شعبيا يتواصل فيه ما فوق الطبيعي والحياة اليومية، ويتعايشان باتصال وثيق. أيقظ مؤسّسُه الحاخام بعل شيمطوف تعبيرا أكثر تلقائية وذاتية عن الإيمان، يصل إلى حدود التعصب. وغالبا ما يُصنف الحسيديون ـ المتقون ـ كطائفيين ضيقي التفكير، اعتادوا على تسليم شؤونهم والخضوع ضمن جماعات صغيرة لسلطة رباني هو شخصية مركزية في الجماعة يرجعون إليه في كل قرار يتصل بحياتهم. وهؤلاء يشكلون اليوم قوام أفواج المتزمتين، بخاصة أعضاء حركة لوبافيتش.

أما جماعة الحريديين (أي من يخشون الله) فإنهم يصعدون درجة إضافية على سلم التزمت. وبهذه الدلالة على أنفسهم، فإنهم ينوهون بخشيتهم الثابتة من ارتكاب أي فعل يتناقض مع الوصايا الإلهية. «يخشى الحريدي من انتهاك أقل الوصايا الإلهية شأنا ويوجس خيفة من الدنو من مثل هذه الخطيئة»[2]. ينظم هذا

1- كيبل: **ثأر الله**. مصدر سبق ذكره.

2- إيلان غريلسامر I. GREILSAMMER: **إسرائيل: الرجال الذين يرتدون الأسود**، الناشر المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية 1991.

الخوف إيقاعَ كل لحظة من حياة المتزمت جدا من شروق الشمس إلى غيابها. يعيد فيلم «قادوش» للمخرج عاموس جيتّاي تشكيل هذه الحياة، عبر قصة زوجين من غلاة المتزمتين تمزقهما وصايا الحاخام الذي يجبر الزوج على التخلي عن زوجته وتطليقها لأنهما لم يتمكنا من الإنجاب.

كوني أماً واخرسي

ليست المرأة اليهودية المتزمتة جداً شيئاً خارج دورها كزوجة وأم. فإن لم تكن ولاّدة تُطلّق ويتم استبدالها بأخرى عند زوجها، كما حدث لبطلة «قادوش». عندئذ لا يبقى لها إلا انتظار الموت في المسكن البائس الذي تَفضّل به عليها زوجها السابق. بالمقابل فليس هناك أصعب على امرأة من تغيير زوجها(1). فطبقا للشريعة اليهودية، لا يمكن حل رابطة الزواج إلا بموت واحد من المتعاقدين أو عبر الحصول على الجتّ، وهو الاسم الذي أعطاه التلمود لإجراءات الطلاق. لكن الزوج وحده هو الذي يستطيع إعطاء هذا الجتّ، مما يسبب المشاكل دائما للنساء الراغبات في الطلاق. حتى في الولايات المتحدة لا تتمكن النساء المطلقات مدنيا من الزواج ثانية ـ أحيانا ـ لأن أزواجهن السابقين يرفضون باستمرار إعطاء هذه الوثيقة(2). ويحتاط التلمود نظريا للأمر، وينص على ممارسة الضغط، إذا لزم الأمر، على الزوج الرافض إلى أن يرضخ. لكن حتى أكثر المبادئ قداسة تبقى

1- بولن بيبي Pauline Bebe: **إيشا: معجم النساء في الدين اليهودي**، الناشر كالمان ليفي C-LEVY، باريس 2001.

2- هكذا كانت الحال في 1996. فعندما قرر بوعاز وسوزان الزواج، وقّعا ما يعرف بالعبرية بـ«الاكتوبه» KETUBAH التي تنص على أنه في حال الطلاق المدني يقبلان الاعتراف بـ(بيت دين) المنبثق عن الجمعية الحاخامية كمحكمة يقدمان لها طلب طلاقهما. وبعد حصولها على طلاق مدني في 1978، طلبت سوزان من زوجها السابق الحصول على (الجت) ولكنه رفض. غير أن محكمة الاستئناف في نيويورك أيدت طلب سوزان. وفي 1984 أصدرت ولاية نيويورك قانونا يلزم الزوج بعدم الحصول على طلاق مدني إلا إذا أعطى (الجت). داڤيد دالان وجوناثان سارنا: **الدين والدولة في التجربة اليهودية الأمريكية**، الناشر جامعة نوتردام، إنديانا 1997.

رهينة بالرجال الذين يطبقونها. والنساء اللواتي رأين أنفسهن ممنوعات من حق دراسة التوراة والتلمود، نادراً ما يلجأن إلى التمرد عندما تبتعد شريعة الرجال عن منطق النصوص. إذ كيف يمكن الاستناد إلى مبادئ لاهوتية ممنوع عليهن دراستها؟

بعد أن يحمد المتزمتون ربهم لأنه لم يخلقهم نساء، يضيفون: «الحمد لله الذي لم يخلقني جاهلاً». لا يوجد في التوراة، مبدئيا، ما يمنع المرأة من التعليم، بما في ذلك اللاهوت. إن الحاخامين هم الذين أدخلوا هذا المنع، الذي ينطوي على عدة مزايا، بخاصة مزية تدارك كل محاولة للتمرد ضد توزيع للواجبات والأعباء يخدم مصالح الرجال على حساب النساء.

في حين تسهر الزوجات على انتظام مجريات شؤون المنزل، وتأمين ما يؤكل دائما، يقضي الرجال أوقاتهم في دراسة التلمود الذي سيكونون ـ بعدئذ ـ وحدهم القادرين على تفسيره. ولئن توصلت النساء إلى دراسة التوراة بالإضافة إلى واجباتهن المنزلية والعائلية، فلن يُعترَف بمعرفتهن أبدا، وليس لهن الحق بالمشاركة في طقوس الثواب والمكافآت الرمزية، كالرقص أو قراءة النصوص على الملأ، وغيرها من المكافآت التي يحظى بها هذا المجهود الدراسي نفسه إذا كان ناتجا عن عمل الرجال، وهو حرمان تشكو منه بانتظام «المناضلات النسائيات اليهوديات المنتميات إلى الجماعات المتزمتة». لا يُعقل حدوث مثل هذا التمرد لدى اليهوديات المتزمتات جدا، الخاضعات كليا، إلا أن اليهوديات المتزمتات يتمتعن بهامش ما للحركة يتيح لهن سؤال طائفتهن في هذا الشأن. ولقد غذّى النقاش الذي افتتُح بهذا الصدد عدة أعداد من مجلة «العمل اليهودي» Jewish Action الناطقة بلسان اتحاد اليهود المتزمتين في أمريكا[1]. وفيها نقرأ بقلم باتيا

1- كتبت شانا هينكن Henkin، المتزوجة من حاخام، نصاً تدعو فيه إلى «دعم التراث بالابتكار» ذكرت فيه أنها أسست مركز القدس للدراسة المتقدمة للتوراة من قبل النساء، لكي يتَمكَنَّ من العثور مباشرة في التوراة على أجوبة عن أسئلة نسائية خاصة أحيانا (مثل المسائل المتعلقة بالطمث والحمل)، حيث ينبغي سؤال الحاخام عادة أو عن طريق أزواجهن. شانا هينكن: دعم التراث بالابتكار. العمل اليهودي Jewish Action، شتاء 1999.

جولد، اليهودية المتزمتة، عن معاناتها من عدم تمكنها من المشاركة ـ كالرجال ـ في متع تلاوة التوراة، أو في متع الرقص، في حين تتعاظم معارفها اللاهوتية: «عانيت بشدة من كوني أتعلم التوراة بنشاط، بينما المفترض ألا أحضر الاحتفاء بها وتعظيمها إلا بشكل سلبي»[1].

ينبغي فهم هذا التعبير عن الحرمان بالقياس إلى الطبيعة ذات الأساس التَّقَوي للتزمت اليهودي، والحسّيدي منه بخاصة، حيث جرت العادة على التعبير عن الإيمان بالرقص. وبمنع النساء من الرقص، فإن الرجال الحريديين يرفضون للنساء ما هو أكثر من التسلية البسيطة: إنهم يحرمونهن من متعة التواصل مع الله. ولما لم تتمكن باتيا غولد من الخضوع والقبول بهذا الواقع، طلبت وصديقة لها من حاخامهما الإذن من أجل التردد بين الحين والآخر إلى جمعية تقوية أكثر تحررا تسمح لهما بممارسة الرقص. بعد تفكير، اعترف الحاخام المتزمت بأنه غير قادر أدبيا على حرمان المرأتين من بهجة التسبيح بحمد الله عن طريق الرقص، لكنه طلب منهما كتمان أمر موافقته لهما «لكي لا يساء تفسير موقفه». لكن باتيا حَنثت بوعدها، وأثار مقالها ردود أفعال شديدة في مجلة اليهود المتزمتين الأمريكيين. «لماذا ينكر المتزمتون مثل هذه البهجة على النساء»؟ تساءلت يهودية متزمتة أخرى حالفها الحظ وعرفت «البهجة العليا» بتمكينها من قراءة التوراة على الملأ في جمعية تقوية متحررة. ولما استُجوب الحاخام عمانوئيل فيلدمان حول الموضوع أجابها بأنه «لئن تكن العقيدة القديمة تحبّذ البهجة، إلا أن البهجة ليست المعيار الرئيسي للحياة الدينية اليهودية»[2]. وبعد أن ذكَّر بكون اليهودية ديناً جبرياً للرجال كما للنساء، دافع عن اللامساواة في وضع كل من الجنسين: فليس لأن اليهوديات المتزمتات يسمحن لأنفسهن بطرح أسئلة، لا يحصلن على الأجوبة نفسها التي تحصل عليها النساء المغاليات في التزمت.

1- باتيا غولد B.Gold: الرقص على الحافة Dancing on the edge ، العمل اليهودي Jewish Action، شتاء 1999.

2- الحاخام عمانوئيل فلدمان Feldman، العمل اليهودي، شتاء 1999.

وعلى غرار سائر الأصوليين الذي استنفدوا الذرائع والحجج الدينية، يتعلل الحاخام بالفارق البيولوجي كمصدر للبداهة: «بديهي أنه لا تستطيع المناضلات النسويات المتزمتات أن ينكرن أن للنساء دوراً يختلف عن دور الرجال، ولا أن ينكرن أنهن مختلفات لا بيولوجيا فحسب بل روحياً أيضاً، وبالنتيجة يكون تقربهن من الله مختلفا».

تشبه البلاغة المستخدمة هنا حلقة جهنمية متعالمة كاذبة؛ فهي تستند على رغبةٍ محافظة بالإبقاء على الاختلاف في المعاملة باسم العامل البيولوجي. وإذا كانت هذه الحجة تكذّبها الطبيعة نفسها باضطراد فليس لذلك من أهمية البتة، لأن الاستثناء يؤكد القاعدة. في نيويورك، حَدَّثنا حاخام ينتمي إلى أغودات إسرائيل، وهي من أكثر الجماعات تزمتاً، وحكى لنا بتأثر بالغ حكاية سارة شينرر Shenirer، وهي امرأة لا يمكن لمجرى حياتها إلا أن يذكّرنا بـ Yentl الذي أدت دوره بعظمة الممثلة الشهيرة باربارا ستريسّاند[1].

ففي عشرينات القرن الماضي، في ڤيينا، تنكرت امرأة زمنا طويلا بزي رجل لتتمكن من دراسة التلمود. وعندما اكتُشف أمرها، أدهشت معارفُها الحاخامين حتى أنهم تركوها تعمل معهم من أجل التيار الديني اليهودي المتزمت جدا. ومع ذلك، وبالرغم من تبحرها بالعلم الديني، فإنها لم تتمكن أبدا من الحصول على لقب حاخام، المحجوز للرجال باسم تفوقهم البيولوجي. تُصوّر هذه النادرة هامش المناورة الممنوح استثنائيا لبعض النساء من أجل المحافظة على النظام السائد مهما كلّف الأمر: فإذا برهنت بعض النساء عن مزايا تكذّب ما يعزوه إليهن الرجال من دونية طبيعية، أبيح لهن أن يمارسن مواهبهن ضد النزعة الدنيوية وضد تحرير النساء.

وتبقى القاعدة ـ حتى بعد تكذيبها ـ صالحة بالنسبة لباقي النساء. ولما كانت

1- باربارا ستريساند، ولدت في نيويورك 1942، مغنية وممثلة أمريكية قادرة على التلاؤم مع سائر الأساليب والأدوار. تعتبر مجدِّدة الكوميديا الموسيقية بدءا من فيلم مشهور Funny Girl ظهر عام 1968 وHello Dally في 1969. و«ينتل» فيلم تلعب فيه باربارا ستريساند دور صبي لتتمكن من الدخول إلى مدرسة لاهوتية يهودية. (م)

النساء في لحظة اختراع اليهودية أكثر «جهلاً» من الرجال، فليس لهن دراسة التوراة. مما يبقيهن أسيرات الجهل والتباين. وهو تباين مرفوع إلى مستوى مبدأ مطلق، مما يؤدي إلى التفرقة والعزل.

طهران في قلب إسرائيل

يتعلق المتزمتون اليهود، كنظرائهم المسلمين، بتمايز الملابس بين الرجال والنساء. فالرجال يُلزَمون بارتداء طقم أسود سميك جدا، وبإطلاق لحاهم، ووضع قبعة سوداء، بصرف النظر عن حرارة الجو السائدة. بينما يُطلَب من النساء المتزوجات تغطية شعرهن، إما بوضع حجاب أو بحلاقة الشعر وارتداء شعر مستعار. هذا النمط من الملابس لم تقرره التوراة. لكنه جاء من تفسير اختياري هدفه تمديد ممارسة ذُكرت «في ما بين السطور» في مقطع من التوراة حيث تناولت رِفقه [ريبيكا] نقاباً وضعته عليها لدى اقتراب رجل لا تعرفه «ورفعت رِفقه طرفها فرأت إسحق فنزلت عن الجمل. وقالت للعبد من هذا الرجل الماشي في الصحراء للقائنا. فقال العبد هو مولاي. فأخذت النقاب واستترت به» (التكوين 65-64/24). يتوافق هذا التفسير، بشكل خاص، مع إرادة تمييز الرجال عن النساء بواسطة الملابس، وهي إرادة صريحة عبرت عنها التوراة في تثنية الاشتراع (5/22): «لا تكن أدوات الرجال على النساء ولا يلبس الرجل لباس النساء لأن كل من يصنع ذلك يكرهه الرب إلهك».

الحفاظ على التمايز الكسائي هو أكثر من رمز؛ إنه التعبير الظاهر عن التفرقة الاجتماعية التي تشكل قاعدة الإيديولوجيا الأصولية. فقد انتظم غلاة المتزمتين في إسرائيل ضمن جماعات ذات مصالح وفي أحزاب سياسية، وحصلوا على خط لحافلات النقل العام مخصص للحريديين لفصل النساء عن الرجال: حيث يصعد الرجال في الأمام والنساء في الخلف. وبالطبع لا يوجد جهاز استقبال (راديو) لأنه ممنوع ـ كما جاء في صحيفة هاآرتس الصادرة يوم 24 تشرين الأول-أكتوبر 2001. يُذكرّنا هذا التوزيع المكاني بالقاعدة التي سادت

الحافلات الأمريكية أيام الفصل العنصري بين السود والبيض. هذا التخصيص بمكان أدنى يشتغل بالطريقة نفسها، وهي إهانة على كل حال. وكثيرا ما تعاد النساء السائحات إلى مكانهن في مؤخرة الحافلات لأنهن تجرأن على الجلوس إلى جانب الرجال[1].

لا يتوقف الفصل عند هذا الحد. لأن الاحتشاد الكثيف، في سنوات قليلة، لجموع غلاة المتزمتين نجح في تحويل ملامح بعض الأحياء التي عرفت في ما مضى جوا تعاونيا غير موجود في أماكن أخرى. ففي شوارع مياشعاريم ـ الحي الحريدي الذي أطلق عليه الصحفيون والعلمانيون اسم «طهران في قلب إسرائيل»[2] ـ يُشاهد أمام المخازن رتل للمشترين الذكور وآخر للنساء. وتكفهر الشوارع بالرجال الذين يرتدون السواد، بينما يُرجى من النساء ارتداء ثياب «متواضعة». وكما في سائر العوالم الأصولية، فإن جميع الناس يراقبون جميع الناس، ولكن سكان مياشعاريم زادوا الرقابة، فسيَّروا دوريات أخلاقية ـ «شرطة فضيلة» ـ مكلفة بمعاقبة اللواتي والذين يطلقون لأنفسهم العنان. تارة يتلقون ضربة على الكتف، أو قرصة، وأحيانا ضربة بغصن، لإعادة المتمردين إلى سواء السبيل، مما يذكرنا بنظام الرقابة الأفغاني والإيراني. لا يسري مفعول «منع التجول» هذا على نساء الطوائف المتزمتة جدا وحدهن... فالنساء الإسرائيليات السيئات الحظ اللواتي يضيِّعن طريقهن في ذلك الحي أو القاطنات في جواره يعانين أيضا من أعمال شرطة الفضيلة هذه. فقد رُجمت سيدة أوقفت سيارتها قرب الحي بالحجارة والبيض، ووجدت على زجاج سيارتها هذه العبارة: (التوقف بلباس غير لائق ممنوع). كما تُعلَّق إعلانات قماشية عريضة على مدخل الحي لتنبيه من يسير رافع الرأس. وهي تطلب من النساء بصراحة المجيء بلباس

1- باتريشيا همريكورت P.Hemricourt: القدس خط جديد 402 مخصص للمتزمتين جداً، أخبار الشرق الأدنى، 20 شباط-فبراير 2003.

2- يبرز إسرائيليون عديدون التشابه بين الحاخاميين المتزمتين وآيات الله في أهدافهم، كذلك التشابه بين الهالاخا والشريعة كما هي مطبقة في إيران. ومن هنا جاءت الشعارات: «لن تكون إسرائيل إيران جديدة» أو «لن يحكم إسرائيل آيات الله يهود».

محتشم، مما يجعل القمصان المغلقة ذات الأكمام الطويلة مسموحا بها، والبناطيل بالمقابل ممنوعة. وقد تقدمت نحو ثلاثين امرأة بشكاوى، بعد أن هوجمن من قبل سكان مياشعاريم الذين رشوهن بالحبر أو بصقوا عليهن أو رشقوهن بالحجارة لأنهن لم يحترمن التحذير المعلن. وحتى اللواتي يقمن إلى جوار الحي ولا يشاطرن سكانه آراءهم تحولت حياتهن إلى جحيم لا يطاق. وفي حزيران-يونيو 1999، جرى نهب وحرق شقة تقيم فيها سيدتان سويسريتان مسيحيتان من قبل خمسمائة يهودي متزمت، آخذين على السيدتين أنهما تريدان نشر المسيحية بين اليهود. ولحسن الحظ، فإن إسرائيل، وهي من حيث المبدأ دولة علمانية، قامت بمحاسبة الفاعلين. وحكم على الرجل الذي قاد العملية واسمه أهارون كورنبليت بالسجن سنة واحدة. بل إن الحكم أصدرته امرأة قاضية، كما نقلت وكالة الصحافة المتحدة في التاسع من حزيران-يونيو 1999، مما رفع غيظ غلاة المتزمتين إلى الأوج. وعلى هذا النحو بادر مائتان وخمسون ألف حريدي ـ أي نحو عشرة بالمائة من سكان إسرائيل ـ إلى التظاهر ضد قرار المحكمة في شوارع القدس[1].

وما كان مثل هذا الاستعراض للقوة المضاد للعلمانية ممكن الحدوث في أرجح الظن في فرنسا، بحمولتها التاريخية المختلفة. ومع ذلك، يؤوي هذا البلد المسيحي العلماني، هو الآخر، أصوليين يدافعون عن رؤية قروسطية لحقوق النساء.

النساء وجها لوجه مع الكتاب المقدس للأصوليين المسيحيين

يتضمن الكتاب المقدس، علاوة على الأناجيل، أسفار التوراة الخمسة وكتب الأنبياء وسِيَرهم، لذلك لا مجال للاستغراب إذا التقينا مجددا في المسيحية الأحكام المسبقة نفسها المناهضة للنساء الموجودة في اليهودية، بدءا بتلك المتفرعة من حكاية آدم وحواء. جاء يسوع بعد ثلاثة عشر قرنا من موسى، وعاش في سياق

1- طالب المتظاهرون، بالإضافة إلى إطلاق سراح زميلهم، بإغلاق المحلات يوم السبت.

صارت اليهودية نفسها فيه أكثر ليناً ومرونة، واعتبر نفسه حاملا لعهد أقل تصلبا وصرامة من العهد العتيق. ولقد حاول في مناسبتين مخالفة مشاعر التمييز الجنسي، السائدة بين مواطنيه، في ما يتصل بالنساء. فامتنع عن إدانة العاهر، عندما قامت بعمل يخدش الحياء بإقدامها على تجفيف دموعه بشعرها المكشوف، كما رفض رؤية امرأة تُرجم لأنها زنت. يوجد فعلا مسيحيون تقدميون يستلهمون هذا التسامح، ولكننا نسير هنا على درب الأصوليين. وهؤلاء يسهل عليهم تجاهل الحدَثين. وهما رغم دلالتهما على إرادة تقدمية بالنسبة لذلك العصر، فإنهما لا يتجاوزان نطاق الشفقة نحو بعض النسوة. والعهد الجديد يعتبر نفسه فرعا من اليهودية ولا يعيد النظر في أسطورة التكوين. والنتيجة أنه، لقاء بادرتين قام بهما يسوع، توجد صفحات وصفحات من الأقوال الكارهة للنساء جاءت على لسان حوارييه، بخاصة بولس وبطرس، في العهد الجديد...

يتبنى القديس بولس جهاراً مبدأ الهيمنة الذكورية: «وأريد أن تعلموا أن رأس كل رجل هو المسيح ورأس المرأة هو الرجل»، كما جاء في رسالته إلى أهل كورنثس[1]. ليس هذا تنويها بسيطا، بل شعار ومبدأ موجه لتعاليم من يطلقون عليه أحيانا اسم «معمار» المسيحية[2]. وموقفه ليس منعزلا في صلب العقيدة المسيحية، بل نراه يتكرر أيضا بريشة الحواري بطرس. كما تتسلط فكرة حواء المغوية على آباء الكنيسة مثل ترتوليانس TERTULIEN[3] الذي عبَّر عن رأيه بصراحة قاسية تجاه اللواتي يحملن ـ في نظره ـ خاتم الخطيئة الأبدية: «ما زال حكم الله على هذا الجنس حياً حتى يومنا هذا. بلى، فليبق حياً. ينبغي أن تبقى هذه

1- الرسالة الأولى إلى أهل كورنثس 3/11. وغالباً ما يُستشهد بهذا المقطع في مجلات الأصوليين الفرنسيين وفي نشراتهم.

2- بولس علاّمة يهودي، كان واحداً من مضطهدِي المسيحيين قبل أن يعتنق المسيحية. صديق لوقا، ولكنه لم يعرف المسيح شخصياً، ومع ذلك كان أول من نقل رسالة يسوع إلى البلدان المجاورة. وهو الذي بثَّ المسيحية، ويُعتَبر أنه هو مهندسها. ومع أن رسائله نشرت بعد الأناجيل في العهد الجديد، إلا أنها كتبتْ في وقت سابق.

3- المولود في قرطاجة حوالي سنة 155. أول كاتب مسيحي باللاتينية. مارس سلطة عقائدية حقيقية في أفريقيا الشمالية. كان تأثيره كبيرا على تشكل اللغة اللاهوتية اللاتينية. (م)

الجريمة عاراً أبدياً. يا امرأة! أنتِ الباب الذي دخل منه إبليس إلى الدنيا. أنت أول من اكتشف الشجرة. وخالفت الشريعة الإلهية. أنت التي أغويت ذاك الذي لم يؤتَ إبليس الشجاعة لمهاجمته وجها لوجه. لقد حطمتِ الرجل بلا جهد ولا تعب»[1].

قد يلومنا مؤمن يسوءُه التذكير بهذه الاستشهادات غير المجيدة والمبغضةِ للنساء، قائلا إنها لم تعد ذات موضوع عند المسيحيين الآن. ليس الأمر كذلك. ولئن بدت أقوال القديس بولس أو ترتوليانس، المطبوعة بالتمييز الجنسي، قد تجاوزها الزمن في عيني مسيحي معتدل، إلا أنها ـ في المقابل ـ مازالت يُنَوَّه بها في مجلات ومواعظ الكاثوليكيين التقليديين. بل إن هذه القراءة المغرقة في رجعيتها لنصوص العهدين القديم والجديد ولكتابات آباء الكنيسة، هي الأسّ الذي قامت عليه الحركة التقليدية التي يحتكر تمثيلها غالبا تيار المطران لوفيڤر Lefebvre، أحد المعارضين الرئيسيين لإصلاحات مجمع الڤاتيكان الثاني[2]. لا يتمايز هؤلاء الكاثوليك المتطرفون عن باقي المؤمنين بتعلقهم بطقوس مجمع ترانت[3] وبتلاوة الصلاة باللغة اللاتينية فحسب، بل يتمايزون بتطرف سياسي يعبر عن نفسه في مواضيع العائلة والنساء والإجهاض أو الأمة. وحتى حين يتبنون نقدا أو معارضة تتصل بالشعائر المسيحية جوهريا، كما يفعل المنتمون إلى أخوية القديس بيوس العاشر التي أسسها المطران لوفيڤر، يشير تمايزهم بشكل خاص إلى التزام سياسي. والمقاومة التي واجهوا بها مجمع الڤاتيكان الثاني ليست إلا رمزا. فتعلُّقهم

1- ترتوليانس: «**في زينة النساء**»، م. شاربانتييه 1844 الكتاب الثاني/7 والكتاب الأول/1.

2- عُقد المجمع الكنسي (ڤاتيكان الثاني) من 1962 إلى 1965. ارتسمت منذ الدورة الأولى طريقتان متناقضتان لمقاربة المسائل المطروحة للبحث: تيار الانفتاح يحركه يوحنا الثالث والعشرون والتيار الآخر المهموم بالحفاظ على التراث، وباستمرار الطقوس والشعائر وديمومتها، ومركزية الكنيسة. أعطى هذا التيار انطباعاً بكونه يشكل الأكثرية بسبب ضجيجه وقوة حِجاجه، قبل أن يتقلص إلى حجمه الحقيقي الذي يكاد لا يكفي للبقاء.

3- عُقد مجمع كنسي مسكوني، بناء على طلب البابا بولس الثالث، في مدينة ترانت. بدءاً من العام 1545 يُطلق على من حضروه صفة تريدانتانيين TRIDENTINS. كان الهدف من عقده التصدي لحركة الإصلاح الديني التي قام بها لوثر وأتباعه المحتجون، البروتستانت. وبإجراء مراجعة شاملة لنظام الكنيسة الرومية ـ نسبة إلى روما ـ انتهت آخر مرحلة من مراحل انعقاد هذا المجمع العام 1563 بالتأكيد على عقائد الكنيسة وطقوسها. (م)

بتراث الكنيسة يشفّ أولاً وقبل كل شيء عن إرادة محافظة: تلك الراغبة في مقاومة نظرة أكثر تحررا إلى الإيمان وإلى الدنيا. إرادة تعبّر عن غضب المناضلين الكاثوليك المعارضين لموجة أيار-مايو 1968 وللإجراءات التحررية التي تبعتها. كما أن الإصلاحات التي امتُدحت في مجمع الڤاتيكان الثاني تشكل في أنظارهم انحرافا تاريخيا جهنميا يبعدنا باضطراد عن أسس الدين المسيحي. وهذا ما أطلق عليه المطران لوفيڤر اسم إيدز الكنيسة[1].

لئن تحول بعض الكاثوليك المتطرفين إلى منشقين بعد الحرمان الكنسي الصادر بحق المطران لوفيڤر في 1988، فقد التحقت أكثرية المناضلين الممكن وصفهم بأنهم «أصوليون» بالڤاتيكان، متابعين التزامهم من داخله، هذا الالتزام المضاد للاختيار الحر والمناهض للنسوية، والمؤيد لمنع الإجهاض ـ أنصار الحياة ـ والمناهض للموت الرحيم ولقانون الميثاق المدني للتضامن PACS.

وهذه على سبيل المثال حال الروابط والصحف الكاثوليكية التقليدية الأصولية القريبة من الجبهة الوطنية: صحيفة Present، ومركز Charlier، ورابطة «مسيحية وتضامن»، ودير بارّو Barroux. ويقود هذه الروابط مناضلون مثل برنار أنتوني، وهو كاثوليكي تقليدي، ومن أعضاء الجبهة الوطنية، أو جان مادريان مدير صحيفة Present، الناطقة بلسان الكاثوليك التقليديين القريبين من الجبهة الوطنية. وقد فَضّل هؤلاء اختيار سلوك سياسي واقعي نوعا ما كي لا يُهمَّشوا بشكل يؤذي كفاحهم اللاهوتي. غير أن هذا لا يمنع بعض مؤيديهم من الاستمرار بحضور القداس باللاتينية في كنيسة القديس نقولا دوشاردونه حيث يُطلب من النساء وضع حجاب على رؤوسهن باسم القديس بولس وترتوليانس.

محجبات ليحضرن القداس باللاتينية

على مقربة من «الكوليج دوفرانس» مازالت تلك الكنيسة الصغيرة تقاوم

1- كما جاء في تصريح للمطران لوفيڤر يوم احتلال كنيسة القديس لويس في بلدة بور-مارلي من الكاثوليكيين الأصوليين (صحيفة لوموند 1987/3/10).

العلمانية التي تحيط بها من كل جانب. فلقد انتزعها المناضلون أتباع المطران لوفيڤر من السلطة الكاثوليكية نتيجة احتلالها بصورة غير قانونية سنة 1977[1]، وهي المكان الوحيد في العاصمة الفرنسية الممكن فيه حضور قداس حسب طقس مجمع ترانت. ولكن الأمر غير المعروف كثيرا أن النساء اللواتي يأتين لكي يصلّين، يُرجى منهن تغطية رؤوسهن. وهذه ليست دُرْجَة اخترعها الكاثوليك التقليديون. فلو خالفت بعضهن التقاليد، فما على الأب المسؤول عن الكنيسة إلا أن يتلو رسالة القديس بولس إلى أهل كورنثس: «وكل امرأة تصلي أو تتنبأ ورأسها مكشوف فإنها تشين رأسها لأنها إنما تكون كما لو حُلق شعرها. لأن المرأة إن لم تتعظ فليُقَص شعرها، وإن كان عيبا على المرأة أن يُقص شعرها أو يحلق فلتتعظ»[2].

تماثل المسيحيةُ اليهوديةَ والإسلامَ في غناها بالقواعد والأوامر الكارهة للنساء. وكما في هاتين الديانتين الأخيرتين، فإن ما يختفي خلف الإصرار على التفريق بالثياب هو وجود مبدأ للتسلسل الهرمي في غير صالح النساء. النقطة الإيجابية الوحيدة هنا هي أن القديس بولس حرص على أن يكون دقيقا بما فيه الكفاية لكي لا تضع النساء حجابا إلا حين «يصلين أو يتنبأن»، هذا في حين أن تشوشُ النص في التوراة وحتى في القرآن يتيح للأصوليين اليهود والمسلمين فرض الحجاب بشكل دائم تقريبا.

بمقدور المسيحيات الأصوليات نزع المنديل فور خروجهن من الكنيسة، ومنديلهن لا يُذَكّرنا بالحجاب الإسلامي (التشادور) إلا من ناحية الرمز: لأنه يترك جزءا من الشعر ظاهرا، وارتداؤه مؤقت. زد على هذا، امتعاض هاتيك النساء، القريبات من الجبهة الوطنية اليمينية غالبا، من هذه المقارنة، رغم تقارب القيم بين الإسلام والمسيحية. هذه المفارقة نجدها في أقوال جان ماري لوبن

1- دخلت مجموعة من الأصوليين الكاثوليكيين في 1977/2/24 إلى الكنيسة وطردت بالقوة شاغلها وقتئذ الأب بطرس بيلّيغو. وظلوا فيها ولم يقبلوا بإعادتها رغم القرارات القضائية.
2- الرسالة الأولى إلى أهل كورنثس 11، العهد الجديد.

Lepen، قائد الحزب المنادي بقيم أصولية، ولكن الذي لا يستطيع تجاهل العنصرية المناهضة للإسلام الموجودة عند ناخبيه. إذ لما سألته صحيفة إسرائيلية عن رأيه في الحجاب الإسلامي، لم يندد ـ لوبن ـ بهذه الممارسة، رغم أن بعض ناخبيه يعتبرها سمة التخلف الإسلامي. بل سوغها بهذه العبارة: «يحمينا الحجاب من رؤية النساء الدميمات» (صحيفة هاآرتس، آذار-مارس 2002). بهذه الكلمات أفصح جان ماري لوبن عن كل حذق الموقف الكاثوليكي الأصولي للجبهة الوطنية. فهو من جهة يمرر رسالة عنصرية تعني كون النساء المسلمات دميمات، ومن جهة ثانية يؤيد ممارسات التمييز الجنسي في الإسلام طالما أنها تردد صدى القيم المسيحية الأصولية. بالإضافة إلى أن إجابته تذكّرنا بتفسير لا يخلو من تصرف لأقوال ترتوليانس، الذي سوّغ ارتداء الحجاب على هذا المنوال: «يريد الله أن تكونن محجبات. لماذا؟ لكي لا نرى أشكال بعض النساء، بلا شك»[1].

لئن كان الحجاب الذي أوصى بارتدائه المنظّرون المسيحيون يبدو للوهلة الأولى أقل إكراها وقسرا من ذاك المفروض على المسلمات واليهوديات، يبقى ما يرمز إليه من الشعور بكراهية النساء. والقديس بولس واضح جدا في هذه النقطة: إذا كان يجب على النساء أن يتحجبن، فتلك علامة الخضوع: «فإن الرجل لا ينبغي له أن يغطي رأسه إذ هو صورة الله ومجده. أما المرأة فهي مجد الرجل. لأن الرجل ليس من المرأة بل المرأة من الرجل، ولم يُخلق الرجل لأجل المرأة بل المرأة لأجل الرجل. لذلك ينبغي للمرأة أن يكون لها سلطان على رأسها من أجل الملائكة»[2]. وعلى الرغم من أنه يجعل الملائكة مرجعا، إلا أن كلمة «سلطان» ليست خالية من المعنى.

يستمر القديس بولس في رسالته الأولى إلى أهل كورنثس، وينتقل بشكل طبيعي من التوصية بالحجاب إلى التوصية بعدم قبول النساء في المحافل: «لتصمت نساؤكم في الكنائس فإنه لا يباح لهن أن يتكلمن، بل عليهن أن يخضعن

1- ترتوليانس: **في زينة النساء**، الكتاب الثاني، الفصل السابع. مصدر سبق ذكره.

2- الرسالة الأولى إلى أهل كورنثس 10-4/11.

كما يقول الناموس أيضا، فإن ابتغين أن يتعلمن شيئا فليسألن رجالهن في البيت، فإنه عار على النساء أن يتكلمن في الكنيسة»[1]. وبصيغة أخرى، يأمر القديس بولس بإبقاء النساء في حال من الجهل والتبعية. ويُلح في رسالته إلى تيموتاوس على بقاء النساء خاضعات، وعلى ألا يتمكنَّ من التحرر بواسطة المعرفة: «لتتعلم المرأة وهي ساكتة بكل خضوع. ولست أبيح للمرأة أن تُعلِّم ولا أن تتسلط على رجلها، بل عليها أن تكون ساكتة. فقد جُبل آدم أولاً ثم حواء»[2]. نعود مرة أخرى إلى القول بأن هذه الوصايا ليست بالية أو مهجورة في أعين الكاثوليكيين الأصوليين. ففي حديث جرى في كنيسة القديس نقولا دوشاردونه العام 1991، أتيح لنا أن نلمس إلى أي مدى كان خضوع المرأة ـ حتى في وسط باريسي ميسور ـ لا يمثل مظهراً ثانوياً، بل على النقيض[3].

كنا نجري تحقيقا حول أحوال نساء اليمين المتطرف الفرنسيات، ونسعى إلى إجراء مقابلات مع عضوات قريبات من الجبهة الوطنية. وبعد أن وافقت المسؤولة عن الكنيسة على المقابلة، عدلت عن موقفها قائلة: «هذا لا يمكن أن يتم إن لم نحصل على موافقة رجل». ثم راحت تبحث عن واحد خلال دقائق، إلى أن لمحت عاملا كهربائيا يقوم بأعمال الصيانة. فسألته الموافقة على الإجابة عن الأسئلة. فبدت عليه الدهشة من الأسلوب الرصين الذي طلبت به هذه السيدة المحترمة موافقته. ولما أعطى الكهربائي «مباركته»، استطعنا بدء الحديث. خلف هذه الطرفة، يبدو هذا الخضوع الرمزي ذا مغزى في الدلالة على الأهمية الحاسمة التي يتخذها الأمر في أعين المناضلات الكاثوليكيات الأصوليات، ولو كنّ فرنسيات وميسورات.

1- الرسالة الأولى إلى أهل كورنثس 14/34-35.

2- الرسالة الأولى إلى تيموتاوس 2/11-12.

3- فياميتّا ڤينّر: «طريقة أخرى لاعتناق قضية المرأة؟ نضال نساء اليمين المتطرف»، French Politics and Society، نيسان-أبريل 1993.

«مَهَمتكن: أن تكنّ حاملات رجال!»

للوهلة الأولى، وعلى الرغم من الاستشهادات بالكتاب المقدس التي قرأناها للتوّ، تعطي المناضلات المسيحيات الأصوليات، غالبا، الانطباع بكونهن أكثر تحررا _ وأكثر نشاطا على كل حال _ من نظيراتهن اليهوديات المتزمتات والإسلاميات. ومردّ هذا الاختلاف المنظور لعين المراقب إلى كون المسيحيين الأصوليين قد فهموا، أكثر من غيرهم، فائدة تقديم مناضلات من النساء لخوض معارك مناهضة للقضايا النسوية[1]. هذه الإستراتيجية تصدق على الأصوليات الثلاث، ولكنها تبدو ضرورية بشكل خاص في البلاد التي يوجد فيها رأي عام يدين التمييز الجنسي: كما هي الحال في فرنسا أو في الولايات المتحدة، خلافا للبلاد العربية الإسلامية، أو حتى في إسرائيل حيث يغرق تقدم حقوق النساء في راهنية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وعلى هذا النحو فإننا نجد مناضلات من النساء في أوساط كثير من الروابط المناهضة لقضايا النساء والجمعيات الغربية لمناهضة الإجهاض[2]. ولا تتردد المنتسبات إلى هذه الروابط في خوض معركة يقدّمنها كتجسيد «للنسوية الحقيقية» في مواجهة النسوية «المنحطة» لحركة تحرير المرأة.

وإذا أخذنا بالاعتبار ما يقوله «الاتحاد النسائي من أجل احترام وإعانة الأمومة»[3]، وهو رابطة فرنسية مناهضة للإجهاض: «فإن الحركة النسوية لا تعمل من أجل خير المرأة، إنها في خدمة إيديولوجيا تنكر الأنوثة وتكشف عن

1- حللت كلوديا لوسيلييه بشكل كامل هذه الحيلة القائمة على دفع النساء للدفاع عن قيم مضادة لمصالحهن. كما درست بخاصة وضع الجبهة الوطنية التي تنتمي إليها نساء كثيرات رغم برنامجها الأبوي الصريح. كتاب: **اليمين المتطرف والنساء**، الصادر في 1997.

2- كلوديا لوسيلييه Lesselier: **من العذراء مريم إلى جاندارك. اليمين المتطرف الجبهوي والكاثوليكي والنساء**. المصدر السابق ص41_70.

3- رأى «الاتحاد النسائي من أجل احترام وإعانة الأمومة دائماً» النور في أعقاب البيان الموقع من ثلاثة آلاف امرأة يطالبن بحقهن في الأمومة. عريضة إعلانية، صحيفة فرانس سوار 1982/10/22.

كونها مدمرة للأسرة والوطن»، كما جاء في رسائل هذا الاتحاد النسائي الصادرة بين عامي 1983 و1992. «لأن النسوية الحقيقية ينبغي أن تحترم أنوثتنا وقدرنا المقدر علينا في الأمومة».

من الناحية النظرية، وفي عالم مطابق في كل شيء للنظام الطبيعي والإلهي، يفترض بالمناضلات الأصوليات المناهضات للإجهاض أن يوقفن حياتهن على النشاط الوحيد الجدير بهذا الاسم: الأمومة. يدعو كاهن كنيسة القديس نقولا دوشاردونه نساء كنيسته لكي يتذكرن أن مَهَمتهن أن يكن «حاملات رجال». ذلك أن المنظرين المسيحيين يتفقون جميعا على هذه النقطة: فالإنجاب هو المكان الوحيد الذي تتمكن فيه النساء من التكفير عن خطيئتهن الأصلية. وهو مفهوم مستوحى ـ أيضا وأيضا ـ من القديس بولس: «ولم يكن آدم الذي أُغويَ لكن المرأة أُغوِيت فوقعت في التعدي. إلا أنها ستُخَلّص بولادة الأولاد، إن استمرت على الإيمان والمحبة والقداسة مع التعقل»[1].

يتفق القديس أوغسطين أيضا مع هذا الرأي، عندما يكتب إلى واحد من أصدقائه: «يجب علينا دائما الاحتراس من الحوّاء المغوية الباقية في كل امرأة. أنا لا أرى أي انتفاع للرجل بالمرأة، إذا استثنينا وظيفة تنشئة الأولاد».

ذلك هو الجانب النظري. أما في الممارسة، فإن الإلحاح والاستعجال الملحوظين من أجل إعادة إحياء القيم الأبوية بلغا حدا جعل الرجال الأصوليين يشجعون نساءهم على اتخاذ مبادرات، بخاصة في ما يتصل بالنضال ضد الحركة النسوية. فنراهن منطلقات من شرعيتهن التي اكتسْبنها من عائلاتهن في مجالات تربية الأولاد والأمومة والإنجاب ليتصدرن طليعة الحملة الصليبية كلما تعلق الأمر بتلقين الدروس لغيرهن من النساء، ومراقبة برامج التلفزيون أو الكتب المدرسية كي لا تتضمن ما يشوش الأولاد، أو إذا اقتضى الأمر خوض صراع ضد الإجهاض. ومن ثم فإن الحياة الفردية لهاته المناضلات لا تشبه إلا قليلا جدا المثل الأعلى الذي يدعون إليه. فعلى الرغم من أن كلير فونتانا أنجبت ثمانية

1- الرسالة الأولى إلى تيموتاوس 2/14ـ15.

أولاد، وهي رئيسة أكثر رابطات مناهضة الإجهاض تطرفا، واسمها «هدنة الله»[1]، لكنها لا تشبه أبدا ربة المنزل؛ فهي مناضلة مستميتة من أجل عودة النساء إلى منازلهن، وقد نظمت نحو ثلاثين إغارة مضادة للإجهاض طوال السنوات العشر الأخيرة.

وهناك في الجمعية الوطنية [المجلس النيابي الفرنسي] كريستين بوتان، وهي نائبة مسيحية متطرفة لا تنسى أبدا التذكير بأنها كاثوليكية قبل كونها منتخبة كممثلة للجمهورية. وقد ناضلت بكل ما أوتيت من قوة ضد مشروع قانون التكافؤ بين الجنسين الذي جرى إعداده من أجل تحسين تمثيل النساء في المجال السياسي. والمدهش أن هذه السيدة النائبة كانت قد التزمت بوعد عندما كانت في الخامسة عشرة غداة وفاة أخيها غير الشقيق، إذ لما لم يبق رجل في العائلة ليحمل مشعل العمل السياسي، فحملته هي.

نجد المفارقة نفسها في الولايات المتحدة، حيث نجحت مناضلات كثيرات منتميات إلى اليمين الجديد في إحباط التعديل الدستوري من أجل المساواة في الحقوق، والذي كان الغرض منه النص على المساواة بين الجنسين في دستور الولايات المتحدة في نهاية السبعينيات[2].

نجد بين النساء المنضويات في هذا النضال فيليس شلافلي، المبشرة بالقيم العائلية المستَرَدة، «للنساء الحقيقيات»، وهي من عائلة من الجمهوريين الكاثوليكيين المحافظين جدا. تأثرت بمشاكل أبيها المالية ـ التي أجبرت أمها على العمل ـ

1- كانت الكنيسة قد فرضت، في القرنين العاشر والحادي عشر، على الحروب الإقطاعية أن توقف المعارك في بعض أيام الأسبوع أو بعض أوقات السنة. وكانت هذه الهدنة تعرف باسم هدنة الله. (م)

2- تبنى مجلس النواب في تشرين الأول-أكتوبر 1971، ثم تبعه مجلس الشيوخ، التعديل الدستوري ERA (من أجل حقوق متساوية). ولم يبق إلا موافقة ثلاثة أرباع الولايات على التعديل لإقراره نهائياً، حين استولى اليمين الجديد على القضية وعرضها كأنها نتيجة مؤامرة شيوعية تؤدي مباشرة إلى بداية انحطاط وإلى مراحيض عامة موحدة الجنس وإلى زيجات المثليين الجنسيين. وبدأت ولاية فلوريدا برفض التعديل ثم تبعتها ولايات أخرى.

فالتحقت فيليس بواحد من مصانع السلاح بهدف تمويل استكمال دراستها في معهد كاثوليكي غير مختلط قبل أن تصبح «بطلة اليمين الجديد». وهي تشارك منذ 1956 في مؤتمرات الحزب الجمهوري كلها، إلا أنها لم تفلح في أن تُنتَخب. وقد أتاحت لها الحملة ضد المساواة بين الجنسين الفرصة لتبرهن عن كونها أكثر تطرفا من رجال حزبها. وهكذا تمكنت من إطلاق مسيرتها السياسية. وفي تشرين الأول-أكتوبر 1972، لما أحست باحتمال نجاح تعديل الدستور، تولت قيادة حملة شعارها STOP-ERA [أوقفوا التعديل من أجل الحقوق المتساوية]، وكانت نقطة الانطلاق لتجمّع اتجاهات كل ما سيُعرف باليمين الديني. نلتقي في هذا التجمع ـ جنبا إلى جنب ـ أعضاء من ج ب س (جمعية جون بيرتش)، ومجموعة مناهضة للشيوعية من اليمين الجديد، وجماعات من النساء المنتميات إلى اليمين المتطرف مثل: النساء المطالبات بحقهن في أن يكنّ نساء[1]، وجماعات من المورمون [كنيسة يسوع ونهاية العالم التي أسسها جوزف سميث في 1830]، والكنائس المعمدانية في جنوب الولايات المتحدة، والجمعيات الدينية من البنتوكيتيين الجدد مثل جمعيات الله. وقد تمكن هذا التحالف من إطاحة التعديل من أجل الحقوق المتساوية، وبالتالي لن يدخل مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة أبدا إلى دستور الولايات المتحدة.

ترمز هذه الحملة إلى التفاهم العام المضاد للنساء والقادر على تجميع التيارات المسيحية كلها. وبصدد التعديل المنوه به، صرح جيري فالويل Falwell، وهو من أشهر القساوسة السلفيين: «نحن ضد التعديل المطالب بالحقوق المتساوية لإيماننا بأنه يحط من قدر المرأة، وقد يجبر نساءنا ذات يوم على استعمال مراحيض عامة موحدة الجنس أو على القتال في الخنادق وفي ميادين الحرب وغيرها من المجالات الخاصة بالرجال»[2]. ويتقاسم زعيم الأكثرية الأخلاقية

1- أسستها لوتّي بيت هوبس L. B. Hobbs، وهي مناضلة نسوية. وسرعان ما وصل عدد المنتسبات إليها خمسين ألفاً.

2- ويليام مارتان: **مع الله في جانبنا** With God on our Side، نيويورك 1996.

Moral Majority، رغم كونه بروتستانتيا، الرؤية الأبوية نفسها التي لدى الأصوليين الكاثوليكيين الفرنسيين. وهذا منطقي لأن مرجعيات الجانبين واحدة.

كما يتمايز الكاثوليكيون الأصوليون بتطرفهم السياسي والتشدد في ممارسة الطقوس عن الكاثوليكيين المعتدلين، كذلك يتمايز البروتستانتيون السلفيون بتعلقهم بالقراءة الحرفية والرجعية للكتاب المقدس عن البروتستانتيين الليبراليين. لقد عارض سلفيو القرن التاسع عشر، باسم هذه الحرفية، نظريات داروين حول النشوء والارتقاء، كما ناهضوا كل محاولة لتطوير مسيحية اجتماعية أكثر انفتاحا وأكثر عصرية[1]. ومنذ نهاية سنوات السبعينات، تبنّى ورثتُهم هذا التشبث نفسه ليناهضوا التطورات الاجتماعية كلها، التي اعتبروها منحرفة، مثل نهاية التمييز العنصري والصلاة الإجبارية في المدارس، وبعض القوانين التي تحظر تمييز المثليين جنسيا، ولكنهم عارضوا بشكل خاص تعديل الدستور لإدخال حق المساواة بين الجنسين. ومنذ ذلك الحين، يناضلون من أجل العودة إلى نظام اجتماعي يخضع للتعاليم المسيحية الأكثر قدما، سواء أفي قلب اليمين الديني الأمريكي، الذي يضم تحالفات تَجمع بين الجمهوريين والأصوليين الساعين إلى إعادة فرض القيم المسيحية على الدولة، أم في الروابط المستقلة المتمركزة حول المسائل العامة والمعركة من أجل منع الإجهاض (جماعة أنصار الحياة PROLIFE)[2].

1- منذ القرن التاسع عشر، تستند العقيدة الأصولية على خمس نقاط: إيمان حرفي (يجب تفسير النصوص المقدسة حرفياً وهي معصومة) ـ الإيمان بالحبل بلا دنس ـ الإيمان بالصلْب كفداء للخطيئة الأصلية (التي تعني الرجال جميعاً) ـ الإيمان بالبعث وبحلول العصر الذهبي الذي ينتظره «الألفيون» [حركة تؤمن بملكية المسيح الأرضية والمفروض أن تدوم ألف سنة].

2- رغم كونها موضع جدل، إلا أن كلمة أنصار الحياة PROVIE الفرنسية وPROLIFE الإنكليزية، هي التي تستعملها الجماعات الأصولية المسيحية للتعريف بنفسها عندما يناضل أفرادها ضد الحقوق الإنجابية والحقوق الجنسية. ذلك أن صيغة: «مضاد للإجهاض» قد لا تكون دالّة بما فيه الكفاية على تنوع المعارك التي تخوضها الجماعات السلفية باسم رؤية محددة (للحياة) ضد الإجهاض وضد المثلية الجنسية وضد الموت الرحيم.

عودة الهيمنة الذكورية

الأمر الذي لا يقبل الجدل أن الأصولية المسيحية في مجال الكفاح ضد الإجهاض قد حققت أكبر تأثير لها على حياة النساء الغربيات (انظر الفصل الثاني). لكن هذه السلفية توقظ أيضا حركات يكون هدفها المعلن إعادة إحياء السلطة الأبوية. ولا تكتفي حركة «المحافظين على الوعد» Promise Keepers، وهي واحدة من أكثر الحركات نجاحا في الولايات المتحدة حاليا، بنشاط مقنّع ضد حركة تحرير المرأة، لكنها تدعو جهارا إلى عودة الهيمنة الذكورية.

يقول رئيس الحركة، بيل ماك كارتني، مدرب كرة القدم الأمريكية وعضو أنصار الحياة، إنه استيقظ يوما وقد استولى عليه شعور بأن أمريكا بحاجة ماسة إلى حركة كبرى تضم رجالا مسيحيين لإنقاذها: «حلمتُ أن المحافظين على الوعد يطهّرون أمريكا من العلمانية». نجحت هذه الحركة التي أطلقت في 1990 حيث فشلت كل التحالفات شديدة التدين: فقد تمكنت من جمع مناصريها من فئات أخرى من غير الأنغلو ساكسون البيض البروتستانتيين. بالإضافة إلى هؤلاء طبعا، وسواء كان أعضاؤها سوداً أو بيضاً، كاثوليكيين أو بروتستانتيين، فإن مناضلي المحافظين على الوعد يشعرون بأن القيم المسيحية تشد الأواصر بينهم طالما أن الموضوع المطروح هو الإصرار على عودة الهيمنة الذكورية[1]. «القضية الأساس لدى المحافظين على الوعد هي السلطة، كما يقول روس بِلاّنت Bellant، الاختصاصي بشؤون اليمين المتطرف الأمريكي، في لقاء تم معه في كانون الثاني-يناير 2003. سلطة الرجال على النساء، سلطة المسيحيين على غير المسيحيين»، وتمضي الجماعة قدما. ففي تشرين الأول-أكتوبر 1997 جمع المحافظون على الوعد أكثر من مليون رجل في شوارع واشنطن. واجتماعاتها

1- رغم أن حركة المحافظين على الوعد مؤلفة عملياً من أربعين في المئة من الرجال السود إلا أنها لا تملك أية سمات لحركة مناهضة للعنصرية. وهذا اليمين لا يستعمل أبداً صيغة المساواة بين السود والبيض. ويفضل عليها صيغة التكامل. وهي أفصح دلالة على الخصائص الطبيعية المعزوة إلى كل واحد.

تملأ أيضا بانتظام مدرجات ملاعب كاملة. ولا يأتي الرجال الذين يتدافعون بعشرات الآلاف لمشاهدة مباراة، بل يلتقون رجالا في ما بينهم لكي يشاهدوا على شاشات ضخمة ويصغوا إلى واعظين يَعدونهم باستئصال الزنا، والمثلية الجنسية، والطلاق والإجهاض... وغيرها من «الجوائح» التي تخرب الولايات المتحدة منذ تحرير النساء. وبالإضافة إلى التجمعات الكبرى التي تُعقد في الملاعب، يعمل المحافظون على الوعد بأسلوب آخر، انطلاقا من فسيفساء تضم جماعات صغيرة مؤلفة من نحو اثني عشر رجلا يلتقون أسبوعيا فيما بينهم ليبوح كل منهم بمشاكله إلى الآخرين. فسواء تعلق الأمر بالمشاكل الزوجية، أو الجنسية، أو المالية، فما من مسألة ينبغي إخفاؤها. ويتلقى كل رب أسرة أوامره من رب أسرة أخرى، وهكذا دواليك. ولا مجال للظهور بمظهر العسير إرضاؤه في ما يتصل بالشخص المُنتخَب الذي سيقرر مصير ذلك الذي انتخبه. يقول أحد المسؤولين في الحركة: «كما من أجل الزواج، الطلاق ليس خيارا». عند كل سؤال يطرحه واحد من جماعة المحافظين على الوعد، يقترح كتابهم إجابات مُستَخلصة من الأناجيل. كما ينصح الكتاب العضوَ بالتساؤل يوميا عن سلوكه: هل نظرت إلى امرأة بطريقة سيئة هذا الأسبوع؟ هل صليت من أجل باقي أعضاء الجماعة؟ والكتاب عامر بحكايات مجازية مقتضبة كفيلة بإضاءة الدرب الذي ينبغي على الخاطئين انتهاجه. ففي نص عنوانه «**استعادة رجولتكم**» يكتب توني إيڤانز خطيب المحافظين على العهد، على سبيل المثال: «فليجلس واحدكم إلى جوار زوجته وليقل لها شيئا ما مثل: عزيزتي، لقد ارتكبتُ خطأ رهيبا. لقد أعطيتُك دوري. وتنازلت عن موضعي كرب للعائلة وأرغمتك على احتلال مكاني. يجب عليّ الآن المطالبة بهذا الدور [...] لا تسيئي فهمي. فأنا لا أقترح عليك أن تعيدي إلي دوري. أنا آمرك بإعادته، من أجل بقاء ثقافتنا».

تجعلنا هذه النصيحة ـ بصورة غير عادية ـ نتذكر خطابا آخر، تحدثت به حركة أصولية أمريكية أخرى، تمكنت هي أيضا من حشد مليون شخص من أتباعها في شوارع واشنطن: أمة الإسلام التي قال زعيمها فارّاخان: «قال الله في

القرآن إن الرجال هم فوق النساء بدرجة. ولقد يصدم هذا القول النسويين. وأنا لا أريد أن أصدمكم. نحن لسنا فوق النساء بدرجة في نطاق ظروفنا الحالية، نحن أدنى منهن بعدة درجات. ولكن، حسبما تقول الطبيعة التي منحها الله لك عندما خلقك يا أخي، فإنه خلقك أعلى من المرأة بدرجة. دون هذا لا يمكن أن تحترمك المرأة. وطالما لا تحترمك المرأة يا أخي، فأنت تعاني من المشاكل»[1].

ففي أمريكا، كما نرى، يتحدث الأصوليون المسلمون والبروتستانتيون اللغة نفسها تقريبا، كما أن طرائق حياتهم متقاربة أيضا، مما يؤيد الفكرة القائلة بأن تأثير الأصولية أقل ارتباطا بالانتماء الطائفي منه بالسياق الذي تُمارس فيها.

الإسلام والإسلامويون والنساء

تُعلِّمُنا إعادةُ قراءة النصوص المقدسة اليهودية والمسيحية كم أن الهيمنة الذكورية ـ حتى في أشد أشكالها تطرفا ـ لم تكن اختراعا إسلاميا. فتسويغ العبودية[2]، وواقعة قطع أيدي الرجال الذين يستمنون[3]، والتوصية بتطبيق عقوبات جسدية، وُجدت كلها في التوراة[4]. والأمر بالمثل نفسه في ما يتعلق بالمبادئ الأكثر أبوية، مثل ارتداء النساء الحجاب، والرجم في حال الزنا، وتعدد الزوجات. ولا يُظهر القرآن أية خصوصية دينية بعودته إلى أخذ هذه المبادئ على عاتقه. لكنه يدرج نفسه في تراث التوحيد وتقاليده. وصلة الوصل هذه ليست مفاجئة. ومثلما انغمر يسوع في اليهودية لما افتتح عهدا جديدا، كذلك عرف محمد

1- تصريح في 1996، ذكرته نينا أسكولي: مكان النساء في الأمة: تحليل خطاب جماعة «أمة الإسلام» ـ نساء تحت القوانين الإسلامية ـ الملف 20، الولايات المتحدة، 1997.

2- السود يتحدرون من حام، وهو ابن نوح الكافر. ولهذا السبب لُعنوا بالعبودية.

3- «اليد التي تنزل أدنى من السرة تقطع، إذا كان رجلاً».

4- الموقع على الشبكة WEBSHAS، للسلفيين اليهود، يعطي تفاصيل الأسلوب المتبّع للضرب بالسوط. راجع سنهدرين 2 آ، عدد ضربات السوط في الجلسة الواحدة.

نصوص اليهودية والمسيحية عندما أسس الإسلام. وكسائر رجال القوافل في عصره، سافر محمد كثيرا. وكان على تماس باليهود وبالمسيحيين من الحبشة إلى سوريا، وعاش متصلا بالجماعات اليهودية والمسيحية المستقرة في مكة وفي المدينة في عصر كان فيه الناس قادرين على استيعاب وحفظ صفحات كاملة من التراث الشفاهي. ولا يكتفي الرسول بذكر مقاطع من التوراة والإنجيل، بل إن القرآن يعتبر معرفة قرّائه عن ظهر قلب بالدينَيْن الكتابيين أمرا مقررا: «قل يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والإنجيل وما أُنزل إليكم من ربكم» (سورة المائدة، الآية 68).

والقرآن الذي أُنزل بعد العهد الجديد بسبعة قرون، بين 612 و632 ب.م، يُظهر نفسه في الحقيقة أقل ميلا إلى التمييز الجنسي من الكتاب الذي سبقه، على الرغم من الصورة التي يعطيها عنه الإسلامويون اليوم. ففي كل مرة أتى بها محمد على ذكر النساء كان يترك أملا بتطورات أكثر تقدمية في مواجهة الأعراف التي حاول محاربتها قبله بسبعة قرون يسوع المسيح. ولا شك أن كتاب نبي الإسلام يتضمن إشارة تمييز واضحة بين وضع المرأة ووضع الرجل. «[...] ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم» (سورة البقرة، الآية 228). لكن هذه الصيغة تبدو كأنها متقدمة عندما ننظر إليها ونضاهيها بالانطلاقات الخطابية الكارهة للنساء التي جاءت على لسان القديس بولس وآباء الكنيسة.

محمد هو الأول الذي أحسَّ بالحاجة إلى تسويغ الهيمنة الذكورية بغير التذرع بالبداهة البيولوجية أو بذكر الخطيئة الأصلية. وهو يشرح الأمر في سورة النساء «الرجال قوامون على النساء بما فضّل الله بعضهم على بعض» (الآية 34).

هنا حيث تعرض النصوص اليهودية والمسيحية تفوق الرجال على المرأة كأمر مسلّم به، لا يهتم القرآن بجعل هذا التمييز مبدأ لأن هدفه إقامة قواعد للتقاسم في حالات الإرث. فيضع قاعدة تذكّرنا بما كان سائدا في العائلات الفلاحية كلها في الغرب المسيحي بما يتصل بتقاسم الأراضي الزراعية: «يوصيكم الله في

أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» (سورة النساء، الآية 11). هذا التقنين الكمي، من الواحد إلى الضعف، قاس وفظّ، ولكنه لا يقوم إلا بإعادة تدوين صريح للامساواة في المعاملة رائجة منذ قرون.

حاول محمد مرارا تصحيح أنواع الظلم الذي كانت تتعرض له النساء في زمنه، لكي يضمن لهن ـ بخاصة ـ الحق بالتملك وبالإرث، والحد من اللجوء إلى الختان، وتحديد عدد النساء للزوج الواحد. ورفض ـ على سبيل المثال ـ قيام الأزواج بحرمان المرأة التي يطلقونها من الإرث: «وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا» (سورة النساء، الآية 20).

وكما أن المسيحيين المتحررين يرون في يسوع مثالا للتسامح يجب تقليده، يرى مجتهد شابستاري Shabestari، المفكر الإيراني، في محمدا زعيما تقدميا بالأحرى نحو النساء: «لقد غير اللامساواة المشهودة المناهضة للنساء تبعا لفهم العدالة الذي كان سائدا في زمنه»[1].

للأسف، إن قرن الرسول السابع بعيد جدا عن القيم التي نعتبرها اليوم حداً أدنى في موضوع الكرامة البشرية، بحيث أن ما أنجزه القرآن من التقدم صار مخيبا للأمل بمقدار ما خيبته إنجازات المسيحية في نظر القرون المنصرمة منذ أول نبوة توحيدية. والأمر الأدهى أن الإسلام عندما دوّن نفسه في هذا النسب التوحيدي دون اعتبار لأربعة عشر قرنا مرت منذ موسى، فإنه قد جَمّد الأحكام الأبوية المسبقة بدون أن يحاول تغييرها. وهكذا بقيت عشرات الممارسات العتيقة محافظة على مشروعيتها على مدى قرون طويلة. كذلك، يوصي محمد بصراحة باستعمال العقوبات الجسدية مع النساء الناشزات: «واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا» (سورة النساء، الآية 34). أكثر ما يُكدِّر في هذا الموضوع ليس أن نبياً من

1- تنويه جاء بقلم آزاده كيان تييبو Azadeh Kian Thiébaut: الإسلام والنساء والمواطنة، في إسلام وديمقراطية، العدد 104، كانون الثاني-يناير 2003.

القرن السابع تفوّه بهذه العبارة، ولكن استمرار الأصوليين ـ وحتى بعض الدول ـ بإرادة تطبيقها في القرن الحادي والعشرين. ومما يزيد في إغراء الرغبة في تطبيق حرفي لوصايا عتيقة لدى المسلمين كونهم يمتلكون كتابا مقدسا يعتبرونه موحى وبالتالي معصوما عن الخطأ. والمفارقة أن واقعة كون القرآن قد أملاه الله على محمد لا تمنع اللجوء إلى تفاسير زائغة. وبذلك يضاف إلى صرامة عصور سلفت سوء نوايا البشر. ولأن بعضهم لا يكتفي بإرادة فرض نظام عمره ثلاثة عشر قرنا[1]، نراهم يضيفون عبء أعراف أبوية ما أوصى بها القرآن، هذا إن لم يكن قد استنكرها.

الختان والزواج بالإكراه وتعدد الزوجات:

عبء الأعراف الأبوية

أكثر الممارسات المتعلقة بالتمييز الجنسي المنسوبة إلى الإسلام هي في الواقع ثمرة أعراف أبوية يرفض بعض المسلمين مناقشتها من جديد. يذكّرنا مفتي مرسيليا صهيب بن الشيخ الذي يناضل من أجل قراءة القرآن بأسلوب منفتح وعلماني: «إن ختان النساء ممارسة سلفت وانتشرت في شرق أفريقيا بين بعض الجماعات، منها من اعتنق الإسلام أو المسيحية أو لم يعتنقهما. وهذه العادة لا تستند لا إلى توصية إسلامية ولا إلى ممارسة تبناها الإسلام»[2]. بل حاول الرسول في حياته تقليل حماسة مواطنيه. وتوجه بالنصح إلى امرأة تمارس الختان بألا تقطع كثيرا من البظر «لأنه أفضل للمرأة وأكثر إمتاعا للرجل». ولكن أتباعه لم يصغوا إليه قط في هذا الموضوع. وعلى الرغم من الوصايا القرآنية، ومن منع الختان في عدد من الدول الإسلامية، إلا أن ممارسته مستمرة في العائلات المسلمة. وهو مفروض على نحو مليوني طفلة في مصر، في الحبشة، في كينيا،

1- قد يتوهم القارئ أن المؤلفتين تخطئان الحساب، ولكن هذا التوهم يفقد مبرره متى أدركنا أنهما تحسبان القرون بالسنة الشمسية، لا بالسنة القمرية. (م)

2- صهيب بن الشيخ: **الجمهورية الفرنسية والنبي**، الناشر Grasset، 1998.

في نيجيريا، في الصومال، في السودان.[1]. ويجري تشويه 98% من البنات في جيبوتي وفي الصومال. وأقل ما يقال في هذا الشأن أنه يمارس بلا اعتدال.

ولئن كان التشويه الجنسي الأكثر استعمالا هو الختان الذي يقال له «البظري» (أي الاستئصال الجزئي أو الكامل للبظر والشفتين الصغيرتين) إلا أن شكله الأكثر خطورة (هو المعروف باسم الختان الفرعوني) ليس نادر الحدوث. وعند إجراء هذه العملية، يتم استئصال البظر والشفتين الصغيرتين والكبيرتين. ثم يخاط الفرج بخيوط حريرية. ولا تترك إلا فتحة ضيقة لإفراغ البول وإفرازات الطمث. وتعاني النساء في الحالين من آلام مزمنة، والتهابات داخلية، ومن العقم واضطراب وظائف الكليتين. والختان عند الولادة هو المسؤول عن اختلاطات خطيرة، كثيرا ما تودي بحياة الأم ووليدها. وتصبح العلاقات الجنسية كأنها تعذيب حقيقي. فنحن إذن بعيدون جدا عن توصيات الرسول.

إن ظاهرة التزمت هذه بحجة الدين تتكرر في مسألة تعدد الزوجات والزواج القسري، وهي ظاهرة يمليها في الواقع التعلق بالأعراف الأبوية. وكثيرون هم المراقبون الذين يطيب لهم في فرنسا التهويل من شأن تعدد الزوجات الذي يرون فيه لا علامة على التخلف الإسلامي فحسب، بل ممارسة تستهدف إغراق الأعراف الفرنسية.

والواقع أنه لا يُسمح بتعدد الزوجات للمسلمين المقيمين في فرنسا، كما أن الإسلام لا يوصي بهذه الممارسة بشكل خاص. وواقعة موافقة محمد بدقة على الزواج بأكثر من زوجة تتطابق مع لحظة خاصة في التاريخ، حيث كان الزواج بامرأة واحدة سيترك نساء كثيرات بلا زواج. وتخضع هذه الموافقة لشرط امتلاك الرجل لما يستطيع به تأمين حياة لائقة للزوجات.

أما في ما يتصل بالزيجات إكراها، فهي في هذه المرة تتناقض كليا مع توصيات الرسول. فلقد وبخ بشدة في حياته والداً كان يريد تزويج ابنته بالقوة،

1- تبعاً لإحصائيات وزارة الصحة، تُختَن 3600 بنت يومياً في مصر، وتتم 85% من العمليات خارج المشافي والمراكز الطبية.

وهذا ما جعل صهيب بن الشيخ يقول: «يظن الغربيون، انطلاقا من فكرة مصنوعة كليا، تعضدها ممارسة بعض المسلمين، أن الشرع الإسلامي أو القرآن يعطيان الحق للأب (أو للوصي) بتزويج ابنته بالقوة. مهما يكن من أمر وجود هذه الممارسة، يبقى الزواج بالإكراه بلا أدنى أساس في الإسلام، ليس هذا فحسب ولكنه، بل بصراحة وليس له أي أثر شرعاً»[1].

في الواقع، تتفق المذاهب السنية الأربعة حول هذا الموضوع، مستندة كلها إلى الحديث القائل: «الثيب تُستَأمَر، والعذراء رضاها صمتها».

استنادا إلى هذه القراءة للإسلام، لا تكون المسلمات حُرّات في اختيار أزواجهن فحسب، بل قادرات أيضا على الانفصال عنهم بسهولة أكبر مما هو معروف في اليهودية أو في المسيحية كما يطبقهما الأصوليون من أتباع هذين الدينين.

يعود صهيب بن الشيخ إلى التذكير قائلا: «بوسع المرأة المسلمة، في كل آن، المطالبة نظريا بالانفصال عن زوجها متذرعة بعجزه الجنسي، أو ببخله، أو باحتقاره لها، أو بعنفه عليها». ويعتمد في ما ذهب إليه على نص حديث نُقل عن الرسول بشأن زوجة عبد يزيد، التي اتهمت زوجها بالعجز الجنسي، وطلبت من الرسول أن يخلصها منه، فأمر الرسول عبد يزيد بتطليقها.

الإسلام، من الناحية النظرية إذن، هو أقرب إلى التسامح فيما يتصل بالإمكانات المتاحة للنساء لرفض تزويجهن بالإكراه، أو في ما يتعلق بالطلاق. نحن نتحدث نظريا، للأسف. ذلك أنه في الممارسة، فإن النساء اللواتي يعشن تحت نير الإسلامويين محرومات من الوصول إلى المعرفة ويجهلن كل شيء يتصل بحقوقهن الخاصة. فلا يتمكَنّ من الاستناد إليها أو التذرع بها إلا بصعوبة.

أما إذا ظهر ـ رغم هذا ـ فكرٌ حر بما فيه الكفاية يريد الاستناد إلى هذين الحديثين وإلى أمثالهما، فلنثق بالأصوليين الذين لن يتساهلوا بشأن تجريدهم

1- صهيب بن الشيخ: **الجمهورية الفرنسية والنبي**، مرجع سبق ذكره، ص139.

بسهولة من سلطتهم على التفسير، كما هي الحال في إيران بشكل خاص، حيث لم يجد الكهنوت الشيعي أي ضير في تسويغ الزيجات بالإكراه رغم وصايا الرسول.

يصوّر واحد من مستشاري الخميني الذي شغل مناصب قضائية مهمة، هو أحمد أذري قُمي، يصوّر الأمور على هذا النحو: «لا يجيز الإسلام زواج فتاة عذراء دون إجازة من الأب ودون رضى الفتاة. ينبغي الحصول على موافقة الاثنين، ولكن في الوقت نفسه، تتقدم شريعة المرشد الإلهي على إرادة الأب والفتاة في مسألة الزواج، وبوسع الفقيه الولي فرض وجهة نظره خلافا لرأي الأب وابنته»[1]. وبصيغة أخرى، يكون نظام الملالي أكثر فهما للإسلام من الرسول نفسه، ويحتفظ بحق التصرف المناقض تماما لتعاليمه، وذلك باسم الإسلام بكل تأكيد.

من غير المهم عندئذ أن يكون الإسلام نفسه مسؤولاً أو غير مسؤول عن الجرائم التي ترتكب باسمه، لأن الواقع ـ الذي ينبغي ألا ننساه ـ أن امرأة مسلمة تكون خاضعة لأنها ببساطة وُلدت في عائلة مسلمة أو بلد إسلامي، ومُعرضة لمخاطر التشويه الجسدي بالختان والزواج القسري، وحتى القتل أحيانا. ففي مدينة كولمار في مقاطعة الألزاس الفرنسية قُتلت شابة تركية ـ اسمها نظمية ـ العام 1993، بعد عدة جلسات تعذيب على يد أمها وأشقائها وغيرهم من الأقارب، لأنها خرجت مع شاب غير مسلم. وفي الخامس من تشرين الثاني-نوفمبر 2001 لقيت لطيفة، وهي طالبة فرنسية من أصل مغربي، المصير نفسه في مدينة نيس، حيث طعنها والدها بأربع وعشرين طعنة خنجر لأنها كادت أن تتزوج شابا كورسيكيا. سيقول قاتل ابنته في ما بعد من سجنه: «الحياة في السجن أفضل من أن أكون حرا ملوث الشرف» ـ كما نقلت الصحيفة الإيطالية «كوريري ديلاّ سيرّا» الصادرة في السادس من تشرين الثاني-نوفمبر 2001. هنا أيضا، لا يحتكر

1- ذكرته مريم رجوي: **كراهية النساء: عماد الفاشية الدينية**، الصادر عن المجلس الوطني للثورة الإيرانية. تناضل منظمتها (مجاهدي خلق) ضد رجال الدين الإيرانيين. لكنهم ليسوا أقل منهم أصولية وتطرفاً. ورئيسة التنظيم ترتدي الحجاب. قَدَّمَ هذا التنظيم مساعدات لجهاز أمن صدام حسين المكلف بملاحقة المعارضين العراقيين.

المسلمون ممارسة الهمجية. فماذا نظن بذلك الأب، التقي البروتستانتي المناضل في حركة أنصار الحياة، الذي قتل ابنته ببندقية ضغط لأنها كانت تريد أن تجهض نفسها من جنين حملت به نتيجة لعملية اغتصاب متكررة[1]؟

تقف في أصل هذا التصرف الأقبح وحشية الأبوين البشعة: لكن هذا لا يعفي المتطرفين الدينين من مسؤوليتهم. إذ يفضّل السلفيون البروتستانتيون الكفاح ضد الإجهاض على الكفاح ضد زنا المحارم. كما يُفضل الإسلامويون التحريض على كراهية النساء، في حين كان الأجدر بهم الكفاح ضد أعراف التمييز الجنسي المخالفة لتعاليم محمد. يشهد على سلوكهم هذا مثال واحد: فرض ارتداء الحجاب على النساء، بتفسير مغالى به لتوصيات القرآن يقدمه الإسلامويون بالطريقة الأكثر تطرفا التي يمكن تصورها.

استخدام الحجاب كأداة

صار الحجاب في عيون غربيين كثيرين رمزا للتمييز الجنسي خاصا بالإسلام. في حين أن دراسة تاريخ الأمر بارتدائه تكشف عن عُرف أبوي مدون قبل الإسلام أدامَتْه أديان الكتاب الثلاثة. ويترجم تفسيره الحالي، بخاصة، تلاعبا بشعا بالنصوص على حساب مصالح النساء. مرة أخرى، نحن لسنا مدينين للقرآن نفسه بهذه السمات الأكثر قسرا وكرها للنساء، بل للمتطرفين دينيا.

لنبدأ من البداية. لقد رأينا أول ظهور للحجاب في التوراة لا في القرآن. كانت رفقة تتحدث ـ ورأسها مكشوف ـ مع واحد من الخدم في الحقل عندما اقترب منهما رجل. هو إسحق، زوجها المقبل، ولكنها ما كانت قد عرفته بعد. وإليكم ما يقوله العهد القديم بدقة: «وقالت [رفقة] للعبد مَنْ هذا الرجل الماشي في الصحراء للقائنا؟ فقال العبد: هو مولاي. فأخذت النقاب واستترت به».

1- في الثالثة عشرة من عمرها، سيرينغ آدامز، التي اغتصبها والدها مراراً وحملت منه، استطاعت العثور على مشفى في ولاية أوريغون (لأن الإجهاض في الولاية حيث تقيم ممنوع بعد الشهر الثالث من الحمل) ولكنها قبيل صعودها إلى الحافلة قُتلت رمياً بالرصاص على يد والدها المعارض للإجهاض.

ما الذي غَطتّه بالضبط؟ الوجه؟ الشعر؟ الكتفين؟ لا يقول لنا النص شيئا محددا. لعل السبب أن هذا المقطع لا يعالج موضوع الحجاب، بل يروي حكاية: وهو مخصص ليحكي لنا لقاء رفقة وإسحق. كما أنه لا يعطينا معلومات عن سبب بادرة رفقة: هل جذبت النقاب حياء أم بحكم العادة؟ حتى هنا، كانت رفقة تخاطب رجلا ورأسها مكشوف... إذن لا يتعلق الأمر بقاعدة مطلقة. وأقصى ما يمكن استنتاجه أن نساء عصرها كن معتادات على ارتداء الحجاب. وتوجد مخطوطات من بلاد ما بين النهرين تذكر مثل هذه الممارسة، بخاصة قانون حمورابي الذي يصادق على عادة كانت سارية المفعول قبله. ولئن حدثتنا سرديات التوراة الأولى عن حجاب رفقة، فما ذلك من أجل التوصية بارتدائه، بل لوصفه فحسب. إذ يشكل الحجاب جزءا من المشهد ولا يقدَّم بصفته مثلا يُحتذى، والعبرة المرادة منه مشوشة وغير واضحة لأن هناك مقطعاً آخر نفهم منه أن وضع نقاب على الوجه لتغطيته يعني على النقيض التنكر على منوال العاهرة. يروي سفر التكوين، فعلا، حكاية ثامار، كنّة يهوذا (ابن يعقوب)، التي تمنت إنجاب ولد من حميها رغم كونها أرملة. ولعلمها أنه سيمر قاصدا أغنامه ليجز صوفها، انتظرته متنكرة بزي عاهر. وتحكي لنا التوراة: «فخلعت ثياب إرمالها [ترَمُّلها] وتغطت بالخمار وتنقبت وجلست في مأتى العينين على طريق تمنة إذ رأت أن شيلة قد كبر ولم تزوَّج به». وما سيحدث بعدئذ أكثر غرابة، لأن يهوذا لما رآها ظنَّها عاهرا واستعجل إقامة علاقة جسدية معها على حافة الطريق: «فرآها يهوذا فحسبَها بغيّاً لأنها كانت مغطية وجهها. فمال إليها إلى الطريق وقال هلم أدخل عليك لأنه لم يعلم أنها كنّته. فقالت ماذا تعطيني حتى تدخل عليّ؟» (سفر التكوين 14/83_16).

لا يبدو أن إقامة يهوذا علاقة بهذه السهولة مع عاهر قد أقلقت المتدينين (لأنه لا يعرف أنها كنته)، إذ بقي يُعتبر مثالا يحتذى. كذلك، سوف يغفر المفسرون المسيحيون خطيئة تامار (في العهد الجديد ثامار تُدعى تامار) رغم أنها تعهرت. واعتبروا كذلك أنها لم تقدم على ما فعلت بدافع الفجور، بل بدافع رغبتها في إنجاب طفل من زوجها المتوفى. بالمقابل، لم يُقدّر أحد أنه من المناسب الاهتمام بالدور الذي لعبه الحجاب في هذا المقطع.

على النقيض من هذا، يتفق رجال الدين اليهود من مفسري التلمود مع العهد الجديد بلسان القديس بولس على جعل ارتداء الحجاب فريضة. وفي الحالين يقوم المفسرون والمعلقون ـ لا الرُسُل ـ بإرساء أسس هذا الإكراه الجديد المفروض على النساء. ويكتفي القرآن باسترجاعه وبيان شروطه. ماذا يقول بالضبط؟: «وقل للمؤمنات يَغضُضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخُمُرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بني إخوانهن أو بني أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء» (سورة النور، الآية 31).

هذا ما يقوله القرآن. لا أكثر ولا أقل. ليس هنالك أي ذكر في أي مكان آخر لسجن من القماش يغطي النساء من قمة رؤوسهن إلى أخمص أقدامهن. ويوصي الرسول بحجاب بسيط لتغطية الصدر الذي يمكن أن يكون مفتوحا في ظروف كثيرة. وككل نص ديني، توجد عدة روايات لكل آية تبعا للتفاسير. وتستعمل كل رواية تعابير مختلفة للدلالة على الزينة، أو للدلالة على الجزء المطلوب تغطيته، غير أن المفسرين جميعا يقرون أن المقصود هو الصدر. لا تقتصر هذه التوصية على كونها محدودة، لكنها تتطابق مع سياق خاص جدا. وكما الحال بشأن الختان أو الرجم بسبب الزنا، تُظهر لنا مسألة الحجاب حجم التأثير الذي يمارسه الرجال على التعاليم، حتى على ما هو كثير القداسة منها. من ذلك ما قيل عن إلحاح عمر ـ الخليفة المقبل ـ الذي جعل محمدا على ما يبدو يقر توصية نسائه بأن يتحجبن[1]، وكان احتمال تعرضهن لاعتداء المنافقين يقلقه جدا. والمنافقون هو الاسم الذي أطلقه القرآن على بعض سكان المدينة الذين اعتنقوا الإسلام دونما قناعة، خوفا من أن يفقدوا كل سلطة على المدينة [المنورة]. فلقد حاول زعيمهم

1- إن سياق نزول الآيات التي توصي بالحجاب، وتفسيرها المغاير للشرع، قد جرى تحليله بأسلوب ممتاز بقلم ليلى بابس L.Babés في مقالة: «الحجاب كعقيدة» مجلة MSR تموز-يوليو ـ أيلول-سبتمبر 2002. راجع أيضاً: **شريعة الله شريعة الرجال. حرية ومساواة، ونساء في الإسلام**. الناشر ألبَنّ ميشيل 2002.

عبد الله بن أُبيّ زعزعة موقف الرسول باتهام واحدة من زوجاته ـ عائشة ـ بالزنا. ويُوصَف عبد الله هذا بشكل عام بكونه لا يتردد في هتك عرض عبيده من النساء. ويَدّعي هو أو رجاله أنهم قد لا يميزون نساءهم ـ إماءهم ـ من نساء الرسول... ولكي لا يُعتَدى عليهن جنسيا، بخاصة إذا خرجن ليلا لقضاء حاجاتهن، أمر القرآن الرسول: «يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يُعرفن فلا يؤذَين وكان الله غفورا رحيما» (سورة الأحزاب، الآية 59).

نشير إلى أن المقصود ليس تغطية الشعر. فضلا عن وجود ألف طريقة لتفسير المقصود من ذلك، حسب كون ـ المفسر ـ متحررا أو سلفيا: بدءا بأكثرهم تأييدا للتمييز الجنسي إلى أكثرهم انتصارا لحقوق المرأة.

يفهم المسلمون التقدميون، أمثال المفتي صهيب بن الشيخ أو العالمة الاجتماعية ليلى بابس[1]، الآيتين المتعلقتين بالحجاب أو الخمار كتحريض مجازي بالأحرى، تعبيرا عن إرادة تسعى لحماية النساء من الأذى والإهانة. كان يمكن لهذه الحماية أن تتخذ شكل الحجاب في القرن السابع، ولكن ماذا يشبه الذي يحمي النساء في أيامنا هذه؟ هل يشبه حجابا أم تربية؟ لقد اختار مفتي مرسيليا صهيب بن الشيخ موقفه: «المفارقة الراهنة أن ما يحافظ على شخصية الفتاة ويضمن مستقبلها هي المدرسة. فعندما تتعلم الفتاة تتمكن من الدفاع عن نفسها ضد كل تطاول على أنوثتها وعلى كرامتها. حجاب المسلمة اليوم، في فرنسا، يعني: المدرسة العلمانية والمجانية والإلزامية». هذه هي وجهة نظر مفتٍ معتدل وعلماني. وبوسعنا الذهاب بعيدا في هذا المجال. إذ لما كان الحجاب قد أُمر به لحماية النساء من الأذى والإهانة، فهذا يعني أن واجب الرجال ألا يؤذوا النساء أو يهينوهن... وفي هذه الحال، ليس ثمة ما يمنعنا من التفكير بأن التمييز الجنسي، وما يتبعه من إهانة أو تفرقة كارهة للمرأة، هي أمور مناقضة للقرآن. وبدلا من

1- ليلى بابس، عالمة إسلاميات ومتخصصة في علم اجتماع الأديان. وهي مديرة بحوث في جامعة ليل الثالثة وملتزمة ببناء إسلام تحرري فرنسي.

محاولة تدارك تظاهرات هذه التفرقة الجنسية ـ بخاصة الاعتداءات الجنسية ـ بالحكم على الضحايا (النساء) بأن يعشن مختبئات، ألا يكون من الأفضل إجبار المعتدين (الرجال) على اتباع سلوك أكثر اعتدالا وحشمة؟ ألا ينبغي على الرجال السيطرة على نوازعهم واحترام النساء؟ من الواضح أن السادة الأصوليين لا يفهمون موضوع الحجاب على هذه الشاكلة. ونستعير هنا تعبيرا كتبته ليلى بابس، المؤلفة المشاركة في كتاب «**شريعة الله، شريعة الرجال**»: «لقد أقام الأصوليون «عقيدة للحجاب» موافقة لرغباتهم السياسية دونما احترام للمقاصد الأصلية للقرآن»[1].

على الرغم من ادعاء الأصوليين الإسلاميين أنهم يريدون اتباع تعاليم الرسول حرفيا، ومع أنهم يعلنون استعدادهم لإصلاح التقاليد التي أفسدت رسالة القرآن، إلا أنهم يرفضون إعادة النظر في الحجاب، ويفعلون كل ما بوسعهم كرجال مفسرين للنصوص لجعله قسريا وتحويله إلى رمز سياسي. وفي حين أن الرسول لم يفعل سوى تحديد جزء ينبغي حجبه ـ وهو الصدر ـ إلا أن أكثرية الأصوليين المسلمين اندفعوا إلى مزاودة بشأن الثياب وصلت حتى تغطية أجساد النساء كاملة. يصح القول بأنه من اليسير الزيادة في الأمر طالما أن النساء لا الرجال هن اللاتي يدفعن ثمن هذه المزايدة.

يتطابق الحجاب بكل وضوح، لدى حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين، مع الرغبة بالتفرقة الجنسية: رغبة تريد أن ترى «مجتمعات النساء» تتطور بالانفصال عن «مجتمعات الرجال». ويوضح موقفه بقوله: «يمنع الإسلام المرأة من كشف جسدها، ومن الخلوة واللقاء الخاص والتردد على الآخرين. وهي ملزمة بالصلاة في بيتها. إن النظرة مثل سهم إبليس. ولا ينبغي لها [للمرأة] أن تحمل قوسا، لأنه يجعلها تشبه الرجال»[2]. يجب هنا التنويه بهذا الاستطراد المثير

1- (الحجاب كعقيدة) MSR تموز-يوليو ـ أيلول-سبتمبر 2002.

2- ذكره طارق رمضان في: **أن تكون مسلماً أوروبياً. دراسة المصادر الإسلامية على ضوء السياق الأوروبي**. الناشر توحيد، ليون 1999.

للقلق، الذي يجعل من نظرات النساء سهماً، بل سلاحا يجب حرمانهن من استعماله تحت طائلة تركهن يصبحن مثيلات الرجال. كما نجد مثل هذا اللَّبْس عند المنظّر المعاصر يوسف القرضاوي المسموع الكلمة لدى الإخوان المسلمين: «ينبغي للمرأة المسلمة أن تغض الطّرف [...] وأن تتجنب كل اختلاط بالرجال [...] ويجب أن تغطي ثيابها كل جسمها إلا ما سمح به القرآن!»[1]. ولكن ما هي المنطقة التي سَمح القرآن بكشفها؟ كل شيء باستثناء (الزينة)، أي الصدر. فهل تشكل الأذنان والجبين والأصابع جزءا من (الزينة)؟ بوجود الشك، يبدو أن طالبان حسمت الموضوع، حيث تعاني عيون النساء الأفغانيات المصاعب لاختراق شبكة (البوركا). ويشبه سجنهن القماشي ذلك الذي يلف أكثرية النساء السعوديات والإيرانيات. إن ما يسميه أنصار الحجاب الكامل (نقابا) يغطي الجسم باستثناء ثقبين صغيرين للرؤية، لا يتوافق مع أي من التعاليم القرآنية. وهذه الممارسة مصممة بخاصة من أجل البرهان على أن المسلمين المتطرفين يهيمنون على نسائهم، على نقيض الرجال في الغرب. كما أن حماسة النساء المسلمات لقبول ارتداء الحجاب هي أيضا رمز سياسي. وما عودة عدد من النساء المسلمات إلى الحجاب، بعد أن أوشكت هذه العادة على الاختفاء، إلا من قبيل التحدي للقيم الغربية، ومن قبيل التعلق لا بالإسلام بل بالإسلاموية أو بالإسلام التقليدي.

لقد نجحت بعض المسلمات في شق الطريق وألقين حجابهن في البحر، مع ذلك عاد ارتداؤه إلى الظهور منذ النصف الثاني من القرن العشرين، بشكل ظاهر وهجومي، كعلامة على تحدي الغرب المستعمر وقيمه. ينبغي في هذه الحال فهم الذريعة الدينية على أنها قبل كل شيء التعبير الجلّي عن اعتزاز بالهوية وبالانتماء السياسي أكثر من كونها ظاهرة دينية.

عندما تريد امرأة مسلمة احترام تعاليم الرسول، لماذا لا ترتدي قبعة أو شعرا مستعارا؟ لماذا يجب عليها تحمل البوركا والتشادور؟ والملابس السوداء التي تغطي الجسم من قمة الرأس إلى أخمص القدمين في درجة حرارة تصل إلى

1- يوسف القرضاوي: **الحلال والحرام في الإسلام**، الناشر القلم، باريس 1992.

الأربعين في الظل؟ نجد القرضاوي هنا ليدقق هذه النقطة التي كان بوسعها تيسير حياة المسلمات المعاصرات: «يجب ألا تشبه هذه الملابس ما ترتديه الكافرات، واليهوديات، والمسيحيات والوثنيات. لأن الإسلام يمنع نيّة تقليد هاته النساء، ويحرص على أن يتمايز المسلمون وعلى أن يكونوا مستقلين موضوعا وشكلا. لهذا السبب أمرنا بفعل نقيض ما يفعله الكافرون».

يزيل هذا المثال القناع عن كون الأصوليين المسلمين، رغم طموحاتهم المعلنة، يرون في التشدد الديني لا وسيلة لاتباع مثال محمد بصدق، بل أداة لتحدي القيم الغربية ومقاومتها. وخطابهم يتسع أو يضيق تبعا للظروف والأزمنة والحاجات. وهكذا، عندما لم يكن الهدف بعد تحدي الغرب، بل على النقيض طمأنة النساء القادرات على مساعدة الخميني للوصول إلى السلطة ضد الشاه، صرّح هذا الأخير: «ليس عند المرأة أي اختلاف مطلقا عن الرجل. تبعا للإسلام، يجب أن تكون المرأة محجبة ولكنها غير مجبرة على ارتداء التشادور. بوسعها اختيار أي رداء تريده للحجاب»[1]. في تلك الفترة، وعد آية الله المقبل النساء بالحق بالتعليم، وبحرية السفر، وبالحق بمزاولة النشاط التجاري. هذه وعود وكثير غيرها، سارع إلى النكث بها حالما أقام ديكتاتوريته الثيوقراطية.

بعد أقل من شهر من وصوله إلى السلطة، في السابع من آذار-مارس 1979، تبنى الخميني الشعار المنادي «الحجاب أو العقاب» (بضربة على الرأس). أما خليفته خاتمي، الذي وعد بتجسيد التغيير، فإنه لم يُعد النظر في هذه السياسة، بل على النقيض: فقد أكدت مستشارتاه معصومة ابتكار وزهرة شجاعي على كون التشادور «زيا وطنيا أعلى للنساء الإيرانيات»[2].

لا ينبغي أبدا الاستسلام للسذاجة القائمة على تقديس أقوال الأصوليين، لا لشيء إلا أنهم قادة دينيون وعلى أعلى درجة من التشدد والصرامة.

الأصوليون هم دائما سياسيون ومناضلون قبل أن يكونوا مؤمنين، رجالا

1- أزادة كيان تيبو: **الإسلام، والنساء، والمواطنة.**

2- مذكورة في كتاب مريم رجوي: **كراهية النساء: عماد الفاشية الدينية.**

كانوا أم نساء. وهم ليسوا معصومين ولا مجردين من الخطط الشخصية. إنها السمات نفسها التي نجدها عند الأصوليين جميعا. ومما يدعو إلى السخرية هنا أنه بين سائر الدعوات الأصولية، تبدو السلفية المسلمة السنية هي الأكثر تماثلا مع السلفية البروتستانتية الأمريكية. يعود هذا التشابه، على الأرجح، إلى كون الطائفتين بُنِيَتَا أفقيا، بلا تراتبية مركزية، بينما تُنَظَّمُ شؤون الكاثوليكية واليهودية بطريقة عمودية. يتقن الإسلاميون، مثلهم مثل الأصوليين البروتستانتيين، فن انتخاب ما يوافقهم من النصوص. ومثلهم مثلهم، يقدمون أنفسهم على أنهم أبطال الروح الأصيلة التي صدرت عنها الوصايا الدينية، هادفين إلى توظيفها كأدوات في خدمة أهدافهم. هكذا نراهم يرفضون قراءتها قراءة تحديثية عندما يتعلق الأمر بدعم التقدم الاجتماعي، ولكنهم على استعداد لفتلها وليّها في كل اتجاه إذا كان هذا يخدم طموحاتهم الرجعية. لكن الفارق بينهما أن السلفية البروتستانتية كُشف أمرها سريعا بصفتها محاولة رجعية، في حين نجحت الإسلاموية في خلط الأوراق مُدّعية أنها تفعل ذلك باسم «الإصلاح» المفترض به تخليص الإسلام من عاداته المفسدة للرسالة الأصلية. والحق أن هذه النزعة الإصلاحية الظاهرية ـ التي تكمن وراءها اعتبارات إستراتيجية ـ تقوم على رهان كاذب حقيقي.

أعودة إلى الجذور أم دهاء أصولي؟

طالما أن أسوأ ما في الإسلام هو ـ نظريا ـ ثمرة التقاليد وليس إرثا قرآنياً، لذا فإن السلفية الإسلامية، بحكم إرادتها تطبيق شريعة أصلية مستوحاة من تعاليم الرسول وأفعاله وحدها فقط، يمكن أن تعطي الانطباعَ بأنها تمثل تقدما، بخاصة في ما يتعلق بحقوق النساء. في الواقع، إن الظهور بمظهر أبطال الإصلاح المناهض للتقاليد يشكل جزءا من هذه الحيل التي تتيح للإسلامويين تفادي الانتقاد. إن إرادتهم الإصلاحية مضلِّلة بشكل رهيب. فلئن أمكن تحسين وضع المرأة تحسينا ضئيلا في بعض النقاط ـ كالختان الأقل عمقا، والطلاق المبتوت به قضائياً، وتقليص تعدد الزوجات ـ إلا أنه يجب عدم صرف النظر عن أن هذه

التنازلات تتم في نطاق عودة عامة إلى حياة اجتماعية عتيقة، مليئة بالمحظورات ومنسوخة عن الحياة التي كانت معروفة في القرن السابع دون أي احتمال للتطور.

لنتوقف قليلا عند مصادر هذه الأصولية. إن مثالها المحتذى هو ابن تيمية، الفقيه الذي عاش في القرن الرابع عشر، وكان المفكر الرئيسي لواحد من المذاهب الفقهية السنية الأربعة: المذهب الحنبلي المعروف بكونه أكثرها تزمتاً[1].

إن مصادر القانون الإسلامي، في الظروف الاعتيادية، متنوعة نسبيا وتتيح مقدرة حقيقية على التلاؤم مع الظروف. والمصادر الرئيسية مؤلفة من القرآن (كتاب مقدس موحى به) والسنة (تراث الأحاديث التي دوّنها شهود مباشرون من أقوال الرسول وأفعاله). ولكن هناك أيضا الإجماع (توافق الآراء واتفاقها على أمر) والقياس (الحكم بطريق المماثلة). يضاف إليها مصادر تكميلية مثل الاستحسان (أي إباحة الخروج عن قاعدة مُثْبَتَة على ضوء سابقة سلفت لصالح قاعدة يُسوّغها سبب شرعي) والاستصلاح (وهو الحكم بلا سابقة معلَّلاً بالمصلحة العامة حتى ولو لم يُحِل إليه القرآن أو السنة بصراحة). ثم يأتي العُرف (العادة والممارسة في المجتمع). ويتيح تنوع هذه المصادر ـ نظريا ـ للإسلام تلبية حاجات معاصريه بمقدرة مشهودة على التكيف، مما يجنبه الهرم والجفاف ـ أكثر من أي دين آخر ربما. ولكن المذهب الحنبلي، المعروف بصرامته السلفية، يقطع كل إمكان للتطور بتقليصه المصادر الشرعية للحقوق الإسلامية (الشريعة) وبحصرها بالقرآن والسنة فقط، أي بضوابط وتعاليم منقولة من زمن الرسول، في القرن السابع، أو في القرن الذي تلاه، عندما عكف شهود تلك الأقوال والأفعال على تدوينها بشكل أحاديث[2].

1- تميّز مؤسس المذهب أحمد بن حنبل (المتوفى في 855) بشكل خاص بكونه قلَّص مصادر التشريع الإسلامي إلى الحد الأدنى الضروري.

2- لئن بدأ جمع الأحاديث في القرن الثامن الميلادي، إلا أن العلماء لم ينتهوا من انجازها إلا في القرن العاشر في أواخر عهد العباسيين المزدهر ثقافياً. منذ ذلك العصر والجدل دائر حول التفسير القرآني في أوساط المثقفين ذوي الاختصاصات المختلفة، والذين يقدمون إسهاماتهم انطلاقاً من نوعية ثقافتهم.

يفترض الاتباع الحرفي للقرآن والسنة إيمانا لفظيا يجمّد روح نص يعسر أصلا تفسيره خارج سياقه، لأن القرآن سَرد يكرر نفسه غالبا ويناقضها أحيانا. وتعطي قاعدة الناسخ والمنسوخ الأحقية للآية التي نزلت أخيرا. والحال أنه لم يتم تجميع هذه الآيات في حياة الرسول، بل في عهد الخليفة الثالث (عثمان). ويبدو أنه فضّل تجميعا يبدأ بالسورة الأطول منتهيا بالسورة الأقصر، دون أي تفكير بالترابط الزمني. كما بدت عملية الاصطفاء التي ـ تمت في زمنه ـ منحازة، مما أكسبه كراهية بعض معاصريه. استنادا إلى ما أورده الإخباريون، فإن الخليفة طلب تدوين بعض الآيات، لكنه أتلف غيرها من الآيات التي لا تساير توجهات سياسته. ولا يسبب هذا السياق أي حرج زائد عن الحد عند الأصوليين الذين يتظاهرون بعدم معرفة الأمر لكي يزيدوا من قداسة إملاءاتهم.

عندما جرى تقليص مصادر الشريعة وحصرها بالنصوص الأصلية دون إمكان للتطور، يكون آخر ما وُلد من المذاهب الفقهية السنية الأربعة، أي المذهب الحنبلي، قد وضع الصُّوَى لتحديد دروب حياة اجتماعية لا ينبغي لها أن تغادر أبداً القرن السابع. ولو أن ابن تيمية لم يفعل إلا الانضواء تحت جناح هذه النظرة التقليصية والجامدة إلى الشريعة، لكان عُدّ حنبلياً آخر من أتباع المذهب، غير أنه أضاف عنصرا سيجعل الصرامة الحنبلية تميل إلى سلفية مؤاتية لكل ضروب الشطط: فقد أعاد الاعتبار إلى الحكم الشخصي (الاجتهاد) كطريقة لتكميل القرآن والسنة. وفي سبيل هذا الهدف، أعاد الاهتمام بحديث نقله معاذ بن جبل الذي جعله الرسول قاضيا في اليمن. وسأله: بماذا ستقضي فأجاب: «بكتاب الله. فإن لم تجد؟ فبسنة رسول الله. فإن لم تجد؟ أجتهد ولا آلُ جهدا».

إن هذه الإمكانية لتفسير القرآن والسنة مباشرة ليست بذاتها مسعى أصولياً. بل على النقيض؛ فاللجوء إلى التفكير الشخصي يُشكّل ـ قبل كل شيء ـ جزءاً من الأدوات التي يستخدمها الإصلاحيون التحديثيون الراغبون في تفسير الإسلام وقراءته تبعاً للتحديات التي تطرحها الحداثة. لكن استرجاع هذا الأسلوب ـ أسلوب المحاكمة العقلية الشخصية ـ كما يفهمه ابن تيمية، ليس هدفه «تحديث

عقائد الإسلام، بل على العكس، الرجوع إلى الممارسة التي سادت المجتمع الإسلامي الأصلي»[1].

بعيداً عن كونه مصدراً للمرونة، فتحَ استرجاعُ الاجتهاد المرتبط بالتزمت الصارم الدرب أمام التفاسير الاعتباطية والعسفية في قلب الأصولية الإسلاموية. ولئن كان المذهب الحنبلي بذاته سلفيا ـ لأنه يضيّق مصادر الحقوق الإسلامية كما سبق وذكرنا ـ فليس لسلفيته هذه أي حظ للتزاوج مع قضية سياسية معاصرة بسبب هذه الصلابة نفسها. كما أن ابن حنبل نفسه كان يتمنّى حصر اللجوء إلى المحاكمة الشخصية ضمن أضيق الحدود، مما لا يترك إلا مكانا ضئيلا للتطلعات والطموحات السياسية. وعلى النقيض من ابن حنبل، كان ابن تيمية كمن فتح عش الأفاعي[2]، لأنه باستعادته سلفية المذهب الحنبلي، مضيفا إليه جرعة من المرونة، جعله صالحا للتطابق مع معالم أول مشروع سياسي آت.

في ما يتعلق بالتقدمية، أتاح هامش المناورة هذا للسلفيين تبني النصوص وتطبيقها تبعا لرغباتهم كرجال. ثم يجيء بعد ذلك تشبثهم بالتفرقة الجنسية ليضاف إلى عبء التقاليد، التي يسهل اتهامها بأنها سبب الشرور كلها. يشهد على هذا تبادل الرسائل من موقع على «الشبكة» لواحد من التنظيمات الإسلامية، وهي الجماعة الإسلامية الباكستانية. حيث شرحت أمريكية اعتنقت الإسلام قلقها وبلبلة أفكارها: فبعد أن استدعت الشرطة لحمايتها من زوجها ـ المسلم الممارس لطقوس الدين ـ الذي كان يستغلها ويسيء معاملتها، وجدت نفسها مستبعدة وشبه منفية من الطائفة الإسلامية [حيث تقيم]. مما أحرج المسؤول في المنظمة الباكستانية الذي رد عليها قائلاً: «ليباركك الله بفضل تعاليم الإسلام النبيلة ولينقذك مما يُسمّى التقاليد الإسلامية»[3]. مع أن الأمر هذه المرة ليس في التقاليد، بل في القرآن حيث

1- Gibb: **Muhammadanism**, New York, New American Library 1955.

2- في الأصل: «علبة باندورا». وباندورا هي في الأساطير اليونانية حواء الأولى، وهي مثل حواء التوراتية مسؤولة عن الشر في العالم. فقد تجاهلت إرادة زفس وفتحت العلبة التي حبس فيها كل آفات البشرية. (م)

3- مستخلص من موقع http: www.Jamaat.Org\qa\wabuse.Html.

نجد الحثَّ على ضرب النساء الناشزات: «...واللاّتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيرا» (سورة النساء، الآية 34).

هذا الفن في تفادي النقد بوضع الأخطاء والعيوب التي يتحمل مسؤوليتها الإسلام السياسي على عاتق التقاليد يُظهر تماما أن إصلاح الإسلام عبر السلفية هو مأزق فعلاً: لأن الإصلاح لا يعيد بحث ولا يراجع مسألة الاستعمال السياسي للدين. ولا يفعل أولئك الذين يرفضون إعادة وضع تعاليم محمد في سياقها التاريخي والاجتماعي سوى جر الحياة في المجتمع نحو العصور الوسطى. ولفرط ما يديمون ويؤبّدون وصايا تعود إلى قرون خلت، فإنهم يتحملون مسؤولية إدامة عنف منزلي وسياسي فائت أوانه تاريخيا. إليكم ما يوصي به يوسف القرضاوي الشباب المسلمين المقيمين في أوروبا في كتابه «**الحلال والحرام في الإسلام**»، وهو كتاب معاصر تماما: «عندما يلاحظ الزوج علائم الأنفة أو رفض الخضوع، يعود إليه أمر ترتيب الموقف بالوسائل الممكنة كلها، بادئا بالموعظة الحسنة وبالكلام المقنع والنصائح الحكيمة. فإن لم تعط هذه الطريقة أي نتيجة، يجب عليه هجرها في السرير بهدف إيقاظ غريزتها الأنثوية وجعلها تطيعه لكي تصبح علاقتهما هادئة صافية. فإذا ظهر أن هذا الأسلوب غير مفيد، فليحاول إصلاحها باليد مع تجنب ضربها بقسوة متفاديا وجهها»[1]. لسوء حظ الأصوليين، فإن الحث على ضرب الزوجة هو المقطع الوحيد في القرآن الذي يمكن أن يكون على مستوى رغباتهم ومطامحهم المعادية للمرأة. ولحسن حظهم، فإن سلفيتهم لا تصل إلى حدٍ يرفضون معه اللجوء إلى الحديث النبوي حيث يمتحون ما ينقصهم لتسويغ نظرتهم إلى الإسلام من زاوية التفرقة الجنسية.

استند حسن البنا إلى حديث، مقبول عند بعضهم مردود عند آخرين، لكي يرفض منح النساء حق الصلاة في المساجد. بالمقابل، فإنه اختار بوضوح تجاهل

1- د. يوسف القرضاوي مستشهدا بابن سعد في: **الحلال والحرام في الإسلام**. مصدر سبق ذكره.

حديث آخر يقول بأن طلب العلم فريضة على كل مسلم وكل مسلمة[1]. ومن وجهة نظره، لا ينبغي تعليم المرأة ما ليس مفيدا لها في أداء «مهمتها ووظيفتها التي خلقها الله من أجلها: إدارة البيت وتربية الأولاد»[2]. هذا الأسلوب في الغربلة وانتقاء الأحاديث النبوية ليس إلا مثالا بين أمثلة كثيرة على السلطة السياسية التي يتقلدها من يستطيع الرجوع إلى تلك الأحاديث. فهذا المَعين الذي لا ينضب من المرويات عن أفعال الرسول وأقواله ـ بصورة مطابقة بقدر أو بآخر ـ يتيح تغطية مجال هائل من المواضيع. وعلى الرغم من العلم الذي يفترض فيه أن يحيط بدراسة الأحاديث، فإن الاستنساخ الحرفي لأحكام الشريعة بالاستناد إلى المأثور المتراكم من الأحاديث يتطلب ألا يكون هناك أي شك بصحتها ومنشئها. ومع ذلك، ومن كثرة اللجوء إلى المجاز والاستعارة، صار مضمونها غير شفاف، وعددها يتراوح بين أربعين ألف وثلاثمائة ألف حديث. وتوضح فرانسواز ميشو[3]: «في الواقع، الأحاديث أكثرها موضوع وهي لا تعبر إلا عن مشاغل وخَيارات المسلمين في القرون الأولى للإسلام».

ونجد الظاهرة نفسها في تفسير الأحاديث، الذي يعكس ـ بخاصة ـ اهتمامات وخيارات المسلمين المعاصرين. إذ بوسع أي إمام استخراج أي حديث وتفسيره كما يشاء، مما يفتح الباب أمام سائر أنواع التضليل. وأكثر من هذا، حين تفرغ الجعبة منها، فإن صرامة الأصوليين لا تمنعهم من اللجوء إلى تشغيل مخيلتهم الخاصة.

1- راجع ليلى بابس: الهوية الإسلامية الأوروبية في منظور طارق رمضان. مجلة إسلام فرنسا، العدد الثامن.

2- استشهد به طارق رمضان في: **أن تكون مسلماً أوروبياً. دراسة المصادر الإسلامية على ضوء الظرف الأوروبي**. مرجع سبق ذكره، ص11.

3- فرانسواز ميشو: بلاد الإسلام من القرن السابع إلى القرن الخامس عشر. في «الوثائق الفرنسية»، شباط-فبراير 1999.

عندما لا يكفي القرآن يبقى الإلهام الشخصي...

لما كان القرآن لا يلبي مطامح الأصوليين المسلمين بالتفرقة الجنسية، فإنهم يضاعفون الجهود من أجل إنتاج نصوص تسوّغ الحفاظ على الهيمنة الذكورية. فسعيا إلى المزيد من التفنن في إرهاب المسلمات، نشر (مُلاّ) إيراني هذه الحكاية غير المعقولة المفروض بها نقل أقوال الرسول أثناء معراجه إلى الفردوس: «شاهدتُ امرأة مشنوقة من شعرها وكان دماغها يغلي لأنها لم تُغطّ رأسها. وشاهدت امرأة مشنوقة من لسانها وماء الجحيم الفائر يندلق في حنجرتها لأنها أغضبت زوجها. وشاهدت امرأة في فرن ملتهب، مشنوقة من ساقيها لأنها خرجت من بيتها دون موافقة زوجها»[1]. عندما لا تعود المخيلة كافية، يفتش الإسلامويون، ككل المنظرين الذين نفدت حججهم، في الطبيعة عن علامات نظام إلهي قادر على تعليل دونية النساء. وهكذا، فإن البروفسور جمال، وهو رجل علم يعمل في وزارة الصحة في الكويت، قد عثر، على ما يبدو، على المغزى الخفي للقصة وهو يشرّح الجسد الأنثوي، حين قال بصيغة مجازية: «تشبه المرأة قنينة إذا انكسرت استحال إصلاحها»[2].

ذهب الرئيس السابق لرجال الدين الإيرانيين أكبر هاشمي رفسنجاني إلى أبعد من ذلك في شرحه «البيولوجي» المفترض به أن يبرهن على دونية المرأة: «إن الفرق في القامة والحيوية والصوت والنمو ونوعية العضلات وفي القوة البدنية بين الرجل والمرأة، يُظهر أن الرجال أقوى من النساء وأكثر مقدرة في سائر المجالات... وأدمغة الرجال أكبر حجما... تؤثر هذه الفوارق في توزيع المسؤوليات والواجبات والحقوق»[3]. المؤكد أمر واحد، وهو أن الرجال يسندون، باسم المشاهدات البيولوجية، بله العنصرية، وظائف اجتماعية دنيا إلى النساء.

1- (حياة القلوب) ملاّ محمد باقر مجلسي.

2- أحمد محمد جمال (1973): **عن الوضع المتدني للمرأة في الإسلام**، ترجمه إلى الفرنسية غسان عشّا، الناشر لارماتان، باريس 1989.

3- استشهدت به مريم رجوي: **كراهية النساء**. مرجع سبق ذكره.

بالطبع، لا يتخذ هذا التعليل للهيمنة الذكورية دائما مثل هذا الشكل المحسوم. فلقد تعلم الأصوليون المسلمون، كما الأصوليون المسيحيون أو اليهود، تزويق مفهومهم الكاره للنساء وإخفاءه تحت غطاء الاحترام الواجب تجاه (الطبيعة الأنثوية): «النساء جميعا يحببن أن يكون هناك من يوجههن... وتفوّق الرجال العقلي على النساء حملت به أمَّنا الطبيعة» كما يقول لنا واحد من منظري الإسلاموية الإيرانية مرتضى مُطَّهري[1]. إن لهذا اللجوء إلى (الأم الطبيعة) وجهه العملي الذي يوفر ـ ظاهريا ـ ضمانة علمية أو بيولوجية حيث لا ينجح الروحي دائما بالإقناع. وبوسعه فرض نفسه بقوة البداهة على الذين لا يبذلون الجهد اللازم للتفكير، على الرغم من قابليته التامة للانهيار حالما نواجهه بأمثلة مضادة. سؤال: لئن كانت النساء أضعف بحكم الطبيعة، فكيف يحدث أن نجد بعض النساء أقوى عضلات من بعض الرجال؟ ولئن كانت هرموناتهن هي التي توجههن نحو الخضوع والوظائف الثانوية، مثل أن تكون المرأة سكرتيرة لا مديرة شركة، فكيف تكون بعض النساء قاضيات وربات أعمال أو رئيسات؟ أليس بسبب كون الطبيعة تسمح لهن بأن يكن متساويات والرجال؟ لحسن الحظ يوجد عند الغزالي[2]، وهو فقيه معارض لحقوق النساء، تفسير يسمح بوضع نظريته في مأمن من كل تناقض تجريبي: «نحن نعرف أن هرمونات الذكورة يمكن أن تصبح مهيمنة لدى بعض النساء إلى درجة تجعلهن يتمردن ضد طبيعة المرأة، ويتمكَنَّ من مشاركة الرجال في الأعمال العسيرة»[3]. نحن لا نفهم جيدا كيف تكون الوظيفة الهرمونية للنساء الإيجابيات أقل طبيعية من الوظيفة الهرمونية للنساء السلبيات، ولكننا نفهم كم يقدم هذا النوع من الحجج تسويغاً لخضوع النساء حينا،

1- نظام حقوق المرأة في الإسلام. ذكرته مريم رجوي: **كراهية النساء**، مرجع سبق ذكره.

2- ليس المقصود هنا الفقيه الفارسي الشهير أبو حامد الغزالي من القرن الحادي عشر، بل الشيخ محمد الغزالي المولود في 1917 والقائل: على الرغم من كوني أشاركه بالاسم، إلا أنني قد لا أكون من مدرسته الفكرية [...] ولئن كان الغزالي له سمة فيلسوف وابن تيمية سمة المشرّع، فأنا اعتبر نفسي تلميذاً للمدرستين، مدرسة الفلسفة ومدرسة الشرع الإسلامي.

3- ذكره طارق رمضان في: **مصادر التجدد الإسلامي، من الأفغاني إلى حسن البنا، قرن من الإصلاح الإسلامي**، كدليل على الانفتاح الفكري للإخوان المسلمين بشأن النساء.

وتفسيرا لمقدرتهن على مساعدة الرجال في كفاحهم ضد نيل النساء حقوقهن حينا آخر.

لا يتشاطر الأصوليون اليهود والمسيحيون والمسلمون الميلَ إلى الهيمنة الذكورية فحسب، لكنهم يشتركون أيضا بالرغبة في عدم حرمان أنفسهم من مساندة جميع أصحاب الإرادات الطيبة، حتى ولو كانت أنثوية. وكما أن حركة حافظي العهد الأمريكية تضم جناحا نسائيا، كما يوجد في الجبهة الوطنية الفرنسية المنتدى الوطني لنساء أوروبا، وهو تنظيم أبوي صريح، كذلك فإن الإخوان المسلمين بوسعهم المباهاة بأنهم افتتحوا فرعاً نسائياً منذ عام 1944: الأخوات المسلمات. ولنوضح مع ذلك بأن هاته الأخوات لهن مهمة تتقدم على ما عداها، وهي الكفاح ضد تحرر النساء، كما يدل عليه هذا البند من نظامهن الداخلي: «الكفاح ضد البدع والحماقات والأكاذيب والأفكار غير الصحيحة والعادات السيئة التي تنشر وتذاع بين النساء» ـ تحت تأثير الغربنة بكل تأكيد.

بل أن إسلاموياً متطرفاً كالمودودي، أبي السلفية الباكستانية، وجد وقتا ما للوعظ بضرورة تعليم النساء أن يقاتلن إلى جانب الرجال... عندما لاحت له بوادر اندلاع حرب الاستقلال: «نحن نواجه سلطة جائرة لا تتردد في تجاوز حدود التعامل الإنساني. لذلك صار من الضروري أن نهيئ النساء أيضا لمهمة الدفاع [...] لا ينبغي أن يكن قادرات على الدفاع عن أنفسهن بأنفسهن فحسب، بل قادرات على المشاركة بعمل الرجال، إذا دعت الحاجة أثناء الحرب»[1]. بالطبع، عندما تقوم دولة إسلامية حقيقية، سيفي الرجل بوعده بإعادة النساء إلى مكانهن. وبالفعل، يستعجل المخططُ المودوديّ عودةَ النساء إلى المنزل بدعوى احترام الأنوثة، هذا الاحترام الذي يميز الإسلام عن الغرب المستعمر: «الفارق بيننا وبين الغرب هو في كون الحضارة الغربية لا تعطي حقوقا للنساء إلا إذا أصبحن صورة من الرجال وأخذن على عاتقهن مسؤوليات الرجال. بينما تمنح الحضارة الإسلامية كامل الاحترام والشرف والحقوق للنساء مع السماح لهن بالبقاء نساء».

1- أبو الأعلى المودودي: **تعال نغير هذا العالم** **Come let us change this World**، الناشر المكتبة المركزية الإسلامية، دلهي 1353هـ 1975م.

هل هناك حاجة للتذكير أنه باسم هذه النظرة «الاحترامية» إلى النساء، تعاملهن إيران والسعودية بالطريقة المعروفة لديهما؟

العربية السعودية: من الأصولية إلى دولة التمييز الجنسي

منذ نهاية نظام طالبان، تفوز العربية السعودية بوسام الاضطهاد بسبب الجنس بلا منازع. وإذا أخذنا الوقت اللازم لبحث تفاصيل الطريقة التي يدير فيها هذا البلد شؤون النساء، باسم رؤية شديدة الصرامة للإسلام، استطعنا أن ندرك الوقع الملموس واليومي الذي يمكن أن يكون للأصولية الإسلامية عندما تدَّعيها لا جماعات بل دولة.

ليست العربية السعودية بلدا مسلما عاديا. إنها البلد الذي توجد فيه مكة، وتقوم فيه المملكة المستند نظامها على الإسلام بمقدار ما هو مستند على دولارات النفط. أما أولئك الذين يرون الرأسمالية وسيلة قوية لإقامة الديمقراطية، فإن تاريخ هذا البلد يكذّبهم تكذيبا لاذعا.

هنا حيث نما اقتصاد السوق بالتوازي مع نمو مكامن النفط ومواقع استخراجه، بقي وضع النساء واحدا من أشد الأوضاع تخلفا في العالم. وعلى غرار حركات إسلاموية كثيرة، تدّعي الوهابية ـ وهي المذهب الذي ترفعه العائلة المالكة السعودية ـ أنها تتجاوز المذاهب السنية الأربعة لصالح شريعة متصلبة لكنها أصيلة، من مفاعيلها إبقاء النساء في نطاق مجتمع أبوي عمره أكثر من ثلاثة عشر قرنا. إن التفرقة الممارسة على النساء تكتسب هنا صفة المؤسسة، بدون توفر أية إمكانية للجوء إلى الدولة للحصول على الحماية[1].

إن الاختلاف الصارخ بين وضع الرجل ووضع المرأة يتجلى أول ما يتجلى

1- ما سيرد في هذا الهامش مستوحى من تقرير منظمة العفو الدولية: (المصير التعيس للنساء في العربية السعودية). ولنعترف بأننا فوجئنا بوجود صحف سعودية تحتج بانتظام على معاملة النساء بإجحاف، بخاصة آراب نيوز. ومدير مكتبها في الرياض رائد سعود قسطي الذي ينشر كل أربعاء افتتاحية تنتقد الكوابح الموضوعة أمام تطور العادات والأعراف.

بكل تأكيد في مجال حقوق العائلة. إذ يستطيع الرجل، في التشريع السعودي، الزواج بأربع نساء، كما أنه يتمكن من الطلاق فورا. بالمقابل، لا يحق للمرأة الزواج بأكثر من رجل، ولا تستطيع الحصول على طلاقها إلا بعد تقديم ما يؤكد صحة دعواها أمام المحكمة. ويُمنَح الطلاق في الحالات التالية: إذا لم يتمكن الرجل من الوفاء باحتياجات الزوجة، وإذا منع عن زوجته ممارسة حقوقها الزوجية، وإذا برهن عن عنف مبالغ به، وإذا تبين خيانته لزوجته، وإذا كان مصابا بالعجز الجنسي أو بعدم الأهلية، وإذا أهمل زوجته أو تخلى عنها طوال سنوات ثلاث. وقد تلعب الضغوط المجتمعية دورا في عدم تشجيع النساء على اللجوء إلى المحاكم. يقول الدكتور عبد الله بن سلطان الصائبي، أستاذ علم النفس: «تخشى كل امرأة أن تطلب الطلاق وأن تجد نفسها بلا زوج وتتهم بخراب بيتها... وهي أيضا مرغمة على قبول وضعها (من ناحية العنف العائلي) لأن الزواج يشكل في بلادنا رابطة بين عائلتين [...] بالإضافة إلى أن أفراد مجتمعنا القبلي يعرف واحدهم الآخر وتخشى النساء الفضيحة»[1].

تُظهر دراسة صادرة عن قسم علم الاجتماع في جامعة الملك سعود في الرياض أنه، على الرغم من هذه الضغوط المجتمعية، تُصدر المحاكم السعودية 12775 حكمَ طلاقٍ سنويا. وتحدث أكثرية حالات الطلاق في السنوات الثلاث الأولى من الزواج وتتعلق بالنساء اللواتي زوّجن قبل سن العشرين. ويشكل رفض تعدد الزوجات أكبر سبب لأحكام الطلاق، ونسبته 55 بالمئة. ولا تتمتع النساء بحق حضانة الأولاد بعد الطلاق إلا إلى سن سبع سنين للصبيان وتسع سنين للبنات. وليس بإمكان المطلقات الاعتماد على النفقة من الزوج السابق إلا لمدة ثلاثة أشهر، وبعد انتهائها يتوجب عليهن الطلب من عائلاتهن أو الاعتماد على الصدقة والإحسان من غيرها[2].

1- المجلة، العدد 1063، الأول من تموز-يوليو 2000، ص27.

2- يدفع الزوج إلى زوجته، عند الزواج، صداقاً، يجب أن تحتفظ به ولا تستعمله في قضاء مصاريف العائلة. وفي حال الطلاق تبقى هذه الأموال للزوجة مما يتيح لها بعض الأمان المادي إن لم تكن عندها مصادر أخرى.

وبديهي أن التمييز والتفرقة الممارسين على النساء في النطاق الخاص يجدان صداهما في النطاق العام أيضا. يبدأ التمييز الجنسي في بلاد الوهابيين ـ أكثر من أي مكان آخر ـ منذ الطفولة. وعلى الرغم من تصديق الحكومة السعودية على اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة [أونيسكو] ـ المفترض بها مكافحة التمييز في مجال التعليم[1]ـ إلا أنها تطبق أنظومة تربوية ليست منفصلة فقط، بل متفاوتة حسب الجنس. وتوجد وزارتان مكلفتان بالتربية والتعليم (واحدة للذكور وأخرى للإناث). وتلخص المادة 153 من سياسة المملكة العربية السعودية التي تنتهجها المملكة بشأن تعليم البنات: «تهدف التربية المقدمة إلى البنت إلى توفير تعليم إسلامي مرضٍ يجعلها قادرة على أن تكون ربة منزل مكتملة وزوجة مثالية وأماً جيدة..» وتحدد المادة 154 بدقة: «الدولة مسؤولة عن تعليم البنات وتؤمن في حدود الممكن الوسائل اللازمة لتلبية احتياجات اللواتي يبلغن سن الالتحاق بالمدرسة لكي يتاح لهن الوصول إلى الاختصاصات المتوافقة مع استعدادات النساء الطبيعية».

على الرغم من «استعدادهن الطبيعي» ـ هذه الصيغة المعيقة ـ وعلى الرغم من الحواجز العديدة التي تضعها الحكومة على طريقهن، تمثل النساء نسبة 55% من خريجي الجامعات في البلاد[2]. غير أن هذا النجاح لا يجد الصدى الذي كان خليقا به على صعيد سوق العمل[3]. ففي 1980 قُدّرت حصة النساء من السكان العاملين بنحو 7.3%، وهبطت هذه النسبة إلى 5.5% في أواسط التسعينات. وتذكر بعض المصادر أن النساء لا يمثلن إلا ما نسبته 2% من السكان العاملين، وهذا إذا

1- تقول المادة الثانية من هذه الاتفاقية: إن إنشاء أنظومات تعليمية ومنشآت منفصلة للتلاميذ من الجنسين لا يشكل بذاته خرقاً للاتفاقية، بشرط أن تكون الأنظومة المخصصة لكل جنس في سوية واحدة ونوعية تعليم متماثلة وأساتذة وأبنية متساوية تتيح تلقي البرامج نفسها. والحال ليست كذلك في العربية السعودية، لأن التفرقة ليست لصالح النساء.

2- راجع تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول وضع حقوق الإنسان في العربية السعودية في 1998، المنشور في السادس والعشرين من شباط-فبراير 1999.

3- دافيد هيرست: (مدرَّبات على اللامبالاة والتكاسل. آلاف النساء السعوديات يحصلن على شهادات جامعية. وقليلات منهن يجدن عملاً). The Guardian، الثالث من آب-أغسطس 1999.

حسبنا أيضا الملايين الستة من العمال الوافدين من خارج المملكة[1].

ليست «الاستعدادات الطبيعية» هي التي تشكل أصل هذا البون الشاسع بين نسبة النساء المجازات وبين نسبة من يعملن منهن. فالنساء يعرفن المشي وقيادة السيارات، ولكن القرارات التي يصدرها الرجال باسم الشريعة تمنعهن من حرية التنقل هذه. ويتعذر التخلص من هذا الإرغام أو تتزايد صعوبة التخلص منه كلما كانت الفتاة أفقر. وتستطيع النساء الثريات استخدام سائق لتأمين تحركاتهن، لكن الأخريات مرتبطات بإرادة أزواجهن، أو بأي رجل من عائلتهن يمكنه اصطحابهن إلى مكان عملهن كل صباح. ولئن تمكنَّ من حل هذه المسألة، فسيواجهن حاجزا آخر يقام باسم الدين يكون بانتظارهن. إذ تشير المادة 160 من قانون العمل السعودي إلى ضرورة بقاء النساء العاملات بمأمن من أنظار الرجال، مما يؤدي إلى خوف مَرَضي من الاختلاط في العمل: «يفتح الاختلاط في مكان العمل الباب أمام الفتنة، مما يؤدي إلى تخريب العلاقات الزوجية ليس فقط بسبب الخلوة غير الشرعية بين الرجال والنساء، المتواترة في أماكن العمل، بل أيضا بسبب العلاقة التي تقوم بين الرجال والنساء من جراء الاختلاط»[2]. هكذا تجد اللواتي يتوصلن إلى ممارسة مهنة أنفسهن مضطرات إلى العمل في أجواء مغلقة تقسمها الحواجز أو في أمكنة محصورة بالنساء: في المصارف والجامعات النسائية، وفي الخدمات الصحية والتعليم المخصص فقط للنساء والفتيات، الخ.

العزل أو الموت

يمكن أن يغدو عزل النساء الذي تفرضه الدولة السعودية إجراميا. يشهد على هذا حادث جرى في مدرسة ثانوية للبنات في آذار-مارس 2002[3]. في هذه المدرسة كما في غيرها من مدارس السعودية، تحيط جدران مرتفعة بالأبنية لحماية

1- العربية السعودية. وزارة التخطيط. خطة التنمية الثالثة (1980_1985). الرياض 1980.

2- محمد أحمد كنعان: **أسس الحياة الزوجية**. منشورات بيت النور، باريس 2002، ص186.

3- رائد قسطي: مأساة المدرسة تقرع جرس الإنذار. آراب نيوز، 15 آذار-مارس 2002.

الطالبات ومعلماتهن من أنظار الذكور. فإذا حدث حريق، تنص التعليمات على قيام مديرة المدرسة بالاتصال برئاسة تعليم البنات للحصول على موافقتها من أجل طلب الإطفائيين. وفي آذار-مارس 2002 اندلع حريق، لكن الموافقة وصلت متأخرة جدا: فقد عثر على خمس عشرة طالبة جثثاً هامدة، ملتصقات بباب الخروج الذي يغلقه حارس المدرسة من الخارج. هكذا فضّل هذا الرجل الستيني ترك البنات فريسة للنار على أن يخرق القانون الديني ويسمح لهن بالخروج دون موافقة الرئاسة. وعلى الرغم من وصول الإطفائيين، لم تسمح الشرطة الدينية [المطاوعة] للبنات بالخروج لأن الحجاب لم يكن بمتناول أيديهن. كما منع رجال الشرطة العابرين الذين سارعوا إلى التطوع من نجدة الفتيات حرصا على تجنب كل اتصال مختلط[1]. لقد كان لهذا الحدث وقع هائل في البلاد. مع ذلك، وبلا أية كلمة تعبر عن الأسف أو الشفقة من أجل الفتيات وعائلاتهن، أعلن المسؤول عن (رئاسة تعليم البنات) الدكتور علي المرشدي النبأ[2]. كتب الصحفي رائد سعود قسطي، في نشرة (أنباء العرب) بالإنكليزية، مقالا يحتج فيه على ما حدث، واستنكر تخلف وسائل الأمان[3]. وعُلم بعدئذ أن ثمانمائة تلميذة كن محشورات في المدرسة التي ما كان فيها إلا باب واحد للدخول والخروج مقفولا من الخارج. وقد نشر الصحفي نفسه مقالا ثانيا في تموز-يوليو من السنة نفسها، لكن هذه المرة في صحيفة واشنطن بوست، جاء فيه: «الحل واضح: يجب على الرجال السعوديين فتح عقولهم وتوسيع آفاقهم، كما ينبغي أن يدرك المجتمع السعودي أنه لا يستطيع الاستغناء عن مواهب نصف سكانه وإمكاناتهن إذا أراد التطور والنمو والازدهار. ففي أكثرية بلدان الخليج، تشغل النساء وظائف وزيرات وسفيرات. فهل هن أكثر أهلية من النساء السعوديات؟».

1- أخبار هيئة الإذاعة البريطانية 15 آذار-مارس 2002 ـ نبأ معاد نشره أيضاً في Saudi Gazette في مقال عن «الشرطة السعودية الدينية»، 29 آذار-مارس 2002.

2- دمجت ـ نتيجة لهذا الحادث ـ رئاسة تعليم البنات السعودية في وزارة التربية والتعليم وهو انقلاب كبير بالنسبة للمجتمع السعودي الذي يضم أنظومتين منفصلتين للتعليم.

3- رائد قسطي: Our Female Problem، آراب نيوز، 9 حزيران-يونيو 2002.

لم يجد هذا المقال سبيله للنشر في (آراب نيوز) لكن الصحف الأمريكية مقروءة لدى النخب السعودية. ومع ذلك فلم ترتفع إلا أصوات قليلة في السعودية لكي تطالب بوضع حد لهذا العزل والتفريق.

لا تتراجع المحظورات الأبوية إلا عندما تُضايق مصالح الرجال المالية: ففي 1991، احتجت عشرات النساء على منعهن من سياقة السيارات. وعبرن شوارع الرياض وهن يقدن سياراتهن. وعلى سبيل رد الفعل، حَوَّلت وزارة الداخلية ما كان مجرد منع تقليدي إلى قانون. وأُتبع هذا الإجراء بإصدار فتوى تمنع النساء ـ قطعاً ـ من قيادة السيارات. غير أن الأمور تتخذ مجرى آخر عندما يؤدي عزلُ النساء إلى الإضرار بالنشاط التجاري.

ففي 1997، تدبرت وزارة التجارة أمورها لكي تتمكن الصناعة الفندقية من تشغيل نساء من أجل تنظيم المآدب التجارية لرجال الأعمال[1]، دون الإتيان بأي ذكر لخرق الشريعة. فليس في العربية السعودية ما هو محظور على رجال الأعمال. وعلى النقيض من هذا، تضطر النساء دائما إلى الالتفاف على البيروقراطية وتعليماتها لكي يضمنَّ لأنفسهن استقلالا اقتصاديا ظاهريا، رغم أنهن يملكن ما يكفي من الموارد المالية للاستغناء بها عن العمل. وهن يملكن اليوم أربعين بالمائة من الأملاك الخاصة، وخمسة عشر ألف مشروع تجاري، وهناك خمسة آلاف منهن أعضاء في غرف التجارة[2]. وهذا ليس بدون إثارة إشكالات بطبيعة الحال، لأن خبيرا سعوديا استشارته منظمة العفو الدولية قد أكد أن التقاليد تمنع المرأة من دخول وزارة التجارة، حتى من أجل إنجاز الأوراق الضرورية لنشاطها التجاري. ونحن نتصوّر أنه لن يصعب على إحدى الأميرات العثور على خادم ذكر للقيام بهذه المساعي باسمها وتمثيلها في شؤون البيع والشراء، لكن ماذا تفعل غيرها من النساء؟

1- حسن جاويد: إعطاء الضوء الأخضر لتشغيل النساء في الصناعة الفندقية، شبكة الانترنيت بالإنكليزية، 28 شباط-فبراير 1997 و11 آذار-مارس 1997.

2- Saudi Gazette، 23 تشرين الأول-أكتوبر 1998.

عندما يكن مستخدمات في المنازل، يشبه مصير النساء بكل بساطة العبودية. كانت الفتاة الاندونيسية ضيا بنت ديديه في السادسة عشرة ـ طفلة طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة ـ عندما ذهبت لتعمل في العربية السعودية كخادمة في منزل. واستنادا إلى ما قَصَّته على ممثلي منظمة العفو الدولية، اغتصبها مستخدمها ما أن وصلت: «كان الزوج يغتصبني بانتظام، ومهد لذلك منذ أن بدأت أعمل عند هذه العائلة. وكان يضربني على رأسي وكتفيّ إذا حاولت مقاومته، بل غالبا ما كان يضربني دون سبب. وكان بصورة عامة يغتصبني عندما تكون زوجته في عملها. بالإضافة إلى الاغتصاب المتكرر الذي كنت أعانيه مرتين أسبوعيا تقريبا، والضرب بلا أي استفزاز، فإنه كان يشتمني باستمرار وينعتني بكلمات مثل (زبالة، قذارة، بشاعة)».

كانت لا تتلقى ، رغم الضرب والاغتصاب، أجرها، ولكن إلى من ستشكو في بلد يحتقر إلى هذا الحد حقوق المستخدمين، ويرفع الهيمنة على النساء إلى مستوى المؤسسة؟ «لم أفكر بإعلام الشرطة. على كل حال، لم أكن أعرف أبدا أين يقع قسم الشرطة. لأنني لم أحصل على يوم إجازة واحد طوال سبعة عشر شهرا. ولم أخرج من المنزل الذي كنت سجينة فيه».

كيف كان يمكن لهذه الفتاة أن تأمل بدعم من الدولة في بلد يعامل غير السعوديين كالعبيد ويعتبر النساء دون مستوى الكائنات؟

إن هذا التمييز الجنسي الذي تمارسه الدولة، والذي رفعته أعلى السلطات الأخلاقية والقضائية إلى مستوى النموذج الذي يُحتذى، يشجع الجلادين وفي الوقت نفسه يحرم الضحايا من أي ملاذ. وهو وضع يلتذ به أعضاء جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، المكلفين بالسهر على التطبيق الصارم لقواعد السلوك. ويُشتَهر أفراد شرطتها الدينية من المطاوعين بالعنف والفظاظة. وهم لا يترددون بضرب كل من يتأخر عن موعد الصلاة. وبإمكانهم أيضا توقيف أو ضرب كل امرأة تترك كاحليها ظاهرين أو وجهها. ولأنها غامرت بالدخول إلى السوق مرتدية العباءة فقط وشعرها مغطى لكن وجهها مكشوف، عانت الممرضة

الكندية مارغريت ماديل وصديقتها كابوسا حقيقيا. نحن في نيسان-أبريل 1993، والطقس حار، ولما يبدأ رمضان بعد. قررت المرأتان شراء عصير البرتقال قبل ركوب سيارة أجرة عندما اعترضهما شرطيان بعنف. وبعد أن صودرت بطاقتا إقامتهما، احتُجزتا في غرفة إلى أن قبلتا توقيع ورقة مكتوبة بالعربية ـ التي لا تفهمانها. وبعد معاملتهما بعنف مفرط، أصيبت عين إحداهما من جرائه، نقلتا إلى سجن ملاظ دون أن تعرفا بماذا اتّهمتا: «بقينا يومين في هذا المكان قبل إطلاق سراحنا، وحرمنا من حق الاتصال بالهاتف، رغم أننا طلبناه عدة مرات. وبعد عدة أسابيع أعلمتهما مصلحة أمن المستشفى أن ملاحقة الفاعلين قد توقفت. ولما سألت بماذا أنا متهمة، طلب إلينا توقيع وثيقة ما. فرفضت. كان ذلك تصريحا واعتذارا لأنني تصرفت بشكل يخالف الإسلام».

هذا النوع من التوقيف العسفي ليس نادرا، يضاف إليه الهاجس الدائم لخطر الحكم بالموت. فالحكم بالإعدام يصدر في العربية السعودية لأسباب كثيرة، بما فيها الارتداد عن الدين أو بسبب بعض التصرفات الجنسية، حتى تلك التي تتم برضى الطرفين. وكثيرا ما تصدر أحكام بالإدانة نتيجة لأصول محاكمات لا تتفق مع أبسط قواعد المساواة. بالطبع، تكون النساء أول ضحايا هذه العشوائية القاتلة. وقد يحدث أن يصدر حكم بالموت على أساس اعترافات غير مؤكدة وغير معززة. وفي الإسلام لا تعتبر شهادة المرأة مثل شهادة الرجل[1]. بوسعنا أن نتصور بلا عناء كم أن بعض موازين القوة يمكن أن تُخسر سلفا.

تبعا لمعلومات منظمة العفو الدولية فإن ثماني وعشرين امرأة على الأقل نُفّذ بهن حكم الإعدام في العربية السعودية منذ 1990، ونحن نجهل كل شيء عن محاكماتهن وحتى عن أسباب إدانتهن[2]. ففي بلد تعيش فيه العائلة المالكة من

1- في سورة البقرة، الآية 282، قول صريح في شأن الشهادة [أمام القضاء] حيث شهادة الرجل تعادل شهادة امرأتين.

2- بينهن فاطمة بنت عبد الله، مواطنة سعودية أعدمت في 27 آذار-مارس 1995 في جيزان بعد إدانتها بإدارة بيت دعارة وحيازة القات. ومختارة خادم حسين، مواطنة باكستانية، أعدمت في 18 تموز-يوليو 2000 في جدة بجرم تهريب مخدرات.

دولارات النفط، يستخدم اضطهاد النساء كرمز للدلالة على أن البلد لا يستسلم للحداثة الغربية رغم المظاهر.

ليست بلاد آل سعود وحدها التي جعلت من مصير النساء أداة تُستَخدم بطريقة قاتلة. فإيران الشيعية ليس لديها ما تحسده على السنية في هذا المجال. يقول نظام الخميني عن نفسه إنه إصلاحي، لكنه رفض اتفاقية إلغاء كل أشكال التفرقة ضد النساء، وما زال نظام التمييز على أساس الجنس قائما. بل عزَّز النظام موقفه هذا، فأصدر في 1997 و1998 قوانين جديدة للفصل في المدارس والمستشفيات، على الرغم من عرائض الهيئات الطبية وتظاهراتها[1]. وفي العديد من البلدان الأخرى، حتى منها من يدعي تبني نوع من الفصل بين الدين والدولة، يجري تطبيق الشريعة والأعراف الأبوية التي تكرسها. وتتمثل بصورة أساسية في قوانين الأحوال الشخصية الصادرة في نهاية القرن التاسع عشر طبقا للنموذج العثماني.

فالقانون المغربي مثلا، المقرر في 1881، لم يُعَدَّل منذ ذلك الحين. وهو يلاحق النساء المهاجرات في كل بلد يخترن الإقامة فيه، بما في ذلك أوروبا. ويخضع كثيرون من الرعايا الأجانب القادمين من بلدان مسلمة ممن يعيشون في فرنسا لنظام الأحوال الشخصية في بلدانهم الأصلية، لا للقانون الفرنسي. وهذه هي حال النساء المغربيات المقيمات في فرنسا منذ أن وُقِّعت اتفاقية بين البلدين في 1981. لذلك يمكن اعتبار امرأة مغربية مسلمة تعيش في فرنسا كقاصر في بعض الحالات ـ مثل موضوع زواجها أو الوصاية على أملاك أولادها ـ أو راشدة في حالات أخرى مثل التصرف بممتلكاتها أو ممارسة حقوقها المدنية.

أصولية خاصة ضد أصولية عامة

لا تتمايز الأصولية المسلمة جوهريا عن الأصوليتين الأخريين التوحيديتين،

1- في 1998، هاجمت قوى الأمن تجمعاً ضم 1800 طبيب جراح كانوا يحتجون ضد هذه التدابير.

لا في روحها ولا في مرجعياتها. ومن جهة التمييز على أساس الجنس لا يختلف القرآن اختلافا كبيرا عن التوراة والإنجيل. ويتصف الأصوليون الإسلامويون بإرادة متخلفة عن زمانها تريد الحفاظ على الأعراف الأبوية الأكثر عنفا المدونة في كتابهم المرجعي، مثلهم في هذا مثل اليهود المتزمتين والكاثوليكيين التقليديين والسلفيين البروتستانتيين. وهم يسعون جميعا وراء أهداف سياسية أو مصالح تحت كنف المقدس لكي يتمكنوا من متابعة الاستفادة من مزايا الهيمنة الذكورية. وهذا طالما لا يوجد أفضل من الدين لإضفاء «الشرعية» على سلطة عسفية. ويأمل الأصوليون جميعا ـ باحتكارهم التفسير الروحي ـ استمرارهم أطول مدة ممكنة في مقاومة الانعتاق النسوي؛ والوسيلة المضمونة تماما لذلك هي إبقاء النساء جاهلات، مما يسهل التلاعب بهن واضطهادهن دون التعرض للتكذيب. لقد فهمتْ جيدا «رابطة النساء في ظل القوانين الإسلامية» هذا الرهان، وهي توزع تفسيرا للقرآن مترجما برسم النساء عنوانه: «**من أجلنا، نساء يقرأن القرآن**»[1]. ومن المهم جدا أن تدرك المسلمات هذا التلاعب الفظ، ولاسيما أنهن هن من يدفع أفدح إتاوة للأصولية. ولئن كانت خطابات المتطرفين من أتباع أديان الكتاب الثلاثة متشابهة بشكل مدهش، فإن التحري عن مدى وقعها وتأثيرها هو وحده الذي يمكن أن يساعد على معرفة درجة الاختلاف بين الأصولية الإسلامية والأصوليات الأخرى.

ما هو واضح جليّ اليوم، في ما يتصل بالمرأة، أن الأفضل لها أن تولد في أوروبا أو في أمريكا من أن تولد في الشرق الأوسط أو في المغرب. ويأتي تعليل ذلك من كون الدول الإسلامية هي وحدها التي مازالت تمتنع عن تطبيق العدالة باسم الدين. ماذا سيكون مصير المواطنات الإسرائيليات إذا تشبهت دولتهن بـ مياشعاريم؟ إسقاط ذلك على المستقبل يسيرٌ تصوره، والعلمانيون الإسرائيليون سبق لهم تصوره: إسرائيل ستتشبه إيران.

إن الاختلاف في مدى وَقْع وتأثير التفرقة الجنسية التي يمارسها الأصوليون

1- http://www.wluml.org.

في إسرائيل عمّا يمارسه أصوليو العربية السعودية مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة. إنها تقف شريكا هناك، بينما هي متواطئة هنا. وفي الحال الأولى [السعودية] يبرر الدين السياسة، وفي الحال الأخرى [إسرائيل] تتغلب المصلحة العامة على إملاءات الأقلية، حتى ولو كانت دينية. فالإسرائيليات من ضحايا اضطهاد اليهود المتزمتين يعرفن أنهن قادرات على طلب الحماية من الدولة. بينما لا تجد النساء من ضحايا التفرقة الجنسية التي يمارسها المسلمون أي ملاذ آمن. فالدولة في العربية السعودية هي أكبر أعدائهن. وبخلاف مياشعاريم وكنيسة القديس نقولا دوشاردونيه اللتين تبقيان محصورتين ببعض الطوائف، فإن الأصولية الإسلامية وتعاليمها للنساء تمارس ضغطاً مباشرا على المسلمات وعلى حياتهن اليومية دون سلطة مضادة، بل عبر الدولة نفسها. هذا هو واحد من المفاتيح التي تشرح شدة خطورة الأصولية الإسلاموية: إنها تؤدي إلى فرض وضعية شرعية قسرية عامة، بينما يعمل الأصوليون اليهود والمسيحيون بالاعتماد على إكراه ذي طابع خاص.

الفصل الثاني

متحدون ضد الحقوق الإنجابية والجنسية

تفصح التفرقة القائمة على أساس من جنس الإنسان، التي يتقاسمها الأصوليون اليهود والمسيحيون والمسلمون، عن نفسها في الكيفية المشتركة التي يتصدون بها لمسألة العلاقات الجسدية المؤدية إلى إشباع الغريزة المتصلة بتكاثر النوع. ولئن كانت النصوص الدينية لكل من هذه الأديان، في آخر الأمر، صامتة أو غامضة بهذا الشأن، إلا أن مفسريها المتطرفين يصرفون طاقات كثيرة في سبيل الحفاظ على المحظورات الجنسية. فليس كالحياة الجنسية ما يمكن أن يقدم الفرصة لإخافة الكائنات البشرية تمهيدا للتحكم بسلوكها عن بعد. وعندما يجعل الأصوليون من أنفسهم مُنَظّرين مُرتَجلين للحلال والحرام في مثل هذا المجال الحميم، فإن ما يجمع بينهم هو البحث عن سلطة مطلقة على حياة أتباعهم الخاصة.

إن هذا التخويف عن طريق الجنس في الديانات الثلاث يضرب النساء بقسوة أكثر من الرجال، والمثليين الجنسيين بعنف أشد من «اللامثليين». غير أن هذا الإرهاب يُعبّر عن نفسه بوضوح أكبر عند المسيحيين مما عند اليهود والمسلمين. يكمن السبب للوهلة الأولى في كون المسيحية الدين الأكثر مغالاة في الاحتشام. يضاف إلى ما سبق أن الجماعات المسيحية المتطرفة تعمل في بلدان كالولايات المتحدة وفرنسا، حيث يُشكّل الشأن الجنسي والإجهاض جزءا من النقاش العام، في حين يهيمن قانون الصمت ومفهوم المُحَرَّم، إلى اليوم، على البلاد الإسلامية. أما أصوليو إسرائيل، فهم منشغلون بشؤون أخرى أيضا. وبتعبير آخر، يوجد عند

الأصوليين المسيحيين قمح أكثر للطحن في مجال حقوق الإنجاب والحقوق الجنسية، مما لدى نظرائهم اليهود والمسلمين، وهذا يُفسّر منظوريتهم الزائدة عن الحد. بالمقابل، ما أن نتموضع على صعيد دولي، مثل الأمم المتحدة، حتى يَمحِّي الفارق لمصلحة وحدة مقدسة تضم السلفيين البروتستانتيين في اليمين الديني الأمريكي، والمناضلين من أنصار الحياة القريبين من الكرسي البابوي، ومندوبي بلدان المؤتمر الإسلامي. فجميعهم يتحدون لمواجهة الحريات الإنجابية والجنسية باسم الأخلاق الدينية.

تقنين الرغبة من أجل سيطرة أفضل على النفوس

حتى ولو اختلفت الأديان الثلاثة ومتطرفوها بعض الاختلاف في مسألة معرفة ما إذا كان من الضروري تنظيم الظاهرات الجنسية تنظيماً كليا أم جزئيا فحسب، فإن ثمة نقطة يجمعون كلهم عليها: لا جنس إلا أن تكون الأمور الجنسية بين اثنين، بين رجل وامرأة، وفي إطار الزواج. وحتى قبل السماح لهما بإقامة علاقات جنسية، يجب على الزوجين المقبلَيْن تلبية المعايير، الانتقائية جداً، للزواج الديني. فاليهود المتزمتون لا يتهاونون أبدا في مسألة الزواج من خارج الطائفة، ويصرون بصرامة على الزواج من داخل الجماعة. ولما كانت الصفة اليهودية تنتقل عبر الأمهات حصراً، فإن الزواج بين يهودي وامرأة غير يهودية يمكن أن يُفسر كخيانة طائفية. وعلى النقيض من هذا، يبيح الإسلام للرجال المسلمين الزواج من النساء الكتابيات اليهوديات والمسيحيات، ولكنه لا يوافق مطلقاً على الزواج من الملحدات أو «عابدات الأصنام»، في حين لا يجيز للمسلمات الزواج من غير المسلمين تحت طائلة استحقاق عقوبة الموت. أما عند الأصوليين المسيحيين، فإن التصلب يتمثل في استحالة فك الارتباط الزوجي ويؤول إلى خصومة فعلية لدى الطلاق. وفي ما بين هذين الحاجزين، حاجز الزواج وحاجز

قطع الصلة الزوجية بشروط، تبقى أمام زوجين من جنسين مختلفين ومن الدين نفسه مصاعب إضافية في ما يتصل بالتقنين الجنسي.

الجنس = الإنجاب

كلما جاء ذكر العلاقة الجنسية في اليهودية، يجري للحال تأطيرها والسيطرة عليها عبر طقوس دقيقة. وغالبا ما يرتبط حظر إقامة علاقات جنسية بالخوف الخرافي من العادة الدورية النسائية، كما تُعبّر عنه التوراة. فإذا حاضت المرأة يُحظَّر على الرجل الاقتراب منها: «وأي امرأة كان بها سيلان بأن يسيل دمٌ من جسدها فلتقم سبعة أيام في طمثها وكل من لمسها يكون نجساً إلى المغيب. وجميع ما تضّجع عليه في طمسها يكون نجساً، وجميع ما تجلس عليه يكون نجساً. وكل من لمس مضجعها يغسل ثيابه ويرتحض بالماء ويكون نجسا إلى المغيب» (سفر الأحبار ـ اللاويون 19/15ـ22). ويتضمن السفر وصفا دقيقا، طبيا نوعا ما، لكل ما تنجسّه ملامسة طمث النساء، من المفروشات إلى الأغراض التي توضع على السرير. وينبغي الإشارة إلى وجود المقطع نفسه في ما يتعلق بالرجال: «كل رجل كان به سيلان من جسمه يجعله هذا السيلان نجسا». على أي، فإن ما ستركز عليه تعليقات وشروح رجال الكهنوت هي «سيلانات» النساء وليس الرجال: «إذا مرت امرأة حائض بين رجلين، وإذا كانت في بداية حيضها، ستقتل واحدا منهما، وإذا كانت في نهاية حيضها، ستسبب نزاعا بينهما» ـ كما جاء في تلمود بابل.

من هذا الوسواس الخرافي الدامغ نشأت نصوص غزيرة تضيق الخناق على الحياة الجنسية والزوجية. ففي باريس توزع حركة لوبافيتش كتيبات تعالج قوانين الطهارة العائلية موضحة أنه من اللحظة التي تلاحظ فيها امرأة سيلان الدم، تُصبح «نجسة» ويجب عليها «الامتناع عن كل اتصال جسدي وعن كل ما يمكن أن يؤدي إلى هذا الاتصال، كأن لا تنام على السرير نفسه مثلاً». ولا يمكن أن تعود الحياة المشتركة إلى مجراها إلا بعد القيام بطقوس معينة دقيقة جدا تبدأ بفحص داخلي: «قطع الطهارة». لهذا الغرض، يجب على المرأة، أولا، غسل

الناحية المعنية من جسمها غسلا جيدا، ثم تناول قطعة قماش بيضاء طرية، مغسولة، ولفها حول إصبعها وإدخالها في جسمها إلى أعمق نقطة ممكنة وتدويرها بكل اتجاه، وسحبها وفحصها على ضوء النهار للتأكد من أنها نظيفة تماما، وليس عليها أي أثر للدم. ولفرط الخوف من خطأ قد يفسد التشخيص الأول، يوصى بإجراء اختبار ثان: على المرأة إدخال إصبعها بعمق، قبل غروب الشمس، وحولها قطعة قماش أخرى، تحتفظ بها في داخلها حتى ظهور النجوم. وتعيد فحص هذا الشاهد القماشي صبيحة اليوم التالي على ضوء الشمس، لتتأكد من بقائه بلا أثر للدم. فإن لم يظهر أي أثر له، تدخل المرأة في مرحلة يقال لها «أسبوع النقاء»، تستمر أثناءه بالتأكد من غياب بقع الدم طوال الأسبوع. وبعد انتهاء هذه الأيام السبعة، وقيامها بالاغتسال مجدداً (حمام الطهارة: ميكفه)، تستطيع استئناف الحياة الجنسية مع زوجها[1].

باستثناء هذه التوصيات الصارمة جدا بخصوص الدورة الشهرية لا تفصح الديانة اليهودية عن وسواسية استحواذية تجاه مسألة الجنس. بل يعتبر المتزمتون ممارسة الجنس أمرا طبيعيا لأنه يؤدي إلى الإنجاب. وتنص التقاليد اليهودية، مبدئيا، على أن المتزوجين يُسمح لهم بالعلاقات الجنسية بعد سن اليأس وانقطاع الحيض عند النساء. بالمقابل، يمنع بصراحة كل استمناء خارج مهبل المرأة. ويدين الأصوليون اليهود الاستمناء مستندين إلى قصة أونان الواردة في سفر التكوين: «وكان ليهوذا ولدين: عير وأونان. لكن الله أمات (عيراً) بكر يهوذا لأنه كان شريرا. فقال يهوذا لأونان: ادخل بامرأة أخيك فتزوجها وأقم نسلا لأخيك». التوراة، بالفعل، تسمح للمرأة إذا ترملت بالإنجاب من شقيق زوجها، لكن أونان صعبَ عليه قبول الأمر: «وعلم أونان أن النسل لا يكون له فكان إذا دخل على امرأة أخيه أفسد على الأرض لئلا يجعل نسلا لأخيه، فقبُح ما فعله في عيني الرب فأماته أيضا» (سفر التكوين 38/9_10).

1- في التوراة، يشكل التغطيس بالماء جزءاً من الطقس الذي يحول شخصاً ما من حالة النجاسة المحرّمة Tamei إلى حال الطهارة (Tahor)، مشيراً بهذا إلى العبور من الموت إلى الولادة من جديد.

إن خطيئة أونان تتعلق بكل سفح غير مفيد للسائل المنوي، وليس فقط بالاستمناء الذي يقول فيه التلمود: «الرجل الذي تنزل يده أدنى من سرته ينبغي لها أن تُقطَع». وباسم تحريم السفح غير المفيد للسائل المنوي، يرفض الرجال اليهود من غلاة المتزمتين القبول بإجراء اختبارات العقم، ويرضون باحتمال الانفصال عن زوجاتهم دون أن يقحموا أنفسهم في تحمل المسؤولية عندما لا يتمكن الزوجان من إنجاب أولاد.

لئن كانت الصلة التي ينبغي لها أن تجمع بالضرورة بين الجنس والإنجاب حاضرة في التوراة، إلا أن المسيحية، تحت تأثير القديس بولس بشكل خاص، هي التي جعلت المتعة الجنسية المسيحية تأخذ سمة الذنب والإثم بصورة قطعية: «اهربوا من الزنى فإن كلَّ خطيئة يفعلها الإنسان هي خارج الجسد، أما الزاني فإنه يُجرم إلى جسده»[1]. وفي الإصحاح السابق من رسالته إلى أهل كورِنثس، يعتزم القديس بولس التوصية بالزواج. ولكنه لا يفعل ذلك تمجيدا للصلة الجنسية بين الزوجين، حتى ولو كانت مُنجبة، بل تسليما بالواقعة التي تبين كون الرجال أضعف إرادة من أن يقبلوا بالعفة: «أما من جهة ما كتبتُم به إليّ فحَسَنٌ للرجل أن لا يَمَسَّ امرأة. ولكن لسبب الزنى فلتكن لكل واحد امرأته ولكل واحدة رجلها». لربما كان بولس الرسول يحب رؤية البشر يسيرون على منواله: أي يمتنعون عن الممارسة الجنسية. لكنه يوصي ـ عمليا ـ بإلحاح بالزواج لتفادي الاستسلام لإغراء الزنى بلا ضوابط وفي جميع الاتجاهات. «ليقضِ الرجلُ امرأتَه حقَّها وكذلك المرأة أيضا رَجُلَها. إن المرأة لا تتسلط على جسدها بل رَجُلُها وكذلك الرجلُ أيضا لا يتسلط على جسده بل امرأته [...] وإنما أنا أقول ذلك على سبيل الإباحة لا على سبيل الأمر. فإني أود لو يكون جميع الناس مثلي، لكن كل أحد له من الله موهبة تخصه، فبعضهم هكذا وبعضهم هكذا. وأقول لغير المتزوجين وللأرامل إنه أحسن لهم أن يبقوا على هذه الحال كما أنا. فإن لم يتعففوا فليتزوجوا فإن التزوج خير من التحرّق»[2].

1- الرسالة الأولى إلى أهل كورنثس (الإصحاح 6، آية 18) توراة أورشليم. الناشر Le Cerf.

2- الرسالة الأولى إلى أهل كورنثس (المصدر السابق، سورة 7، آية 9).

ولئن أحب أصوليو الأديان الثلاثة جميعا مداورة المحظورات على صعيد الحياة الجنسية، فإن المسيحية وحدها تنفصل بوضوح عن الدينين الآخرين بوسواسها الثابت الممجد للعفة الجنسية. والكاثوليكية هي الدين الوحيد الذي يتطلب من كهنته العفة الجنسية، في حين يعيش رجال الدين اليهود والمسلمون والبروتستانتيون حياة زوجية متوافقة مع تعاليم الزواج التي يعطونها لأتباعهم. والإسلام، كما يشير جيل كيبل، «لا يعرف الحشمة الموسومة بالفيكتورية [نسبة إلى عصر الملكة البريطانية فيكتوريا]. فصحيح أن كل ما هو موصوم بالزنى يستنكره الإسلام كليا ـ مما يفرض على المجتمع منع كل تظاهرات عامة للممارسة الجنسية ـ لكنه يعتبر بالمقابل الجنس في إطار العلاقات المشروعة أمرا ممتازا، لأنه يعطي المتعة (للرجل على أي حال) في الوقت الذي يؤمّن استمرار النوع»[1]. كيبل على حق في إيضاح كون الجنس المشروع يُشَجَّع لأنه يؤمِّن المتعة للرجل. ولئن كان الإسلام يُظهر قدرة أكيدة على تسويغ الرغبة الجنسية، بل على تشجيعها، فإن الإسلامويين يفعلون الأمر نفسه ولكن في إطار علاقة غير متكافئة بحيث حيث تكون المرأة أداة جنسية للرجل.

«على المرأة ألا ترفض رغبة زوجها أبداً»

تُظهر عدة أحاديث إلى أي مدى تتحكم وجهة النظر الذكورية بتصور إشباع النوازع الجنسية. فالمرأة يجب أن تستجيب لرغبة زوجها: «وإن كانت على رأس تنور» أو كما جاء في حديث آخر: «يجب ألا تمنع نفسها عن زوجها ولو على قَتَب جمل».

بل إن إشباع «حاجات الرجال الطبيعية» قد يصل إلى حد التسامح تجاه استمناء الرجال على الرغم من الفريضة التي لا تبيح إقامة علاقات جنسية إلا في إطار الزواج. فلقد أجاب واحد من المشايخ من موقع (فتوى بنك Fatwa Bank) في الشبكة، عن سؤال حول موضوع الاستمناء إجابة بدت أقل قسوة من تلك التي

1- جيلّ كيبل: **الرسول وفرعون. في منابع الحركات الإسلامية**. ص201، باريس 1984.

كان سيجيب بها القديس بولس في موقف مماثل: «يعتبر القرآن من يسعون إلى إشباع رغباتهم خارج الزواج منتهكين للتعاليم [...] مع ذلك، يرى بعض العلماء أنه إذا وجد أشخاص تمضّهم رغباتهم الجنسية، ولكنهم يخافون الوقوع في الزنى، ففي هذه الحال حصرا لا يكون ثمة حرج في الاستمناء اختيارا لأهون الشرين».

إن هذه المقدرة على الظهور بمظهر متسامح تجاه النوازع الجنسية لا تشكل ظاهرة منعزلة. حتى في إيران، ارتأى نظام رجال الدين فتح بعض «بيوت الفضيلة» ـ أي بيوت دعارة ـ ليتمكن الرجال من إشباع رغباتهم وغرائزهم طبقا «للقواعد الإسلامية»[1]. الشرط الوحيد المطلوب منهم حمل ما يثبت أنهم فقدوا زوجاتهم، أو أنهم غير متزوجين، أو أنهم متزوجون من نساء «مريضات أو مجنونات». بفضل هذا المستند، بوسعهم الاستفادة من الخدمات الجنسية التي تقدمها العاهرات دون أن تعترض الأخلاق الإسلامية على هذا.

على أي حال، ينبغي التخفيف من إطلاقية الرأي القائل بعدم تأثيم المتعة الجنسية في الإسلام. فلئن كان الأصوليون الإسلاميون بعيدين عن تأسيس العفة في عبادة على منوال الأصوليين المسيحيين، إلا أنهم يعيشون في خوف مقيم من ارتكاب فعل جنسي حرام. تُعذِّبُ هذه المسألة بشكل خاص أولئك الذين لم يتلقوا دروسا موسعة في أصول الدين. فالتفاسير تتباعد أحيانا، حتى بين علماء الدين، في ما يتعلق بالحدود المفروض أن يضعها الدين بشأن الأمور الجنسية. فلئن كنا وجدنا أئمة قريبين من الإخوان المسلمين يوافقون على قيام شخصين من جنسين مختلفين بممارسة الجنس عن طريق الفم أو الشرج، فإن الأمر يختلف جدا عندما نتحدث مع الشيخ عمر بكري، رئيس (المهاجرون)، وهي حركة أصولية لندنية. إذ لا ينبغي لمريديه توقع مثل هذه الحميّة عندما يسألونه عن رأيه عما هو «حلال» في العلاقات الجنسية. فقد أجاب شخصا وَجَّه إليه هذا السؤال: «ما الذي أستطيع أن أراه من جسم خطيبتي؟» «تستطيع رؤية عينيها ووجهها وشعرها ويديها»، «هل بوسعي قضاء وقت تسلية معها؟» «كلا، هذا انتهاك للحُرمات. لا

1- مقالة في مجلة ماريان الفرنسية 5 ـ 11 آب-أغسطس 2002 عنوانها: C'est le bordel en Iran.

تستطيع أن تراها إلا بحضور والديها ومن أجل الحديث عن الإسلام فقط وعن الاستعدادات من أجل الزواج. إنها ليست صديقتك ولا «صاحبتك»». أما الذين انتظروا الزواج للتمتع أخيرا بقليل من الحرية الإضافية، فإن لائحة المحرمات التي وضعها الشيخ بكري ليست مشجعة أبدا. فحين سئل: ما أشكال العلاقات التي يُسمح بها بين الأزواج والزوجات أجاب: كل شيء مسموح ما عدا:

1. الجنس عن طريق الفم، 2- الجنس من خلاف (ولو كان بالإصبع أو بأداة ما)، 3- الإيلاج أثناء الحيض، 4- ممارسة الجنس قبل التطهر من الحيض، 5- رضاعة الحليب من ثدي الزوجة، 6- ممارسة الجنس بأدوات، 7- ممارسة الجنس في رمضان، 8- ممارسة الجنس في المسجد، 9- ممارسة الجنس أثناء الصيام، 10- ممارسة الجنس بحضور ثالث، 11- ممارسة الجنس يوم الجمعة، 12- ممارسة الجنس مع زوجتين. وكل علاقة جنسية بين رجلين، أو بين امرأتين، بين رجل راشد وولد غير راشد، بين رجل راشد ودمية، بين رجل وامرأة غير متزوجين، كل هذه الأمور تُعد انتهاكا للمحرّمات.

العلاقات الجنسية، حتى في الزواج، مقننة إلى درجة جعلت بعض دور النشر الإسلامية تتخصص في إصدار كتب «**طرائق الاستعمال**». ففي كتاب عنوانه: «**الزواج في الإسلام: كيفيات وغايات**» _ يمكن الحصول عليه من المكتبات القريبة من الإخوان المسلمين _ «يُنصح بتلاوة دعاء قبل كل علاقة جنسية: «باسم الله، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتني به، فإن رُزقنا ولداً لم يضره الشيطان ولم يسلط عليه»[1].

هنالك بعض الأوضاع الممنوعة بصراحة، كالجماع عن غير الطريق الطبيعية. يروي الشيخ يوسف القرضاوي حديثا منقولا عن الرسول أنه قال: لا تزوروا نساءكم من دبرهن، فهذا لواط صغير. كما أن الرسول أجاب رجلا آخر سأله عما إذا كان يستطيع إتيان زوجته من خلاف: يمكنك أن تأتيها بوضعية الأمام أو الوراء لكن تجنب أوقات الحيض والدبر[2].

1- م. بوجنون: **الزواج في الإسلام: الكيفيات والغايات** _ بالفرنسية. بيت النور، باريس 2001.

2- القرضاوي: **الحلال والحرام في الإسلام**، مصدر سبق ذكره، ص199.

هذه القصص ليست مستخلصة من القرآن نفسه، ولكن من نصوص عن سيرة الرسول، وهي الأحاديث التي ليست على سوية واحدة من الصدقية. وهي لا تُيَسّر أمور المسلمين الراغبين في أن يعرفوا بدقة ما هو مسموح وما هو ممنوع، لكنها تضمن للفقهاء والمنظرين الإسلامويين «تجارة لا تبور». وهكذا نجد مواقع على الشبكة، مثل موقع فتوى بنك وفتوى أون لاين، محاصرة كلها بسيل من أسئلة دقيقة جدا تشي بالخوف من انتهاك المحرّم الذي يعرف القادة الأصوليون كيف يستثمرونه ويؤججونه: «ما الذي يدخل تحت كلمة زنى؟ وهل الاستمناء بواسطة عاهر يعتبر من الزنى؟» طرح واحد من المتصلين بالموقع هذا السؤال، فرد عليه المفتي الشيخ السيد سابق، وهو واحد من الذين يجيبون عن الأسئلة في هذا الموقع: «يوصي الله بعبارات صريحة بلا لَبس ولا غموض: لا تقربوا الزنى، فهو رجس من عمل الشيطان»[1].

الزنى: الرجال يَرجمون الحجرَ الأول

إذا كان تأثيم الجنس يخص ـ بداهة ـ الرجال كما النساء، إلا أن الكيفية التي تُعاقب بها الانتهاكات تكشف بالمقابل عن عدم مساواة فعلية بالمعاملة بين الجنسين. فالكيفية التي يُعاقب بها الزنى تشفّ بمنتهى الوضوح عن طبيعة المحظورات الجنسية بوصفها امتدادا للرؤية الذكورية للعالم القائمة على التمييز الجنسي. ففيها نجد الظاهرات التعسفية نفسها قيد العمل، حيث ينتزع الرجال نصوصا، مضت قرون على كتابتها، من سياقها، من أجل تسويغ استعلائهم على النساء بشكل أفضل.

1- الشيخ سيد سابق (SABIQ) موقع (فتوى على الخط) مداخلة بعنوان: فتوى حول الزنى، 25 آب-أغسطس 2002. هذا الموقع سلفي الانتماء، قريب من السلطة السعودية. والشيخ الذي أصدر الفتوى، مؤلف أكثر البحوث أهمية في الشرع الإسلامي بعنوان: **فقه السنّة** ـ ثلاثة أجزاء، كان متصلاً بحسن البنا، وأستاذاً في الأزهر، ثم مسؤولاً عن قسم دراسات الشريعة في جامعة أم القرى في العربية السعودية. توفي العام 2000 في القاهرة، وحيّاه عدة آلاف من الرسميين.

تثير مخاطر الزنى القلق لدى الديانات الثلاث: فالتوراة تعرّف الزنى بأنه علاقة بين رجل وامرأة متزوجة أو مخطوبة. والمرأة «الموعود بها» رجل.. [أي مخطوبة] لا يمكنها في أي حال (تقديم) نفسها إلى آخر. بالمقابل، يستطيع الرجل إقامة علاقات خارج نطاق الزوجية مع النساء إذا لم يكنّ عائدات إلى أي رجل. إن الوضع الزوجي للمرأة ـ إذن ـ هو الذي يحدد الزنا، المعتبر انتهاكا للملكية الذكورية أكثر من اعتباره إساءة أخلاقية من الناحية الجنسية، حيث يحتفظ الزوج بحق حصري على حياة زوجته الجنسية. ومازالت هذه الممارسات جارية في اليهودية المتزمتة جدا. فلئن كانت المرأة المشبوهة بالزنا، في أيامنا هذه، لم تعد منذورة للرجم، إلا أن الأولاد ما زالوا يحملون عبء الإدانة. فهم يُعتبرون غير شرعيين (مامزيريم) ويستبعدون من الجماعة، في حين يتم الاعتراف بالأولاد من أب متزوج وامرأة عازبة، ويُقبلون. وليس لنا أن نتوقع زوالا قريبا لهذه الإدانة للزنا لأن التوراة كما الإنجيل والقرآن توصي بها صراحة. فحظر العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج يشكل جزءا من الوصايا العشر التي نقلها «الرب» إلى موسى (لا تَزْنِ) (سفر الخروج 14/20). والعقاب المقرر لانتهاك المحرّم شديد لا رحمة فيه: «وأي رجل زنى بامرأة إن زنى بامرأة قريبه فليقتل الزاني والزانية» (سفر الأحبار 10/20). ويقيم سفر أيوب الصلة بين خطر الزنا وبين ضرورة حجاب النساء لتداركه: «ترصد عيونُ الزاني غسقَ المساء ويقول لن يراني أحد. ويغطي وجهه بحجاب».

في الواقع، لئن كانت كلمة «زنى» تتردد في مناسبات كثيرة في الأسفار الخمسة الأولى من الكتاب المقدس، وعلى لسان الأنبياء، فما ذلك إلا لأن الكلمة تُستخدَم مجازا لوصف خيانة إسرائيل لوصايا الإله. فليس الزنا خطيئة أخلاقية أو جنسية في ذاته، بقدر ما هو خيانة تعيد العبرانيين إلى طور الهمجية الوثنية. ولهذا يبدي الحاخامون المتزمتون الغلاة تشددا لا يقبل المساومة بشأن الزنا. مع ذلك قد يطرأ على هذا التشدد ـ رغم أنه من المقومات المركزية لليهودية ـ بعض الضعف تبعا لحاجات مفسريه السياسية. وهكذا نال بنيامين نتانياهو في انتخابات العام 1996 دعم الأصوليين اليهود الواسع النطاق، رغم أنه اعترف بارتكاب الزنا

عدة أشهر قبل الانتخابات. ولو أن امرأة من حزب العمل اعترفت أنها زنت لما حظيت بالتسامح نفسه. زد على هذا، أنه إذا كان يفترض بإدانة الزنا يُفترض بها أن تُطَبق على الجنسين، إلا أن النساء هن اللواتي يتم ترشيحهن للرجم ـ لا الرجال ـ في حال بقاء هذه الممارسة سارية المفعول رغم محاولات بعض الأنبياء المكرورة من أجل تليينها والتخفيف من شدتها.

ألم يُنقذ يسوع من الرجم امرأة مُدانة؟ الحق أنه من أجل تقويم البيئة الأبوية التي كانت سائدة في ذلك العصر، وفهم المقاومات التي كان يمكن أن يجابه بها نبيٌ ما لأنه أراد تلطيف عادات التفرقة الجنسية عند الفريسيين لا أكثر، ينبغي استرجاع السياق الذي استخلصت منه عبارة: «من كان منكم بلا خطيئة فليرجمها بحجر». عندما وصل يسوع إلى جبل الزيتون جاءه الفريسيون بامرأة بوغتت وهي تزني. وبعد أن وضعوها أمامه قالوا: «يا معلم، هذه المرأة وُجدت بالجرم المشهود وهي تزني، والحالة هذه، في الشريعة، أمرنا موسى برجم مثيلاتها: فماذا تقول أنت؟». إنّ الطلب من يسوع أن يحكم بالأمر بعد ثلاثة عشر قرنا من موسى يجعله أكثر تسامحا. ولذا يحاول التهرب من أسئلة الفريسيين. لكنه إزاء إلحاحهم، يقرر إرشادهم إلى طريق التسامح بإجابتهم عن سؤالهم الجاد بنوع من المزاح: «من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بالحجر الأول». لا يكشف هذا التغيير في السلوك خلافا كبيرا بين المسيحية واليهودية، بمقدار ما يدل على الاستمرارية بين العهد الجديد والتلمود. فتفاسير التوراة التي كتبها الكهنة مقروءة أكثر بكثير من النص نفسه، ومعروف أن التلمود جرى تحريره بين القرن الثاني ق.م والقرن الخامس ب.م. وكانت أكثرية الكهنة الذين عاشوا أيام يسوع يستنكرون الرجم وأحكام الإعدام العشوائية[1]. ويتخذ يسوع المسيح، بإنقاذه امرأة زانية من الموت،

1- في رسالة السنهدرين، يُعرقل التلمودُ أيضاً تطبيقَ عقوبة الإعدام بوضع عدة حواجز أمامها. فلئن أصدرت حكمَ الإعدام محكمةٌ مؤلفة من واحد وسبعين (حاخاماً) بستة وثلاثين صوتاً مقابل خمسة وثلاثين، يجب وضع هؤلاء الكهنة في معزل فلا يأكلون ولا يشربون إلى أن تظهر أكثرية صريحة [مع الإعدام أو ضده]. إضافة إلى هذا، إذا صدر حكم الإدانة بالإجماع، يُلغى، إذ كيف اتفق واحد وسبعون شخصاً على تنفيذ الإعدام بكائن بشري؟ ⇦

جانب اليهود المعتدلين الذين كانوا يخالفون اليهود «الأصوليين» المسمّين بالفريسيين. ذلك أن هؤلاء قاوموا دعوته إلى عدالة أقل قسوة نحو النساء الزانيات، فقالوا له: «أنت تشهد من عندك أنت، وحكمك ليس صحيحا». فأجابهم: «أنتم تحكمون تبعا للجسد، أما أنا فلا أحاكم أحدا». وقد تبنى السلوك نفسه لما رفض الحكم على عاهر: «لأجل ذلك أقول لك إن خطاياها الكثيرة مغفورة لها لأنها أحبَّتْ كثيرا والذي يُغفَر له قليلاً يحبُ قليلا» (إنجيل لوقا 47/7). للأسف، واجه يسوع عنتا شديدا، كمثل الذي واجهه محمد، حين حاول إقناع المؤمنين به بممارسة ختان البنات باعتدال، ولم يستمع إليهما أتباعهما. وفضّل حواريو يسوع تشديد رسالة الوصايا العشر لا الاقتداء بمثال المسيح. وإليكم ما يقوله الحواري مَتَّى في إنجيله: «قد سمعتم أنه قيل للأولين لا تَزْنِ. أما أنا فأقول لكم إن من نظر إلى امرأة لكي يشتهيها فقد زنى بها في قلبه» (إنجيل متّى 27/5_28). تبعه في ذلك مرقس الذي وسّعَ مفهوم الزنا إلى الزواج الثاني: «فقال لهم من طَلّقَ امرأته وتزوج أخرى فقد زنى عليها. وإن طَلّقت امرأة بعلها وتزوجت آخر فقد زنت» (إنجيل مرقس 11/10_12). حقا، لا يتخلى الرجال بسهولة عن إغراء إدامة الممنوعات، ولا عما تتيحه لهم من سلطة لإصدار الأحكام.

على منوال التلمود ويسوع، يحاول القرآن هو أيضا، نظريا، تلطيف المصير المُعَدّ للأفراد الذين أدينوا بالزنى لأنه يحوّل الحكم بالرجم إلى الحكم (بمئة جلدة): «الزانية والزاني فاجلدوا كلَّ واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين» (سورة النور، الآية 2).

كانت توجد آية أكثر انطباقا مع العهد القديم، تطالب برجم الزناة حتى الموت، ولكن محمداً نسخها في حياته. إذن فهذا موقف واضح كل الوضوح تجاه عقوبة الزنا، غير أن ثقتنا بالأصوليين في محلها من حيث أنهم لا يحتفظون من

⇦ بشأن الزنى بخاصة، والعنف في الدين اليهودي بعامة، يُرجع إلى المقال الممتاز للحاخام دانيال فَرحي: الدين اليهودي أمام عنف التوراة، ضمن كتاب فيليب غودان Gaudan: **العنف، ما تقوله الأديان**. باريس 2002.

التعاليم الإلهية إلا بما يلائمهم. ويبدو لنا، مرة ثانية، أن محمدا عانى كثيرا لكي يصغي إليه أولئك الذين يدَّعون تطبيق تعاليمه حرفيا. ففي الواقع، لم يَرض الأصوليون المسلمون بتسامح القرآن، بل فضّلوا استيحاء الشريعة اليهودية[1]. والنتيجة، أنه في البلدان المنادية بالإسلام، يحكم على المدانين بالزنى بالرجم حتى الموت، لا بمئة جلدة. ويشكل الرجم جزءا من الدستور في إيران، وينظمه «قانون العقوبات الإسلامية» المؤلف من 497 مادة و103 تعديلات. جاء في المادة 102 على سبيل المثال: «عند الرجم يجب طمر الرجال حتى الخصر والنساء إلى الصدر». وتؤكد المادة 104 على ضرورة استغراق العقاب أطول مدة ممكنة: «يجب ألا تكون الحجارة كبيرة فيُقتَل المنتهِك بحجر أو اثنين كما أنها يجب ألا تكون صغيرة كالحصى». إن وصول «الإصلاحيين» إلى السلطة لا يترك فرصة للأمل بأي تغيير. فلقد صرحت مستشارة خاتمي للشؤون النسائية زهرة خوجة: «وُضعَ الرجمُ للحفاظ على كرامة العائلة وعلى قيم الأسرة»، كما جاء في صحيفة (رسالات) الرسمية في السادس من تموز-يوليو 2002. والنتيجة أن ستة وعشرين شخصا ـ منهم ثماني عشرة امرأة ـ رُجموا منذ استلام النظام الجديد مهامه، استنادا إلى الإعلام الحكومي.

من المفترض ـ نظريا ـ أن تطال الرجل المشبوه بالزنى، كما المرأة، عقوبة متماثلة. لكن الواقع العملي يرينا أن النساء المسلمات هن من يدفعن حياتهن ثمنا لما لم يحكم محمد نفسه عليه بهذه القسوة. وهذا مثال الشابة صفية حسيني ليذكّرنا. ففي التاسع من تشرين الأول-أكتوبر 2001، حكمت المحكمة الشرعية العليا في سوكوتو بنيجيريا على هذه الأم لخمسة أولاد بالموت رجما[2]. وقد نص

1- كما تبيّن جولييت مانس في كتابها: **القرآن والنساء**، هاشيت، باريس 1996.

2- أمام الضغوط التي أثارها صدور هذا الحكم، عادت المحكمة الإسلامية لولاية سوكوتو وأطلقت سراح صفية، بسبب عيب في الإجراءات. ولكن كم من امرأة مازلن يرجمن في كل مرة يتأخر فيها العالم عن التدخل؟ قبل ثلاثة أيام من تبرئة صفية، حكمت محكمة باكوري (ولاية كاتسينا) على امرأة أخرى اسمها أمينة لاوال (ثلاثون سنة) بالموت رجماً لأنها وضعت طفلاً من دون زواج في آذار-مارس 2002. ونتيجة لضغط منظمة العفو الدولية، تقرر إعادة المحاكمة في آب-أغسطس 2003.

الحكم على طمرها حتى العنق، ثم قتلها رجما بالحجارة. وينبغي أن نشير إلى أن هذه المرأة مطلّقة، وأن الفعل الجنسي الذي عوقبت بسببه هو في الواقع اغتصاب كانت هي ضحيته. وبعد أن كشفت أمر مغتصبها، أُطلق سراحه لعدم كفاية الأدلة. في حين كان عليها هي الضحية أن تتحمل جريمة الزنى، على الرغم من التعبئة العالمية التي أثارتها هذه القضية[1].

ولا يكفي أن تكون النساء أول ضحايا الأحكام بالموت بسبب الزنى، ولكنهن يعانين أيضا من تفرقة اجتماعية صُمّمتْ لكي لا يُغرى الرجال بارتكاب فعل الزنى. يحذّر مثلا محمد أحمد كنعان، مؤلف كتاب «**أسس الحياة الزوجية**»، من مصافحة النساء التي هي أصل الإغراء بالشر (ص181). والتمييز الجنسي الذي يدعو إليه الإسلامويون هو بالفعل ثمرة هذه الخشية الدائمة من الاستسلام إلى نازع محرّم. ويفضّل الرجال ألا يتعرضوا للإغراء بدلا من أن يعيدوا النظر في موقفهم. ففي كتاب آخر يعالج الحلال والحرام يلقي مُنَظّر قريب من الإخوان المسلمين ـ متولي الشعراوي ـ مسؤولية الخطأ بصراحة على النساء المتحررات: «يسألني بعضهم: هل صحيح أن النظر إلى امرأة غريبة ممنوع؟ فأجيب بالتأكيد. لكنهم يردّون قائلين: ما الذي ينبغي لنا فعله لدى رؤية النساء اللواتي يملأن الشوارع، ويدفعننا إلى ارتكاب الخطايا بالعشرات؟ على هذا أجيب: هنالك فارق بين محظور يصيب من ينظر وبين من ينظر فيقع على محظور»[2].

على ضوء هذه الإرادة المصرّة على عدم مسؤولية الرجال تجاه كل إغراء يجب أن نفهم إرادة الإسلامويين الحفاظ بكل الوسائل الممكنة على التفرقة بين الرجال وبين النساء. ليس هناك ما يثير قلقهم أكثر من الخنوثة التي يمكنها جرهم

1- نشير بين حركات التعبئة إلى عريضة منظمة العفو الدولية التي جمعت 650.000 توقيع. كما جعلت مدينة نابولي من صفية (مواطنة شرف). وفي آذار-مارس، في قمة برشلونة، طلبت بلدان الإتحاد الأوروبي من نيجيريا احترام حقوق الإنسان. وتبنّت 148 امرأة من أعضاء المجالس التشريعية في 130 دولة، شاركن في المؤتمر السابع بعد المئة لاتحاد البرلمانات، قراراً في الرباط للمطالبة بالعفو عن صفية، وإدانة الحكم الصادر عليها بالإعدام.

2- متولي الشعراوي: **الحلال والحرام**. الناشر إسلام، باريس 2002، ص65.

إلى الخطأ. والكابوس عند القرضاوي: أن تقلد المرأة الرجل وأن يقلد الرجل المرأة: «قال الرسول إن ما يمنع على المرأة هو ارتداء ثياب الرجل، وعلى الرجل ارتداء ثياب المرأة. ويلعن بالإضافة إلى ذلك الرجال الذين يتخذون مظهر النساء والنساء اللواتي يظهرن بمظهر الرجال [...] لئن تأنّث الرجل واسترجلت المرأة، ففي هذا علائم العماء والفوضى وانهيار الأخلاق»[1]. وهذه توصية تذكّرنا، بصورة رهيبة، بالتوراة: «لا تكن أدوات الرجال على النساء ولا يلبس الرجل لباس النساء لأن كل من يصنع ذلك يكرهه الربُ إلهك» (سفر تثنية الاشتراع 5/22).

الحقد المُتَقاسَم على الجنسيين المثليين

تتفق أديان الكتاب الثلاثة على إدانة الجنسية المثلية. فهي ليست علاقة جنسية خارج الزواج فحسب، لأن الزواج محصور غالبا بزوجين من جنسين مختلفين، بل هي أيضا علاقة جنسية عاقر، مما يكمل أسباب جعلها فظيعة في عيون المناضلين الأصوليين المعتادين على عدم السماح بالتزاوج إلا في نطاق استمرار النوع. وعلى هذا الأساس تعتبر المثلية الأنثوية الشر المطلق لأنها تهدم أسطورة المرأة الخاضعة طبيعيا للرجل والتي تنحصر وظيفتها الوحيدة بأن تكون «حاملة رجال». ولكن في الوقت الذي ينحو الأصوليون إلى استنكار المثلية الأنثوية، فإنهم يسوطون بسياطهم بصورة خاصة المثلية الذكورية، ويدينونها بصفتها لواطاً. وعندما يتعلق الأمر بالاعتراض على حقوق المثليين والمثليات، فإنهم يرجعون بالإجماع إلى نص في التوراة، تبناه القرآن: دمار مدينتي سدوم وعمورة. مع العلم بأن هذا الحدث الذي ورد ذكره في سفر التكوين، لا يشير بصراحة إلى المثلية الجنسية. ولم يصبح المسوّغ الأسمى للمعركة المضادة للمثلية إلا نتيجة سلسلة طويلة من التفاسير.

1- يوسف القرضاوي: **الحلال والحرام في الإسلام**، مصدر سبق ذكره.

قراءة أخرى لسدوم وعمورة

نحن في الصفحات العشرين الأولى من التوراة، بعد أن أنقذ «الرب» نوحا وأهله من الطوفان وكلفه بمهمة «إحياء النسل على وجه الكون»: «وأنتم فَانْمُوا وأكثروا وتوالدوا في الأرض وأكثروا فيها» (سفر التكوين 7/9). يتكرر هذا التكليف مرارا في الفصلين السابع والتاسع من سفر التكوين، حيث اختار الله نوحا وذريته من أجل تجسيد عرق جديد من الكائنات البشرية. عرق مقدر له الحلول محل سلالة من البشر اعتبروا مسخوطا عليهم وأغرقهم الله بفضل الطوفان. أخذ نوح وأبناؤه يتوالدون متقيدين بتعاليم الله حتى تفرقوا في الأرض فيما وراء الشرق. وليس إلا بعد عدة أجيال تناسلت من الناجين من الطوفان، تدخَّل إبراهيم، أبو الأديان الموحدة كلها، ليعقد الإله معه عهدا: «ها أنا أجعل عهدي معك وتكون أبا جمهور أمم. ولا يكون اسمك أبرام بعد بل يكون اسمك إبرهيم لأني جعلتك أبا جمهور أمم» (سفر التكوين 4/17 و5). ثم يأمر الله إبرهيم بالابتعاد عن مسقط رأسه من أجل إقامة «أمة كبرى» في بلاد كنعان. فيصطحب إبرهيم معه زوجته ساراي (سارة) ولوطا ابن أخيه. وبعد إقامته في مصر بسبب المجاعة، يتقاسم إبرهيم ولوط الأراضي حيث سترعى قطعانهما الضخمة. يختار لوط سهل الأردن كله ويتجه شرقا، حيث توجد مدينة سدوم، في حين يبقى إبرهيم في بلاد كنعان. عندئذ يقول سفر التكوين: «فأقام لوط في مدن البقعة وخيّم إلى سدوم. وأهل سدوم أشرار خاطئون أمام الرب» (12/13–13). نحن حتى الآن لا نعرف ماذا يُفهم من «أشرار خاطئون». ينبغي متابعة القراءة حتى الفصل التاسع عشر، لحظة تدمير المدينة، لكي نشكّل فكرة. وفي هذه الأثناء كان ملوك مدن المنطقة قد حاربوا بعضهم بعضا كثيرا. وحين علم إبرهيم باستيلاء بعض الملوك على ثروات مدينة سدوم وسكانها (بخاصة أملاك لوط) انطلق في حملة لتخليص أبن أخيه. فانتصر، وأرجع أملاك ملك سدوم الذي ما كان كافرا إلى الحد المتوهَّم لأنه اقترح على إبرهيم الاحتفاظ بالغنيمة تعبيرا عن شكره. فيجيبه أبو أديان الكتاب قائلا: «لا أخذتُ خيطا ولا شِراك نعل من جميع مالَك لئلا تقول أنا أغنيت أبرام» (سفر

التكوين 23/14). ويحاول إبرهيم أيضا تهدئة مبعوثيّ الإله، الملاكَيْن الذين اتخذا هيئة بشر، عندما فكّرا بإنزال عقوبات بالمدينتين سدوم وعمورة. فهما يأخذان على المدينتين كونهما مازالتا غير تابعتين لمن كُلّفا بحمايته [لوط]. وقد يتخذان من انحطاطهما ذريعة لإلحاقهما بأملاكه: «فقال الرب إن صراخ سدوم وعمورة قد كَثُر وخطيئتهم قد عَظُمت جدا. أنزِلُ وأرى هل فعلوا طِبق صراخها البالغ إليّ وإلا فأعلَمُ» (سفر التكوين 20/18ـ21).

لمّا وصل المبعوثان إلى سدوم التقيا لوط جالسا بباب المدينة. ففكّرا بقضاء الليل في العراء، على الطريق، غير أن لوطَ يبدو عليه القلق مما يمكن أن يصيبهما. فيمنعهما ويلّح على أن يقبلا ضيافته. وتنتشر شائعة وصول قادمين جديدين إلى المدينة بسرعة، فيجيء سكانها كلهم ـ شباناً وشيباً ـ متلهفين للتعرف إليهما ويقرعون باب لوط: «فنادوا لوطا وقالوا له أين الرجلان اللذان قدما إليك في هذه الليلة أخرجهما إلينا حتى نعرفهما». إلى هذه النقطة يجب أن نفهم أن فعل (عرف) يجب أن يؤخذ بالمفهوم التوراتي للكلمة: إنه يكشف عن الرغبة في إقامة علاقة جنسية أكثر مما يعني الرغبة في معرفتهما فعلا. «فخرج إليهم لوط إلى الباب وأغلق الباب وراءه وقال لا تفعلوا شرا يا إخوتي. هاأنذا لي ابنتان ما عرفتا رجلا أُخرجهما إليكم فاصنعوا بهما ما حسن عندكم، وأما هذان الرجلان فلا تفعلوا بهما شيئا لأنهما دخلا ظل سقفي». نفهم من هذه الجملة أن سكان سدوم اعتادوا ممارسة علاقات جنسية بلا ضوابط. علاقات كان ينبغي إشباعها ـ نظريا ـ بتقديم لوط ابنتيه إليهم. غير أن العذراوين لن يكترث بهما أحد تلك الليلة للأسف. من حيث المبدأ، أثار رفض لوط استنكار السكان وغضبهم، لأنهم اعتادوا على مزيد من الحفاوة الجنسية: «فقالوا تَنَحَّ من هنا. ثم قالوا أيأتي رجل ينزل بنا ويحكم علينا؟ الآن نفعل بك أسوأ مما نفعل بهما». وفي اللحظة التي أوشك السكان على اقتحام الباب، وفي نيتهم إرغام ساكنيه جنسيا، عمد الملاكان إلى التدخل. [وأما القوم الذين على باب البيت فضرباهم بالعمى من صغيرهم إلى كبيرهم فعجزوا عن أن يجدوا الباب]، وبعدئذ طلبا من لوط وعائلته الهرب نحو

مدينة مجاورة دون الالتفات إلى الوراء. «وأمطر الرب على سدوم وعمورة كبريتا ونارا من عند الرب من السماء» (سفر التكوين 19/5ـ24).

إنها لحظة من التاريخ التوراتي تثير الدهشة، غامضة بما يكفي لكي يقرأها كل واحد كما يلائمه. وبقدر ما نستطيع أن نفهم من اقتراح لوط تهدئة احتدام رغبة سكان سدوم بتقديمه عذراوين لهم، يتضح تماما أن الممارسة المنتشرة في سدوم ليست المثلية الجنسية بل الممارسة الجنسية المنفلتة من الضوابط، بين الرجال والنساء، كما بين الرجال. بالتأكيد، يبدو أن السكان فضّلوا في ذلك المساء معرفة القادمين الجديدين الذين كان لوط يريد إخفاءهما عنهم، غير أن هذا العناد يكشف عن رغبة في الإرغام على ممارسة الجنس أكثر من كونه مؤشرا على توجه جنسي ما. في ما يتعلق بسدوم، يبدو أنها معتادة على التهتك الجماعي، مما يجعل المثلية الجنسية أثناء تلك الطقوس خيارا بين خيارات أخرى متاحة. فالإله وملائكته على اطلاع مسبق بشأن هذه الممارسات، لأنهم حَدّثوا إبرهيم عنها فور وصوله إلى المنطقة. متى سينزل غضبهم على المدينة؟ ولماذا في هذه اللحظة لا قبلها؟ دُمرت سدوم وعمورة وأصبحتا رماداً لأن السكان كانوا يتهيؤن للدخول بالقوة إلى البيت كي يرغموا الملاكين على علاقات جنسية بلا قبول منهما. إن هذا العقاب يستهدف إذن الاغتصاب أكثر من استهدافه المثلية الجنسية[1]. زد على هذا أنه لو كان القصاص الإلهي أراد استهداف الأفعال الجنسية لأنها كذلك، فماذا

1- بصورة أكثر دقة، يُقرأ هذا المقطع ـ أحياناً ـ كأنه يتضمن إدانة مزدَوَجة للاغتصاب وللضيافة. ونلتقي هذين المعنيين في حكاية مماثلة تماماً لما ورد في فقرة سدوم وعمورة، يرويها في سفر القضاة. فقد نزل رجل عبراني وزوجته في جبع التي يسكنها بنو بنيامين. ووجدا مأوى عند رجل عجوز. لكن تجمهر كثيرون أمام البيت يريدون معرفة القادم الجديد. وعلى نقيض لوط، يخاف العجوز ويسلم زوجة ضيفه إلى الحشد، ليدوم اغتصابها طوال الليل، حتى الموت. ولا تنهمر أية نار على البلدة، لكن زوجها يقطعها إلى اثنتي عشرة قطعة ويرسل قطعة إلى كل سبط [قبيلة] تعبيراً عن غضبه. تثير الحادثة سخط قبائل إسرائيل ويُعاقب بنو يمين [بنيامين] على «جريمتهم». (الإصحاحان 19 و20) مما يبين أن الاغتصاب كان مشجوباً. على أن ما هو جدير بالملاحظة أن هذا الشجب يتم لا باسم حقوق المرأة، بل لأنه انتهاك لملكية الرجل، وتصمت التوراة عن الاغتصاب في الحرب، عندما يتعلق الأمر بامتلاك نساء القبائل الأخرى.

نظن بالتسامح الممنوح لزنى المحارم الذي سيرتكبه لوط، المتمتع بحماية الله، في الأيام القليلة التي تبعت تدمير سدوم؟

خطيئة لوط والخلط بين الميل الجنسي إلى الأولاد والمثلية الجنسية

لأن امرأة لوط التفتت إلى الخلف أثناء فرارها حاقت بها الكارثة ومسختها إلى «تمثال من الملح». فصعد لوط الأرمل ليقيم في الجبل مع ابنتيه ـ اللتين اقترح تقديمها إلى سكان سدوم. وفي ليلتين متتاليتين، ليلة مع كل منهما، سيقوم هذا الأب بالتعرف ـ بالمعنى التوراتي للكلمة ـ إلى ابنتيه، مستولدا منهما سلالتين. استنادا إلى التوراة، تعود المبادرة إلى زنى المحارم هذا إلى كل من الفتاتين حين جعلتا أباهما يشرب الخمر لليلتين على التوالي لكي (تشاركه كل منهما فراشه). هذا الأب لم يعرف ابنته، لا في المرة الأولى ولا في الثانية. وهكذا لم يتمكن هذا الرجل، الذي يعيش وحيدا في مغارة مع فتاتين، من معرفة ابنته طوال مدة العملية الجنسية. بل إنه لم يدرك ما كان يفعل عندما جَدَّد احتساء الخمر، وضاجع ابنته الثانية وهو نصف سكران. الأمر المؤكد أن أية صاعقة لم تنقضّ على مغارة لوط. كما لو أن «الرب» كان موافقا. والنتيجة أنه بمقدار ما أتاحت قصة سدوم وعمورة مجالا لطوفان من الاستشهادات المنددة بالمثلية الجنسية، تركتْ فعلة لوط وارتكابه زنى المحارم علماء المسيحية أكثر صمتا من «الرب». وعندما نعرف أن الأصوليين الدينيين يناهضون ـ غالبا ـ المثليين جنسيا باتهامهم بالميل الجنسي إلى الأولاد، لا نستغرب أن تكون هذه أبسط مفارقاتهم.

قبيل بدء الجدل في فرنسا سنة 1997 حول مشروع قانون «الميثاق المدني للتضامن»[1]. وجّهت «مستقبل الثقافة»[2] ـ وهي رابطة مسيحية قريبة من طائفة

1- Pacs: الميثاق المدني للتضامن: هو عقد أقامه القانون في 1999، يَتفق عليه شخصان عازبان من جنس واحد أو من جنسين مختلفين، تفصل بينهما أكثر من ثلاث درجات قرابة، من أجل تنظيم حياتهما المشتركة. وإذا أعلنه الطرفان أمام المحكمة، يعطي آثاراً حقوقية فورية (العون المتبادل والمساعدة المادية) أو حقوقاً مؤجلة (الضرائب والهبات والإرث). (م)

2- مستقبل الثقافة، أُنشئت في الرابع والعشرين من نيسان-إبريل 1986 برئاسة لوك بيرّو Berrou، ونجحت في إرسالِ سبعين ألف بطاقة بريدية إلى مقر رئاسة الوزراء ضد ما تصفه ⇦

برازيلية تُدعى (تراث، عائلة، ملكية)[1] ـ رسالة إلى رئيس الجمهورية تحذره فيها من فتح أبواب الزواج للمثليين جنسيا، جاء فيها: «اللواط رذيلة شنيعة ممقوتة، مخالفة للطبيعة، تدينها الكنيسة الكاثوليكية والكتب المقدسة بكل شدة [...] ومشروع القانون المؤسس للزواج المثلي الزائف يشكل ثورة مفتوحة ضد النظام الطبيعي للأشياء الذي أقامه الله. هل سيكون من الضروري سقوط النار من السماء على وطننا كما حدث لسدوم وعمورة لكي تتوقف هذه الشناعة؟» ـ كما جاء في نشرة داخلية لرابطة مستقبل الثقافة. تتابع هذه الرابطة شكواها بعد صفحة واحدة على هذه النغمة: «إذا أصبح الوصول إلى المتعة الجنسية، بعد اليوم، يشكل حقاً شخصياً لا يجوز لأحد التدخل فيه، ويعترف به النظام القانوني، فمتى تضفى الصبغة الشرعية على «الحق في البيدوفيليا»، أي ميل الكبار «جنسيا» إلى الأولاد؟». نسمع هذا الكلام البليغ المنمق نفسه في الولايات المتحدة، حيث يتدفق قادة على غرار دونالد ويلدمون رئيس «رابطة العائلة الأمريكية»، ليتهموا عبر البريد الإليكتروني، المثليين الجنسيين بأنهم (مغتصبو أولاد): «يجب علينا معارضة نمو المثلية الجنسية وانتشارها، لأننا نحب أولادنا ومجتمعنا! كما نعارض القتل والسرقة والزنى! ولأن المثليين لا ينجبون، فإن وسيلتهم الوحيدة للتكاثر هي التجنيد! ومَن هم المجَنَّدون؟ إنهم الأولاد». ففي العام 1998، وتحت

⇦ بالمشروع الدنيء والمنافي للعقل لزواج المثليين. ومازالت هذه المنظمة المتطرفة تناضل ضد حقوق المثليين الجنسيين منذ أكثر من عشر سنوات: حملة رسائل ضد الوقاية من (الإيدز)، وتهديدات مكتوبة ضد البرامج المتلفزة التي تعالج المثلية الجنسية، ودعوة إلى مقاطعة كل من يرعى حركة (الاستعراض المثلي).

1- أُطلقَت الحركة العام 1960 ويرئسها بلينيو كورّي دي أوليڤييرا. وبرزت في فرنسا بمشاركتها بحملات احتجاج كبرى ضد فيلم (السلام عليك يا مريم) لمخرجه جان لوك غودار وفيلم «تجربة المسيح الأخيرة» للمخرج سكورسيزي. أقامت الحركة على مدار السنين عدة مجموعات ضاغطة في خمسة عشر بلداً، منها عدد في أوروبا الشرقية حيث تقود الحركة حملة منظمة ضد الشيوعية. وكانت الحركة جزءاً فاعلاً في المؤامرة التي أطاحت بألّيندي العام 1973. وشوهدت تتدخل أيضاً في أفريقيا الجنوبية وفي ناميبيا إلى جانب اليمين المتطرف الأبيض الموالي للتفرقة العنصرية. وإن سفيرها في الولايات المتحدة، بولس ويريتش، هو مؤسس حركة اليمين الديني الأمريكي.

ضغط هذا اليمين الديني، تبنّى مجلس ولاية أوكلاهوما قانونا يمنع المدارس من التعاقد مع شركات تستخدم مثليين جنسيين، خوفا على الأولاد. هكذا تحوّل قصاص، كان في الأصل علامة من علامات الغضب الإلهي على الاغتصاب، ليصبح على مر السنين رفضا ونبذا للمثلية الجنسية، تفاقم بفعل الخلط، بعدئذ، بينه وبين الميل الجنسي إلى الأولاد.

يُتيح هذا اللَّبس مزية كبرى: تحميل المثلية الجنسية الأخطاء كلها، بما فيها أخطاء الآباء اللذين يمارسون زنى المحارم. وهناك برهان إضافي على أن التعصب الديني يتنوع تبعا للتفاسير. فما من يهودي أصولي توعّد بانهمار طوفان من النار في سنة 1996 عندما شكت قاطنة في حيّ بني براق المتزمت جدا زوجها، وهو معلم متعصب دينيا، لأنه يعتدي جنسيا على أولاده. بل على النقيض، فلقد عاقب الحاخامون المتزمتون جدا هذه الأم بإرسال بناتها إلى المدرسة الدينية لأنها قدمت شكواها إلى القضاء العلماني، لا إلى القضاء الطائفي[1]. يجب وصل الصلة هنا بين رد الفعل هذا وبين التوراة التي لا تدين اغتصاب البنات الصغيرات طالما أن المراد امتلاك بنات الأعداء العذارى. في سفر العدد، يأمر يهوه موسى بقيادة حملة لمعاقبة المديانيين، وهم أفراد قبيلة يريد «الرب» الثأر منها. عندئذ، يعطي موسى ـ الناطق باسم يهوه ـ هذه التعليمات: «فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال وكل امرأة عرفت مضاجعة رجل اقتلوها. وأما إناث الأطفال اللواتي لم يعرفن مضاجعة الرجال فاستبقوهن لكم» (سفر العدد 17/31ـ18). الأكثر صراحة بهذا الشأن هي ترجمة التوراة الصادرة عن المدرسة التوراتية في القدس، لأنها تقول: «لا تتركوا على قيد الحياة إلا البنات الصغيرات اللواتي لم يشاطرن رجلا فراشه، وليكُنَّ لكم» (سفر العدد 17/31ـ18). فاغتصاب النساء، بل والأولاد، بعد الانتصار على عدوّ ما، كان سلوكا مألوفا جدا في ذلك العصر ولا يشكل خصوصية عبرانية. بالمقابل، فإن متابعة قراءة التوراة حرفيا،

1- عمّانويل هايمان: **في قلب الأصولية اليهودية: فرنسا، إسرائيل، الولايات المتحدة.** الناشر ألبان ميشيل، باريس 1996، ص 103.

بدون وضع الأحداث في سياقها التاريخي والاجتماعي الذي حدثت فيه، يُسَهّل الحفاظ على هذه الممارسات العتيقة، حين كان اغتصاب البنات الصغيرات مسموحا به نسبيا في حين كانت تدان بعض العلاقات الجنسية التي تتم بموافقة الطرفين.

خَيار الاحتفاظ برسالة حقد نحو المثلية الجنسية

لا يفصح سفر التكوين عن أي شيء يتصل بالمثلية الجنسية. ولم تتضح الأمور إلا في سفر اللاويين (الأحبار): «والذكر فلا تضاجعه مضاجعة النساء إنها رجاسة» (22/18). ولنلاحظ هنا أن النص لا يحيل البتة إلى سدوم وعمورة، بل يندرج في سياق دعوة عامة تحض على الطهارة امتاز بها هذا السفر. وهو على نقيض سفر التكوين، ليس سردا لقصة، بل مجموعة من التعاليم جُمعت أثناء النفي إلى بابل وبعده (من 680 إلى 500 ق.م). إن عَيْش العبرانيين في المنفى وتهجير النُّخَب جعلهم يخشون فقدان هويتهم. لذلك يضاعف سفر اللاويين (الأحبار) التهديدات الموجهة إلى منتهكي الشرائع ويتحدث عن «بترهم» من جماعة الأطهار، المفترض فيهم التمايز عن كل ما كان يمارسه الوثنيون. وهكذا جرى حظر المثلية الجنسية وسط ممنوعات وطقوس كثيرة أخرى هدفها التطهير، مثل وسواس الحيض، ورفض الدعارة، والمحظورات الغذائية التي تم استنانها كشروط قطعية ينعدم بدونها الأمل بعودة يهوه. أمل يكافئ في الأهمية العقوبات المفروضة ضد أولئك الذين يُعرّضون «طهارة» الجماعة إلى الخطر. والعقوبة المرسومة عندئذ هي نفسها المقررة ضد الزنى: «وإن ضاجع أحد ذكرا مضاجعة النساء فقد صنعا كلاهما رجسا فليُقتلا، دمهما عليهما» (سفر الأحبار 13/20).

مرة أخرى، ليس هناك أي وعيد «بطوفان من النار» يجعلنا نفكر بوجود صلة ما بسدوم وعمورة. والحق أنه لم تعاود الصلة بتدمير المدينتين إلى الظهور إلا بعد ذلك بكثير، مع العهد الجديد. حين كتب يهوذا: «كذلك سدوم وعمورة وما حولهما من المدن التي انهمكت في الزنى على مثالهما وذهَبَتْ وراء لحم غريب

قد جُعلت عبرة ونالها نقمة نار أبدية» (العهد الجديد، رسالة يهوذا 7). وتتحدث روايات أخرى عن «رذائل مخالفة للطبيعة»، لكن التعبير لا يتعدى حدود التلميح. غير أن بولس ـ بالمقابل ـ يدين المثلية الجنسية بصراحة، ويعبّر عن إرادة التطهر نفسها الواردة في سفر الأحبار [اللاويين]، بفارق وحيد: فلم يعد اليهود هم من يريد بولس إقامة طائفة الطاهرين منهم بل المسيحيين: «أمَا تعلمون أن الأثمة لا يرثون ملكوت الله؟ لا تضلوا فإنه لا الزناة ولا عباد الأوثان ولا الفُسّاق ولا المفسدون ولا مضاجعو الذكران ولا السارقون ولا البخلاء ولا السكيرون ولا الشتامون ولا الخطفة يرثون ملكوت الله» (الرسالة الأولى إلى أهل كورنثس 9/6ـ10). وبعد أهل كورنثس، وجّه القديس بولس تحذيره إلى الرومان لكي لا يستسلموا لإغراء تقليد سكان سدوم وعمورة: «فلذلك أسلمهم الله في شهوات قلوبهم إلى النجاسة لفضيحة أجسادهم في ذواتهم. الذين أبدلوا حقّ الله بالباطل واتقوا المخلوق وعبدوه دون الخالق الذي هو مبارك مدى الدهور. آمين. لذلك أسلمهم الله إلى أهواء الفضيحة، فإن إناثهم غيَّرن الاستعمال الطبيعي بالذي على خلاف الطبيعة. وكذلك الذكران أيضا تركوا استعمال الأنثى الطبيعي والتهبوا بعشق بعضهم بعضا، ففعل الذكران بالذكران أيضا الفحشاء ونالوا في أنفسهم الجزاء اللائق بضلالتهم» (رسالة القديس بولس إلى أهل رومية 24/1ـ27). وعلى نقيض سفر الأحبار [اللاويين] لا يقول العهد الجديد أي شيء عن العقوبة المحتملة. ويعود تاريخ أولى مطاردات المثليين التي وصلتنا ذكراها إلى العام 521، أيام واحد من أوائل كبار اللاهوتيين المسيحيين، المسمى يوحنا فم الذهب، الذي سَخّر طاقاته لمحاربة المثلية الجنسية. هذه الممارسة التي يكرهها أكثر من أي شيء: «ليست أشواقهم إبليسية فحسب، لكن حياتهم شيطانية. [...] لا يوجد شيء على الإطلاق لا معنى له ومضر مثل هذا الانحراف». وبشكل لا يخلو من السخرية كان أول ضحاياه مطرانين: عيسو الرودوسي والاسكندر الديوسبولي. فقد قرر الإمبراطور جوستينيانس معاقبتهما من حيث ارتكبا خطيئتهما: أي بخصيهما. وفسر عمله بقوله: لو أنهما سرقا لقطعت يد كل منهما.

يستلهم القرآن بوضوح سفرَ التكوين. فيقول للدلالة على المثلية الجنسية كما يفعل «قوم لوط». ويبرر التذكير بسدوم وعمورة بانتظام، بخاصة وسط السورة السادسة والعشرين، المعروفة بسورة (الشعراء) التي تحكي كيف حذّر موسى أولئك الذين يسمحون لأنفسهم بنعت مبعوثي الله بالكذابين. فألزمهم الخشية من الغضب الإلهي مذكّرا بما حل بـ«قوم لوط». يقول الله بلسان لوط أنه حَذَّرهم: «أتأتون الذكران من العالَمين ۞ وتَذرون ما خلق ربكم من أزواجكم بل أنتم قوم عادون» (سورة الشعراء، الآيتان 165 و166).

بمقدار ما يستوحي القرآن من سفر التكوين، تقف السنّة في صف سفر الأحبار [اللاويين] وتوصياته. ففي حديث نُسِب إلى الرسول قوله: «عندما تجدون رجلين يرتكبان خطيئة لوط، فاقتلوهما، الفاعل كما المفعول به». والحق أن الذين يُحَذّرون من الميل إلى إغراء الغلمان كُثُر، لأن نظرات الغلمان تُعتَبر أشد جذبا من نظرات العذارى الفاتنات اللواتي ينتظرن الشهداء في الفردوس. ولا يخلو القرآن من اللَّبْس حول هذا الموضوع لأنه يَعِدُ المؤمنين بفردوس يطوف عليهم فيه «ولدان مخلدون» يصفهم بأنهم «كالدر المكنون».

لم تمنع شدة صرامة الأديان الثلاثة نحو مثلية الذكور الجنسية من الحديث بلغة مزدوجة حول هذا الموضوع: لغة مصنوعة من إدانة رسمية وتساهل ضمني. فليس في التوراة غراميات ذكورية مشجوبة فحسب، لأن نشيد سليمان يحكي عن غرام داوود ويوناثان [يونس]. ويؤكد المفسرون المتحررون بأن الكهنة محوا السمات الجنسية الواضحة من قصتهما، لكن بعض الآثار بقيت. هكذا نستطيع أن نقرأ: «تعلَّقَ جوناثان [يونس] بداوود وأحبَّه حبّه لنفسه» (كتاب صاموئيل الأول 1/18)، وعندما قُتل جوناثان في المعركة، هاكم ما صرح له به داوود: «محبتُك كانت أثمن عندي من حب النساء» (كتاب صاموئيل الثاني 26/1). وعلى صورة هذه المرجعية التوراتية، مَثَّلَ المسيحية أحيانا باباوات مثليون بصراحة. منهم مثلا بِنوَا التاسع (1021ــ1052) الذي كان معروفا بتنظيم حفلات جنس جماعي، فنبذه الإمبراطور هنري الثالث مرارا. والبابا يوليوس الثاني

(1443ـ1513) راعي الفنانين، بخاصة ميكيل أنجلو ورافاييل، الذي طرد من منصبه بسبب اللواط، وذلك تحت ضغط لويس الثاني عشر ملك فرنسا وهنري الثامن ملك إنجلترا والإمبراطور ماكسميليان، لدى انعقاد مجمع بيزا الكنسي في 1511. هذا لم يمنع خليفته يوليوس الثالث، من تنظيم أعياد مثلية، ولا من تسمية عشيقه الشاب ذي السبعة عشر عاما كاردينالا[1]. بوسعنا التساؤل كيف توصّل بعض رجال الدين إلى إقامة هذا الفارق الكبير بين التعاليم الدينية وبين ممارساتهم العملية؟ غير أن هذا التساؤل ينسينا مرة أخرى كم أن الدين يشكل أداة بين أيدي الرجال. حتى علماء اللاهوت ليسوا معصومين. وسِجِلّ أحبار الكنيسة حافل بأسماء الذين مارسوا الإيمان والمثلية الجنسية معاً، ولو أنهم تحولوا ـ باسم الإيمان أيضا ـ إلى مناهضين عنيفين للمثليين.

اعترف القديس أوغُسطين بأنه أحبَّ رجلا. وعند موت أحد الأصدقاء، تذكّر كم أضناه هذا الهوى: «خُيِّل لي أن روحينا كانتا واحدة في جسدين، لذلك كانت حياتي فظيعة، لأنني لم أشأ العيش كنصف فحسب. لقد لوثتُ نبعَ الصداقة بدنس الرغبة وحجبت النور بظلمتها»[2]. أتكون هذه الآلام الشديدة غريبة كليا عن كون القديس أوغُسطين واحدا من أكثر آباء الكنيسة تجريما للمثلية الجنسية؟ «يجب الاعتراف بأنه حتى لو قلدت جميع الشعوب سدوم، فإنها ستقع كلها تحت طائلة المسؤولية والعقاب نفسه عملا بالقانون الإلهي الذي لم يخلق الرجال لكي يتعاطوا مع بعضهم»: هكذا كتب في **الاعترافات**، الفصل الثالث، الفقرة 8. وتوجد الظاهرة نفسها في ديانات الكتاب كلها. هكذا أوصى ابن خلدون، المؤرخ المسلم، برجم المثليين جنسيا في حين كان يكتب هو نفسه شِعرا غزلياً غرامياً. كما أن الفقيه الغزالي ـ الشهير في القرن الثاني عشر والذي أعطى اسمه لواحد من أكثر رجال الدين أصولية في القرن العشرين ـ كان يكتب شعرا يتغزل فيه بمن عشقهم. يعلّمنا هذا المسار كم تظل كراهية المثليين، رغم وصايا التوراة والقرآن، خَيارا ليس

1- نجد السيرة الذاتية للمثليين الذين شغلوا كرسي البابوية في كتاب ميشيل لاريڤيير: **مثلييون ومزدَوجون جنسياً شهيرون**. المنشور في 1997.

2- كولن سبنسر: **تاريخ المثلية الجنسية منذ القدم إلى اليوم**. باريس 1995.

على المؤمنين جميعا التزامه. بعضهم يتمسك بالمقاطع الأكثر إيجابية الواردة في كتبهم المرجعية (الله محبة، الله رحيم)، بينما لا يسمع غيرهم إلا المحظورات والنداءات الداعية إلى الكراهية والحقد.

يتقاسم الأصوليون الفكرة القائلة بأن المثلية الجنسية ليست شأنا خاصا فحسب، بل جريمة ترتكب ضد الله والثالوث المقدس. فبول ويريتش Paul Weyrich، بصفته أصوليا صالحا وواحدا من آباء اليمين الديني الأمريكي، يشجب الشعار النسوي الذي ينحو إلى اعتبار «الشأن الخاص شأناً سياسياً» عندما يُرفع بهدف التنديد بالاغتصاب الزوجي، ولكنه لا يتردد في أن يعتبر أن حياة المثليين الخاصة تؤدي إلى نتائج سياسية كارثية: «المسألة المهمة التي تطرحها المثلية الجنسية هي في كون الأفعال الخاصة ذات آثار عامة. نحن خُلقنا على صورة الله. والله على صورة الثالوث المقدس. والثالوث المقدس هو المجتمع. نحن نشكل جزءا من المجتمع»[1]. كما نجد الاستنكار نفسه للمثلية الجنسية كتمرد ضد الله بقلم عالم الاجتماع عبد الوهاب بوحديبة، مع أنه غير إسلاموي: «يبقى الإسلام خصما عنيفا لكل الأشكال المنحرفة لإشباع الرغبة الجنسية، لأنها تنحو بلا قيد ولا شرط منحى مخالفا لتناغم الجنسين المتضادين، وهي تنتهك انسجام الحياة، وتُغرق الإنسان في اللَّبس، وتغتصب أنظومة العمارة الكونية بالذات»[2].

في الواقع، إن ذعر المسيحيين والمسلمين هذا من رؤية المثلية الجنسية تنتشر حتى تحيق اللعنة بالكون بأكمله، يأتي مرة أخرى من الخوف من مكابدة مصير مماثل لمصير سدوم وعمورة. ولهذا لا عجب أن يكون الأصوليون المسيحيون والمسلمون قد رأوا في ظهور داء نقص المناعة المكتسب (الايدز) علامة من علائم القصاص الإلهي المنتظر، تجسيدا لسدوم وعمورة جديدتين، ستجيئان للجم الخاطئين التائهين.

1- بول ويريتش. المؤتمر الوطني للتحالف المسيحي 1992.

2- عبد الوهاب بوحديبة: **الجنس في الإسلام**. المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس 2001، الطبعة السادسة.

الايدز: قصاص إلهي مفاجئ

وُلد الخطاب المعاصر المناهض للمثلية الجنسية مع ظهور فيروس نقص المناعة البشرية. فحتى ذلك الحين، كانت مسألة المثليين محرمة بما يكفي لمنع المتطرفين المتدينين من التدخل. لكن تغيرت الأفكار بوصول هذا الداء (سيدا/إيدز). ولما كانت جماعات المثليين من أشد الفئات تأثراً بالداء، فقد صدرت عنها ردود فعل قوية، وطالبت باتخاذ تدابير للمكافحة. وشعر الأصوليون بأن العناية الإلهية قد كلفتهم بمهمة ضبط هذه الجماعات الشاذة ولجمها، وراحوا ينذرون بنهاية العالم. واستُخدم البروفسور جيرمان، رئيس مجمع الصيدلانيين، كمرجع من قبل مناضلي الجمعية الفرنسية المناهضة لإفساد الأخلاق، وهي تنظيم كاثوليكي أصولي فرنسي. فقد روّجت على نطاق واسع للعبارة التي شرح بها كيفية ظهور هذا الفيروس: «هذا الفيروس عنده عبقرية مهاجمة أولئك الذين حَوّلوا طبيعة التناسل إلى متع مغشوشة»[1]. وضمن السياق الفكري نفسه قامت إحدى دور النشر بتوزيع كتاب عنوانه «**السيدا: إستراتيجية الفيروس**» يجعل فيه المؤلف من «الشذوذ الجنسي» سبباً لظهور الداء[2]. هذا الكتاب الذي كتبه مسيحي يشبه كالتوأمين كتابا آخر وضعه مسلم: «**أزمة السيدا: نتيجة منطقية للثورة الجنسية الحديثة**»، هو مالك بابيكير بدري المولود في لبنان، والذي يرئس الرابطة الدولية لعلماء النفس المسلمين، مما يؤهله لتمثيل وجهة النظر الإسلامية ـ دائما ـ في المؤتمرات الدولية. وجهة نظره أن المثلية الجنسية قد ظهرت في الوقت نفسه الذي بدأت فيه العلمنة، وعلى المسلمين اتخاذ إجراءات وقائية عاجلة وإلا عرفوا المصير نفسه الذي أصاب الغربيين: «ينبغي أن يفهم المفكرون المسلمون درس المأساة الغربية الناجمة عن تغليب الدنيا على الدين»[3]. ويُسوّغ

1- ديزيريه دوتونيّر: **المَدُّ الأسود للأفلام الخلاعية ـ جائحة أصولها وآثارها غير معروفة جيداً**. منشورات نادي المدينة الحية، فرنسا 1992.

2- هيوغ كيرالي: **السيدا: إستراتيجية الفيروس**. منشورات رانلاغ، باريس 1987.

3- مالك بدري: **أزمة الإيدز، ناتج طبيعي للثورة الجنسية الحديثة**. كتب المدينة، كوالالامبور، الطبعة الأولى 1997، الطبعة الثالثة 2000.

المؤلف هذه الخشية بالرجوع إلى سدوم وعمورة: «إذا كانت المثلية الجنسية متحددة بيولوجيا، فإن الله هو الذي خلق هذا التفضيل، وإذا عاقب عليها عقابا صارما كما في حال سدوم أو كما في الشريعة، فإن فعله هذا عادل»[1].

في أرض الإسلام، حيث مازال التطرق إلى مثل هذا الموضوع يُعتَبر من المحرّمات، أخذت ردّة الفعل على هذا الوباء العام شكل إنكار واسع النطاق، ولو أدى مثل هذا الإنكار إلى تعزيز فكرة الإسلاميين القائلة بأن القصاص الإلهي لا ينزل إلا بالغربيين نتيجة لانحطاطهم. أما في الولايات المتحدة، حيث يوجد خطاب عمومي حول شؤون الجنس، وتوجد حركة نشيطة للمثليين والمثليات، فلم ينجح هذا الإنكار رغم جهود اليمين الديني الأمريكي. فلدى هذا اليمين نجد أغزر إنتاج للحجج وأوسع تعبئة ضد المثليين لتحميلهم وزر فيروس نقص المناعة. وكثيرة هي الكتب التي تتهمهم باستغلال الداء من أجل ترويج «شذوذهم». والكتاب الذي يستشهد به اليمين باستمرار نُشر في 1989 بقلم دانّميير الذي يربط ظهور السيدا بأسلوب الحياة الماجن الذي يمارسه المثليون. وهؤلاء في نظره ـ ذكوراً وإناثاً ـ هم أعداء خطرون، «جيش جنكيز خان»: «يجب علينا إلحاق الهزيمة بالمثلية الجنسية الناشطة وإلا اجتاحتنا»[2].

دانّميير ليس متطرفاً مهمشاً. فهذا المتعاطف مع اليمين الديني الأمريكي هو عضو في الكونغرس، حيث حاول إلغاء كتمان الأسماء لدى إجراء اختبارات الكشف عن جرثوم نقص المناعة. وفي نهاية الثمانينات أيضاً، اقترح جمهوري آخر هو داڤيد ديوك، المرشح لمنصب حاكم ولاية لويزيانا، إحداث وشم خاص من أجل حاملي جرثوم نقص المناعة: «أعتقد بضرورة وشم لا يمكن إزالته، تنقش فيه كلمة الايدز، ويوضع في مكان حميم من الجسم، بأحرف حمراء وسوداء، إن احتاج الأمر، فقد ينقذ هذا الوشم حياة كثيرين». كما اقترح مسؤولون أصوليون أيضاً وضع مرضى الايدز في محاجر خاصة. وفي 1993 استغل بات روبرتسون، رئيس التحالف المسيحي، مناسبة ظهوره في أحد استعراضاته

1- مالك بدري: المصدر السابق نفسه، ص285.

2- **شبح على الأرض: المثلية الجنسية في أمريكا.**

المتلفزة ليطلق هذا الإنذار: «يريد المثليون جنسياً الدخول إلى كنائسنا، لتشويش طقوس عبادتنا، وسكب كثير من الدم بهدف نقل الداء إلى الناس».

لربما كان مثل هذا الخطاب يثير الابتسام لو لم يكن بات روبرتسون وحلفاؤه من اليمين الجديد يشغلون مواقع في السلطة أيام ريغان التي كان فيها الداء في ذروة فتكه. ففي 1981 عين ريغان وزيراً للصحة الدكتور ج. كوب G.Koop الذي اشتهر بكتابه المعَنْون: «**ما الذي جرى للجنس البشري؟**» وفيه يجلد الإجهاض والمثليين والموت الرحيم، وكلها علامات انحطاط معنوي وأخلاقي يحل بأمريكا[1]. واستلزم الأمر انتظار سنة 1986 لكي تخرج كلمة (غلاف واق) من فمه، ثم انتظار خمس سنوات أخرى لرؤية هذا الوزير يدعو إلى نشر المعلومات لتنوير الجمهور في مجال الوقاية. في غضون ذلك، حصد الموت أرواحاً كثيرة، نتيجة لعدم تولي جهة ما شؤون المرضى بداء نقص المناعة، وبسبب الستار الأخلاقي الثقيل الذي أسدله اليمين الديني على النقاش العام... وبقيت أمريكا في مطلع التسعينات، بعد نحو مئة وستة آلاف وفاة وعشر سنوات من انتشار الداء، بقيت عاجزة عن إقامة أي برنامج لمكافحة جرثوم داء نقص المناعة. ولا يبدو أن مطلع القرن الحادي والعشرين أفضل مما سبقه. إذ لم تعتمد حكومة جورج ولكر بوش، لمواجهة خطر عودة العدوى، إلا أفضلية صحية واحدة: دعم الحملات الداعية إلى العفة الجنسية وتجميد موازنات الروابط المهتمة بالوقاية.

إن الفارق بين الأصوليتين المسيحيتين الأمريكية والفرنسية، ولاسيما من حيث مدى تأثيرها على مسائل المجتمع، يكمن في أنهما لا تمتلكان المدخل نفسه إلى السلطة السياسية. ففي الولايات المتحدة نجدهم قريبين جداً من الحزب الجمهوري ومن السلطة نتيجة لذلك، بينما ليس لهم في فرنسا إلا الاكتفاء بتشكيل مجموعة ضغط مثلهم مثل أية مجموعة ذات مصالح.

1- أثار الإعلان عن تسمية (الدكتور كوب) وزيرا للصحة جدلاً. وتظاهر أعضاء روابط المثليات والمثليين، ودعمتهم ثلاث عشرة صحيفة يومية مثل نيويورك تايمز ولوس أنجلس تايمز في معارضتهم للقرار، في حين ساندت القرار المنظمات المسيحية الأصولية التي تنظم كل سنة «المسيرة من أجل الحياة».

مع ذلك، وحتى في فرنسا، عانت حملات التوعية والوقاية بشكل خاص من الضغوط التي مارستْها روابط مثل «مستقبل الثقافة». هذه الجماعة التي أعلنت في أنظمتها أنها تناضل: «ضد كل انتهاك للقيم المسيحية، كالتجديف وتدنيس المقدسات والإساءة إلى الحياء والأخلاق العمومية، أو إلى الأخلاق الطبيعية». وهي تسخّر طاقتها كلها ـ في الممارسة العملية ـ من أجل منع أي مبادرة تريد رفع وَصمة العار عن المثلية الجنسية، أو كبح المنحنى الصاعد للعدوى بجرثوم نقص المناعة. ففي 1991 حشدت هذه الجماعة قواها ضد حملة وقائية موجهة إلى المدارس الثانوية والمعاهد، اقترحتها ڤيرونيك نييرتز وزيرة الدولة لحقوق النساء. وكان ليونيل جوسبان وزير التربية الوطنية [الاشتراكي] قد وافق على الحملة ولكنه تراجع. بينما تملص رئيس الوزراء من تعهداته، بل وصل به الأمر إلى التصريح: «ينبغي أن نتابع معاً النهوض الأخلاقي، ففرنسا تتطلبه منّا». وهكذا تمّ الاستغناء عن الحملة.

الدفاع عن الامتيازات في مواجهة المطالبة بالمساواة

إن الأصوليين بمحاربتهم ـ أكثر من أي وقت مضى ـ التربية الجنسية، وبالتالي الوقاية، أسهموا بنشر الداء إسهاماً أثيماً، كان له مع ذلك أثر إيجابي وحيد: هو دفع جيل كامل من المرضى بنقص المناعة إلى التمرد، كما يشهد على ذلك إنشاء Actup وغيرها من الروابط التي لن تكتفي بالنضال ضد وباء نقص المناعة المكتسب، بل ضد أنواع التفرقة كلها.

فالتظاهرات التي نظمتها روابط المثليات والمثليين الفخورات والفخورين بأنفسهم، ومسيراتهم العلنية بوجوه مكشوفة فرحين منادين بمطالبهم، أعلنت بداية رؤية عامة وخزت بشكل خاص الأصوليين. فهؤلاء، علاوة على كونهم لا يتحملون أبداً المثليين ـ حتى وهم على وشك الموت بداء نقص المناعة ـ قد أثارهم أن يروهم بهذه الحيوية وهذا الإصرار على المطالبة بحقوقهم.

في سنة 2002، وبمناسبة تنظيم الاستعراض الأول للمثليات والمثليين في القدس، سار نحو أربعة آلاف متظاهر تواكبهم لعنات نحو مئة من الحريديين. واعتقلت الشرطة واحداً من أعضاء حركة كاخ كان أعد بيضاً وطماطم ليقذف بها الموكب. بينما اكتفى الآخرون بالتجمهر على طول طريق المسيرة حاملين لوحات كتب عليها: «ها هي سدوم»، أو «عودوا إلى جحوركم»[1]. وبالمقابل، حصل استعراض المثليات والمثليين في فرنسا على نجاح هائل، تجاوز فيه عدد المتظاهرين السبعمئة ألف، مما جعل من معارضتهم أمراً لا جدوى منه. بالمقابل، تعهدت روابط وجمعيات أصولية مثل «مستقبل الثقافة» بإغراق رعاة التظاهرة بمسيل من رسائل الشتائم. وفي 1997، وبعد حملة عدائية بالغة الحدة، لم تجدد شركة تعبئة البيرة كروننبرغ ولا وكالة آڤيس للرحلات، ولا سلسلة المكتبات الشهيرة المعروفة باسم (FNAC)، دعمها للمسيرة الباريسية. غير أن المواجهة كانت على أشد ما يكون، بطبيعة الحال، في الولايات المتحدة، بلد المجابهة بين الهويات بامتياز.

شَكَّلتْ المعركة ضد حقوق المثليين والمثليات، منذ بداياتها، جزءاً من المعارك التي كان يتمنى خوضها تنظيمُ «الأكثرية الأخلاقية» Moral Majority بالصفة نفسها التي يكافح بها الإجهاض. فما إن عاد الديمقراطيون إلى السلطة مع انتخاب وليم كلينتون، بعد اثني عشر عاماً من ترؤس الجمهوريين، حتى أصبح موضوع المثليين والتصدي لهم أفضلية أولى بين الأفضليات. ولسوف يتعرض كلينتون بُعَيْد انتخابه لعاصفة حقيقية لأنه تجرأ على التفكير بإلغاء المنع المفروض على المثليين من الخدمة في الجيش[2]. ونظّم القس لويس شيلدون مؤتمراً صحفيا هدد فيه بإغراق مركز هاتف مجلسي النواب والشيوخ بالاتصالات الهاتفية بحيث

1- لم يخش المثليون الإسرائيليون والفلسطينيون هذا التهديد. وفور انتهاء تظاهرتهم قدموا شكوى إلى المحكمة العليا الإسرائيلية. فأمرت هذه المحكمة في السابع والعشرين من نيسان-إبريل 2003 بلدية القدس بتمويل الاستعراض الأول بمفعول رجعي.

2- تقرر هذا المنع للمرة الأولى في 1943 وجرى تعزيزه في عهد ريغان في 1982 ويتمسك به اليمين من «أنصار الحياة» تمسكاً عميقاً.

تعطله عن العمل. ونفذ ما قاله في السابع والعشرين من كانون الثاني-يناير إذ تلقى مركز الاتصالات في المجلسين 434104 اتصالا هاتفيا، احتج تسعون بالمئة من مرسليها على إلغاء المنع[1]. فأُسقط في يد كلينتون ـ الذي كان اليمين الديني كله يعتبره مثلياً جنسيا حتى ظهور قضية مونيكا ـ واضطر إلى التراجع جزئياً. غير أن تصرفه هذا لم يؤد إلا إلى تشجيع اليمين الديني على البقاء مستنفراً.

يقوم واحد من أشكال النشاط الذي تمارسه الجماعات الأمريكية المناهضة لحرية الاختيار على التهديد بمقاطعة كل شركة أو وسيلة إعلامية لا تفرق بين المتعاملين معها من المثليين وغير المثليين، أو تبث برنامجاً متسامحاً مع المثليين. وتقف وراء عدد كبير من حملات المقاطعة «رابطة العائلة الأمريكية A.F.A» التي هددت بمقاطعة شركة الخطوط الجوية الأمريكية A.A، لا لشيء، إلا لأنها لا تفرق في المعاملة بين المسافرين كأزواج مثليين أو غير مثليين، حين تمنحهم تعرفة مخفضة[2]. وتتزايد شراسة حملات المقاطعة في كل مرة يلوح فيها احتمال اعتبار التمييز الجنسي وكراهية المثليين مخالفين للقانون. ففي 1995، وضعت تسع ولايات أمريكية تشريعات تمنع التفرقة «بسبب التوجه الجنسي». فقوبل هذا التطور فوراً بمعارضة من الجماعات الدينية. ولكي تتجنب هذه الجماعات الظهور بمظهر أنصار اللامساواة بين المواطنين، راحت تروّج لفكرة تزعم بأن المثليين يطالبون بامتيازات[3]. ففي ولاية كولورادو ارتأت جماعات أنصار الحياة ـ على سبيل المثال ـ استخدام طريقة «المبادرة» التي تتيح لعدد من المواطنين ـ

1- جون غالاّغر Gallagher وكريس بُلّ Bull: **عدوان لدودان: الحقوق الدينية والحركة المثلية.** الناشر كراون، نيويورك 1996.

2- AFA: هي واحدة من روابط أنصار الحياة والروابط العائلية الأمريكية، أسسها سنة 1977 دونالد ويلدمون. وفي رسالة وزعت على الملايين في الولايات المتحدة، تشتكي الرابطة من أن هذه السياسة تهين المستخدَمين المؤمنين، لشعورهم بأن شركتهم تجعلهم موضع سخرية أقربائهم. وقد قبلت شركة الخطوط الجوية الأمريكية لقاء قادة المشتكين، ولكنها رفضت مطلبهم بالتوقف عن تسويق البطاقات الممنوحة للمثليين gay friendly.

3- هذه واحدة من الأفكار التي قدمتها رابطة The Anti-Gay Agenda. وكان أول من أطلقها أحد أعوان روبرتسون المقربين، القس شيلدون الذي يرئس اليوم «تحالف القيم التراثية».

محدد بالقانون ـ اقتراح تعديل يخلق سابقة لمنع هذا النوع من التشريع المناهض للتفرقة[1]. وفي 1991 تعرضت المنطقة إلى إغارة «طبقاً للأصول» المتبعة في الإغارات، قامت بها جماعة معروفة باسم «عدسة على العائلة» Focus on the Family، يقودها جيمس دوبسون، المعروف بالتزامه إلى جانب الأخلاقيين المتعنتين، وكان معه 750 عضواً[2]. وترعى هذه الجماعة هيئة مشتركة تضم أكثر من خمسين تنظيما قريبا من اليمين الديني، ولاسيما حركة «المحافظين على الوعد»، بفضل ميزانية سنوية مقدارها 70 مليون دولار. وفي الثالث من تشرين الثاني-نوفمبر 1992 عُرضَ التعديل المقترح من أجل عرقلة إصدار أي تشريع يهدف إلى منع التفرقة بسبب الميول الجنسية على الناخبين، فوافقوا عليه بأكثرية 53.4 بالمئة. وهكذا زوّدت ولاية كولورادو نفسها بقانون يؤسس اللامساواة بين مواطنيها. ولكن، لئن كانت الولايات المتحدة بلداً يتمتع فيه اليمين الديني بمقدرة فعلية على الأذى، أكثر مما هو عليه في فرنسا، فإن الولايات المتحدة أيضاً بلد توجد فيه سلطات مضادة متينة وفاعلة. وهكذا سترفض المحكمة العليا التعديل الثاني الذي أدخلته ولاية كولورادو، بعد شكوى تقدم بها ثمانية مثليات ومثليين ومواطن غير مثلي وامرأة حاملة إيجابية لداء نقص المناعة، لأن التعديل ينتهك التعديل الرابع عشر للدستور الذي يضمن من حيث المبدأ معاملة متساوية للمواطنين جميعاً.

1- تُتيح المبادرة لعدد من المواطنين محدد قانونياً (نسبتهم بشكل عام تتراوح بين ثمانية إلى عشرة بالمئة من الذين شاركوا في الانتخابات السابقة لمنصب حاكم الولاية) أن يوقعوا عريضة من أجل اقتراح تعديل دستوري أو نص قانوني على مجموع الناخبين.

2- ولد دوبسون سنة 1936 في لويزيانا، ودرس طب الأطفال، وعمل في الجامعة الدينية في مدينة ستيبونڤيل Steubenville، مجاز بعلم النفس ومستشار عائلي. ألّفَ عدة كتب حول تربية الأولاد منها **Children at Risk**، وفيه يؤيد العقوبات الجسدية. غير أنه يمارس مواهبه في علم النفس وطب الأطفال الأخلاقي في الإذاعة حيث يشرح لمستمعيه أن هدف «عدسة على العائلة» ربما أمكن تسميته «عدسة على يسوع»، وأنه هو نفسه ليس إلا أداة في خدمة «الاستقامة الروحية في أمريكا». والمنظمة على صورة رئيسها: شديدة التمسك الشكلي بالأخلاق، شرسة، شديدة المحافظة، وغير متسامحة مطلقاً.

وفي السادس والعشرين من حزيران-يونيو 2003، فسخت المحكمة العليا أيضاً قانوناً أصدرته ولاية تكساس يمنع اللواط بين الرجال بسبب مخالفته للاحترام الواجب إزاء الحياة الخاصة. وسيكون لهذا القرار ـ آجلاً ـ تأثير على مجمل القوانين المماثلة التي تمليها ضغوط اليمين الديني في بعض الولايات، مثل أركنساس وكنساس وميسوري. بانتظار هذا التأثير، يبقى اللواط في ولاية أوكلاهوما «جريمة» عقوبتها عشر سنوات سجن.

اختبار القوة حول الزواج المثلي

بوسعنا أن نتصور دون عناء ما يمكن أن يمثله هاجس دقرطة الزواج في عيون المتطرفين الدينيين: إذا فُتحت الأبواب أمام الأزواج المثليين والمثليات، فهذا يعني أنه لم يعد يشكل تلك المحطة الإلزامية على طريق المضاجعة بغاية الإنجاب، بل يصبح عَقداً مهيّئاً لتنظيم الحياة المشتركة لشخصين يتوقان إليها. وإذا حدث ذلك، فهي ثورة تعادل في أهميتها تشريع الحق بالإجهاض. وهو تطور لا نجده إلا في الدول الغربية، وهو يستنفر بالدرجة الأولى الأصوليين المسيحيين، مع أن الأصوليين اليهود والمسلمين يدعمونهم في هذا الاستنفار.

فَتح قرار صادر عن المحكمة العليا في هاواي سنة 1993، لأول مرة، كوة الأمل بحدوث تطور نحو تشريع الزيجات المثلية في الولايات المتحدة[1]. وبعد ثلاث سنوات، استفاد اليمين الديني من عودة الجمهوريين إلى الكونغرس بقوة، فحصل على تصويت حول «قانون الدفاع عن الزواج» الذي يُعرّف للمرة الأولى

1- القرار الذي أصدره قاض في هاواي سنة 1993 (بشأن قضية Lewin – Baehr) يترك مجالاً لاستشفاف إمكان اعتبار زواج المثليين والمثليات حقاً لهم. على أية حال، يعترف القرار بأن عدم منح حقوق متساوية لزوج من المثليين ولزوج من غير المثليين يمكن اعتباره من أشكال التمييز. وباتباع هذا المنطق نفسه، فتحت المحكمة العليا في هاواي، يوم الثالث من كانون الأول-ديسمبر 1996، الطريق أمام زواج شريكين من جنس واحد، باسم مبدأ عدم التمييز. إريك فاسّن: المثلية والزواج في الولايات المتحدة، مجلة Actes de la Recherche، العدد 125، كانون الأول-ديسمبر، فرنسا 1998.

الزواج بصفته «الاتحاد الشرعي بين رجل وامرأة». وفاز القانون بثلاثمئة واثنين وأربعين صوتاً مقابل سبعة وستين. وصادق عليه مجلس الشيوخ في العاشر من أيلول-سبتمبر 1996 بخمسة وثمانين صوتاً ضد أربعة عشر. كما وافق عليه الرئيس كلينتون، فلم يلجأ إلى حق النقض كما فعل من أجل تجميد القوانين المناهضة للإجهاض[1]. فكانت النتيجة استثناء المثليين والمثليات الأمريكيين من حق الزواج، إلا في ولاية فيرمونت حيث قدرت المحكمة العليا أن الولاية ما كان بوسعها استثناء بعض المواطنين من منافع الزواج، ويقع عليها واجب اقتراح عقود مشاركة معادلة لعقود الزواج[2]. في الوقت نفسه لم يكن للأصوليين الكاثوليكيين في فرنسا التأثير نفسه عندما حاولوا معارضة التصويت بكل وسيلة ممكنة على قانون (الميثاق المدني للتضامن PACS) الهادف إلى إقامة عقود مشاركة مفتوحة للأزواج المثليين وغير المثليين في الوقت نفسه. وعلى نقيض اليمين الديني الأمريكي ـ الذي يعلن كراهيته للمثلية الجنسية باسم القيم المسيحية ـ فعل اليمين الراديكالي الكاثوليكي كل ما بوسعه لكي لا يظهر كحركة دينية ومعادية للمثلية الجنسية. وهذا برهان إضافي عن أن الأصوليتين، الأمريكية والفرنسية، لا تواجهان البتة السلطات المضادة نفسها.

1- اعترض كلينتون على الزواج المثلي عندما كان حاكماً لولاية أركنساس. وبعد إخفاقه بشأن خدمة المثليين في الجيش، راكم الرئيس الخيانات تجاه الناخبين المثليين والمثليات الذين أظهر استطلاع للرأي أن 66% منهم يصوتون للمرشح الديمقراطي.

2- قرار متخذ في العشرين من كانون الأول-ديسمبر 1999. وفي التاسع من نيسان-إبريل 2000 صادق مجلس شيوخ ولاية (نيوإنغلند) على قانون إمكان إقامة (ارتباط مدني) بين أشخاص من الجنس نفسه وذلك بتسعة عشر صوتاً مقابل أحد عشر. بالتأكيد، إن مثل هذا الارتباط ليس صالحاً خارج الولاية، ولكن عدة مئات من الأزواج المثليين يجيئون إليها، ولو من أجل إعلان ارتباطهم رمزياً، حيث تم 565 ارتباطاً من هذا النوع بين شهري تموز-يوليو وتشرين الأول-أكتوبر 2000 لغير المقيمين في الولاية. ويعيش اليمين المتطرف جداً في خشية انتشار مفعول «كرة الثلج» هذه على الصعيد الاتحادي. وفي الثامن والعشرين من كانون الأول-ديسمبر 1999 أطلقت «النساء المعنيات من أجل أمريكا» حملة: «أيها الأصدقاء الأعزاء، لمّا تنته بعد المعركة في فيرمونت من أجل إعادة إعطاء تعريف للزواج».

كل مرة استطاعت فيها حركة المثليين والمثليات أو بعض الصحفيين الفرنسيين اكتشاف آثار إيحاءات أصولية وراء مقاومة مشروع «الميثاق المدني للتضامن» كان هذا يضعف معسكر المعارضين للميثاق. ولئن شاركتْ منظمات متطرفة دينياً في وقت مبكر في تعبئة جهودها ضد «الميثاق»، مثل مستقبل الثقافة، ورابطة إعلاء شأن العائلة أو الروابط العائلية الكاثوليكية، إلا أن قادة الحركة فعلوا ما بوسعهم لمحو الإشارات والمرجعيات المسيحية لمصلحة إبراز هيئة جماعية أُطلق عليها اسم «أجيال مناهضة للميثاق» اعتمدت خطة إعلامية للظهور بالمظهر الأكثر عفوية وفتوّة وعصرنةً وبُعداً عن الفئوية[1]. ويقوم التحالف من أجل حقوق الحياة، ورابطة أنصار الحياة برئاسة النائبة كريستين بوتان، بتمويل طبع ألوان زاهية على قمصان توزع على المتظاهرين الذين يُدفع الأصغر سناً بينهم إلى الصفوف الأمامية. وعندما يحاول الصحفيون توجيه أسئلة إليهم، لا تعود ألوان قمصانهم الزاهية كافية لإيهام السائلين. وها هو أحد المتظاهرين ـ أوليڤييه 26 سنة ـ يصرح لصحيفة «لو باريزيان» 1999/2/1: «لا نستطيع أن نضع على قدم المساواة كلاً من الزواج التقليدي واتحاد المثليين، عندي في الحياة ثلاثة مثل عليا: الله والعائلة والوطن». وكانت باولين ـ 20 سنة ـ أكثر إفصاحاً حين قالت: «خلقَنا الله لنعيش أزواجاً، لا من الجنس نفسه ولكن رجلاً وامرأة... وعندما نتحدث عن الجنس، فإن كل ما يجري في أيامنا مخالف للطبيعة إطلاقاً. لقد أوصلوا الخطيئة إلى ذروتها فعلاً. للأسف، جئنا نحن إلى هذه التظاهرة لأن الشيطان انفلت من عقاله وراح يخرب كل ما خلقه الله من صالح ومن جميل».

لقد فعل منظمو التظاهرات المناهضة «للميثاق المدني للتضامن» كل ما بوسعهم من أجل إخفاء تعصب المنتمين إلى تيارهم. وسعى اتحاد الروابط العائلية

1- ظهرت الرابطة المسماة APPF في فرنسا عبر المبادرة إلى توقيع 15032 عمدة ومختاراً على عريضة مناهضة لميثاق التضامن المدني. أما الروابط العائلية الكاثوليكية فكانت الأولى في تنظيم مظاهرات مضادة للميثاق. مثلما فعلت سابقاً بشأن المدارس الخاصة.

الكاثوليكية[1]، المحرك الأصلي للتظاهرات الأولى المناهضة للميثاق، سعياً حثيثاً من أجل إعطاء انطباع موهوم عن الحركة، بحيث تبدو وكأنها لا تقتصر على كونها كاثوليكية، بل ممثلة لعموم الاتجاهات. ولما بادر «الاتحاد» إلى إنشاء «هيئة التضامن من أجل الزواج ومناهضة الميثاق» التي سيصبح اسمها «الجيل المناهض للميثاق»، اهتم بالحصول على مشاركة «رابطة عائلات فرنسا»[2]، والاتحادات العائلية البروتستانتية[3]، واتحاد العائلات المسلمة. والواقع أن إبراز التعدد الديني يشكل جزءاً من خطة إعلامية هدفها إقناع الرأي العام الفرنسي بأن معارضة «الميثاق» غير متعلقة بإرادة كاثوليكية أصولية ومعادية للعلمانية. وحضور الروابط الإسلامية له هنا رمزيته الخاصة. فاتحاد العائلات المسلمة في فرنسا وإن يكن قد أُنشئ حديثا، فإن مشاركته ليست قليلة الدلالة. وحتى لو كان هذا التحالف المناهض للميثاق سطحيا، فإنه ما كان ليرى النور لولا أن بعض الكاثوليكيين والمسلمين في فرنسا يتقاسمون قيماً مشتركة مثل اللاتسامح تجاه المثلية الجنسية. ففي تشرين الأول-أكتوبر 1999 صرّح رئيس اتحاد الروابط

1- إن الروابط العائلية الكاثوليكية، «المتجذرة في الكنيسة من أجل الإعلاء من شأن العائلة ومن أجل حيويتها»، والمنتمية إلى الاتحاد الوطني للروابط العائلية، تتمتع بهالة من الهيبة التاريخية لأنها نظمت التظاهرات الكبرى من أجل الحفاظ على المدرسة الخاصة [أيام الحكومة الاشتراكية في الثمانينات] وهذه الروابط هي الأقرب إلى اليمين المتطرف. وعلى سبيل المثال، فإن الروابط العائلية الكاثوليكية في فرساي تشارك منذ 1991 في الأيام الوطنية التي تنظمها الرابطة العائلية والمدرسية و(هدنة الله)، وهي واحدة من أشد الروابط المناهضة للإجهاض عنفاً. وتشارك روابط باريس في المناشط الخاصة بأنصار الحياة، وبخاصة التظاهرات والمسيرات، لأنها مصممة على مناهضة «الإبادة الصامتة التي يصنعها الإجهاض القانوني» كما صرح واحدٌ من قياديي الروابط العائلية الكاثوليكية.

2- أنشئت في 1932، وهي عضو في الاتحاد الوطني للروابط العائلية. والرابطة (عائلات فرنسا) تعد 137361 عائلة منتسبة إليها. وبالتعاون مع أطباء نفسيين، برزت بحملاتها المناهضة للهواتف الوردية [الإباحية] أو بتصديها للعنف في ألعاب الأقراص المدمجة.

3- الروابط العائلية البروتستانتية، يديرها بيير باتريك كالتنباك، تنتمي إليها ستة آلاف عائلة، وثلاثة آلاف عضو و37 رابطة. نائبة الرئيس، إيڤلين سلّروت، معروفة جيداً في الأوساط النسوية لأنها انتمت إليها في الستينات قبل أن تبدل معسكَرَها لتصبح مناهضة علنية للحركة النسوية.

العائلية المسلمة فضل بن عبجي، لصحيفة «لاكروا» [الصليب] مسوّغاً مشاركته بالحملات المناهضة للميثاق بهذه العبارات: «يثيرنا هذا المشروع ويهزنا. فهو سوف يشكل كابحاً إضافياً في وجه اندماج أربعة ملايين مسلم في المجتمع الفرنسي» ومضيفاً القول: «لا تستطيع الحكومة الادعاء بأنها تريد اندماج الشباب المسلمين في المجتمع، وهي تنسف أنموذجهم العائلي في الوقت نفسه»[1].

إطراء التوبة أو الموت تبعاً للسياق...

لئن كانت الحملات المناهضة للمثلية الجنسية غالباً ما تجري بمبادرة من الحركات المسيحية، أكثر مما تجري بمبادرة من الحركات اليهودية أو الإسلامية، فلقد رأينا أن هذا التفاوت عائد بصورة خاصة إلى وجود روابط مثليين ومثليات تطالب بحقوقها في الغرب أكثر مما في الشرق. فالعلاقة الجنسية المخالفة للمعايير تشكل في البلاد العربية موضوعاً محرّماً البحث فيه. لهذا، يكون الأصوليون اليهود والمسلمون مستعدين للرد بمثل عنف الأصوليين المسيحيين عندما يتطلب الجدال ذلك. وما يكتبه المسلمون المقيمون في بلاد غربية ينهض شاهدا على ذلك. دليلنا هنا ما رَدَّ به الدكتور مُزَّمل صِدّيقي، الرئيس السابق للجمعية الإسلامية في أمريكا الشمالية، على سؤال بشأن المثلية الجنسية في موقع (فتوى بنك): «يجد المسلمون، عادةً، النقاش حول مثل هذا الموضوع أمراً مقرفاً، لأننا نعرف أن الشيطان يتدخل في هذا النقاش... لكن هذا الفعل ـ المثلية الجنسية ـ قد أصبح ظاهرة في أيامنا. كما توجد وكالات وجماعات ضغط تعمل على نشره وتريد أن تجعل منه أسلوب حياة مقبولا ومشروعا. لهذا السبب، يكون من المهم الكلام ضد هذه الظاهرة. نريد تحذير الشبيبة والأولاد من هذا الأسلوب الشيطاني في الحياة»[2]. بالتأكيد، تتبنى طريقةُ تعبير المسلمين المقيمين في الغرب قواعد الحد الأدنى للنقاش العام كما هي معتمدة في البلد الذي يقيمون فيه. وكما

1- صحيفة لوموند 1999/2/1.

2- http://www.islamonline.net.

أن الأصوليين المسيحيين يحاولون «علمنة» التظاهرات المناهضة «للميثاق» لكي لا يصدموا الرأي العام العلماني الفرنسي، كذلك تَعلّمَ الأصوليون المسلمون المقيمون في الغرب تهدئة خطابهم لجعله مقبولاً بشكل أفضل. ولئن دانت «فتوى بنك» بوضوح المثلية الجنسية، إلا أن الدكتور صدّيقي يحدد بدقة قائلاً: «عندما نرى شخصاً ارتكب هذه الخطيئة ويريد التوبة يجب علينا مساعدته بما في وسعنا من أجل إخراجه من هذا الجحيم. كما لا ينبغي تركه ـ أو تركها ـ وجهاً لوجه مع إغراء الشيطان». بالفعل، يتبنى الأصوليون المسلمون في الغرب، متذرعين بالرحمة والتسامح، تبنياً تاماً إستراتيجية نظرائهم اليهود والمسيحيين. فلقد ابتدع هؤلاء فناً متكاملاً في الخطاب يدعو المثليين إلى التوبة والشفاء بحيث لا يتكوّن انطباع بأنهم يريدون للمثليين جميعاً أن تشويهم نار جهنم. فاليمين الديني الأمريكي، مثلا، يتصور نفسه قادراً على شفاء المثليين بإشراكهم في دورات تدريب يطبق عليهم فيها برنامج «علاج ترميمي» حيث تُدعى النساء إلى المصالحة مع الفساتين أو أدوات الزينة، في حين يُدعى الرجال إلى العودة إلى فحولتهم. وعلى الرغم من المظاهر البريئة على الأكثر، فإن الأضرار النفسية الناجمة عن هذا النوع من التدريب ذات آثار مأسوية غالباً. فقد نشرت «حملة حقوق الإنسان» في آب-أغسطس 1998 تقريراً يبرهن على السمة الخطرة لهذه الأساليب العلاجية التي يتعرض فيها بعض «المرضى» إلى جلسات كهربائية، وإلى خصي كيماوي، وإلى نقل هرمونات. حتى إن نقابة الأطباء الأمريكيين، المحافظة جداً، اتخذت موقفاً مناهضاً لهذا العلاج. لكن اليمين الديني وحركة أنصار الحياة ليسوا على استعداد للتخلي عن حملات تخدم خططهم بعيدة المدى، وتتيح لهم في الوقت نفسه الفرصة لتقديم البرهان على أن الأصوليين وجدوا الوسيلة المسيحية تماماً «لمساعدة» المثليين. مثل هذا الفن في الخطاب عملي جداً حتى أننا نجده عند طائفة اليهود اللوباڤيتش المنغمسين في الحياة الاجتماعية أكثر من الحريديين الآخرين. يقاوم اليهود المتزمتون، بشكل عام، الحداثة بلجوئهم إلى أفعال ذات طابع جماعي مشترك داخل الطائفة، أكثر من لجوئهم إلى أساليب

اللوبيات وجماعات الضغط، وهذا ما يفسّر كونهم أقل حضوراً على أرض الكفاح ضد حقوق المثليين والمثليات. هذا لا يعني أنهم أقل كراهية للمثلية الجنسية. فهم أيضاً يأملون في دفع المثليين إلى التوبة. ففي نص عنوانه rights or ills، ومعناه على وجه التقريب: هل يحتاج المثليون إلى حقوق أم إلى علاج؟ يشرح الحاخام شنيرسون من طائفة اللوباڤيتش أن كل إنسان يملك المقدرة على تغيير توجهه الجنسي بفضل حسنات «العلاج الترميمي». وبناء على نصيحته، أقامت حركة لوبافيتش منظمة مقرها في نيوجرسي إسمها: ي ي ب ج م JONAH أي اليهود يقدمون بدائل جديدة عن المثلية. ومهمة أعضاء هذه المنظمة إقناع أولئك الذين يتصلون بهم بمحاسن المضاجعة بين جنسين مختلفين(1).

هكذا، إذا كان اليهود المتزمتون المقيمون في إسرائيل يُبدون اهتماماً قليلاً بمكافحة المثليين، إلا أنهم يتبنون تماماً سلوك اليمين الديني المسيحي عندما يتحركون وإياهم في البلاد نفسها وفي السياق نفسه.

لا تستطيع الديمقراطية الأمريكية احتواء الأصوليين المسيحيين إلى الحد الذي تمنع معه نداءاتهم إلى الكراهية والحقد. ولا تضيّع الجماعة المسيحية الأمريكية المعروفة باسم «إعادة البناء المسيحي» أية فرصة للتذكير بأن مدينتي سدوم وعمورة، والمدن المجاورة لهما كذلك، كانت كلها رذائل، ومحيت لذلك من الخارطة، مستندة إلى مقتطفات من سِفر اللاويين القائل بأن المثلية الجنسية رجس ودنس. ويعتبر أعضاء هذه المنظمة المسيحية أن لا سبيل إلى مملكة الله ولا إلى الجنة أمام المثليين. فإن لم يتوبوا، يجب عليهم تحمّل تبعات أفعالهم ومعاناة الموت... لقد قُتل 24 مثلياً في ولاية تكساس بين سنتي 1988 و1997، كما تعرض كثيرون من المثليين والمثليات إلى الاعتداء. وفي كل عام، تنشر رابطة People for the American way تقريراً حول كراهية المثلية الجنسية في الولايات المتحدة. وتشير الرابطة ـ التي أحصت أكثر من ثلاثمئة حادث في سبع وأربعين ولاية ـ

1- Shalom & Welcome to Jonah's Web Sit: Jews offering new Alternatives to Homosexuality.

إلى أن عدد الاعتداءات قد تضاعف بين 1997 و1999، مرجعة السبب إلى عودة التعبئة المضادة للمثليين التي ينظمها اليمين الديني، كما جاء في تقريرها لعام 1999 بعنوان: المُناخ المعادي. وفي 1998، أقلقت أمريكا كلها جريمة قتل طالب شاب مثلي يدعى ماتيو شيبارد. حيث عُثر على جثته يوم السابع من أكتوبر، في ذروة حملة اليمين الديني التي تفرض على المثليين الإقلاع عن ممارستهم أو العفة الكاملة. ولقد أنفق بعض المتعاطفين مع رابطة العائلة الأمريكية A.A.A مثل الكاهن فريد فيلبس مبالغ طائلة لطباعة ملصقات كتب عليها «يكره الله الخوَلات». ونظم هؤلاء أنفسهم تظاهرة تطالب بعدم دفن شيبارد تبعاً للطقوس الدينية. أما أثناء المحاكمة فلقد تذرع محامي الدفاع عن واحد من القتلة، وهو أهرون ماكّيني، «بالذعر من المثلية الجنسية»، الذي يقبل به القضاة أحيانا كـ«سبب مخفف»، لتفسير سلوك العدوانيين من كارهي المثليين. على هذا النحو يتم تبرير عنف هؤلاء المعتدين بعزوه إلى شعورهم بأنهم مُعتَدى عليهم عند احتكاكهم بالمثليين. أما صحافة المثليين الأمريكيين فإنها تعتبر هذا الذعر من المثلية نتيجة لا جدال فيها لحملات الدعاية المضادة للمثلية التي ينشرها اليمين الديني منذ سنوات. وبالفعل، يستعرض غور ڤيدال Gore vidal، في مقالة عنوانها «إني أتهم» ظهرت في صحيفة The Advocate، كلَّ الهجمات الكارهة للمثلية الموجهة كطلقات المسدس من قبل القادة المحافظين وحلفائهم الأصوليين.

لئن كان التحريض على الحقد الصادر عن المسيحيين الأصوليين الأمريكيين يُمارَس في بلد توجد فيه حركة مثليين ومثليات قادرة على رد الفعل، إلا أنه يتفق أحيانا أن يصيب التحريض أهدافه. فمن وجهة النظر هذه لا يختلف حقد الأصوليين المسيحيين الأمريكيين عن الحقد الذي يعبّر عنه الإسلاميون المنادون بعقوبة الموت للمثليين.

يلخص عمر بكري، الزعيم اللندني «للمهاجرين» هذا الحقد على طريقته حين يصرّح بأن: «الإسلام والمسيحية واليهودية تدين المثلية الجنسية والميل الجنسي إلى الأولاد وإلى البهائم وتنص على الموت عقاباً لهذه الأفعال». إن الموت هو

الموت في كل الحالات، حتى وإن كان العنف الممارَس باسم دولة يعطي شعوراً بأن الأمر أوسع نطاقاً بكثير. ففي هذه الحال، لا يوجد ما يمنع الحركات الأصولية من تطبيق عقوبات تجازي المثلية بصورة رسمية جداً وباسم الدين. ومما لا شك فيه أن أكثر الكتابات المطالِبة بإنزال عقوبة الموت بالمثليين، والتي يتم تطبيقها فعلاً، نجدها لدى الأصوليين المسلمين.

صحيح أن مُنظّراً إسلامياً كالقرضاوي يتردد بشأن العقاب الذي يجب إنزاله بالمثليين وكيفية إنزاله: «هل يتلقى الشريكان العقاب نفسه المقرر للزاني؟ هل نقتل الإيجابي منهما والسلبي؟ بأية وسيلة يُقتَلان؟ بالسيف أم بالنار؟ أو بإلقائهما من أعلى الجدار؟». ولكن يبدو أن القضاة في العربية السعودية حسموا الأمر واعتمدوا قطع الرأس. ففي الأول من كانون الثاني-يناير 2001 حُكم على ثلاثة رجال بالإعدام بجريمة «اللواط، والزواج فيما بينهم، والحض على ممارسة الجنس مع الأولاد». في هذا المجال لا يختلف واحد من أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، ولا يتمايز إطلاقا عن نظام طالبان الذي كان يبني جداراً من الحجارة لدفن المشبوهين «بالانحراف الجنسي المثلي». فإذا ظل الضحية على قيد الحياة بعد نصف ساعة من العذاب، كان يُعفى من العقاب ويُبرّأ من كل شبهة. وقد حُكم في الصومال على امرأتين بالموت بسبب سلوكهما المخالف للطبيعة[1]. واستناداً إلى معلومات منظمة المثليين المسلمين المعروفة باسم «الفاتحة»، والمهاجرة إلى نيويورك، جرى تنفيذ حكم الإعدام بنحو أربعة آلاف مثلي في نظام آيات الله الإيرانيين.

1- جَرَّمَتْ المرأتين محكمة صومالية، استنادا إلى القانون الجنائي المستمد من الشريعة الإسلامية. كانت إحدى السيدتين عائدة من الولايات المتحدة عندما بدأت تعيش مع الثانية. وبعد مدة، ذهبت ـ الثانية ـ إلى قسم الشرطة واشتكت من سوء معاملة زميلتها لها، بخاصة رفضها أن تدفع لها قيمة علاج وأدوية كانت بحاجة إليها. وقصّت بالمناسبة تفاصيل علاقتهما. فاعتقل الشرطيون المرأتين فوراً. وبعد الحكم عليهما، سُجنتا في بوسّاسو. ومع أن الإعدام نادراً ما يُنفّذ في الصومال، إلا أن المرأتين المدانتين أُعدمتا كما نقلت صحيفة قاران الصادرة في مقاديشيو.

حملة صليبية ضد الإجهاض

يُعطي أصوليو الأديان الثلاثة الانطباع بكونهم على اتفاق في ما يخص رفض الإجهاض، على الرغم من تضارب العقائد حول المسألة. وبالفعل، لم يأتِ هذا التوافق ثمرةً لمرجعيات مشتركة بمقدار ما جاء نتيجة لتلاعب سياسي مشترك بالنصوص. يرجع اليهود والمسيحيون والمسلمون كثيراً إلى مقطع من سفر الخروج، هو الوحيد الذي يلامس بوضوح مسألة الإجهاض، ولكنهم يستخلصون حُكْماً أكثر قسوة بكثير مما يدعو إليه النص نفسه. ماذا يقول سفر الخروج: «وإذا اختصمَ قوم فصدموا امرأةً حاملاً فسقط الجنين ولم يتأتَ ضررٌ فليغرم الصادم كما يفرض عليه بعل المرأة ويؤدي عن يد القضاة. وإن تأتّى ضرر تُبيءُ نفساً بنفس، وعيناً بعين وسناً بسن ويداً بيد ورِجلاً برجل، وكيّاً بكيّ وجراحة بجراحة ورضّاً برضّ» (الخروج 22/21 و23 و24 و25).

بصيغة أخرى لا تطلب التوراة تعويضاً إلا في حال وقوع «حادث واصطدام»، وإلا أدّى الحادث إلى ضرر للأم وليس فقط للجنين. أما إذا تأتى ضرر فالتعويض واضح.

يميز اليهود، مبدئياً، بين الكائن الحي (المرأة) وبين الكائن الذي لم يولد (الجنين). ويتقيدون بهذا الشأن بدلالة الحادثة الواردة في سفر الخروج بحذافيرها، حيث المقصود بوضوح إصلاح الضرر الذي أصاب الأم، لا التعهد بتعويض جريمة تجاه الطفل الذي سيولد...

تفسّر باولين بيب P. Bebe ـ المرأة الحاخام الليبرالية الوحيدة في فرنسا ـ الأمر بقولها: «لا يَعتبر التلمود الجنين كائناً مستقلاً بل يعتبره جزءاً من الأم». وجاء في كتاب هولان: «الجنين هو من فخذ الأم». كما جاء في كتاب أوهولوث: «حتى لحظة الولادة يمكن تدمير الجنين من أجل إنقاذ حياة الأم»[1]. وبالفعل، إذا حُكم على امرأة حامل بالإعدام، لا توصي تعاليم «الميشنا» بالتريث حتى تلد.

1- باولين بيبي: **معجم النساء واليهودية**. مصدر سبق ذكره.

وتفسير ذلك «أن الأمر سيكون عقاباً أليماً لامرأة تعرف أنها مدانة، وعليها انتظار وضع طفلها، لأن الشريعة تنص على ألا تكون هناك مهلة بين الإدانة وتنفيذ العقوبة». بذلك تكون مصلحة المرأة، ولو أنها مدانة، مقدَّمة بلا لَبْس على الجنين، دون أن يمنع هذا تضارب القراءات تبعاً للانتماءات. وهكذا يمكن أن يقبل اليهود الليبراليون باللجوء إلى الإجهاض حتى مرحلة متقدمة من الحمل، مع أخذهم بالاعتبار ضرورة بقاء الأمر استثنائياً. في حين لا يتسامح اليهود المتشددون بذلك إلا في حالة الضرورة القصوى، عندما تصبح حياة الأم في خطر. وتجيز «الهالاخا» ـ على تشددها المفرط ـ الإجهاض في هذه الحالة أيضاً. وقد كان يُفترض باليهود المتزمتين الالتزام بتطبيق النص بحذافيره. ومع ذلك يَعتبر حاخام إسرائيل الأكبر إيسّار أونترمن الإجهاض جريمة قتل. ويرتب بعض غلاة المتزمتين أمورهم ليذهبوا أبعد من الحاخام الأكبر. ومنهم الحاخام إيشماعيل الذي يحوّل التعويض، المفروض أن تناله المرأة، لمصلحة الجنين: «إن يكن سافك دم الإنسان إنساناً فدمه يُسفك لأنه بصورة الله وصُنع الإنسان» (سفر التكوين 6/9). إن هذا التفسير، الذي لا يرى في الكائن البشري سوى مشروع الكائن البشري الذي فيه، أي الجنين، هذا التفسير ينحو إلى محو التمييز بين الجنين والأم كشخص حيّ، مع أن التمييز واضح في سفر التكوين. إنها بداية قراءة سياسية ومتطرفة للإجهاض تتجه إلى الانضواء تحت لواء الأبوية العامة للأصوليين.

تُلحظ هذه الظاهرة عينها عند المسلمين. من حيث المبدأ، وفي غياب توصية واضحة بهذا الخصوص في القرآن، يبدي الأئمة تسامحاً أكبر من ذاك الذي يبديه اليهود، بخاصة إذا ارتبط الأمر بالإجهاضات التي تتم قبل مرحلة تكوّن الجنين. وحتى الأكثر أصولية بينهم لا تتوفر لهم الحوافز لإدانة الإجهاض بذاته. تذكر لجنة الإشراف على موقع (فتوى أون لاين) أنه، انسجاماً مع أحاديث عن الرسول، لا تعتُبر المضغة جنينا ـ أي كائناً بشرياً ـ أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل. بعد ذلك يُذكّر القرضاوي بأن الإجهاض يصير حراماً.

الأصوليون المسلمون هم أيضاً أكثر تسامحاً، بشكل واضح، من اليهود

والمسيحيين فيما يتعلق بموانع الحمل التي يتمسكون بتمييزها عن الإجهاض. وهم يستندون بهذا الشأن، إلى حديث نقله أبو داوود عن الرسول يسمح به لرجل بـ«العزل» لكي لا تحمل زوجته. قال الرجل: «يا رسول الله، عندي جارية، وأكره أن تحمل، وأنا أرغب بما يرغب به كل رجل، ولكن سمعتُ اليهود يقولون إن العزل (سحب العضو قبيل القذف) هو موتٌ صغير». وهذا ما أجاب محمد به بما معناه: اليهود كذّابون، لو أن الله كان يريد لك الإنجاب لما سمح لك باستدراكه. في الواقع، لا ينضم إلى قضية أنصار الحياة، كما يفهمها الأصوليون المسيحيون، إلا أكثر المسلمين تطرفاً، وهم في الغالب من الواقعين تحت نفوذ هؤلاء المسيحيين. وبالفعل، وفي هذا المجال، حصرا، يبدي المسيحيون تطرفاً أكثر من نظرائهم من اليهود والمسلمين.

لئن تكن الأصوليتان اليهودية والمسلمة أكثر قسوة تجاه وضع النساء بصورة عامة، فإن الأصوليين الكاثوليكيين والبروتستانتيين يميلون بالمقابل إلى الإفصاح عن موقفهم المضاد لقضية المرأة عبر معارضة لا هوادة فيها لمبدأ ضبط تنظيم النسل. توجد عدة أسباب لهذا الموقف. أولها كون المسيحية، بلا أدنى شك، الديانة الأكثر عداء لكل محاولة لفصل العلاقة الجنسية عن وظيفتها الإنجابية. بعدئذ، يتحرك الأصوليون المسيحيون غالباً في الغرب، حيث تشكل معارضة الإجهاض الموقف الوحيد الذي لا يزال بالامكان اتخاذه ضد حقوق النساء. وبقاء هذه النافذة السياسية مفتوحة هو ما قاد الأصوليين المسيحيين إلى التشدد في مواقفهم من حقوق الإنجاب، هذا الموقف الذي كان في الأصل أكثر قرباً من موقف الديانتين الأخريين.

معارضة الإجهاض
كدلالة على معاداة المسيحية لحقوق المرأة

يعتبر الكاثوليكيون والبروتستانتيون الراديكاليون الإجهاض اليوم كأنه الخطيئة المطلقة، والجريمة التي يجعلونها تبدأ منذ الحمل ولا يتسامحون بارتكابها لأي

سبب كان ـ حتى لو أن الحمل نتج عن اغتصاب أو هدد حياة الأم وعرَّضها للخطر. وقد نظن أن هذا الاعتقاد ليس إلا ردة فعل مستوحاة من الكتاب المقدس. لكن الأمر ما كان دائماً كذلك. فمع استناد المسيحيين على الواقعة نفسها التي نقلها سفر الخروج، لم يجد آباء الكنيسة الكاثوليكية ما يقولون ضد الإجهاضات التي تتم قبل مرور أربعين يوماً على الحمل. حتى الكنيسة الكاثوليكية نفسها، في الولايات المتحدة، كانت تتسامح وتقبل بحق قطع الحمل قبل المرحلة المعروفة باسم دبيب الحياة، أي طالما أن الأم لم تشعر بأول تحركات الجنين[1]. ما كانت هذه الممارسة مقبولة عموماً فحسب، لكنها كانت تمثل مظهرا رئيسيا من مظاهر النشاط الطبي حتى منعَتْها حركةٌ متفرعة عن نقابة الأطباء، في نهاية القرن التاسع عشر. وكان القصد حينئذ إعادة توكيد معلمية الأطباء الرجال المجازين من كليات الطب من أجل وضع حد نهائي لتقنية إجهاضية تمارسها أساساً نساء غير مجازات، وهي ممارسة كانت بمثابة المؤشر الأول على بداية نوع من الانعتاق النسائي[2].

لم يستولِ أعضاء حركة أنصار الحياة الأصوليون على قيادة حملة تغيير موقف الرأي العام نحو الإجهاَض استيلاء فعلياً إلا في 1973، في وقت العودة إلى قوننة الإجهاض بالقرار المعروف باسم Roe vs Wade. كانت الولايات المتحدة يومئذ في حملة يقودها المتطرفون المتزمتون جداً والمتدينون المتعصبون ضد التعديل المطروح من أجل تدوين مساواة الجنسين في الدستور. ومع أن جيري فالويل، الرئيس المقبل لحركة «الأكثرية الأخلاقية»، كان مشاركاً في هذه الحملة منذ مدة، إلا أنه لم يتردد في تصوير شرعنة الإجهاض كبداية لإلهامه السياسي:

1- جوديت حزقيال: **تاريخ الإجهاض في أميركا A history of abortion in America**، الوثائق الحية رقم 2. يمكن الرجوع أيضاً إلى: جيمس موهر: **الإجهاض في أميركا: 1800-1900 Abortion in America**. منشورات جامعة أوكسفورد 1978. انظر أيضاً: كارولين فوريست: **الإيمان ضد الاختيار: اليمين الديني وحركة أنصار الحياة في الولايات المتحدة**. الناشر GOLIAS 2001.

2- إريك فاسان: **الإجهاض في الولايات المتحدة. تاريخ تسييس القضية**. منشورات CERI رقم 22، كانون الثاني-يناير 1997.

«أحسستُ لأول مرة في حياتي أن الله يطلب مني الانضمام إليه»، كما كتب في سيرته الذاتية[1]. وبعد أن كان قسا ومقدم برنامج تلفزيوني ديني ناجح، راح يشن الحملة ضد ما أسماه في برنامجه المتلفز بـ«الخطيئة الأمريكية الوطنية»، أو أيضاً «الحل النهائي» المماثل لحل هتلر «الهولوكوست البيولوجي» ضد الأمة.

في ما وراء الكلمات والمزاودات، يجب أن نفهم ما يصدم فعلاً وبعمق الأصوليين المسيحيين. فلو كان الموضوع متعلقاً، بمحض مسألة أخلاقية، لاكتفى مناضلو (أنصار الحياة) بالمطالبة بقانون متطابق مع تعاليم سفر الخروج أو مع تفاسير آباء الكنيسة. والحال أنهم يناضلون من أجل منع الحق بالإجهاض منعاً مطلقاً ودون شروط.

خطيئة هذا القانون، في أنظارهم، أنه يعفي النساء من مَهَمتهن «كحاملات للرجال». فهو لا يكتفي بتحريرهن من دورهن الإنجابي فحسب، لكنه يحرر أيضا الجنس من وظيفته التناسلية. وموقف راندال تيرّي، العضو في جماعة «عملية إنقاذ»، أكثر جماعات أنصار الحياة عنفاً في الولايات المتحدة، واضح جداً بهذا الخصوص. فعدوّه اللدود، كما يسميه، هو «حركة تحرر النساء الراديكالية التي ولّدت اغتيالات الأطفال»[2]. فنصيرات المرأة يمثّلن كل ما تكرهه جماعة أنصار الحياة، لأنهن يطالبن بحق عدم إرغامهن على الأمومة، وبالتالي الخروج من الدور الذي أعطته لهن العائلة التقليدية. والواقع أن السياسة المناهضة لتحرر المرأة والكفاح ضد الإجهاض يمثلان أساسا مشتركا لكل التحالفات الكبرى التي يتألف منها اليمين الديني الأمريكي، سواء عنينا «الأكثرية الأخلاقية» أو «التحالف المسيحي». ولا تنحصر هذه الظاهرة لا بالأصوليين البروتستانتيين ولا بالولايات المتحدة.

ففرنسا، «كبرى بنات الكنيسة»، تفوز بقصب السبق التعيس بوجود نحو من ستين رابطة لأنصار الحياة ناشطة على أرضها. وعلى النقيض مما يمكن أن

1- جيري فالويل: **سيرة ذاتية**. الناشر Liberty House 1997.

2- سوزان فالودي: **ارتكاسات Backlash**. نيويورك 1991، الترجمة الفرنسية 1993.

يُظَن، ليست هذه الروابط بعيدة عن أن تماثل في تطرفها وجذريتها نظيراتها الأمريكيات.

تستنكر روابط أنصار الحياة الفرنسية والأمريكية، بالحزم نفسه وبالعنف نفسه، الإجهاض بوصفه «أسوأ الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية»، مما يسوّغ مناهضتها له بكل وسيلة ممكنة. من وجهة نظر معينة، يمكن القول إن أنصار الحياة الفرنسيين يمارسون خطاباً أكثر جذرية وتطرفا، وذلك بقد ما ينددون بما يسمونه «جرائم» قطع الحمل في مدة أقصاها اثنا عشر أسبوعا من بدئه، كما ينص القانون الفرنسي. بينما لا يوجه أنصار الحياة الأمريكيون تهمة الاغتيال إلا في حالات الإجهاض التي تجري أحياناً بعد ستة أشهر من الحمل. مع ذلك، وعلى النقيض من الأمريكيين، لم يلجأ أنصار الحياة الفرنسيون قط إلى القتل. ذلك أن السياق الفرنسي والسلطات المضادة التي يصطدمون بها تلعب دوراً في تهدئة تطرفهم. وقد قامت رابطتان فرنسيتان بأعمال إغارة أواسط الثمانينات من القرن العشرين هما: نجدة الأطفال[1]، وهدنة الله[2]. وهاتان المنظمتان هما اللتان أجرتا اتصالات مع أنصار الحياة الأمريكيين. فعلى سبيل المثال، نظمّت جماعة هدنة الله عدة مؤتمرات مع القياديين الأمريكيين، بخاصة مع دون تريشمان، أحد منظّري أنصار الحياة الذي سوّغ اغتيال الأطباء الذين يمارسون الإجهاض[3].

1- أنشأها في تشرين الثاني-نوفمبر 1986 كل من فرانسواز روبن وكزافييه دور، باحث في علم الأجنة، وطبيب في مستشفى سالبيتريير ومناضل قديم في صفوف اليمين المتطرف (حزب القوى الجديدة، والجبهة الوطنية) وفي صفوف الكاثوليكية التقليدية، ولم يُعلَن عن تشكيل هذه الرابطة في الجريدة الرسمية خوفاً من حلّها. وأعلن أعضاء هذه الرابطة في كانون الثاني-يناير 1995 أنهم هاجموا مئة مركز إجهاض. وفي أيلول-سبتمبر 2002 قدَّر عدد الهجمات التي قام بها هؤلاء بنحو 220 هجوماً على هذه المراكز.

2- أُحدثت هذه الرابطة لدى زيارة البابا لمقاطعة الألزاس [فرنسا] 1988 ـ وكانت أول من مارس الإغارات العنيفة التي سُميّت أيضا (إنقاذ). وقد تبنت «هدنة الله» سياسة مناهضة لشركة صنع الدواء (روسّل إيكلاف) لعرقلة أعمالها بدعاوى متتالية أقامتها أمام المحاكم. وقد تفرعت عن «هدنة الله» في 1997 جماعة «الباقون على قيد الحياة» التي تنفذ إغارات يشارك في كل منها نحو من مئتي شخص، أربع مرات في السنة.

3- لاهوتي، صاحب نظرية القتل المسوَّغ (القائمة على شرعنة قتل المدافعين عن الإجهاض). أشارت نشرة رابطة هدنة الله الصادرة في شباط-فبراير 1993 إلى وصول تيرشمان إلى فرنسا.

كما ذكر رئيس جماعة «عملية إنقاذ»، وهي واحدة من أكثر جماعات أنصار الحياة عنفاً، أن فكرة الإغارات داخل المشافي والعيادات ـ دون الاكتفاء بالاعتداءات والأعمال خارجها ـ قد جاءته بعد لقائه بالطبيب كزاڤييه دور المسؤول الفرنسي عن نجدة الأطفال، سنة 1986[1]. غير أن استمرار تطرف الأصوليين المسيحيين لا يفسَّر باتصالاتهم في ما وراء الأطلسي فحسب، ذلك أن أعضاء روابط أنصار الحياة يتقاسمون، في ما وراء الحدود والطوائف، أنموذجاً ونصيرا مموّلاً في هذا المجال: هو الڤاتيكان. هذه واقعة غير معروفة كثيراً، لأن حركة أنصار الحياة في أمريكا ولدت بدافع منه قبل أن تنمو وتنتشر في سائر أنحاء الدنيا.

وخلقَ الڤاتيكان حركةَ أنصار الحياة

في مطلع السبعينات من القرن العشرين كانت الإدارة الڤاتيكانية، وليس أحدا آخر، هي التي أعطت حركة أنصار الحياة تسميتها. ففي أول يوم أحد من تشرين الأول-أكتوبر 1972، بينما الاستفتاءات في الولايات المتحدة تجري في ولاية بعد ولاية، وبينما كان قانون (Roe vs Wade) يتأهب لجعل الإجهاض مشروعاً في سائر أنحاء الولايات المتحدة، أطلق مؤتمر البطاركة الأمريكيين «برنامجاً لاحترام الحياة» دعا فيه إلى صحوة الطائفة الكاثوليكية، وبصورة أعم إلى انتفاضة تضم سائر الأديان والطوائف ضد الإجهاض. وإزاء كثرة الطوائف البروتستانتية، لعبت الكنيسة الكاثوليكية دوراً بالغ الأهمية: أولاً كضامن ومحرّك وداعم تنظيمي، وثانيا كمصممة لإستراتيجية جديدة على صعيد الخطاب. فإليها يعود الفضل في ابتكار فن خطابي لا يكتفي بكونه «مناهضاً للإجهاض» فحسب، بل يريد أن يكون أيضا «نصيراً للحياة». ولهذه الصيغة عدة مزايا. فهي تزيد قيمة مناهضة الإجهاض بنقلها من تسمية ذات مفهوم سلبي إلى تسمية ذات مفهوم إيجابي تنتصر للحياة ولا يمكن بالتالي مهاجمتها. فمن هو الذي سيقف ضد الحياة؟

1- راندال تيرّي: **عملية إنقاذ**. الناشر Withaker House 1988.

وبحفز من الفاتيكان فهمت الجماعات الأمريكية الأولى المناهضة للإجهاض، بسرعة، فائدة التسمية الجديدة وتبنّتها في منشوراتها. وفي 1973، غيّرت أول جماعة أمريكية مناهضة للإجهاض ـ المعروفة باسم صوت الذين لم يولدوا ـ تسميتها لتتبنى اسم: مواطنو ولاية ميشيغن لأجل الحياة، لتصبح بعدئذ حقّ الحياة في ميشيغن[1]. منذ ذلك الحين صار بوسع المنظمات الصاعدة المناصرة للحياة الاعتماد على وسائل وإمكانات الكنيسة الكاثوليكية وشبكة علاقاتها لكي تنقل أفكارها إلى أعلى مستويات الدولة الأمريكية. فقد هيأ مؤتمر المطارنة الأمريكيين الترتيبات اللازمة لإقامة صندوق خاص مهمته إنشاء اللجنة الوطنية لتعديل الدستور من أجل الحياة[2]. إن التصويت على هذا التعديل سيصبح منذئذ هدف معسكر أنصار الحياة، حيث زَوَّدت الكنيسة الكاثوليكية نفسَها بالوسائل المؤدية إلى النجاح. وبدأ أحد قادتها، مارك جالاّجر، حملة ضغط على أعضاء الكونغرس من الطائفة الكاثوليكية (الذين يؤلفون ثلاثين بالمئة من المجلس). وكانت النتيجة أنه، في السنة التالية، قُدّم أكثر من خمسين مشروع لتعديل قانون Roe vs Wade من أجل تقليص مجالات تطبيقه. حتى أن عضو مجلس الشيوخ جيمس بكلي اقترح تعديلاً دستورياً غايته إلغاء القانون. ولئن لم يُقبل الاقتراح، فإن حصاناً آخر من خيول معركة الكنيسة الكاثوليكية يستعد للمتابعة. ويدور نقاش في المجلس لتخفيض التمويل الذي تقدمه الدولة للمراكز التي تمارس الإجهاض. كما تبنى المجلس الوطني للمطارنة الأمريكيين في الخامس والعشرين من تشرين الثاني-نوفمبر 1975 «خطة رعوية برسم أنشطة أنصار الحياة»، وذلك من أجل حث الحركة باتجاه تخفيض دعم مراكز الإجهاض. تتضمن هذه الخطة نوعاً من البرنامج غايته تشجيع إقامة جماعات لأنصار الحياة وتنظيم حملات لمصلحة السياسيين المستعدين للكفاح ضد الإجهاض. وقد حصلت مجموعة الضغط المؤيدة لأنصار الحياة على أول انتصاراتها بفضل عضو مجلس شيوخ كاثوليكي هو

1- أُسست هذه الجماعة بمناسبة الاستفتاء الذي جرى حول الإجهاض في ولاية ميشيغين، قبل عدة أشهر من شرعنته على الصعيد الاتحادي.

2- باربارا كريج وداڤيد أوبريان: **الإجهاض والسياسة الأمريكية**. الناشر تشاتام هاوس 1993.

هنري هايد. إذ توصل هذا الشيخ الجمهوري، سنة 1976، إلى حمل المجلس على تبني تعديل يوقف تسديد تكاليف الإجهاض التي كانت تُدفع في إطار نظام «المساعدة الصحية» mediacaid الذي كان يتيح للفقراء الاستفادة من التغطية الاجتماعية. تم الأمر في خضم الانتخابات، بعد حملة ضغط ناشطة قامت بها الكنيسة الكاثوليكية، فاقتنعت بالمبدأ أكثرية مريحة من أعضاء مجلس الشيوخ، جمهوريين وديمقراطيين. صحيح أن مسألة الإجهاض لم تكن قد نهضت بعد فاصلاً يرسم الحدود بوضوح بين الحزبين. فقد دخل التعديل الذي قدمه هايد حيّز التطبيق في الرابع عشر من آب-أغسطس 1977 بفضل صوت جيمي كارتر. هكذا، بعد أقل من أربع سنوات من صدور قانون Roe vs Wade، وبفضل جهود الفاتيكان، تجد النساء الأكثر فقراً أنفسهن مجدداً تحت رحمة حَمْل غير مرغوب به.

منذ ذلك الحين، أصبح مسار المرأة الأمريكية الراغبة بالإجهاض نوعاً من الكابوس المعروف سلفاً. فقد تصاب بالذعر لمجرد التفكير بأنها قد تصادف في طريقها «مستشارا» مناهضا للإجهاض يعرض عليها صورة جنين ممزق إرباً، مما يضطرها أحياناً إلى اصطحاب من يرافقها لشد أزرها. أما الأطباء والمسؤولون عن مراكز التخطيط العائلي، فإن حياتهم أصبحت جحيماً لا يطاق. وهم مهددون باستمرار، وبعضهم يعيش محاطاً بحراس شخصيين، ونادرا ما يسارع الأطباء الشباب للانخراط في هذه المراكز للحلول محل الأطباء الذين أدركوا سن التقاعد. ويتذرع كثيرون من الأطباء الشباب بحرية رفض الخدمة ـ لأسباب ضميرية ـ لكي لا يمارسوا هذا العمل. والحال أنه لا يوجد نص قانوني يجبر أي مستشفى على تعيين أطباء بدلاء. ومنذ تبني التعديل الذي قدمه هايد، يتم التصويت بانتظام على قوانين تقلص، بل تمنع تمويل مراكز يمارس فيها الإجهاض، وكذلك مراكز التخطيط العائلي وضبط النسل. والنتيجة، إغلاق الأماكن التي تقبل الإجهاض واحداً بعد الآخر، إذ تقلصت هذه الخدمة بنسبة خمسين بالمئة بين 1977 و1989. وقد تضطر المرأة الأمريكية المتوسطة الحال، التي لم يسعفها الحظ بسكن مدينة ما، والتي لا تملك إمكان شراء بطاقة طائرة، قد

تضطر إلى قضاء عدة أيام وهي مسافرة قبل أن تعثر على مركز تستطيع الإجهاض فيه، وهذا بشرط أن تملك المال الضروري لتسديد نفقات المداخلة الطبية. وفي الرابع عشر من أيلول-سبتمبر 1994 أطلقت شابة في التاسعة عشر، عاطلة عن العمل، رصاصة في بطنها قائلة: إنها الوسيلة الوحيدة التي وجدَتْها لوضع حد لحملها و«الممكن تسديد نفقتها من قبل الضمان الطبي».

ليست هذه هي الجرائم الوحيدة التي ترتكبها جماعة أنصار الحياة. فهذه التسمية تعبّر عن أنواع عدة من المعارك التي تخاض باسم «الحياة». إذ تعترض هذه الجماعات، بشكل أعم، على كل حرية تتيح للإنسان أن يعيش حياته خارج الوصايا الإلهية، سواء في مجال الممارسة الجنسية (المثلية) أو الإنجاب (الإجهاض، وموانع الحمل أيضاً) أو الموت (الانتحار أو الموت الرحيم). إنها إيديولوجيا ولدت في الولايات المتحدة، ولكن بفضل الفاتيكان سرعان ما عبرت الحدود. ذلك أن هدف حركة أنصار الحياة هو تصدير قدرتها على الأذى إلى كل مكان يمكنها بلوغه.

وأقنع المسيحيون المسلمين واليهودَ بأن يصبحوا أنصاراً للحياة

لما كان «الإتحاد يصنع القوة»، راح الفاتيكان يبحث باكراً عن اكتساب حلفاء جدد في الصراع الذي يقوده باسم «الحياة». فلئن احتل قادة أصوليون بروتستانتيون، من الآن فصاعداً، مقدمة المسرح، فقد أخذت الكنيسة الكاثوليكية على عاتقها تصدير خطاب أنصار الحياة إلى بلدان أخرى، وإلى أديان أخرى أيضاً.

ما كان لهذا التحالف أن يقوم لو لم يكن الأصوليون يتقاسمون نظرة مشتركة واحدة نحو الأخلاق الجنسية. غير أن تجسيد هذه الرؤية يظل ثمرة إستراتيجية رسمها الفاتيكان في البداية، ووضعتها موضع التطبيق العملي رابطة أمريكية موالية له: «الحياة البشرية الدولية» Human Life International. إنه توزيع للمهام يلجأ إليه الكرسي الرسولي غالباً. فقد أُنشئت هذه الرابطة في 1981، وهي بلا شك أكثر منظمات أنصار الحياة الكاثوليكية أهمية في العالم، وتستفيد من رعايات

عالية في مقر الحَبر الأعظم: من الكاردينال لوبيز تروخيلّو، رئيس مجلس العائلة البابوي، وبوجه خاص من البابا، الصديق الشخصي لبول ماركس، مؤسس الرابطة، المتمركزة في مقرها الوثير في ولاية ڤرجينيا، وهو عبارة عن مجمّع معماري يضم المكاتب والكنيسة والمستودعات والمخازن ومحطة الإذاعة. والمنظمة متواجدة في ثلاث وخمسين دولة، بخاصة في أمريكا اللاتينية حيث تتطور يوماً بعد يوم مسيحية متشددة (انظر الفصل الرابع)[1]. وهي بفضل موازنتها السنوية (التي تصل إلى سبعمئة وخمسين مليون دولار) وبفضل رعاتها من ذوي النفوذ، قد باشرت عملاً تبشيرياً دؤوباً من أجل استقطاب بعض المسؤولين الدينيين اليهود والمسلمين لينضموا إلى برنامج أنصار الحياة المسيحيين.

أقيمت الصلة مع الأصوليين اليهود في التسعينات من القرن العشرين على الرغم من وجود هوة واضحة بين تفسير هؤلاء وأولئك لما جاء في سفر الخروج. وقد صرح الحاخام نورمان لامّ (رئيس جامعة ييشيفا): «نحن نتفق مع اقتراح أنصار الحياة. الإجهاض حسب الطلب أمر سيء. مسموح به فقط إذا تعرضت حياة الأم للخطر، وإذا تم قبل انقضاء أربعين يوماً على الحمل»[2]. إنه نوع طريف من حوار الطرشان. لأن موقف أنصار الحياة من كاثوليكيين

1- الحياة البشرية الدولية HLI، جماعة منظمة جيداً، تضم عدة قطاعات من الأنشطة. ومنها قطاع HLI Endowment Inc المصمَّم من أجل توزيع المعلومات في البلدان الأجنبية. وبواسطته تتم الحملات العالمية الكبرى ضد التلقيح مثلاً. وعلى سبيل المعلومات أنفق هذا القطاع مليوناً وثمانمئة ألف دولار في 1992. وبأسلوب آخر يعمل معهد البحث السكاني PRI الذي يقول عن نفسه إنه غير سياسي وغير منحاز. وتزعم الصحيفة الناطقة باسمه أن زيادة سكان الأرض خرافة. وهذه التوجهات تجعل من السهل في ما بعد مكافحة الإجهاض. وتعتمد الصحيفة في تغذية مقالاتها على كثرة اتصالاتها وعلاقاتها على الصعيد الدولي. ففي تشرين الأول-أكتوبر 1997، خصّت الصحيفة بلدان أوروبا الشرقية ـ السابقة ـ بمقالتين، وعالجت مقالة أخرى حملات التعقيم في الهند. أما معهد أنصار العائلة فهو مصمّم من أجل تدريب وتأهيل قادة «أنصار الحياة» باستمرار. وهو يتعاون مع معهد كاثوليكي لأنصار الحياة معروف باسم The Christendom College لتخريج عناصر بديلة جديدة. وهناك أخيراً دير أنصار الحياة لتأهيل كهنة المستقبل.

2- مايك ماكمانوس: **الأخلاق والدين**. 12 آب-أغسطس 2000.

وبروتستانتيين لا يقبل بأي تقييد، لا بتاريخ الحمل ولا بالخطر الذي قد تواجهه الأم. لكن هذا غير مهم. فقد اتخذ التحالف بين الأصوليين الكاثوليكيين واليهود صفة ملموسة في 1995، لما وقّع الحاخام ليڤان والأب ماتيو هابيجر (كان عندئذ رئيس رابطة الحياة البشرية) «تحالفاً مسيحياً يهودياً من أجل الحياة». وصدر عنهما إعلان مشترك هدفه «إنقاذ الأطفال اليهود والمسيحيين، مع بذل جهد خاص لحث اليهود الإسرائيليين ليكونوا من أنصار الحياة»[1]. هذا يعني ـ بصراحة ـ أن الرابطة سوف تموّل منظمة الحاخام ليڤان لقاء دعمه لقضية أنصار الحياة. وعلى سبيل المثال، شجعت المنظمة الكاثوليكية الأمريكية ورعت إنشاء «الشركة اليهودية لتشجيع الأمومة» (إيفرات) ومقرها القدس، كما جاء في الصحيفة التي تنشرها «الحياة الإنسانية الدولية». وعلى الرغم من قيام هذا التحالف على سوء تفاهم، فإنه في حقيقته يخفي مصالح مفهومة جيداً. فمن جهة، يستفيد الحاخام ليڤان من الإمكانات الهائلة للمنظمة الكاثوليكية الأمريكية. ومن جهة ثانية، تملك هذه المنظمة ضمانة يهودية لا تحلم بها. ضمانة مُرَحَّب بها على كل حال بعد كل ما تَعرَّضَ له مدراء هذه المنظمة من اتهامات بعدائهم للسامية.

وبالفعل يُعرَف قادة حركة أنصار الحياة المسيحية بفلتات لسانهم التي قارنوا فيها الإجهاض بكبرى الجرائم بحق الإنسانية. فهم يؤكدون أن عدد الأجنة التي جرى إجهاضها يبلغ اثني عشر مليار جنين، يضاهونهم بالملايين الستة من اليهود الذين قضوا بالغاز. وكثيرا ما يتردد في دعاية أنصار الحياة الأمريكية تعبير «هولوكوست الإجهاض»، مما يعني إعطاء صفة نسبية لإبادة اليهود في الحرب العالمية الثانية[2]. وفي أنظومة الأفكار نفسها تُضَاهَى حبوب الإجهاض (RU486)

1- بول ماركس: **السيرة الذاتية**. الناشر HLI Front Royal 1979.

2- هذا الخلط هو صدى لعنوان كتاب هو: **الإجهاض: الحل النهائي اليوم**، لمؤلفه ويليام برينّان. فمؤلف هذا الكتاب ـ الذي توزعه HLI ـ لا يتردد في عرض جداول مقارنة بين اضطهاد اليهود وبين اضطهاد الأطفال الذين سوف يولدون. وتأييداً لهذا الطرح، يقدم مقارنات مصورة، فنرى في ناحية صوراً لجثث متراكمة أُخذت عند تحرير معسكرات الاعتقال النازية، ومن ناحية أخرى صوراً مركبة لأجنة بعد الإجهاض.

بغاز زيكلون ب الذي استخدمه النازيون مع اليهود[1]. وما إن يتم إعداد هذا المزيج، حتى يقتنع أنصار الحياة تلقائياً بكون الأجنة يهوداً مضطهدين، وبكون الذين يحاولون إنقاذهم «مقاومين»، يواجهون «النازيين» أي أنصار الإجهاض. ولأن كان هذا الخطاب يصدر أصلا عن نسبوية جارحة، فإنه يصبح معادياً للسامية عندما يلحظ أنصارُ الحياة أن «النازيين الجدد» ـ الأطباء المجهضين ـ هم يهود في أغلب الحالات... على صورة سيمون ڤيل S.VEIL التي يسخر منها أنصار الحياة بتصويرها كملتهمة أطفال.

أسَرَّ إلينا بول ماركس، لمّا التقيناه في مكاتب «الحياة البشرية الدولية» (HLI)، بكل الحقد الذي توحي به إليه الوزيرة السابقة (سيمون ڤيل) صاحبة قانون الإجهاض في فرنسا: «هي امرأة رديئة... إنها يهودية!». فلتة اللسان هذه ليست حالة منعزلة. إذ لا يتردد مؤسس HLI، في كتابه «**المبشر نصير الحياة**»، بنعت الاحتجاجات التي ارتفعت نتيجة لقيام البابا باستقبال كورت ڤالدهايم، مستشار النمسا السابق القريب من النازيين، بأنها «اعتراضات ساخطة من بعض اليهود». وقد نظّم أيضا جدولاً بأسماء جميع مؤيدي الإجهاض من اليهود. ويظهر هؤلاء كلهم في فصل من الكتاب عنوانه: «**اليهود المؤيدون للإجهاض والهولوكوست الجديدة**». لكنه يحاول في كتابه الأخير «**أوفياء للحياة**» **Faithful for life** تصحيح صورته بتخصيص فقرة منه لمعالجة «اللاسامية»، يوضح فيها أنه لا يتحامل على الشعب اليهودي المتّبع لتعاليم الدين، بل يلوم أولئك الذين لم يفهموا الهولوكوست الجديدة الجارية، تاركين المجال أمام «المجهضين اليهود»[2].

1- تنتج شركة صنع الأدوية روسل إيكلاف حبوب الإجهاض التي اخترعها إميل بوليو والتي أطلق عليها لاحقا اسم (المبيد البشري). وهي تابعة لمجموعة HOECHST، التابعة بدورها للتجمع المالي الكيميائي الألماني IG Farben. وكانت إحدى الشركات الفرعية في هذا التجمع، المعروفة باسم Degesh، قد زودت النازيين أيام الحرب بغاز زيكلون ب ـ أي أن حبوب الإجهاض RU 486 هي أيضاً مشتقة من زيكلون ب!...

2- يبدأ الفصل على هذا المنوال: «في 1987 أجرت *HLI* دراسة عن القوى الموجودة بين أنصار الإجهاض. وكانت النتيجة التي لا جدال فيها وجود عدد كبير نسبياً من اليهود، المناهضين للتعاليم اليهودية، قادوا ومازالوا الحملات من أجل الإجهاض».

ثم إنه لو كان لاسامياً فلماذا قَرَّب إليه في السنوات الأخيرة ثلاثة وأربعين يهودياً؟ وتأتي بعد ذلك إشارة إلى الحاخام يهودا ليثان للاستناد إليه كذريعة. إذ تكفي ضمانة هذا الحاخام لكي يشعر قادة HLI بنظافتهم من كل شبهة تضعهم في عداد المناهضين لليهودية: «إن اسمه موجود بين أعضاء اللجنة الداعمة لنا. فكيف بوسعنا أن نكون لاساميين ونحن ننقذ الأطفال اليهود؟». مع ذلك، وبالرغم من هذه اللاسامية المشهودة، لم يتردد الحاخام ليثان في الوقوف على منصة واحدة مع بول ماركس. والحق أن هذا الحاخام يُقدّم ضمانةً يهودية لا مماراة فيها لعملية تنسيب الإبادة اليهودية لصالح الإجهاض، وذلك عندما يُصرّح: «كل شكل من أشكال الإبادة ـ الهولوكوست، أو الإجهاض ـ يختلف عن الأشكال الأخرى كلها بدوافع الجلادين المنفذين وبطرائقهم. ولكن كل شكل من أشكال الإبادة مماثل للأشكال الأخرى، لأنه يتضمن التقتيل المنظم والخيار المتعمد لضحايا أبرياء بلا دفاع»[1].

ينبغي لنا أن نعترف لمنظمة HLI ومؤسسها ببعض الموهبة في استقطاب المتزمتين اليهود والمسلمين وإقناعهم بقضية أنصار الحياة الأكثر تطرفاً، على الرغم من كون بول ماركس ليس لديه أي استعداد فطري لتوحيد الأديان. فهو حتى عندما لا يتّهم اليهود [الأطباء منهم] بكونهم مجهِضين، فإن هذا الأمريكي ذا الأصل الألماني يعلل دعوته إلى منع إجهاض النساء الكاثوليكيات بالحاجة إلى مقاومة الغزو الإسلامي، كما قال بالحرف الواحد في لقاء جرى في مقر قيادته عام 1998. وقد كتب في فصل من كتابه خَصَّ به ألمانيا: «المسلمون في سبيلهم إلى اجتياح أوروبا [...] فإن لم تكونوا أصدقاء لإلههم، اعتُبرتم أعداء». رغم هذا، ومثلما استطاع إقناع اليهود المتزمتين بالتعاون معه في تنظيم أنصار الحياة ضد «المجهضين اليهود»، فإنه أقنع أيضاً القادة المسلمين بالتعاون معه في حملته المضادة لغزو الأولاد المسلمين.

هذا الإنجاز مدهش، لاسيما وأن الإسلام، مثله مثل اليهودية، أقل قسوة بكثير

1- كريغ كانغهام: **لماذا يُعتبر الإجهاض إبادة؟** الصادر في 2002.

تجاه الإجهاض من المسيحية. فأكثرية المسلمين، ولو كانوا أصوليين، تَعتبر اللجوءَ إلى الإجهاض مباحاً إذا كانت صحة الأم في خطر. وتثير هذه المرونة حفيظة المناضلين المسيحيين من أنصار الحياة، الذين يعارضون الإجهاض في مراحل الحمْل كلها حتى ولو هدّد الموتُ الأمَّ. وقد كتب واحد من أعضاء أنصار الحياة، وهو مسيحي، إلى الجماعة الإسلامية الباكستانية يحضّها على مزيد من الصرامة قائلا: «لماذا لا يتحلى أي مسلم بالشجاعة لاستنكار هذه الجريمة الشنيعة؟». وقد حاول المرسَل إليه في المنظمة الباكستانية، وهو قريب إلى طالبان، وقد أزعجه هذا الاتهام الظالم بالتسامح، أن يبرر موقفها: «أنت على حق تماماً [...] بالتأكيد أنا أعتبر الإجهاض أكثر الجرائم شناعة، فهو مناهض للولادة ولا إنساني». غير أن هذا المناضل الأصولي، بعد أن طمأن زميله المسيحي على معارضته للإجهاض، لم يتمكن من مقاومة التخفيف من حدة أقواله: «لكن أحب أن تأخذ بالاعتبار استثناءً واحداً سبق لي اقتراحه، وهو: عندما تكون حياة الأم في خطر فعلي، ولا يمكن إنقاذها دون اللجوء إلى الإجهاض، وفي الوقت نفسه لا يمكن بوسيلة أخرى إنقاذ حياة الطفل، عندئذ يجب على الأطباء ذوي الاختصاص تقرير اللجوء إلى الإجهاض»[1]. يعطينا هذا الرأي، الصادر عن واحدة من أشد المنظمات الإسلاموية تطرفا، فكرة عن القناعات السياسية اللازم وجودها من أجل نسيان وصايا الرسول وتبني وصايا تحالف أنصار الحياة العابر للأديان. هذا ما يفعله عمر بكري ومنظمته اللندنية ـ المهاجرون ـ عندما يتناغمون مع أنصار الحياة المسيحيين. وليس أمراً عديم الدلالة كون واحدة من الجماعات الإسلامية النادرة المتعاونة مع اليمين الديني الأمريكي هي وحدها التي تمنع اللجوء إلى موانع الحمل. وعلى الرغم من أن الرسول سمح بمنع الحمل بالشكل الطبيعي، إلا أن عمر بكري يرى ضرورة إعادة النظر بهذا السماح على ضوء الرهان الديموغرافي، لأنه يحلم بغزوة إسلامية كما يحلم بول ماركس بحملات صليبية... «لعل أفضل مثال على أهمية التكاثر السكاني يتمثل في القفزة التي حققها السكان

1- «هل الإجهاض ليس قتلا؟» سؤال وجواب على موقع ww.jamaat.org.

المسلمون في فلسطين، والتي تُشكل الوسيلة المثلى للدفاع ضد الاحتلال اليهودي». ويضيف عمر بكري: «يمنعنا الإسلام من أخذ الحياة إلا عندما يسمح الله بذلك كما في الجهاد، ومن أجل استئصال القوانين التي يصنعها البشر، وعند تنفيذ الحكم بالإعدام على القاتل والزاني والمثلي جنسياً [...] إذن يكون بوسعنا القول بكل فخر إن الإسلام هو من أنصار الحياة»[1]. وبكري ليس المسلم الوحيد الذي يقع تحت التأثير المسيحي. فهنالك مسلم أصولي آخر سيقع في شرك التحالف العابر للأديان الذي نصبته منظمة *HLI*. إنه الطبيب حسن حتحوت، أستاذ علم التوليد في كاليفورنيا وفي الكويت، الذي يشارك في كثير من المؤتمرات التي تساهم بها المنظمة الأمريكية [HLI]، بخاصة في سانتا كلارا في 1991، والذي يساعد هذه المنظمة على الاتصال بالمسؤولين المسلمين كما في أثناء انعقاد مؤتمر القاهرة المخصص للسكان والتنمية. ذلك أن المنظمة الأمريكية لا تجري هذه الاتصالات العابرة للأديان كيفما اتفق. وهي لا تسعى فعلاً إلى إنشاء حركة لأنصار الحياة، لا في إسرائيل، ولا في البلاد العربية. فإسرائيل جهزت نفسها بقانون شديد التقييد في مجال الإجهاض[2]. أما في العالم العربي الإسلامي، فإن الشريعة، بالشراكة مع النزعة الأبوية، تكفي لإبعاد كل احتمال بمنح النساء مثل هذه الحقوق. وفي الواقع، تنتهز منظمات أنصار الحياة ـ مثل HLI ـ فرص انعقاد المؤتمرات العالمية التي تنظمها الأمم المتحدة من أجل إقناع الجماعات المنتمية إلى الأديان الأخرى لكي يدعم ممثلوها في تلك المؤتمرات النشاط الذي يقوم به الفاتيكان ضد تبني قرارات تؤيد حقوق الإنجاب والحقوق الجنسية.

1- «فتوى إسلامية في منع الحمل» على موقع www.almuhajiroun.com.

2- قانون الإجهاض في إسرائيل مقيد جداً: فهو لا يسمح بوقف الحمل إلا في حال وجود خطر كبير على الأم أو في حال الزنى وحمل القُصَّر والاغتصاب، وفي حال احتمال إنجاب أولاد معاقين جدا أو معانين من عاهات وراثية، وفي حال وجود عوامل اجتماعية اقتصادية قد تمنع الأبوين من تأمين بيئة سليمة للطفل.

يداً بيد في الأمم المتحدة

باستثناء مجلس الأمن، يبدو ما يدور في الجمعية العامة ـ غالباً ـ كنوع من الطرائف. وهذا مع أن مؤتمراتها الدولية تشهد مفاوضات يكون لها بعدئذ انعكاسات فعلية على الحياة اليومية للرجال والنساء في العالم كله. ويشكل هذا اللجوء إلى المنظمة الدولية ـ أحياناً ـ الوسيلة الوحيدة لدعم مطالب المواطنين المكمَّمة أفواههم في بلادهم. ويعرف الڤاتيكان والمنظمات غير الحكومية هذا الأمر، ويفهمون الفائدة الإستراتيجية من الظهور على منابر تلك المؤتمرات لنشر التبشير برسالة أنصار الحياة، وتجميد مسيرة العلمنة الجارية في بعض تلك البلدان.

إن الأمم المتحدة تعود إلى الڤاتيكان بشأن قراراتها منذ العام 1957. وبعد سبع سنوات من ذلك التاريخ، حصل البابا بولس السادس على مزية حضور ممثل للڤاتيكان في مقر الأمم المتحدة. وبدون أن يتم أي تصويت على هذا الأمر، أصبح الڤاتيكان مراقباً دائماً مع أنه ليس من الدول صاحبة العضوية في المنظمة. ويسمح له هذا الوضع الانتقالي والاستثنائي بالاشتراك في جميع المناقشات التي تدور في المنظمة بدون أن يتقيد ببرامجها، بخاصة البرامج المتعلقة بالسيطرة على الولادات التي يقود الڤاتيكان ضدها حملة في داخل الأمم المتحدة بصفته دولة، وفي خارجها بواسطة جماعات المصالح «الصديقة». وما كان لنشاطه هذا أن يسبب مثل هذا المقدار من الأضرار لولا أنه يستطيع الاعتماد على مساندة دول منظمة المؤتمر الإسلامي[1] التي أقيمت لتجمع الدول الإسلامية من أجل

1- منظمة المؤتمر الإسلامي أقيمت في جدة 1972. وهي تقدم رؤية اختلافية للحقوق الإنسانية، على أساس من القيم الروحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية للإسلام. نشرت المنظمة في 1992 إعلاناً حول حقوق الإنسان في الإسلام مصمم للحلول محل إعلان منظمة الأمم المتحدة، ويَعتبر ممثلو الدول الموقعة على هذا الإعلان أن الحقوق الأساسية والحريات العامة هي الحقوق والحريات التي يمليها الله في الكتب السماوية. وتلعب ـ الأمةُ ـ جماعة المؤمنين ـ دوراً رئيسياً لأنها «تقدم حلولاً للمسائل المزمنة الناجمة عن الحضارة المادية».

إصدار وثيقة لحقوق الإنسان مستوحاة من القرآن أكثر من كونها مستَلهمة من النزعة الإنسانية.

متحدون ضد «الإمبريالية المانعة للحمل»

حتى ولو كان المتطرفون المسيحيون يشاطرون الأصوليين المسلمين عداءهم لحركة تحرير المرأة وللمثليين، إلا أن وجود ملف من الخلافات حول بعض التفاصيل التاريخية كان يمكن أن يمنع إقامة جبهة مسيحية إسلامية مشتركة في الأمم المتحدة. من هنا تأتي أهمية العمل على إقناع من يلزم قبل الوصول إلى المنظمة الدولية، وهو العمل الذي تأخذه على عاتقها HLI. أما على مستوى الدول، فقد تَصورّ الفاتيكان هو أيضاً صيغة خطابية تتيح لحكام البلدان الإسلامية النضال جنباً إلى جنب معه بدون فقدان ماء وجههم. وهكذا تم العثور على العدو المشترك: وهو الغرب، الذي يتهمه الكرسي الرسولي بـ«الامبريالية المانعة للحمل»، دون أن يخلو هذا التعبير من المكر والسخرية. وبهذا الشعار توصل الفاتيكان إلى أن يحشد وراءه أكثرية أعضاء مجموعة السبع والسبعين المؤلفة من بلدان الجنوب. وينهض مؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية، المنعقد في أيلول-سبتمبر 1994، شاهدا على أضرار مثل هذا التحالف.

فلدى اقتراب موعد انعقاد المؤتمر، وعندما تجاوز عدد سكان الأرض عتبة المليارات الستة وراح بعض العلماء يقرعون ناقوس الإنذار (والصحف تتساءل هل كوكبنا أضيق مما ينبغي؟)، اتهم الفاتيكان الدولَ الغربية بالكذب في الأرقام من أجل تخطيط أفضل لتحديد الولادات. بل تحدثَ عن مؤتمر القاهرة كما لو أنه مؤتمر «الشيطان». وما كان لهذا الشعار أن يجلب إليه بلدان الجنوب و/أو البلدان المسلمة لو لم يمحور الكرسي الرسولي نداءه نحو استنكار المحاولة الأمريكية والأوروبية الهادفة إلى استئصال المسلمين بواسطة فرض رقابة على الولادات. وقد أتت هذه الحجة مفعولها رغم كل عنصرية خطاب جماعات أنصار الحياة الأمريكيين القريبين من يوحنا بولس الثاني، والذين لا يكادون يخفون رغبتهم في

محاربة إجهاض الكاثوليكيات لمجابهة الخطر الإسلامي. بل إن يوحنا بولس الثاني أرسل مبعوثين إلى طهران وليبيا من أجل تأمين دعم الدول الإسلامية، حيث استُقبلت المبادرة البابوية بحماسة. وقبل أيام من افتتاح الدورة، اندفع كاتب افتتاحيات صحيفة «الشعب المصرية» في مرافعة تكشف الحالة الفكرية لبعض نُخَب البلدان النامية وموقفها من هذا الموضوع: «نقول بصوت مرتفع وقوي: نحن نريد فضح الخطط الإجرامية التي تكمن خلف المؤتمر. يا علماء الإسلام، فكّروا... أمتكم مهددة بالاستئصال والعقم!».

انتهز الأصوليون المصريون المناسبة ليصنعوا لأنفسهم مكسباً دعائياً. كما قدم عدد من الشخصيات الإسلامية طعناً أمام محكمة القاهرة الإدارية طالبين إلغاء المؤتمر بذريعة احتمال اتخاذه قرارات «مناقضة للشريعة». حتى أن الجماعة الإسلامية أرسلت بياناً تحذّر فيه «جميع الأجانب المشاركين في مؤتمر الفجور من أنهم بمشاركتهم يعرّضون حياتهم إلى الخطر». وطالبت السعودية والسودان وبنغلادش بمقاطعة المؤتمر. وعلى النقيض من موقف هذه الدول رأى وزير الصحة الإيراني ـ يومئذ ـ أن المشاركة واجبة من أجل «استنكار الإجهاض والعلاقات الجنسية قبل الزواج والمثلية الجنسية». والتحقت عدة دول من أمريكا اللاتينية أيضاً بمواقف الڤاتيكان بمبادرة من الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم الذي كتب إلى زملائه الرؤساء طالباً منهم جميعاً معارضة التخطيط العائلي: «جعلتني رسالة البابا أُفكر. لئن أخذنا بالحسبان معدلات وفيات الأطفال وطول العمر، فسيشيخ سكان قارتنا باضطراد ولن يتجددوا إلا بصعوبة». وقالت الجزائر باسم جماعة (السبعة والسبعين)، والصين كذلك، إنهما ترفضان إخضاع المساعدة على التنمية التي تمنحها الأمم المتحدة لشروط تخطيط الولادات.

بذلك أصبح الڤاتيكان، قبل بضعة أسابيع من انعقاد الدورة النهائية، في موقع قوة للمطالبة بتنازلات. حتى أن كلينتون اضطر إلى زيارة البابا في الثاني من حزيران-يونيو من أجل خفض مستوى الضغط. وبعد أربعين دقيقة من المحادثات، لم يستطع الرجلان إلا الاعتراف بعدم اتفاقهما بشأن الإجهاض، لكن حاشية الرئيس ألمحت إلى احتمال تسوية. وبعد عدة أشهر، جرت إعادة النظر في ورقة

العمل الأمريكية باتجاه تخفيف ما كانت تطالب به من تعميم كوني لوسائل ضبط النسل. كما تحدث نائب الرئيس آل غور عن «صياغة غير موفقة» وأدلى ببعض التوضيحات علناً: «يتمنى الناس في كل مكان في العالم أن يكون الإجهاض نادراً، وهذا أيضاً هدف أمريكا. نحن لن نقوم بتشجيع الإجهاض، ولا نؤيده كطريقة للتخطيط العائلي، ولا نريد إقامة حق دولي في الإجهاض». وأشارت صحيفة لوموند الفرنسية في الثاني من أيلول-سبتمبر 1994 إلى رغبة الولايات المتحدة في تفادي مجابهة حول الإجهاض في مؤتمر القاهرة.

ومع انتهاء مؤتمر القاهرة كان بوسع جماعات أنصار الحياة الاغتباط بعد إدخال تعديل يقول بأن التوصيات التي تبناها المؤتمر ستطبق ليس فقط مع احترام سيادة كل بلد، بل كذلك مع احترام «القيم الدينية والأخلاقية» لكل الشعوب. وتم خفض الشروط الواردة في الفصل الثامن ـ المادة 25 ـ المتعلقة بالصحة والمرض والوفاة، وحُررت الدول من كل إلزام يتصل بالتخطيط العائلي: «إن جميع القرارات الهادفة إلى جعل الإجهاض مشروعاً، وإلى أن يُمارس طبقاً لطرائق مضمونة في نطاق الأنظومة الصحية، لا يمكن اتخاذها إلا على الصعيد الوطني عن طريق تغييرات التوجه والإجراءات التشريعية التي تعكس تنوع وجهات النظر حول مسألة الإجهاض»[1]. هذه النماذج من التنازلات التي كانت مبادرة الفاتيكان وراء تقديمها لن تفتأ تتزايد لاحقا كما سيظهر من مؤتمر بكين +5، الذي كان الهدف من عقده استخلاص حصيلة النتائج بعد مرور خمس سنوات على انعقاد مؤتمر بكين الأول.

تراجع عند كل مؤتمر دولي

تنادى ثلاثة آلاف مندوب ومندوبة حكوميين وسبعة آلاف ناشط وناشطة إلى

1- كانت الصيغة الأولى، نتيجة لحل وسط، تنص على أن: «الحكومات جميعها والمنظمات غير الحكومية كلها ـ المعنية ـ تلتزم بمعالجة موضوع الإجهاض بشكل مفتوح بوصفه مسألة كبرى من مسائل الصحة العامة». انظر المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة حول السكان، القاهرة أيلول-سبتمبر 1994، ملف مركز التوثيق في الحركة الفرنسية للتخطيط العائلي.

لقاء في نيويورك، بين الخامس والتاسع من حزيران-يونيو 2000، من أجل إجراء حصيلة أولى وتبنّي ورقة عمل جديدة يكون الهدف منها، مبدئياً، تحسين ظروف حياة النساء في العالم. لكن سرعان ما خشي أنصار جماعة حق الاختيار من تحول مؤتمر بكين +5 إلى بكين -5، حيث بدا ميزان القوى غير ملائم أبداً. وبالفعل، لم تكن مفاجأة أن جمَّدتْ نقطتان التعارض بين مواقف الدول هما: مسألة الإجهاض ومسألة التَوَجُّه الجنسي.

كانت القوى الحاضرة من الجانب الحكومي ـ كما هي الحال دائماً ـ موزعة بين عدة مجموعات كبيرة من الدول. أولها المجموعة التي تضم اليابان والولايات المتحدة وكندا وزيلاندا الجديدة، كذلك مجموعة الاتحاد الأوروبي المتحدثة غالباً بلسان واحد تقدمي في ما يتصل بالأعراف والأخلاق. بينما نجد على الطرف النقيض جماعة «الخط الصلب» المؤلفة من أكثر البلدان النامية محافظة، ومنها تتألف مجموعة الـ77، مع أن عدد الدول المنتمية إليها قد تجاوز هذا الرقم منذ زمن طويل. ويرفض أنصار «الخط الصلب» ـ مثلاً ـ تبني مفهوم «الخدمات الصحية» health services بذريعة كون هذا التعبير يُذَكِّر بالخدمات التي يُمارس فيها الإجهاض. كما لا يقبل هؤلاء التصديق على بند العمل ضد التمييز والتفرقة بسبب التوجُّه الجنسي، وهو البند الذي كان مقررا إدخاله في وثيقة العمل.

وتقترح بعض دول هذه المجموعة ـ كإيران مثلاً ـ إدراج المثلية الجنسية في فصل «علم الأمراض» ما دام هناك إصرار على وضعها في باب الصحة. ويتناول الجدلُ أيضاً تنوعَ النماذج العائلية الذي ترفض هذه البلدان الاعتراف به. من هنا يأتي الرهان على تمرير قبول كلمة (العائلات) محل كلمة (العائلة) بالمفرد. بطبيعة الحال، يحاول الفاتيكان، كلما استطاع، إلغاء تعبير الإجهاض. ويقترح بالإضافة إلى ذلك تعديلاً ينص على أن «الأمم المتحدة يجب أن تتأكد من أن سائر الأنشطة التي يمكن أن تمس العائلة يفترض فيها أن تؤدي إلى تعزيزها وتقويتها». هكذا يتحول الأمر بسرعة إلى حوار طرشان. وتُنعت البلدان الغربية بكونها امبريالية كلما أثارت مسألة النضال ضد التمييز والتفرقة في مجال

الأعراف والأخلاق. وقبل كل شيء، تطالب بلدان الجنوب بإمكانات اقتصادية لتنمية نفسها، ولا تريد أن تَسمع أي حديث لا عن المثلية الجنسية ولا عن الإجهاض. وقد تجلى واضحا، قبل بضعة أيام من إقرار وثيقة العمل، أن المفاوضات قد انتهت إلى مأزق.

على الرغم من ضآلة السلطة الاستشارية الممنوحة لممثلي المجتمع المدني، وعلى الرغم من غياب منبر للمنظمات غير الحكومية، حاول هؤلاء طوال الأسبوع، كل بطريقته، التأثير على مجريات الأمور. وفي أثناء الدورة التحضيرية لهذا اللقاء، نظمت بعض الجماعات ـ مثل العائلة الكاثوليكية ومعهد حقوق الإنسان الذي تشرف عليه HLI ـ غزواً استعراضيا شارك فيه ثلاثمئة عضو من جماعات أنصار الحياة يرتدون ثياب الرهبان، ويعلقون على صدورهم شارات كتب عليها (أمومة) أو (عائلة). وتعتبر هذه المنظمة نفسَها، من الناحية الرسمية، «مسكونية» أي داعية إلى تقارب الأديان، في نفس الخط الذي سارت عليه HLI في أنشطتها قبل سنوات. وإليكم كيف يحرض رئيسُها ـ أوستن روز Ruse ـ «عساكره» قبل أيام من الاجتماع: «أصدقائي الأعزاء، نحن في غمرة مؤتمر بكين زائد خمسة، ونحتاجكم جميعاً... منذ خمس سنوات التقت في بكين متطرفات من الحركة النسوية بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الرابع للنساء. حاولوا إذن الانضمام إلينا، لأننا لا نريد أن تترك هؤلاء المتطرفات قوى حركة أنصار الحياة في الخارج... أنتم شخصياً مفيدون في نيويورك، حتى ولو لم تكونوا قد مارستم أبداً نشاطاً في نطاق جماعة ضغط. نحن سندربكم، وسنوزعكم على المناطق المختلفة كالدبلوماسيين. وسوف تكون أكثر تجارب حياتكم أهمية. وستعملون جنباً إلى جنب مع الكاثوليكيين، والإنجيليين، واليهود، والمسلمين، والمورمونيين. نحن أبناء أبراهام المنبعثون للقتال من أجل الإيمان والعائلة» [نص مأخوذ عن موقع Caphri].

نجحت هذه الحركة بصفتها عفوية ومسكونية في استقطاب أصوليين مسيحيين من الكاثوليكيين والبروتستانتيين. ولم يكن هدفها الحقيقي التأثير على

مناقشات المؤتمر بقدر ما كانت تسعى إلى الحفاظ على الصفة الاستشارية الممنوحة للفاتيكان، والتي كانت تناضل ضدها، وبفعالية، منظمة أخرى تضم الكاثوليكيين التقدميين من أنصار حرية الاختيار وتعرف باسم Catholics for a free choice، من خلال جمع التواقيع وإرسال العرائض.

خلال دور الانعقاد النهائي، أوضح أوستن روز للصحافيين الموقف بقوله: «لئن لم ينته إعداد النص النهائي، فما ذلك إلا لأن دول الغرب الثرية تحاول فرض لاأخلاقيتها على العالم النامي في نوع من الاستعمار الجنسي». ونعثر على مثل هذا المنطق في منشور مضاد للمثليين وزعه أنصار الحياة خارج قاعة اجتماع اللجنة المكلفة بالمسألة الأكثر إثارة للنقاش والمتعلقة بالإجهاض والتوجه الجنسي.

وثيقة العمل، التي لم توقع، تبنت الخطاب الفاتيكاني القائم على اتهام الغرب: «ما الذي يجري إعداده؟ لماذا هوس الغرب بالجنس؟» يتساءل المنشور. الجواب: «يهاجم الغرب سيادة البلاد النامية وحقها في تقرير مصيرها. ويهاجم الغرب العائلة. هذا لن يساعد المرأة. بل لن يؤدي إلا إلى نشر ثقافة الانحطاط التي دمرت العائلات الغربية وذلك من جراء ما أدت إليه هذه الثقافة من تأنيث للفقر، وزيادة لعدد الجرائم، وخفض لسوية المجتمع، والتسبب في تراجع مريع في ديموغرافية السكان. لا تقبلوا أن يفعلوا ببلادكم ما فعلوه هنا». وعلى بعد خطوة كانت جماعة أنصار الاختيار في باريس يرتدون قمصاناً كتب عليها: «الفاتيكان ضد الحياة. ضد أسلوبي ـ أنا ـ في الحياة!»، ويوزع أفرادها رسالة مفتوحة إلى أعضاء جماعة الـ77 تدعو بلدان الجنوب إلى إدراك الطبيعة العنصرية لخطاب جماعات أنصار الحياة، وخطاب القس ماركس بشكل خاص، الذي قامت هذه المنظمة غير الحكومية بتصوير تصريحاته المناهضة للمسلمين في فيلم توثيقي وضعته في تصرف مرتادي موقعها على الشبكة [1].

1- خلاصات من الرسالة التي وزعتها جماعة حرية الاختيار ـ فرع باريس، على مندوبي الخط الصلب: «أعضاء مجموعة السبعة والسبعين، هل تعرفون من هم «حلفاؤكم»؟» «يقول لكم ⇦

في هذا الجو المتوتر إلى الحد الأقصى، جرت مناقشة آخر نقاط الخلاف، في الجلسات التي كانت تستمر حتى ساعات متأخرة من الليل. أخيراً، في الخامسة من مساء الجمعة التاسع من حزيران-يونيو، توصل مندوبو دول منظمة الأمم المتحدة إلى توافق حول وثيقة عمل بكين +5.

لم يصل الأمر إلى بكين (ناقص خمس سنوات) كما خشي مراقبون كثيرون، إلا أنه لم يكن بكين (زائد خمس سنوات). فلقد استُبعد كل ما كاد يُنجز من خطوات متقدمة مهمة منذ مؤتمر بكين الأول، مثل الكفاح ضد التمييز المناهض للمثليين، أو حق الإجهاض، وذلك تحت تأثير الضغط الذي مارسه الڤاتيكان وبعض بلدان «الخط الصلب». وكان من المستحيل التنويه بأن عدداً يتزايد باطراد من البلدان «اتخذ تدابير قانونية من أجل منع التفرقة القائمة على أساس التوجه الجنسي». وبقي الإجهاض غير مُعترف به كحق، نتيجة لضغط جماعات أنصار الحياة. وجرت صياغة المادة 107 كما هو آت: «بشأن الإجهاض، تُذكّر الحكومات بأنه طبقاً لنص وثيقة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة 1994) لا ينبغي، في أية حال، جعل الإجهاض وسيلة للتخطيط العائلي». وفي الفصل الخاص بتشجيع سياسات الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسب، تمكن الڤاتيكان من الحصول على إدراج التعفف [الإمساك عن الجماع] كوسيلة للوقاية مثله في ذلك تماما مثل الواقي الذكري! وتبنت الأمم المتحدة، في النهاية، مادةً تعترف بأن «الدين والروحانية والعقائد تلعب دوراً مركزياً في حياة الرجال والنساء».

⇦ الڤاتيكان وأصدقاؤه إن أنصار المرأة وجماعة حق الاختيار والأمم المتحدة والغربيين يساندون حق الإجهاض لاعتبارات عنصرية وإمبريالية... ولكن هل تعرفون ماذا يقول عنكم أنصار النظام الأخلاقي المسيحي؟ تتألف أكثرية تنظيمات أنصار الحياة من مناضلين عنصريين ومناهضين للمسلمين. *وعلى سبيل المثال، إليكم ما يقوله الأب بول ماركس:* *«يجب على المسيحيين أن يصارعوا ضد الإجهاض لمنع المسلمين من* استعمار أوروبا *بأولادهم»، إن بول ماركس ليس شخصاً لا أهمية له، إنه صديق شخصي للبابا يوحنا بولس* الثاني، وهو الذي أسس HLI وتولّى إدارتها مدة طويلة».

الاتحاد يصنع قوة الأصوليين

برهن اتحاد الأصوليين عن مقدرته على الأذى في الأمم المتحدة. لا يعمل الأصوليون المسيحيون يداً بيد مع الأصوليين المسلمين فقط، بل يتعاونون أيضاً مع الأصوليين اليهود. ففي تشرين الثاني-نوفمبر 1999 شارك الحاخام المتزمت دانيال لابان في أعمال المؤتمر الدولي للعائلات، الذي نظمه في جنيف المجلس البابوي للعائلة، وهو أيضاً من مبادرات الفاتيكان المصممة من أجل التأثير على مناقشات الأمم المتحدة ضد «الحداثة المزعومة، والعولمة». ويتعاون هذا الحاخام بانتظام مع المسيحيين الأصوليين، بخاصة أعضاء التحالف المسيحي (انظر الفصل الرابع). على أية حال، يركّز المتزمتون اليهود جهودهم في الأمم المتحدة، بصورة عامة، على ممارسة الضغط بشأن مطالب دينية وطائفية أساساً ـ مثل تدمير المقابر اليهودية، أو الاحتجاج لمواجهة المداخلات اللاسامية[1]. في حين يعمل الأصوليون المسيحيون والمسلمون معاً ضد حقوق الإنجاب والحقوق الجنسية. وما كان يمثل، في ذاته، خطرَ ردة عالمية، أصبح تهديداً رهيبا منذ أن

1- أكبر جماعات الضغط اليهودية الدينية هي (أغودات إسرائيل ـ التنظيم العالمي) AIWO التي تضم فصائل كثيرة من غلاة المتزمتين. وهم ليسوا صهيونيين كالجماعات المتزمتة، ولكنهم يميلون، بين أمور أخرى يميلون إليها، إلى الدفاع عن اليهود في إسرائيل. وتتمتع الجماعة منذ 1948 بدعم حكومي. والبروفسور هاري ريشتر مكلف بالعلاقات مع الأمم المتحدة. وقامت آخر حملات هذه الجماعة على الاحتجاج على تدمير المقابر اليهودية في شرقي أوروبا وبخاصة في لتوانيا. ومن أجل الاحتجاج عقد ريشتر لقاءات مع كل عضو من أعضاء الوفد الليتواني [إلى الأمم المتحدة] واقترح استصدار قرار يمنع تدمير المقابر. وعلى الرغم من كون الجماعة غير صهيونية، فقد تميزت بموقفها المحتج على قيام فرنسا بتوقيع قرار الأمم المتحدة 2002/8 حول مسألة انتهاك الحقوق الإنسانية في سائر الأراضي المحتلة بما فيها فلسطين. ففي الصياغة الأولى للقرار، الموزعة في الأمم المتحدة، كان بالمستطاع قراءة النص كما يلي: «إن للشعب الفلسطيني الحق المشروع في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بالوسائل كلها بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل أن يمارس حقه في تقرير مصيره». فاحتج ريشتر لدى سفير فرنسا في الأمم المتحدة في 29 نيسان-إبريل ـ ذاكراً أن الصيغة (بكل الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح) لا يمكن أن تُفسر إلا بالاعتداءات الانتحارية. وجرى على الأثر تعديل شفهي سحب بموجبه تلك التعبير. مع ذلك احتجت أغودات إسرائيل على أن القرار لم يتضمن أية إدانة للاعتداءات الانتحارية.

غادرت الولايات المتحدة معسكرَ الخط التقدمي، لتلتحق بمعسكر الخط الصلب. إنها واحدة من سخريات هذا التاريخ. ومنذ أن أصبح جورج ولكر بوش رئيساً، تشارك الولايات المتحدة بفاعلية في جبهة المعارضة الأخلاقوية التي يقودها الفاتيكان، وتقودها أيضاً العربية السعودية والباكستان ونيجيريا والبلاد الإسلامية، كلها باسم الكفاح ضد (الإمبريالية الغربية)!

ومازلنا نجد، إلى اليوم، بعد الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، مندوبي الفاتيكان، ومندوبي البلاد الإسلامية، وجمهوريي اليمين الديني الأمريكي، يعملون بتعاون وثيق.

وفي خريف العام 2002 أفضى إلينا واحد من أعضاء البعثة الفرنسية بالقلق الذي ينتابه قائلاً: «يوجد منذ ثلاث سنوات تحالف يمتد من الكرسي الرسولي [الفاتيكان] إلى واشنطن مروراً بإسلام آباد». هذا الخط الصلب، الذي أصبح يملك الأكثرية، يكاد يطيح بجهود سنوات من الحقوق المنتزعة، من مؤتمر بعد مؤتمر، في مجالات مكافحة (الإيدز) والتفرقة على أنواعها، وحقوق النساء، وحتى حقوق الأطفال الذين لا تعتبرهم الدول الدينية كائنات كاملة الحقوق، بل عناصر من حقوق العائلة.

وقد أضحى الاتحاد الأوروبي معزولا تماماً في مسعاه إلى مقاومة هذا المفهوم الأخلاقوي البحت المجمع عليه لحقوق البشر.

الفصل الثالث

التعصب الثقافي المشترك

حرية التعبير هي الكابوس الذي يتسلَّط على أصوليي الديانات الثلاث، وميلهم جميعاً شديد إلى تكميم أفواه كل من يتراءى لهم وكأنه يريد النيل من أركان عقيدة المقدس. بيد أن هذا القمع لا يُمارَس بالطريقة نفسها، في بلد علماني أو في بلد ذي نظام ديني صريح لا يكون الدين فيه مقدساً فحسب، بل يملي أيضا القانون. فعلى نقيض الإسلامويين الذين يعيشون في بلاد تطبق الشريعة، لا يستطيع اليهود المتزمتون الاستناد إلى القانون الإسرائيلي من أجل إدانة أولئك الذين يتصرفون بشكل مخالف (للهالاخا)، ولكن هذا لا يمنعهم من التهجم بانتظام على كل ما يعتبرونه انتهاكا للمقدس بالاستناد إلى التوراة. وسفر اللاويين واضح جداً بهذا الخصوص: «ومن جَدَّف على أسم الرب فليُقتل قتلاً تَرجُمه كلُّ الجماعة رجماً غريباً كان أو صريحاً إذا جدَّف على الاسم يُقتَل» (سفر اللاويين 16/24). ليس من المدهش، مع مثل هذا التشجيع، بقاء ممارسة الرجم حية عند من هم، بين اليهود، الأكثر تزمتاً. وعندما لا يضرم اليهود الأصوليون النار في الإعلانات ذات الصور العارية، أو لا يلقون القنابل اليدوية في المحلات التي تبيع السلع الجنسية sex-shop، كما فعلوا في القدس، فإنهم يلقون الحجارة باتجاه أولئك الذين لا يعجبهم لباسهم أو يعتبرون سلوكهم تجديفياً أو غير محتشم[1]. يصف صموئيل فريدمان في [كتابه] **(يهودي ضد يهودي)** صيحات الغضب والاستنكار التي أثارها مرور موكب يهود محافظين كانوا في طريقهم إلى الحائط الغربي[2]، لأن

1- عمانوئيل هايمان: **في قلب الأصولية اليهودية**، مصدر سبق ذكره، ص105.

2- يُطِلق غير اليهود على الحائط الغربي أو جدار الهيكل الغربي اسم: حائط المبكى.

النساء كن بصحبة الرجال. فقد بدأ الطلاب من غلاة المتزمتين يقطعون عليهم الطريق، ثم راحوا يلقون عليهم الحصى الملفوف بورق الشوكولاته. والأمر الأكثر خطورة تزايد عدد المسؤولين السياسيين الإسرائيليين الذين يبررون هذا النوع من الاعتداءات. فعندما سئل عُمدة القدس، القريب من المتزمتين، عن هذا الكمين، أعطى التصريح التالي: «إن مجرد مجيء اليهود المحافظين، وهم الذين يرمزون إلى دمار الشعب اليهودي، إلى هذا المكان المقدس يُعَدُّ استفزازاً لليهود. ليس لديهم أي سبب يدعوهم إلى المجيء إلى هنا»[1]. وعلى الرغم من سياقٍ علماني رسمياً، لا يقف أي مواطن إسرائيلي بمنجى من العنف إذا لم يحترم اليهودية كما يفهمها الأصوليون.

ولا تستثنى في هذا المجال الشخصيات العامة أيضاً. ففي سنة 1992 اتُّهمت يائيل دايان، عضو الكنيست، بتدنيس الدين لأنها صُوِّرت على شاطئ البحر وهي بلباس السباحة[2]. وبعد أربع سنوات، هاجمها شاب أصولي وهي تزور مدينة الخليل، وألقى عليها عدة ليترات من الماء المغلي. كان المعتدي ـ يسرائيل ليدرمان ـ خارجاً لتوه من السجن حيث قضى فيه أقل من سنتين لأنه قتل فلسطينياً. والتهديد ـ بالمناسبة ـ يتخذ شكلاً اعتيادياً باتهام الضحية بالتجديف. ففي عام 1992، دار جدل حول شولاميت ألوني، وزيرة التربية والتعليم في وزارة إسحق رابين، لأنها شوهدت في مطعم غير «كاشر» (غير حلال). وقد هدَّد وزراء حزب شاس بالاستقالة، حتى اضطر رابين إلى تنظيم مجابهة. ورفضت ألوني إنكار قناعاتها العلمانية، وقالت إنها لا تؤمن بأن الله خلق العالم في ستة أيام. فتعالى صراخ المتدينين بأنها تجدّف وطالبوا باعتذارها علناً عما قالته، فاضطرت إلى الاستجابة لضغوط رابين، غير أن تراجعها لم يهدّئ الخواطر وبقيت الحملة عليها شديدة. حتى أن رئيس شاس، الحزب الأصولي لليهود الشرقيين، صرَّح أن يوم موتها سيكون «يوم عيد»!

1- جرت الحادثة في سنة 1999. انظر: صموئيل فريدمان: **يهودي ضد يهودي** **The Jew vs Jew.** Struggle for the Soul of American Jewry, New York, Touchstone Book, 2000.

2- Mezvinsky Norton, Shahak Israel, Jewish Fundamentalism in Israel, Londres Pluto 1999.

تمارس شرطة الفكر دورها بعنف أشد أيضاً داخل جماعات غلاة المتزمتين كما في بني براك، إحدى ضواحي تل أبيب. فلقد أضرم المتزمتون المتدينون سنة 1995 النار في مركز لبيع الصحف لأن صاحبه كان يعرض ـ جنباً إلى جنب ـ الصحف الوطنية العلمانية والصحف المتزمتة دينياً[1]. ويخضع سكان هذه الأحياء باستمرار للنظرات «التفتيشية»، بله للتدابير الانتقامية لـ«ميليشيا الفضيلة». وغالباً ما توجه يد الإخوان ـ كما يُسَمُّونهم عادة ـ رسائل وشاية مغفلة تتهم فلاناً بأنه تسكع مع امرأة، وأحد التجار الباعة بعدم احترام الكاشروت، أو أحد الفتيان بمشاهدة التلفزيون. ويحكي عمانويل هايمان في كتابه عن الأصولية اليهودية أن شاباً من قاطني الحي شاء له سوء الحظ الذهاب إلى السينما وارتداء الجينز وقراءة كتب التاريخ والفلسفة، فاضطر إلى مغادرة الحي بعد أن تعرض لإغارة قوية قام بها أفراد من ميليشيا الفضيلة، فحطموا اسطوانات الموسيقى، ونهبوا مكتبتَه، واعتدوا عليه بالضرب.

عندما يلقي الأصوليون اليهود الحجارة أو يضرمون النار في مخزن أو ينهبون منزلاً إسرائيلياً، فإنهم يبرهنون تجاه العلمانيين عن التعصب نفسه الذي يدفع الأصوليين المسلمين إلى إدانة الكاتبات مثل نوال السعداوي بتهمة الارتداد، أو تسليمة نسرين بتهمة التجديف. غير أن عنفهم ليس له الوقع نفسه. فخطر التهديد الناجم عن تعصب الأصوليين يتعاظم ويغدو مرعباً إذا كان البلد الذي ينشطون فيه يستوحي قانونه العام من الشريعة الدينية، بالمقارنة مع ما يمكن أن يكون عليه الأمر في بلد تُقام فيه العدالة باسم حقوق الإنسان. ففي دولة علمانية أو في بلد يدّعي الديمقراطية، يعبّر التعصب الديني عن نفسه أكثر ما يعبّر في الفضاء الثقافي تجاه الكتب والأفلام. عندئذ تنطلق الحملات ضد التجديف باسم احترام الأديان، بل بذريعة أكثر نجعا: باسم مكافحة «العنصرية المضادة للدين». ولكن في هذه أو تلك من الحالات، يتعلق الأمر بإستراتيجية تهدف إلى إضفاء القدسية على الدين على حساب حرية التعبير.

1- عمانوئيل هايمان: **في قلب الأصولية اليهودية**، مصدر سبق ذكره، ص104.

الاتهام بـ«التجديف» كسلاح للرقابة

أثارت الفتاوى المُعلَنة ضد كتّاب من أمثال سلمان رشدي أو تسليمة نسرين مشاعرَ الرأي العام الدولي، بعنفها الرمزي والفعلي. وكلمة «فتوى» وحدها، التي لا تعني في الأصل إلا رأياً دينياً، يبدو أنها أصبحت رمزاً للتعصب الخاص بالإسلام. مع أن المسلمين ليسوا وحدهم الذين يريدون تخويف أولئك الذين يتجرّؤون على تقديم رؤية نقدية، أو شخصية فحسب، لأركان عقيدتهم. يُعرِّف المعجم الفرنسي «التجديف» بأنه إهانة موجهة إلى الألوهة، وهو ينصرف إلى الأديان جميعاً. ولئن منع الإسلام صراحةً تمثيل الله والرسول وأهل بيته، فإن الكاثوليكية لم تقرر نشر الأيقونات إلا لهدف التبشير، وهذا ليس بدون حذر بلغ حد الوسواس بشأن القواعد التي يجب التقيد بها في هذا المجال. وتشهد القضايا الأخيرة التي وصِفت بأنها «تجديفية» على تعصب مشترك. فالرهانات على السلطة هي هي، والتسابق على قيادة كل طرف لطائفته هو هو، كما هي هي التهديدات بالانتقام والثأر في حال الإصرار على التجديف. فكيف نفسر في هذه الحال أن تكون الفتوى ضد سلمان رشدي قد أعطتنا انطباعاً بأنها أشد عنفاً من أية حملة أخرى شنها أصوليون مسيحيون ضد المخرجين السينمائيين غودار وسكورسيزي؟ لا بد إذن من أن نأخذ بعض الوقت لكي نعيد بناء هذه القضايا في سياقها حتى نفهمها.

صراع من أجل احتكار التفسير

صارعت الكاثوليكية دائماً للحفاظ على عقيدتها من كل قراءة نقدية أو مختلفة فحسب. ولسنا بحاجة إلى العودة إلى زمن محاكم التفتيش للتأكد من أن الدعاوى القضائية بتهمة السحر كانت تعبر عن إرادة إسكات أولئك الذين كانوا يهددون احتكار الكنيسة للتفسير والتأويل. تلاحظ الباحثة الإثنولوجية جان فاڤريه سعادة، التي تهتم باستعراضات «درب الآلام» التي تنظمها الكنيسة من أجل تمثيل عذاب

المسيح، أن الكنيسة لا تمانع في اللجوء إلى وسائل فنية، بل مسرحية، عندما يكون الأمر متعلقاً بالإخراج التمثيلي للإنجيل من أجل زيادة شعبيته، ولكنها لا تتردد في أن تبدي شراسة مفرطة حالما تخرج المبادرة عن سيطرتها[1]. عندئذ نراها تعبئ قواها ضد أي تمثيل تعتبره منتهِكاً للقدسيات أو تجديفا بهدف حماية دورها كوسيط بين الله والبشر. بطبيعة الحال، كلما مر الزمن، وكلما فقد الدين نصابه المقدس في البلاد المُعلمَنَة، تتضاءل إمكانية ممارسة هذه الرقابة بشكل مكشوف. ففي فرنسا ـ على سبيل المثال ـ لا يمكن أن يسمح الڤاتيكان لنفسه بالتدخل بصورة مباشرة بدون أن يعطي الانطباع بالرغبة في ممارسة رقابة لا تطاق. وبدلاً من استعمال قوتها المؤسسية، تختار الإدارة الڤاتيكانية غالباً أن تنتدب بعض الروابط والجمعيات للاضطلاع بهذا الدور. فالروابط أكثر صدقية، وتعطي الانطباع بوجود مجتمع مسيحي تلقّى صدمة نتيجة لبعض الأقوال أو بعض الإبداعات الفنية. ومنذ الستينات كانت «شبكات المنظمات الثقافية» ـ ROC ـ في فرنسا تأخذ على عاتقها المبادرة إلى تنظيم حملات تتدخل بواسطتها باسم الأخلاق أو الآداب العامة ضد كل فيلم أو كتاب يُعتبر في غير محله من وجهة نظر مسيحية. وتنشر هذه الرابطة مجلة متخصصة بالسينما والتلفزيون، وتناضل بصورة عامة ضد كل اتهام للكنيسة أو للإدارة الكاثوليكية الڤاتيكانية أو للمسيحيين. ومؤسسها بيير داندريه Pierre d'André ليس مناضلاً عادياً، فلقد سماه البابا بيوس الثاني عشر (حاجباً سرياً بالرداء والسيف)[2]، وثبَّته في هذا المنصب كل من البابا يوحنا الثالث والعشرين وبولس السادس ويوحنا بولس الثاني. وظيفته إذن مساندة الباباوات وحمايتهم. ولما كان رجلاً مثقفاً، فإنه من الطبيعي أن يؤدي واجبه هذا في المجال الثقافي. ويمكن النظر إلى منظمته على أنها تمثل وجهة

1- بخصوص تحليل احتكار التفسير الذي تمارسه الكنيسة يمكن الرجوع إلى أعمال: Jeanne Favret – Saada، وبخاصة: مقدمات لانثروبولوجيا التجديف، المجلة الإثنولوجية الفرنسية، العدد 3. بالإضافة إلى دراسة لها عنوانها: كلمات تجديفية، مجلة Esprit، كانون الأول- ديسمبر 1995.

2- [CAMERIER] صاحب رتبة عليا، يحتل موقعا وسطا بين رجال الكهنوت والعلمانيين ويرتبط بشخص البابا. (م)

النظر الثقافية لكنيسة فرنسا الكاثوليكية. ففي الثمانينات، نراها تحتج على فيلم غودار «السلام عليك يا مريم»، وكذلك على فيلم «تجربة المسيح الأخيرة» للمخرج سكورسيزي. ولكن على نقيض ما كان عليه الأمر في الستينات، لم تبق هذه المنظمة وحيدة على هذه الساحة. فقد تجاوزتها بسرعة مزايدات المناضلين الكاثوليكيين الأصوليين، الثائرين في وجه الإدارة الڤاتيكانية التي يتهمونها بأنها لم تعد تمثل الكنيسة. فليس أفضل ـ تبريراً للادعاء بتجسيد «الكنيسة الفعلية» في مواجهة «الكنيسة الشرعية» ـ من تلبس دور الحارس الذي يحميها من عبدة الأصنام!

ليس من قبيل المصادفة أن الثمانينات من القرن العشرين شهدت وفرة من المعارك الكلامية ودعاوى «التجديف». ففرنسا كانت في قلب مرحلة ما قبل الانشقاق. ومنذ أن أصبح الإصلاح الذي أقره مجمع الڤاتيكان الثاني ساري المفعول إلى حين صدور قرار حرمان الأسقف لوفيڤر Lefebvre، شعرت حركة الكاثوليكيين الأصوليين أكثر من أي وقت مضى بالحاجة إلى إثبات تصميمها على تجسيد الإيمان الكاثوليكي. وأصبحت هذه الحركة أكثر من مجرد معسكر لمقاومة تطور الطقوس الكنسية. فعلى شاكلة جانماديران أو برنار أنتوني، ركّز بعض المناضلين كل جهودهم من أجل الانتقال من موقف التمايز الديني إلى موقف التمايز السياسي كجزء مشارك من اليمين المتطرف الفرنسي[1]. فجان ماديران، وهو فيلسوف من تيار شارل مُورًّا[2]، وضع الأسس لإيديولوجيا كاثوليكية جذرية، وذلك على صفحات مجلة «مسارات» Itinéraires التي مازالت، إلى اليوم، تلهم مناضلي اليمين المتطرف[3]. أما برنار أنتوني ـ الذي يوقّع ما يكتبه

1- فياميتا ڤينر: التعبئة من داخل ذات الصف: اليمين المتطرف الفرنسي نموذجا (1981ـ1999). أطروحة مقدمة في معهد الدراسات السياسية بإشراف Pascal Perrineau.

2- شارل مُورًّا 1868ـ1952. منظّر سياسي فرنسي ملكي النزعة ومدافع عن الدور السياسي للكنيسة. كان معادياً للبروتستانتيين والبنّائين الأحرار ـ الماسونيين ـ واليهود وغيرهم. (م)

3- فكّر جان ماديران منذ 1955 بإصدار مجلة كاثوليكية مستقلة عن باقي المثقفين الكاثوليكيين الفرنسيين الذين يعتبرهم معتدلين أكثر مما ينبغي. هاجم الصحافة الكاثوليكية في 1955 في كتاب عنوانه: **إنهم لا يعرفون ما يفعلون**، واتهمها بالتواطؤ مع الماركسية، وبتحضير العقول بصورة ماكرة من أجل الارتداد إلى الحداثة.

في هذه الأيام باسم رومان ماري ـ فهو مناضل يريد زج نفسه باستمرار حيث تحتدم الأمور. قضى زمناً في صفوف القوميين المتطرفين، والتيار التضامني، وهو يجسد أفضل من أي كان ذلك الجيل من المناضلين الكاثوليكيين الأصوليين الذين انتقلوا إلى الالتزام السياسي في نطاق الجبهة الوطنية (حيث أصبح واحداً من ممثليها في المجلس النيابي). وفي سنة 1975 شارك مع جان ماديران في إصدار أول صحيفة كاثوليكية أصولية ملتزمة: Présent. وقاده نجاح المشروع إلى مرحلة أعلى، فأسس في 1979 أول رابطة كاثوليكية أصولية غير كنسية: مركز شارلييه le centre charlier. وقد شاء هذا المركز أن يمثل، من حيث المبدأ، فسحةً للتروي والتفكير إزاء التقلبات اليومية للسياسة. ومع ذلك، وتحت غطاء الدعوة إلى مقاومة تطور طقوس الكنيسة، نظَّم حملات سياسية حقيقية، بخاصة ضد فيلم غودار وفيلم سكورسيزي.

انطلقت الحملة ضد فيلم غودار «السلام عليك يا مريم» Je vous salue Marie سنة 1985، أي قبل الحملة على «تجربة المسيح الأخيرة» بثلاث سنوات. لقد بدأ عرض فيلم غودار في الخامس والعشرين من كانون الثاني-يناير من ذلك العام. وهو أول فيلم يجرؤ على رسم صورة هزلية للمسيحية انطلاقاً من وجود حركة كاثوليكية أصولية منشقة... فبعد نزوله في مطار جنيف، يركب الملاك جبرائيل في سيارة أجرة يقودها يوسف، إلى أن يصل إلى محطة وقود، حيث يُعلِم ابنةَ صاحب المحطة بأنها ستصبح أماً. مع أن مريم، التي تحب يوسف، بقيت عذراء. يشعر يوسف بالغيرة أولاً، ولكنه ينتهي بالقبول بهذه الولادة. وللوهلة الأولى يصعب أن ندرك بوضوح ما الذي يمكن اعتباره انتهاكا للقدسيات في هذا السيناريو. حتى أن صحيفة الكاثوليكيين الأصوليين Présent تريثت مدة قبل أن تبدو مصدومة. واكتفت ـ في مرحلة أولى ـ بوضع عنوان يقول: «السلام عليك يا مريم ليس فيلما بريئا» (صحيفة Présent، 11 شباط-فبراير 1985). ولئن كان هذا العنوان لا يوحي بأن الفيلم يتضمن انتهاكا صارخا للقدسيات، فإنه يتضمن بالمقابل تلميحاً إلى اللون السياسي لأولئك الذين كانوا وراء إنتاج الفيلم وإخراجه:

في المقام الأول جان لوك غودار، الموسوم من قبل قراء الصحيفة بأنه سينمائي ملتزم بأقصى اليسار، ولكن من ورائه أيضاً جاك لانغ. فوزير الثقافة، الذي كان موضوع تشنيع اليمين المتطرف، متهم هذه المرة بأنه مَوّل «فيلماً عن انحرافات المسيح الجنسية». وقد ألحت المقالات المعارضة لفيلم «السلام عليك يا مريم»، بشكل عام، على تمويل الوزير للفيلم أكثر من إلحاحها على تفاصيل السيناريو. ونقلت الصحيفة عن مراسل «العمل الفرنسي»[1] تقول إن وزير الثقافة ربما أنفق 250 مليون فرنك لإنتاج الفيلم (صحيفة Présent، 20 شباط-فبراير 1988).

إذن ما صدم اليمين المتطرف ليس الموضوع، بل «من» سمح لنفسه بمعالجة هذا الموضوع. فمدار الرهان كان على استباق الكنيسة الكاثوليكية نفسها إلى الرد بأسرع وبأقوى مما سترد. ونُظم لهذا الغرض تجمع في شارع الشانزليزيه في الثالث عشر من شباط-فبراير، أي قبل أكثر من شهرين من اتخاذ يوحنا بولس الثاني قراره بإدانة الفيلم[2]. وقد تبعت التجمع اصطدامات سوّغَتْها صحيفة Présent بهذه العبارات: «ألن تردوا الفعل إذا شتموا أمَّكم؟». هذا التساؤل الطعم يؤكد أن الحافز الأول لمناضلي اليمين المتطرف لم يكن منع الفيلم من أن يمارس تأثيراً سيئاً، بقدر ما كان حافزهم الدفاع عن شرف «أُمّهم»، وبالتالي وضع أنفسهم في موضع أبناء المسيحية. وبعد ثلاث سنوات تقريباً، ستقوم الشبكات نفسها أو ما شابهها بتعبئة مناضليها ضد فيلم آخر: «تجربة المسيح الأخيرة» للمخرج مارتن سكورسيزي.

قضية سكورسيزي

الفيلم ـ بذاته ـ ليس أهجية ضد الكهنوت. وهو مُستَوحى من كتاب كازانتزاكي الذي يحمل العنوان نفسه، ويتجنَّب عمداً الكليشيهات الهوليودية. بل إن سكورسيزي يشيد بـ«يسوع» ويحاول إحياء طبيعته المزدَوَجة، البشرية

1- صحيفة يمينية معروفة. (م)

2- تحت الضغط أدان البابا رسميا «السلام عليك يا مريم» في 25 نيسان-إبريل 1985.

والإلهية. ويصور إرادته كإنسان كأنما سلكت ثلاث مراحل، نلتقيها في الإنجيل نفسه: ففي المرحلة الأولى لا يتمنى إلا أن يكون حباً وغفراناً، ثم، بعد أن يكتشف مظالم هذه الدنيا، يدرك أنه لا يستطيع البقاء سلبياً. وأخيراً، فإن درب آلامه إلى الصليب يبدو وكأنه ضرب من رد سياسي. بالطبع، عندما يحاول سكورسيزي الغوص في عمق نفسية يسوع، مستكشفاً تلافيفها وتحولاتها، فإنه يخاطر بأن يرسم له صورة إنسان مصاب بقدر من الهوس الاكتئابي. مع ذلك، حتى وإن لم يكن مشروع سكورسيزي يقدم صورة مثالية عن حياة يسوع، فإنه لا ينطوي على خيانة لاهوتية تسوغ منعه بذريعة التجديف. ولكن هذا ما حصل. فعنوان الفيلم نفسه ـ «تجربة المسيح الأخيرة» ـ كان كافيا لإثارة الانفعال. كما لو أنه يستحيل تصور وقوع يسوع في التجربة، مع أنه بشر ورسول. مثل هذا الانفعال كان يمكن فهمه ـ إذا اقتضى الأمر ـ لو أنه جاء من الطائفة المسلمة، حيال فيلم يطمح إلى تقديم لوحة نفسية لمحمد. وبالفعل، لا يكتفي الإسلام بتحظير كل أشكال الأيقونات والتصاوير، لكن هذا الدين يُلحُّ على كون القرآن قد أُوحي، بل أُملي إملاء على محمد بصوت الله. في حين يقرّ الإنجيل ببشرية النبوءة المسيحية. إذن لمَ هذا القدر من الانفعال والهياج؟ وماذا يعني هذا الاتهام بالتجديف؟ أيعني شيئا آخر سوى أن الكنائس المسيحية، هي وحدها دون غيرها، التي تملك حق تفسير حياة المسيح؟

لقد حَرَّمت الكنيسة اليونانية الأرثوذوكسية، سنة 1954، كتابَ كازانتزاكي، وكاد المؤلف نفسه يعاقب بالحرمان. وبعد ثلاثين سنة، عند ظهور فيلم سكورسيزي، لم تفقد الكنيسة الشرقية شيئاً من تصميمها، وطلبت منعه في الخامس والعشرين من أغسطس-آب 1988. أما بالنسبة للكنيسة الرومية الكاثوليكية، فإن الأمور أكثر تعقيداً. ففي البرازيل، حيث يتمتع الكهنة بسلطة كبيرة، دعوا إلى مقاطعة الفيلم في التاسع والعشرين من أغسطس-آب. بالمقابل، فضّل المسؤولون الدينيون في الولايات المتحدة وفرنسا ترك مجال الاحتجاج للروابط والمنظمات. وفي الولايات المتحدة، احتلت المواقع الأمامية الرابطة

الكاثوليكية للحقوق الدينية والمدنية[1]، التي تدافع عن «حق الكاثوليك بالإسهام في الحياة العامة الأمريكية». فعلت ذلك حتى قبل أن تشاهد الفيلم.

وتشكل هذه الرابطة جزءاً من تلك المنظمات الهجينة لليمين الديني الأميركي، التي يوزع قادتها أوقاتهم بين التزاماتهم في إطارها، وبين مسؤولياتهم في الحزب الجمهوري. وعلى سبيل المثال، قبل أن يترأس الرابطة، كان وليام دونهو Donohue مستشاراً في إدارة بوش الأب. هذه المنظمة، التي تتوفر لها إمكانيات ضخمة، تمارس دورها الاحتجاجي عبر التظاهرات، ولها صوت مسموع في وسائل الإعلام. وقد حاولت شركة يونيڤرسال، المنتجة لـ«تجربة المسيح الأخيرة»، خفض مستوى التوتر بدعوة عدد من قادة الروابط المسيحية إلى عرض خاص للفيلم. وكان المنتج، الذي يعرف اعتدال السيناريو، قد ظن أن الجدل حول الفيلم ليس إلا ثمرة سوء فهم، وأن الروابط ستوقف حملاتها ما إن تشاهده، ولكنه في ظنه هذا ما كان يدرك الأسباب الحقيقية لهذا الجدل. ولم يزد عرض الفيلم الأمورَ إلا سوءاً. فلقد عرض بيل برايت، رئيس C.C.C [Campus Crusade for Christ][2] التي أقيمت لمساعدة الطلاب المسيحيين على مقاومة العالم المعاصر، على يونيڤرسال تسديد نفقات إنتاج الفيلم لقاء إتلاف النسخ كلها. فرفضت ونشرت بياناً تعلن فيه أن أي ضغط لن يجعلها تخالف في التعديل الدستوري الأول الذي يضمن حرية التعبير. منذئذ، راحت مكاتب الشركة تتعرض لحصار المتظاهرين يومياً. ونظمت الروابط يوم بدء عرض الفيلم في دور السينما تجمعاً ضم خمسة وعشرين ألف شخص أمام مقر الشركة في لوس أنجلوس. كما أطلق اليمين الديني الأمريكي حملةَ مقاطعة تابعتها بكثافة وسائل الإعلام. ففي كاليفورنيا واصلت 1200 محطة إذاعة حملةَ المقاطعة. كما رفضت 3500 دار سينما عرض الفيلم. فما هو الموقف في فرنسا، حيث تطورت الأمور قليلاً بعد قضية فيلم غودار؟

1- أنشأ هذه الرابطة في 1973 الأب ڤيرجيل بلوم، وهو يسوعي محافظ. وبقيت أنشطتها غير ملحوظة ـ نسبياً ـ إلى سنة 1988 حين بدأت هذه الرابطة بتقديم مساعدة مالية وتقنية إلى الاحتجاجات المضادة لفلم «تجربة المسيح الأخيرة». كما برزت في مناهضتها لفلم «الكاهن» Priest سنة 1995.

2- حرفيا: الحملة الطلابية الجامعية من أجل المسيح. (م)

في مرحلة أولى، استمرت من أيار-مايو إلى تموز-يوليو 1988، اكتفت الصحافة الفرنسية بنشر بعض المقالات حول الجدل الدائر في الولايات المتحدة، واصفة إياه بمبالغة أمريكية أنموذجية[1]. وفي الحادي عشر من أغسطس-آب، يوم عرض الفيلم في الولايات المتحدة، نشرت صحيفة Présent، التي لم تكن قد شاهدت الفيلم بعد، النبأ تحت هذا العنوان: «بدء عرض الفيلم المجدّف». وهذه الطريقة في الإعلان عن حملة واعدة لا تقل شأنا عن تلك التي جرت ضد فيلم غودار حَرَّكت الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية. فبعد يومين من نشر هذا المقال، أعلن الناطق باسم الأساقفة الفرنسيين، الأب دي فالكو، معارضته لعرض الفيلم ـ الذي لم يره ـ في قاعات السينما في فرنسا. وقد أدهش عنف ردة فعله المراقبين. بوسعنا التساؤل ـ فعلاً ـ عما إذا لم يكن تسرّع الكنيسة الفرنسية وموقفها المتطرف في هذه القضية نابعين من خشيتها جرجرة قدميها خلف الأصوليين، كما حدث إبان الحملة ضد فيلم «السلام عليك يا مريم». وأيّاً ما كان من أمر، فإن الأصوليين لا ينوون أن يتركوا للكنيسة حرية الكلام في المجال العام. وكتبت صحيفة Présent أنها غير راضية عن تصريح دي فالكو، مشيرة إلى أن الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية بعيدة عن طلب منع الفيلم، على نقيض أساقفة البرازيل أو الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية [2]. وحاولت شبكات المنظمات الكاثوليكية الأصولية، مرة أخرى، اتخاذ موقف المدافع عن الفضيلة الكاثوليكية عن طريق المزاودة على الكنيسة في الحملة ضد فيلم «تجربة المسيح الأخيرة»[3]. ولكن يبقى

1- انفردت صحيفة Présent من بين سائر صحف اليمين بإبداء تعاطفها مع بادرة البروتستانتيين إلى الدفاع عن صورة المسيح، منوهة بأن «قساوسة» منهم طالبوا في هوليود بتدمير فيلم «تجربة المسيح الأخيرة»، Présent 23 تموز-يوليو 1988.

2- «الفيلم التجديفي: الكنيسة تطالب بمنعه... ولكن في اليونان»، صحيفة Présent 25 آب-أغسطس 1988. «الفيلم التجديفي... المطارنة يدعون إلى المقاطعة... ولكن في البرازيل»، الصحيفة نفسها 29 ـ 30 آب-أغسطس 1988.

3- بل إن «شبكات المنظمات الثقافية» ROC شعرت في الثامن من أيلول-سبتمبر أنها مضطرة إلى كتابة رسالة دورية تذكّر فيها بتحفظها تجاه رابطة مستقبل الثقافة (هذه الرابطة الكاثوليكية الأصولية القريبة من اليمين الديني الأمريكي) المنخرطة هي الأخرى في الحملة ضد الفيلم.

هناك فارق بالمقارنة مع الحملات التي شُنّتْ ضد فيلم «السلام عليك يا مريم». فالحركة الأصولية كانت ـ هذه المرة ـ على شفا الانقسام؛ إذ تعمقت الهوة بين أولئك الذين حافظوا على ولائهم للمونسينيور لوفيڤر رغم حرمانه، وبين الكاثوليكيين الأصوليين المستعدين للانضمام إلى الڤاتيكان لحمل الكنيسة على مزيد من التطرف بالعمل من داخلها[1]. وقد قام هؤلاء وأولئك بتنظيم تظاهرات منفصلة. وفي الثامن من أيلول-سبتمبر، استغلت كنيسة منشقة تابعة للمونسينيور لوفيڤر ـ أخوّة القديس بيوس العاشر ـ مناسبة العرض الافتتاحي للفيلم في مهرجان البندقية، ونظمت «موكباً للاستغفار والتكفير» عَبْرَ شوارع الحي اللاتيني في باريس. وكانت المسيرة مثيرة للانفعال حقا. فقد قادها أعضاء كنيسة الأخوّة وهم يرتدون زيّهم الديني الخاص، حاملين صلباناً خشبية وشموعاً موقدة، فيما راح الرجال والنساء يركعون على أرض الشارع ويرتلون «أبانا الذي في السماوات» و«السلام عليك يا مريم» Ave Maria. كما جرت تظاهرتان منفصلتان في باريس يوم بدء عرض الفيلم. الأولى في ميدان أوديون Odéon نظمها الأب Laguérie، كاهن كنيسة القديس نقولا دوشاردونه، ومن أنصار لوفيڤر، ضمت نحو مئة شخص؛ وجرت الثانية في ميدان الأوبرا، نظمتها شبكات التقليديين القريبين من صحيفة Présent ومن الرابطة العامة من أجل احترام الهوية الفرنسية والمسيحية ـ Agrif ـ التي أسسها برنار أنتوني، وقد ضمت نحو ألف متظاهر. كما جرت تظاهرات في مدن أخرى غرب فرنسا ووسطها[2].

1- في الثلاثين من حزيران-يونيو 1988، قام المونسنيور لوفيڤر بسيامة أربعة مطارنة مخالفاً في ذلك رأي الڤاتيكان. وقد أدى هذا الفعل إلى حرمانه كنسيا، وإن لم يكن مصير أنصاره قد حسم بعد. وقد أحرج الموقف أصدقاؤه القريبين من الجبهة الوطنية، واختاروا «الانضواء» تحت راية الكنيسة مستظلين بكاهن مدينة بارّو، دوم جيرار كالڤي، وذلك في الحادي والعشرين من تموز-يوليو 1988. من هنا ظهرت تسمية التقليديين المنشقين للدلالة على أنصار **لوفيڤر**، وتسمية التقليديين المنضوين للدلالة على الآخرين. كتاب فياميتّا ڤينّر: **التعبئة من ذات الصف**. مصدر آنف الذكر.

2- وصف هنري تانك المسيرة في صحيفة لوموند قائلاً: «رجال ونساء راكعون في الشارع يهمهمون بالصلوات (أبانا الذي في السموات، والسلام عليك يا مريم) يتقدمهم صليب خشبي ضخم وشموع متقدة. كان المشهد غريباً خارجاً عن المألوف، في عيون الزبائن الجالسين ⇦

تُبيِّن هاتان التظاهرتان المتنافستان، إلى أي حد صار الطلاق تامّاً بين المنشقين المتمسكين بالاعتراض على تطور النظام الطقوسي، وبين المنضوين تحت لواء الڤاتيكان الراغبين في شن كفاح سياسي باسم الكاثوليكية الراديكالية. وتعبّر خصومتهما الجديدة عن نفسها بالسباق إلى المزاودة في مواقف ليس هدفها توكيد الذات تجاه الكنيسة الكاثوليكية فحسب، بل كذلك إرساء هيمنتهم حتى في قلب الجماعة التقليدية. وبالفعل، إن شبكات (المنضوين) التابعة لجان ماديران وبرنار أنتوني تفضل، بحكم خيارها السياسي، إبراز نفسها عبر عمليات تعبئة غالباً ما تكون جذرية متطرفة. ففي الثامن عشر من أغسطس-آب صدرت صحيفة Présent تحمل العنوان الرئيسي التالي: «إنذار في فرنسا ضد الفيلم الاستفزازي». وقد وقّع المقال الافتتاحي ريمي فونتين، وهو الصحفي نفسه الذي غطَّى أنباء الحملة على فيلم «السلام عليك يا مريم». وفي اليوم نفسه، نظم برنار أنتوني ـ وهو أيضاً نائب في المجلس الأوروبي عن الجبهة الوطنية ـ مؤتمراً صحفياً في مكاتب البرلمان الأوروبي أُطلق فيه هذا التهديد: لن يكتفي هو وأصدقاؤه هذه المرة بالأقوال فقط، كما فعلوا يوم قضية «السلام عليك يا مريم». وطلبت «الرابطة العامة لاحترام الهوية الفرنسية والمسيحية» AGRIF ـ مقلدةً في ذلك اليمين الديني الأمريكي ـ من الشركة التي توزع الفيلم، ومن فرع الشركة المنتجة في فرنسا، تنظيم عرض خاص لها. كان ذلك في الثالث من أيلول-سبتمبر، والفيلم مقرر له أن يُعرض في دور السينما الفرنسية في الثامن والعشرين منه. ولمّا لم «تتلق الرابطة» العامة أي رد، أقامت الدعوى على الشركتين أمام قاضي الأمور المستعجلة في باريس من أجل رؤية الفيلم قبل عرضه. وفي الثاني عشر من أيلول-سبتمبر، ربح محامو الرابطة دعواهم. وتوصلت هذه الأخيرة إلى رؤية الفيلم، ولكنها أقامت للحال دعوى مستعجلة أخرى تطالب بمنعه باسم «حق احترام العقائد». وبموجب نص حكم المحكمة الباريسية الصادر في الثاني والعشرين من أيلول-سبتمبر، فإن الفيلم يشكل اعتداء

⇦ على شرفات المطاعم الذين أثارت فضولهم هذه الاندفاعة الحافلة بالجبب [جمع جبة]»، لوموند 9 أيلول-سبتمبر 1988.

لا يطاق في نظر المسيحيين. إذن، نجحت «الرابطة العامة» ـ وهي تنظيم تقليدي متطرف ـ في تمثيل المسيحيين أمام القانون الفرنسي! لم يصل الأمر بالمحكمة إلى حد منع عرض الفيلم، لكنها طلبت مع ذلك إضافة نص تصحيحي إلى مقدمة الفيلم، وإلى سائر الإعلانات المعدَّة لترويجه. وعلى الرغم من كون هذا الحكم يمثل نصراً هائلاً ضد حرية التعبير، إلا أنه لم يهدّئ من روع المناضلين الكاثوليكيين التقليديين، المصممين باستمرار على المزاودة. وهكذا تحدّث برنار أنتوني عن «إرهاب لا سابقة له»: «يمرّغ هذا الفيلم في الوحل أعز ما لدى المسيحيين. كان ينبغي للمحاكم أن تمنعه. وكان على السلطات العامة والحكومة ـ بشكل خاص ـ ألا تسمحا بحدوث مثل هذا الاعتداء».

وعلى أساس هذا المنطق، يصرح أنتوني وأعضاء رابطته أنهم يعتبرون أنفسهم «مقاومين حقيقيين»، وأنهم لا يستبعدون أن يخالفوا القانون ليُظهروا معارضتهم للفيلم: «سنذهب إلى السجن إذا استدعى الأمر». بل إن أنتوني وجّه تهديدات صريحة باسم «الرابطة العامة» ومنظمة «مسيحية وتضامن»[1] إلى دور السينما التي تنوي عرض الفيلم.

إن منظمة «العمل الفرنسي»[2] هي التي تبنت تفعيل التهديد. فقد تركت بصماتها على الأعمال التي قامت بها في عدة مدن، وغبطت صحيفة التنظيم نفسها قائلة: «في مدن ليون وديجون ونانت ونانسي وأڤينيون، جرى تأمين الدفاع عن المسيح، وهو مستمر»[3]. وفي مرسيليا تم إخلاء عدة دور سينما. وفي غرونوبل أطلق ناشطو «العمل الفرنسي» عملية «عجة سكورسيزي»: حيث قام مئتا شخص بالتظاهر أمام دار العرض (غومون) وألقوا مئات من البيض

1- مسيحية وتضامن، هي أيضاً رابطة أنشأها برنار أنتوني، وهي تقوم بمهام تنسيق المناشط الدولية لليمين المتطرف الكاثوليكي الفرنسي.

2- منظمة يمينية شبه فاشية أنشأها شارل مورّا في مطلع القرن العشرين، وأصدرت صحيفة مشهورة بالاسم نفسه. (م)

3- «معالم فرنسا» 13 تشرين الأول-أكتوبر 1988. لم يتم تأريخ التحركات بدقة، ولكنها جرت بين الثامن والعشرين والثلاثين من أيلول-سبتمبر 1988. راجع أيضاً صحيفة لوموند 30 أيلول-سبتمبر 1988: (بدء عرض «تجربة المسيح الأخيرة» في جو مضطرب).

والمفرقعات داخل السينما وخارجها. وفي الثالث من تشرين الأول-أكتوبر تخطى الحض على الكراهية حداً جديداً. ففي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل اندلع حريق في دار سينما بيلدينغ في مدينة بيزانسون، ثم انفجرت قنبلة موقوتة. وعلى الرغم من تدخل الإطفائيين السريع فقد أتت النار على القاعة والشاشة وغرفة آلات العرض. ولم يعلن أحد مسؤوليته عن الحادث. لكن ذلك لم يمنع «العمل الفرنسي» من متابعة حملتها. فقد نظّم المحازبون في الحادي عشر من تشرين الأول-أكتوبر 1988 احتلال مكاتب شركة غومون Gaumont في ليون. وانقضت ساعة كاملة قبل أن تتمكن الشرطة من إبعاد المتظاهرين المرابطين خلف حاجز أقاموه. وأُوقف ثلاثة وعشرون شخصاً في نظارة الشرطة، ولكن «العمل الفرنسي» حصلت على ما تريد. لأن شركة غومون للتوزيع قررت، أخيراً، عدم متابعة عرض الفيلم في جميع دور السينما الفرنسية. وسُحب الفيلم من العرض بعد أن خشيت دور السينما على سلامة مرتاديها.

وصل الإرهاب المسيحي المناهض للتجديف إلى ذروته في الثاني والعشرين من تشرين الأول-أكتوبر عندما أضرم ثلاثة محازبين أصوليين النار في سينما واقعة في شارع سان ميشيل في باريس. وكان هؤلاء الإرهابيون ممن يدورون في فلك «مركز شارلييه»، لكن المركز كذّب كونه المحرض على الحريق الذي أصيب فيه 13 شخصاً. وكاد واحد منهم أن يموت وظل معاقاً مدى الحياة. وواضح أن هذا العنف يقلص الهوةَ الضخمة المفترض بها أنها تفصل الحملات التي ينظمها أقصى اليمين المسيحي ضد التجديف عن الفتاوى التي يطلقها الأصوليون المسلمون. فما دام هؤلاء كأولئك قادرين على التهديد بالموت أو حتى على تنظيم اعتداءات تؤدي إلى سقوط ضحايا، فعلى ماذا يتوقف فارق العنف الذي كنا أحسسنا به بين قضية سكورسيزي وقضية سلمان رشدي؟

سكورسيزي، رشدي: معركة واحدة

لا يختلف التصميم على تدمير كل دار سينما قد تعرض «تجربة المسيح

الأخيرة» ـ مع المجازفة بقتل المشاهدين ـ في مبدئه عن ذاك الذي يدفع الأصوليين المسلمين إلى تهديد مؤلف «**آيات شيطانية**». تشهد القضيتان، اللتان جاءتا في 1988، لا على التعصب الواحد نحو كل إبداع ثقافي لا يحترم الدين فحسب، بل على اتباعهما سيرورتين مدهشتين في تماثلهما. فقضية رشدي تحمل، مثلها مثل قضية سكورسيزي، اسمَ مبدع اعتُبر مجدفاً[1].

يقدم سلمان رشدي في كتابه شخصاً ما يدعى ماهوند ـ وهو اسم اُستعمِل في القرون الوسطى من أجل الهزء من «أنبياء الإسلام الكَذَبة». يحلم ماهوند حلماً هذيانياً، عامرا بالمومسات، وتتولد من هذا الحلم قواعد للسلوك في الحياة هَذَيانية هي الأخرى مثل: أية يد ينبغي استعمالها لتنظيف الإست، وأية وضعية من أوضاع الجماع حظيت بموافقة إلهية... الخ. وواضح أن هذه الصور المجازية مستلهمة، بتصرف، من حياة محمد، وهذا ما أثار ثائرة الإسلاميين. فمجرد تمثيل نبي من الأنبياء في صورة إنسان بشر خاضع للإغراءات وللشكوك وللهذيانات، يكفي لإشعال النار في البارود. يشعر الإسلاميون بكونهم الورثة الحقيقيين لمحمد، وهذا بخلاف حال الكاثوليكيين التقليديين الذين لا يستخلصون تعصبَهم الديني من حياة يسوع، بل من التراث المسيحي. «قل عن الله ما شئت، ولكن لا تمس محمداً أبداً» هذا ما سيقوله مسؤول إسلامي أثناء قضية رشدي[2]. وكما الأمر مع «تجربة المسيح الأخيرة» يكفي عنوان الكتاب ـ «**الآيات الشيطانية**» ـ لإطلاق اعتراض عام عليه. فقد تصوّر المؤمنون فوراً أن المؤلف يشبّه القرآن بعمل شيطاني، دون أن تكون هناك حاجة لقراءة الكتاب.

ستتفاقم الحملة على رشدي بفعل المزاودات بين الجماعات الإسلامية التي راحت تتنافس فيما بينها لتنسب إلى نفسها دور حراس النبي. ولكن خلافاً لقضية سكورسيزي التي ما أثارت جدلاً إلا في الولايات المتحدة وفرنسا، فإن الحديث

1- حظيت قضية رشدي بنصوص عديدة. نذكر بشكل خاص الحصيلة الجامعة التي كتبها جيل كيبل: **إلى الغرب من الله**. الناشر Seuil، باريس 1994.

2- شابير أخطار: **كن حذرا مع محمد! قضية سلمان رشدي** **Be Careful With Muhammad! The Salman Rushdie Affair**، الناشر Belew Publishing، لندن 1989.

عن قضية رشدي جرى في أركان المعمورة الأربعة. فقد عبأت الحملة مظاهرات من الهند إلى إيران مروراً ببريطانيا واليابان وفرنسا والدانمارك وجنوب أفريقيا وتانزانيا وتركيا... الخ. وهذا المد العالمي الذي أخذته القضية هو أول ما يميز بين وَقْع القضيتين ـ سكورسيزي ورشدي ـ حيث انحصرت قضية الأول بالصعيدين الأمريكي والأوروبي. وقد تضافر الهياج الشعبي والقمع السلطوي في بلدان الجنوب إلى سقوط أوائل الضحايا: ستة قتلى في إسلام آباد بباكستان، وخمسة قتلى مع نحو مئة جريح في سريناغار بكشمير. وما كان بوسع الحوادث اتخاذ مثل هذا المجرى في بلدان الشمال. فلم يوقِع أيٌّ احتجاج نظّمه، في لندن أو باريس، الأصوليون المسلمون أية ضحية. وقد جرت الحملة على مراحل عدة، ولا بد من فك رموز كل مرحلة منها تبعاً لسياقها لكي نفهم المجرى العنيف الذي اتخذته قضية رشدي[1].

انطلقت القضية من الهند في أيلول-سبتمبر 1988، عقب ظهور مقتطفات من الرواية [قبل نشرها في كتاب] في الصحف. مَهْدُ الانطلاق هذا لا يخلو من الأهمية. فهو مسقط رأس سلمان رشدي. وفيه يتجاوز نقدُ الإسلام إطارَ التجديف العادي، لأن الدين يقوم في نقطة المركز من التحدي السياسي الدائم بين الطائفة الهندوسية والطائفة المسلمة المشتبه بولائها للأخ العدو المسلم، أي باكستان. ومما أجج سورة الانفعال أن الهجوم ـ ولو كان مجازياً ـ جاء من فرد وُلد مسلماً، مما يجعله مرتداً جديراً بأن يُحكم عليه بالموت باسم الشريعة.

نَسَّقَ حملةَ الاحتجاج نائبان مسلمان، سيّد شهاب الدين وخورشيد علم خان، كما شاركت بالأمر الجماعة الإسلامية ـ فرع الهند ـ من التنظيم الباكستاني الذي يحمل الاسم نفسه. واستناداً إلى كتاب «**جهاد**» الذي وضعه جيل كيبل، يُعتَبر

1- في كل مرة، احتج مثقفون عديدون (إيرانيون وتونسيون ومغربيون وسوريون ولبنانيون) على حملة التخويف هذه، المقادة باسم الإسلام. ففي مقالة عنوانها: (قضية رشدي، احتجاج عالمي ووحدة تفسير) منشورة في «دفاتر مركز الدراسات والبحوث الدولية» العدد 1997/18، حذرت إميلي رينيه من رؤية تجانسية من شأنها أن تجوهر «أمة» الإسلام كما لو أنها قامت قومة رجل واحد لإطلاق تلك الفتوى.

اللاعبون الأوائل في هذه الحملة، جميعاً، من المريدين القريبين من المودودي، المنظّر السلفي الذي أسس «الجماعة الإسلامية». وكانت هذه المنظمة، قبل سنتين من قضية رشدي، أي عام 1980، قد شجعت الجمعية الوطنية الباكستانية على إصدار قانون يهدد بعقوبة الموت كل من «يدنس اسم الرسول المقدس أو اسم الله»[1]. حتى في الهند، حيث كانت الحملة الانتخابية محتدمة، ما كان بوسع رئيس الحكومة، رجيف غاندي، تجاهل ما أثاره الكتاب من الانفعال بين المسلمين الذين يشكلون 15% من الناخبين. ففي الخامس من تشرين الأول-أكتوبر، رزح غاندي للضغط وأصدر قراراً بمنع «**الآيات الشيطانية**»، على الرغم من احتجاج المثقفين الهنود. عندئذ أثيرت القضية من جديد في بريطانيا حيث تولاها المهاجرون الباكستانيون الكُثُر. فبدفع من الجماعة الإسلامية وفرعها البريطاني، المعروف باسم مؤسسة لايسستر الإسلامية، وضعت عدة روابط إسلامية بريطانية خلافاتها جانباً لتتحد ضد سلمان رشدي[2]. وراحت تصدر فتاوى، وتوقع عرائض تطالب بمنع الرواية. وفي الوقت الذي احتجت فيه لدى الناشر «بنغوان» Penguin، ولدى بعض النواب البريطانيين، راحت تطالب بتوسيع قانون التجديف ـ غير المطبق منذ زمان بعيد، والذي لا يتعلق أصلا إلا بالدين الانغليكاني. ولا شك أن هذه المنظمات الإسلامية استوحت القانون الباكستاني الذي يمنع كل نقد وهجاء للإسلام وللرسول... لكن بريطانيا ليست الباكستان. وفي كانون الأول-ديسمبر من العام 1988، أصدرت العدالة البريطانية حكمَها: إن الرواية لا يمكن ملاحقتها بتهمة إهانتها للإسلام. وكما لم تنجح الدعوى العاجلة التي أقامتها «الرابطة العامة لاحترام الهوية الفرنسية والمسيحية» Agrif لمنع «تجربة المسيح الأخير»، كذلك أخفقت الدعوى التي أقامها السلفيون الإسلاميون لمنع كتاب رشدي. وكما في فرنسا، أسهمت المجابهة مع هذا الواقع القضائي العلماني في زيادة تطرف

1- إميلي رينيه، المصدر السابق.

2- من هذه الروابط: حزب العلماء في مدينة بلاكبورن، والجمعية الإسلامية لترويج التسامح الديني في المملكة المتحدة، ومجلس الدفاع الإسلامي في لندن، ومجلس مساجد برادفورد (مجموعة ضغط سياسي للدفاع عن مصالح المسلمين الهنود).

الأصوليين وفي تجذير مواقفهم. وفي أواسط كانون الثاني-يناير 1989 أُحرقت نسخ من «**الآيات الشيطانية**» أمام حشد من الناس في اجتماع نظّمه مجلس المساجد في برادفورد. وقد صوّرت الجماعات الإسلامية الحدث وباعت الصور والأفلام لوسائل الإعلام في العالم، التي لم تستطع منع نفسها من المقاربة بينها وبين مشاهد الحرق النازية[1].

بعد وقت قليل من بداية الاحتجاج ضد كتاب رشدي في بريطانيا، انتقلت عدواه إلى الولايات المتحدة، حيث أحرج الإدارة الجمهورية، القريبة من اليمين الديني الخارج لتوه من حملة باسم التجديف ضد سكورسيزي. وصرَّح السفير الأمريكي في إسلام آباد غداة اضطرابات استهدفت السفارة: «لا تساندُ الحكومة الأمريكية ولا تتضامن البتة مع أي نشاط يمكن أن يكون، بشكل أو بآخر، عدوانياً أو مهيناً للإسلام أو لكل دين آخر». ومما يبعث على السخرية هنا أن أميركا، وبالرغم من كون حكومتها مدعومة من أصوليين دينيين يعارضون «التجديف»، تُعتبر من قبل الإسلاميين الإنكليز شريكة فيما ينددون به تحت اسم «كولونيالية أدبية» ناتجة عن «مؤامرة صهيونية»[2].

لقد أصبحت قضية رشدي، حتى أكثر من قضية سكورسيزي، رهينة السياسة الدولية. وقد تَسَيَّستْ إلى درجة أن رؤساء الدول شُغلوا بها. ففي الرابع عشر من شباط-فبراير 1989، غداة اضطرابات إسلام آباد، وبينما كان الجدل يهيج إسلاميي العالم كله منذ أشهر، قرر آية الله الخميني دخول الحلبة. فأصدر فتوى تحكم بالموت على رشدي بتهمة التجديف. ولا يشك جيلِ كيبل البتة بأن هذه الفتوى تستجيب لاهتمامات إستراتيجية أكثر منها لاهوتية: «حتى هذه اللحظة، كانت الحملة موجهة ضد الرواية، وإن صاحَبتها أحياناً نداءات تطالب بموت رشدي.

1- سيسارع أعضاء الرابطة إلى استنكار هذا التشويه، مع أن بيع الصور والأفلام أتاح لهم تأمين نفقات منظمتهم لعدة سنوات.

2- في نظر مؤسسة لايسستر الإسلامية، لا يعدو سلمان رشدي أن يكون «بيدقاً» في لعبة أكثر اتساعاً. وبرأي شير عزام، فإن الناشر Penguin، قد نشر «**الآيات الشيطانية**» تحت ضغط اللوبي اليهودي. نقلا عن كتاب: «**القضية الشيطانية، سلمان رشدي وغضب الإسلام**» بقلم M. Ruthven، الناشر هوغارث برس، لندن 1991.

أما اعتباراً من الآن، وبعد الدعوة إلى إعدام مؤلف هو أيضاً مواطن بريطاني (لا علاقة له إطلاقا بإيران)، فإن هذه الفتوى، التي فاجأت الشبكات السعودية التي لم تتوصل إلى منع نشر الكتاب وتوزيعه، أعطت الحملة وجهة أخرى إذ جعلت من مرشد طهران زعيما بلا منازع للمسلمين المهانين». وبالفعل، وكما في قضية سكورسيزي، فإن حقيقة الأمر تتعلق بقضية مزاحمة وتنافس. فمن خلال الحملات ضد التجديف باسم المسيحية، حاول الكاثوليكيون الأصوليون استرجاع الزعامة على حساب الإدارة الفاتيكانية. وفي حالة رشدي، نتجت المزاودة عن المنافسة بين السنيين والشيعيين.

نحن الآن على أقل من ستة أشهر قبل موت مرشد طهران، في وقت كان منافسوه السنّيون في العربية السعودية يتهيأون ليسرقوا منه دورَ زعيم الجهاد العالمي. فحتى هذه اللحظة، ومنذ 1979، عرفت الثورة الإسلامية الشيعية بقيادة آية الله الخميني، وحدَها، كيف تجسّد الانتصارات التي تداعب آمال إسلاميي العالم كله. ولكن في الخامس عشر من شباط-فبراير 1989 ـ يوم خروج آخر جندي سوفييتي من أفغانستان ـ تكرّس انتصار الجهاد برعاية العربية السعودية والولايات المتحدة لتحرير أفغانستان من الغازي السوفييتي. «لقد استقر في الأذهان يومئذ أن العربية السعودية قد سجلت نقطةً جديدة مهمة في توكيد سلطتها العقيدية على الإسلام العالمي»[1]. لكن الخميني أصدر فتواه ضد رشدي عشية اليوم الذي سيعلن فيه الأمريكيون والسعوديون انتصارهم في أفغانستان، مستقطباً بالتالي جزءاً من الاهتمام الإعلامي. وكما قال لنا عمر بكري، زعيم «المهاجرين» في لندن[2]: «يريد الخميني أن يكون زعيم المسلمين. وهو الآن يزاود». وبكري، الذي اعتاد على تسويغ مواقفه أمام الصحفيين الغربيين، استغل هذه المنافسة لبثّ الاعتقاد بوجود خلاف سياسي حقيقي: «لست متفقاً مع الخميني عندما أمر بقتل رشدي. الخميني لا يملك الصلاحية ولا الحق ليفعل ذلك». ولكن ما يأخذه الزعيم

1- جيل كيبل: **جهاد**. مصدر سبق ذكره، ص287.

2- تمكنا من الاتصال به هاتفياً في الرابع من أيلول-سبتمبر 1999 في نطاق لقاء مطول نشر في مجلة Prochoix، العدد 1999/12. فياميتّا ڤينر: «**فتوى ضد مثلي جنسي**».

اللندني ـ بالفعل ـ على الخميني، ليس دعوته إلى قتل رشدي، بل لأنه أصدر فتوى انطلاقاً من دولة غير شرعية لأنها شيعية: «الدولة الإسلامية مازالت غير قائمة. وما كان للخميني إلا الحق بإصدار مجرد رأي إسلامي لا أكثر». ينبغي لنا هنا أن نفهم ما يعنيه مناضل سني متطرف مثل بكري بـ«الدولة الإسلامية». إيران ـ في عينيه ـ ليست دولة إسلامية لأنها شيعية. أما بالنسبة إلى طالبان ـ الذين كان قريباً منهم ـ أو بالنسبة إلى العربية السعودية، فالشيخ يلومهما ـ أساساً ـ على فشلهما في إحياء خلافة تشع وتنتصر على الغرب. وليس لهذا الضعف، في نظره، غير سبب واحد: إغراء النزعة الدنيوية التي يجب منازلتها قبل كل شيء بتخويف أولئك الذين قد يتجرؤون على نزع القداسة عن الدين. ولكن يوجد سبب آخر للفرق في الموقف بين مقاربة الخميني ومقاربة عمَر بكري. فالأول هو في آن معا مرشد للمؤمنين ورئيس دولة، وليس عليه تقديم حساب لأي كان، وبوسعه القيام بكل التجاوزات. أما الثاني، فليس إلا زعيم رابطة يعيش في الغرب، حيث يجب عليه الخضوع للقواعد القانونية الديمقراطية، بخاصة تلك المتعلقة بالحض على القتل، تحت طائلة الدخول إلى السجن. والنتيجة إلحاح بكري على تقديم هذا الإيضاح: «لا أقول: اقتلوا فلاناً. أعطي رأياً إسلامياً. عندما يسألني الناس، عما إذا كان يجب طرد الأمريكيين من العربية السعودية أجيب: يشكل الأمريكيون هدفاً مشروعاً للحركة الإسلامية. ولكن لا أقول: اقتلوهم. سيقول الشيخ بن لادن: هاجموهم. أنا أقول فقط: هذا مشروع. هذا هو الفارق بيننا. نحن جماعة ذات تصورات فقط. نحن لا نحضّ عل الفعل، فهذا مجال الدولة».

هذا هو بالفعل الفارق بين قضية رشدي وقضية سكورسيزي. فهو لا يعود إلى طبيعة الدين الإسلامي نفسها، بل إلى السياق الذي يعبّر فيه التعصب الثقافي عن نفسه باسم هذا الدين. هذا العنصر جوهري. فهو يفسر لماذا أصبحت قضية رشدي أكثر عنفاً بكثير من قضية سكورسيزي. فبين أيدي المنظمات الخاصة، تطابقت الحملة ضد رشدي بدقة مع نفس إرادة الرقابة التي مارسها السلفيون الأصوليون تجاه سكورسيزي. فعند هذا الحد نجد أن سائر الآليات الملحوظة في

الحملات المضادة للتجديف التي يقوم بها هؤلاء تكرر نفسها، مرحلة بعد مرحلة، في الحملات التي يشنها أولئك. بالمقابل، عندما فهم آية الله الخميني فائدة الانفراد بتملّك إدانة سلمان رشدي، غيرت الفتوى طبيعتها. فما لم يكن إلا تهديداً أصبح حكماً بالإعدام صادراً بصوت رئيس دولة. هذا الحكم الذي تناقلته وسائل الإعلام أصبح مسموعاً لدى مسلمي الدنيا كلها. أي أنه صار يملك ـ حسابياً ـ حظوظاً أكثر بكثير للعثور على يد متعصبة تتولى تنفيذه فعلياً... لن يُقتَل رشدي، ولكن هذا الإيعاز، الذي ترجّع صداه على الصعيد العالمي، كانت له، مع ذلك، ضحاياه. ففي الحادي عشر من تموز-يوليو 1991، طَعن أصولي الأستاذ هيتوشي إيغاراشي، مترجم «**آيات شيطانية**» إلى اليابانية. وفي الجانب الآخر من الكرة الأرضية، في الحادي عشر من تشرين الأول-أكتوبر 1993، أصيب الناشر النرويجي وليام نيغارد بثلاث طلقات. وإذ عثر عليه أمام منزله وأُسعف بسرعة، فقد بقي على قيد الحياة. واليوم تنكر إيران أنها مازالت مستمرة في الحضّ على الاغتيال، ولكن «الجماعة الإسلامية» في باكستان مصرة. وهي تذكّر عبر موقعها على الشبكة بأن الفتوى مازالت سارية المفعول. وقد كاد مسيحي باكستاني، اشتُبِه بتأييده لرشدي، أن يلقى حتفه في عام 2002 إعداماً بتهمة «شتم الإسلام». وقبل هذا بست سنوات، في الرابع عشر من تشرين الأول-أكتوبر 1996، وشى أحدهم بمواطن يدعى أيوب مسيح لدى الشرطة آخذاً عليه التفوه بأقوال مؤيدة لرشدي. وقد أثار الحكم بالإعدام على هذا الرجل حملة احتجاج دولية. حتى أن مطران فيصل آباد الكاثوليكي ـ حنا يوسف ـ انتحر للاحتجاج على ظلم هذا القانون، وذلك في السادس من أيار-مايو 1998. وإزاء الاحتجاج الذي أثارته هذه القضية ألغت المحكمة العليا ـ أخيراً ـ القرار بإعدام أيوب مسيح، وذلك في 2002/8/16. ولكن القانون الذي يمنع التجديف مازال معمولاً به[1]. وفي حين يضحّي كهنة

1- قررت محكمة باكستانية في الثاني عشر من أيار-مايو، إرجاء تنفيذ إعدام هذا المسيحي، ولكن، في الرابع والعشرين من تموز-يوليو 2001، ثَبَّتَتْ محكمة لاهور العليا الحكم بالموت. فاستوجب الأمر قيام حملة احتجاج دولية ثانية لكي تلغي المحكمة العليا الحكم بالإعدام ولكن بعد أن قضى أيوب مسيح ست سنوات في السجن.

ذوو نزعة إنسانية بحياتهم من أجل الدفاع عن حرية التعبير في باكستان، يتعاضد كهنة آخرون مع الأصوليين المسلمين باسم التحالف المقدس ضد التجديف.

عندما يدافع الإسلاميون عن شرف المسيح

التقى أصوليون مسلمون ومسيحيون جنباً إلى جنب، بعيداً عن أضواء وسائل الإعلام، لتولّي الدفاع عن المسيح باسم مكافحة التجديف. ففي 1999، انضمَّ عمر بكري وتنظيمه الإسلاموي اللندني إلى الحملات التي يشنها الأصوليون المسيحيون ضد الكاتب المسرحي الأمريكي تيرّانس ماك نلّي الذي تُظهِر مسرحيتُه (جسد المسيح) ـ Corpus Christi ـ مسيحاً مثليا يتقاسم متعاً عديدة مع حوارييه. المسرحية ليست تحفة فنية مثلها مثل كثير غيرها من الأعمال التي تُهاجَم بسبب التجديف. فقد تحدث النقاد عن «إخراج عديم الخيال، ورع أكثر مما ينبغي، بل توقير يأكثر مما ينبغي». وفي الواقع، ليس المؤلف معادياً عنيفاً للكهنوت. فتيرّانس ماك نلّي، الذي ناهز الستين من العمر، هو من مواليد تكساس، في بلدة Corpus Christi ـ فعلاً ـ حيث رُبّي طبقاً للتقاليد الكاثوليكية. ولما كان من المناضلين في سبيل اعتراف الكنيسة الكاثوليكية بالمثليين جنسياً، فهو يحاول في المسرحية عمليةَ مصالحةٍ كبرى. ورسالته موجهة ـ إجمالاً ـ إلى المثليين، «الله يحبكم، الله يفهمكم، كان يمكن أن يكون ابنه مثلياً». ويتوجه إلى الكاثوليك قائلاً: «أحبونا». ولا يبدو أن هذه الرسالة الأخيرة قد تركت أثراً زائداً لدى الأصوليين المسيحيين.

عُرِضت المسرحية للمرة الأولى في أيار-مايو 1998 على خشبة مسرح برودواي في نيويورك. واستُقبلت بعدة إنذارات بوجود قنابل في المسرح: «رسالة إلى [الخوَل] اليهودي تيرّانس ماك نلّي. بسببك، سنكون مجبرين على استئصال كل فرد في هذا المسرح وإحراق المكان حتى الأساسات». وقد حمل التهديد توقيع «الحركة من أجل أمن أمريكا». وتضيف الجماعة هذا التوضيح الأخير: «الموت لليهود أينما كانوا في العالم». وتولّت التعبئة الرسمية ضد المسرحية «الجامعة الكاثوليكية من أجل الحقوق الدينية والمدنية» التي سبق لنا ورأيناها تنشط ضد

«تجربة المسيح الأخيرة». وجاءت على هذا النحو لتنضم إلى أولئك الذين يتهمون المنتجين اليهود بكونهم المحرضين على هذا التجديف المناهض للكاثوليكية، مخاطرين بتناسي كون سكورسيزي كاثوليكياً وكازانتزاكي يونانياً أرثوذكسياً[1]. وفي الوقت الذي ظلت فيه المنظمة ترفض قراءة المسرحية، فقد تعالى صراخها فورا لاستنكار التجديف، معلنة: «لئن كان لماك نلّي ـ قانونياً ـ الحق في شتم المسيحيين، فليس له الحق المعنوي والأخلاقي في فعل ذلك». هكذا ابتدأ التحدي وتضخم الجدل. فألغيت العروض خوفاً من أعمال الانتقام. واحتج بعض المؤلفين المسرحيين وتحدثوا «عن الاستسلام في مواجهة متطرفي اليمين والمهووسين الدينيين». أخيراً، تمكن «الاتحاد من أجل الحريات المدنية الأمريكية» ـ ACLU ـ و«التحالف الوطني ضد الرقابة» من جعل المسرح يتراجع عن قراره. واستؤنف عرض المسرحية في أيلول-سبتمبر. غير أن الأصوليين المسيحيين لم يلقوا السلاح. وانضمت إليهم منظمة «التراث، العائلة»، تلك الطائفة البرازيلية الشهيرة التي تمثلها في فرنسا منظمة (مستقبل الثقافة). وتمكنتا معاً، بفضل سلاسل من الرسائل، من إرسال عشرات الألوف منها إلى المسرح، استنكاراً لهذا «التجديف الذي لا يُسَمَّى، المرفوض بكل أرواحهم». حينئذ، تولت الرابطة الكاثوليكية تنظيم الانتقال إلى الاحتجاج المادي. فقام عدد من الكهنة، في الثالث والعشرين من أيلول-سبتمبر، بتلاوة سبحات وردية أمام المسرح. وكان الاجتماع سلمياً بالأحرى، وإن تكن امرأة في الحادية والسبعين أبعدتها الشرطة لرفضها تعليماتها، فراحت تصرخ: «إنه إلهي. «جسد المسيح» تعني لي شيئاً ما». ولتفادي التجاوزات تولت الشرطة مراقبة المسرح ووضعت كواشف للمعادن عند المدخل. وفي الرابع عشر من تشرين الأول-أكتوبر، جذب الاجتماع نحو ألفي متظاهر! وهو رقم له وقعه، بخاصة أن المدافعين عن المسرحية لم ينجحوا في حشد أكثر من 300 شخص. وكان ذلك مدعاة لغبطة الرابطة الكاثوليكية التي استخدمت هذا النجاح لتجذب إليها منتسبين كثيرين، ممن خيب أملهم فتور الزعماء الدينيين الآخرين.

1- لا تتردد هذه المنظمة ـ بالفعل ـ في وصم متحف الهولوكوست في واشنطن بأنه مناهض للكاثوليكية، بسبب تجرؤه على التذكير ـ في نطاق سرد سيرة حياة هتلر ـ بأنه ولد كاثوليكياً.

وإنما عندما سافرت الفرقة في بريطانيا، البلد الذي شهد هيجاناً كثيراً ضد رشدي، دخل الأصوليون المسلمون إلى الحلبة.

وصلت المسرحية إلى لندن في الثامن والعشرين من تشرين الأول-أكتوبر 1999. وأصدر الشيخ عمر بكري، يومَ وصولها، فتوى تدين مسرحية تيرّانس ماك نلّي، كما فعل ضد سلمان رشدي، قبل عدة سنوات... في ذلك الحين، كان الموضوع فتوى انطلقت من الهند لإرهاب علماني من أصل مسلم تجرأ على انتقاد الإسلام. أما هذه المرة، فالموضوع فتوى ضد شخص مثلي جنسياً، غير مسلم، متهم بالتجديف ضد المسيح. لماذا هذا الاستنفار؟ إن يسوع ـ بالتأكيد ـ رسول يعترف به الإسلام، ولكن...

في الواقع، وكما الحال في كل قضية تجديف، يبدو أن هذه الحملة كانت وراءها اهتمامات إستراتيجية أكثر منها بكثير لاهوتية. فحتى عام 1999، تمتع الشيخ عمر بكري ببعض الاعتراف به من قبل أقرانه. وقد أيدت منظمته بوضوح جميع الهجمات الإسلاموية على السفارتين الأمريكيتين في أفريقيا. وبدا منذئذ أن النجاح قد أدار رأس هذا الزعيم. فلقد أصبح كثير الظهور في وسائل الإعلام، فقبِل على سبيل المثال أن تقوم القناة البريطانية الرابعة بتصوير حياته طوال أشهر. وأفقدته بعض تصريحاته رصيدَه. ومن خلال تلك الفتوى أعطت جماعته الانطباع بأنها تريد استرجاع مكانتها بين التنظيمات الإسلامية المتطرفة. ولا يخفي بكري شيئاً من رغبته في المزايدة: «لقد أهملت كنيسة انكلترا الدفاع عن شرف العذراء مريم ويسوع [...] وهذا يعد تجديفاً من جانبهم حين لم يردوا». ويضيف: «من يهين الرسول محمداً ورسل الله فسيتحمل الحكم بالإعدام»[1].

إن القيام بحملات ضد التجديف بالتعاون مع أتباع الأديان الأخرى، ينطوي على مزية ومكسب بالنسبة لجماعة مثل «المهاجرون» فضَحتْها وسائل الإعلام بسبب تجاوزاتها في قضية رشدي. إذ تتيح لها هذه الإستراتيجية «المسكونية» أن تنشط بدون أن يتأدى ذلك إلى تعزيز قناعات الرأي العام الغربي في أحكامه

1- فياميتّا ڤينّر: **فتوى ضد مثلي جنسي**. مصدر آنف الذكر.

المسبقة المناهضة للمسلمين. فهي تبرهن عن أن المسلمين المتطرفين يعرفون كيف يتصرفون بالطريقة نفسها التي يتصرف بها الكاثوليكيون المتطرفون، لا أكثر ولا أقل. وفي كل مرة يكون القصد اصطناع أسلوب في الجدل متوافق مع قواعد الحوار العلماني، كما في حال الادعاء بالرغبة في شفاء المثليين جنسياً أو النضال ضد التجديف، لا يتردد الأصوليون المسلمون في استلهام الأصوليين المسيحيين[1]. ويصدق هذا الأمر بصورة خاصة عندما يبتدع الأصوليون المسيحيون وسيلة يلتفون بها على الشجب العام الذي تثيره حملاتهم الرقابية المناهضة للتجديف، وذلك بالاحتماء خلف مسعى مناهضة العنصرية.

إستراتيجية جديدة:
الرقابة باسم مناهضة العنصرية

تتعدى القضايا المسمّاة بـ«قضايا التجديف» كونها معركة في سبيل احترام الأديان، لتُجَسِّدُ شكلاً من أشكال الردع، ومحاولة لتكميم الإبداع والحس النقدي، وإلزام العلمانية بسلوك جادة الصواب لصالح إعادة القداسة إلى الفضائين العام والثقافي. لكن في نهاية الثمانينات من القرن العشرين تبين أن هذه الحملات ليست غير ذات تأثير فحسب، بل أوشكت نتائجها أن تكون عكسية: فالأصوليون المسيحيون والمسلمون، بإرادتهم فرض رقابتهم باسم الدين، وبالعنف الذي عرفناه، لم يسهموا، في حقيقة الأمر، إلا بتقديم صورة عن تعصب مرفوض في أرض علمانية. عندئذ، وبعد كل الشطط الذي صاحب قضايا التجديف، رأت النور إستراتيجية أقل ظهوراً لكنها أشد تأثيراً: النضال ضد نقد الدين باسم الصراع ضد «العنصرية المناهضة لما هو دينيّ».

1- رأينا في الفصل السابق أن الأصوليين المسلمين والمسيحيين عملوا معاً. بينما يميل الأصوليون اليهود إلى عدم اقتحام ميدان العمل العام إلا عبر مناشط محصورة بإسرائيل.

دعاوى بسبب «العنصرية المناهضة للمسيحية»

تركَ الاعتداء على دار سينما حي سان ميشيل في فرنسا آثاراً في أذهان الرأي العام. وقد أنكر «مركز شارلييه» الذي يديره برنار أنتوني أي تورط بالاعتداء. غير أن اتهام المركز بعلاقته بالاعتداء ألهمه طريقة جديدة للصراع ضد التجديف بدون تحمّل الشجب. ويعود هذا الانعطاف الاستراتيجي أيضا إلى تغيّر السياق الذي يتحرك الزعماء الأصوليون في إطاره. ففي ذلك الوقت، لم يعد المنتمون إلى تيار صحيفة Présent ومركز شارلييه في حالة حرب مع رئاسة الكنيسة الكاثوليكية. فعلى النقيض من أنصار الأسقف لوفيڤر وجدوا مكانا لهم في الجناح الأيمن للكرسي الرسولي، مما أغناهم عن ركوب مركب المزاودة. وأصبح التعبير عن جذريتهم يتم ـ بخاصة ـ في إطار «الجبهة الوطنية». وبحكم هذا الالتزام السياسي، تصدّر بعض زعماء الكاثوليكيين الأصوليين، مثل برنار أنتوني، الخط الأول تأييدا للقوانين المناهضة للعنصرية، المصَمَّمَة لإجبار اليمين الراديكالي على اعتماد لغة أكثر اعتدالاً في الحض على الكراهية.

لقد تميزت فرنسا السبعينات والثمانينات بنصوص تشريعية، مطردة القسوة، تجاه أعضاء اليمين المتطرف. فصدر قانون بليڤن Pleven في الأول من تموز-يوليو 1972، وهو القانون الذي يعاقب التحريض على الكراهية أو على التفرقة والافتراء والشتيمة العنصرية. وكان وراء المطالبة بهذه التدابير القانونية الروابطُ المناهضة للعنصرية، التي أحست بأن اليمين المتطرف مهمش ومذموم بما يكفي لكي يوضع خارج القانون. تتطابق هذه الفترة، إذن، مع تحريم قانوني حقيقي لليمين المتطرف ولخطابه. وسيتم تعزيز قانون بليڤن بعدئذ باضطراد. ففي الثالث عشر من تموز-يوليو 1990، استُكمل بقانون آخر عرف باسم قانون غايسو Gayssot «الذي ينحو نحو قمع كل فعل عنصري، أو لاسامي، أو يدعو إلى كراهية الأجانب». وقد أخذ خصومُ هذا القانون، من اليساريين واليمينيين، عليه أنه يضيّق حرية التعبير. بينما اعترف له المدافعون عنه بنوع من الجدوى. ولأول مرة حُكم على أعضاء من اليمين المتطرف بعقوبات بسبب أقوالهم

المحرضة على الكراهية، وأصبحت صحف اليمين المتطرف وزلقات لسان جان ماري لوبن تمر بمصفاة المحاكم، مما اضطر اليمين المتطرف إلى إعادة النظر بقاموس مفرداته وبنبراته التي درج على استعمالها تجاه بعض الأقليات. مع ذلك، سينجم عن هذين القانونين أثر سيء غير معروف كثيراً. فلفرط ما اندفعت إليه الروابط المناهضة للعنصرية من إقامة الدعاوى أمام المحاكم، ولو لهدف رمزي أحياناً، بدون تحضير قانوني، فقد أتاحت لمحازبي اليمين المتطرف التآلف مع ثغرات هذين القانونين المناهضين للعنصرية. وصار محاموهم، المتمرسون غالباً بهذه القضايا، نادرا ما يخسرونها. وفي ما بين 1981 و1999، ربح محامو اليمين المتطرف ثلاثين قضية من أربعين رُفعت ضد هذا اليمين[1]. ويكاد هذا الرقم ألا يكون معروفاً لدى اليسار المناهض للعنصرية، وبالمقابل راح اليمين يحتفي بكل قضية يتم كسبها. وتدريجياً، ولكثرة ما كسب من قضايا الدفاع، بدا بتصور مرحلة جديدة، أي الانتقال إلى الهجوم.

يعود الفضل في ترتيب هذا التحول إلى برنار أنتوني بشكل خاص. ففي 1984، وللمرة الأولى، كسب قضية رفعتها ضده منظمتان مناهضتان للعنصرية واللاسامية ـ Licra وMrap ـ اتهمتاه بالتفوه بأقوال لاسامية بمناسبة انعقاد «أيام الصداقة الفرنسية». وللمرة الأولى أيضاً لم يتوقف أنتوني عند هذا الحد. وطالما أن المحكمة أعطته الحق وبرأته، فلم لا يستفيد من المناسبة لكي يهاجم هاتين المنظمتين بتهمة الافتراء: «لمّا كنت حتى الآن أنفر وأشمئز دائماً من مجابهة خصومي إلا على صعيد القول والقلم، فقد قررت أن أهاجم على الصعيد القضائي، نظراً لعدم قدرتي على الدفاع عن نفسي في وسائل إعلام تنكر عليّ بشكل عام كل إمكان لاستعمال حقي بالتعبير عن رأيي»[2]. وأقام الدعوى أيضاً على صحيفة «لوموند» ومديرها إدفي بلينل، لأن هذه الصحيفة كانت أول من نسب تلك الأقوال اللاسامية إلى أنتوني في العدد الصادر يوم 19 تشرين

1- فياميتّا ڤينّر: **التعبئة من ذات الصف.** مصدر آنف الذكر.

2- تصريح صحفي لبرنار أنتوني في الثالث والعشرين من تشرين الأول-أكتوبر 1985.

الأول-أكتوبر 1983. ولم يلبث أن كسبها. ففي مدى قصير لم يتعدّ بضعة أسابيع، أعطته المحاكم الحق على طول الخط: وهكذا انتقل أنتوني من مشبوه يشار إليه بالبنان إلى متقاضٍ حاصل على تعويض. وقد فتح هذا الانقلاب أمامه آفاقاً جديدة. فحتى تلك اللحظة، ما تصورتْ الروابط الأصولية العلاقة بالقانون إلا من زاويتين: إما أن تكون ضحية القوانين المناهضة للعنصرية، وإما أن تحاول ممارسة الرقابة بتبنيها وجهة نظر المسيطرين باسم الأخلاق الدينية. لكنها أخذت تفكر، من الآن فصاعداً، بالالتفاف على القوانين المناهضة للعنصرية لمصلحتها، باتخاذها وضعية المُسَيْطَر عليه. فصحيح أن القوانين المناهضة للعنصرية تمنع التفرقة أو الحث على الكراهية «بسبب الدين»، غير أن هذا الإجراء وُضع أساساً لحماية الأقليات الدينية. واتخاذ موقف الأقلية يصبح، بالتالي، لا غنى عنه من أجل الاستنجاد بالقوانين المناهضة للعنصرية. إذ لا يمكن إلا بتوفر هذا الشرط التماس العون من القانون الجمهوري والاستناد إليه من أجل تضييق حرية التعبير. هذا ما فهمه محازبو «مركز شارلييه» أخيراً. فما عاد المطلوب الظهور بمظهر دعاة الأخلاق المنتصرين، بل الظهور بمظهر ضحايا «العنصرية المناهضة للدين»، حتى ولو بقي الهدف دائماً هو منع كل الأقوال التي تُعتَبر تجديفية. هذا المنطق استثمره أنتوني في نطاق ندوة عقدت في تشرين الثاني-نوفمبر 1984 وتمخض عنها مولد رابطة AGRIF: «التحالف العام ضد العنصرية ومن أجل احترام الهوية المسيحية والفرنسية».

لم تسعَ هذه الرابطة وراء المردود القضائي السريع. بل اختبرت أولاً مبدأها السياسي ولم تنتظر السنوات الخمس من التواجد، كما يقتضي القانون من كل رابطة، لكي يحق لها رفع الدعاوى أمام القضاء. فقدمت شكوى أولى ضد مؤلفي فيلم «قطار الجحيم». لكن المحكمة رَدَّت دعوى الرابطة محتجة بأن «قرارها [قرار الرابطة] بالصراع ضد العنصرية المناهضة لفرنسا وللمسيحية حديث العهد»[1].

1- رفضت محكمة النقض في قرارها الصادر في 22 تشرين الأول-أكتوبر 1986 الطعن المقدم من الرابطة.

أعاد هذا القرار الأمل، رغم كونه سلبياً. ففي الواقع، لم ترفض المحكمة مبدأ رفع الدعوى ضد «العنصرية المناهضة للمسيحية ولفرنسا»، لكنها طلبت أن تنتظر الرابطة انقضاء السنوات الخمس على تأسيسها كما يقتضي القانون. وبعد خمس سنوات، لجأت الرابطة إلى استعمال جميع الوسائل المتاحة. وراحت تتقدم بانتظام بشكاوى قضائية ضد المجلة الأسبوعية الساخرة Gharlie Hebdo، وضد الرسامين والكتّاب والصحفيين الذين يجرؤون على ذكر الدين بصيغ خالية من الاحترام. وأمست الصحيفة الفرنسية الساخرة الأولى ـ بعدئذ ـ مهددة مالياً نتيجة للغرامات المتتابعة التي تفرضها عليها المحاكم في كل مرة تعود فيها لممارسة تقاليدها المضادة للكهنوت التي صنعتْ شهرتها. وقد أثبتت هذه الإستراتيجية جدواها، حتى أنها أوجدت منافسين في اللجوء إليها. فحتى لو كان الكاثوليكيون الأصوليون من منظمة AGRIF قد التحقوا بالفاتيكان، إلا أن الكرسي الرسولي ما كان راغباً بأن يترك لهم مهمة الدفاع عن الكاثوليكية. وبالتالي فكرت الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية، عبر جماعة ملتفة حول المونسنيور لاغوت Lagoutte، بتشكيل رابطة تتمكن من رفع شكاوى ضد «العنصرية المناهضة للمسيحية». إن هذا التكييف للنضال المناهض للتجديف في صورة نضال مضاد للعنصرية اللادينية، ليس الخصوصية الوحيدة للأصوليين المسيحيين. إذ يبدو أنه قد ألهم أيضا الأصوليين المسلمين الذين تناسبهم أصلا مداورة مثل هذه الذرائع المناهضة للعنصرية، بمقدار كون المسلمين ذوي الأصول العربية ضحايا فعليين للعنصرية. وهذا ما يجعل هذه الإستراتيجية الجديدة أكثر خطورة وهي في أيديهم مما هي عليه في أيدي الأصوليين المسيحيين. وبالفعل، لئن كان هذا التكييف يمكن كشفه على حقيقته عندما يهاجم كاثوليكيون أصوليون صحفاً مثل Charlie Hebdo بالدعاوى أمام القضاء، إلا أن فك رموزه يصبح عسيراً جداً عندما تحاول بعض الجماعات استثناء الإسلام من كل انتقاد باسم «رهاب الإسلام» islamophobie.

مفهوم «رهاب الإسلام» [إسلاموفوبيا]، الدارج اليوم في وسائل الإعلام، هو تعبير حديث الصياغة. فقد تَخيّلت بعض الجماعات الإسلامية، بعد إدراكها صعوبة تصدير تصورها للرقابة، وسيلة أكثر حذقاً لإنجاح ما لم تتوصل إليه أثناء قضية رشدي. فحتى وإن لم يكن هدف الجماعات هو فعلا مكافحة التصريحات العنصرية، بل حصراً الخطاب الذي لا يحترم الدين الإسلامي، إلا أنها صممت على استعارة مفهوم له مظهر مناهضة العنصرية ـ أي النضال ضد «الإسلاموفوبيا» ـ وذلك من أجل تجاوز الحدود السياسية المعتادة. وبالفعل، يشكل هذا التعبير اليوم في أوروبا جزءاً من الرصيد الخطابي المشترك للجماعات الإسلاموية، ولليسار المناهض للعنصرية، وللمدافعين عن حقوق الإنسان. لقد أصاب هذا المفهوم هدفَه إذن بنجاحه في أن يشمل في لفظ واحد الانتقادات البنّاءة كما الانتقادات العنصرية الموجهة ضد الإسلام. هذا ما يجعل منه واحداً من أكثر الأسلحة المُختَرعة خطورة لتحييد مفعول كل نقد علماني للدين.

مع ذلك، فالاتهام بـ«رهاب الإسلام»، هو في الأصل، مفهوم أصولي أكيد. فأوائل من اتهموا بـ«الإسلاموفوبيا» ليسوا أحدا آخر غير أنصار تحرير المرأة ومقاومي نظام رجال الدين الإيرانيين. ومنذ 1979، تلقّتْ كيت ميلّت Kate Millet، وهي نسوية أمريكية معروفة، الصفعةَ الأولى لأنها حَثّت النساء الإيرانيات على رفض ارتداء الحجاب. لقد ذهب أدراج الرياح دعمها لمعارضة الشاه، فاتُّهمت بالإمبريالية والعنصرية تجاه الإسلام[1]. بعدئذ استُعمل الاتهام بـ«رهاب الإسلام»، بصورة أعم لنزع الشرعية عن مواقف النساء المتجرّئات على التمرد ضد قرارات التمييز الجنسي المتَّخذة باسم الإسلام. لكن سنوات التسعينات ستتيح قريباً الفرصة لتمويه هذه العقلية التي سادت أولاً. فقد قدَّمت حربُ الخليج وانتشار الجيوش الأمريكية في الشرق الأوسط مناسبةً للإسلامويين المقيمين في

1- Kate Millett: Going to Iran – New York 1982.

الغرب ليخوضوا معركتهم ضد كل نقد للإسلام، لا من وجهة نظر الجلادين، بل من تلك الأكثر جدوى بما لا يُقاس، أي من وجهة نظر الشهداء.

وقد عرف «المهاجرون»، من جماعة عمر بكري، كيف ينتهزون الفرصة. ففي نهاية التسعينات، وبعد أن شاركت الجماعة في جميع التظاهرات ضد رشدي باسم الأخلاق الإسلامية، طبعت نشرات تدعو إلى مكافحة «الإسلاموفوبيا». ولم يكن القصد هذه المرة التذرع بالدين، ولكن اتخاذ موقف أقلية تقاوم الطاغية المعولَم: «بدأت الحرب ضد الإسلام منذ اليوم الذي أوحي به إلى محمد. ومازال هذا الواقع قائما، بعد ألف وأربعمئة سنة من التاريخ، حتى ولو تغير الشكل الذي تُشن به هذه الحرب علينا. وهي مستمرة تحت رايات العولمة، والحرية، وحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة.... الخ». وتذهب الجماعة إلى أبعد من ذلك بعد: «إن حقيقة كون بريطانيا أمة من أناس يكرهون الإسلام، حيث نعاني من التمييز والتفرقة، هذه الحقيقة لا تمثّل مفاجأةً ولا اكتشافاً جذرياً. فالأمة الإسلامية مُحتَقَرة مُهانة، معرضة للاقتصاص منها، ومُستَأصلة على نطاق واسع. إن هدف الإمبرياليين هو أبلستنا أو استدماجنا أو تدميرنا». ولا يكتفي منشور «المهاجرين» بالهجوم على الغرب، بل يوبّخ أيضاً المسلمين المعتدلين: «لقد باع المسلمون المعتدلون أنفسهم مفصحين بذلك عن عقلية العبيد التي يتصفون بها».

وبالرغم من الطابع الكاريكاتوري لهذا الخطاب، إلا أنه غير منعزل. فقد استرجعته وتبنّته لحسابها منظمة إسلامية راديكالية أخرى، هي «اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان» التي تحاول أن تجعل من نفسها الجناح الناطق بالعربية لمنظمة العفو الدولية.

ينص النظام الداخلي لهذه الرابطة على «ضرورة جمع المعلومات عن الفظائع والاضطهادات وسائر التعديات على حقوق الله [حدود الله]»[1]. وهي وفية

1- اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان. أهدافها الأولى: 1 ـ مساندة حقوق الكائنات البشرية وواجباتها. 2 ـ مساعدة نظام اجتماعي ودولي جديد، قائم على الحقيقة والعدالة والاستقامة والكرم، لا على المصلحة الأنانية. 3 ـ طلب الفضيلة ومناهضة المساوئ الناجمة عن ⇦

لأهدافها، حتى أنها أصبحت التنظيم الأول الذي يلاحق (الإسلاموفوبيا) أمام القضاء. وتقدم على موقعها على الشبكة مثالين يبيّنان من هم الضحايا الرئيسيون لوباء (رهاب الإسلام): الطالبان والإسلاميون الفلسطينيون ـ لا المناضلون الفلسطينيون بشكل عام، بل حصرا المناضلون الفلسطينيون الإسلاميون.

تستعيد جماعات مسلمة أكثر ليبرالية، هي الأخرى، صيغة «رهاب الإسلام» ـ على الرغم من توجهها الراديكالي. ففي النشرة الإعلامية الصادرة عن مجلس الشورى، وهو الجهاز التمثيلي للمسلمين الإنكليز، محاولة لتعريف هذه الرهاب. فهي تصور الإسلاموفوبيا على أنها هجوم موجه إلى الرسول والقرآن[1]. ويُذكِّر مؤلف التقرير بالشاعر الإيطالي دانتي، الذي يعتبر محمداً راقداً بين طبقتين من الجحيم، ولكنه يذكِّر بشكل خاص بـ«**الآيات الشيطانية**» لسلمان رشدي، المشار إليه كواحد من «مرتزقة الغرب».

وهنالك شكل آخر للإسلاموفوبيا، تبعاً لما يراه مجلس مسلمي بريطانيا، يقوم على وصف الإسلام كعدو للغرب، مما يستتبع نقد الجهاد والعنف كما لو أن المسيحيين لم يقوموا بالحروب الصليبية. يَعتبر المجلسُ ـ وهذا أكثر ما يثير القلق ـ معادياً للإسلام كلَّ نقدٍ «للمؤسسات الأخلاقية والاجتماعية للإسلام»، بما فيها، بطبيعة الحال، التصلب بخصوص وضع النساء أو إدانة المثلية الجنسية. ووفق هذا المعيار يكون القائل بوجود مسلمين مثليين، أو أن تكون الشابة المسلمة الرافضة ارتداء الحجاب، مصابين بـ«رهاب الإسلام». يشهد على هذا حادث جرى في الثامن عشر من آذار-مارس 1998، يوم نظَّمت رابطتان إسلاميتان بريطانيتان، عصريتان رسمياً ـ هما المؤسسة الإسلامية واتحاد الجمعيات الطلابية الإسلامية ـ مؤتمراً تحت عنوان «رهاب الإسلام: كراهية الأجنبي في عصرنا».

⇦ انحرافات الأقوياء في ممارسة سلطاتهم أياً كان مصدرها، سياسية، حقوقية، إعلامية، اقتصادية، عسكرية، شخصية. 4 ـ جمع المعلومات المتعلقة بالفظائع والاضطهادات وسائر التعديات على حقوق الله. 5 ـ العمل على التعويض عن ضحايا هذه الجرائم. 6 ـ ملاحقة المجرمين أمام القضاء.

1- مجلس الشورى. السنة الأولى، العدد الخامس، كانون الأول-ديسمبر 1997.

هدف المؤتمر بيان مدى الخطأ والظلم في وصف الإسلام بالهمجية واللاعقلانية البدائية والعنف والعدوانية والتفرقة على أساس الجنس. ولكن سرعان ما تبين أن المجرى الذي اتخذه النقاش قد خيّب آمال المنظمين. فقد نهض أحد الحاضرين في القاعة، محمد خان، الباكستاني الأصل، والمناضل بلا هوادة ـ إلى حدود الفضيحة ـ في رابطة تدافع عن حقوق المثليين والمثليات، ليشير إلى أن التسامح الذي يطالبون به تجاه الإسلام لا يواكبه مسعى من أجل إسلام يكون هو نفسه أكثر تسامحاً: «يريد المسلمون التسامح لأجل أنفسهم، لا من أجل المثليين والمثليات. وهم يدينون «رهاب الإسلام»، ولكنهم يشجعون كراهية المثليين ويحثون على ممارسة العنف ضدهم»[1]. وما إن قال ما قال حتى أحاط به نحو مئة من المسلمين المتطرفين، هم المتفرجون الوحيدون في قاعة المؤتمر، وأخذوا يكيلون له الشتائم، ويبصقون عليه ويقذفون بما في متناول أيديهم. فأُخرج الشاب من القاعة بحماية الحراس. تنبغي الإشارة إلى أن أي متحدث مدعو إلى المؤتمر ـ من ممثلي أديان الكتاب الثلاثة ـ لم يستحسن التدخل لتهدئة الأمور، كما لم يستنكر أحد هذا العنف، ولو بمفعول رجعي[2]. حتى أن الإمام عبد الجليل ساجد، العضو البارز في المجلس الإسلامي في بريطانيا، أوضح ـ دون أن يناقضه أحد ـ بعد انتهاء الحادث، أنه من غير المجدي التساؤل عما يظنه المسلمون بالمثليين: كان يكفي مشاهدة رد فعل الحضور! حتى على لسان المنظمات الإسلامية المعتدلة ـ كما يقال ـ تبقى «الإسلاموفوبيا» مفهوماً يستخدم لنزع الشرعية عن خصوم الدين.

انتقال «الإسلاموفوبيا» إلى اليسار المناهض للعنصرية

عبر أي درب متعرج أصبح الاتهام بـ«رهاب الإسلام»، الذي صُمّم لتكميم

1- (أصوليون مسلمون يهددون بقتل شاب مثلي ـ مؤتمر الاسلاموفوبيا ينتهي بتصاعد العنف)، مجلة Outrage آذار-مارس 1998.

2- كان من المتحدثين الذين قدموا مداخلات سيڤا غانشاندانان Siva Ganeshanadanan والدكتور ريتشارد ستون من المجلس اليهودي للمساواة العرقية، ومحمد رضا الدين من مؤسسة Calamus، والأب جون ويبّر مستشار مطران مدينة ستيبني Stepney.

ذوي العقول النقدية، هو نفسه سلاحاً يتبنّاه المناضلون التقدميون المناهضون للعنصرية والعلمانيون؟ لقد لعب السياق السائد بعد حرب الخليج الأولى دوره بالتأكيد، لأن هذا النزاع بقي في عيون مناضلي اليسار المتطرف الأوروبي عدوانا غربياً. ويخشى كثيرون منهم أن يساهم في إعادة انطلاق العنصرية المناهضة للعرب. لذا فهم يتمسكون فوق كل اعتبار بتفادي الخلط بين الإسلام والإسلاموية. ففي 1996، في بريطانيا، خرج هذا التعبير [إسلاموفوبيا] من دائرة المفكرين المسلمين المتطرفين ليتجرد من طابعه الطائفي بواسطة منظمة مناهضة للعنصرية مُعتَرف بها: Runnymede Trust. وبنتيجة دراسة أُجريت عن اللاسامية في بريطانيا[1]، أعلن البروفسور كونواي، الذي كان يومئذ نائب مدير جامعة ساسكس Sussex، أنه قرّر أيضاً تكوين مجموعة عمل لدراسة أشكال التفرقة التي يتعرض لها المسلمون سماها: «اللجنة عن المسلمين البريطانيين ورهاب الإسلام». وكان من جملة ممثلي الطائفة الإسلامية الذين دعوا إلى المشاركة في اللجنة روابط بعيدة عن أن تكون معتدلة مثل لجنة حقوق الإنسان الإسلامية، التي سبق أن رأيناها تستنكر «رهاب الإسلام» بصفته نقداً ظالماً لنظام طالبان. وفي مطلع 1997، نشر الأستاذ غوردون كونواي التقرير الموسوم بـ«رهاب الإسلام: تَحَدّ للجميع»، وفيه توصي هذه اللجنة باستخدام نحو من ستين وسيلة لمكافحة «الإسلاموفوبيا». نجد بينها، بوجه خاص، التوصية بتقديم عون مالي للمدارس الإسلامية، وهي التوصية التي ستأخذها الحكومة البريطانية لاحقا بالحسبان. وقد لقيت هذه الحجج ـ الهادفة إلى تحسيس الرأي العام بمشكلة «رهاب الإسلام» ـ مزيداً من الأصداء عندما ترك الأستاذ كونواي مركزه كنائب مدير لجامعة ساسكس ـ ليصبح رئيساً لمؤسسة روكفلّر. فهو متخصص بالاقتصاد التضامني، واستدعي لهذا المنصب لأنه شارك في إقامة مراكز متعددة الاختصاصات بهدف تنمية التربية البيئية في بلدان مثل السودان وأندونيسيا أو الفيليبين. وبصفته رئيساً

1- على الرغم من أن هذه الدراسة تُذكَر بانتظام كمقدمة لازمة لكل تحقيق حول العنصرية المناهضة للمسلمين، إلا أننا لم نتمكن قط من الحصول عليها.

لمؤسسة روكفلّر، راح يتردد على المنتدى الاقتصادي العالمي بصحبة أرفع ممثلي العالم العربي الإسلامي.

إن مؤسسة روكفلّر لا يمكن أن تُثار حولها أدنى شبهة تواطؤ مع الأصوليين. وهي في الولايات المتحدة هدف دائم للأصوليين الذين يلومونها على تمويلها المراكز الأولى للتخطيط العائلي في أفريقيا وأمريكيا اللاتينية. ونشاطها ذو تأثير مفيد في العالم كله. فلقد توصلت إلى تخفيض ملحوظ لمعدلات وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة في أكثر بلدان العالم النامية. ولهذا فهي بكل حسن نية ـ على الأرجح ـ ستتولى رعاية ونشر مفهوم رأى النور عند الأصوليين الانكليز. والمفارقة أن ضمانتها هذه ستعطي اندفاعاً جديداً لمفهوم «رهاب الإسلام» بحيث يتاح له استيعاب المفردات الرسمية للنضال ضد العنصرية. وبفضل هذا التكريس لم ينقض شهران إلا وكان المفهوم قد وجد سبيله إلى واحد من التقارير الرسمية في هيئة الأمم المتحدة.

ففي الرابع عشر من كانون الثاني-يناير 1998، وأثناء انعقاد الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، أشار موريس جيليلي أهانهازو، المقرِّر الخاص عن أشكال العنصرية المعاصرة: «يودّ المقرِّر الخاص أن يوضح هنا أن أكثرية مظاهر العنصرية وكراهية الأجنبي تجاه العرب تتفاقم أكثر فأكثر على شكل إسلاموفوبيا». ويحيل المقرِّر إلى الدراسة التي أنجزتها مؤسسة Runnymede بإشراف الأستاذ غوردون كونواي، كدليل يؤيد ما قاله. وهكذا أصبح استعمال هذا المفهوم، بعد أن ضمنه واحدٌ من أبرز وجهاء معسكر حقوق الإنسان، قادراً على عبور الحدود على حساب أفدح الضرر بالمسلمين المناهضين للأصوليين، الذين باتت مقاومتهم للأصوليين تُدمغ من قبل منظمة الأمم المتحدة نفسها بأنها «عنصرية».

تطويب المفهوم في فرنسا على يد طارق رمضان

قبل أن تتبنى مؤسسة روكفلّر تقرير الأستاذ كونواي، تعرَّض هذا التقرير في

بريطانيا لحملة نقد عنيف فور نشره، سواء من قبل الصحافيين البريطانيين، أو من قبل المسلمين التقدميين. بالمقابل، مَرَّ في فرنسا دون أن يلحظه أحد، إلا على صفحات «لوموند دبلوماتيك»، حيث رَحَّبَ به طارق رمضان: «هذا بالضبط ما يجعل من العسير، بل من المستحيل، النقاش حول الوجود المسلم، الذي غالبا ما يُخلط بينه، على عجلة، وبين مسألة الهجرة. بل بوسعنا الكلام عن نوع من «رهاب الإسلام» كما جاء في عنوان الدراسة القيمة التي طلبت تنفيذها مؤسسة Runnymede Trust في بريطانيا سنة 1997»[1]. إن هذا الدور الذي اضطلع به طارق رمضان وصحيفة لوموند دبلوماتيك في نقل مفهوم مضاد للعلمانية إلى صفوف اليسار المناهض للعنصرية، يتطلب أن نتوقف عنده ملياً.

طارق رمضان هو مؤلف عدة كتب وتسجيلات لقيت إقبالاً، تبيع أحياناً مئة ألف نسخة أو أكثر، وهو أستاذ الإسلاميات في جامعة فرايبورغ ومدرس الفلسفة في معهد جنيف، وقد أصبح في مدى بضع سنوات واحداً من أكثر الوعّاظ احتراما وتقديرا لدى الشبيبة المسلمة الأوروبية. وهذا مع أنه ليس عالم لاهوت بالمعنى الدقيق. فمعرفته الدينية هي ـ قبل كل شيء ـ فلسفة سياسية، متناقلة من جيل إلى جيل عبر سلالة من مشاهير المنظرين الإسلاميين. جدّه، حسن البنّا، هو مؤسس الإخوان المسلمين، هذه المنظمة المصرية التي يستلهمها جميع أولئك الذين يختارون قراءة سياسية ومتطرفة للإسلام. وقد برعت المنظمة، منذ بدايتها، في فن استغلال الالتباس الذي يريد أن يجعل من العودة إلى أسس الإسلام طريقاً نحو إصلاحه. ويحرص الإخوان بشكل خاص على وضع الحداثة الإسلامية في مواجهة الحداثة الغربية، ويذهبون إلى حد اقتراح نوع من المراجعة لوضعية النساء، مما يبلبل ويربك الغربيين الساعين إلى إفحامهم بسبب ظلاميتهم. لكن الضبابية النظرية التي تكمن في أصل نجاحهم لا تعود فقط إلى الطبيعة المتناقضة للنزعة الإصلاحية المسلمة، بل وجدت أيضا ما يعززها في واقعة اغتيال مؤسس

1- طارق رمضان: الهجرة والاندماج وسياسات التعاون ـ إسلام أوروبا يخرج من العزلة. الشهرية لوموند دبلوماتيك، نيسان-أبريل 1998.

التنظيم، حسن البنا، قبل أن يتمكن من إنجاز صياغة إيديولوجيته، التي أصبحت من ذاك فصاعدا فريسة لكل التأويلات، بما فيها أكثرها تطرفاً. ولسوف يرى فيها بعضُهم، مثل سيد قطب ـ وهو واحد من منظّري الجهاد المسلح الذين يرجع إليهم معظم الإرهابيين الإسلامويين ـ أنها تشجع على الجهاد المسلح، وعلى اغتيال الحكام الدجّالين[1]. بينما يحاول آخرون مثل طارق رمضان، المولود في الغرب والمقيم فيه، أن يقرؤوا في إيديولوجيا حسن البنا نداءً إلى التمرد البنّاء.

ولد أصغر أولاد عائلة رمضان في جنيف، حيث كان والده سعيد رمضان، التلميذ المفضل لدى حسن البنا ومؤسس «الرابطة الإسلامية العالمية»، يدير جماعة الإخوان المسلمين في المنفى. أما أمه وفاء البنا فهي كبرى بنات مؤسس الإخوان المسلمين، كما أن أخاه هاني رمضان يتولى، بصفة رسمية، متابعة عمل أبويه في المركز الإسلامي في جنيف. ولئن كان طارق رمضان يغضب عندما يشار إلى تأثير الإخوان المسلمين عليه مرددا القول: «لقد أرهقني اضطراري دوماً إلى الرد على محاكماتي على النيات»[2]، إلا أنه لا ينكر شيئاً من الإيديولوجيا التي انتقلت إليه من أبيه وجده الذي يقدمه على أنه «أكثر المصلحين المسلمين تأثيراً في هذا القرن»[3]. ولا يملك ورثة حسن البنا الآخرون إلا أن يرحبوا بأبسط مداخلات طارق رمضان شأناً، أو بظهوراته المتكررة على شاشات التلفزيون، لأنها تُنقل وتوزَّع في جميع المكتبات القريبة إلى الإخوان المسلمين.

إن طارق رمضان هو من أنصار دين بلا قسر. أما جاء في القرآن: «لا إكراه في الدين؟». ومع ذلك فإنه يستعمل جاذبيته الخطابية لإطراء ارتداء الحجاب

1- كتب سيد قطب هذه الدعوة إلى الثورة وهو في السجون الناصرية.

2- نقلا عن كزافييه ترنيسيان، في مقالة عن طارق رمضان في كتاب: **فرنسا المساجد**. الناشر ألبان ميشيل، باريس 2002، ص200ـ215.

3- يُحيّي طارق رمضان دائماً ذكرى جده، حسن البنا. أما بما يتصل بأبيه سعيد رمضان فهو يكتب: «لقد تعلَّم كل شيء من رجل أعطاه كثيراً، وهيأه باكراً وحماه. لقد أضاء حسن البنا قلبَه وخط مسار التزامه، بفضل إخلاصه المطلق للّه ولتعاليمه». من كتاب: **الإسلام، تجابه الحضارات. أي مشروع لأية حداثة؟ Islam, le face-à-face des civilisations. Quel projet pour quelle modernité**. الناشر التوحيد 2001 بالفرنسية، ص364.

في قاعات تغصّ بحضور الرجال الذين لا يلبثون أن يعودوا إلى منازلهم ليفرضوا ارتداءه على زوجاتهم وبناتهم. ومعركته في سبيل تحسين أوضاع المرأة صادقة، إلا أنه ـ بلا جدال ـ يصطدم بحدود الإطار الديني: «يقدّم الإسلام إطاراً مرجعياً يرتسم في داخله تصور شامل للكائن البشري، للرجل وللمرأة وللعائلة. وهناك مبدآن اثنان حيويان: الأول يؤسس للمساواة بين الرجل والمرأة أمام الله، والثاني هو تكاملهما على الصعيد الاجتماعي. وبموجب هذا التصور، يكون الرجل هو المسؤول عن إدارة الفضاء العائلي، ولكن دور الأم في هذا الشأن هو دور مركزي»[1].

يحق لنا الاغتباط لأن طارق رمضان لا يصل إلى حد منع النساء من العمل ـ فهو موافق على هذا الانعتاق ـ ولكننا نلاحظ أن طموحاته المساواتية تبقى ضيقة نتيجة لإيمان مطلق بضرورة تكامل اجتماعي يفرض على النساء دوراً ثابتاً في أعمال المنزل وتربية الأطفال. كما نجد مثل هذا التسامح المحدود في موضوع المثلية الجنسية. وهنا يقتدي طارق رمضان بالرسول، لأنه من المحاضرين النادرين الذين يتعرضون للمسألة الجنسية في الإسلام بطريقة هادئة بالأحرى، مما يعود عليه بجمهور شاب يصغي بنهم إلى ما يقوله. لكن هذا الانفتاح الفكري يصطدم ـ مرة أخرى ـ برفض تحديث تعاليم القرآن: «يضع الإسلام حدوداً بشأن الحياة الجنسية. فالله قد أراد نظاماً. وهذا النظام يقوم على أن الرجل للمرأة، والمرأة للرجل... والرسالة الجنسية بهذا الشأن واضحة... فالمثلية الجنسية ليست أمراً مقبولاً في الإسلام». ولا يذهب طارق رمضان مع ذلك، على نقيض الأصوليين الآخرين، إلى طلب إدانة المثليين بالموت. بل يسعى إلى حمل أقرانه على أن يكونوا أكثر اعتدالاً بدعوتهم إلى تسامح نسبي، لكن بدون أن يعني ذلك القبول بواقعة المثلية الجنسية[2]. ولا يلبث هذا الاعتدال أن يفقد معناه كله

1- ألان غريش وطارق رمضان: **الإسلام في أسئلة L' islam en questions**. الناشر آكت سود، باريس 2002، ص280.

2- تبقى مسألة المسلمين المثليين جنسياً مطروحة: عندما يغلق الإسلام أبوابه في وجوههم، فإنهم يجدون أنفسهم مضطرين إلى التخلي عن دينهم.

عندما نعرف أن طارق رمضان لا يعتقد أن المسلم الحقيقي يمكن أن يمارس إسلاماً ليبرالياً. تقول ليلى بابس: «يؤكد طارق رمضان أن للمسلمين الحق في ممارسة الشعائر أو عدم ممارستها. ولكن يبقى الأمر بالنسبة إليه أن الذين يرفضون القوانين المؤسَّسة على النصوص الصريحة هم «مارقون» من الدين لأنهم لا يعودون في هذه الحال من المسلمين». وتلاحظ أيضا: «إن الحق بتغيير القناعة، كأن يكون للمرء رأي مختلف، يُعادل على هذا الأساس ارتداداً عن الدين»[1]. وتَذكُر بابس، أيضاً، كيف يستخدم طارق رمضان نفوذه لدى المسلمين الأوروبيين كي يندد بما يسميه علناً بالنزعة إلى «المحاكاة» التي قد تقودهم إلى تبني رؤية للإسلام متطابقة فعلياً مع العلمانية ـ التي يُفضّل هو فهمها كقبول بالديانات كلها، لا كفصلٍ بين الديني والسياسي. هذا ما يفسر البلبلة الإيديولوجية التي يقع فيها أولئك الذين يحاولون الإحاطة بفكر طارق رمضان. «بعد انقشاع الحماسات الأولى، يجد «الخطاب الرمضاني» نفسه في مواجهة هجمات مركّزة. فالمسلمون الليبراليون يندّدون بـ«براءة» فكره، ويتهمونه باعتماد «خطاب مزدوج»»، كما يبيّن كزافييه ترنيسيان[2]. ويرى صحفيون آخرون في خطابه ما هو أكثر من «البراءة». ففي شهر تشرين الأول-أكتوبر نشرت مجلة Lyon Mag تحقيقاً حول الشبكات الإسلاموية، وصفت فيه طارق رمضان بأنه «ملك الغموض واللّبس، لكنه خلف مظهره المسالم يشكل قنبلة موقوتة فعلاً». وهذا ما أسخطَه إلى أقصى حد، فأقام الدعوى على الصحيفة أمام محكمة الجنح في ليون[3]، التي عقدت جلسة في السادس والعشرين أيلول-سبتمبر 2002، حضرها أنطوان صفير مدير «دفاتر الشرق» الذي جاء ليدعم موقف الصحيفة، مُذكّراً بأن جمال بَغّال ـ

1- ليلى بابس: الهوية الإسلامية الأوروبية كما يراها طارق رمضان، في مجلة إسلام فرنسا، العدد الثامن.

2- كزافييه ترنيسيان: **فرنسا المساجد**. مصدر آنف الذكر. انظر أيضا: «طارق رمضان: حصان طروادة الإسلاموية»، في مجلة «التضامن مع الجزائر».

3- كزافييه ترنيسيان: اللغة المزدَوَجة لطارق رمضان في محكمة ليون. صحيفة Le Monde، 27 أيلول-سبتمبر 2002.

وهو إسلامي مشبوه بكونه إرهابياً، اعتقل في دبي في 2001 ـ كان قد تابع باجتهاد محاضرات طارق رمضان. ومن المنطلق نفسه، وصف مناضلان من أعضاء الروابط، هما رشيد كاسي وعبد الرحمن دهمان، طارق رمضان بـ«الرجل ذي الشخصيتين»، القادر على الكلام بلغة الإخوان المسلمين قدرته على إغراء «رابطة التعليم» التي أدار فيها مجموعة عمل حول موضوع الإسلام والعلمانية، إلى أن وجد بعضُ المسؤولين في «الرابطة» مقاربته للموضوع محفوفة بالالتباسات. وفي الثاني والعشرين من أيار-مايو 2003 أصدرت محكمة استئناف ليون قرارها وأعطت الحق لأنطوان صفير، معتبرةً خطابات الوعاظ من أمثال طارق رمضان «قادرة على التأثير على الشباب الإسلامويين، وتشكل عاملاً محرضاً يمكن أن يقودهم إلى الالتحاق بأنصار الأنشطة العنفية».

ومن جانب المؤيدين لطارق رمضان، احتج ألان غريش رئيس تحرير «لوموند دبلوماتيك» قائلاً: «لا وجود بعد لجنحة تتمثل بالانتماء العائلي، وما يهمني هي قراءة طارق رمضان لفكر حسن البنا. هذه القراءة التي قد نتفق معها أو لا نتفق. لكن تصوير الرجل على أنه ضابط الصف المجنِّد للإرهابيين يدخل في باب الافتراء».

ألان غريش ليس مخطئاً تماماً؛ فطارق رمضان ـ بالتأكيد ـ لا يمكن اعتباره «ضابط صف مجنِّد للإرهابيين». كما أنه لا يتكلم «لغة مزدوجة»، بل يتحدث باسم رؤية دينية مترابطة تماماً، رغم كونها خادعة من ناحية نواياه السياسية. ولئن كانت بعض وسائل الإعلام تعتبر طارق رمضان مدافعاً عن إسلام علماني، إلا أن بعض الزعماء الإسلاميين مثل حسن الترابي يرون فيه «مستقبل الإسلام» كما يفهمونه، أي كل شيء باستثناء أن يكون (علمانياً)[1]. والواقع أن فكر طارق رمضان يندرج في الخط المستقيم للمدرسة الإصلاحية، التي دشّنها ابن تيمية، وتابعها مؤسس الوهابية، والمدرسة السلفية، والإخوان المسلمون. لم تَدّع هذه

1- «لغة علاء الدين». مقالة عن شخصية طارق رمضان بقلم كريستوف عياض، مجلة ليبراسيون، الثامن من تموز-يوليو 2003.

الحركة الإصلاحية قط صفة الحداثة، لأنها تدعو إلى العودة إلى أُسس تعاليم الرسول، لكن الغربيين يعاندون لكي يروا فيها سبيلاً محتَملاً لعلمنة الإسلام. وإذا كان طارق رمضان إصلاحياً فعلاً، فما ذلك إلا من حيث كونه سلفيا فحسب. وتصوره للتحديث لا يمت بصلة إلى أية نزعة حداثية عقلانية، حتى وإن كان نقده للعقلانية ليس بعيداً أبداً عن خطاب مناهض للامبريالية وللرأسمالية، مما يتيح له عدم الانقطاع عن جمهور اليسار. ففي كتابه عن الإسلام والمجابهة بين الحضارات يوضح قائلا: «لفرط ما فُضِّلَتْ العقلانية والفاعلية والمردود في سبيل الوصول إلى مزيد من التقدم، وصلت مجتمعاتنا إلى حافة الهاوية». ثم يضيف بعدئذ حول موضوع الأسرة قائلاً: «تعترض المراجعُ الإسلامية بأكثر الأساليب وضوحاً على السيرورة التي تحدثنا عنها للتو. فلئن كانت الحداثة بهذا الثمن، يصبح مفهوماً أن يعلن القرآن كما السنة عن عدم قبولهما القطعي بتطبيق هذه الحداثة»[1]. وهذا الشاهد المزدَوَج يبيّن تماماً كم أن المعركة العالمثالثية لا تتواكب بالضرورة مع رؤية تقدمية على الرغم من الالتباسات التي تنجم عن موقف كهذا...

ليست غايتنا تصنيف هذا المُنَظِّر تحت عنوان لا يتلاءم ـ بالتأكيد ـ مع تعقيد رسالته، بل كل ما نحاوله هو أن نفهم كيف أتاحت هذه الثقافة المزدَوَجة ـ المصنوعة من إرثٍ إيديولوجي سلفي رَجعي ومن تجذّر في النضال العالم ثالثي ـ المجال لتجسيد مفهوم على مثل هذا المستوى من الالتباس ـ نقصد «الإسلاموفوبيا» ـ في فرنسا. فمثل هذا المفهوم ما كان له ألا يسترعي انتباه رجل مثل رمضان الذي كان عليه أن يتحمل عبء سمعة رجيمة، سواء في سويسرا كما في فرنسا: «لقد انتخبني صحفيو مدينة جنيف في 1990 ووضعوني كواحد من عشرة من سكانها بين شخصيات تلك السنة، بسبب طبيعة التزامي مع الشباب في إطار ترويج التضامن. وبعد عدة أشهر، غدوتُ شخصاً مشبوهاً، محتالاً ماكراً خطِراً،

1- طارق رمضان: **الإسلام، تجابه الحضارات. أي مشروع لأية حداثة؟** مصدر آنف الذكر، ص20ـ25.

لأنني تجرأت على تقديم نفسي كمسلم». هذا ما قاله في كتاب حوار مع ألان غريش[1]. قد يصعب التصديق بأن خسارة رمضان حظوته وهيبته مَرَدُّها الوحيد إلى كونه مسلماً. ذلك أنه انتُخب شخصية السنة بسبب التزامه مع الشباب المسلمين ـ ولكنه يشعر هو نفسه بأن الأمر كذلك، وهذا ما يُفسر تلقّيه لمفهوم (الإسلاموفوبيا) بحماسة.

بعد أن تَمّ تبنّي هذه الكلمة، نجدها تتكرر بقلم شريكه في المحاضرات وفي التأليف: ألان غريش الذي قدّم مع رمضان عدة محاضرات مشتركة، وأصدر معه كتاب محاورات، هو «**الإسلام في أسئلة**» الذي تم تحويله إلى شريط سينمائي وَزّعتْه دار التوحيد للمنشورات الإسلامية[2]: بعنوان «بعد الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، نحو أي حوار للحضارات نتجه»؟ والتقاؤهما الفكري هذا كبير المغزى في دلالته على أرضية التفاهم التي يمكن أن تجمع بين مناضلي اليسار وبعض المناضلين المسلمين، حتى ولو كانوا أصوليين، وذلك باسم العالمثالثية والنضال ضد «رهاب الإسلام». لذلك، يكون من المهم وصف المسار الذي أدى بهما إلى تبني هذا التعبير المشترك.

الاثنان يرسيان جذورهما في مصر. فهناك ولد ألان غريش سنة 1948، في أسرة قبطية، لكن من أم يهودية ذات أصل روسي. وقد شَبَّ في مرحلة وسَمَها النضال ضد الاستعمار، واشتد عوده متأثراً بإيقاع خُطب ناصر. أما الفتى رمضان، فقد وُلد في سويسرا، في المنفى، من أبٍ مصري طرده عبد الناصر بسبب أفكاره الإسلامية. لن يغفر طارق أبداً للريّس الاضطهادات والعذابات التي وقع أفراد أسرته ضحية لها بصفتهم من زعماء الإخوان المسلمين. وأرجح الظن أن النظرة إلى السلطة الناصرية تشكل واحداً من المواضيع التي تفرّق بين

1- ألان غريش وطارق رمضان: **الإسلام في أسئلة L'islam en question**. مصدر آنف الذكر.

2- دار النشر (توحيد) أنشأها اتحاد الشباب المسلمين، وهي مجموعة متأثرة بالإخوان المسلمين، من أجل نشر وتوزيع كتب تعليم وتبسيط للإسلام في فرنسا. وهي تطبع أيضاً كتباً ذات صلة بحضور الإسلام في أوروبا (الفكر الإسلامي، العلمانية، الحوار بين الأديان).

الرجلين أكثر من أي شيء آخر. بالمقابل، يشكل اغتيال أُنموذجيهما الأبويين نقطة التقائهما. فلقد كبر رمضان في ظل أسطورة حسن البنا الذي اغتيل في 1949. بينما عرف ألان غريش متأخراً أنه كان ابن ألان كوربيل، المناضل الشيوعي الشهير الذي نادى بدعم نضال العرب الاستقلالي. وقد اعتُقل كوربيل لمدة من الزمن في السجون الفرنسية لأنه كان يساعد جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ومات غيلةً في 1978. وتحت تأثيره بشكل خاص كتب ألان غريش أطروحته عن منظمة تحرير فلسطين. وفيها يطور ـ مثل أبيه ـ رؤية غير منحازة دينياً وغير ضيقة الأفق. ينوه غريش ـ على سبيل المثال ـ بأن الحركة التي أسسها كوربيل، والمعروفة باسم التضامن الأممي، تركت مكاناً كبيراً للمسيحيين: «وجدتُ دائماً نقاط تلاقٍ مهمة مع مؤمنين... فهؤلاء الرجال والنساء يدافعون ـ هم أيضا ـ عن مبادئ أخلاقية، تتجاوز الحسابات السياسية والنفعية. وجهة النظر الأخلاقية هذه، أو على الأصح العجزُ عن تبنيّها، يشكل سبباً رئيسياً ـ برأيي ـ لإخفاق التجربة الشيوعية». ولعل هذا الاعتراف يوضح معنى تعاون غريش مع مناضل متدين مثل طارق رمضان. فالفارق الإيديولوجي الفاصل بين الرجلين قد ضيّق شقّته رفضُهما المشترك للاستعمار، الذي كان بالأمس في مصر، واليوم في فلسطين[1]. وحتى لو لم يستند الاثنان إلى القيم نفسها، لأن أحدهما يُعنى بالنضالات المناهضة للامبريالية انطلاقاً من تضامنه مع المضطهَدين ضد مضطهِديهم، بينما يخوض الثاني هذه المعركة باسم الأخلاق[2]، إلا أنهما كليهما يستعملان تعبير «رهاب الإسلام»، وسيسهمان في نشره معاً. فغريش يطيب له أن يعود إلى هذا التعبير في

1- يوضح رمضان في كتابه المشترك مع غريش أنه ما دامت المناداة بتدمير إسرائيل غير واردة، فإنه انضم إلى الحل القائل بدولة يحكمها اليهود والمسيحيون والمسلمون ـ مما يؤدي ـ تقريباً إلى النتيجة نفسها، بحيث تصبح هذه الدولة الجديدة دولة إسلامية تسمح بوجود اليهود والمسيحيين.

2- يدعو طارق رمضان إلى مقاومة الهيمنة، لا باسم النضال ضد الاضطهاد، بل باسم «الكوني» المسوغ بالوحي القرآني، وهذا يؤدي إلى رؤية أخلاقية لنضال العالم الثالث بعيدة جداً عن تلك التي يراها ألان غريش: **بعد الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، نحو أي حوار حضارات نتجه؟** محاضرة مشتركة: ألن غريش وطارق رمضان. الناشر: توحيد.

الملف الخاص المُعَنْوَن: إسلام ضد إسلام، المنشور في لوموند ديبلوماتيك آب-أغسطس 2002. وقد جرى تصميم وتوثيق هذا الملف ـ الذي كتب فيه رمضان ـ كردٍّ على «الإسلاموفوبيا السائدة»[1]. وفي الواقع، لئن لقي هذا التعبير في مدى بضعة أشهر ما لقيه من نجاح، فما ذلك إلا لأنه يلبي ضرورة حقيقية: أي التصدي على وجه السرعة لبناء خطاب يقاوم خطابات الكراهية الموجهة ضد المسلمين وضد العرب. فهذه العنصرية المزدَوَجة، التي لا تفتأ الحركات الأوروبية المناهِضة للعنصرية تناضل ضدها منذ عشرات السنين، تُهدّد بصورة منتظمة بتجديد شبابها بذريعة إخضاع الإسلام، بصفته ديناً، لنظرة نقدية لها ظاهر من المشروعية. وما كان صحيحاً أيام قضية رشدي وأثناء حرب الخليج، يبقى صحيحاً دائماً منذ الحادي عشر من أيلول-سبتمبر.

أسباب النجاح

ما كان لتعبير «رهاب الإسلام» ـ الذي كانت الحركات الأصولية وراء نشره ـ ليعرف مثل هذا النجاح لو لم يتطابق مع وجود حاجة حقيقية إليه. وفي فرنسا، يبدو رواجه مرتبطا بعاملين اثنين: إرادة استعمال تعبير مقتضب للإشارة إلى خطر عنصرية مناهضة للمسلمين أولاً، وإرادة معارضة تعبير «رهاب اليهودية» ثانياً. وقد حظي هذا التعبير الثاني بالرواج منذ أن نشر بيير أندريه تاغييف دراسته الموسومة بعنوان «**رهاب اليهودية الجديد**»[2] سنة 2002 يوضح مؤلف هذه الدراسة، المعدود بين أدق محلّلي الأحكام العنصرية المُسبَقَة، إن اختياره هذا اللفظ يعود إلى حرجه من استعمال كلمة «لاسامي» لأجل الإشارة إلى شعور معاد لليهود منتشر نجده ـ كما يقول ـ لدى شعب هو نفسه سامي لأنه عربي. وعلاوة على ما تُثيره هذه الإستراتيجية من شعور مزعج بإشارتها إلى العرب وكأنهم

1- إنياسيو رامونه: «أكثر من دين»، في إسلام ضد الإسلام Islam contre islam، لوموند دبلوماتيك، ملحق العدد 62، تموز-يوليو/آب-أغسطس 2002.

2- بيير أندريه تاغييف: **رهاب اليهودية الجديد** **La Nouvelle Judéophobie**، الناشر فايار، باريس 2002.

وحدهم المسؤولون عن تزايد كراهية اليهود، فإنها تطرح نفس الإشكالية الدلالية التي يطرحها تعبير «رهاب الإسلام»، إذ تخلط بين التنديد بالعنصرية وبين التنديد بكل قول يهدف إلى نقد دين ما. والحال أن نجاح تعبير «إسلاموفوبيا» يندرج بشكل ملحوظ في سياق رغبة ـ واعية بقدر أو بآخر ـ في معاكسة تعبير (يهودوفوبيا). يُلحُّ كزافييه ترنيسيان في مقالة نشرها في لوموند، 11 أيار-مايو 2002، على أن «خطر الإسلاموفوبيا» لا يجري التحذير منه بقدر التحذير من خطر «اليهودوفوبيا»، فيقول: «دان السياسيون ومسؤولو الروابط والمنظمات، وممثلو الأديان الكبرى، عودة اللاسامية في بلادنا. ومع ذلك، ودون التقليل من خطورة الأعمال اللاسامية، لا يخلو من فائدة التذكير بأن المسلمين يظلون أكثر الضحايا الرئيسية للعنصرية اليومية». إن الوقائع تكذّب هذا الانطباع. فاستناداً إلى معلومات لجنة حقوق الإنسان، كانت الأعمال المضادة لليهود في 2002 أكثر عدداً بكثير مما كانت عليه في 2001. إذ سجل 193 عملا لاسامياً و731 تهديداً لاسامياً. مع ذلك فهذا هو الشعور السائد لدى بعض الصحفيين، مما يسلط الضوء على السياق الفكري الذي أتاح للإسلاموفوبيا شق طريقها.

بالمقابل، وفي الولايات المتحدة تحديداً، فإن هذا الخوف ليس دون أساس يقوم عليه. ففي أواسط تشرين الأول-أكتوبر، بعد أسابيع من الاعتداءات على برجي مركز التجارة العالمي، قالت اللجنة الأمريكية للحقوق المدنية إنها سجلت نحو مئتي اعتداء على «أمريكيين عرب، وعلى أمريكيين من شبه القارة الهندية». الجدير بالتنويه أن هذه الاعتداءات مثلت رد فعل عنصرياً، أكثر مما كانت تعبيرا عن رهاب من الإسلام. وقد اتخذ هذا الدفق من الكراهية هدفاً له أفراداً تدل عليهم سحناتهم، مع كل ما يصاحب المطاردة على أساس الشكل من عدم الدقة. وهكذا كانت أكثرية المئتين من المعتدى عليهم من السيخ أو الهنود. وقد بلغ هذا الخلط ذروته في كاليفورنيا، حيث توفي أمريكي من أصل قبطي بعد الهجوم على مخزنه. وكان قد هرب من مصر حيث تعاني طائفته من اضطهاد الإسلامويين. مع ذلك، فما يخشاه المثقفون هو اتخاذ هذا الخلط شكل مناهضة للمسلمين، لا

شكل مناهضة للعرب. ودفعا منهم لاحتمال كهذا، نراهم يميلون إلى إعادة تبني تعبير «إسلاموفوبيا»، الأوجز من تعبير «العنصرية المناهضة للمسلمين». مع العلم بأن تعبير «عنصرية مناهضة للمسلمين» يتطلب أولا من الكاتب أن يشرح لقرائه أنه من الممكن استعماله بدون المجازفة في الوقوع في لبس الدلالة. ثم إنه لا وجود ثانيا لـ«عنصر» بل «عنصرية»، وبالتالي لا تدل كلمة «عنصرية» _ فقط _ على إرادة تمييز الأفراد تبعاً لأصلهم، أو لقوميتهم، أو لعرقهم، بل يمكن أن تدل بشكل أعم على كل محاولة تهدف إلى حصر فئة من السكان، أياً كانت، في عموميتها من أجل تطوير أحكام مسبقة تجاهها. لا يوجد إذن أي مانع من استعمال تعبير «عنصرية مناهضة للمسلمين»، بينما ينحو الاتهام بـ«الإسلاموفوبيا» إلى هدم سنوات من التربية المناهضة للعنصرية. توضح هذه النقطة قضيتان: قضية الكاتبة الإيطالية فالاّشي، والكاتب الفرنسي هويلبيك Houellebecq.

اللانجع في مواجهة صعود العنصرية المناهضة للمسلمين

لئن اختُرعت القوانين التي تكافح العنصرية، فهذا، بلا شك، من أجل تمكين القضاء من إصدار حكم يثبت السمة العنصرية لبعض الكتب مثل: «**السُّعار والغطرسة**» لمؤلفته أوريانا فالاّشي[1]. ولدت فلاشي سنة 1929 في أسرة مناهضة للفاشية، وانتسبت إلى المقاومة وهي في الرابعة عشرة [أي بعد أن كادت الحرب تنتهي أو هي انتهت فعلاً في إيطاليا]، وعملت صحفية ومراسلة عسكرية، واشتُهرت دائماً بمواقفها الصاخبة. وهي تُعَدّ بين النساء النوادر اللواتي أجرين لقاءات إعلامية مع الخميني، وتتذكر بفظاظة الملاحظة الساخرة التي صدرت عن آية الله لما رفضت ارتداء التشادور: «الحجاب ليس ضرورياً إلا للفاضلات». والمغزى: أنت لست بحاجة إليه! وسجلّها من التمرد في الماضي قد حفظ لها في الذاكرة صورة امرأة تقدمية بالأحرى. لكن هذا الكتاب يكشف، على النقيض من ذلك، عن مزاج غضوب تمليه الغطرسة أكثر مما تمليه نضالية نسوية. وهي،

1- أوريانا فالاّشي: **السعار والغطرسة le Rage et l'Orgueil**، الناشر بلون Plon، باريس 2002.

على كل حال، تمقت النسوية كما الأصولية... كانت هذه المتقاعدة السبعينية تعيش في نيويورك عند انهيار البرجين. فطلب منها مدير صحيفة «إلكورييري ديلاسيرا» الإيطالية مقالاً عن الحادثة. فوافقت، شرط أن ينشر ما ستكتبه بحذافيره. هذا الغياب لقراءة ثانية لـ«**السعار والغطرسة**» ترك المجال مفتوحاً ليأخذ شكل أهجية عنيفة للغاية، انفلت فيها نقد المسلمين والدين الإسلامي، في أكثر من مقطع، من كل عقال. وتنمّ بعض الشطحات عن رؤية اثنية متمركزة على الذات بصورة لا مثيل لها: «أيّ معنى لأن نحترم مَنْ لا يحترمنا؟ أيّ معنى لأن ندافع عن ثقافتهم، أو ما يُفترَض أنه ثقافة، في حين أنهم يحتقرون ثقافتنا؟ أريد الدفاع عن ثقافتنا، بالتأكيد، وأحيطكم علماً أن دانتي أليغييري يروق لي أكثر من عمر الخيام» (ص93). وتكشف مقتطفات أخرى ـ من الكتاب ـ عن احتقار غير معقول لكل ما ليس «ثقافة غربية»، هذه الثقافة التي تجوهرها وتخلع عليها ماهية عابرة للزمن: «حلّ المؤذنون محل النواقيس، والتشادور محل الميني جوب، وحليب النوق محل جرعة الكونياك» (ص96). أخيراً، فإن لغة فلاشي المجازية غالباً ما تشي بنزعتها العنصرية: «يتكاثر أبناء الله كالجرذان. والمسألة هنا ملغومة» (ص146). وما كان هذا الكتاب إلا ليُعتَبَر أهجية صبيانية مكتوبة برداءة، وخطرة في غبائها، لو لم يلق نجاحاً شعبياً مذهلاً، إذ بيع منه في إيطاليا، كما في خارجها، أكثر من مليون نسخة. نفهم، في هذه الحال، رغبة الروابط المناهضة للعنصرية بالتحرك. لكن الإستراتيجية التي اعتمدتها، لسوء الحظ، أظهرت إلى أي حد لا تعرف أن تميز بين الحجج المتعلقة بالنقد المشروع للدين وبين الذرائع العنصرية الخالصة. فليست المقاطع العنصرية من الكتاب هي التي اختارتها حركة MRAP[1] لتلاحقها أمام القضاء. فلقد استهدفت هذه المنظمة ـ التي وصفت الكتاب بأنه «أهجية عنيفة ضد الإسلام» ـ قبل كل شيء المقاطع التي تنتقد الدين الإسلامي كدين[2]. الحصيلة، أن قاضي الأمور المستعجلة رَدَّ الدعوى التي رفعتها الحركة، في الحادي والعشرين من حزيران-يونيو. ولم تبدُ على رئيس

1- MRAP: «حركة مناهضة للعنصرية ومن أجل الصداقة بين الشعوب». (م)

2- لوران جوفران: فالاّشي الكراهية، مجلة لونوفيل إيبسرفاتور، 3 تموز-يوليو 2002.

الحركة، مولود عونيت، خيبة أمل لأنه قال: «نحن ما كنا نتمنى منع الكتاب. غير أن طلب منعه كان الوسيلة الوحيدة لدينا للتوصل إلى فتح نقاش سواء على الصعيد القضائي أو الإعلامي». نفهم من هذا أن الغاية المرجوة ما كانت إدانة أوريانا فلاشي بسبب عنصريتها، بمقدار ما كانت مسايرة موضة مناهضة «الإسلاموفوبيا» مع المخاطرة باحتمال التحول إلى أداة لا لخدمة النضال المناهض للعنصرية، بل لخدمة النضال المناهض للتجديف. وفضلا عن ذلك، فإن سوء التصرف هذا قد أتاح لأوريانا فالآشي أن تعتبر نفسها مبرأة من شبهة كونها عنصرية، علاوة على الظهور بمظهر الضحية الجديدة للتعصب الإسلامي.

هذا المسعى نفسه، وبالنتائج العكسية نفسها، يطالعنا في الشكوى المرفوعة ضد الكاتب ميشيل هويلبيك. فمؤلف كتاب **Plateforme** وكتاب **Particules élémentaires** قد اعتاد على ممارسة الاستفزاز المقزز: فلتات لسان عنصرية، وصف مشاهد جنسية بذيئة، تمجيد السياحة لأغراض المتعة الجنسية... الخ. ويتضمن كتابه **Plateforme** عدة مقاطع لا تخلو من قسوة تجاه المسلمين. فالشخصية المركزية في الكتاب، تُقتَل صديقته في اعتداء نفذه إسلامويون، ويغبط نفسه لرؤية إرهابي فلسطيني يُقْتَل. غير أن ما سيلاحقه الزعماء المسلمون أمام القضاء ليس الأخيولة الروائية، بل سيركزون حملتهم على أقوال تفوّه بها المؤلف أمام الصحافة ـ كمواطن ـ وحتى ولو لم تتضمن أقواله ما يثير الاشمئزاز الذي تثيره الأقوال التي جاءت على لسان الأشخاص المتخَيلين في الرواية. وفي عدد مجلة Lire أيلول-سبتمبر 2000 يترك ميشيل هويلبيك لسانه يُفلِت هذه الملاحظات: «على أية حال، فالإسلام هو أكثر الأديان غباء. وعندما نقرأ القرآن نُصعق... نعم نُصعق»[1]. ليس في الأمر ما يخيف، على الأقل إذا ما أخذنا بالاعتبار أننا نعيش في بلد مازلنا نستطيع فيه نزع القداسة عن الأديان، ولاسيما أيضا أن المؤلف لم يوفّر أياً من أديان التوحيد. وقد أوضح في المحكمة قائلاً: «التوراة، لها عدة مؤلفين، بعضهم عبقري، بعضهم تافه بلا أدنى قيمة. للقرآن مؤلف واحد بالأحرى

1- أوضح هويلبيك، أمام المحكمة دفاعاً عن نفسه أن أقواله حُرّفت، مع أنه أكدها إجمالاً.

رديء [...] إن النصوص التوحيدية الأساسية لا تدعو لا إلى السلام ولا إلى المحبة، ولا إلى التسامح. منذ بدايتها هي نصوص كراهية». الخطاب هنا مناهض للدين بصراحة لكنه ليس عنصرياً إطلاقاً. مع ذلك، تقدمت أربع روابط إسلامية بالشكوى بعد نشر المقابلة في مجلة Lire وهي: جمعية «الحَبوس» التي تدير جامع باريس، والجامعة الإسلامية العالمية ـ الحامل الرئيس للوهابية والمنظمة غير الحكومية الوحيدة التي تعترف بها العربية السعودية! ـ والاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا، وجامع مدينة ليون. هذا التجمع، الذي يضم روابط معتدلة وأصولية، يذكّرنا بالتحالف الظرفي الذي قام أثناء قضية رشدي[1]. غير أن الاختلاف عميق بين المرحلة التي تعاونت فيها الروابط الإسلامية المعتدلة والأصولية من أجل ملاحقة رشدي باسم التجديف، وبين المرحلة التي تلاحق فيها الروابط نفسها ـ تقريباً ـ هويلبيك بسبب «الإسلاموفوبيا». فقد كانت الروابط الدينية وحيدة في الساح في ذروة قضية رشدي. حتى أنها واجهت استنكارَ الروابط العلمانية بسبب تعصبها وتعرضها لحرية التعبير. أما اليوم، فإن هذه الروابط ليست موضع عدم لوم فحسب، بل إن عصبة حقوق الإنسان ـ بالذات ـ جاءت لنجدتها. إذ انضمت إلى الشكوى المرفوعة وأصبحت الناطق الأهم بلسان هذه الدعوى التي صوّرتها على أنها رد على «الإسلاموفوبيا»: «إن الهجمة التي لا تطاق التي شنها ميشيل هويلبيك ضد الإسلام والمسلمين لم تكن إلا تمهيدا لكتاب أوريانا فالاشي ولغيره من تعابير الإسلاموفوبيا»[2].

نحن نفهم أن يكون سياق تفاقم العنصرية المناهضة للإسلام قد ألقى بثقله لحمل عصبة حقوق الإنسان على تغيير مسلكها. ولكننا ـ مع ذلك ـ نشعر بالحرج

1- في آذار-مارس 1989، بعد صدور فتوى الخميني، أُنشئت لجنة تنسيق ضمّت الاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا، واتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، واتحاد الطلبة المسلمين في فرنسا، بالإضافة إلى مسجد باريس.

2- «رابطة حقوق الإنسان تعتبر نفسها مدعية ضد ميشيل هويلبيك». Newspress، السابع عشر من أيلول-سبتمبر 2002. وهويلبيك قد يعاقب بالسجن سنة وبغرامة 45.000 يورو. كما أن كل واحدة من الروابط المدعية الأربع طالبت بـ 37000 يورو كتعويض.

لرؤية أول رابطة علمانية فرنسية تنضم إلى الروابط الدينية من أجل مقاضاة أقوال لا تحترم الدين. لم يغب هذا الفارق الدقيق عن نائبة المدعي العام بياتريس أنجيلّيلي التي لاحظت: «لا نستطيع أن نقول، حين نعبّر عن رأي ما بالإسلام، إن ذلك معناه التهجم على الطائفة المسلمة. نحن لسنا هنا لنمارس مثل هذا الانزياح الدلالي». وبالفعل، أدى هذا الانزياح إلى عدة نتائج مؤسفة. فقد يستطيع هويلبيك التبجح بكونه لم يُدَنْ بتهمة العنصرية، لكن عصبة حقوق الإنسان أضفت هالة من النبل على النضال ضد التجديف. لمَ هذا كلّه؟ على غرار شكوى MRAP ضد فالاشي، تبدو عملية «هويلبيك» أقل تطلعاً إلى إدانة المؤلف فعلاً من تطلعها إلى فتح نقاش إعلامي وقضائي حول «الإسلاموفوبيا». هذا كله للحصول على أي شيء؟ هل للحصول على قانون ضد التحريض على الكراهية بسبب الدين؟ هذا شيء منصوص عليه في قانون أصول المحاكمات. هل الموضوع إذن استصدار قانون مناهض لـ«الإسلاموفوبيا» بصفتها نقدا للدين الإسلامي؟

هذا معناه في هذه الحال الحصول على ما طالب به دوما أصوليو الأديان كلها: إصدار قانون ضد التجديف. وهكذا ـ وانطلاقا من إرادة أصولية للكفاح ضد التجديف ـ أصبح مفهوم «الإسلاموفوبيا» سلاحاً لقتل الحرية بين أيدي المناضلين المناهضين للعنصرية. والخطر نفسه ماثل بالنسبة لمفهوم «اليهودوفوبيا» الذي يميل بعضهم إلى التذرع به لتحييد وإبطال أي نقد مناهض للصهيونية وللسياسة الإسرائيلية، بدون أن يكون أصلا مناهضا للسامية.

لقد ازداد مؤخراً خطر رؤية القوانين المضادة للعنصرية تتطور نحو تشجيع الاجتهادات القضائية المضادة للتجديف، وذلك بفضل قانون النائب بيير لولُّوش الهادف إلى تشديد عقوبات القانون الجزائي ضد الاعتداءات العنصرية. ولئن كان القانون نفسه لا يستعمل مفاهيم رهاب الإسلام، ورهاب المسيحية، ورهاب اليهودية، إلا أن مقدمته تضع على مستوى واحد أعمال التفرقة العنصرية والأقوال المستهدفة نقد الأديان، مما يعني المزيد من «التديين» للقوانين المناهضة للعنصرية.

اقتحمت عدة أقوال مثيرة للقلق مجال النقاش العام الفرنسي منذ الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، بذريعة مقاومة «الإسلاموفوبيا» السائدة. فلقد بثت القناة الألمانية الفرنسية ARTE، في الثالث عشر من كانون الثاني-يناير 2003، فيلماً وثائقياً يمكننا اعتباره نوعاً من الهجوم المضاد لكتاب «**لن أحيا دون ابنتي أبداً**». فهذا الكتاب، الذي بيعت منه ملايين النسخ، أثار مشاعر أمريكا وأوروبا في ثمانينات القرن العشرين حين حكى قصة بِتّي محمودي، المواطنة الأمريكية المتزوجة من إيراني، والتي أقامت معه في إيران، وقاست من محنة شديدة من أجل الفرار من ذلك البلد وانتزاع ابنتها من قسوة زوجها وعائلته. ورغم ما احتواه الكتاب من الكليشهات المعهودة عن المسلمين، فقد أضحت شهادة الكاتبة مثالاً، ونداء للنساء لمقاومة التعصب. ولكن بعد عشرين سنة تغير الزمن، فما كان غير معقول قبل بضع سنوات حَدَث، حين أصبح سيّد بوزورغ محمودي هو المكرَّم، لا بِتّي محمودي، بمناسبة صدور الفيلم الوثائقي الذي يروي قصته ـ وعنوانه: «من دون ابنتي» ـ والذي عرضته عدة قنوات أوروبية في واحدة من ساعات ذروة الاستماع. وقد تولى إخراج الفيلم فنلندي ولد في إيران، اسمه أليكسيس كوروس، وفيه تحية حقيقية لذلك الذي يقدمه كضحية للأحكام المسبقة لل«إسلاموفوبيا»، لا بل كبريء راح ضحية المصالح الأمريكية والصهيونية. إن واقعة بث هذا الفيلم الوثائقي على قناة ARTE، دون صدور أي نقد أو تحفظ، أمر بليغ الدلالة على الخمول الفكري في مواجهة الدعاية الإسلاموية. هذه اللامبالاة مرئية في كل مكان، بما في ذلك على صفحات يومية كبرى مثل لوموند. ففي العاشر من أيلول-سبتمبر 2002، نشرت هذه الصحيفة «منبراً حراً» بقلم هاني رمضان: «الشريعة اللامفهومة». عرف كيف يستثمر فيه أرضية مقاومة «الإسلاموفوبيا» لكي يوصل ـ بشكل أفضل ـ رسالةً أصولية. وشقيق طارق رمضان يدرك تماماً الأهمية الحقيقية لكلمة «الإسلاموفوبيا» لأنه ينحو إلى أن يُدرِج تحت هذا التعبير كل انفعال يثيره رجم النساء، أو كل رفض لتفسير المسلمين «للإيدز» على أنه

عقوبة إلهية. وهكذا يشرح أن رجم النساء الزانيات هو «عقاب، ولكنه أيضاً شكل من أشكال التطهر». ويتابع قائلاً بخصوص فيروس نقص المناعة المكتسب: «من خلق فيروس السيدا؟ لاحظوا أن الشخص، الذي يحترم بصرامة التعاليم الإلهية، يظل بمأمن من هذا المرض الذي لا يمكن أن يصيب [خلا نتيجة خطأ أثناء نقل الدم] فردا لا يقيم أية علاقة خارج الزوجية، وليست له ممارسة مثلية جنسياً، ويتجنب استهلاك المخدرات». والمغزى: «إن المسلمين مقتنعون بضرورة الرجوع إلى القانون الإلهي، في كل زمان وكل مكان».

ينتمي هاني رمضان، أكثر من أخيه، إلى تراث سلفي إصلاحي[1]. فمدير المركز الإسلامي في جنيف ـ المصروف من سلك التعليم العام السويسري بسبب تطرفه ـ نشر كتاباً تعليمياً عنوانه «**المرأة في الإسلام**» يكشف فيه بصراحة، على النقيض من شقيقه، عن مفهوم مناهض للعلمانية وللحركة النسوية: «الحجاب في الإسلام هو إشارة إلى خضوع المؤمن للتعاليم الإلهية. لماذا نريد إذن منع طالبة شابة من التعبير عن قناعتها؟ أفليس إرغامها على ترك الحجاب عودة إلى ما قامت به محاكم التفتيش والجلادون الشيوعيون؟ سيبقى الإسلام مدرسة للحكمة والتسامح ضد المتطرفين العلمانيين: لا إكراه في الدين يقول القرآن ـ السورة الثانية، الآية 256 ـ وهو درس لم يعلّمنا إياه الجلادون العلمانيون!».

مع ذلك قدَّر «جلادون علمانيون» بغيضون أنه من المناسب نشر رسالة هاني رمضان على صفحات «لوموند»، مجازفين بالخلط بين التسامح والتهاون. ولا شك أن مقاله في هذا المنبر الحر جدير بأن يحتل مكانه في المؤلفات التي ينشرها اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا UOIF، ولكن هل كان من الضروري فعلاً نشره في لوموند؟[2].

1- هاني رمضان: **المرأة في الإسلام La Femme en Islam**. الناشر توحيد، 2002.

2- كتب قراء كثيرون، صدمهم نشر مقالة رمضان، إلى المسؤول عن صفحة الرأي في لوموند، روبير صولة Robert Solé، الذي (أجاب دون أن يُقنِع) بأن: «الغاية من صفحات النقاش ليست فتح أبواب مفتوحة سلفاً، ولا الاحتفاء بلغة من يتكلم لكي لا يقول شيئا. والمقالات الحرة التي يتم اختيارها للنشر، يجب أن تقدم إضاءات أصلية، أو معلومات لم تُنشر ⇦

بعد أيام استنكر باحث في «المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS»، ألبير ليڤي، في «المنبر الحر» هذه: «العملية الإيديولوجية المألوفة لتطبيع الممارسات الثقافية والشعائرية». غير أن وجهة نظره لا تغير شيئاً من حقيقة كون «لوموند» قد قَدّرت أنه أمر مشروع فتح زاوية المناقشة فيها لهاني رمضان. على أية حال لم تكن هذه هي المرة الأولى، إذ كان الشخص نفسه قد استفاد ـ في الثاني والعشرين من أيلول-سبتمبر 2001 ـ من بريد قراء «لوموند» لكي يخفف من شأن العقوبات الجسدية الموجودة في الشريعة الإسلامية، وليبررها في الوقت نفسه[1].

بلا ريب، نشرت الصحيفة أيضاً وجهة النظر المناقضة كلياً لمنبر رمضان. ففتحي بن سلامة، المحلل النفسي، حصل على حق الرد ليندد بـ«المدى الفسيح من القمع والحرمان الذي يشكله العالم العربي». ولكن، أبوسعنا فعلاً الاكتفاء بفتح مجال النقاش أمام ضحيةٍ ما لإعطاء وجهة نظره لكي نبرر إعطاء فرصة للجلاد أيضاً كي يعبّر بدوره عن رأيه؟ هذا ما يظنه على ما يبدو الحَكَم في صحيفة «لوموند» روبير صولة الذي لا يتردد بوضع الرأيين على صعيد من التكافؤ حين كتب: «كان لوجهتي النظر الفضل في عرض واقع مزدَوج بوضوح وبقلم مسلمَيْن، دون أن تلغي واحدتها مفعول الأخرى. أيكون بوسعنا، في موضوع الإسلام، الاكتفاء بتحليلات الخبراء الخارجيين؟».

ولكن ماذا يعني هنا هذا الوصف (خارجي) إلا الإيحاء بأن كل مقاربة علمانية هي موضوع خارجي المنشأ، وغربي، فاقد سلفاً لأهليته بحكم كونه كذلك، في

⇦ سابقاً، وأن تدعو إلى التفكير، وأن تثير القلق إذا اقتضت الحاجة. وفي الحالة العادية أن تثير ردود فعل». صحيفة لوموند 15 أيلول-سبتمبر 2002. ونذكّر أن روبير صولة هو أيضاً مؤلف روايات رائعة تستحضر آخر أوقات الطائفة المسيحية في مصر.

1- «لا يمكن تطبيق عقوبات السرقة والزنى إلا في مجتمع تكون فيه المعايير والقيم الإسلامية محمية. ومن المستبعد قطع يد السارق في دولة لا تعطيه أسباب الحياة الكريمة. كما أن الرجم المقرر في حال الزنى لا يمكن تصوره إلا بوجود أربعة شهود عيان. وهذا أمر لا يمكن تحقيقه، إلا إذا اختار المسلم الاعتراف بخطيئته. ويقول الفقهاء إنه بوسعه العدول عن اعترافه قبل تنفيذ القرار» مقتطف من صحيفة لوموند 22 أيلول-سبتمبر 2001.

حين أن كل وجهة نظر آتية من (الداخل)، أي مسلمة، مفيدة ومثيرة للاهتمام ـ بما في ذلك تلك التي تحرض على الكراهية ـ بسبب طابعها «الغرائبي».

يريد الوسيط روبير صولة أن يطمئننا عندما يؤكد لنا بأنه لن يسمح بنشر ما قد يكتبه من يمجد هتلر وإبادة اليهود بالغاز. وعلى هذا الأساس فإنه لن يتردد في رفض فتح «المنبر الحر» أمام كاثوليكي أصولي يمتدح «الإيدز» كعقوبة إلهية. ولكن ماذا يعني في هذه الحال هذا التنازل المقدَّم إلى الأصوليين المسلمين؟

إن هذه النسبويةُ الثقافية لا تُعَزّزُ النظرية الجوهرية فحسب ـ وهي النظرية التي تنمو عليها أطروحة صدام الحضارات ـ لكنها تشهد على وجود استقالة علمانية هائلة. إذ تصبح هذه العلمانية فضاءً حيادياً، مفرغاً من كل فحوى، وبالتالي فضاءً مثالياً لاستقبال الأفكار جميعها، بما فيها الأفكار المدمِّرة، وذلك باسم التسامح. والأدهى من ذلك أن هذه الاستقالة، المُباهى بها باسم الكفاح ضد رهاب الإسلام، تترك انعكاسات ملموسة لها في الحياة الرابطية [المنظمات، الجمعيات... الخ]. وهكذا لم تتردد منظمة «مراسلون بلا حدود»، المعتَرَف لها بما تفعله في خدمة حرية الإعلام، في تقديم الدعم الرسمي لصحفيين ذوي توجه إسلاموي باسم حرية إعلام يُفترض فيها ألا تعرف أي حدود، بما فيها حدود الحضّ على الكراهية. فقد اختارت هذه المنظمة، منذ أيلول-سبتمبر 2001، رعاية برنامج على قناة «المستقلة» التلفزيونية، يشرف عليه أصولي مسلم يُدعى محمد الهاشمي، من أتباع السوداني حسن الترابي. هذا البرنامج المشهور ـ المغرب الكبير ـ ينتقد بحدة الديمقراطية ويجلدها بانتظام، ويردد لمن يريد سماعه أن اللاسامية لا توجد إلا في البلدان الأوروبية. بوسع الهاشمي أن يكون صحفياً تونسياً مضطَّهداً بسبب آرائه، ولكن ما يلوم الدولة التونسية عليه ليس إلا كونها لا تطبق الشريعة!

تستطيع الاستقالة العلمانية أن تقود بعض المناضلين، بمن فيهم أولئك الذين يساندون ضحايا الإسلاموية، إلى جعل خطابهم أكثر اعتدالاً نحو الجلادين الذين يكافحونهم. وهكذا فإن واحدة من أولى الروابط النسوية التي عَبَّأت قواها لدعم أمينة لوال ـ الشابة النيجيرية التي حُكم عليها بالرجم بسبب الزنى ـ قد استسلمت

على ما يبدو للقلق الذي تثيره «الإسلاموفوبيا»، وهذا إلى حد المجازفة بعدم التنبه لدور الشريعة في هذه القضية. إليكم جواب رئيسة هذه الرابطة النسوية عندما سألها مندوب صحيفة «الاومانيته» L'Humanité عما إذا كانت تعتقد أن الإسلام هو موضع نقاش في هذه القضية: «المسألة ليست خاصة لا بالإسلام ولا بنيجيريا، إنها متصلة بصعود الهويات الخصوصية. فمع العولمة تفاقم فقر السكان إلى درجة خطرة، كذلك أدى تصاعد اللامساواة إلى فقدان نقاط الاستدلال». وتضيف رئيسة الرابطة بعيداً عن صياغة أي نقد علماني، حتى لو كان متّزناً: «يشكل الدين ـ غالباً ـ وسيلة للتعبير عن رفض الأنظومة السائدة». كم هو بعيد ذلك الزمن الذي كان فيه اليسار المتطرف يستنكر الدين لكونه «أفيون الشعب»!

نحن نفهم عناية المناضلين المناهضين للعولمة بتفادي وسم المسلمين، ولكن بثمن أي غموض ولَبْس؟... فليس لأن المسلمين يشكلون أقليات في أوروبا يجسد الإسلام دائماً، وفي كل سياق، دين المهيمن عليهم. فالإسلام، مثل الكاثوليكية في فرنسا أو البروتستانتية في الولايات المتحدة، هو أيضاً ـ بالقوة ـ دين المهيمنين والمضطهِدين، والفقر لا يسوّغ ـ بالتأكيد ـ رجم امرأة باسم هذا الدين.

صحيح أن الأصوليين يقولون إنهم يريدون العودة إلى أسس الإسلام من أجل تحدي الإمبريالية الغربية وقيمها، لكن المناضلين الغربيين المناهضين للإمبريالية ينبغي ألا يوافقوا على إعادة التوكيد هذه للهوية وللخصوصية الثقافية، إلا إذا استغنوا نهائياً عن الحق في ممارسة عقلهم النقدي تجاه الدين والأصولية.

الحجاب: هل سيعطي النضال ضد «رهاب الإسلام» ثماره الأولى؟

يُقدّم الجدلُ حول الحجاب في المدرسة مثالاً جيداً عن الأضرار السياسية والمضادة للعلمانية التي يمكن أن تنجم عن مشروع إثارة الإحساس بالذنب باسم النضال ضد «الإسلاموفوبيا» في بلد مثل فرنسا.

ولدت أولى القضايا المعروفة باسم (المنديل) Foulard مع استبعاد ثلاث

صبايا محجبات، في الرابعة عشرة من العمر، من ثانوية بلدة كراي Creil شمالي باريس. فاحتدم الجدل. ولما كان ليونيل جوسبان ـ وزير التربية يومئذ ـ عاجزاً عن اتخاذ موقف، فقد فَضّل إحالة الموضوع إلى مجلس الدولة ليحسم الأمر. وهذا ما فعله المجلس في السابع والعشرين من تشرين الثاني-نوفمبر 1989. أوضح المجلس ـ بدقة ـ أن وضع «المنديل» أو أية علامة دينية أخرى لا يمكن قبوله إلا إذا لم يكن معروضاً بشكل ظاهر ولافت للنظر، ولا يشكل «فعل ضغط، أو استفزاز، أو تبشير، أو دعاية». وبدا في حينه كأن القضية قد أُغلقت إلى أن أيقظها صعود المطالب الدينية بعد أربع عشرة سنة.

في أواخر 2002 كشفت عدة حوادث عن مدى الصعوبة في تحمل الموقف عندما يقرع الدين كل يوم بمزيد من الإلحاح باب المنشآت التعليمية الفرنسية. ففي مدرسة يطالب بعض الطلاب بقاعة للصلاة، وتتعرض طالبات في مدرسة أخرى للتهديد لأنهن لا يرتدين الحجاب، ويرفض آخرون في مدرسة ثالثة أن يأكلوا من مطعم المدرسة إلا إذا كان الطعام مستوفياً لكل شروط «الحلال». ووصل الضغط إلى درجة من القوة جعلت بعض مدراء الثانويات يستسلمون. ففي تشرين الأول-أكتوبر 2002 سمح مدير معهد في إحدى المحافظات لطالبة محجبة بالكامل، وتضع قفازين أسودين، أن تتقدم ـ وهي بصحبة زوجها ـ أمام ممتحنة أنثى لا أمام أستاذ المادة المكلف بامتحان الطلبة.

ومن السهل تصور مجريات الأمور في المرحلة التالية. فقد دانت رابطة الطلاب المسلمين المعروفة باسم UNIR، والمنتَخَبة إلى مجلس جامعة باريس الثالثة عشرة، دانت شرعية أحد الأساتذة للسبب التالي: «ليس لأستاذ ثقافته غربية حق الحكم على عمل طالب مسلم». وبلغ توتر الجو في شهر كانون الأول-ديسمبر ـ من السنة نفسها ـ أن ثمانين بالمئة من معلمي إحدى الثانويات أضربوا عن العمل احتجاجاً على موقف إدارتهم، المستعدة للتنازل بخصوص ارتداء طالبات الثانوية الحجاب، تحاشيا منها لكل جدل.

وفي الخامس عشر من نيسان-إبريل 2003، حضر نيقولا ساركوزي، وزير

الداخلية، المؤتمر السنوي لاتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية الذي يمثل متطرفي الإسلام الفرنسي. وقد واجهته صرخات الاستهزاء والاستنكار لأنه ذكَّر بضرورة تقديم صور بوجه مكشوف لبطاقات الهوية. وهي نقطة يسير فهمها كإلزام يُطبق على الجميع: على أولئك الذين يريدون ارتداء «كاسكيت» أو نظارات سوداء، وعلى الراهبات الكاثوليكيات بقبعاتهن الناتئة من الجانبين، كما على النساء المحجبات. إذن ليس لهذا المطلب الفرنسي أية خصوصية. مع ذلك، حاول أعضاء اتحاد المنظمات الإسلامية تصوير هذا الإجراء على أنه عمل تمييزي. وقد لجؤوا بوجه خاص، وباطراد، إلى استعمال صيغة مجازية محرجة للغاية: حيث شبّهوا المنع المحتمل لارتداء الحجاب بفرض تعليق النجمة الصفراء على صدور اليهود أيام الحرب العالمية الثانية [كذا]. هذه هي الحجة التي استعملتها امرأة مسلمة من مدينة ستراسبورغ عندما ظهرت في مقابلة متلفزة مباشرة أثناء نشرة أخبار الساعة العشرين، غداة المؤتمر السنوي لاتحاد المنظمات الإسلامية الفرنسية. وقد وردت أيضاً في خطاب رئيس «الاتحاد» السابق عبد الله بن منصور، في المؤتمر نفسه حين انعقاده في مدينة بورجه Bourget: «يمنعون اليوم النساء المسلمات من ارتداء الحجاب، كما أجبروا بالأمس اليهود على حمل النجمة الصفراء...». وقد رحب الحضور بهذه المداخلة، ونهض كثيرون للتصفيق وقوفاً. كيف يمكن المقارنة بين حمل علامة وصم وحمل علامة خضوع؟

إن اللجوء إلى هذا التشبيه يبعث على مزيد من الدهشة بقدر ما كنا نتوقعه أن يصدر بالأحرى من جهة النساء الملزَمات بالقوة بارتداء الحجاب بالقوة، لا بالعكس. بتعبير آخر، كنا نتوقع من النساء الاحتجاج على فرض الحجاب عليهن، كما احتج اليهود حين إجبارهم على وضع النجمة الصفراء. وهذا أصلا التعبير الذي ورد على لسان المناضلة النسوية الجزائرية خالدة مسعودي، عندما تتحدث عن فرض ارتداء الحجاب كأنه «نجمة صفراء».

يبرهن أنصار الحجاب، باستيلائهم على هذا التشبيه المجازي، واستعماله لحسابهم، ليس فقط عن قدرتهم على ابتذال صفيق لآلام الضحايا، بل كذلك على

لعب دورهم. وهكذا يصبحون هم الشهداء، لا النساء المجبَرات على ارتداء علامة مميزة ترمز إلى دونيتهن. بل أكثر من ذلك. فالأصوليون، بقلبهم لواقع الأشياء هذا، إنما يوجهون ـ ومعهم جميع المستعدون لمنحهم ظروفاً تخفيفية ـ إصبع الاتهام إلى النساء غير المحجبات كلهن. وهذا واحد من الرهانات المنسية في هذا الجدل... فلئن تمكنت فتيات مسلمات ـ غداً ـ من الذهاب وهن محجبات إلى المدرسة، فمن الواضح أن الضغوط ستتزايد على كواهل من يقاومن عائلاتهن ولا يقبلن ارتداء الحجاب.

نظمت حركة «لا عاهرات ولا خاضعات»، في العام 2003 مسيرة للاحتجاج ضد الإرهاب القائم على أساس جنسي، المحيق ببنات بعض المدن. وقد تمكنت هذه المبادرة ـ بلا جدال ـ من أن تحرر أقوالاً كانت محرمة حتى ذلك الحين. وراحت وسائل الإعلام تكشف عمليات الاغتصاب الجماعية التي تتم في أقبية العمارات السكنية، وتحكي عن البنات اللواتي يتلقين تهديدات بحرقهن لأنهن يُعتبرن «سهلات»، وعن غيرهن المضطرات إلى رتق أغشية بكارتهن لكي لا يعتبرن موبوءات... وينبغي أن نعقد الصلة بين هذا السياق وبين استئناف الجدل حول ارتداء الحجاب في المدرسة. كيف ستُسمى في الغد اللواتي سيخترن، عمداً، ارتداء الزيّ الغربي وسيرفضن ارتداء الحجاب يوم ستَسمح المدرسةُ بالحجاب؟

يطرح السؤال نفسه عندما نراقب ردة فعل بعض الروابط المسلمة على حركة «لا عاهرات ولا خاضعات». ففي الثامن من نيسان-إبريل 2003، في بلدة تراب Trappes [قرب فرساي غرب باريس]، أرادت 150 امرأة محجبة التجمع لموازنة كفة تلك الحركة، وكن يهتفن «لا تلمس حشمتي» و«لا للرهاب من الحجاب». وفي الواقع، كانت هذه التظاهرة «العفوية» منظمة. وكان يقف وراء تنظيمها مناضل في حالة حرب دائمة مع مجلس البلدة من أجل الحصول على تنازلات مثل تأمين سباحة غير مختلطة في المسبح البلدي. وكان هدف التظاهرة بطبيعة الحال «تمرير» المحظورات الجنسية التمييزية التي تتبناها الأصولية على أنها «حشمة» و«حياء»، وعلى العكس تمرير المبادئ العلمانية على أنها

«إسلاموفوبيا». وهكذا تصبح إرادة النضال ضد المضايقات والتحرشات الجنسية في أحياء المهاجرين، والنضال ضد الهيمنة الأبوية، وضد التفرقة الجنسية الدينية وكل ما ينجم عنها، تصبح من الآن فصاعدا كأنها ضرب من «إسلاموفوبيا» لأنها مناقضة للحياء والحشمة الإسلاميين.

والأمر الأكثر مدعاة للقلق لا يكمن في مسعى منظمات دينية إلى فرض مثل هذا المنطق، بل الأمر الأكثر إثارة للذعر مشاركة صحفيين ومناضلين مناهضين للعنصرية في هذا المسعى. وهكذا، لئن لم تدعم حركة MRAP رسمياً «تظاهرة الحشمة»، إلا أنها كانت حاضرة، مما يقدم ضمانة لها. نجد مثل هذا اللَّبس المناهض للعنصرية في نص وقَّعه بيير تيڤانيان Tevanian: «منطق كبش الفداء (بخصوص التفرقة الجنسية واللاسامية في الضواحي... وفي غيرها)». وتيڤانيان هذا مؤلف كتب حول البارانويا الأمنية، وفيها يشكو من التنديد باستمرار بالتفرقة الجنسية وباللاسامية وبكراهية المثلية السائدة في بلدات الضواحي. وهو على حق حين يذكّرنا بوجود هذه الأمور كلها في أماكن أخرى. وهو غير مخطئ عندما يبيّن أن تركيز الاهتمام على هذه الظواهر المعتادة ليس عديم الدلالة، ولكن هل ينبغي ـ لهذا السبب ـ إغماض الأعين عن هذه الأشكال من ممارسة العنف في بلدات الضواحي بذريعة أنها تحدث بين أقليات أو في أوساط محرومة؟

بيير تيڤانيان كان أيضاً وراء المبادرة إلى إصدار بيان وقعه جامعيون كثيرون ومناضلون يرفضون منع الحجاب في المدرسة، تحت عنوان: نعم للعلمانية، لا لقوانين الطوارئ[1]. ويحتج موقعو البيان بأن منع الحجاب يندرج في إطار «منطقٍ تأديبي يستعمر المدرسة». بل إنهم يشتبهون بوجود منطق تمييزي، بله عنصري، خلف إرادة منع دخول هذه العلامة الدينية المميزة إلى المؤسسات التعليمية العامة. وهم يلمّحون إلى أن الانفعال الذي أثاره المنديل الإسلامي قد لا يكون إلا تعبيراً من تعابير «الإسلاموفوبيا»، وأن أحداً ما كان ليتحرك لو أن

1- ظهر النص في مجلة ليبراسيون تحت عنوان آخر لم يختره المؤلفون: «نعم للمنديل في المدرسة العلمانية» 20 أيار-مايو 2003.

الأمر كان يعني ديناً آخرَ. ربما كان هذا القول صحيحاً. ولكن دليل العكس صالح أيضاً. فهل نستطيع تصور عريضة يوقعها جامعيون ومناضلون يساريون دفاعا عن مناضلة مسيحية من كنيسة القديس نيقولا دوشاردونه تودّ الذهاب إلى المدرسة وشعرها مغطى ومتقلدةً صليباً؟ لا بكل تأكيد. ألا لا يحدثنا أحد عن العلمانية كشكل من أشكال الاستبعاد. فالخطر إنما يكمن هنا فعلاً. فلفرط ما اختلط بالنضال المشروع ضد العنصرية المناهضة للعرب، أصبح النضال ضد «الإسلاموفوبيا» يلعب دور حصان طروادة لا شأن له سوى أن يُضعف العلمانية. لقد اتخذت صحيفة مثل لوموند موقفاً صريحاً ضد معارضي الحجاب في المدرسة. وكتب فيها كزاڤييه ترنيسيان عن «حملة صليبية مناهضة للحجاب» قد تتحول «لدى بعض الناس إلى صاروخ حامل لعنصرية مضادة للإسلام»[1]. ومع ذلك، فإن مفكرين عربا ومسلمين هم من يطالبون فرنسا بألا تتنازل بشأن قضية الحجاب في المدرسة... «الشجاعة لقول لا»: هذا عنوان صرخة غضب أطلقتها وسيلة تمزالي رئيسة ندوة نساء البحر المتوسط (الجزائر)، ونشرتها مجلة لونوڤيل أوبسرڤاتور في الخامس عشر من أيار-مايو 2003: «إنني أدحض الفكرة التي توجب عليّ ارتداء الحجاب لأكون مسلمة فاضلة [...] والحذر الجماعي الرعديد في مواجهة هذه المسألة يجعلني أحس أنني أمام عنصرية بالمقلوب! هل تظاهرت الحكومة بالإصغاء إلى الكاثوليكيين الأصوليين بشأن مسألة بمثل خطورة الإجهاض؟ كلا، لقد ظلت حازمة وثابتة في موقفها. فلماذا لا تكون كذلك بشأن منع الحجاب في المدرسة، لكي تضمن للبنات المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم؟».

منذ العام 1989، حذَّرت رابطة للنساء الإيرانيات المهاجرات إلى فرنسا ـ «اليقظة» ـ من إغراء قبول الحجاب في المدرسة باسم مرونة العلمانية: «تبرهن تجربتنا، كنساء إيرانيات، بوضوح، عن النتائج المشؤومة لمثل هذا التهاون. لقد رضيت آلاف النساء الإيرانيات غير المحجبات بارتداء الحجاب في التظاهرات المعادية للشاه كرمزٍ لتحالف جميع القوى المناهضة للإمبريالية. كنا نظن أن هذا

1- «لوموند»، السابع عشر من حزيران-يونيو 2003.

النضال يشمل الجميع، ولم نأخذ بالاعتبار مخاطر الأصولية الدينية. والحال أن الأصوليين استفادوا تماماً من هذا التراجع ليتقدموا يوماً بعد يوم، وليفرضوا شريعتهم على النساء وعلى المجتمع. نعم، لقد دفعنا ثمناً باهظاً لمجرد التهاون».

قد يكون الديمقراطيين العرب، و/أو المسلمون مؤهلين أكثر من غيرهم لكي لا ينسوا أن الدين بوسعه أن يصبح في أية لحظة مصدراً للقمع لا يُغفَر له، وأن العلمانية في مواجهته هي المنبع الوحيد للأمل. أما النزعة النسبية الثقافية التي قد تسوّغ ممارسةً بمثل هذا المقدار من الأصولية كارتداء الحجاب، فيمكن اعتبارها خيانة حقيقية بحق هؤلاء المثقفين الذين يأملون في الحصول على دعم مناضلين يعيشون في الغرب للذود عن مفهوم العلمانية. لم تستطع مريم نامازي، المديرة التنفيذية للاتحاد الدولي للمهاجرين الإيرانيين، أن «تهضم» حتى الآن بعض ما يقوله مناضلون بريطانيون مفعمون بالنيات الحسنة. فلقد انتفضَت بشدة لدى سماعها جاكي بالآر ـ البرلمانية الإنكليزية السابقة ـ وهي تدعو التقدميين إلى فهمٍ أفضل للإسلام، وإلى أن يفهموا، بخاصة، أن النساء في إيران «عندهن حريات ليست للرجال في الغرب». وحرصت المسؤولة عن اتحاد اللاجئين الإيرانيين على تقديم هذا الإيضاح بخصوص «الإسلاموفوبيا»: «غالبا ما يتم ـ بسهولة ـ تناسي التمييز بين المشاعر المناهضة للإسلام وبين العنصرية الناهضة للمسلمين. ففي حين أن العنصرية غير مقبولة، فإن الهجوم على الإسلام وعلى الدول والقوانين الإسلامية ليس مباحاً فحسب، بل ضروري أيضاً، نظراً للعنف الذي يندّ عن الوصف ولعداء المرأة اللذين يمنحهما الإسلام للسلطة السياسية». وتضيف القول: «إن التوبيخ الذي توجهه بالآر لا يفعل سوى أن يزيد الإغراء بإخراس أولئك الذين يتكلمون من أجل الحقوق المدنية بإلصاق صفة العنصرية عليهم. وفي الواقع، إن أقوالها المؤيدة للخصوصية الثقافية هي القابلة للوصم بالعنصرية. فهي، بتبريرها وبإيجادها عذرا «ثقافياً» لوضع النساء، تنكر على النساء والناس الذين يعيشون في الشرق الأوسط وفي إيران حقوقهم وحرياتهم الكلية»[1].

1- مريم نامازي: **هل إدانة الإسلام عنصرية؟** الجمعية العلمانية الإيرانية 2002.

إن كَمّ الأفواه عن نقد الإسلام، حتى باسم مناهضة العنصرية، أمر مرفوض، وخاصة إذا ذهب بنا التفكير إلى مدى ما يتكبده ـ بسبب هذا النقد ـ المفكرون العرب والمسلمون القابعون تحت نير الظلامية. فهل يتعين على هؤلاء الذين يقاومون التعصب الذي يشوه بلادهم، ويخنق حرياتهم، ويطوق حقوقهم، هل يتعين عليهم، فوق هذا، أن يقاتلوا لكي لا يقوم المفكرون الغربيون الرافلون في نعمة العلمانية بطعنهم في ظهورهم، بتبنيهم المفردات التي صممها الأصوليون لاستعمالها ضدهم؟ إن بعضاً من هؤلاء المفكرين العرب والمسلمين يضطرون، إنقاذاً لحياتهم، ومواظبةً على فضح التجاوزات المرتكبة باسم الشريعة، إلى الهجرة إلى الغرب: فهل يتعين عليهم أن يخافوا من نصب محاكمات لهم باسم «الإسلاموفوبيا»؟ إن هذه النسبوية الثقافية اللامسؤولة تشكل ـ بلا جدال ـ جزءاً من العوامل التي تُضعِف قوى المواجهة مع الأصولية الإسلامية.



الفصل الرابع

هيمنة سياسية رديفة

يتقاسم أصوليو الأديان جميعاً الفكرة القائلة بأن شريعة الله متفوقة على قانون البشر، مما يوصلهم ـ منطقياً ـ إلى ازدراء المثل الأعلى الديمقراطي والعلماني. وعلى الرغم من خلافاتهم ونزاعاتهم الظاهرة، تلتقي جهودهم من أجل إجبار النزعة الدنيوية على التقهقر. وما لم يقرع الحادي عشر من أيلول-سبتمبر جرس الوعي العلماني، فإن الدلائل كلها تشير إلى أن متطرفي الأديان الثلاثة قد أوشكوا على استغلال الجو الدولي المضطرب لكي يرسّخوا سلطانَهم، مخاطرين بإرجاع الدنيا عدة قرون إلى الوراء. بالتأكيد، لا يتساوى أتباع الأديان الثلاثة في استخلاص الفائدة نفسها من هذه الردة الدينية المنداحة موجتها منذ السبعينات من القرن العشرين. فثمة سلّم يتدرج هنا من الأكثر خطورة إلى الأقل خطورة.

إن للإسلامويين ـ بكل تأكيد ـ تأثيرا أكبر من غلاة اليهود المتزمتين. كذلك يتمتع اليمين الديني الأمريكي، بشكل ملحوظ، بنفوذ يفوق ما لدى الكاثوليكيين الفرنسيين من أتباع المونسنيور لوفيڤر. وما ذلك لأن خطابهم أو رؤيتهم للعالم مختلفان في الأساس، بل لأنهم لا يتحركون في السياق نفسه ولا تواجههم المقاومات نفسها تبعاً لأمكنة نشاطهم، أفي الشرق الأوسط أم في أوروبا، أفي بلد ديمقراطي أم ثيوقراطي. فمقاومة هجوم سياسي رجعي يمكن أن تتم وفق نسقَيْن مترابطين جوهرياً: إما عن طريق الدولة وإما عن طريق حركة متحدرة من المجتمع المدني. وبطرح السؤال بهذا الاتجاه، لا من وجهة نظر الخطر الذاتي لدينٍ ما، نفهم أنه على ضوء السياق الجيوبوليتيكي والعوامل التاريخية وميزان

القوى بين الحركات المجتمعية وحالة العلاقات الدولية ـ وعلى هذا الضوء وحده ـ يكون بوسعنا أن نحاول الإحاطة بخطر العدوى التوتاليتارية لكل حركة أصولية.

تتيح لنا هذه المقاربة أيضا أن ندرك كم تُسهم كل حركة أصولية في دحر مقاومات النزعة الدنيوية، في كل مجال ممكن، بحيث أن تصاعد قوة كل واحدة منها يعزز قوة الأخرى.

ما الذي سيحدث لو عشنا في عالم تستمر فيه الإسلاموية بالتقدم واحتلال المزيد من المواقع رغم الحادي عشر من أيلول-سبتمبر؟ وما الذي سيحدث لو واجه «البلد الديمقراطي الوحيد» في الشرق الأوسط ـ إسرائيل ـ في الوقت نفسه قضماً من الداخل على يد الأصوليين اليهود؟ ولو بقيت الولايات المتحدة ـ شرطي العالم ـ في اللحظة ذاتها واقعة تحت نفوذ اليمين الديني؟ ولو تخلّت أوروبا أثناء ذلك ـ بصفتها الصوت الوحيد القادر على إدخال قليل من العقلانية في اللعبة الدولية ـ عن الدفاع عن نموذج علماني متماسك، لمصلحة علمانية رخوة وتوافقية؟ إن هذا السيناريو، القمين بأن يفضي إلى تراجع هائل للمثل الأعلى الديمقراطي والعلماني في كل مكان من هذا العالم، هو الذي في سبيله الآن إلى التحقق... ربما كان الأصوليون المسيحيون، في فرنسا، خاضعين لسلطات العلمانية المضادة، لكن المطالب المرفوعة باسم احترام الإسلام تكاد تجعل من أنصار العلمانية «صليبيي التعصب». والحال أن الحزم العلماني ليس هو النموذج الأغلبي السائد داخل الاتحاد الأوروبي الموسَّع. أما في الولايات المتحدة ـ حيث ما كانت العلمانية قط إلا حياداً يتيح تعايش الأديان جميعاً ـ فإن الحكومة الأميركية تتعرض أكثر من أي وقت مضى لضغط التحالفات المسيحية النافذة الكبرى. والحال أن لسياسة الولايات المتحدة وقعاً مباشراً في الشرق الأوسط، حيث تشتد حدة التوترات إلى حد تأخذ معه أشكالا كارثية. فما كان اليهود المتزمتون قط بمثل هذا التصميم على الزج بكل ثقلهم في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والتحكم بمصير إسرائيل نفسها. وما عاد حلمهم بامتلاك القدس بكاملها في يوم قريب محض استيهام... في حين أن الأصوليين المسلمين غدوا أول

المستفيدين من هذا المناخ الكارثي ـ المتولد من الظروف التي أتينا بذكرها ـ لكي يزيدوا قوتهم قوة.

اليوم الذي ستتنازل فيه أوروبا عن بعض مقتضيات الحداثة

من الصعب تصور وجود حركة لأصوليين مسيحيين قادرة على تشكيل خطر على العالم. فالمسيحية تعطي، من حيث المبدأ، انطباعا بأنها تمثل دينا «اندماجيا» أكثر منه توتاليتارياً. ويعود هذا الانطباع، جزئياً، إلى كوننا نربط صورة المسيحية بصورة أوروبا الغربية ـ حيث أدى المفعول المتضافر للحياة السياسية الديمقراطية، والرفاه المادي والاجتماعي، ومبدأ العلمانية إلى تقليص تأثير الأصوليين تقليصا ملموسا. بينما تمارس المسيحية في سياقات أخرى وفي مناطق أخرى من العالم نفوذاً سياسياً أكثر قوة. وينبغي ألا نخفف من تأثير الكنائس الأرثوذكسية ـ رغم أنها ليست موضوع هذه الدراسة ـ باطراد التي لا تواجهها إطلاقاً السلطات المضادة نفسها التي تقف في وجه الكنيسة الرومية، والتي لم تعرف قط تحديثاً دينياً كالذي تمَّ في المجمع الڤاتيكاني الثاني. وهي باقية على أصلها ومطلقاتها كأنها كنيسة الأيام الأولى، مما يتيح لها إملاء شريعة أخلاقية متصلبة للغاية في بلدان كثيرة من حوض البحر المتوسط، والشرق الأوسط، وأيضاً في روسيا، حيث تزدهر المسيحية باضطراد منذ انهيار الشيوعية. وبالمقابل، يتضاءل دور المسيحية في أوروبا الغربية، حيث تتراءى لنا الكنائس خالية إلا من رواد عجائز. لكن حتى هذه الصورة التبسيطية ليست صحيحة تماماً. ففي كل مكان في العالم، بما في ذلك فرنسا وأوروبا، تعرف الكاثوليكية والبروتستانتية استشفاء يعيد إليها شبابها تحت تأثير التجديد الإلهامي Renouveau Charismatique، هذه الحركة الشديدة الميل إلى التعصب التي قد تتمكن، بعد حين، من إنعاش مخزون الدين المسيحي من التطرف.

مسيحية متعصبة في إهاب التجديد الإلهامي

وُلِدَت التيارات البنتيكوتية الجديدة [neo-pentecotistes] أو الإلهامية على آثار الحركة الخمسينية التي ظهرت في القرن التاسع عشر، مقترنة غالباً، بالجماعة الأفرو-أمريكية[1]. والقاسم المشترك بينهما هو الاعتقاد في مقدرة الروح القُدُس على التجلي ماديا في أشخاص أتباعها بفضل جلسات يُتكلم فيها بعدة ألسنة ولغات، وتتجاور فيها مجموعات قليلة العدد، تنتابهم تدريجياً تشنجات لاإرادية، وفجأة يبدأ بعضهم بالهذر والهذيان من أعماق حناجرهم، بلغات تبدو ذات جَرْس قديم، على طريقة الحركة الدادائية، قبل أن يستسلم المشاركون للترنُّم والتهليل كما تشاء لهم انفعالاتهم وإلهاماتهم[2].

يُفَسِّرُ الإلهاميون هذه الظاهرة الإنتشائية وشطحاتها «المتعددة اللغات» باستحواذ الروح القدس على جسم المؤمن وحلوله فيه. وبذلك يتماهون مع المسيحيين الأوائل، عبر واقعة حدثت يوم «العنصرة» Pentecote بعد خمسين يوما من موت المسيح نقلها الفصل الثاني من أعمال الرسل: «ولما حَلّ يوم الخمسين كانوا كُلهم معاً في مكان واحد. فحدث بغتَةً صوت من السماء كصوت ريح شديدة تعصف وملأ كلَّ البيت الذي كانوا جالسين فيه. وظهرت لهم ألسنةٌ مُنقَسِمة كأنها من نار، فاستقرَّتْ على كل واحد منهم. فامتلأوا كلهم من الروح القُدُس وطفقوا يتكلمون بلغات أخرى كما آتاهم الروح أن ينطِقُوا».

1- البنتيكوتية هو الاسم الذي يطلق على بعض الحركات البروتستانتية التي انتشرت منذ بداية القرن العشرين، والتي تؤكد أن هِبات وعطاءات الروح القدس مازالت تعمل إلى اليوم، كما كانت في الكنيسة الأولى يوم نزل الروح القدس على الرسل بعد خمسين يوما من موت المسيح. (م)

2- في العشرين من كانون الثاني-يناير 1994، تميز مؤتمر عُقد في تورنتو بحضور كثيف للإلهاميين المتطرفين الذين نظموا تظاهرات هستيرية للروح القدس، مثل: اللجوء للضحك المتواصل بلا سيطرة، وعرض مشاهد (موت في الذهن)، ونباح وزمجرة وزئير، وأشخاص يتقلبون على الأرض، وبث روائح غريبة، وارتعاشات وتشنجات. يجري هذا كله على خلفية موسيقى «روك اند رول» صاخبة وأغنيات ذات كلمات مفترض بها أن تساعد أتباع الحركة على أن يتحرروا من ذواتهم.

وقد ساعدت هذه الواقعة، كما ينص الكتاب المقدس، الرسل والحواريين على جعل غير المسيحيين يعتنقون المسيحية، في اليهودية في فلسطين، وفي قباذوقية في الأناضول، وفي مصر وليبيا، لأنها أتاحت لكل واحد سَماعَ رسالة الروح المقدسة بلغته الأم. وعلى منوال المسيحيين القدامى، استخلصَتْ الحركات البنتيكوتية والبنتيكوتية الجديدة والإلهامية من هذا «التكلم باللغات» قوةً تبشيرية لا مراء فيها. هذا ما تقوله لنا منشورات الإلهاميين كلها: فالروح القدس يتظاهر بانتظام للمؤمنين، ويُطلق فيهم هذا التجلي الرغبةَ في الاهتداء.

وبصرف النظر عن قدرتها على الإغراء واجتذاب النفوس، التي قام لغويون بتحليلها بوصفها هذراً هذيانياً غير منتظم يمليه ضغط الجماعة، ترمز هذه الممارسة إلى مخزون التعصب لدى التيار الإلهامي[1]. فبحكم تجريبهم «التكلم باللغات» يحسب الإلهاميون أنهم محبوون بمواهب استثنائية، بخاصة «موهبة الشفاء»، وهذا بلا شك المظهر الأخطر لتعصبهم. فهم يعتبرون المرض علامة على كوننا «منقطعين عن الله»، لذلك تشكل الصلاة الوسيلة الوحيدة لعلاج المرض. وكثيرون منهم متورطون في وجود «شيع طبية» تعظ مريديها وتدعوهم إلى الكف عن تناول أي علاج طبي باستثناء الصلاة للشفاء من السرطان أو داء نقص المناعة. وتستحوذ هذه الفكرة على مطبوعاتهم التي تتزايد فيها شهادات الذين شفَتْهم المعجزات. ففي عدد شباط-فبراير 1999 من مجلة «الموعظة المسيحية العالمية» تصرح شابة سوداء ـ على سبيل المثال ـ أنها شُفيت من داء

1- رغم أن الممارسة مؤثرة فعلا، ولكن من السهل التحقق من طبيعتها. فبعد أن قام أحد علماء اللغة الأمريكيين بدراسة عدة تسجيلات لجلسات «التكلم باللغات» توصل و.ج. ساماران إلى البرهنة على أن «اللغات» المتكلم بها تنقصها القواعد والنحو. فصحيح أن وتيرة تردد المقاطع الصوتية وحروف العلة لها البنية نفسها التي للّغة الأم التي يتكلم بها كل واحد من المشاركين، لكن المقاطع الصوتية تستعمل كما اتفق وبالمصادفة البحتة. في الواقع، يحاول من يتكلم إعادة إنتاج ما يتصوره جهارة رنين لغة عتيقة (لغة المسيح، أو لغة الشمال، أو لغات آسيوية). هنالك تفسير آخر ينبغي ألا يُهمل: القَسْر على التقليد الذي طوَّرته هذه الجماعات. ولنا أن نتخيل الضغط الذي يشعر به المؤمنون في المرات الأولى التي يمارسون فيها هذه الصلاة: لأن من لا يهذي بطريقة الترتيل المنغّم، يثبت أن الروح القدس يرفض المجيء للحلول في جسده.

نقص المناعة بفضل المسح بزيت مقدس أثناء سلسلة صلوات «أنا اليوم غير مريضة... من يظن أنني أصبتُ بالإيدز؟»[1].

كان بوسع هذه الظاهرة أن تثير الابتسام لو كانت منفردة، لكنها ظاهرة شعبية. يشهد على ذلك نجاحُ واحد من أكثر «المعالجين الروحيين» شهرة: إيميليان تارديف. يقول هذا الكاهن الكاثوليكي الإلهامي، الكندي الأصل، إنه شفى حالة من السل الرئوي بفضل الصلاة في تموز-يوليو 1973. ومنذئذ، ينظم باستمرار اجتماعات شعبية وجلسات شفاء بالمعجزات في فرنسا. وفي آب-أغسطس 1995 جذبَ مروره في بلدة «باري لومونيال» نحو ثلاثين ألف شخص. يأتي خطر الحركة الإلهامية من هذا النجاح الشعبي، بله الغرائبي، الذي قد ينسينا سمتها الطائفية المتعصبة... ولم تتردد منشورات TF1 مثلاً [وهي أيضاً القناة التلفزيونية الأولى] في التعاون مع دار النشر الإلهامية «عمانويل» لإهداء كتاب إلى الأب تارديف عنوانه: «**انهَض وامشِ**»[2]. في هذا الكتاب تروي المؤلفة ماري سيلڤي بويسُّون، دون أدنى حذر نقدي، كيف يشفي هذا الكاهن مرضى السرطان والقلب والروماتيزم... الخ. ويدور واحد من المشاهد المستخلصة من الكتاب في ملعب في لبنان: «هَبَّة غير معقولة اجتاحت الحشد الكبير... نعم، يؤمن هذا الحشد من كل كينونته بالحب، وبالقدرة، وبزيارة الله له». ثم لا يلبث الأب تارديف أن يتفوه بهذه الكلمات العجيبة: «يهطل هذا المساء مطر من البركات على هذا الجمع كله... وبالمئات يشفي الله، هنا أو بواسطة التلفزيون». وبدون أي تحفظ، تصادق الصفحة الأخيرة من غلاف الكتاب الذي

1- في هذه المجلة، تقص السيدة مارسُلين رحلتها العسيرة في العالم: زوج يخدعها ويتركها إلى امرأة أخرى، ومشاكل مالية، وأفكار بالانتحار تراودها، ثم تقع ذات يوم على منشور توزعه الكنيسة الكلية لمملكة الله: «عندما عدت إلى المنزل، صدمتني كلمة «شفاء». وقررت الذهاب إليهم. وأصبحت من أتباعِ حلقات أريحا». ومارسُلين مقتنعة بأنها شفيت بعد أن تلقت مسحاً بالزيت يوم الأحد: «سألتُ أحد الأطباء عن الأمر، ودون أن يفحصني قال لي إن مرضي مازال على حاله. طلبت عندئذ آخر نتيجتين للفحوص للمقارنة بينهما. كانت الورقة الأولى إيجابية والثانية سلبية، فدهش الطبيب جداً. لقد استجاب الله لي بإعطائي الشفاء».

2- ماري سيلڤي بويسُّون: **انهض وامش**. الناشر عمانويل والقناة الأولى، باريس 1995.

نشرته القناة الفرنسية الأولى على نشاط الكاهن الإلهامي قائلة: «هذا الكتاب رسالة أمل إلى كل أولئك الذين تتألم أجسادهم. لن يتمكن أحد من الخروج دون أن يتأثر بهذه التجربة...». وستثنّي القناة ببثها تحقيقاً متلفزاً تقريظياً عن تارديف «صانع المعجزات» قدمتْ فيه صورة مشلول عاد يمشي[1]!

التعاطف، وبالتالي غياب الروح النقدي، الذي يتمتع به الاتجاه الإلهامي، يشكل واحدة من أوراقه الرابحة الرئيسية لإغراء عدد متزايد من المريدين. وتلجأ حركات إلهامية عديدة إلى الموسيقى، بل كذلك إلى الشطح لدرجة الغياب عن الوعي، مما يزيد في جاذبيتها لدى أولئك الذين يرغبون في ممارسة إيمان أكثر حيوية، بخاصة الشباب منهم. والنجاح المتعاظم لأيام الشبيبة العالمية J M J[*] ليس إلا واحدة بين دلالات أخرى.

لقد أحيت هذه الحركات في فرنسا النشاطَ الكنسي في عدة أبرشيات، كما في بلدة بلفيل[2]. ومع أنها بروتستانتية الأصل، إلا أن الأمر المفاجئ هو تزايد عدد الكاثوليكيين الذين تجذبهم: حتى بلغ مجموع من انضم منهم إليها ـ على ما يقال ـ ستين مليوناً منذ 1968. بالإجمال، هنالك 347 مليون من المسيحيين البنتيكوتيين في العالم، بخاصة في أمريكا اللاتينية، حيث تضم الحركة مريدين شهيرين مثل

1- خصت مجلة Golias ملفاً ممتازاً، نقديا بالأحرى (العدد 1990/24) بعنوان: «الإلهاميون: الاحتيال بالمعجزات. تارديف هل هو نصّاب؟». وقد أتيح لصحفيين من هذه المجلة الكاثوليكية اليسارية فرصة حضور أحد الاجتماعات: «على الرغم من أن بعض الأشخاص الذين التقيناهم بعد هذه التجمعات التي تعتمد تقنية «التسخين» الروحي والديني قد أحسوا بتحسن نفسي وجسمي، إلا أن كثيرين قد شعروا بتوعك وضيق فعليين [...] صحيح أن امرأة قالت لنا إنها شفيت من أُذنيها، ولكننا عندما حاولنا الدخول في التفاصيل، كانت مشوشة بما فيه الكفاية لنشك في واقعِ شفائها. عندئذ راحت توجه خطابها إلى المحيطين المباشرين بها: «انظروا، لقد مسَّني فضلُ الله»».

*- JMJ: الأيام العالمية للشبيبة: تظاهرة شبابية عالمية أخذ المبادرة إلى تنظيمها البابا يوحنا بولس الثاني. (م)

2- بعيداً عن أماكن العبادة المعتادة على جمع جمهور من المؤمنين المسنين بشكل خاص، يجتذب هذا المعبد الذي انتقل إلى نفوذ الإلهاميين. عدة مئات من المؤمنين من كل الأجيال كل أسبوع.

لاعبي فريق البرازيل لكرة القدم[1]. يتمتع الإلهاميون، الأقوياء بهذه الهالة الشعبية، بمكانة متعاظمة، حتى في داخل الكنيسة الكاثوليكية الرومية. ففي عيد (العنصرة) لعام 1998، أقيم حفل ضمَّ ثلاثمئة مشارك جاؤوا من خمسين حركة إلهامية، أعلن فيه البابا يوحنا بولس الثاني أن «بعض هذه الحركات الدينية الجديدة هي ربيع الكنيسة الجديد»، وبكلمة أخرى: هي مستقبل الكثلكة.

هل يمثّل هذا الخزّان من المؤمنين خطراً سياسياً؟ لقد أعطتْ الحركات الإلهامية، حتى الآن، الانطباع بالاكتفاء بغزوٍ «من تحت»، مركّز على مصالحها الفئوية. لكن يبقى هذا التأثير، كما الحال دائماً، مرهونا بالبلدان التي تنشط فيها. ومنذ أن اختار اليمين الديني الأمريكي محاربة لاهوت التحرير، واضعاً طاقاته كلها في خدمة نشر عقيدة الكنائس الإنجيلية في أمريكا اللاتينية، تفاقمت هذه الحركات الفئوية وأصبحت خطراً يهدد بالحلول محل الدولة لدى نشوب أقل أزمة شأناً. ففي كل مرة تقصّر فيها الدولة عن تحمل مسؤولياتها، تستغل الحركات الإلهامية مواهبَها الشعبوية والديماغوجية لكي تنشر نفوذها على الناس. يكفي الذهاب إلى حي برونكس، على تخوم مانهاتن [نيويورك]، لندرك كم حققت الكنائس من نجاح لتحل، شيئاً فشيئاً، محلَّ المتاجر التي هجرتْ الضواحي المحرومة. أما في أوروبا، فما زال نفوذ تلك الحركات منحصراً حتى الآن في مجال التبشير. لأن ضغط الشأن الديني على الشأن السياسي دور يضطلع به بوجه خاص الڤاتيكان، واليمين المتطرف الكاثوليكي، وبعض المنظمات الإسلامية الراديكالية. وليس لهؤلاء ولأولئك الصدى نفسه، وذلك تبعاً لكونهم يمثلون دين أكثرية، أو تبعا لكونهم ينشطون باسم طائفة من الأقلية. لكن أعمالهم تتلاقى في نهاية المطاف على إضعاف مؤكد للمطلب العلماني في فرنسا وفي أوروبا.

1- أثناء مباراة كأس العالم 1998، وزعت «رابطة رياضة وإيمان» كتيباً، قال فيه إلهاميون مثل تافاريل إن تسجيل الأهداف أو صدها كان بفضل الله.

فرنسا تقاوم الأصوليين الكاثوليكيين ولكن...

أسوأ ما فكرت به حركة الأسقف لوفيڤر كان ولادتها في فرنسا، التي هي بالتأكيد «ابنة الكنيسة الكبرى»، ولكنها على الأخص بلد العلمانية بامتياز[1]. ففرنسا، أرض الثورة، تمتلك تراثاً طويلاً من الفصل بين الكنيسة وبين الدولة. وعملاً بالقانون الصادر في 1905، توفر الجمهورية لجميع مواطنيها «حرية المعتقد والضمير»، ولكنها «لا تعترف، ولا تساعد مالياً ولا تعطي أجراً لأية عبادة». ورغم كل استثناءاته ونواقصه، يُمثّل مبدأ العلمانية ـ على الطريقة الفرنسية ـ مزيةً حقيقية: فهو يعمل كسلطة مضادة قوية في مواجهة كل احتمال لامتداد الأصولية الكاثوليكية. أما في الولايات المتحدة بالمقابل، فإن التحالفات الدينية الكبرى، وروابط مكافحة الإجهاض، تستطيع الاستناد إلى يمين ديني هو جزء من الحزب الجمهوري، وبالتالي الاستفادة من مراكز نفوذ على أعلى مستويات الدولة الأمريكية. إن المحاولة الوحيدة الملموسة في فرنسا، من أجل إقامة شبكة مشتركة بين اليمين وبين الحركة الكاثوليكية الراديكالية، لا تتعدى المثال الهامشي الذي جسدته محاولة كريستين بوتان. فالرابطة التي ترئسها، «التحالف من أجل حقوق الحياة»، هي على صورة التحالفات الدينية الأمريكية: خليط من تجمع ترابطي ووكالة انتخابية. ففي الوقت الذي يشارك فيه هذا «التحالف» في حملات جماعات أنصار الحياة القريبة منه[2]، يضطلع بدور

1- تعترف اتفاقية السادس والعشرين من شهر ميسّيدور للعام التاسع (15 تموز-يوليو 1801) بأن: «الدين الكاثوليكي ـ البابوي الرومي ـ هو دين أكثرية الفرنسيين»، دون أن يسمح هذا الإعلان بأي ادعاء زمني من قبل الكنيسة الكاثوليكية. ونابوليون الذي أرغم البابا على المجيء لتتويجه إمبراطوراً، ما كانت لديه أية نية للتنازل عن كسرة من سلطانه. وقد قبل بحضور البابا احتفال تتويجه لكي يعزز هيبته وشرعيته، لكنه هو الذي وضع تاج الغار على رأسه لا البابا. وهذا رمز لم تتكره المعاهدة الموقعة مع البابا.

2- يلعب التحالف من أجل حقوق الحياة دوراً مركزياً في حملات العرائض البريدية التي تقوم بها شبكات أنصار الحياة، ممن يستفيدون من تقنية البريد المباشر (التي صنعت نجاح اليمين الأمريكي) لمضايقة الهواتف الجنسية، والبورنوغرافيا في وسائل الإعلام، وزواج المثليين أو دور النشر للأطفال التي يُتهم بعضها بأنها تفسدهم بكتب تعالج موضوعات المثلية الجنسية أو الانتحار.

«صندوق الطنين» بالنسبة للمعارك التي تخوضها رئيستُهُ، النائبة عن محافظة «إيڤلين» في الجمعية الوطنية، ضد إصلاح نظام الإجهاض، وضد الميثاق المدني للتضامن، وضد التكافؤ في الفرص بين الرجال والنساء... الخ. لكن الحملات البرلمانية التي تشنها كريستين بوتان قد فشلت ـ عملياً ـ كلها، على نقيض حملات اليمين الديني الأمريكي. فلأنها خاضتها باسم قناعاتها الدينية ـ بخاصة لما رفعت الكتاب المقدس باتجاه منصة الجمعية الوطنية أثناء المناقشات حول الميثاق المدني للتضامن ـ فإن هذه التي تُلقب (مادونا الإيڤلين) قد جرت «شرشحتها» من قبل جزء من الصحافة الفرنسية. وردة فعل الصحافة هذه ذات مغزى في الدلالة على أن المناخ السائد في فرنسا لا يتقبل العمل باسم الدين الكاثوليكي.

يعرف الأصوليون الكاثوليكيون، عندما يحاولون القيام بعمل سياسي، أنه يجب عليهم التفاهم مع وسائل إعلام غَذَّتْها العلمانية واحترام حقوق الإنسان. وكثيراً ما تتعرض كتاباتهم وأعمالهم للنقد وحتى للسخرية من قبل هذه الوسائل. فالصحفيون ينظرون بعين ساخطة إلى عمليات الإغارة على مراكز الإجهاض، وقد ضاعفوا عدد تحقيقاتهم حول هؤلاء «الصليبيين المقاتلين من أجل نظام أخلاقي»، المتوهمين أنهم ما زالوا يعيشون في العصور الوسطى. تُفسِّر هذه المقاومة الفارقَ في الخطورة بين حركتي أنصار الحياة الفرنسية والأمريكية. فصحيح أنهما كلتاهما متأصلتان جيداً ـ حيث يوجد في فرنسا نحو ستين رابطة من أنصار الحياة، يقابلها نحو مئة في الولايات المتحدة ـ ولكن تأثير الحركة الفرنسية لا يحتمل المقارنة مع الحركة الأمريكية. لأن هذه الأخيرة تبقى ذات نفوذ كبير رغم أعمال العنف، بل حتى القتل.

إن حركة أنصار الحياة في فرنسا هامشية جداً، حتى أنها لم تجرؤ قط على اجتياز هذه المرحلة على الرغم من قدوم المنظرين الأمريكيين من دعاة «القتل المسوّغ» ـ الذي يبرر اغتيال أنصار الإجهاض ـ عدة مرات إلى فرنسا لإلقاء مواعظهم فيها. وقد اتخذت عدة تدابير من أجل وضع حد نهائي للإغارات المضادة لحرية الإجهاض، منها قانون نييرتز Neiertz لعام 1993. ولا يجرؤ إلا عدد قليل من البرلمانيين على الدفاع عمن كانوا يقومون بهذه الإغارات.

وباستثناء بعض نواب اليمين التقليدي، تبقى الأفكار الكاثوليكية الراديكالية حكراً على اليمين المتطرف في رقعة شطرنج السياسة الفرنسية. لكن هذا لا يعني استمرار هذا التهميش إلى الأبد. فهذا اليمين المتطرف لا يفتأ يكتسب أرضاً جديدة، بعد كل شيء.

إن التمسك بالطقوس التقليدية، الذي كانت نقطة انطلاقه خلافاً ليتورجياً وتمرداً على قرارات مجمع الفاتيكان الثاني، قد غدا في مدى ثلاثين سنة أكثر من مجرد تيار. تشكّلُ الكاثوليكية الراديكالية اليوم، رغم انقسامها، وضعية سياسية رجعية إلى أقصى الحدود، أضحت معها الأصولية الليتورجية والطقوسية ثانوية الأهمية بالقياس إلى المعارك الأخلاقية. وقد بات أنشط مناضليها يشكلون جزءاً مكوناً أساسياً من اليمين المتطرف الفرنسي. وتستند «الجبهة الوطنية»، منذ تأسيسها في 1972، إلى شبكتين شبه متناقضتين: الوطنيين الراديكاليين (الموصوفين في الغالب بكونهم وثنيين) والكاثوليكيين الأصوليين. أما صلة الوصل فتتمثل، بخاصة، ببرنار أنتوني ومركز شارلييه، غير أن الجبهة الوطنية تلقى الدعم أيضاً من قبل الكاثوليكيين «المنشقين».

عندما كان المونسنيور لوفيڤر على قيد الحياة، ما كان من النادر رؤيته يمشي إلى جوار جان ماري لوبن أثناء المسيرة التي كانت تنظمها الجبهة الوطنية في كل أول أيار-مايو[1]. وبصورة عامة، يناضل أكثر أعضاء الجبهة الوطنية باسم رؤية راديكالية للغاية للكاثوليكية. وقد تعمق هذا المنحى بعد أن خرج من الحزب الوطنيون الراديكاليون، ثم بعد أن حدث الانشقاق في صفوف الجبهة الوطنية. فبعد فشل محاولة برونو ميغريه الانقلابية، بات الكاثوليكيون الأصوليون، الذين بقوا أوفياء لجان ماري لوبن، يشكلون قاعدة البنية الإيديولوجية لحزب تمكن من الوصول إلى الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية لعام 2002.

1- بعد انضمام بعض الأصوليين القريبين من الجبهة إلى الكرسي الرسولي، أراد جان ماري لوبن تحية البابا شخصياً. وفي العاشر من نيسان-أبريل 1985، نظم برنار أنتوني لقاء لقادة الحركات اليمينية الراديكالية الأوروبية ـ ومنهم لوبن ـ مع البابا يوحنا بولس الثاني. وذكر أنطوني أن البابا قال لضيوفه: «اعترضوا بشدة على انحطاط أوروبا».

إغراء التنازل أمام موضة العلمانية الرخوة

على الرغم من الأرقام العالية التي أحرزتها الجبهة الوطنية في انتخابات الرئاسة ـ والتي يكمن وراءها تصويت احتجاجي أكثر من كونه انتماء إلى القيم الأصولية ـ يبدو النموذج العلماني الفرنسي وكأنه يُخَفِّف من قوة التأثير الذي يمكن أن يمارسه الكاثوليكيون المتطرفون على الحياة في المجتمع. لكن هذا النموذج الواقي من سموم التعصب لا يخلو أيضا، مثله مثل المكتسبات جميعها، من هشاشة، وتكاد ثغراته أن تشبه كعب «أخيل» طردا مع تزايد الطلب الديني الطائفي. ولئن تسارعت هذه الحركة، فليس من المستحيل أن تَضعف هذه السلطة المضادة [أي العلمانية]. فمازالت توجد إلى اليوم كثرة من مراكز الإرشاد الكاثوليكية في قلب الإعداديات والثانويات العامة. ولقد رتَّبت الحكومات المتعاقبة كلها أمرها لكي لا تعيد النظر أبداً بالاستثناء من العلمانية الذي تمثّله محافظات منطقة الألزاس ـ موزيل. فبذريعة أن هذه المحافظات (الراين الأدنى والراين الأعلى والموزيل) كانت ملحقة بألمانيا سنة 1905، لما جرى التصويت على القوانين العلمانية، فإن مبدأ العلمانية لا يطبَّق عليها حتى الآن. ففي أكثرية المدارس تُعلق الصلبان في قاعات الدراسة، وينبغي الحصول على إذن خاص لعدم حضور دروس التعليم الديني المسيحي. وقد حدث في العام 2000 أن هدَّد التفتيش المدرسي بسحب التعويضات العائلية من إحدى الأمهات بحجة أن ابنتها لا تحضر هذه الدروس[1]. وادعت إدارة الثانوية التي تتعلم فيها الفتاة [في بلدة هاغوندانج] أنها تلقت طلب الإعفاء متأخراً، ودونت اسمها بالتالي خلافاً لرأيها، وألزمتها بحضور دروس التعليم المسيحي طوال العام. ومازالت الدولة الفرنسية تموّل يوميا معلمي الدين المسيحي في هذه المحافظات. وفي العام 2000 حجزت وزارة التربية الوطنية في مسابقات «شهادة التأهيل المهني للمعلمين» خمسة وثلاثين مركزاً من أجل التعليم الديني الكاثوليكي وثمانية مراكز من أجل التعليم

1- جان فاڤريه سعادة: فريضة التعليم المسيحي في الحياة اليومية. أنصار الخيار، العدد 13/شتاء 2002.

الديني البروتستانتي[1]. ليس المقصود من هذه الدروس تعليم تاريخ الدينَيْن، بل تعليم العقيدة المسيحية بتمويل من الدولة الفرنسية.

لا شك أن وزن الكنيسة في هذه المحافظات يقف وراء التنازلات التي تمنحها لها الدولة الفرنسية منذ قرن من الزمن. لكن شراء الأنصار والمحازبين بهذه الطريقة يفيد أيضاً الطوائف الدينية الأخرى. ففي العام 2001 قبلت بلدية ستراسبورغ طلباً تقدمت به نساء يهوديات متزمتات من أجل تخصيص مسبح بلدي لهن يوماً كل أسبوع، وذلك لتفادي كل اختلاط بالرجال[2]. ولمّا كانت المسلمات الراديكاليات لهن نفس الحاجة التي لليهوديات المتزمتات لعدم الاختلاط بالرجال، فقد انتهى بهن الأمر إلى الاستفادة من هذا الترتيب. ومنذئذ تزدهر طلبات الحصول على مواقيت غير مختلطة في المسابح البلدية في بلد العلمانية. وفي مدينة «ليل» انتهت الوزيرة مارتين أوبري إلى الاستسلام: فقد أصبح مسبح (ليل) الجنوبي مخصصا من الآن فصاعداً للنساء فقط ـ وجهاز خدمته منهن أيضاً ـ وتم تجهيزه بستائر لحمايته من العالم الخارجي. وترفض بعض البلديات، باسم العلمانية، الخضوع لهذا الابتزاز. لكن الضغط يتزايد بطبيعة الحال. وما كانت السلطات المضادة في أي يوم أقرب إلى الاستسلام مما هي عليه الآن. وبمقدار ما يبدو تدخلها ناجعاً ضد الأصولية الكاثوليكية العاملة باسم الأخلاق، نراها تضعف عندما تطالب أقليات دينية بترتيبات تنال من هذه العلمانية نفسها، باسم احترام الثقافات.

لقد رأينا كم يمكن أن يسهم الخوف من «الإسلاموفوبيا» في خفض اليقظة أمام المطالب الأصولية لمجرد صدور هذه المطالب عن طائفة تشكل ضحية محتملة للعنصرية كالطائفة المسلمة. ويُترجم خفض اليقظة هذا عن نفسه عينيا في صورة مقاومة بصورة ملموسة من قبل الفكر الحر لا تتعادل في القوة عندما

1- لم يحز هذا الإجراء على رضا المدرسين الذين وقّع كثيرون منهم عريضة احتجاج، ولجؤوا إلى مجلس الدولة، ولكن بدون نجاح.

2- إيزابيل مونان: مجلة Le Nouvel Observateur، 15 أيار-مايو 2003.

يواجه الأصوليين المسلمين بدل الأصوليين الكاثوليكيين. فالأوساط المضادة للفاشية أو المناهضة للعنصرية تصف بسهولة المناضلين الكاثوليكيين المناهضين للإجهاض بأنهم «صليبيو النظام الأخلاقي». بالمقابل، يقوم بعضهم بقلب هذا التعبير ضد أنصار العلمانية عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن قراءة أصولية للقرآن، مثل فرض الحجاب. يتحدث بيير تيڤانيان ـ مثلاً ـ عن «صليبيي علمانيةٍ إقصائية»، قاصداً أولئك الذين يرفضون باسم العلمانية رؤية الحجاب الإسلامي يدخل إلى المدرسة. وتندرج هذه المقاربة في سياق أعم ينحو إلى الاستخفاف بالعلمانية، حيث يزداد عدد المثقفين والصحفيين الفرنسيين الذين يستعملون نعوتاً ازدرائية ـ مثل «علمانوي» أو «علمانجي» ـ لتسمية من يعتبرونهم غير متسامحين[1]. وهم يأسفون ـ دائماً ـ لأن فرنسا لا تتخلى عن مقتضيات علمانيتها الاستثنائية لصالح «علمانية جديدة» أكثر انفتاحاً على الشأن الديني، ولتقلد ـ أكثر فأكثر ـ بلداناً مثل الولايات المتحدة. ويجد هذا الإغراء صدى له على صفحات «لوموند» بخاصة، حيث لا يتردد هنري تانك في الخروج عما يفرضه عليه واجبه الصحفي من تحفظ لكي يستنكر، مقالةً بعد مقالة، «استيهامات التطرف العلماني»: «نحن نفهم حجة القائلين بأن واحداً من الآثار الضارة للتطرف الديني هو تعزيز النزعات العلمانوية (كذا)»[2]. ويبدو أن ما يُحزِن هذا الصحفي في الأصولية ليس الإرهاب ولا حتى التعصب، وإنما «أثرها الضار» الرئيسي في عينيه هو أنها تعزز خطراً أكبر بكثير... أي «النزعات العلمانوية»!

ويقدم كزاڤييه ترنيسيان، المكلف أيضاً بالمسائل الدينية في «لوموند»، الخطاب نفسه عندما يهاجم «النضال العلمانجي» و«المعسكر المغالي في العلمانية» الذي يأخذ عليه قيامه بـ«حملة صليبية مناهضة للحجاب (كذا أيضاً)»[3].

ما كنا لنعتبر هذا الاحتقار المعلن للصلابة العلمانية على مثل هذه الدرجة من

1- جان فاڤريه سعادة: حول الميثاق العلماني الجديد. مجلة الأزمنة الحديثة، العدد 605، صيف 1999.

2- هنري تانك: أوروبا: الله الفاقد حظوته. صحيفة لوموند 12 حزيران-يونيو 2003.

3- كزاڤييه ترنيسيان: لماذا السجال حول المنديل في المدرسة؟ لوموند، 17 حزيران-يونيو 2003.

الخطورة، لو أننا كنا في سياق دولي هادئ يمثل فيه التهديد الأصولي بالفعل استيهاماً، ليس إلا. لكن الحال ليست كذلك. ذلك أن ارتداء الحجاب كمؤشر، على مطلب سياسي تم توريده إلى فرنسا باسم الدين، يشكل جزءاً من الأمثلة التي ينوه بها المثقفون العرب من أجل التحذير ضد امتداد الأصولية. من هذه الزاوية تحديداً شهر أدونيس، أكبر شاعر عربي معاصر، قلمه في صحيفة «الحياة» الصادرة في لندن، ليعبّر عن قلقه إزاء ما أسماه «حجاب على الحياة»[1]: «يدّعي بعضهم أن المرأة المسلمة في الغرب تختار الحجاب، وهي وحدها من يقرر ارتداءه بكل حرية. هذه حجة تتطلب مناقشة مطولة. ولكن عندما نشاهد في باريس، مثلاً، بناتاً صغيرات محجبات لا يتجاوزن الرابعة، أيكون بوسعنا الادعاء ـ فعلاً ـ بأنهن يرتدين الحجاب بإرادتهن فقط؟».

وبغض النظر عن الحجة ذاتها، فإن مجرد ذكر باريس كمثال على مدينة يصل ارتداء الحجاب فيها إلى حد متطرف، يكشف عن مدى التراجع العلماني الذي يهدد فرنسا، بخاصة وأن الكاتب هو شاعر عربي ولد في سوريا ويعيش في لبنان. ولا يخطئ أدونيس إذ يضيف: «إن التأويلات الدينية، التي تفرض الحجاب على المرأة المسلمة في بلد علماني يميز الديني عن السياسي ويؤكد المساواة في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال، تكشف عن عقلية لا تكتفي بتحجيب النساء، لكنها ترغب ـ في العمق ـ في فرض الحجاب على الإنسان، والمجتمع، والحياة في كليتها، كما على العقل».

لا شيء ينير هذه الظاهرة كما تنيرها المقدرة التي عند المسلمين الأصوليين على أن يوظفوا لصالحهم كل حجة تبرر ارتداء الحجاب. وهكذا، عندما تتناول مفكّرة تقدمية مثل سيلڤي تيسُّو قلمَها لكي تؤنب المناضلات النسويات المعترضات على الحجاب، متهمة إياهن بـ«التوتاليتارية» وآخذة عليهن عدم فهمهن أن «ارتداء المنديل هو ما يسمح للشابات بالتجرؤ أحيانا على الدخول إلى مجالات محجوزة

1- أدونيس: الحجاب على الحياة. الأسبوعية كورييه أنترناسيونال، العدد 663، 17ـ23 حزيران- يونيو 2003.

للرجال (كذا)»، تجد مقالتها طريقها إلى النشر فوراً على موقع «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا» UOIF[1]. ولأنه غير معتاد على نشر نصوص توقعها النساء، يرتكب «الاتحاد» خطأ بعزوه المقالة إلى الشريك الذَكَر لسيلڤي تيسُّو في الكتابة بيير تيڤانيان. وهو يثبت كم أن نقض المطلب العلماني من قِبل نخب اليسار يتم في بيئة محفوفة بالمخاطر.

إن الاختراق الذي حققه «اتحاد المنظمات الإسلامية» المعروف براديكاليته، بوصوله إلى احتلال مكان له في «المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية»، يعلّمنا أنه من الوهم الاعتقاد بأن الخطر الأصولي ليس موجوداً في فرنسا.

اختراق المتطرفين للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية

لئن يكن الإسلام، الذي أصبح الدين الثاني في فرنسا، ديناً بلا تراتبية حقيقية، فهذه واقعة تمثّل تحدياً لأي حاكم يود تنظيم علاقاته بالدولة. يطالب مسلمو فرنسا، بشتى توجهاتهم، منذ زمن طويل بإنشاء هيئة تتولى تأطير عملية تأهيل الأئمة، وتمويل المساجد، وتنظيم موضوع المجزرات الحلال. ومع أن هذا الدور يؤديه مسجد باريس، فإن هذا الطلب يبقى مفهوماً بشرط ألا يكون للهيئة موضوع البحث أي دور سياسي. ولكن جاء إنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية تحت كنف وزارة الداخلية، ليكشف للأسف كم يسهل اجتياز الحد الفاصل بين الديني والسياسي في كل مرة تتدخل الدولة فيها في موضوع العبادة.

فمنذ تولي بيير جوكس وزارة الداخلية، وجد جميع الوزراء الذي تتابعوا عليها أمامهم ملفاً سميكاً يتعلق بضرورة إنشاء هيئة تتيح إيجاد إطار ملائم

1- ظهر مقال سيلڤي تيسُّو: «نسوية ذات وجه غير إنساني» على الموقع: «الكلمات مهمة»، رداً على مقال نشرته الكاتبتان Anne Viguerie وAnne Zelensky في صحيفة لوموند وفي نشرة «أنصار الخيار» في حزيران-يونيو 2003. وهو لم يُكتَب لاتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، ولكن هذه المنظّمة نسخته. ثم ظهر المقال من جديد خلال الصيف بعد تغيير اسم المؤلف ليصبح بيير تيڤانيان على الموقع الاليكتروني لاتحاد المنظمات الإسلامية، ثم على موقع «الكلمات مهمة».

لممارسة العبادة الإسلامية في فرنسا. وقد مضى جان بيير شفينمان J.P.Chevénemenet إلى حد إنشاء الـCOMOR، أي مستشارية الديانة الإسلامية، في تشرين الأول-أكتوبر 1999. لكن جميع الوزراء ترددوا في الذهاب إلى أبعد مما وصل إليه، لأنهم تنبهوا إلى أنهم سيخاطرون بشرعنة التيارات الأكثر راديكالية، التي لا يمكن مع ذلك الالتفاف من حولها، داخل الدين الإسلامي الفرنسي. ولم يعرف نيقولا ساركوزي هذا التردد يوم سُمّي وزيراً للداخلية العام 2002. فقد خاطر عامداً بإفساح المجال أمام تلك التيارات لتقول كلمتها على الملأ على الصعيد الوطني، عندما فتح لها الباب التنصيب الرسمي على شكل مجلس فرنسي للديانة الإسلامية[1]. وكان بوسع هذا الجهاز أن يكتفي، مثله مثل غيره من الهيئات الدينية والطائفية، بدور الاتحاد الذي يجمع عدة روابط ذات كفاءة وأهلية لتنظيم شؤون الدين الإسلامي. لكن ساركوزي تمنى أن يكون هذا المجلس منتخباً، ولو جازف بتحويله إلى جهاز تمثيلي، مما يؤمن له منذ البداية دوراً سياسياً. لكن الخمسة ملايين مسلم المقيمين في فرنسا ـ وأكثريتهم من غير المتدينين ـ لم يصوّتوا، بل حُصر حق الانتخاب بأربعة آلاف ناخب جرى انتقاؤهم بعناية، استناداً إلى ميزان قوى تم التفاوض عليه لدى الوزير. وما كان لمثل هذا الإجراء إلا أن يعزز موقع المنظمات الراديكالية والفائقة النشاط نضالياً مثل «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا» ـ UOIF ـ المستعد لتعبئة قواه من أجل تحويل شبه العملية الانتخابية إلى تكريس رسمي. وقد تأكد هذا المنحى في السادس من نيسان-إبريل 2003 وفي الثالث عشر منه، بانتخاب أول جمعية عمومية للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية. حيث حصل «اتحاد المنظمات الإسلامية» على ثلاثين بالمئة من الأصوات أعطته ثمانية وخمسين مقعداً. ولو نال زيادة ثلاثة بالمئة من الأصوات لكان تقدم على «الاتحاد الوطني للمسلمين الفرنسيين» FNMF، الذي احتل المرتبة الأولى بأكثرية اثنين وثلاثين بالمئة فقط من الأصوات وستين مقعداً. لا جدال إذن في أن خزان المعتدلين مازال موجوداً، إذ لا بد من أن يؤخذ

1- تصريح صادر في العاشر من آذار-مارس 2003.

بالحسبان الرقم الذي أحرزته قائمة مسجد باريس التي حصلت على تسعة وعشرين بالمئة من الأصوات، أي 54 مقعداً. ولكن حصيلة الليبراليين من الأصوات تبقى مخيبة للآمال، حتى لو جُمعت معاً. فإلى حين إجراء هذه الانتخابات المُفتعلة، كان مسجد باريس يجسّد، بنوع ما، إسلامَ فرنسا، وعلى أية حال كان يقوم بدور المرجع. أما بعد انتخاب المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، فقد بات المسجد يعطي الانطباع بأنه ليس إلا جزءاً من تركيبة متعادلة يتساوى فيها ثقله مع ثقل «اتحاد المنظمات الإسلامية» UOIF. وهذا هو أول مفعول سياسي غير قابل للتجاهل لهذا المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية CFCM المخلوق اصطناعياً: فقد منح الشرعية لـ«اتحاد المنظمات الإسلامية» إلى حد بات معه يعطي الانطباع بأنه يمثل ثلث مسلمي فرنسا. وهذا ما فتح الباب أمام دوامة تتيح للمتطرفين أن يتفوقوا دائماً على الديمقراطيين. وبالفعل، وبعد انقضاء عدة أسابيع على هذا النجاح الأول، عزَّز «اتحاد المنظمات الإسلامية» مواقعه بحصوله على نجاح ساحق في الانتخابات المناطقية للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية: إذ نال رئاسة إحدى عشرة منطقة من أصل خمس وعشرين، منها منطقة إيل دوفرانس [باريس والمحافظات المحيطة] ومنطقة الألب كوت دازور [في الجنوب على البحر المتوسط].

إن اصطناع هذه الانتخابات كان بحد ذاته هدية قُدمت إلى المتطرفين، لكن وزارة الداخلية أجازت ـ إضافة إلى ذلك ـ تقسيماً انتخابياً للمناطق من شأنه أن يحظى بتمام رضى «اتحاد المنظمات الإسلامية». فالمعايير التي اعتُمدت لم تأخذ بالاعتبار عددَ المؤمنين، أو القِدم، أو الشرعية، لتقدير الوزن الذي يعود إلى كل واحد من أماكن العبادة التسعمئة التي استخدمت كمكاتب اقتراع، بل اعتمُد عددُ الأمتار المربعة لكل مسجد. والحال أن هذا التوزيع للأنصبة والحصص على أساس المساحة ما كان إلا ليزيد في ثقل «اتحاد المنظمات الإسلامية» بحكم ما كان تلقّاه من رؤوس أموال أجنبية أُنفقت على شراء مستودعات فسيحة تم تحويلها إلى مساجد. وما كان لنيقولا ساركوزي أن يجهل مثل هذه الظاهرة، لأنه سبق لعدة أعضاء من «مستشارية الديانة الإسلامية» COMOR أن أنذروا الوزراء

الذين سبقوه بوجود مثل هذه المخاطرة. ففي شباط-فبراير 2002، أي قبل سنة وأكثر من موعد التصويت، عَبَّر صهيب بن شيخ عن قلقه في مجلة نوفيل أوبسرفاتور [العدد 1946] قائلاً: «اعتماد مساحة المساجد كمعيار للتصويت أمر مثير للسخرية: فليس لمساحة المسجد أدنى علاقة بإشعاعه، بل يمكن أن تكون على صلة بالأموال التي يتلقاها. وهذه الطريقة خطرة للغاية. فبسبب عدم الاعتراف الرسمي بالإسلام، تم وضع كثير من المساجد، صغيرها وكبيرها، تحت سيطرة قوى راديكالية، مسيَّسة، تدعو إلى إسلام ظلامي. والسماح لهذه القوى بالمشاركة بالانتخاب بلا قيد أو شرط قد أضفى، بنوع ما، صفة شرعية على قوى ترتبط غالبا بأحزاب سياسية دينية أجنبية، لتشكل كوابح فعلية أمام اندماج المسلمين في المجتمع الفرنسي... لستُ محرِّضاً ولا سجالياً، ولكن أتمنى أخذ تساؤلاتي هذه بعين الاعتبار. لا يمكن للإسلام في فرنسا، بلد حقوق الإنسان والحرية، إلا أن يكون إسلاماً مستنيراً». ما كان مفتي مرسيليا [صهيب بن شيخ] هو الوحيد الذي قرع جرس الإنذار. فالمرأة الوحيدة في «مستشارية الديانة الإسلامية» انسحبت منها بعد أن وُعِد «اتحادُ المنظمات الإسلامية» بالمكان المرموق. وقد وُلدت هذه السيدة في المغرب، من أبوين جزائريين، وانتمت إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية واسمها بتول فكّار لامبيوت، وهي تجسد، معَ صهيب بن شيخ، معسكر المسلمين الأكثر تقدمية. وفي شباط-فبراير 2003 قدَّمت استقالتها إلى نيقولا ساركوزي مشفوعة بهذه الكلمات: «لا أستطيع أن أرضى لفرنسا ما قاتَلْتُه بكل ما أوتيت من قوة في الجزائر»[1].

بقي هذا النداء، كغيره من النداءات التي وجهها المسلمون الليبراليون إلى

1- كاترين كورولييه، صحيفة ليبراسيون، العاشر من شباط-فبراير 2003. وبدلا من أن ترفض الوزارة استقالتها عَيَّنت بديلة لها هي دنيا بوزار الأقل تقدمية بكثير ومؤلفة كتاب: «**واحدة محجبة والأخرى غير محجبة**»، وهو كتاب ينادي بالتسامح إزاء ارتداء الحجاب في المدرسة. كما أنها شرحت في كتاب آخر «**إسلام الضواحي ـ الوعاظ المسلمون شغيلة اجتماعيون جدد**» كيف يساعد الوعاظ الجدد مثل طارق رمضان وحسن أقيوسن الشباب على بناء أنفسهم بالإلحاح على القيم المشتركة بين الإسلام وفرنسا. ما ينبغي فهمه هنا هو أن هذين الاثنين يبقيان، رغم اعتدالهما في طروحاتهما، واعظين مسلمين يعتبران أن الإسلام ليس قضية شخصية خاصة فحسب، لكن فلسفة يجب أن تتدخل في شؤون العالم والمدينة.

وزير الداخلية، حبراً على ورق. فقد ضرب نيقولا ساركوزي صفحاً عما يشغل بال المسلمين غير الإسلامويين، وأغلق على أعضاء «مستشارية الديانة الإسلامية» الأبواب في بلدة (نانڤيل ليروش) إلى أن وقعوا «اتفاقاً». ولكن، توقعاً لانتخابات قد تضمن بوضوح فوز «اتحاد المنظمات الإسلامية»، قرر الوزير توزيع وظائف المديرين سلفاً. فعيّن دليل بوبكر مدير جامع باريس رئيساً، بينما آلَ منصبا نائبي الرئيس إلى محمد بشاري من «الاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا» FNMF، وفؤاد علوي من «اتحاد المنظمات الإسلامية» UOIF.

بذلك، سمح وزير الداخلية، قبل أن تَحسم الانتخابات الأمر، لاتحاد المنظمات الإسلامية بأن يمثل ثلث الإسلام الفرنسي. لماذا قام بهذا التنازل؟ ولماذا تحمل مثل هذه المخاطرة؟ أرجح الظن أن نيقولا ساركوزي قدّر، وهو يقدم هذا المكان المرموق إلى «اتحاد المنظمات الإسلامية» في المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، أن ذلك قد يساعد على دمجه. لقد أراد، على الأرجح، أن ينجح في ما أخفق جميع من سبقوه في إنجازه، ولو مجازفا باللجوء إلى القسر والتسرع. أياً كانت حوافزه، فإنها لا تغير شيئاً من النتيجة. لقد وعدَ نيقولا ساركوزي، لدى وصوله إلى منصب وزير الداخلية، «بتخليص العلمانية من آثار عفن التعصب الماضي». ولفرط ما مزج ـ بصورة خطرة ـ الديني بالسياسي، فإنه ما فعل في محصلة الحساب سوى أنه عزّز وقوّى بصورة كبيرة المقدرة على الأذى لدى المسلمين الراديكاليين.

أمام مثل هذه «الخبصة»، فكر دليل بو بكر، رئيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، بالاستقالة. ثم فضّل البقاء ليقوم بدور حاجز الحماية. غير أن القلق والانزعاج تناميا بين مسلمي فرنسا. وقرر بعضهم المعارضة بتأسيس تحالفات للمسلمين العلمانيين[1]. فهل سيكون لهذه التحالفات الوزن الكافي للتخفيف من نفوذ

1- ولدت «حركة المسلمين العلمانيين في فرنسا» في أيار-مايو 2002، كردة فعل على المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية. وقد جاء مولدها تعبيرا عن استنكار «الأصولية الإسلامية التي تجتاح المدن، حاجبةً رأي المعتدلين». كما ارتفع صوت آخر ممثلاً برشيد كاسي الذي أسس المجلس الفرنسي للمسلمين العلمانيين. ولكن مؤسس هذا المجلس فقد كثيراً من صدقيته ⇦

«اتحاد المنظمات الإسلامية» داخل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية الذي احتل موقعاً لا يمكن الالتفاف من حوله، إذ خرج إلى النور بواسطة الدولة الفرنسية نفسها؟ الأمر المؤكد أن نسبة الأصوات التي نالها «اتحاد المنظمات الإسلامية» ستغدو سريعا اختباراً للعلمانية الفرنسية. يشهد على ذلك حادث أول جرى لساركوزي نفسه. فبعد أن أعطى الشرعية لاتحاد المنظمات الإسلامية، قَدَّم له ضمانة إضافية بحضوره المؤتمر السنوي للمنظمة الأكثر راديكالية من بين سائر المنظمات التي يضمها الاتحاد. فقد استقبلَتْه بالهتاف، لدى وصوله، قاعةٌ جلست فيها النساء محجبات في جانب، والرجال في جانب. غير أن الجو مال إلى البرود في منتصف خطاب الوزير، عندما ذكّر بأن القانون الفرنسي يتطلب من كل فرد صورة للهوية دون أي غطاء للرأس. عندئذ تعالت أصوات الأعضاء ساخرة منه ومستنكرة بشدة، رغم تأطيرهم المحكم من قبل المنظمين. وانتقل المشهد فوراً إلى الأقنية المتلفزة الفرنسية كلها، فأدى إلى إعادة إطلاق الجدل حول منع الحجاب في المدرسة. بذلك استُخدم «المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية» كذريعة لمنبر سياسي حتى قبل أن يحدد موطئ قدمه.

لم تكن هذه المرة الأولى التي يسعى فيها «اتحاد المنظمات الإسلامية» ليعطي طابعا متطرفا للجدل حول الحجاب، لكنها المرة الأولى التي تستفيد منها المنظمة من مثل هذا الجمهور الواسع لتفعل ذلك. ففي 1989، سبق للاتحاد التدخل ليزيد في تصلب الموقف. فبعد أن توصل مدير إعدادية «كراي» Creil وأهل الفتيات الثلاث اللواتي استبعدن منها بسبب إصرارهن على ارتداء الحجاب إلى تسوية ـ بالاحتفاظ بحجابهن في الباحة وخلعه في قاعة الدراسة ـ طلب رئيس «اتحاد المنظمات الإسلامية» أحمد جاب الله، ومؤسس الاتحاد عبد الله بن منصور، لقاء المدير. لكن الاجتماع توقف فجأة عندما أدرك المدير أن الاثنين يحاولان استدراجه للتفوه بأقوال عنصرية وتسجيلها خلسة دون علمه. وما إن خرجا من

⇦ عندما زعم كزافييه ترنيسيان في صحيفة لوموند أنه كان قد اعتنق المسيحية. ومثل هذه الكذبة خطيرة فعلا لأن الردة عقوبتها الموت بالنسبة إلى المسلم.

اللقاء، حتى ذهبا لمقابلة الفتيات لحثهن على التمسك بالحجاب وعلى عدم التنازل أياً كانت الأسباب[1]. وعلى الرغم من قرار مجلس الدولة، يقف «اتحاد المنظمات الإسلامية» دائماً وراء كل فتاة محجبة ليساعدها على التقدم بشكوى. ولكن من هي هذه المنظمة المصممة على إجبار جعل العلمانية الفرنسية على الانحناء؟

الوزن المتزايد لاتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا

أَسَّسَ الاتحادَ عبد الله بن منصور، الطالب التونسي، ومحمود زهير، المهندس العراقي، في 1983. وقد عرف كيف يوطد مواقعه بشكل لافت للنظر لأنه يعد اليوم أكثر من مئتي رابطة منتشرة على مساحة الأرض الفرنسية. بعض هذه الروابط مجرد فروع ثانوية محلية بسيطة، وبعضها روابط على الصعيد الوطني كله، تعمل تحت اسم آخر تبعاً لقطاع نشاطها: جامعة المرأة المسلمة، شباب فرنسا المسلمون، الطلبة المسلمون في فرنسا، ابن سينا (رابطة الأطباء المسلمين)، أئمة فرنسا (وهي رابطة لتأهيل الأئمة)؛ أو هي روابط تضامن مثل لجنة الأعمال الخيرية ونجدة فلسطين. تكمل هذه التشكيلة هيئتان يتعدى نشاطهما فرنسا: المجلس الأوروبي للبحث والفتوى، والمعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية.

وعلى الرغم من اسمه، فإن «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا» لم تكن لديه أبداً أية نزعة فرنسية ـ فرنسية. والمنظمة في الأصل ما كانت مرصودة للمسلمين الفرنسيين، بل كانت هيئة مصمَّمة من أجل تسييس الشباب العرب القادمين إلى فرنسا طوال مدة وجودهم للدراسة. وشيئاً فشيئاً راح الطلاب يستقرون، وبدأت هذه الهيئة تثير اهتمام عدد متزايد من الطلبة الفرنسيين المسلمين. ومنذ 1995 شرع الاتحاد يتكيف مع هذا الطلب الجديد، ويكيّف هيئات

1- في تشرين الثاني-نوفمبر 1989، وجه رئيس «اتحاد المنظمات الإسلامية» إلى ميشيل روكار، رئيس الوزراء يومئذ، رسالة جاء فيها: «قصدتم ـ بقولكم ـ أن القرآن لا يفرض المنديل. الحال أن كتاب المسلمين المقدس واضح جداً وصريح ولا يترك أي شك حول واجب كل مسلمة في أن ترتدي الحجاب»، كتاب جيل كيبل: **إلى الغرب من الله**. مصدر سبق ذكره.

إدارته طبقاً لذلك. وهكذا بات على رأس المنظمة اثنان من الفرنسيين من أصل مغربي: سامي بريز (سياسوي) وفؤاد علوي، الطبيب العصبي النفسي. على الرغم من هذا التطور، استمر الاتحاد في كونه منظمة يتم في إطارها تسييس الطلاب الفرنسيين المسلمين من جرّاء اتصالهم بطلاب أجانب أكثر راديكالية. وقد أخذ الاتحاد على عاتقه بشكل خاص أن يكون صلة الوصل بين المناضلين الفرنسيين [أي أعضاء الاتحاد] وبين مانحي أموال كرماء سعوديين. ففي شهر رمضان، يسافر مسؤولو الاتحاد إلى بلدان الخليج لجمع الأموال.

هذه المناشط ليست بالضرورة مشبوهة كلها كما قد تبدو. فالاتحاد، مثله مثل كل رابطة دينية تبشيرية، يصرف كثيراً من وقته لخدمة مسلمي فرنسا، سواء بنشر وثائق ودراسات تُيَسّر لهم ممارسة دينهم، مثل التقويم السنوي لمواقيت الصلاة، أو تنظيم مناسبات تجمع بين النزعة النضالية وبين اللقاء الاجتماعي للتعارف. كما تنظم في شهري تموز-يوليو وآب-أغسطس من كل سنة لقاءات صيفية لمصلحة عائلات الشباب. يقول الاتحاد عنها: «إنها تشكل مكاناً للّقاء، والتنافس والتعليم، في إطار أخوي مضياف».

نقطة الذروة في هذه اللقاءات الشعبية الكبرى، على الصعيدين الوطني والمناطقي، هي المؤتمر السنوي الذي يُعقد في بلدة (بورجه) قرب باريس، بمشاركة عشرات الألوف من المتعاطفين. يُخصص الاتحاد قسماً من أمواله لإنفاقه على تنظيم «ندوات اللقاء والحوار» تحت عنوان عام «الإسلام والغرب»، هدفها «الإسهام بتبادل الأفكار بين المفكرين من الجانبين، وإتاحة فرص التقريب بين وجهات النظر، وتعزيز العلاقات والصلات، وتوضيح صورة الإسلام الباهتة». يجري تضخيم هذا الهدف الأخير كثيراً، عبر «صندوق طنين» الذي تضطلع بدوره بعض دور النشر الصديقة مثل دار توحيد. وهذه الدار هي مكتبة أيضاً، ورسمياً لا توجد بينها وبين اتحاد المنظمات أية صلة[1]. لكنها تدار من قبل

1- تزدهر دار توحيد للنشر بفضل الرواج الذي تلقاه أعمال طارق رمضان من كتب وأشرطة مسجلة.

أيمن عكاري، رئيس اتحاد الشباب المسلمين، القريب من اتحاد المنظمات الإسلامية. ولا جدال في أن المنظمة تبرع في فن فصل شبكاتها عن بعضها بعضاً لكي لا تؤخذ بجرم الراديكالية المشهود، وهي إستراتيجية تذكّرنا بتلك التي يعتمدها الإخوان المسلمون.

يحتج اتحاد المنظمات الإسلامية كلَّ مرة يَذكرُ فيها واحدٌ من المراقبين قربَه الإيديولوجي من الرحم المصري. وعندما يُسأل فؤاد علوي عن صلاته مع الإخوان، يجيب: «إنها حركة بين حركات أخرى. ونحن نحترمها، بمعنى أنها فَضَّلت التجديد والقراءة الحداثية للإسلام. لكن نشاطنا في فرنسا يتموضع على مستوى آخر... ليست لنا أية صلة عضوية بالإخوان المسلمين. ولا نشعر بالحاجة إلى الانتماء إلى مدرسة فكرية خارجية. نحن نعتبر أنفسنا مدرسة لإسلام فرنسا». إن الإعجاب المعترف به من قبل اتحاد المنظمات الإسلامية تجاه الإخوان المسلمين يكفي بذاته لوضع علامة استفهام. فإيديولوجيا «اتحاد المنظمات الإسلامية» تندرج بوضوح، رغم استقلاليته، في هذه البنوّة، كما أن مبادئها مستوحاة كلها تقريباً من التنظيم المصري. وتحيّي واحدةٌ من النشرات التي يطبعها «الاتحاد» مؤسس الإخوان بحرارة. ففي هذه النشرة الموسومة بهذا العنوان: «معايير من أجل منظمة مسلمة في فرنسا» نقرأ: «ما مَيَّزَ الإمام حسن البنا، الذي يوضع عن حق وجدارة في مصاف كبار المفكرين والإصلاحيين... هو أنه عرف كيف يعطي بعدا تنظيميا للبعد الروحي والفكري». ولا يكتفي «اتحاد المنظمات الإسلامية» بالاعتراف بالمنظرين الذين وضعوا صوى الأصولية الإسلامية، بل يصف الذين قد يعنّ لهم انتقاد هؤلاء المنظرين بأنهم من «أهل البدع»: «يوجد اليوم من يسرهم أن يعيبوا ويقدحوا في ابن تيمية، أو محمد ابن عبد الوهاب، أو سيد قطب، أو يوسف القرضاوي أو فيصل مولوي. ما جدوى تدمير الذاكرة المسلمة؟ ما جدوى تدمير هذه المراجع المسلمة؟ اللهم إن لم تكن هي سياسة الأرض المحروقة، يمارسها أناس حاقدون، جهلة، أو مبتدعون»[1].

1- **(معايير من أجل منظمة إسلامية في فرنسا)** كتيب من إصدار اتحاد المنظمات الإسلامية.

هذا يعني أن المنظمة لا تفعل شيئاً لأجل إخفاء إرثها الإيديولوجي. مع ذلك، فإن مجرد رفض اتحاد المنظمات الاعتراف بوجود صلة رسمية بالإخوان المسلمين يُعتبر من قبل بعض الصحفيين كافياً. يوضح كزافييه ترنيسيان في صحيفة لوموند: «منذ 1991، قرّر اتحاد المنظمات الإسلامية ألا تكون له أي علاقة تبعية بالتنظيم ذي الأصل المصري... الصلات بين اتحاد المنظمات وبين الإخوان المسلمين هي ـ إذن ـ واقعية، ولكنها غير رسمية»[1].

والواقع أنه حتى هذه المحاولة للتدقيق اللغوي غير مفيدة. فاتحاد المنظمات الإسلامية على صلة وثيقة ومباشرة تماماً بأعضاء عاملين من الإخوان. ويكفي تعميق البحث قليلاً لندرك الأمر. يعترف فؤاد علوي رئيس «الاتحاد» بأن «مرجعيتنا الدينية ظلت مدة طويلة ممثلة بالشيخ اللبناني فيصل مولوي». غير أن نفوذه انتهى ـ كما يؤكد علوي دوماً ـ عندما وصل مولوي إلى رئاسة «الجماعة الإسلامية» اللبنانية، وهي تنظيم مرتبط بالإخوان المسلمين ومتورط في اعتداءات إرهابية. صحيح أن هذه المرجعية تشكل عبئاً. مع ذلك، يستمر مولوي بالتأثير بصفة مباشرة للغاية على المنظمة الفرنسية، خلافاً لما يقوله رئيسها. فلئن ما عاد يظهر في النصوص الرسمية، اعتباراً من اللحظة التي بدأت فيها منظمته تتبنى الاعتداءات، لكنه مازال الشخصية الثانية في المجلس الأوروبي للفتوى الذي أسسه في لندن «اتحاد المنظمات الإسلامية»، ويحاضر دائماً في المعهد الذي يديره «الاتحاد».

هذه الصلة ليست إلا واحدة بين صلات كثيرة غيرها. فأغلب الفتاوى الصادرة عن «اتحاد المنظمات الإسلامية» يمليها أكثر مفسري القرآن تطرفاً في تعصبه، والمرجع الراهن لجميع الإخوان المسلمين المقيمين في الغرب: يوسف القرضاوي شخصياً. فهو الذي يرئس بالفعل المجلس الأوروبي للبحث والفتوى، المتفرع أصلاً عن «الاتحاد». وقد عقد هذا المجلس مؤتمره الافتتاحي في لندن يومي 29 و30 من آذار-مارس 1997. وعلى منوال جميع الأصوليين الذين يتمنون

1- لوموند، في الثاني عشر من كانون الأول-ديسمبر 2002.

الحلول محل المذاهب الشرعية الإسلامية الأربعة، يقول «المجلس» إنه «يريد تحقيق جمع العلماء الذين يعيشون اليوم في أوروبا، وإنه يحاول توحيد الآراء الشرعية المتصلة بأكثر مسائل الاجتهاد الشرعي أهمية». وللوصول إلى ما يريد، حدد المجلس لنفسه هدفاً: «إصدار فتاوى جماعية تلبي حاجات المسلمين في أوروبا، وتحل مشاكلهم، طبقاً لقواعد الشريعة وأهدافها». وهذا رهان محفوف بالمخاطر عندما نعرف تركيب المجلس. ذلك أن حضور الشخص رقم 2، الإسلاموي اللبناني فيصل مولوي، كان يشكل بذاته علامة على توجه يراد إعطاؤه لهذه الهيئة. والشخص رقم 1، القرضاوي، لا يقل تطرفا عن المولوي. هكذا نجد اثنين من الإخوان المسلمين، يعيشان خارج أوروبا ـ الأول في لبنان والثاني بين مصر وقطر ـ يديران «الرحم الإيديولوجي» المصمَّم من أجل «إرشاد المسلمين في أوروبا». ومن أصل أعضاء المجلس التسعة والعشرين، لا يعيش سوى ستةَ عشر «حكيماً» في أوروبا، بينما يأتي الآخرون من موريتانيا والسودان والعربية السعودية. وهذا يعني أنهم مهيأون تماماً لفهم مصاعب المسلمين الأوروبيين!... بالمقابل، يمثل المجلس الأوروبي للفتوى ـ بلا أدنى شك ـ مكاناً يجري منه تصدير أكثر الأفكار إسلاموية إلى الغرب. وهو هدف لا يكتمه «المجلس» لأنه يقول: «نريد إرشاد المسلمين في أوروبا بشكل عام وأولئك الذين يعملون من أجل الإسلام بشكل خاص، عبر إذاعة مفاهيم إسلامية صحيحة وفتاوى شرعية قاطعة». تأخذ كلمة «قاطعة» هنا معناها الكامل عندما نحيط علماً بواحدة من هذه الفتاوى الصادرة من أجل تبرير العمليات الانتحارية. فالإسلام يمنع من حيث المبدأ الانتحار، مما قد يردع المرشحين المحتَمَلين. ولكن لحسن الحظ، هنالك المجلس الأوروبي للبحث والفتوى، الذي يرئسه القرضاوي، ليهدئ من روع المرشحين. ففي دور انعقاده الحادي عشر في استوكهولم، في تموز-يوليو 2003، أفتى رسميا بشرعية العمليات الانتحارية: «لا تدخل العمليات الاستشهادية التي تقوم بها الفصائل الفلسطينية لمقاومة الاحتلال الصهيوني، في أية حال من الأحوال، في إطار الإرهاب المحرّم، حتى ولو وجد مدنيون بين

الضحايا». وفي جملة الأسباب المتعلل بها، يشرح الفرع الأوروبي لاتحاد المنظمات الإسلامية، أن: «من يسمونهم مدنيين هم على كل حال جنود في جيش أبناء صهيون، كما أنه حتى مع مرور الزمن، فإن المدنيين المزعومين الإسرائيليون لن يكفوا عن أن يكونوا غزاة ظالمين طغاة». وهذا كاف لإعطاء فكرة عن الدور الذي يقوم به المجلس الأوروبي للبحث والفتوى في دفع المسلمين الغربيين إلى التطرف.

لكي نكوّن فكرة عن الأقوال والقراءات التي تشكل أساس ثقافة شاب فرنسي من الأعضاء العاملين في اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، حصلنا على المؤلفات التي أقبل جمهور المؤتمر السنوي للاتحاد في (بورجه) على شرائها أكثر من غيرها في السنتين 2002 و2003. فكتاب: «**الزواج في الإسلام: الوسائل والغايات**» ـ الذي نجده أيضاً في المكتبات الإسلامية القريبة من الإخوان المسلمين ـ يوصي مثلا بتلاوة دعاء قبل كل جماع: «باسم الله، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتني به، فإن رُزقنا ولداً لم يضره الشيطان ولم يسلط عليه». كما أن بعض أوضاع الجماع ممنوعة بصراحة. وبصورة عامة، تدل المؤلفات جميعاً التي تأتي بذكر النساء على نظرة جنسية تمييزية: فالنساء لا يوجدن إلا بصيغة المفرد، ولا يُذكَرن إلا في نطاق العائلة[1].

نعثر أيضاً بين الكتب التي تباع في «بورجه» على عنوان: «**شخصية المرأة المسلمة**». وهو كتاب لا يتميز بشيء عن النصوص الإسلاموية التي تُنشر في الخارج. نعرف منه ـ على سبيل المثال ـ «أن إصرار عدد من الجماعات البشرية المعاصرة على كشف النساء، وإبراز قسماتهن ومعالمهن، ينهض دليلاً على الزيغ والانحراف والابتعاد عن سبيل الله، لا في البلاد الإسلامية فحسب، بل في الدنيا كلها أيضاً». ويتابع الكتاب شارحاً: «لئن بقي الغربيون غير مبالين بهذا الضلال،

1- هذه بخاصة حال كتاب مليكة ضيف، الصادر بعنوان: **المرأة المسلمة**. أعيد نشر بعض مقاطع منه على موقع اتحاد المنظمات الإسلامية، حيث أصبح العنوان: **العائلة المسلمة**. وهذه هفوة كاشفة.

مصرّين على ابتكار أساليب عري وإغراء وفجور جديدة دون أن يردعهم رادع، فإن المسلمين بالمقابل، الذين لديهم كتاب الله المقدس الذي يتلونه آناء الليل وأطراف النهار، لا يستطيعون قبول مثل هذا الفسق والفساد، مهما بلغ جهلهم وضعفهم وإهمالهم لدينهم».

تشكل حجج من هذا الطراز أساس ثقافة الشباب العاملين في «اتحاد المنظمات الإسلامية». ويتم اتصال هؤلاء الشباب بالمنظرين أو بالأعضاء الأكثر راديكالية والأكثر تجربة عبر لقاءات في أجواء مضيافة، حيث تُقَدم أيضاً نصائح بشأن ما ينبغي قراءته. وهكذا، وحتى عندما يأخذ التنظيم حذره لكي لا يظهر بمظهر المعادي للسامية (بخاصة في موقعه على الشبكة)، فإنه لا يعسر على أي متعاطف معه الحصول على كتاب «**بروتوكولات حكماء صهيون**»، هذا الكتاب اللاسامي المشهور الذي يتخيل مؤامرة يهودية عالمية، وغيره من الكتب المماثلة، لدى حضوره المؤتمر السنوي. والأخطر من ذلك بعد رؤية «الاتحاد» للعلمانية والديمقراطية التي يرسخها في أذهان المسلمين الشباب الذين يعيشون في فرنسا. فالمؤلِّف المرجعي في هذين المجالين، الذي يوقّع أكثرية المؤلفات والكتيبات الموجهة إلى الأعضاء العاملين، ليس أحد آخر سوى هاني رمضان، الذي يستفيد من صفحات صحفية «لوموند» لكي يحرق «الجلادين العلمانيين» الذين لا يفقهون شيئاً من محاسن الشريعة. لهذا المؤلف فضل واحد: إنه صريح إلى أقصى حد. ففي «**الإسلام والديمقراطية**»، وهو نص يوزَّع في أجنحة «الاتحاد»، يحذّر بوضوح من الديمقراطية التي يتهمها بكل المساوئ لسبب وحيد، وهو كونها تفصّل قوانينها على مقياس الشعب، لا على مقياس الله: «الله وحده له القدرة المطلقة على تحديد المعايير». وهو يتخذ من جده حسن البنا قدوة، متمنياً دولة إسلامية حقيقية، يُمنع فيها الكحول والخلاعة والمثلية الجنسية، وبالتالي، لا يكون فيها مكان لرغبات غير المسلمين...

إن تنظيماً على هذا المقدار من اللاديمقراطية، كاتحاد المنظمات الإسلامية، يطرح ـ على طريقته ـ المشاكل نفسها التي تطرحها الجبهة الوطنية. ها هما

كيانان يزدهران في ظل التسامح الديمقراطي ويحلمان في الوقت نفسه بطعنه. فالمثال الديمقراطي يتطلّب ـ بالتأكيد ـ أن تتمكن هذه المنظمات من التعبير عن رأيها بحرية، ولكن هل ينبغي لذلك أن تصل الدولة إلى محاباتها وتشجيعها؟ لقد طرح هذا السؤال نفسه بشأن المعونات العامة التي تستفيد منها الجبهة الوطنية كما الأحزاب الأخرى التي تحصل على أكثر من خمسة بالمئة من الأصوات. وهو يُطرح بجدية أكبر بشأن اتحاد المنظمات الإسلامية لأنه من طبيعة دينية. ليست المشكلة في أن يكون للطائفة المسلمة هيئة من أجل تنظيم شؤون العبادة الإسلامية في فرنسا، ولا في قيام هذه الطائفة بتنظيم نفسها لتمثل مصالحها لدى الدولة الفرنسية. فهذا الأمر موجود بالنسبة ليهود فرنسا، حيث تجتمع الاتجاهات المختلفة في «مجلس الملّة»، وهذا ما ينبغي أن يوجد بالنسبة لكل طائفة تريد إسماع صوتها. لكن هذا الأنموذج من المبادرات، بخاصة عندما يتعلق الأمر بتنظيمات دينية، ينبغي أن يبقى شأناً من شؤون المجتمع المدني لا من شؤون الدولة، إذا كنا لا نريد إقامة أجهزة تمثيل خطرة بالاصطناع. ليس من قبيل الصدفة ألا تكون اتجاهات الإسلام الفرنسي المختلفة قد أفلحت قط في أن تتفاهم وتتفق، من تلقاء نفسها، على تشكيل تحالف، وإنما مردّ ذلك إلى أن الزعماء المسلمين المتسامحين والعلمانيين لا يستطيعون أن يتعايشوا مع الإسلامويين! لقد خلق وزير الداخلية، بإرغامهم على التعاون في إطار المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، خليطاً مُلْتَبساً من شأنه أن يخلع صفة المؤسسة، وبالتالي الشرعنة، على المتطرفين داخل هيئة تمثيلية للإسلام الفرنسي مصطنعة تماماً. وهذا ما تستنكره واحدة من مؤسسي حركة المسلمين العلمانيين بفرنسا، هي جيدا تَزّديت، التي تصف المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بأنه «حركة مسيَّسة تجمع المسلمين كلهم دون تمايز: الأصوليين الفاعلين والمعتدلين المنفعلين».

والحق أن تصاعد قوة «اتحاد المنظمات الإسلامية» والمنظورية الجديدة التي اكتسبها يبرزان كلّ الصعوبة في مسعى يتمنى تأطير دين من الأديان باسم الدولة. فمثل هذه الخطوة الأولى تهدد، بعد حين، بالوقوع في إغراء تمويل أنشطة دينية،

بما فيها الأنشطة الأكثر راديكالية، باسم تلك الرغبة نفسها في التأطير. مما قد يؤدي إلى صدع إضافي في العلمانية الفرنسية.

يلاحظ صهيب بن شيخ، عن صواب، وجود «فوضى حقيقية» في فرنسا بصدد «الإمامة»، وهي فوضى ناجمة عن كون أكثرية الأئمة يتأهلون في بلدان أجنبية[1]. فهؤلاء الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، المتحدرون من أرياف المغرب أو من غيره، غير مؤهلين للتطابق مع الواقع الجديد، لأنهم، علاوة على كونهم قد ترعرعوا في مجتمعات غير علمانية، لا يبقون في فرنسا المدة اللازمة لتأقلمهم: «لن يكون لديهم، لا الوقت ولا الإرادة ولا الرغبة للتكيف مع بيئتهم الجديدة... أنا مرتاب جداً ـ بعامة ـ بحسنات ما يقوم هؤلاء الأئمة بتعليمه للشباب على وجه الخصوص». بناء على هذه الملاحظة، يدعو مفتي مرسيليا إلى إمامة تؤطرها الدولة الفرنسية. وانطلاقاً من التفكير نفسه، يُراودنا الظن بأن الدولة الفرنسية لها مصلحة في تمويل المساجد، بدلاً من ترك المؤمنين يصلّون في الشارع، أو يجوبون بلدان الخليج بحثاً عن التمويل. في كل الأحوال، يجب حساب تكلفة مثل هذه التنازلات تجاه العلمانية: أينبغي للدولة تمويل كنائس وكُنُس أيضاً؟ وإذا كانت الدولة تموّل معلمي الدين المسيحي في مدارس محافظات الألزاس ـ موزيل، فهل ينبغي اتخاذ ذلك كأنموذج للتفكير، ام اعتباره خللاً في المنطق ينبغي تصحيحيه بأقصى سرعة؟ قد تكون التكلفة الرمزية للخيار الأول مرتفعة نظراً إلى أن ما من شيء يضمن نجعها. فلئن كانت العلمانية التي يعلنها الأنموذج الجمهوري تمثل ترياقاً فعالاً أكيداً في مواجهة الأصوليات، فإن تمويل أماكن العبادة وأماكن تأهيل الأئمة لا يضمن بالمقابل اعتدال هذا الجيل الجديد من المؤمنين... ذلك أن المرجعية الإيديولوجية للفرد هي التي تؤثر على خياراته السياسية، لا البلد الذي ولد فيه. ولد صهيب بن شيخ في القاهرة، لعائلة من

1- إمام «تعني من هو في الأمام، ومن يصغي إليه الناس كمرشد لهم. وليس الأئمة ورجال الدين وسطاء مقدسين، ولا هم يملكون سلطة روحية. وهم لا يستطيعون إعطاء أية بركة، ولا ضمان عفو الله وغفرانه، ولا يستطيعون توكيد إدانته لعمل ما. إنهم لا يقترحون إلا نصائح للأمور اليومية». كما يفسر صهيب بن شيخ في كتابه «**ماريان والنبي**»، ص195.

المتدينين غير الناطقين بالفرنسية، وتعلم في المعهد الإسلامي في الجزائر العاصمة، ثم في الأزهر، مهد الأصوليين المصريين... ومع ذلك فهو يدافع عن إسلام يحترم العلمانية. وبالعكس، فإن التسليم المسبق بالفكرة القائلة إن الأئمة سوف يكونون أكثر اعتدالاً لأنهم سيولدون ويتعلمون في فرنسا، لا يأخذ بعين الاعتبار الكافي طاقة التجنيد الطائفي لكل مشروع سياسي. والحال أنه لا ينبغي أن نهمل احتمال أن تؤدي المعونات المالية إلى تأهيل أئمة راديكاليين. على كل حال، هذا ما يراهن عليه «اتحاد المنظمات الإسلامية» والمعهد التابع له: «المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية» الذي أسس في (شاتوشينون) منذ 1990. مهمة المعهد الرسمية هي تدريب: «مسؤولين مسلمين لديهم ـ في آن ـ المؤهل العلمي اللاهوتي بالإضافة إلى استيعاب جيد للواقع الغربي... من أجل اندماج إيجابي للمسلمين في المجتمعات الأوروبية». ولكن، هنا أيضاً، يكون الهدف الفعلي إقامة صلة بين الطلبة الفرنسيين [المسلمين] وبين اللاهوتيين القريبين من الإخوان المسلمين. وهيئة المعهد العلمي مؤلفة من «إخوان» متخرجين على أيدي أساتذة مجلس الفتوى، بدءاً بيوسف القرضاوي الشهير، المعلم الأبرز للمعهد. أضف إلى ذلك أن للمعهد علاقات مع الجامعات الإسلامية في العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة وباكستان وماليزيا. ويزور المعهد بعض الأساتذة في نطاق المبادلات العلمية. وبين هؤلاء نجد مرة ثانية فيصل مولوي، الأخ المسلم الذي انتقل إلى العمل العنيف، والذي يُقسِم «اتحاد المنظمات الإسلامية»، مع ذلك، بأنه ابتعد عنه.

هذا يعني أن تدريب الأئمة في معهد شاتوشينون، يستطيع ـ بدلا من تنمية الانفتاح الفكري ـ سَجن جيل بكامله من الأئمة الفرنسيين داخل رؤية للإسلام أصولية تماماً وراديكالية، وعلى درجة من الخطورة تعادل الخطورة التي كانت ستنجم فيما لو جرى تأهيلهم في البلدان الأجنبية. ولكن ليس هذا هو الأخطر. بل الأخطر أن يتم هذا التجنيد بدعم من الدولة الفرنسية، بله بتمويلها.

يكشف هذا التشخيص عن سائر المستتبعات السياسية والتحديات التي تنتظر

العلمانية الفرنسية منذ أن اختار نيقولا ساركوزي توليد مجلس فرنسي للديانة الإسلامية يكون فيه «اتحاد المنظمات الإسلامية» بمثل هذه القوة. إن تبنّي علمانية جديدة تسمح مساماتها بمرور المطالب الدينية يعني ـ بلا جدال ـ المخاطرة بإضعاف الترياق الواقي الذي أتاح لفرنسا حتى الآن أن تقاوم الأصولية مقاومة فعالة. وأنصارُ هذا الخيار يقلقهم أن يروا الجدل حول الحجاب يثير من جديد الحماسة للمطلب العلماني. فليطمئنوا! فلئن لم تتوصل المطالبات المرفوعة باسم احترام الثقافات أو باسم مكافحة «الإسلاموفوبيا» إلى فتح الثغرة، فما زال أمام الاستثناء العلماني الفرنسي فرصة للسقوط عند مطب دستور أوروبي لم يتم التفاوض جيداً بشأنه.

الاتحاد الأوروبي تحت الضغط

يشكّل النموذج العلماني الفرنسي الهَش استثناءً على صعيد الكرة الأرضية. وهو أَقَلّوي حتى في داخل أوروبا. فهل سيتمكن من المقاومة في مواجهة توسيع وبناء الاتحاد الأوروبي الذي يتحكم به اللوبي الفعال التابع للفاتيكان؟ لقد رأينا في الفصل الثاني كم يمكن أن تكون مقدرته على التأثير رهيبة داخل الأمم المتحدة. ولكن ميدان عمله المفضل من الآن فصاعداً يتركز على السعي، بكل ما لديه من وسائل، إلى منع الاتحاد الأوروبي من نشر علمانية كالتي تمارسها فرنسا. وحتى في ظل غياب هيئة للتشاور، يتوصل الڤاتيكان إلى إسماع صوته وإملاء رغباته، لأن بروكسيل قد تبنّت قواعد تضاهي تلك السائدة في واشنطن، حيث يؤدي النشاط الاقناعي الذي تمارسه المجموعات الأكثر خبرة، وبالأخص الأقوى مالياً، إلى نتائج رابحة. مجموعة الضغط الڤاتيكانية الرسمية الأولى هي تلك التي تنطق بصوت «لجنة أسقفيات الأسرة الأوروبية» [COMECE]. ففي السابع من شباط-فبراير 1999 طلبت أمانة سر اللجنة: «الاعتراف بدور الإيمان الديني كمصدر وأساس لقيمنا الأوروبية المشتركة، وإدراجه في الصيغة النهائية للمعاهدة الدستورية»، هذه المعاهدة المهيأة لأن تلعب دور المشَدّ الإيديولوجي للاتحاد

الأوروبي. هذه الإستراتيجية حاذقة. فلكي لا يقاتل الڤاتيكان جبهياً ضد العلمانية، اختار فتح ثغرة أولى في معاهدة الاتحاد بالدعوة إلى الاعتراف بالإرث المسيحي. يبدو الاقتراح بحد ذاته توافقياً بل غير مؤذٍ، لكنه لا يمكن إلا أن يدشن انزلاقاً يستطيع الكرسي الرسولي استثماره بعدئذ. فالڤاتيكان يناضل بصفة خاصة من أجل تجزئة طائفية داخل المجموعة الأوروبية، بحيث تصبح المركزية الكاثوليكية حتماً في موقف قوة. ولا يبقى إلا فرض مرجعية صريحة إلى الله، لكي يستفيد من ذريعة أوروبية جماعية من شأنها أن تخلع صفة شرعية على نفوذه.

تشق هذه الفكرة دربها في يمين البرلمان الأوروبي منذ أن أصبح الحزب الشعبي الأوروبي صاحب أكثرية. فقد قدَّم هذا الحزب مشروع دستور أوروبي يستوحي الدستور البولوني ولا يمكن بالتالي إلا أن يعجب الڤاتيكان. تلح مقدمة هذا المشروع على (الإرث الروحي والأخلاقي وما تدين به أوروبا لتراثها الديني). كما اقترح الحزب الشعبي الأوروبي الإشارة الصريحة إلى الله. وتوضح المادة السابعة والخمسون من مشروعه أن «قيم الاتحاد الأوروبي ينبغي أن تتضمن قيم أولئك الذين يؤمنون بالله كمصدر للحقيقة والعدل والخير والجمال، كما أن تتضمن قيم أولئك الذين لا يشاركونهم هذا الاعتقاد، ولكن الذين يحترمون هذه القيم الكلية النابعة من مصادر أخرى». وقد تَلَقَّى اقتراح «الإشارة إلى الله» دعماً خاصاً من الأساقفة البولونيين، الذين يقولون إنهم يعملون بمباركة الرئيس أليكساندر كوازنيوزكي (الشيوعي السابق). من هنا نفهم لماذا ناضلت لجنة «أسقفيات الأسرة الأوروبية» في سبيل توسيع الاتحاد الأوروبي ليضم بلدان شرقي أوروبا... فسواء في مجال مناهضة الإجهاض أو في مجال مناهضة حرية الاختيار بصورة عامة، لا تتردد بولونيا في إعطاء الكلمة للكرسي الرسولي كلما طلب منها الاتحاد رأيها.

برهن الجدل الدائر حول توسيع الاتحاد الأوروبي ـ أيضاً ـ كم أن المسائل الطائفية أُخذت بعين الاعتبار كواحد من المعايير التي اعتُمدت من أجل قبول عضوية بلد ما. لقد فتح الاتحاد الأوروبي ذراعيه لبلدان شرق أوروبا بما فيها

بولونيا، رغم الصدع الملحوظ الذي يفصل غرب أوروبا عن شرقها. بالمقابل، أرجأ الاتحاد دراسة الطلب التركي. هنالك أسباب لأخذ الوقت اللازم لدراسة هذا الخيار. لكن يبدو من الواضح ـ مع الأسف ـ أن التأجيل هو قبل كل شيء بسبب كون تركيا ذات أكثرية مسلمة. فهي تخيف أولئك الذين يدافعون ـ ضمنياً ـ عن رؤية تنادي بأوروبا مسيحية أو «نادٍ مسيحي» إذا أردنا استعمال الصيغة العزيزة على ڤاليري جيسكار ديستان. هل يعني هذا أن الهوية الدينية، وليس القيم، هي التي تشكل معيار الانتماء إلى أوروبا؟ مما لا شك فيه أن تركيا مازال أمامها ما تفعله بشأن حقوق الإنسان، لكنها بلا شك متقدمة على بولونيا من منظور العلمانية... فقد فرض أتاتورك مبدأها في المادة الثانية من الدستور، كما جعل المادة الرابعة تمنع تعديلها. لا شك أن سلطوية هذا النوع من العلمانية لا تشكل أنموذجاً يحتذى، لكن تَردُّد أوروبا في ضم بلد مسلم على الرغم من وجود مثل هذه الضمانة في دستوره يكشف المسكوت عنه ـ المسيحي ـ في هذا النادي قيد البناء. لقد صاغت الكنائس، مدعومة بعدد من النواب الشعبويين وبعض الديمقراطيين المسيحيين، ثلاثة مطالب وقدمتها إلى اللجنة المكلفة بصياغة مشروع الدستور الأوروبي بإشراف ڤاليري جيسكار ديستان: الحصول على وضع استشاري، ضمان الحوار الدائم مع الاتحاد الأوروبي، وإشارة الدستور إلى مرجعية الله وإلى الإرث الديني. وقد لُبيّت هذه المطالب كلها باستثناء الإشارة إلى الله. فمقدمة مشروع الدستور تحيي فعلاً «التراث الديني»، ولكنها تمتنع عن الاستفاضة في الشرح، لا بسبب الوعي العلماني، بل لكي لا تعدد قائمة من الأديان التي لا بد أن يثير وزن كل منها مناقشات مريرة.

قد تستأنف هذه الضغوط من الآن وحتى المصادقة النهائية على الدستور[1]. ولا شك أن أوروبا في الوقت الراهن هي أقل مناطق العالم تعرضاً لتهديد الأصولية. لكن كيف سيكون العالم إذا أحجمت أوروبا عن الدفاع عن علمانية طموحة؟ لعل الأنموذج الأمريكي يقرع جرس الإنذار الذي ينبغي التفكير فيه.

1- جري التصويت على مشروع الدستور في فرنسا في شهر أيار-مايو 2005، ورفضه الفرنسيون بغالبية 55%. (م)

دولة عظمى تحت تأثير اليمين الديني

مسألة العلاقات بين الكنائس والدولة في الولايات المتحدة غير مطروحة البتّة. فالدين يلوّن بشكل طبيعي الأخلاق العامة، وغالباً ما يُعلِن رجال السياسة قناعاتهم باسم الإيمان. تغرز هذه الظاهرة جذورها في تاريخ أمريكا. ذلك أن الكالفينيين الذين أبحروا على متن «مايفلاوَر» ماثلوا أنفسهم بالشعب المختار، وكانوا يحلمون بتحويل أمريكا إلى «أورشليم جديدة». لقد فروا من انجلترا التي يحكمها آل ستيوارت، بعد أن حُرموا من حقوقهم المدنية لأنهم طالبوا بإصلاح عميق للمذهب الأنغليكاني، ولاسيما ترك كتاب الصلوات، والتخلي عن كل تراتبية كهنوتية، وعن إشارة الصليب، بالإضافة إلى احترام أكبر ليوم السبت. منذئذ أصبحت القارة الجديدة ملجأ لجميع ضحايا الاضطهاد الديني، ولجميع المؤمنين المحسوبين على الهرطقة، ولكنها أصبحت أيضاً ملجأ للشيع والنحل كلها. صحيح أن الفصل بين الكنيسة وبين الدولة يشكل جزءاً من الدستور الأمريكي، ولكن هذا الفصل لم يشكل قط جزءاً فعلياً من الثقافة الأمريكية. فرؤساء الولايات المتحدة يؤدون قَسَم الولاء على الكتاب المقدس، من أكثرهم جمهورية إلى أكثرهم ديمقراطية. وورقة النقد الخضراء، رمز المقدرة الأمريكية، موشحة بخاتم «الله الذي نضع ثقتنا فيه» IN GOD WE TRUST دون أن يكون بالمستطاع شطب هذه الجملة أبداً. ليس من قبيل الصدفة إذن ازدهار اليمين الديني ليصبح واحدة من القوى السياسية الأكثر نفوذاً في البلاد.

الحلف في بدء اليمين الديني الأمريكي

يشير التعبير «اليمين الديني» إلى الحلف المبرَم بين جمهوريين مغالين في التدين وبين متدينين مغالين في الرجعية منذ أواخر سبعينات القرن العشرين[1].

1- كارولين فوريست: **الإيمان ضد الخيار**. مصدر آنف الذكر. سارة داياموند: **طرق إلى الهيمنة (Roads to Dominion)** حركة الجناح اليميني والسلطة السياسية في الولايات المتحدة. الناشر غيلفورد، نيويورك 1995. مختار بن بركة: **اليمين الأمريكي الجديد: من الأصول إلى أيامنا هذه.** منشورات ڤالانسيين الجامعية، فرنسا 1995.

كان جيل جديد من الزعماء المحافظين يبحث يومئذ عن طريقة لتجديد «هذا الحزب الجمهوري العجوز الطيب»، وجعله، على الأخص، أكثر راديكالية. وعلى نقيض فرنسا، التي يمينها الجديد أقرب إلى الوثنية، فإن اليمين الجديد الأمريكي عميق التدين. وقادته جميعاً ـ مثل بول ويريتش Paul Weyrich وريتشارد ڤيغري Richard Viguerie ـ مؤمنون متحمسون، ومواقفهم السياسية مدينة كثيراً للأخلاق المسيحية. وقد أدركوا بسرعة أهمية التحالف مع زعماء أصوليين في قمة مجدهم ومقدرتهم المالية بفضل نجاح استعراضاتهم التلفزيونية والإذاعية[1]. وكان لكل من الجانبين ما يربحه من هذا التحالف. فالجناح الأيمن للحزب الجمهوري، من جهة، سيتمكن من الاعتماد على قاعدة انتخابية بالغة الأهمية وقابلة للتعبئة بسهولة. ومن الجهة الأخرى، يحصل الزعماء الأصوليون على حلفاء ذوي نفوذ، يأملون عن طريقهم في التمكن من إعادة إدخال الأخلاق الدينية إلى اللعبة السياسية.

منذ عشرينات القرن الماضي لجأت الأوساط الأصولية والإنجيلية إلى نوع من العزلة بعد الفشل النسبي لحملاتها ضد تعليم النظرية الداروينية عن النشوء والارتقاء. فقد اختارت بناء جماعة على حدة بمعزل عن النزعة الحداثية، وأقامت جامعات تعلِّم نظرية الخَلق، وتحافظ على الفصل العرقي، وتؤثِر عدم التدخل في حياة المدينة. لكن صدور سلسلة من القوانين والقرارات عن المحكمة العليا هدد استمرار هذه الحياة المنفصلة. فقد أصبح الإجهاض قانونياً، ولاح خطر صدور قانون المساواة بين الرجال والنساء (ERA)، والمطالبة بحقوق المثليين جنسياً، ونهاية تلاوة الصلاة إجبارياً في المدارس[2]، وبشكل خاص فرض إنهاء التمييز

1- قَدَّر المدير التنفيذي لـ«الإذاعات الدينية الوطنية» NRB في 1979 أن نحو مئة وثلاثين مليون شخص يستمعون إلى البرامج الدينية في الإذاعة والتلفزيون كل أسبوع.

2- كان ينبغي أن يتلو التلاميذ قبل كل حصة دراسية النص التالي: «الله القادر على كل شيء، نعترف بتبعيتنا إليك، ونرجو بركتك، من أجلنا، ومن أجل أبوينا، ومعلمينا وبلادنا». ولكن قرار Engel vs Vitale المعروف باسم قرار الصلاة في المدرسة، والصادر عام 1962، اعتبر هذه الصلوات انتهاكاً للتعديل الأول الدستوري، وأنها لا تحترم تعددية العبادات، إذ تجبر أولاداً من أديان أخرى على الصلاة لإله يهودي مسيحي.

العرقي في الجامعات تحت طائلة فرض غرامات مالية[1]. هذه الإجراءات الطليعية كانت بمثابة صدمات متتالية للمسيحيين أجبرتهم على شن ما يشبه أن يكون حملات صليبية من أجل إنقاذ روح أمريكا.

ما كان لردة الفعل هذه أن تؤتي المفعول الذي آتته لولا تزامنها مع الثورة التنظيمية لليمين الجديد. فقد أقام غلاة المحافظين، في بضع سنوات، عدداً لا يُحصى من «مراكز التفكير» Think-Tank، وهي عبارة عن وكالات لممارسة الضغط رهيبة التأثير. أكثر هذه المراكز شهرة «مؤسسة التراث» L'Heritage Foundation[2] التي أسسها بول ويريتش، لكن توجد عشرات وعشرات الوكالات المغالية في المحافظة مثلها منها: مؤسسة الكونغرس الحر، ومعهد هوفر، ومؤسسة المشروع الأمريكي...الخ. تأتي قوة اليمين المتطرف الأمريكي، أيضاً، من مقدرته الاستثنائية على دفع برنامجه السياسي إلى الأمام بفضل متبرعين من أمثال جوزيف كورس Coors، مالك مصانع تعبئة البيرة التي تحمل اسمه، أو الملياردير سكيف ميلّون[3]. وبفضل الدعم المقدم منهما ـ ومن أمثالهما ـ تتوفر الإمكانات لمراكز التفكير Think-Tank المغالية في المحافظة لتدفع الأجور لأي

1- في 1954 دان قرار Brown vs Board للتعليم في مدينة توبيكا عاصمة ولاية الكنساس التفرقة في المدارس، فأحدث انطباعاً سيئاً للغاية في الأوساط الأصولية، ولاسيما أنه في عهد رئاسة كارتر ـ وهو ديمقراطي إنجيلي ـ بدأت إدارة الضرائب تلغي الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمدارس الخاصة التي تمارس سياسات عنصرية.

2- تمتلك «مؤسسة التراث» عمارة فسيحة على بعد بضعة أمتار من الكابتيول، وموازنة ضخمة، وهي تُغرق البرلمانيين المحافظين بكتيبات للتفكير الجاهز يبلغ عددها نحو 350 كتيباً في العام. وأهدافها المعلنة: «توثيق الروابط بين حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها، ووضع الشيوعية في موقف دفاعي بتشجيع الأنظومة الديمقراطية والرأسمالية القائمة على المبادرة الحرة في كل المناسبات، وفي القارات جميعها».

3- دفع كورس مئتين وخمسين ألف دولار للسنة الأولى من «مؤسسة التراث»، وهو يمول عن سعة اليمين الجديد واليمين الديني الأمريكيين، حتى وإن كانت شركته تحاول تجميل صورتها بنشر إعلاناتها في صحف مثلية ويسارية. أما سكيف ميلّون، وارث أحد كبار أثرياء أصحاب المصارف، فقد أصبح المحسن الرسمي لليمين المتطرف الأمريكي، كما جاء في كتاب إريك لوران: «**عالم بوش السري**».

جامعي كان ولأي عضو ناشط، وعلى وجه الخصوص لتطبع مئات المؤلفات كل سنة، لتقديم «الفكر الجاهز» لأعضاء الكونغرس. هذه المراكز هي التي تشجّع بروز مفكرين من أمثال صمويل هنتنغتون (الذي يَعِدُ بصدام لا يمكن تفاديه بين الحضارات)، ودينش دسوزا Dinesh D'Souza (المحارب الدائم ضد السود وضد الفقراء) وتشارلز مورّاي Ch. Murray مؤلف كتاب «**منحنى الجرس The Bell Curve**» الذي يقيم صلة بين نقص معدل الذكاء وبين الفقر. ويلاقي كلٌ واحد من هذه المؤلفات الإقبال المناسب في اللحظة المناسبة، بحيث يقتدر على التأثير في السياسات العامة من خلال إثارة رد فعل اجتماعي. وتشكل هذه المؤلفات في جملتها المكتبةَ التي يستلهم منها المسؤولون الجمهوريون الأكثر راديكالية أفكارهم. ولا تكتفي مراكز التفكير تلك بأداء خدمة شراء حلفاء، لكنها تؤهل لاعبين سياسيين من الطراز الأول، لا يلبثون بعد حين أن يشغلوا المناصب العليا في الحكومة الأمريكية: فالمحافظون الجدد أو صقور البنتاغون هم جميعاً قريبون من واحد أو آخر من مراكز التفكير التي تنفخ الحياة في هذه المدرسة الفكرية أو تلك. والحال أن هذه المراكز نفسها ورُعاتها من الممولين هي التي ستتيح للأصوليين المسيحيين فرصة تنظيم صفوفهم. فعلى سبيل المثال، أقامت أسرة موناغان Monaghan، مالكة بيتزا دومينو، «مؤسسة جسد المسيح» المصمَّمة حصراً لتمويل جماعات أصولية ومناهضة للإجهاض، مثل: «كلمة الله»، و«أممية الحياة البشرية» HLI، و«نسوية من أجل الحياة» Feminist for Life أو «عدسة على العائلة» Focus on the Family. وتنضاف المنح التي يقدمها هؤلاء المتبرعون الكرماء إلى الملايين التي يكسبها «الإنجيليون المتلَفزون» بفضل شركات الإنتاج التي يملكونها. ويشكل المجموع حركةً ذات قدرات هائلة، وحسّ تنظيمي رهيب، وتصميم إداري لائق براديكاليتها.

بفضل هذا السياق، بدأت غالبية التحالفات التي تشكل اليمين الديني الأمريكي بالظهور منذ العام 1979. منها، التحالف المشهور «الأكثرية الأخلاقية» M.M لصاحبه الإنجيلي المتلفز جيري فالويل. وعلى الرغم من كون مدير هذا التحالف

قساً، إلا أن فكرة تشكيله تعود إلى الشريك المؤسس لليمين الجديد: بول ويريتش، كما يروي فالويل في واحد من كتبه: «أثناء استراحة للغداء، نظر إليَّ بول ويريتش، أحد أفضل أصدقائي وهو أمريكي عظيم، وحدّق في وجهي من طرف المائدة الآخر قائلاً: جيري، توجد في أمريكا أكثرية أخلاقية متفقة على عدد من القيم. ولكنها ليست منظمة، وبلا برنامج، ولا تعرفها وسائل الإعلام. ينبغي لأحد ما أن يجمع هذه الأكثرية الأخلاقية». تُردّدُ كلمتا «أكثرية أخلاقية» صدى رؤية يتقاسمها الأصوليون جميعاً: فما دام الله معهم، فلا يوجد أي شك في أنهم يمثّلون الأكثرية. وبمقتضى ذلك، لا يبخلون بشيء من أجل فرض أفكارهم. وتكمن ورقتهم الرابحة الأولى في نجاح الاستعراضات المتلفزة. فبفضل ساعات البث الإذاعية والتلفزيونية من المحطات المحلية الأمريكية، اكتسب «الإنجيليون المتلفزون» من أمثال فالويل وبات روبرتسون جمهوراً عريضاً. وعندما أطلق «الأكثرية الأخلاقية» كان لدى جيري فالويل، وحده، بنك معلومات يحتوي على خمسة وعشرين مليون عنوان.

أما حلفاء فالويل من اليمين الجديد فهم من ذوي التخصص بالحملات البريدية. فقد ابتكر أحدهم وهو ريتشارد فيغري R. Viguerie، رجل الأعمال الخطير، أسلوب البريد المباشر Direct-Mail. الطريقة بسيطة، لكن نتائجها فاعلة جداً. تبدأ بإرسالية بريدية، مزودة بمكتوب وبدعوة إلى التبرع بالمال، في وقت واحد، بواسطة قسيمة يمكن قصّها. توجه هذه الإرسالية إلى شتى العناوين دونما تمييز. وبفضل التبرعات يتم تمويل شبكة الرسائل، وهكذا تنتقل الرسالة من بيت إلى بيت وتأتي بالمال أيضاً. ويضع فيغري هذا السلاح البريدي في خدمة حلفائه من اليمين الديني. وتبلغ ميزانية «الأكثرية الأخلاقية» عشرة ملايين دولار، ويعمل فيها 275 شخصاً، وتقول إنها تمكنت من جمع أربعة ملايين متعاطف معها[1]. وهي تنتشر في خمسين ولاية. وتنشر مطبوعاتها بانتظام وتستفيد من الاستعراضات الدينية التي يقدمها القس لكي توصل أفكارها، عبر 600 إذاعة

1- سيلفي لوبار: **إلى اليمين دُر**، مركز نانسي للتعليم عن بعد.

محلية و400 قناة تلفزيونية، إلى نحو عشرين مليون مستمع ومشاهد. بذلك نراها في كل مكان تقاتل ضد الحق في الإجهاض، وتطالب بإعادة الصلاة إلى المدارس، وفرض الرقابة على الكتب المدرسية المعتبرة تقدمية أكثر مما ينبغي، وعلى برامج التلفزيون التي تتجاوز الحدود، والحفاظ على التفرقة بالنسبة للمثليين، وأخيراً المطالبة بتعليم سفر التكوين كبديل عن نظرية التطور في المدارس.

تقوم «الأكثرية الأخلاقية» والتحالفات المسيحية الأخرى من الطراز نفسه بحملات لصالح غلاة محافظي الحزب الجمهوري، رغم أنها تدعي الحياد. وهي تزداد حماسة في نشاطها بقدر ما تجد مطالبها أذناً صاغية. وقد اختار اليمين الجديد، منذ 1980، سبيل التمايز عن تيارات الحزب الجمهوري الأخرى، بتبني برنامج واضح في مناهضته للحركة النسوية وللإجهاض، إذ يتضمن إصدار قانون «حماية العائلة» ومنع الاختلاط في الرياضة، وتشجيع الكتب المدرسية التي تمجد الدور التقليدي للمرأة في العائلة، وتحريض النساء المتزوجات على البقاء في بيوتهن والمطالبة بإلغاء الإعانات الاتحادية المخصصة لمراكز المعلومات بخصوص الإجهاض. وقد جاء الفوز الأول مع انتخاب رونالد ريغان الذي يرى فيه فالويل «أداة الله لإعادة بناء أمريكا». فما إن استقر في البيت الأبيض، حتى بات اليمين الديني لا يترك فرصة تفوته للتذكير بأنه هو السبب في فوز ريغان: «كما كان الزعماء الدينيون وراء بدء حركة الحقوق المدنية، كذلك كان تأثير اليمين الديني واضحاً على الانتخابات، هذا موضوع لا شك فيه». هكذا صرّح جيمس روبيسون، الواعظ الأصولي المنتمي إلى منظمة RRTV ـ متدينو المائدة المستديرة ـ وهي تحالف مماثل لـ«الأكثرية الأخلاقية». هذه الهيمنة على الانتخابات الأميركية لن تتوقف البتة. فمنذ ثمانينات القرن الماضي ما عادت أية حملة انتخابية تستطيع تجاهل المواضيع العزيزة على قلب اليمين الديني، والتي أصبحت في مركز الجدل العام، تصنع المرشحين أو تقصيهم. مع ذلك، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الطاقة المصروفة في خدمة هذه الأهداف، وما تتأدى إليه فعلاً من نتائج، فلنا أن نقول إن الاستجابة الاجتماعية التي ينتظرها الأصوليون لمّا تأت بعد.

على الرغم من مواقفه المتطرفة جداً والمتفقة مع أنصار الحياة، لم يتوصل ريغان إلى الاستجابة لأعز أمنيات حلفائه: إلغاء القرار الذي يبيح الإجهاض، المعروف باسم: Roe vs Wade[1]. فصحيح أنه، منذ بدايات الثمانينات، قدّم عدد من النواب الجمهوريين مشاريع قوانين باتجاه إلغائه، على الصعيد الاتحادي أو على صعيد بعض الولايات، إلا أن محاولاتهم كانت تُعتَرض دائماً[2]. ففي ديمقراطية كتلك القائمة في الولايات المتحدة، فإن السبيل الوحيد للرجوع عن مكسب اتحادي يمر بالمحكمة العليا وقضاتها التسعة الذين يملكون السلطة الحقيقية لتوجيه مجرى القانون بشكل دائم. وهم يُعيَّنون مدى الحياة من قبل رئيس الولايات المتحدة، ولا يمكن استبدال أي قاض منهم إلا إذا وافاه الأجل أو أدرك سن التقاعد. ولقد أتيحت لريغان عدة فرص، أثناء الأعوام الثمانية من ولايتيه، لتسمية قضاة، ولكن لم يكن لأي منهم لا الوزن ولا التطرف اللازمان لنقض التشريع الخاص بالإجهاض. وحتى تسمية ساندرا داي أوكونّور جاءت مخيبة لآمال اليمين الديني. فعلى الرغم من كونها محافظة جداً، إلا أنها لم تتطرف قط إلى حد تهديد الحق في الإجهاض، الذي وصفته بأنه حق «أساسي». وقد أثارت تسميتُها استنكار اليمين الديني إلى حد أن صحيفة «كونسرفاتيف دايجست» تحدثت عن «اختيار يحطم الوعد الريغاني»[3].

لا ينبغي ـ مع ذلك ـ أن نفهم هذه الصدمة الانفعالية فهماً حرفياً. فالهدف من التظاهر بها كان تعزيز الضغط على الحكومة. فلأن قرار Roe vs Wade لم يُلغَ وُجد بين الصحفيين الأمريكيين مَنْ يلمّح إلى أن ردة فعل المجتمع المنتَظرة طوال

1- سيكون رونالد ريغان أول رئيس للولايات المتحدة يكتب مقالة بتوقيعه ضد الإجهاض وينشرها في إحدى صحف أنصار الحياة: مجلة الحياة البشرية Human Life Review.

2- طوال الثمانينات سيقوم عدة نواب في مجلس الشيوخ من الجمهوريين مثل ممثل كارولينا الشمالية جيسي هلمز، أو أورين واتش، بمحاولة تعديل قانون ROE VS WADE بتبنيهم رغبة روابط أنصار الحياة في استصدار تعديل يحمي الحياة البشرية منذ الحمل بها.

3- Human Events، 18 تموز-يوليو 1981.

أيام ريغان كانت رمزية أكثر منها فعلية. ولكن لا ينبغي أن نغالي في التفاؤل إلى هذا الحد. فلئن لم تتوصل أية إدارة جمهورية إلى منع الإجهاض، فقد اتخذت مع ذلك ترتيبات عديدة ـ بلا ضجيج ولكن بعمق ـ أدت إلى الحدّ من التطبيق. فالتعديل المعروف باسم واضعه «هايد» مُدّد العمل به، وهو يمنع تسديد نفقات الإجهاض. كما منعت الحكومات المتعاقبة، تحت ضغط روابط أنصار الحياة، استيراد الحبوب المجهضة RU 486 التي طوّرها البروفسور بوليو. كذلك مُنِع استعمال نسيج الأجنة في البحث العلمي. أخيراً وبخاصة، شجع النواب المحافظون جماعات أنصار الحياة الكثيرة، الأكثر تنظيماً والأكثر عنفاً من أي وقت مضى، على العمل الميداني. فبفضل متبرعي اليمين الجديد الممسك بمقاليد السلطة، تُشَكِّلُ سنوات الثمانينات والتسعينات عصراً ذهبياً حقيقياً لهذه الجماعات. ذلك أن الضغط المتواصل هو بلا شك أنجع سلاح تمكنت روابط أنصار الحياة من العثور عليه من أجل تحقير حق الإجهاض وتضييق تطبيقه.

لئن لم يصل اليمين الديني إلى تحقيق مبتغاه كاملاً، فما ذلك لنقص في الإرادة، بل لأنه واجه سلطات مضادة: منها المحكمة العليا، بالتأكيد، ولكن أيضاً المعارضة الاجتماعية. فالحركات النسوية والمثلية والمناهضة للعنصرية، بالإضافة إلى متدينين من أنصار حرية الاختيار ـ اتحدوا أحياناً في حركة ضمت أطيافاً متنوعة ـ عبّؤوا قواهم بانتظام للحؤول دون الارتداد إلى الوراء. فقد حاول ريغان، في 1986، تدارك مكانته لدى اليمين الديني بتسمية واحد من نشطاء حركة أنصار الحياة في المحكمة العليا، هو روبرت بورك، لكنه تراجع أمام اتساع التظاهرات التي أثارها هذا الاحتمال. ولعل الحافز الذي حمل مواطناً من التكساس على القدوم ليشارك بالمسيرة نحو واشنطن ينم عن مدى تعلق الأميركيين بحق الاختيار كمكتسب لا يمكن التراجع عنه: «اليمين الديني في البيت الأبيض... أنا اعتقد أنه من المهم جداً أن أتواجد هنا لأشارك المدافعين عن حقوق النساء. سيتعيَّن عليّ أن أسدد نفقات هذا السفر على مدى الأشهر الستة القادمة، لكنني فكّرت بأن القدوم كان مهماً».

جاءت صدمة كهربائية أخرى سنة 1989 مع القرار المعروف باسم (وبستر ـ مركز الصحة الإنجابية). فقد طُلب من المحكمة العليا إبداء رأيها حول قانون أصدرته ولاية ميسوري ينص على أن حياة كل كائن بشري تبدأ منذ الحَمْل، فأقرت المحكمة العليا بالحق في الحد من حرية قطع الحمل في بعض الحالات. ولأول مرة لاح على أعلى مستوى في الدولة خطر حقيقي من رؤية حق الإجهاض يُلغى. ولم يكن لتجسيد هذا الخطر إلا مزية وحيدة: إعطاء معسكر حق الاختيار الدفعة الأولى والحميّة اللتين كانتا تنقصانه. ذلك أن الحزب الديمقراطي احتاج إلى زمن طويل قبل أن يشعر بكونه معنياً بحق الاختيار، حتى أن كثيرين من نوابه صوتوا بالموافقة على التعديل الذي قدمه هايد، القاضي بمنع تسديد نفقات الإجهاض. ولكن في نهاية الثمانينات أدرك الحزب، أخيراً، أن قسماً من أمريكا، بخاصة الناخبات، ينتظر منه بعض المقاومة. وفي الديمقراطية لا يمكن تجاهل الرأي العام كلياً. والحال أن الأمريكيين يتمسكون بأكثريتهم بحق الإجهاض. فقد أظهر استطلاع للرأي في 1994، قامت به مجلة نيوزويك ومعهد غالوب Gallup، أن ثمانية وخمسين بالمئة من الأمريكيين يعارضون تغييرا قانونياً من شأنه أن يعيد النظر في قرار Roe vs Wade، وهذا على الرغم من مستوى عالٍ جداً من الانتماء الديني[1]. لنلاحظ الهشاشة النسبية لهذه الأكثرية، لكنها كافية لتقف حاجزاً في هذه المرحلة. ومع أن كلينتون رفض قيام ولاية أركنساس ـ لمّا كان حاكمها ـ بتسديد مصاريف الإجهاض، إلا أنه استعمل حقه في النقض لكي يجمّد، عدة مرات، مشاريع قوانين أنصار الحياة الصادرة عن المجموعة الجمهورية. إن هذا التوازن بين السلطات هو، وحده، الذي يتوصل إلى التخفيف من وطأة نفوذ اليمين الديني الأمريكي.

1- تُظهر الدراسات، بشكل عام، أن تديّن الأمريكيين يجب تفسيره بدلالة عامل آخر أيضاً: حبهم للحرية. وقد بيّن الاستطلاع نفسه أن خمسة وتسعين بالمئة يعلنون إيمانهم بالله أو بروح كوني على الأقل. ويحضر ستون بالمئة منهم خدمة دينية أو صلاة. ويشعر تسعون بالمئة بأن الولايات المتحدة تغوص في الانحطاط الأخلاقي. وتخلص دراسة أخرى للأستاذين كوزمين ولاشمان إلى أن هذه الحماسة لا تمنع بعض الانفتاح الفكري. فعلى سبيل المثال يعتبر أقل من واحد وعشرين بالمئة من الكاثوليكيين الأمريكيين أنهم غير مقيدين بتعاليم الكنيسة بخصوص منع الحمل والإجهاض.

لن يتمكن الأصوليون المسيحيون الأمريكيون أبداً ادّعاء السيطرة الكاملة على الحياة الأمريكية، وذلك لسبب بسيط، وهو كونهم يتحركون في بلد ديمقراطي. فحتى ولو تسللوا إلى قمة الدولة، يبقى عليهم التفاهم مع الرأي العام، الذي تشحذ حسه النقدي صحافة تملك الحرية في فضح تطرفهم. ففي اللحظة عينها التي كان فيها الرئيس ريغان يتخبط في فضيحة بيع الأسلحة الإسرائيلية لإيران [إيران غيت]، تلطخ حلفاؤه في اليمين الديني بمسلسل من الفضائح. فقد نشرت صحيفة «شارلوت أوبسرڤر»، الصادرة في السادس والعشرين من كانون الثاني-يناير 1986، مقالة كشفت قيام زوج وزوجته من إنجيليي التلفزيون الشهيرين جداً، هما جيم وتامي بيكر، باختلاس تبرعات مقدمة في سبيل أعمال خيرية لمصلحتهما الخاصة. كان الزوجان يعيشان في ترف يتناقض تناقضاً صارخاً مع دعوتهما الإنذارية لأجل التبرع لمصلحة كوريا الجنوبية أو البرازيل! والأكثر إحراجاً أن سكرتيرة جيم بيكر تلقت مبلغ 275.000 دولار لقاء صمتها إثر قيام علاقة قامت بينهما. كما عُلم أيضاً أن جيم بيكر، بطل الأخلاق، كانت له علاقات مثلية، وكذلك مع مومسات. إذن، وحتى عندما لا يسهر بعض الصحفيين الأمريكيين على حسن سير المؤسسات الديمقراطية، فإنهم يسهمون مع ذلك في موازنة التأثير التخديري للإنجيليين التلفازيين. فقد بيّن استبار آخر للرأي العام قام به معهد غالوب أن نحو نصف الأشخاص الذين سُئلوا يفهمون قضية الزوجين بيكر على أنها ««مؤشر على الفساد الأخلاقي السائد في أوساط الإنجيليين التلفازيين». وهكذا، وبعد سنوات عديدة من المواعظ المغالية بأخلاقيتها، عرف أبطال الأخلاق العامة هؤلاء شكلاً من أشكال الأخذ بالثأر منهم.

إن التحقيقات التي تقوم بها الصحافة الأمريكية قد أدّت، بشكل خاص، إلى تجريد بات روبرتسون، وهو الإنجيلي التلفازي الراديكالي جداً، من كل حظوظه في تمثيل الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة لعام 1988. وهذه كانت المرة الأولى التي يجرؤ فيها زعيم ديني، علانية، على السعي للحصول على الترشيح.

ويفضح هذا الخيَار نفاد الصبر الذي يعانيه قسم من اليمين الديني في مواجهة

الانتصارات الهزيلة التي سجلها في عهد ريغان. بيد أن روبرتسون سيدرك بسرعة كم يتعرض غلاة المتدينين للنقد عندما يقررون الاستغناء عن الوسطاء... فالمعركة قاسية، والصحافة الأمريكية تضاعف الكشف عن قضايا محرجة. فما أن انقضت عدة أيام على إعلان ترشيحه حتى كشفت «صحيفة وول ستريت» أن الإنجيلي التلفازي قد كذب بشأن تاريخ زواجه لإخفاء حمل امرأته قبل زواجه بها. والأمر الأخطر في عيون الأمريكيين تباهي روبرتسون بأنه حارب في كوريا. والحال أن محارباً قديماً اتهمه بأنه استفاد من مركز بعيد عن الجبهة بفضل وساطة السيناتور والده. كما تذكّر محارب قديم آخر أنه سمع حديثاً عن علاقات بين الجندي روبرتسون وبعض المومسات. بل هناك من قال إن الإنجيلي التلفازي قلقَ بشأن إصابته بمرض معدٍ جنسياً عندما تبين له وجود مشاكل بولية عنده. وفي النهاية، انفجرت فضيحة أخرى تتصل بجيمي سواغارت، وهو إنجيلي تلفازي قريب من روبرتسون، عندما صُوِّر وهو يدخل «موتيل» بصحبة مومس... وهكذا راحت حملة رووربرتسون الانتخابية تلهث، بعد بداية واعدة[1]. ثم هُزم على يد جورج بوش الأب الذي لم ينس هذه الخصومة بسرعة. هذا لا يعني أن رووربرتسون لن تكون له تأثيرات حاسمة على مصير الأمريكيين. فبقدر ما كلَّفته حيوية الديمقراطية الأمريكية مكانه في انتخابات الرئاسة، سيتيح له غياب العلمانية الثقافية الوثوب مجدداً.

مقدرة «التحالف المسيحي» على الأذى

لم يخسر روبرتسون كل شيء حين تقدم لنيل الترشيح. فقد كانت شهرته تجاوزت شهرة جيري فالويل بفضل الحملة الانتخابية لعام 1988. ولم تعد في رأسه، بعد تسلحه بهذه الشعبية، إلا فكرة وحيدة: تأسيس تحالف مسيحي كبير

1- رغم جهود أنصار بوش في اجتماع الحزب الجمهوري لولاية كارولينا الجنوبية، استطاع روبرتسون الحصول على أربعين إلى خمسين بالمئة من المقاعد، ثم هبطت نتائجه بعد ذلك، فلم يصوت لترشيحه سوى أربعة عشر بالمئة من الجمهوريين، مما جعله يعتبر قضية سواغارت هي المسؤولة عن فشله.

نصير للحياة، يطبق برنامجه الانتخابي ميدانياً. وسيصبح هذا الحلم واقعاً بعد لقائه برالف ريد، الشاب الطموح من غلاة المحافظين[1]. كان هذا الأخير رئيساً سابقاً لمنظمة «طلبة من أجل أمريكا» التي تضم الجمهوريين الشباب، وكان من ذلك الجيل من السياسيين الأصوليين المصممين على وضع القيم المسيحية في مركز اهتمامات اليمين الأمريكي. وكانت هوايته المفضلة، حتى العام 1989، اقتحام العيادات التي يجري فيها إجهاض لكي يتلو الكتاب المقدس ويشتم العاملين قبل أن يخرج بين رَجُلَيْ شرطة[2]. إذن ريد وروبرتسون شخصيتان متكاملتان تماماً. ومن تحالفهما سيولد التحالف المسيحي في 1995، على صورة الحلف المعقود بين بول ويريتش وجيري فالويل في إطار «الأكثرية الأخلاقية» قبل عشر سنوات.

في رسالة تطالب بتقديم الأموال إلى التنظيم، لا يخفي بات روبرتسون مطامحه: «نحن، في التحالف المسيحي، نعمل على تعبئة جيش ملتزم. نجذب الناس وندربهم ليكونوا فاعلين مؤثّرين، ولكي يتم انتقاؤهم في المدارس، والمجالس البلدية، والجمعيات التشريعية، ولكي يحتلوا مراكز قيادية في الأحزاب السياسية. وإذا تابعنا العمل على هذا الأساس، وتابعنا التدريب وتنظيم أنفسنا، فسيصبح التحالف المسيحي في نهاية هذه السنوات العشر أقوى تنظيم سياسي في أمريكا»[3].

لقد كسب الرهان. ففي مدى ثلاث عشرة سنة أصبحت هذه الحركة واحدة من أكثر المنظمات غير الحكومية نفوذاً في الولايات المتحدة. فلديها سبعمئة نادٍ،

1- ولد رالف ريد في الرابع والعشرين من حزيران-يونيو 1961 في بورتسماوث في ولاية فرجينا. نشأ في عائلة مبتودية جمهورية ثم تطوع بدوره للعمل من أجل الحزب الجمهوري. وكان نشطاً في جامعته ودعم كمتطوع حملة رونالد ريغان في 1980، ثم رشح نفسه لعضوية مجلس الشيوخ عن ولاية جيورجيا. وبعد عدة سنوات، وصل إلى واشنطن في خضم «ثورة ريغان» حيث تابع مسيرته السياسية. واعتقد أن قدره الذي شاء له «الولادة من جديد» born again ينبغي أن يواكب التزامه السياسي بصورة طبيعية.

2- جرى اعتقاله في 1985 لإثارته الاضطراب في إحدى عيادات الصحة النسائية. وهو معروف في منطقته بسبب دفعه حركة أنصار الحياة نحو التطرف.

3- نشرة وزّعها «بيت التراث».

وبرنامج متلفز ناجح يشرف عليه روبرتسون، وإمبراطورية إذاعية وتلفزيونية، وهي تنشر مطبوعات عديدة ـ منها «مرصد الحقوق الدينية» Religious Right-Watch، و«أميركا المسيحية» Christian America التي تؤمن جمهوراً كبيراً. فهي تدعي أنها تضم مليوني عضو عامل وثمانية عشر مليون متعاطف، لكن هذه الأرقام يجب أن تبقى نسبية. وخلافاً لما يحلم به بات روبرتسون، لم يضم هذا التحالف قط مناصرين فعليين خارج حلقات البروتستانتيين البيض الأنجلوساكسونيين WASP. والحال أن من يطمح في أن يكوّن حركة شعبية حقيقية في أمريكا، يفترض به استجلاب الجمهور الأسود، والنساء، ومتدينين آخرين كالكاثوليكيين واليهود والمسلمين. ليست هذه هي المشكلة الأبسط بالنسبة إلى حركة يُنظر إليها بحق على أنها ذكورية ومناهضة للكاثوليكية ومعادية للسامية، بالإضافة إلى كونها عنصرية. واستناداً إلى أرقام التحالف نفسها، لم يمثل الكاثوليكيون حتى عام 1994 إلا خمسة بالمئة من أعضائه، مقابل ثلاثة وثلاثين بالمئة من المعمدانيين، وتسعة بالمئة من أعضاء جمعيات الله (الإلهامية)، يضاف إليهم ما نسبته خمسة وأربعون بالمئة آتين من تيارات الإنجيليين الأخرى. وبالمقابل، لا يمثل اليهود أكثر من اثنين بالمئة، فضلاً عن أنهم من اليهود المسيحانيين (يهود من أجل يسوع). أما السود الأمريكيون فنسبتهم كما تقول الحركة أقل قليلاً من خمسة بالمئة. غياب التعددية وغياب قاعدة شعبية لا يعنيان أن التحالف المسيحي لم يصبح، كما كان يتمنى روبرتسون، «أقوى تنظيم سياسي في أمريكا»؛ إذ أن قوته تكمن قبل كل شيء في اللوبيات وجماعات الضغط. ويتجلى تأثيره عبر (تعليمات التصويت) التي يوزعها كدليل انتخابي ـ لصالح الجمهوريين بصورة واضحة ـ عند مداخل الكنائس. ويتباهى التحالف بأنه وزع نحو 46,6 مليون دليل على أبواب نحو مئة ألف كنيسة قبل انتخابات 1996، مما خلق مشكلة جدية بما يكفي ليتخوف منها كلينتون: «لا تكونوا مخدوعين في الدقيقة الأخيرة بدليل انتخابي يوزع خارج كنائسنا»[1].

1- الواشنطن بوست، 3 تشرين الثاني-نوفمبر 1996.

ليس بالمستطاع قياس الأثر الحقيقي لهذه الحملات. ولكن يُقَدَّر تأثير اليمين الديني على الناخبين بما يتراوح بين خمسة عشر إلى ثمانية عشر بالمئة من مجموعهم. فلا يستطيع أي جمهوري الاستهانة بالدعم الذي يقدمه له مثل هذا الحليف. ومنذ أصبح المحافظون عام 1994 أكثرية في المجلسين، تتتابعهم بانتظام إغراءات رد الجميل لليمين الديني. فالقانون الخاص بالموت في كرامة قد طويت صفحته، كما صوّت البرلمان أيضاً على قانون الدفاع عن الزواج، الذي يمنع الزواج المثلي على الصعيد الاتحادي. وقبل انتخابات العام 2000، كان النواب المحافظون يستعدون لإصدار قانون يمنع الإجهاض المتأخر ـ بعد ستة أشهر من الحمل ـ الذي كان الطبيب مخولاً بإجرائه عند الضرورة. ولئن اضطر التحالف المسيحي إلى تقليص أمله وقصره على الحصول على تقييد محدود لا يطال سوى الإجهاضات بعد ستة أشهر من الحمل، فإن هذه الواقعة تكشف عن مدى التأثير الذي يمكن أن يمارسه الخوف من الرأي العام في الديمقراطية. هذا لا يعني أن العاملين في التحالف المسيحي ما عادوا مؤيدين لمنع الإجهاض بلا شروط، لكنهم باتوا مضطرين إلى التفكير باقتراحات إستراتيجية إذا أردوا أن يصغي إليهم الكونغرس. هذا هو، على أية حال، رأي رالف ريد، المؤسس المشارك للتحالف المسيحي، الذي اضطر إلى الاستقالة مع ذلك، لأنه اختار اتباع هذا التكتيك. فلفرط ما أراد أن يجعل من التحالف المسيحي قوة ضغط لا يمكن الالتفاف من حولها، لامه أصدقاؤه لأنه لم ينتقد بشكل كافٍ غياب الراديكالية عن بعض البرامج الجمهورية.

في نهاية التسعينات، وفي غمار اعتداءات أنصار الحياة على عيادات الإجهاض، تمنى بعض المرشحين المحافظين رفع شعارات أحظى بالقبول من النضال ضد الإجهاض. واقترح نيوت غينغريتش صيغة «عقد مع أمريكا» تقليدية بالأحرى، إذ لا يرد فيها ذكر لإحياء القيم العائلية إلا في المرتبة العاشرة. في حين ركَّز جيمس دوبسون وتنظيمه المناصر للحياة، «عدسة على العائلة»، جهدهم كله في الكتابة إلى أبرز ثمانية آلاف من أعيان الجمهوريين لحثهم على العودة إلى جعل الكفاح ضد الإجهاض أفضليتهم الأولى. وقال رالف ريد: «إنه يرفض

الحكم على نفسه بالانعزال في غيتو بسبب قضية الإجهاض وحقوق المثليين والصلاة في المدارس»[1]. وما ذلك لأن هذه المعارك لم تعد راهنة، بل لأنه يبحث عن مسلك أكثر حذقاً لإدراج هذه المطالب في قلب التقويم السياسي الأمريكي. فطموحه وتكوينه السياسي يدفعانه ـ مثلاً ـ إلى تفضيل خوض معركة ضد الإجهاض المتأخر ـ وهي ذات حظوظ أكبر للنجاح ـ على خوض حرب ضد الإجهاض بإطلاق[2]. ولئن كان ريد يعتقد أن المثلية هي انحراف بالسلوك الجنسي العادي عن شريعة الله، إلا أنه ألزم رفاقه بالاعتدال في أقوالهم التي تنحو إلى اعتبار «الإيدز» عقاباً إلهياً مبرراً. ولقد أثارت تصريحاته السخط، وتزايد باطراد انتقاد إستراتيجيته. وسيضطر ريد إلى الاستقالة من «التحالف المسيحي» في الثالث والعشرين من نيسان-أبريل 1997. وبعد أربع سنوات، سيضطر بات روبرتسون بدوره إلى التخلي رمزياً عن مسؤولياته لإصابته بسرطان البروستات. وقد عيَّن خلفاً له امرأة، هي روبرتا كومبس، لكنه احتفظ لنفسه بمركز «رئيس شرف».

لربما تعطي هذه التفاصيل انطباعاً عن تراجع في وضع «التحالف المسيحي». ولكن في الواقع، ومع انتخاب جورج ولكر بوش، صار نفوذ التحالف أكبر من أي وقت مضى. ففي نهاية المطاف، آتت إستراتيجية رالف ريد أُكُلَها. ومع أنه استقال من التحالف المسيحي، إلا أنه بقي محافظاً أصولياً، وقد بات من الآن فصاعداً يدافع عن القيم المغالية في التدين داخل الفريق الرئاسي. ولا يخفي كارل روف Rove، وهو من أقرب مستشاري بوش، كونه «معجباً كبيراً برالف ريد». بل إن الصحافة كشفت عن وجود تركيبة مالية غير قانونية بهدف تمويل مشاركة الزعيم الأصولي في حملة بوش الرئاسية. فاستناداً إلى صحيفة نيويورك تايمز،

1- رالف ريد: إستراتيجية للإنجيليين، مجلة «أميركا المسيحية»، 15 كانون الثاني-يناير 1993.

2- في السابع من أيار-مايو 1995 قدم التحالف المسيحي مبادرة، تركت أصداءها على برنامج الجمهوريين، تحت عنوان (عقد مع العائلات الأمريكية) تتضمن عشرة اقتراحات تشريعية تدعو بخاصة إلى إلغاء الإجهاضات المتأخرة وإلى تقليص استعمال أموال البرنامج الصحي لتسديد نفقات الإجهاض. وهذه المبادرة بقيت بعيدة عن إلغاء الإجهاض إلغاء تاماً، مع أنه كان على الدوام شعار «الأكثرية الأخلاقية»، وكذلك شعار «التحالف المسيحي».

سددت له شركة إنرون ما بين عشرة وعشرين ألف دولار شهرياً لقاء نصائح كان يقدمها فعلاً إلى فريق الرئيس الحالي[1]. ويعود الفضل إلى ريد في تنظيم الحملات التي شنها اليمين المسيحي للنيل من حظوة خصم بوش في الانتخابات التمهيدية، جون ماك كين.

وبالفعل، وبمقدار ما فشل بوش الأب في الحصول على ولاية ثانية بسبب ارتداد غلاة المتدينين عن تأييده، تعلم بوش الابن بالمقابل الدرس، وتصرف بطريقة جعلته يستفيد مباشرة من مساندتهم. فمنذ 1993، عام ترشيحه نفسه لمنصب حاكم ولاية التكساس، حرص مستشارو بوش دائماً على تفادي الوقوع في الخطأ نفسه. فتحدث كارل روف، مثلاً، عن اليمين الديني بوصفه: «قوة لا يجوز البتة أن نخسرها، لأنها تمثل نحو ثمانية عشر مليون ناخب. ينبغي ألا نخدع هؤلاء الناس بالكلام، فهم يريدونكم أن تكونوا كما هم». والحال، هل هناك من هو أحسن من جورج ولكر بوش شبهاً بالمرشح الذي يتمناه اليمين الديني الأمريكي؟ لقد وزع التحالف المسيحي، طوال حملة بوش الرئاسية، سبعين مليون «دليل تصويت» لدعم ترشيحه. بالمقابل، لم يحدث أن كان أي رئيس للولايات المتحدة أكثر إحساساً منه بالقيم الأصولية.

جورج ولكر بوش أو المجازفة بنكوص اجتماعي

لئن وجبَ على اليمين الديني الأمريكي ذات يوم تجسيد مشاريعه برسم أمريكا، فلن يكون ذلك إلا في عهد جورج ولكر بوش الابن. فطوال الأيام الخمسة والثلاثين التي استغرقها فرز أوراق الصناديق في ولاية فلوريدا، لم يتوقف مريدوه عن الصلاة كيما يفوز المرشح الجمهوري. فليس بين جميع الرؤساء الأمريكيين الذين تعاقبوا منذ نهاية السبعينات من هو أقرب إلى شبكات الإنجيليين من جورج ولكر`بوش. هذا الرجل هو أنموذج الأمريكي الذي ترعرع في جنوب الولايات المتحدة، «حزام الكتاب المقدس»، حيث تجري الحياة الاجتماعية على

1- ريتشارد بيركي في نيويورك تايمز، 25 كانون الثاني-يناير 2002.

إيقاعين: كرة القاعدة Base-Ball والكنيسة. وبصفة عامة، يحصل الاهتداء إلى إيمان أكثر تطلباً وتشدداً عقب المرور بأزمة أو بعد رؤيا، يقول المرء عن نفسه انطلاقاً منها إنه وُلد ثانية Born Again. حدث هذا التحول المفاجئ لدى بوش الابن في عام 1986. فهذا الذي كان يُنظَر إليه على أنه «ابن أبيه» كان في خضم أزمة وجودية، منسوجة من انهيارات عصبية وإفراط في تناول الكحول، قادته إلى تسجيل اسمه في «جماعة دراسية حول الكتاب المقدس»، وهذا بناء على نصيحة من صديقه بوب إيڤانز، وزير التجارة الحالي. وقد شارك الرجلان على مدى سنتين في جماعة يقرأ أفرادها أسبوعياً مقطعاً من «العهد الجديد» قبل أن يقوموا بتفسيره والتعليق عليه جماعياً. ويبدو أن مسار القديس بولس بشكل خاص قد ترك أثراً عميقاً لدى الرئيس المقبل. لكنه ليس بحاجة إلى أن يوغل بعيداً في الزمان لكي يجد أنموذج رجلٍ يفرض قناعاته السياسية الراديكالية باسم الإيمان. فهو يعاشر منذ مدة طويلة أكثر الواعظين شهرة، بيلي غراهام، صديق العائلة. ينتمي غراهام إلى فئة من الإنجيليين المناهضين للشيوعية بشراسة، مما قاده باكراً إلى تقديم النصيحة لكثيرين من الرؤساء المحافظين مثل ريتشارد نيكسون. وقد حملَتْه فضيحة واترغيت على الانصراف عن السياسة الرسمية مدة، لكنه بقي على التزامه ضد الشيوعية، وضد منع الصلاة في المدارس، وضد الإجهاض، وضد إنهاء التمييز نحو المثليين جنسياً... وهي المواضيع التي يحبذ أن يتكلم فيها مع عظماء هذه الدنيا مثل عائلة بوش. يقول عنه جورج ولكر بوش: «بذر المحترم غراهام في قلبي بذور الإيمان... كان هذا بداية درب قادني إلى يسوع المسيح». إلى يسوع المسيح وإلى السياسة، شغف غراهام المزدوج غير القابل للتجزئة. وقد أنفق الرجل الساعات الطوال من أجل طمأنة بوش الابن على امتلاكه القدرات الكافية للانخراط في السياسة. كما قدَّم إليه نصائح للإفادة من الدعم الثمين لليمين الديني الذي كان ينقص والده.

وقد وصف هوارد فاينمن في مقال نشرته «نيوزويك» عن «بوش والله»، كيف فتنَ بوش قادة اليمين المسيحي، لا بإعطائهم الحق في المواضيع التي تهمهم

كثيراً، بل بجعلهم يشعرون بكونه واحداً منهم فعلاً: «تحدث بوش عن إيمانه فحسب، فصدقوه وآمنوا به. كان هذا ضرباً من العبقرية»[1]. منذئذ، تعاون بوش تعاوناً دائماً مع اليمين الديني إلى حد الانصهار فيه. ولقد كان على اتصال دائم مع زعماء هذا اليمين أيام كان حاكماً لولاية تكساس. وهو معجب، بخاصة، بجيمس دوبسون، مؤسس «عدسة على العائلة»، وهي جماعة مناهضة بشكل متطرف للإجهاض والمثليين جنسياً. كما شوهد في برامج الإنجيليين التلفازيين مثل جيمس روبيسون. ومنذ ذلك الحين، لم يكفّ الإلهام الإلهي عن جلب الحظ إليه.

إن بوش مقتنع بأن الله هو الذي طلب منه أن يغدو رئيساً للولايات المتحدة. لقد صرح وهو خارج من اجتماع في 1999: «اعتقد أن الله يريد أن أغدو رئيساً». في الواقع الملموس، كانت تبرعات أصدقاء أبيه ـ رجال صناعة النفط ـ هي التي ساعدته على ارتقاء سلّم الحياة السياسية[2]. بعد هذا، لن تكون الصلوات في غير محلها للفوز بالاقتراع الحاسم في ولاية فلوريدا التي يحكمها شقيقه، جب بوش، حيث بلغ عدد بطاقات التصويت المثيرة للخلاف حداً اضطر معه المكلفون بالفرز إلى إعادة حساباتهم تكراراً دون التوصل إلى تعيين الفائز بوضوح. وفي النهاية، أجلسه قرار من المحكمة العليا على كرسي الرئاسة، رغم وجود تسعة آلاف ورقة مختلف عليها، ورغم كونه حصل على أصوات أقل من منافسه. وفي الحادي والعشرين من كانون الثاني-يناير 2001، دخل إلى البيت الأبيض مردداً هذه الكلمات: «مباركة هي الأمة التي سيدها الله». وكان أول قرار رسمي اتخذه إعلان يوم وطني للصلاة من أجل وضع مدة رئاسته تحت علامة الإيمان. ذلك أن بوش مقتنع بأنه مدين بهذا النصر لله: «ليس هنالك إلا سبب واحد لوجودي في المكتب البيضوي، لا في إحدى الخمارات: لقد وجدت الإيمان. لقد وجدت الله. أنا هنا بفضل قدرة الصلاة»[3].

1- هوارد فينمان: بوش والله. نيوزويك، 10 آذار-مارس 2003.

2- توماس كانتالوب: **جورج ولكر بوش: الوريث**. الناشر غولياس 2000.

3- تصريح في مكتب الرئيس في البيت الأبيض في اجتماع مع ممثلي أهم الأسقفيات البروتستانتية.

من المؤكد أن جورج ولكر بوش ليست له نفس مواصفات ريغان أو أبيه. كان ريغان أول رئيس جمهوري مارس السلطة بفضل دعم يمين ديني منظم، لكنه اعتبر هذه القوة جماعة ضغط، تُقطع لها الوعود بدون إجبار على الوفاء بها حتماً. بينما لم يحب جورج بوش الأب قط أن يكون واقعاً تحت ضغط اليمين الديني. وهو يحتفظ بذكرى مرهقة من حملته للحصول على الترشيح في الانتخابات الأولية ضد بات روبرتسون، وهذا ما كلّفه ـ جزئياً ـ خسارة إعادة انتخابه. وعلى النقيض من والده، لا يشعر بوش الابن بأنه مرتاح تماماً مع اليمين الديني فحسب، لكنه يعتبر نفسه أيضاً جزءاً من هذا اليمين. ونستعيد هنا ما قاله تشارلز كولسن، أحد الزعماء الدينيين الغلاة: «كان واحداً منا ويبقى». وهو فعلاً أول رئيس جمهوري أصولي حقيقي تولّى السلطة منذ وجود يمين ديني منظم في أمريكا. لقد أعلن رؤساء أمريكيون آخرون، كلهم تقريباً، إيمانهم، وكان بعضهم، مثل جيمي كارتر، من «المولودين ثانية». لكن لم يحدث قط أن أظهر رئيس مثل هذا التصميم على تطبيق سياسة مستَلْهَمة ـ ليس من الدين ـ بل من الأصولية. ولهذا كانت ولايته محفوفة بالمخاطر.

أول مؤشر يثير القلق هو تركيب الحكومة. فبوش لم يخيب آمال حلفائه لما وصل إلى البيت الأبيض، على نقيض ما فعله ريغان. وعلى الرغم من الاحتجاجات، فإن حكومته تضم اثنين من الجمهوريين المعروفين بكونهما من «أنصار الحياة» علناً، أحدهما لوزارة الصحة والآخر لوزارة العدل، وكلتاهما من الوزارات المهمة. فجون أشكروفت، وزير العدل الجديد، هو ابن قس رفيع المرتبة في «جمعيات الله» (حركة أصولية إلهامية) وتلميذ قديم في جامعة بوب جونز الأصولية. وهو يحرص على الإشارة إلى «حضور الله» في كل ما يفعل، بما في ذلك شؤون السياسة[1]. ولا يجد صديقه القديم جيري فالويل ما يكفي من المفردات لامتداحه، ويقول عنه: «إنه مسيحي ملتزم وزعيم أمريكي موثوق قَدَّم

1- نقلاً عن دومنيك اوديبير: «جون أشكروفت: الله وقانونه»، مجلة لوبوان، 5 كانون الثاني-يناير 2001.

حياته للسياسة». أما بالنسبة إلى بات روبرتسون، فإن أشكروفت هو الشخص الذي كان يحلم بأن يراه في البيت الأبيض. فقد دعمَ «التحالف المسيحي» حملتَه، ولم يكن هو التنظيم الوحيد الذي سانده. فبين المتبرعين لوزير العدل الأمريكي، نجد لوبي السلاح المعروف باسم الرابطة الوطنية للسلاح NRA. ذلك أن أشكروفت ليس مناضلاً مصمماً ضد الإجهاض فحسب، بل هو أيضاً من غلاة المحافظين المناهضين لحركة حرية الاختيار، وعدو شرس لقانون التمييز الإيجابي (Affirmative Action) الذي يتيح لأبناء الأقليات الوصول إلى المراحل الدراسية العليا. ويُعد أشكروفت من المقربين إلى أصحاب الحنين إلى التمييز العنصري، وهو من الناشطين في مناهضة المثليين، ونصير متحمس لعقوبة الإعدام. يقول عن المثلية الجنسية: «إنها موضوع خيار واضح، خيار يمكن أو لا يمكن القيام به». أي بمعنى آخر، يجب ألا نقوم به. وعندما يطلب منه توضيح موقفه، يفضل هذا الرجل الرجوع إلى الكتاب المقدس ليقول: «حسناً، تعرفون أن الكتاب المقدس يسمي هذا العمل خطيئة، وهذا ما يحدد في نظري معنى الخطيئة». ولقد حاول أشكروفت مراراً، عندما كان حاكماً لولاية ميسوري، تعديل الدستور باتجاه منع حق الإجهاض، حتى في حال زنى المحارم أو الاغتصاب. صحيح أن منصب وزير العدل لا يمده بمثل هذه السلطة التشريعية، ولكن كل ما سوف يستطيع الإتيان به ضد حق الاختيار سيلقى بالتأكيد دعمَ تومي تومبسون، وزير الصحة الذي هو أيضاً من جماعة أنصار الحياة. فما إن أصبح وزيراً للصحة حتى أعلن أنه سيفعل كل ما بوسعه للعودة عن قرار هيئة الغذاء والدواء التي سمحت في النهاية، بعد اثني عشر عاماً من أوروبا، بدخول أقراص الإجهاض RU.486 إلى السوق الأمريكية. بانتظار ذلك، راحت الحكومة تعمل شيئاً فشيئاً على قطع كل الاعتمادات المخصصة لترويج استعمال الواقي الذكري أو لنشر المعلومات المتعلقة بحق الإجهاض. كما أعلنت انتهاء تمويل المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي تشجع التخطيط العائلي، مما يهدد خططاً وبرامج عديدة في العالم، بخاصة برنامج جوهانسبرغ اللازم وجوده لزوماً حيوياً من أجل

مكافحة داء نقص المناعة المكتسب الذي يهدد جنوب أفريقيا. بالمقابل، أصبحت جماعة اليمين الديني وحركات أنصار الحياة تتلقى الدعم أكثر من أي وقت مضى. ففي التاسع والعشرين من كانون الثاني-يناير 2001، أعلنت إدارة بوش أنها تنوي مساندة النشاط الاجتماعي للمنظمات الدينية؛ بمعنى آخر مساندة حملات هذه المنظمات ضد الإجهاض، أو حملات التشجيع على التعفف الجنسي كوسيلة وحيدة للحماية من فيروس الإيدز.

بعث بوش رسالة تشجيع طويلة وحارة إلى الجمعية التأسيسية للتحالف المسيحي المنعقدة في 2002. ومنذ مدة قريبة، اصطحب روبرتا كومبس، رئيسة التحالف، إلى حديقة البيت الأبيض قائلاً: «استمري في مثل هذا العمل الجيد». ولو استطاع لفعل كل شيء لإرضائهم، بخاصة في موضوع الإجهاض.

في شباط-فبراير 2003، قدم أعضاء جمهوريون في الكونغرس، من جديد، مشروع قانون يرمي إلى منع الإجهاض المتأخر. وأبرز ستيف تشابوت، مقرر لجنة صياغة النص، «أن أي استثناء ينبغي ألا يتيح للنساء فرصة الإجهاض، بما في ذلك حالة تعرض حياة الأم إلى الخطر». ولولا حق النقض الذي مارسه الرئيس كلينتون لكان مشروع القانون هذا صار ساري المفعول عام 1997[1]. أما الرئيس الحالي للولايات المتحدة، فليس هناك أي سبب يسمح لنا بتصور قيامه بمثل هذا العمل. لأن بوش عندما كان حاكماً لولاية التكساس أجاز أكثر من ستة عشر قانوناً تقيد حق الإجهاض في ولايته. وبعد مرور أيام على انتخاب بوش للرئاسة، حذّرت واحدة من أكبر الروابط تأييداً لحق الإجهاض، وهي رابطة NARAL، في بيان أصدرته: «إن الحريات التي تطلّب الحصول عليها في أمريكا قرناً من الزمان، باتت منذ الآن فصاعداً مهددة بشكل يبعث على القلق الشديد».

إن المكتسبات الاجتماعية تتعرض باستمرار لاعتداءات اليمين الديني الأمريكي على الصعيد القضائي، ولاسيما منها ما يتصل بالوقاية من فيروس

1- مع أن كلينتون كحاكم ولاية رفض دائماً أن تسدد ولايته نفقات الإجهاض، فإنه ما كان لكلينتون، كغيره من الديمقراطيين، أن يتجاهل ناخباته من حركة حرية الخيار.

الإيدز، وعدم التمييز تجاه المثليين، وحقوق النساء، وحق الإجهاض، والتدابير المقررة لتشجيع الأقليات العرقية (قانون التمييز الإيجابي)،... الخ. وتعكف مجموعات من المحامين ـ مثل جمعية الفدراليين ـ باستمرار على إعداد مشاريع قوانين وتعديلات وإقامة دعاوى قمينة بأن تؤدي إلى تغيير وجهة الاجتهاد القضائي على الصعيدين المحلي والفدرالي. ولقد رأينا أن أكثرية تلك المكاسب لا تدين، حتى الآن، ببقائها إلا لسلطتين مضادتين هما: المحكمة العليا والرأي العام. على أن التوازن قد ينقلب لصالح النكوص الاجتماعي، فيما لو أتيحت لجورج ولكر بوش فرصة استبدال بعض الحكماء التسعة الذين تتألف منهم المحكمة العليا. ذلك أن بوش، على نقيض ريغان، لا يحسب مطلقاً حساباً للرأي العام. ألم يصرّح منذ 1993: «ما كنت سأصبح حاكماً لو لم أكن أعتقد بخطة إلهية تحل محل الخطط البشرية كافة...؟». ولقد تفاقمت هذه الطريقة في النظر إلى الأمور، والتي تعتبر أن غريزته، التي يمليها الله، هي التي ينبغي أن تستلهم، بصورة مؤكدة، أكثر من أي استطلاع للرأي العام، تفاقمت حتى أصبحت سمة في طباعه، بخاصة بعد انتخابه لمنصب الرئاسة. زد على ذلك استفادته من سياق سياسي استثنائي، حيث لم تكن الأمة الأمريكية قط أكثر قابلية مما هي عليه اليوم لاتباع زعمائها بعيون مغمضة. فإدارة بوش باتت تحوز، منذ اعتداءات الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، ذريعة خارقة للمألوف: الحرب الوقائية ضد الإرهاب، لكي تنادي بالوحدة الوطنية وتضيّق مجال الحريات العامة[1]. كما أن اليسار لم يسبق له قط الوقوف خلف حكومة جمهورية إلى حد الالتحام بها كما هو الحال الآن. أما الروابط والجمعيات التقدمية فإنها مكممة تماماً من قبل رأي عام وإعلام لا يريدان أي بلبلة. وهكذا يسع إدارة بوش أن تمارس، بكل راحة وطمأنينة، سياسة نكوص اجتماعي بالغة العدوانية والأصولية داخل الولايات المتحدة، في الوقت الذي تقدم نفسها فيه للعالم الخارجي على إنها قائدة الكفاح ضد الأصولية باسم رؤية خَلاصية.

1- فلورا بولتر: الحريات العامة في الولايات المتحدة في خطر. أنصار الخيار، العدد 23، شتاء 2003.

سياسة خارجية قريبة من الخلاصية

طالما بقيت هيئة الأمم المتحدة بلا قوة عسكرية في مستوى طموحاتها، فستبقى الولايات المتحدة القوة الوحيدة القادرة على ممارسة دور الشرطي في هذا العالم.

ليست المسألة عادمة الأهمية عندما نعرف كم يستمتع راديكاليو البنتاغون بإعطاء أجوبة مفرطة في تبسيطها رداً على التحديات التي تطرحها العلاقات الدولية. هنالك عدة عوامل تقف وراء هذه الكيفية في مقاربة الأمور: الذرائعية، إرادة الهيمنة، ولكن كذلك، وأحياناً، قدر من نزعة خلاصية. ولا يخفي غلاة المحافظين نزعتهم هذه: فهم يستلهمون المسيحية الراديكالية في شؤون السياسة الخارجية بقدر ما يستلهمونها في شؤون السياسة الداخلية. لقد صرح توم ديلاي، رئيس الجمهوريين في مجلس النواب والرجل الأقوى في الكونغرس منذ 2002: «إن المسيحية هي وحدها التي تقدم طريقاً للحياة مع إعطاء جواب على الأحداث التي تواجهنا في العالم». وهو يدّعي أنه مفوَّض بمهمة إلهية: «تطبيق رؤية إنجيلية في سياسات الولايات المتحدة». إن هذا التقليد في الرجوع إلى المسيحية من أجل تبرير السياسة التدخلية، يضرب جذوره بكل تأكيد في تاريخ الولايات المتحدة نفسها، غير أن ما أتاح له الظهور بمثل هذا الوضوح هو بلا جدل سياق الحرب الباردة. فقد كانت هذه المرحلة مؤاتية لتفتح الحجج التي تسمح بتصوير أمريكا على أنها معسكر الخير (المسيحي والرأسمالي) في مواجهة معسكر الشر (الملحد والماركسي). ففي الفترة الماكارثية، وفي خضم مطاردة من اشتبه بكونهم شيوعيين، خطرت ببال الرئيس أيزنهاور فكرة إضافة الصيغة الشهيرة: «أمة واحدة تحت الله» One Nation Under God إلى سائر رموز الأمة الأمريكية. ولئن اعتبرت المحكمة العليا مؤخراً هذه الإضافة مناقضة للدستور، فهذه واقعة صدمت جورج ولكر بوش كثيراً إلى حد حمله على القول: «هذا القَسَم هو تأكيد على أننا نتلقى حقَّنا من الله».

هذه الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة قادرة على أن تكون على حق ضد

الآخرين جميعاً لأنها «أمة تحت الله» تشكل أكثر من رمز. إنها تحريض على ممارسة سياسة تدخلية خلاصية. وهذا مطلب لن يكون الأصوليون المسيحيون مجرد ضمانة معنوية له فحسب، بل مصدر تمويل أيضاً.

لقد ساعد الإنجيليون التلفازيون مثل بات روبرتسون أو جيري فالويل على تمويل عدة عمليات خطرة بادر إليها الرئيس ريغان، وكانت لا تخلو من مجازفات. ففي 1984، تحطمت حوامة تنقل مرتَزِقة أمريكيين وهي في طريقها لمساندة قوات كونتراس في نيكاراغوا. واتضح بهذه المناسبة أن شركة الإنتاج التلفزيوني الإنجيلي، التي يملكها بات روبرتسون، استغلت الإعفاء من الضرائب الممنوح للبرامج الدينية لتدفع ثلاثة ملايين دولار لجبهة القوى الديمقراطية النيكاراغوية FDN. وقبل هذه الحادثة بسنتين، دعمَ بات رووربرتسون وزعماء آخرون من اليمين الديني المعونة العسكرية الأمريكية التي جاءت بدكتاتور غواتيمالا، الجنرال إفراين ريوس مونط، إلى سدة الحكم. ولا يقتصر إسهام المسيحيين الأصوليين على دعم الحركات المضادة للشيوعية. فعدوهم الأكبر، الذي جاؤوا إلى مطاردته في أمريكا اللاتينية بمساعدة وكالة المخابرات المركزية، يُسمَّى: لاهوت التحرير. إنهم يحاربونه بزرع كنائس بنتيكوتية وإلهامية في كل مكان متاح، وبمساندتهم كل حركة دينية متعصبة قادرة على موازنة هذا اللاهوت. وهكذا يلعب بول ويريتش، صاحب فكرة «الأكثرية الأخلاقية»، دور سفير لجماعة «تقاليد ـ عائلة ـ ملكية»، وهي نِحلة مغالية في تطرفها حتى أنها باتت مصدر قلق للأساقفة البرازيليين الذين، عندما التقوا في مجمع عام في نيسان-أبريل 1985، حذّروا أتباعهم بحزم من تعصبها[1]. ولم تهضم هيئة الأساقفة قط قيام عضو في هذه الجماعة بالتحريض على اغتيال البابا في فنزويلا في 1984. ومما لا شك فيه أن ما دفعه إلى ذلك المواعظ المليئة

1- جاء في البيان الذي أصدره مجمع الأساقفة البرازيلي: «لا حاجة للتنويه بأن جماعة «تقاليد ـ عائلة ـ ملكية» TFP ليست في توافق مع كنيسة البرازيل ولا مع البابا. وهي لا يمكن أن تستحق استحسان الكنيسة بسبب صفتها الباطنية وتعصبها الديني وعبادتها لشخصية رئيسها ومؤسسها، واستعمالها المبالغ به لاسم السيدة العذراء مريم».

بالكراهية التي يلقيها مؤسس الجماعة، بلينيو دي اوليڤيرا، الذي يعتبر البابا «مرتداً». وهو يرى أن محاكم التفتيش كانت آخر لحظة عَظَمَة للكنيسة. ومع ذلك فإن هذا التطرف لا يردع بول ويريتش واليمين الديني الأمريكي عن مساندة الجماعة. فهذه الطائفة البرازيلية قد أسدت بالفعل خدمات كثيرة، إذ طوَّرت عدة مجموعات ضغط عبر نحو خمس عشرة دولة ـ منها قسم كبير في أوروبا الشرقية ـ حيث شنت حملات صليبية ضد الشيوعية. وكانت قد تورطت بشكل خاص في الانقلاب الذي أقال الرئيس البرازيلي غولار سنة 1964 من وظائفه[1].

هذا النمط من التعاون، الذي تتطابق فيه الأصولية الممتزجة بمناهضة الشيوعية مع خطط غلاة محافظي الإدارة الأمريكية، ليس إلا مثالاً واحداً بين كثرة غيره. فمنذ نهاية السبعينات لم يتوقف اليمين الديني الأمريكي عن مساندة عملية «قولبة» العالم، التي يصممها ويضعها موضع التنفيذ المحافظون الجدد منذ أن تسنموا سدة الحكم في القوة العالمية الأولى. نعني بالمحافظين الجدد كل ذلك الجيل من الرجال الذين جاؤوا إلى السياسة في عهد ريغان، مدفوعين بكراهية عميقة للشيوعية، والذين اعتادوا رؤية العالم من منظور توتر ثنائي القطب[2]: ريتشارد بيرل، أو بول وولفويتز (مساعد وزير الدفاع) أو دونالد رامسفيلد (وزير الدفاع). جاء أكثر هؤلاء من مراكز التفكير Think-tank التي صنعت نجاح اليمين الجديد مثل Heritage foundation أو American institute أو Hoover institution[3]. وحتى عندما يؤكدون على انتمائهم اليهودي، فإن إدراكهم الراديكالي والأحادي البعد للسياسة الخارجية يتوافق توافقاً تاماً مع المقاربة الخلاصية والألفية للأصوليين المسيحيين. لم تعد الشيوعية عدوهم الأكبر، غير أن تحالفهم لم ينته

1- شوهدت تتدخل أيضاً في جنوب أفريقيا وناميبيا إلى جانب اليمين المتطرف الأبيض المناصر للتفرقة العنصرية.

2- جاكوب هيلبرانّ: «من هم دعاة الحرب حول بوش». لوس أنجلس تايمز، نشرته كورييه أنترناسيونال، العدد 620. كذلك مقال: آ. فراشون و د. ڤيرنيه: الاستراتيجي والفيلسوف. صحيفة لوموند، 16 نيسان-أبريل 2003.

3- «الصعود الذي لا يقاوم لمراكز التفكير»، صحيفة إيكونوميست، نقلته كورييه أنترناسيونال، العدد 645.

مع ذلك. فهم يتفاهمون، من الآن فصاعداً، على تقديم الدعم غير المشروط لإسرائيل. وهذه استمرارية نلقاها في مسار بعض رجال هذه المجموعة. وهكذا فإن المتدين جداً إليوت أبرامس، الذي سُمّي مدير قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي للبيت الأبيض منذ كانون الأول-ديسمبر 2002، هو نفسه الذي نَسَّقَ سياسة الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية في عهد ريغان، مشجعاً بخاصة المليشيات المناهضة للشيوعية في السلفادور[1].

لئن يكن كفاح الأصوليين المسيحيين ضد الشيوعية له في الظاهر ما يبرره، فإن دعمهم لإسرائيل يعطي الشعورَ بوجود مفارقة. وبالفعل، وبدون الرجوع القهقرى وصولاً إلى منظمة «كلوكلوكس كلان» التي كانت تكره اليهود بقدر ما تكره السود، نجد أن كثيرين من الإنجيلين قد تفوهوا بأقوال تنم عن عداء عنيف للسامية. فالواعظ الشهير بيلي غراهام، الذي بذر الإيمان في قلب جورج ولكر بوش، اشتكى إلى الرئيس نيكسون «من هيمنة اليهود على الإعلام الأمريكي». ولسوء حظه، فإن هذه المحادثة التي جرت في مكتب الرئيس البيضاوي كانت مسجلة، وجرى تداولها على نطاق واسع أثناء فضيحة واترغيت. كما تمكن بعضهم من الاستماع إلى بيلي سميث، الرئيس السابق للكنيسة المعمدانية في الجنوب، يؤكد: «أن الله لا يسمع صلوات اليهود». هذه الانزلاقات ليست عارضة. إنها تكشف عن قناعة مضادة لليهودية منسجمة تماماً مع نزعة مسيحية متطرفة. مع ذلك، يوجد «أصوليون مسيحيون صهيونيون». ويعيد إريك لوران في كتابه «**عالم بوش السري**» تاريخ تعاونهم مع الليكود إلى العام 1977، عندما وصل مناحيم بيغن وحزبه إلى السلطة لأول مرة في إسرائيل. فقد اتحدوا يومئذ في محاولة لإخضاع جيمي كارتر الذي لم يكتف بمخاصمة الأوساط الأصولية الأمريكية بتطبيقه قراراً يمنعهم من ممارسة التفرقة العنصرية داخل جامعاتهم، بل الذي تمنى أيضاً بأي ثمن إعادة إطلاق المفاوضات لصالح إقامة دولة فلسطينية.

1- كان عندئذ معاوناً لوزير الخارجية ويقول عن نفسه إنه «مصارع Gladiator في خدمة ريغان»: إريك لوران: **عالم بوش السري**، مصدر آنف الذكر.

منذ ذلك الحين، لم يتوقف هذا التعاون بين الليكود والأصوليين المسيحيين من أجل الضغط على الحكومة الأمريكية. حتى أن بنيامين نتنياهو، عندما جاء إلى واشنطن في 1998، كانت أولى زياراته إلى جيري فالويل، في اجتماع نظمه على شرفه المسيحيون السلفيون. وقد ازدادت العلاقات قوة منذ وصول شارون إلى السلطة: «نحن نعتبركم كأفضل أصدقائنا في العالم». جاء هذا التصريح على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام نحو 1500 مسيحي صهيوني جاؤوا إلى أورشليم في كانون الأول-ديسمبر 2002. الأمر المؤكد أن اليمين الراديكالي الإسرائيلي يستطيع الاعتماد دائماً على الدعم المالي لليمين الديني الأمريكي. وعلى سبيل المثال، جبى إيهود أولمرت، الذي ظل لمدة طويلة رئيساً لبلدية القدس، والذي يشغل اليوم منصب نائب رئيس وزراء شارون، نحو أربعمئة ألف دولار من اليمين الديني الأمريكي بواسطة المؤسسة العائدة إليه. كما تقام مآدب عشاء كثيرة يقال لها «التضامن المسيحي مع إسرائيل»، وتدرّ أرباحاً لا يستفيد منها في الواقع إلا الأصوليون اليهود أو اليمين المتطرف الإسرائيلي. وقد أعلن يشيئل إيكشتاين، الحاخام الذي كلفه آرييل شارون بمهمة سفير للعلاقات العامة مع الطائفة المسيحية، أنه جمع نحو ستين مليون دولار منذ 1993، أكثرها من أمريكا. واستناداً إلى أقواله، جرى تحريض نحو مئتي ألف يهودي أمريكي وروسي وأرجنتيني على الهجرة إلى إسرائيل بفضل هذه الأموال. مثل هذا الكرم يستحق تماماً أن يتظاهر الأصوليون اليهود بنسيان ما يدفع الأصوليين المسيحيين فعلاً إلى مساندتهم ودعمهم.

لقد تلقى بات روبرتسون جائزة أصدقاء إسرائيل. ولكن لئن كان هو وأصدقاؤه يناضلون لكي يعود أقصى عدد ممكن من اليهود إلى أرض الميعاد، فما ذلك بسبب الصداقة لشعب التوراة، بل لأن هذه العودة يفهمها هؤلاء على أنها مرحلة ضرورية من أجل عودة المسيح ثانية، هذه العودة التي لا تعلن أي أمر حسن بالنسبة إلى أولئك الذين ما زالوا متعلقين بالعهد القديم. فطبقاً للنظرية التي يؤمن بها الإنجيليون، سيلقى ثلثا اليهود حتفهم في المعركة الفاصلة المعروفة

بمعركة هارمجدو، وليعتنق الثلث الباقي المسيحية[1]. لهذا السبب يسارع الأصوليون المسيحيون إلى دعم اليمين الإسرائيلي وسياسته في استيطان الأرض المحتلة. والواقع أن الأمل برؤية عودة المسيح، وبالتالي اعتناق اليهود كلهم المسيحية، يأتي في طليعة الحوافز التي توجه نشاط الأعضاء العاملين في التحالف المسيحي الموالي لإسرائيل.

أثناء انعقاد مؤتمر التحالف المسيحي في واشنطن، يومي الحادي عشر والثاني عشر من تشرين الأول-أكتوبر 2002، كان أعضاء كثيرون يحملون أعلاماً إسرائيلية. على المنصة تحدث عدد من وجوه اليمين الديني، أمثال جيسّ هيلمز، هنري هايد، جيري فالويل، ترينت لوط، فيليس شلافلي، كين ستارّ، وتومي تومبسون، وخطبوا إلى جانب زعماء من اليمين الإسرائيلي أمثال بنيامين نتنياهو، إيهود أولمرت، وبنّي إيلون، وهو وزير سياحة إسرائيلي سابق من اليمين المتطرف، ومن دعاة تهجير الفلسطينيين إلى الأردن. كما حضر أيضاً زعماء يهود أصوليون كالحاخام يشيئيل إكشتاين أو الحاخام دانيال لابان، المعتاد على حضور اجتماعات التحالف المسيحي. إن المنافع المالية والضغوط التي يمارسها التحالف المسيحي على الحكومة الأمريكية لمصلحة إسرائيل كافية لتفسّر لماذا يتظاهر هؤلاء الزعماء اليهود المتدينون بجهل دوافع نظرائهم المسيحيين إلى الظهور بمثل هذا القدر من التضحية والإخلاص. لكن مما يسهّل هذا التعامي كون ممثلي هاتين الأصوليتين لا يواجهون أدنى صعوبة في إيجاد أعداء

1- تصف هذه النظرية بالتفصيل سلسلة من الأحداث المشهودة والمرعبة: فالمسيحيون الحقيقيون سيطيرون إلى السماء، بينما يجابه باقي الناس سبع سنوات من المحن والمصائب تستبق إقامة مملكة الله على الأرض. من هذه المحن: يدنس المسيح الدجال معبد أورشليم، مما يعني أن المعبد أعيد بناؤه قبل ذلك، ولكن لكي يدنس بشكل أفضل. ولقد جنى تيم لاهاي وغيره من الإنجيليين الصهيونيين ثروات طائلة من كتبهم التي تراود على نهاية العالم. وبيع من مجموعة «**Left Behind**»، وهي سلسلة من الحكايات المثيرة كتبها جيري جينكنز وتيم لاهاي، عشرة ملايين نسخة. كما بيع 34 مليون نسخة من كتاب هال ليندسي الصادر في 1970: **The Late Great Planet Earth** وهو يمثل طريقة أخرى في معالجة موضوع «آخر الزمن» وعودة يسوع، وقد ترجم إلى خمس وأربعين لغة، ويمكن وصفه بأنه الكتاب الذي طبع منه أكبر عدد من النسخ في القرن العشرين.

مشتركين. العدو الأول يسمّى بالطبع النزعة الإنسانية الدنيوية. فبعد الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، كانت أولى ردات الفعل لدى فالويل وروبرتسون الإنحاء باللائمة على اليسار الأمريكي والمثليين وأنصار حق الإجهاض بدعوى أنهم منبع المصائب كلها. وكان خطاب الحاخام دانيال لابان الاتهامي مماثلاً: «لم يتعرض يهود أمريكا للاغتصاب والسلب أو القتل على أيدي مسيحيين عائدين من صلاة الأحد. الوحشية المرعبة السائدة داخل المدن الكبرى إنما هي على العكس من نتاج اليسارية العلمانية». وبناء على ذلك ينادي هذا الأصولي اليهودي الأمريكي بوحدة اليهود والمسيحيين المحافظين: «يجب علينا، نحن اليهود، أن نتحرر من الاعتقاد الخاطئ باليسارية العلمانية، وأن نواجه الحقيقة: إنّ تجدد المسيحية في أمريكا ليس تهديداً، بله بركة».

منذ الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، صار للأصوليين المسيحيين واليهود عدو مشترك آخر: الإسلاموية. فمع أن اليمين الأمريكي يواصل العمل، في المؤتمرات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة، مع أصوليي البلاد الإسلامية التي تدعم الإرهاب وكأن شيئاً لم يكن، إلا أن هذا اليمين بدأ يشعر، من الآن فصاعداً، بتضامنه مع اليهود ضحايا الإرهاب باسم الإسلام. وفي حين كان الأب بيلي غراهام يبادر في مناسبة أو غير مناسبة إلى استنكار هيمنة اليهود على وسائل الإعلام، فإن الابن فرانكلين غراهام لا يتردد في كيل الشتائم مضاعفة للمسلمين: «إن إله الإسلام ليس نفسه إله المسيحيين. إنه إله مختلف. وأعتقد أن الإسلام دين عدواني ومؤذٍ وسيئ جداً».

إن الأصوليين المسيحيين ليسوا بعيدين عن أن يرو في ابن لادن أو صدام حسين مسيحاً دجالاً جديراً بأن تشن ضده معركة هارمجِدو المشهورة التي سيعود منها المسيح منتصراً ليملك على مدى ألف سنة. ويأمل هؤلاء الأصوليون المسيحيون أن تأتي ساعة هذه الألفية، بمقدار ما ينتظر الأصوليون اليهود عودة المسيح. ولا يمكن تحقيق أحلام هؤلاء وأولئك إلا إذا امتدت حدود إسرائيل الحالية حتى تتطابق مع حدود أرض الميعاد.

بالإضافة إلى الأعلام الإسرائيلية، حمل الأعضاء الحاضرون في المؤتمر الأخير للتحالف المسيحي لافتات كتب عليها: «أمريكا وإسرائيل تقاتلان ضد حرب واحدة». وهذا نداء موجه مباشرة إلى رئيس الولايات المتحدة. وفي أثناء المؤتمر نفسه، وجّه جورج ولكر بوش هو أيضاً رسالة إلى أصدقائه في التحالف المسيحي. فقد ظهر على شاشة عملاقة، في مشهد مسجّل مسبقاً، وهو يشكرهم على إضاءتهم الدرب الذي ينبغي سلوكه: «لي الشرف الكبير بلقاء أصدقائي في التحالف المسيحي. فأنتم ترشدكم قيم لا تتغير على هوى استطلاعات الرأي. ستقول لكم هذه القيم إلى أين ينبغي الذهاب، ولماذا تقاتلون. قيم أتقاسمها معكم، ستجعل أمريكا أفضل وأكثر قوة وأمناً».

أصليبية أم جهاد؟

غداة الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، لم يعلن جورج ولكر بوش الحرب على أفغانستان والعراق فحسب، بل انطلق أيضاً في حملة صليبية ضد «محور الشر». وهذا الظهور المباغت لمفردات مستعارة من اللاهوت لم يأت من قبيل المصادفة. فمنذ الاعتداء على برجي مركز التجارة العالمي، اقتبس رئيس الولايات المتحدة على سعة من الكتاب المقدس من أجل تسويغ خياراته السياسية، بدون أن يتردد في إعطائها مظهر حملة صليبية هي في غير محلها بتاتاً. ولا شك في أن هذه الخطابة الدينية هي محض ستار يخفي وراءه غياب أسباب جدية تبرر اتخاذ قرار بشن «حرب وقائية» ضد بعض البلدان الموضوعة على الجدول سلفاً؛ لكنها تفضح، بعد كل شيء، تصوراً خلاصياً خطراً للغاية متى ما كان الهدف خوض صراع ضد إرهاب يتغذى بالأصولية. سيقول جورج ولكر بوش في خطاب له في وست بوينت في الأول من حزيران-يونيو 2002: «نحن في صراع بين الخير وبين الشر». كما سيقول في الذكرى الأولى للحادي عشر من أيلول-سبتمبر: «سيلمع النور في الظلمة، ولن تنتصر الظلمة»[1].

1- وهو استشهاد مأخوذ من رؤيا يوحنا حول عودة المسيح.

النظرية الألفية المسيحية هي على صورة الخلاصية اليهودية والتعصب الإسلامي: فمنذ اللحظة التي يقول فيها بعض الأفراد إنهم يعملون باسم الله، يترسخ لديهم الاقتناع بأن ليس عليهم تقديم حساب للجماعة البشرية. فما دام الله إلى جانب أمريكا، فلماذا تحسب حساباً لرفض منظمة الأمم المتحدة أو ملايين المتظاهرين في الشوارع لتفعل ما يحلو لها أن تفعله، وبخاصة شن حرب ثانية في الخليج مع كل مخاطرها؟ وقد كانت فرنسا واحدة من أكثر الدول حزماً في معارضة هذه الحرب. وقد ألمح كثير من المراقبين إلى أن الرئيس الفرنسي بات يكنّ نفوراً حقيقياً من «خلاصية» الرئيس الأمريكي منذ أن سارره هذا الأخير بأن «الله يلهمه» في معركته ضد محور الشر. الخبر السيئ ليس في كون الولايات المتحدة قد أنهت عهد ديكتاتورية صدام، بل في كون بوش وحكومته قد أعطيا الانطباع، من جراء غياب الأدلة المقنعة على امتلاكه أسلحة دمار شامل، بأنهم أعلنوا حرباً مقدسة يجب أن يتورط فيها مؤمنو العالم قاطبة، ولو على حساب تغذية لم يسبق لها مثيل للدعاية الجهادية.

لقد أججت حربُ الخليج الأولى، التي دارت نتيجة لاعتداء عراقي، تعصبَ العالم العربي ـ الإسلامي. يمكننا أن نتصور بجزع ماذا سيكون أثر حرب ثانية تُشن تحت راية حملة صليبية. فلقد صوت مجلس النواب الأمريكي في السابع والعشرين من آذار-مارس على قرار يطلب من الرئيس بوش أن يقرر تخصيص «يوم للخشوع والتواضع والصلاة والصوم من أجل شعب الولايات المتحدة». وقد حصل القرار على 346 صوتاً ضد 49 وامتناع 33. ولما سألت صحيفة لوموند ـ 29 آذار-مارس 2003 ـ جوزيف لوكونت من منظمة Heritage Foundation عن الموضوع أجاب: «كان ينبغي إظهار الخشوع والتواضع، وإعلان طاعة الله في لحظة المرور بمرحلة غيّرت طبيعة الحرب». كما نشطت روابط اليمين الديني أيضاً في هذا المجال. فعلى مبعدة بضعة كيلومترات من بغداد، حيث كانت الإمدادات بالماء والطعام تصل بصعوبة، فوجئ الجنود الأمريكيون حين تلقوا كتيب إرشاد عنوانه «واجبك كمسيحي». وكان هذا الكتيّب المرشد يحث الجنود ـ

بقدر غير قليل من الصفاقة ـ على ملء بيان مرفق وإعادته بالبريد لكي يبرهنوا عن أنهم صلّوا من أجل الرئيس بوش[1]. كما تصورت بعض الروابط المعمدانية، متذرعة بالمحبة المسيحية، وسيلةً لتشجيع المسلمين العراقيين على اعتناق المسيحية. فقد أنفقت هذه الجمعيات 250.000 دولار لإرسال أغطية وحليب مجفف للأطفال بهدف الاتصال بالسكان، بدون أن يخلو الأمر بطبيعة الحال من مقاصد خفية. فبمثل هذا الأسلوب يأمل مارك كيلّي، الناطق باسم المعمدانيين، في اكتساب مؤمنين من بين صفوف «الكفّار»: «ستنتهي الأحاديث بسرعة إلى مصلحة إيماننا». ولكن بعد عدة أسابيع من حرب دامية، فإن الإطاحة بصدام حسين تعطي على الأخص الانطباع بأنها فتحت طريق الفوضى، وشجعت بالتالي هيمنة رجال الدين الشيعة الذين يمثلون الزعامة الوحيدة التي لا تزال مشروعة في عيون أكثرية العراقيين. وبالفعل، يبدو أن الأصولية المسيحية مقدر عليها، مهما فعلت، أن تتأدى إلى تقوية الأصولية اليهودية والأصولية الإسلامية على حد سواء، علماً بأن هاتين الأصوليتين مهيئتان سلفاً لكي تضرم واحدتهما نار الأخرى.

الأصوليون اليهود يهددون إسرائيل من الداخل

بوسعنا توقع جريان التأثير الديني من منبعه في الأرض المقدسة. ولكن بهذا التوقع ننسى أن الصهيونية هي في الأصل حركة اشتراكية علمانية، لم يتطرق مؤتمرها الثاني ـ الذي عُقد في 1898 ـ إلى موضوع الدين إلا من باب الخِيارات الفردية التي ينبغي ألا تأخذ أي شكل مرغم للجماعة[2]. وقد عارض اليهود المتدينون هذه النظرة إلى اليهودية، وعارضوا بشكل خاص إعلان دولة يهودية يبنيها الاشتراكيون، وليس الله، واعترضوا لأمد طويل من الزمن على الصهيونية

1- حررت الرسائل جماعة من اليمين الديني الأمريكي الذي ينظم كل يوم صلوات من أجل بوش.

2- جوليان باور: **الأحزاب الدينية في إسرائيل**، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس 1998.

وناصبوها العداء انطلاقاً من أن التوراة تدعو الذين يقرؤونها بصورة حرفية إلى التفكير بأن الشتات عقوبة أُنزلت باليهود لأنهم ما كانوا يمارسون العبادة بما فيه الكفاية. ولقد حذرهم يهوه حتى قبل أن يحتلوا أرض كنعان: «ويكون كما أن الرب يسر لكم إذا أحسن إليكم وكثّركم أن يُسَرُّ أيضاً بكم إذا أفناكم وقرضكم فتندرسون من على الأرض التي أنتم صائرون إليها لتمتلكوها. ويبددكَ الرب في جميع الشعوب من أقاصي الأرض إلى أقاصيها وتعبد ثمّ آلهة غريبة لم تعرفها أنت ولا آباؤك خشباً وحجارة» (سفر تثنية الاشتراع 28/63_65).

سيتاح لهذا التهديد أن يوضع موضع التنفيذ مراراً، لأن العبرانيين قدموا إلى بلاد مأهولة جزئياً وواقعة على المفترق الذي تلتقي عنده مطامع جميع الطامحين في احتلال الأرض من كبار الغزاة في التاريخ. ومنذ أن توطنوا فيها في القرن الثامن ق.م، تقاطعت مصائرهم مع مصائر منطقة احتلها بالتعاقب الآشوريون والكلدانيون والفرس واليونان والبطالمة والسلوقيون والرومان والأمويون ثم العباسيون والصليبيون والمماليك والعثمانيون وصولاً إلى الحماية البريطانية وإعلان دولة إسرائيل عام 1948. وفي أثناء ذلك، وكلما طُرد العبرانيون من الأرض الموعودة من قبل الفاتحين _ كما حدث لهم عندما دمّر نبوخذنصّر الهيكل في 587 ق.م _ راحوا يظنون بأن ما يحدث لهم سببه خيانتهم لإلههم، مما كان يقوّي إيمانهم في الشتات. وإنما في بابل حيث كانوا يبكون «وهم يتذكرون أرض صهيون» ويجترون خطاياهم، تحول العبرانيون إلى يهود بعد أن أقاموا المؤسسة الربانية. منذ ذلك الحين، بات هذا التعبير يدل على جماعة من الناس ما عادت بالضرورة مرادفة لأمة أو لبلد، ولكن لانتماء يتعلق بالهوية.

وعلى كل حال، أعطى التمسك بهذا الانتماء، رغم المحن والشتات، مجالاً لوجود وجهين لليهودية. فثمة مقاربة أولى تعتبر اليهودية مُتّحداً في المصير، يعاني فيه اليهود بصورة مشتركة الشدة والمحنة بسبب اللاسامية. بينما تَعتَبرُ قراءةٌ ثانية، أكثر تديناً، اليهودَ ورثةَ العبرانيين الذين وعدهم يهوه بالأرض المقدسة بشرط أن يتبعوا تعاليمه. هاتان المقاربتان لا تشكلان مقولتين قطعيّتين

محسومتين، بل هما بالأولى حساسيتان، وإن كانتا تتيحان فهماً أفضل للمفارقات في دولة مثل إسرائيل حيث تتعايش طرائق بالغة التنوع، بل صراعية، في كيفية عيش الفرد يهوديته وصهيونيته. وتبسيطاً للأمر، ربما نستطيع القول بوجود إسرائيلَيْن على الأقل: واحدة لليهود العلمانيين عاصمتها تل أبيب، وإسرائيل ثانية لليهود المتدينين عاصمتها أورشليم. وفي حين تعيش إسرائيل الأولى في خشية من فقدان المكان الوحيد الذي تأمل أن تنجو فيه من اللاسامية، لا تستطيع إسرائيل الثانية إلا أن تكون في حرب مع الأولى لأنها تعيش تحت وطأة وسواس القصاص الإلهي الذي توعدت به التوراة العبرانيين كل مرة تتناقص فيها ممارستهم لطقوس دينهم. بشكل ما، يمكن اعتبار المتزمتين وغلاة المتزمتين المعاصرين ورثة هذا الوسواس الموغل في القدم. وقناعتهم بأن الشتات عقاب إلهي تضعهم في موقف ملتَبس للغاية بالنسبة إلى الدولة الإسرائيلية، يتأولونه ويتدبرونه استناداً إلى استراتيجياتهم وإلى سياق الأحداث في آن معاً. غلاة المتزمتين، الأقرب إلى الانفصالية، يفضّلون إنكار إسرائيل في الوقت الذي يحتلون فيه أحياءَها واحداً تلو واحد، في حين يؤثِر المتزمتون الانخراط في العملية السياسية ولو اضطروا إلى الاعتراف بشرعية هذه الدولة، سهراً منهم على اقتراب إسرائيل من قَدَرها التوراتي. وفي كلتا الحالتين، فإن كون المتزمتين وغلاة المتزمتين هم الذين يجسدون اليهودية في بلد أقيم في نفس موقع أرض الميعاد، يضفي على اليهود المتدينين قوة رمزية لا توجد عند العلمانيين. وعلى المدى الطويل لا يمكننا تصوّر كيف لن يتمكن نفوذهم من أرجحة قدَر إسرائيل.

التأثير على قَدَر إسرائيل مع إنكار دولة إسرائيل

بالنسبة لطائفة المتّقين [الحريديين] الذين يرفضون كلياً أي حداثة وينظرون إلى المجتمع الإسرائيلي نظرتهم إلى مجتمع أفسدته الطبائع الغربية، فإن الاعتراف بالدولة الإسرائيلية أمر غير وارد. إنهم يعتبرون أنفسهم حرّاس أرض موعودة لن تستطيع الإعلان عن نفسها «دولة يهودية» إلا مع عودة المسيح. يقول

الحاخام ڤايس Weiss من طائفة ناطوري كارتا المغالية بتزمتها والمناهضة للصهيونية في لقاء بثته قناة الجزيرة في حزيران-يونيو 2002: «منَعنا القادر على كل شيء من إقامة دولة. وقال إنه يعاقبنا بتشتيتنا، وأنه يجب علينا التوبة والتعلق به. فإن انفصلنا عنه، وشرعنا بمحاربته بإقامة دولة، فعندئذ سنصبح ملحدين».

ويميل الأكثرون تديناً إلى الاعتقاد بأن الرهان ليس الدفاع عن الدولة الإسرائيلية الملحدة ـ التي يميزونها عن أرض إسرائيل ـ بل استحقاق الحصول على هذه الأرض التي وعدهم بها يهوه، بالالتزام بالإيمان الصارم إلى أقصى الحدود. وكانت بعض هذه العائلات المغالية بتزمتها قد بدأت بالاستقرار في المنطقة قبل الحركة الصهيونية بزمن طويل. ووصل كثيرون منهم قبل وعد بلفور العام 1917. حتى أن جماعة ناطوري كارتا المقيمين في القدس كانوا قد كتبوا إلى عصبة الأمم، ثم إلى هيئة الأمم المتحدة لكي لا تعترف ـ كل منهما ـ بدولة إسرائيل[1]. ولئن كان أفراد هذه الطائفة الانفصالية يعيشون في الأرض الإسرائيلية، لا في الشتات، فإنهم يفضلون اقتناء جواز سفر أردني على اقتناء جواز إسرائيلي، ولا يرسلون رسائلهم أبداً من إسرائيل.

خفف حريديون آخرون من شدة تصلبهم مع بداية أولى الاضطهادات اللاسامية. فالجالية اليهودية التي جاءت منذ قرن للإقامة في فلسطين عاشت دائماً دون مشاكل، لكن الموقف تدهور فجأة مع وصول المهاجرين الجدد. ففي عام 1929 حدثت مجزرة للجالية اليهودية في الخليل على أيدي فلسطينيين عرب كانوا يريدون توجيه رسالة رادعة إلى الراغبين في الهجرة إلى فلسطين. ولكن هذه الرسالة لم تكن ذات مفعول لأن مجازر اليهود في أوروبا وروسيا كانت قد بدأت، ولم يكن هناك خيار آخر أمام اليهود سوى الهجرة. وتسارعت هذه الحركة بالطبع بعد الحرب العالمية الثانية. وراح اليهود يصلون بالآلاف آملين بالعيش في بلاد لا يعانون فيها من اللاسامية. غير أن التعايش مع غلاة المتزمتين اتضحت مصاعبه

1- إعلان لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين السادس عشر من تموز-يوليو 1947 (حاخام يوسف تسفي دوشينسكي).

فوراً. لأن هؤلاء الغلاة ليسوا بعيدين البتة عن تفسير «الشووا» Shoah[1] على أنها «هولوكوست»[2]، أي أنها تضحية دينية باتت ضرورية بسبب انحطاط اليهود الليبراليين. وراح المتزمتون ينظرون إلى مجيء الصهيونيين الاشتراكيين بأعداد كبيرة نظرة سيئة للغاية، واعتبروهم «غزاة» قمينين بتغيير نمط حياتهم. وهكذا قرر غلاة المتزمتين التقوقع في أحياء كانت موجودة قبل 1948: ميا شعاريم (حول القدس) وبني براق (قرب تل أبيب). وتركزت حياتهم الاجتماعية حول المدارس الدينية والكُنُس، حيث تنصرم نهارات الرجال بدراسة التلمود، بينما تنصرف النساء إلى الأعمال المنزلية والقيام بدورهن كأمهات. والمفارقة أن هذه العائلات بعد إقامة الدولة لا تستمر في الوجود إلا بفضل التعويضات التي، يمنحها صندوق الضمان الاجتماعي الإسرائيلي. وهذه وضعية أقرب ما تكون إلى الامتياز لأن هؤلاء السكان لا يخضعون، في الوقت نفسه، للواجبات نفسها: فغلاة المتزمتين لا يؤدون السنوات الثلاث من الخدمة العسكرية كغيرهم من المواطنين الإسرائيليين[3]. وعندما توجب على بن غوريون منح هذا الإعفاء العسكري لطلاب المدارس الدينية لقاء سلم أهلي يهيئ لإقامة الدولة، كان يظن ـ بلا شك ـ أنه يقدم تنازلاً ضئيلاً في مواجهة طلب لا بد من أن يتضاءل بدوره يوماً بعد يوم طرداً مع تدعيم أركان الدولة العلمانية. يوضح هذا الرهان الخاسر كامل اللَّبْس الذي يحيط ببلد بناه علمانيون على أرض مقدسة، وبمرجعية دينية. ذلك أن عدد الطلبة المتدينين ما كان يتجاوز الأربعمئة أيام بن غوريون، فأصبحوا اليوم أكثر من ستين ألفاً يتمتعون بهذا الإعفاء لكي يتعلموا في مدارس إسرائيل الدينية. ثم إن الدفاع عن هذه المصالح الفئوية هو الذي دفع غلاة المتزمتين إلى ممارسة

1- أي الإبادة العرقية لليهود في العهد النازي. (م)

2- إلى درجة أن المفردة الدينية «هولوكوست» تستعمل في الولايات المتحدة مكان «إبادة عرقية» أو «الشووا». ويحتج المؤرخون على هذا التعبير ـ هولوكوست ـ لأنه يتضمن معنى أن ما جرى في الحرب العالمية الثانية كان من نوع التضحية الدينية من أجل غسل الشعب اليهودي من خطاياه.

3- ألان ديكهوف: «وجوه الأصولية اليهودية في إسرائيل» ـ دفاتر الدراسة حول المتوسط الشرقي والعالم التركي الإيراني، العدد 1999/28.

الابتزاز الانتخابي بواسطة الأحزاب الدينية ـ مثل آغودات إسرائيل أو ديجيل هاتوراه ـ على الرغم من عدائهم الأصلي للصهيونية[1].

ولفرط ما دار من نقاش وجدل، تزايد فعلاً عدد الحركات الدينية التي تقبل فكرة المشاركة بالعملية الانتخابية. ولئن كان الالتحاق بالصهيونية مازال يمثل جهداً يتوجب على غلاة المتزمتين القيام به، إلا أن أكثرية المتزمتين قد وجدوا وسيلةً لصهر الخلاصية والصهيونية، وذلك بتأثير أول حاخام أكبر لفلسطين أبراهام إسحق هاكوهين كوك (1865ـ1935). فاستلهامُ هذا الحاخام الأفكار القبالية أتاح له تفسيرَ الصهيونية على أنها أداة إلهية، وبخاصة أن النصر الذي حصل عليه الجيش الإسرائيلي في حرب الأيام الستة أدى إلى تسريع تدخل المتزمتين في الحياة السياسية الإسرائيلية. فقد اعتُبر هذا النجاح العسكري كتشجيع إلهي، وقد اكتسب المزيد من الدلالة الرمزية بعد أن اقتربت أرض إسرائيل بعد هذا الانتصار من الحدود التوراتية لأرض الميعاد. ويناضل أتباع كوك، المتجمعون في المركز الروحي مزراحي، من الآن فصاعداً داخل إطار المنظمة الصهيونية العالمية تحت شعار «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل كما في توراة إسرائيل»[2].

لقد زالت عقدة الأحزاب الدينية من الإسهام في دولة يباركها الله، فعززت أوضاعها في الكنيست بعد 1973 مع إنشاء غوش إيمونيم ـ كتلة المؤمنين ـ التي أقيمت بمبادرة واحد من أتباع الحاخام كوك. لا يقبل هذا الحزب المبادئ

1- أغودات: واحد من أكبر الأحزاب اليهودية المتزمتة المناهضة للصهيونية. ظهر بتأثير حاخاميي ألمانيا وبولونيا وروسيا وليتوانيا وهنغاريا، الراغبين بتوحيد قواهم لمجابهة اليهودية الليبرالية. وهو يضم اتجاهات تبدأ من المعارضة الجذرية لكل شكل من أشكال الصهيونية إلى الاتجاهات الأقلوية، التي تعترف بنوع من القيمة الدينية لحركة العودة إلى الأرض المقدسة.

2- صهيونية المزراحيين هي من النوع الذي يتوصل إلى تفسير الهالاخاه بشكل يبيح الخدمة العسكرية للنساء. مع ذلك، فقد استقالوا في أول تموز-يوليو 1958 نتيجة للجدل الذي لا ينتهي حول موضوع: من هو اليهودي؟ وهو تعريف لا يقبل هؤلاء الصهيونيون المتدينون النظر فيه خارج المعايير الدينية. كتاب جوليان باور: **الأحزاب الدينية في إسرائيل**. مصدر آنف الذكر، ص20ـ24.

الديمقراطية إلا بقدر ما تخدم رؤيته الخلاصية لصالح احتلال فعال ودائم للضفة الغربية وغزة. وقد ساعده التحالف مع الحرس الجديد ليضغط على غولدا مئير كي ترفض كل تنازل يتعلق بالأرض. وبلغت مقدرته على الإعاقة درجة جعلتها مضطرة إلى تشكيل حكومة اتحاد مع الليكود. وفي 1977، وبفضل دعم المفدال، وهو الحزب القومي الديني، أتيح للمرة الأولى لمرشح اليمين الإسرائيلي الفوز في الانتخابات، فأصبح مناحيم بيغن رئيساً للوزراء. يومئذ صاح واحد من زعماء أغودات إسرائيل في الكنيست: «لأول مرة نشاهد رئيس وزراء يهودياً وليس من الأغراب» [غوييم]. حتى ذلك الحين، ما كان المتزمتون يقبلون بشغل مراكز في الحكومة. لكن تم اجتياز هذه الخطوة في 1984 عندما حصل واحد من أعضاء حزب شاس ـ أي حزب حراس التوراة السفارديين ـ على حقيبة الداخلية. لقد ظهر حزب شاس في ثمانينات القرن العشرين، وهو ينتمي إلى الجيل الجديد من الأحزاب الدينية الأكثر تصميماً ـ بعد ـ على التأثير في الحياة السياسية الإسرائيلية. وهو يجنّد أعضاءه بين أوساطَ السفارديين المحرومين، مستغلاً ما يشعرون به من ضغينة نحو الأشكينازيين. لكنه لا يكتفي باجتذاب المستائين وتوحيد صفوفهم، بل يقوم بدوره كحزب، فعلاً، بتحويل السفارديين الذين كانوا يصوّتون دائماً لصالح حزب العمل إلى التصويت لصالح الليكود. وهكذا أدّت إيعازات المتدينين الانتخابية إلى إضعاف اليسار الإسرائيلي. ففي 1996، خاضت طائفة لوبافيتش حملة انتخابية لصالح نتنياهو تحت هذا الشعار: «بيبي صالح لليهود». وأصبح رأي المتطرفين غير قابل للالتفاف من حوله. وقد ظهر وزنهم بشكل ساطع في آذار-مارس 1990 عندما تمت المصادقة، بفضل أصوات الأحزاب الدينية، على اقتراح لحجب الثقة، فسقطت بالتالي حكومة شامير. من ذلك الحين، يُشارك غلاة المتدينين في الحكومة بانتظام لقاء حصولهم على الوزارات المهمة التي تخدم أهدافهم.

ففي انتخابات العام 2001، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، حصد المتزمتون سبعةً وعشرين مقعداً. ولقاء مشاركته في حكومة شارون، حصل حزب شاس

على خمس حقائب مهمة: وزارات الداخلية والعمل والصحة والشؤون الدينية، بالإضافة إلى وزارة شؤون القدس. وفي منتصف ولاية الحكومة، سقطت وزارة أخرى في كيس اليمين المتطرف الديني: فعلى إثر اغتيال وزير السياحة حل محله بنيامين إيلون ـ الحاخام المتزمت المنتَخَب على إحدى لوائح اليمين المتطرف ـ الذي راح يدافع عن مفهوم شخصي للغاية للسياحة، إذ استغل منصبه ليدعو إلى ترحيل الفلسطينيين إلى بلاد أخرى. أما في العام 2003 بالمقابل، فقد خرجت الأحزاب الدينية من الانتخابات خاسرة نسبياً. إذ فقد حزب شاس مئة وسبعين ألف ناخب، مما لم يعطه إلا أحد عشر مقعداً من السبعة عشر التي كانت له. مع ذلك، فإن الأحزاب الدينية تحوز مجتمعة اثنين وعشرين مقعداً من أصل مئة وعشرين، أي نحو سبعة عشر بالمئة من الناخبين الإسرائيليين. ولم تحتفظ إلا بحقيبة وزارية واحدة: العمل والشؤون الاجتماعية. بينما مازال بنيامين إيلون وزيراً للسياحة مكلفاً بشؤون الأراضي المحتلة. وخسارة الأحزاب الدينية هذه تجد تفسيراً لها في كثرة الأصوات التي حصل عليها حزب شينوي، القومي المناهض للمتدينين، الذي ضرب على وتر حساس لدى الناخبين باتهامه غلاة المتزمتين بأنهم طفيليون يرفضون الخدمة في الجيش... ولا شك أن هذه الحصيلة تترجم عن تفاقم سخط قسم من الشعب نحو حراس التوراة. لكن هذا لا يعني فقدان نفوذهم. فحتى على فرض أن الأحزاب الدينية لن تتجاوز أبداً نسبة العشرين بالمئة من أصوات الناخبين، فإن ظلهم يخيم، منذ اليوم، على قطاعات المجتمع الإسرائيلي كلها. فحتى عندما يمتنعون عن السعي إلى الحصول على حقائب وزارية، فإنهم يتدبرون أمرهم لوضع رجالهم في بعض اللجان المهمة. ففي 2003، على سبيل المثال، تمكنوا من وضع واحد من نوابهم، يعقوب ليتزمان، رئيساً للجنة المالية المكلفة بإدارة الميزانية وتحديد السياسة الضريبية. وهكذا حصل طلاب المدارس الدينية على إعفاء من الرسوم البلدية نسبته سبعون بالمئة، بفضل كون مهنتهم «دراسة التوراة». وفي غالب الأحوال لا يشكل التمثيل السياسي بالنسبة للمتدينين إلا وسيلة لضمان امتيازاتهم، بينما تظهر مقدرتهم الحقيقية على الأذى في أرض الواقع.

الحرب الأهلية للمتدينين على العلمانيين

أمسك النفوذُ الديني بتلابيب دولة إسرائيل منذ ولادتها. ففي التاسع عشر من حزيران-يونيو 1947، ومن أجل تفادي اعتراض أعضاء آغودات على إقامتها، ولكي لا يحتجوا أمام المحافل الدولية كما فعلوا في الماضي، كتبَ إليهم بن غوريون رسالة يوضح فيها كيف يتصور الصهيونيون العلاقات بين الدولة وبين الدين. استناداً إلى هذه الوثيقة، يتعهد قادة إسرائيل المستقبليون بضمان حصر الأحوال الشخصية بالمحاكم الشرعية (الحاخامية)، والاعتراف بيوم السبت والأعياد اليهودية كأيام عطلة واستراحة، وباحترام القوانين الغذائية في مؤسسات الدولة، والحفاظ على استقلالية غلاة المتزمتين في مجال التعليم.

منذ ذلك الوقت، تناقش مؤرخون كثيرون لمعرفة أية قيمة ينبغي إعطاؤها لهذه الرسالة، المعروفة باسم رسالة «الأمر الواقع». ويُفسِّر الضغط الذي مارسه المتزمتون، منذ البدء، لماذا لم تتمكن إسرائيل قط من أن تضع لنفسها دستوراً مدنياً، مما كان سيؤذي نفوذ المتدينين. ففي سنة 1949، مع انتخاب الكنيست الأول، حذّر واحدٌ من ممثلي أغودات إسرائيل النواب جميعاً، قائلاً: «لا يصلح دستور ما ولا يمكن اعتباره ساري المفعول إلا إذا تطابق والتوراة تماماً. وستكون كل محاولة أخرى في إسرائيل انتهاكاً للشريعة. أنا أحذركم: كل محاولة لصياغة دستور ستؤدي حتماً إلى نزاع إيديولوجي عنيف ودون تنازل ممكن»[1]. وما كان هذا التهديد بحرب أهلية إلا حلقة أولى في سلسلة طويلة.

لم يستطع العلمانيون قط التحلل من هذا الوعد الذي قطعه بن غوريون للمتدينين. بل في سنة 1953، ونتيجة لإلحاحهم، تمت المصادقة على قانون يوسع سلطة المحاكم الشرعية بشأن الزواج والطلاق. ولئن كان هذا يشكل بحد ذاته علامة فاضحة على وجود ثغرة في العلمانية الإسرائيلية المعلنة، فإنه يمثل أيضاً المجال الذي اختاره اليهود المتدينون لفرض سلطتهم على مواطنيهم. ففي ظل

1- ذكره دومنيك فيدال: العوامل السياسية للنفوذ الديني في إسرائيل. مجلة آكت، نيسان-أبريل 1992.

غياب دستور يضمن لكل مواطن المساواة في المعاملة، تكون إسرائيل مثل لبنان، أو مثل أي بلد غير محدَّث من بلدان الإمبراطورية العثمانية السابقة، حيث يرجع كل مواطن في سائر شؤون حياته المدنية إلى طقوس دينه فيما يتعلق بالزواج والطلاق والنفقة وحضانة الأولاد والإرث والوصية والدفن... الخ. وكما في عهد الإمبراطورية العثمانية، لا يحاكم المواطنون الإسرائيليون أمام المحاكم نفسها، بل حسب انتماءاتهم الطائفية (مسلمون أو دروز أو مسيحيون أو يهود). وترحى للملحدين الذين يجدون أنفسهم على هذا النحو وقد شُدّ وثاقهم بالقوة إلى دينهم الأصلي! وبموجب هذه الوضعية القانونية، يرتبط اليهود العلمانيون بتبعية شديدة للحاخامين ـ وغالباً بأكثرهم تزمتاً ـ ممن يترأسون تلك المحاكم. فهؤلاء يملكون الحقَّ ـ مثلاً ـ في منع كل زواج بين أشخاص لا يعتبرونهم يهوداً من وجهة نظر الشريعة الدينية: مثل الأشخاص ذوي الأب اليهودي فقط، أو الذين اعتنقوا اليهودية على أيدي حاخامين غير متزمتين. وهكذا دوّن حاخام إسرائيل الأكبر لائحة سوداء، تضم أسماء أربعة آلاف شخص تُعتبر يهوديتهم موضع شك، مما يجعل حقهم في الزواج يحتاج إلى تحقيق دقيق جداً. كما يفرض القضاة إشهار الزواج طبقاً للطقوس المحددة في الشرع الديني: بدءاً بتسجيله في الحاخامية، ثم الاحتفال بحضور حاخام متزمت، واستحمام العروس التقليدي، والتقيد ـ عند الضرورة ـ بالعادة العبرانية التي توجب زواج الأرملة بشقيق زوجها المتوفى إذا كانا لم ينجبا أبناء ذكوراً. أما الذين يتزوجون ـ من غير طائفتهم ـ فما لهم إلا الذهاب إلى قبرص، كما يفعل جيرانهم اللبنانيون الممنوعون أيضاً من الزواج المختلط.

إن تَصلُّب المحاكم لا يطاق أيضاً في مجال الطلاق الذي يلتزم جانب مصلحة الرجال لأن لهم وحدهم، استناداً للشرع الديني، حق فصم رابطة الزواج بإعطاء الوثيقة المعروفة باسم: جِتّ. ففي سنة 2003 رفضت المحكمة الحاخامية في حيفا الموافقة على طلب امرأة الطلاق لأن زوجها أجبرها على التصويت في الانتخابات لحزبه ـ الليكود ـ ونصحها القاضي بمسايرة زوجها تجنباً لكل نزاع عائلي. وقد يحدث أحياناً نقض مثل هذا النوع من الأحكام من قبل المحكمة العليا،

كما جرى في شباط-فبراير 1994 لما رفضت محكمة دينية إعطاء زوجة طُلّقت لتوها ما يعود إليها من أموال، بحجة أن الشريعة اليهودية لا تحسب حساب الزوجة. ومن أجل التمكن من معاكسة هذا النمط من مداخلات الدولة الإسرائيلية، نظم الأصوليون أنفسهم في مجموعات ضغط انتخابية. هذا الأمر لا يخفيه الرجل الثاني في الحزب القومي الديني: «نحن ننوي تعزيز موقف المؤسسة الحاخامية فيما يتصل بشؤون الزيجات والطلاقات والدفن. وسوف نسهر على احترام السبت. لقد منحت المحكمة العليا نفسها امتيازات زائدة عن الحد»[1].

لا يحجم اليهود المتدينون عن اللجوء إلى أية وسيلة كانت في محاولتهم السيطرة على حياة اليهود العلمانيين. فإيعازاتهم المفروضة في مجال التربية، أو ضد فتح المتاجر أيام السبت، أو في مجال النقل العام، لها وطأتها. ففي 2001، انتزع الرجال الذين يرتدون الثياب السود قراراً ـ وإن أثار صيحات الاستنكار ـ بتخصيص خط حافلات للحريديين، بحيث يصعد الرجال إلى مقدمة الحافلات، وتجلس النساء في الخلف. وكانت شركة النقل دان قد علّقت في حافلاتها الثلاثة آلاف ومئة لوحات تدعو إلى الصلاة. كما كلفت وزارة النقل الشركة المنافسة إيجيد بإحداث خط حافلات تمييزي. وقد تأبت الشركة أولاً، ثم تنازلت عندما قام غلاة المتزمتين بهجوم مضاد مفتتحين خطاً غير نظامي. كان انتصارهم كاملاً هذه المرة، لأن الشركة منحتهم أيضاً تخفيضاً مقداره عشرون بالمئة على خطوطها. بل أكثر من هذا، فقد تمنّت الشركة على المتاجر المحيطة بالمحطة المركزية مراعاة مشاعر الحريديين: فقام متجر يبيع الثياب الداخلية بتغيير واجهة العرض. بعدئذ راحت الخطوط التمييزية تتكاثر، وكلها ذات تعرفة تفضيلية. وهذا مما شجع غلاة المتزمتين، فتقدموا بطلب إلى وزارة النقل للحصول على خطوط حافلات مقتصرة على الرجال فقط.

عندما لا تكفي جماعات الضغط، لا يتردد جنود التوراة باستعمال القوة. ففي كانون الأول-ديسمبر 2001، حصل هؤلاء على نقل بعض مواقف الحافلات إلى

1- ذكره عمانوئيل هايمان: **في قلب الأصولية اليهودية**. مصدر آنف الذكر، ص100.

خارج المحطة البرية الجديدة، بلجوئهم إلى قذف الحافلات بالحجارة لكي يتفادى الحريديون المرور بالمركز التجاري وهم في طريقهم لركوب الحافلات. وقد يحظّر أي نشاط مهما كان بسيطاً يوم السبت بحجة احترام قدسيته. وفي الحادي عشر من حزيران-يونيو 1999، نظم نحو مئة من الشباب الحريديين طوقاً بشرياً حقيقياً لكي يتم إغلاق الطريق الواصلة بين رحوف بار وإيلان من الجمعة مساء إلى السبت مساء. وهذا مع أنه منذ 1997، وبعد مفاوضات صعبة، توصل الإسرائيليون العلمانيون ـ رغم كل شيء ـ إلى حل وسط. لكن غلاة المتزمتين قادرون، في أية لحظة، على تغيير رأيهم ومباشرة الضغط. ففي بلد بهذا الحجم الصغير، يملكون «قوات» كثيرة العدد وقابلة للتعبئة بسرعة ولا تأبه بقانون البشر. على أية حال، وكما كان يقول الحاخام الأكبر السابق شلومو غورين: «الديمقراطية ليست من القيم اليهودية».

في الرابع عشر من شباط-فبراير 1999، تظاهر مئتان وخمسون ألف عضو في الأحزاب الدينية ضد حكم أصدرته المحكمة العليا، دانت فيه منفذي عملية إغارة من غلاة المتزمتين أتلفوا خلالها منزل امرأتين مسيحيتين اتهموهما بأنهما كانتا تريدان التبشير بالمسيحية. استناداً إلى الشرطة، كانت هذه أكبر مظاهرة دينية شهدتها الدولة العبرية منذ تأسيسها. وقد طالب المتظاهرون، بالإضافة إلى إطلاق سراح رفيقهم، إنهاء ما سَمُّوه «القرارات اللادينية» التي تتخذها المحكمة العليا. وبالفعل، كانت هذه المحكمة، قبل عدة أشهر، قد سمحت لمتاجر «الكيبوتز» بفتح أبوابها يوم السبت، وألغت إعفاء ثمانية وعشرين ألف حريدي من الخدمة العسكرية. هذه القرارات استنكرها المتظاهرون لا لكونها مضادة للدين فحسب، بل اعتبروها لاسامية أيضاً. ولقد توعد واحد من زعماء المتدينين قائلاً: «لئن لم تقتنع المحكمة العليا بضرورة الكف عن التدخل في الشؤون الدينية، فستندلع الحرب». وهو رأي يشاطره فيه إلياهو سويسّا، الرجل الثاني في حزب شاس ووزير الداخلية في حكومة نتنياهو: «لئن استمرت المحكمة العليا بالتدخل في شؤوننا، فستندلع الحرب هنا»[1].

1- ذكره جوزيف ألغازي: إسرائيل، الفسيفساء تتفكك، لوموند دبلوماتيك، أيار-مايو 1999.

في مواجهة المتدينين، يجد العلمانيون صعوبة كبيرة في استثارة السخط الضروري للمقاومة. ففي اليوم الذي جرت فيه تلك المظاهرة التي كانت بمثابة استعراض قوة، نظم العلمانيون مظاهرة مضادة ضمت نحو خمسين ألف شخص، منهم شباب كثر جاؤوا يحملون لافتات كتب عليها «امنعوا إسرائيل من أن تصبح إيران جديدة». والواقع أن الخشية من رؤية بلادهم تنحرف، والخشية على الأخص من أن يؤدي التوتر بين العلمانيين والمتزمتين إلى صراع فعلي، هذه الخشية تتسلط كالوسواس على الحياة اليومية لهؤلاء الإسرائيليين. أما الحريديون فإنهم يحلمون بالفعل بحرب أهلية يهودية. وليس من النادر أن يقع المرء على نداءات تدعو إلى كراهية العلمانيين في صحفهم: «توجد أيضاً نواة صلبة من النفايات... تضمر حقداً مزمناً على التوراة وتعاليمها، وهم أكثر النفوس سفالة، جيلاً بعد جيل. ضد هؤلاء ينبغي إعلان الحرب»[1].

يبين تحقيق أجراه مركز شتاينمتز، قبل الانتفاضة الثانية، أن ستين بالمئة من الإسرائيليين يخافون الانشقاقات الداخلية، مقابل ثلاثين بالمئة يخشون النزاعات الخارجية. ولا يكتفي اليهود الأصوليون بتهديد اليهود العلمانيين، بل ينتقلون غالباً أيضاً إلى الفعل. ففي العاشر من شباط-فبراير 1983، بينما كان ألوف المتظاهرين المسالمين يمرون تحت نوافذ مناحيم بيغن للاحتجاج على الحرب الإسرائيلية في لبنان، ألقت جماعة من اليمين المتطرف قنبلة يدوية بين المتظاهرين. فقُتلت متظاهرة وجُرح عشرة أشخاص. وفي 1989، بادرت جماعة تدّعي أنها تسير على خطى «المخنجِرين» القدامى ــ وهم يهود أصوليون قوميون كانوا يخنجرون اليهود الآخرين ممن يبدو لهم أنهم أصيبوا بعدوى التطبع بطبائع المحتل الروماني ــ إلى تنظيم سلسلة من الاعتداءات على إسرائيليين تقدميين: مثل مديرة مركز استطلاع الرأي العام التي تجرأت على نشر تحقيق يبين أن أكثرية الإسرائيليين كانوا مؤيدين لإجراء مفاوضات مع منظمة تحرير فلسطين، وكاتب أسف لموت الأطفال الفلسطينيين، بل وكذلك رئيس بلدية بتاح تيكفا الذي أجاز فتح دار سينما

1- مأخوذ عن الصحيفة الحريدية هاموديا في 1998.

يوم السبت، أو أيضاً مدير جريدة هاآرتس، المحكوم عليه بأنه «يؤذي المعنويات الوطنية». ويساور الكاتب عاموس عوز، مثله مثل كثيرين من الإسرائيليين العلمانيين، سخط شديد من هذا الجو الإرهابي المغذّى باسم القومية الدينية: «تستخدم صيغة «أرض إسرائيل» للتمويه على هدفها الحقيقي: فرض رؤية شنيعة ومشوهة لليهودية. ولئن كانت تريد طرد العرب، فما ذلك إلا لتقمع اليهود بعدئذ، وتخضعنا كلنا لطغيان أنبيائها الزائفين الهمج. إنه خطر يتهدد سمةَ الحضارة اليهودية. لأنه خلف المظهر الوطني لهذه الطائفة، يختبئ تعصب حزب الله اليهودي العديم الشفقة والمعادي للحرية»[1]. في الواقع، إن التهديد الذي يثقل به المتزمتون على مصير إسرائيل أقل ضجيجاً من الخطر الذي تجسده جماعة إرهابية. ذلك أن هذه الحركات تأمل كسب حربها ضد العلمانيين عن طريق الاستعمار الداخلي، لا عن طريق الاستفزاز والتحدي المباشر.

أورشليم، قريباً، عاصمة دولة متزمتة؟

من جرّاء تزايدهم عددياً، يتمكن الحريديون من توسيع حدود معازلهم بانتظام، حتى أنهم يستعمرون إسرائيل شبراً شبراً. ففي الوقت الذي تقاوم فيه تل أبيب وتظل عاصمة الحياة الإسرائيلية الحديثة ـ حيث يرقصون الديسكو مساء السبت ويعطون حقوقاً للأزواج المختلطين وللمثليين ـ تتدهور أورشليم أكثر فأكثر يوما بعد يوم. في البدء، لم يلحظ العلمانيون زحفَ الخطر. وظن سكان عدة أحياء في القدس (مثل هابوخاريم، هارنوف، مقورباروخ، راموت) أن مجيء هؤلاء الجيران الجدد لن يغير شيئاً[2]. لكن بناء المدارس الدينية، والحمّامات الطقوسية، والمدارس الابتدائية الدينية، دفع أعداداً من العلمانيين إلى بيع منازلهم للحريديين. بعدئذ انقلبت حياتهم رأساً على عقب. فالمضايقات اليومية ولّدت لديهم الرغبة في الانتقال إلى أحياء أخرى. ولم تقاوِم إلا الأحياء التي طمع بها الحريديون حديثاً.

1- عمانوئيل هايمان. **في قلب الأصولية اليهودية**. مصدر آنف الذكر، ص35ـ36.

2- شلومو حسون: **العلاقات بين الدين والمجتمع والدولة: تصورات لإسرائيل**. تقرير صادر عن معهد فلورشايمر للدراسات السياسية 2002.

وقد بادر إسرائيليون علمانيون إلى إعادة شراء البيوت، ورفضوا تأجيرها لغلاة المتزمتين، وحرصوا على استقبال متاجر «غير كاشير». لكن مقاومتهم تبدو في نهاية الأمر بلا جدوى.

ولفرط ما غزوا أحياء المدينة واحداً تلو الآخر، توصل المتزمتون إلى وضع واحد من المقربين منهم، هو أوري لوبولانسكي، في منصب رئيس البلدية. وقد حاول العمدة الجديد أن يعد بالحفاظ على ظاهر من الوضع القائم، لكن هذا النوع من الحلول الوسط كان دائماً لصالح المتطرفين. وتُدين السياسة التي أتاحت استعمار أحياء القدس لعمدتها السابق إيهود أولمرت بالكثير، وهو الذي مَوّل مشاريعه السياسية بفضل دعم الأصوليين المسيحيين. ففي 1993 تخوّف زعيم تقدمي في مجلس المدينة قائلاً: «يقوم أولمرت بالتخلي عن مناطق كاملة من المدينة للحريديين بشكل لم يُعهد من قبل». وفي مدة عمادة هذا الذي سيصبح نائب رئيس مجلس الوزراء عند شارون، أعطى أكثر من اثنين وستين موقعاً لبناء كُنُس للمتزمتين، ومنح أكثر من مئة وأحد عشر موقعاً ـ أي ما مساحته 90655 متراً مربعاً ـ لهيئات ومؤسسات دينية[1]. وفي المدى المنظور يبدو غلاة المتدينين مطمئنين. فهم كانوا قد باشروا بإعداد مخططات الهيكل الجديد الذي يريدون إقامته فوق أنقاض هيكل سليمان، في مكان مسجد عمر القائم حالياً. كان متطرفون يهود حاولوا نسفه في ما مضى. ولا يُخفي مؤمنو جبل الهيكل هدفَهم، وهو «تحرير جبل الهيكل من الاحتلال العربي (الإسلامي) لكي تصبح أورشليم العاصمة التوراتية الفعلية التي لا يمكن تجزئتها لدولة إسرائيل». ولا يخفي الحاخام زفي واينمان ـ من غلاة المتزمتين ـ هو الآخر حقيقة مطامع الأصوليين: «نحن واقعيون. لا نحدثكم عن السيطرة على البلاد كلها، ولكننا نريد أورشليم. نحن قدامى اليشوف[2]. كنا هنا عندما جاء الصهيونيون. هم الغزاة لا نحن. وأنا أيضاً لي الحق بأرضي. وأرضي هي أورشليم. فالمتدينون يشكلون اليوم خمسين

1- أرقام نشرتها صحيفة هاآرتس ونقلها عمانوئيل هايمان في كتابه: **في قلب الأصولية اليهودية**، مصدر آنف الذكر، ص123ـ124.

2- اليشوف هو الاسم الذي كان يطلق على الأقلية اليهودية في فلسطين قبل إقامة إسرائيل. (م).

بالمئة من السكان بفضل أولادنا. وحتى لو بقي العلمانيون، فسنكون ثمانين بالمئة في السنوات القادمة. والذين يعيشون في مدينة هم الذين يحكمونها[1]».

يؤخذ هذا السيناريو على محمل الجد في معهد فلورشايمر للسياسات العامة، وهو مجموعة بحث علمانية. فهو يقدّر أن إمكان رؤية أورشليم تسقط في أيدي الحريديين أمر وارد تماماً. ففي بلد صغير المساحة كإسرائيل (أقل قليلاً من واحد وعشرين ألف كيلو متر مربع)، يتمكن أدنى تبدل في عدد السكان من قلب مصير المنطقة. والحال أن المؤشرات تدل كلها على أن الثقل السكاني للمتزمتين وغلاة المتزمتين لا يني يتزايد. صحيح أن أحد استطلاعات الرأي يفيد أن 13 بالمئة من الإسرائيليين فقط يعتبرون أنفسهم «متزمتين» وأن أربعة ونصف بالمئة فقط يعتبرون أنفسهم من غلاة المتزمتين، في مقابل تسعة وأربعين بالمئة من العلمانيين. غير أن مرور الزمن كفيل بأن يجعل هذه النسبة تميل لصالح الأصوليين، نتيجة خصوبة العائلات المغالية في تدينها. ففي 1999 جاء ثلاثة وثمانون بالمئة من الأولاد في مدارس القدس من عائلات حريدية[2]. وبصرف النظر عن الخيار الذي سيتخذه هؤلاء الأولاد عندما يكبرون، فهم يأتون الآن لينضافوا إلى اليهود الكُثُر الذين أدركتهم ظاهرة هازارا بيتشوفا، أي عودة الإيمان. وقد كانت نسبة من سلكوا هذا الدرب سبعة عشر بالمئة بين سنتي 1992_1998[3]. وهكذا، في مدى ست سنوات، أصبح ثلاثة عشر ألف علماني من المتزمتين. وفي الوقت نفسه خطا كثيرون من المتدينين خطوة إضافية نحو الأصولية: إذ انضم إلى الحريديين أربعة وعشرون ألف يهودي متدين.

يجند الأصوليون اليهود أنصارهم _ تماما كما يفعل الأصوليون المسلمون _

1- صحيفة هاآرتس، 28 تشرين الثاني-نوفمبر 1987.

2- في 1993 شكل الحريديون نحو اثنين وعشرين بالمئة من تلاميذ المدارس الابتدائية ونحو تسعة وثلاثين بالمئة من طلاب الثانوي وخمسة وخمسين بالمئة من تلاميذ رياض الأطفال. ويُقدر أن نسبتهم في 2005 ستكون أربعة وخمسين بالمئة في الابتدائي، وستة وستين بالمئة في الثانوي وثمانين بالمئة في رياض الأطفال. تقرير إدارة التربية والتعليم، أورشليم 1995.

3- يديعوت أحرونوت، 15 تشرين الأول-أكتوبر 1997.

عبر عديد من أعمال البر والإحسان. فعندما تقرر السلطات إلغاء وجبات الطعام التي تقدم إلى الأولاد المحرومين في المدارس العامة، تتعهد مدارس حزب شاس بتأمينها. كما تقترح ـ بالإضافة إلى هذا ـ دروساً إضافية في المنازل، وحافلة لنقل الأولاد إلى المدارس. والنتيجة: تزايد عدد الأولاد المسجلين في حضانات حزب شاس باطراد. كثيرون من هؤلاء المسجلين الجدد علمانيون. يجيئون في اليوم الأول بلا غطاء رأس (الكيبا)، ثم ينتهون بأن يفعلوا كزملائهم الآخرين. وبواسطة الأولاد، تنقلب عائلات كاملة إلى الأصولية[1]. وإن لم تنقلب، يتمزق شملها. وفي مواجهة هذا الخطر المتنامي، أسسَّ دان وصوفيا مالهير رابطة مناهضة للإكراه الديني، تتعهد بمساعدة العائلات الكثيرة المعرضة لضغط غلاة المتدينين. فقد خسرت عائلات كثيرة شاباً أو شابة بفعل التلقين المذهبي الذي يمارس في الجيش كما في المدرسة. مما جعل دان مالهير يقول: «تنص واحدة من أهم الشرائع التوراتية على الاحترام الواجب للوالدين من طرف أولادهم: ـ أكرم أباك وأمك ـ تأمر الوصية الخامسة... غير أن أول ما يتطلبه المتزمتون من المراهقين هو قطع روابطهم العائلية إذا كان الوالدان قد جرى تصنيفهما «غير مؤمنين». ومن الآن فصاعداً، يصبح الحاخام، والحاخام وحده، هو من يقرر كل ما يتعلق بالمراهق، وهو من يمثل السلطة. إن هؤلاء الشباب يخضعون لغسيل دماغ حقيقي»[2].

في سنة 1995 كان عدد الأولاد الذين يتعلمون في المدارس الدينية يشكل نسبة أربعة وثلاثين بالمئة من التلاميذ اليهود في البلاد. ومنذ ذلك الحين ما زال العدد في تزايد[3]. وكل هذه المدارس تلقِّن أجيالاً من المواطنين الإسرائيليين رؤية للعالم متناقضة تماماً مع العلمانية. ينقل عمانوئيل هايمان في كتابه: «**في قلب الأصولية اليهودية**» حديثاً فيه عبرة دار بينه وبين يهوشوا كراتزنيسكر، الطالب

1- نقله جوزيف ألغازي، صحفي في هاآرتس. انظر: «الصعود الذي لا يقاوم للرجال الذين يرتدون السواد». لوموند دبلوماتيك، شباط-فبراير 1998.

2- عمانوئيل هايمان: **في قلب الأصولية اليهودية**. مصدر سبق ذكره.

3- هاآرتس 24 تشرين الثاني-نوفمبر 1995.

في الجامعة الدينية بار إيلان قرب تل أبيب. يصوت هذا الشاب للحزب القومي الديني، ولكنه لا يعتبر نفسَه متطرفاً. ومع ذلك، هاكم ما يقوله عندما يُسأل عما إذا كان يتمنى قيام دولة تديرها الشرائع الدينية: «آمل ـ بالطبع ـ بدولة توجهها الشرائع الدينية. هذا الأمر سيحدث بعد جيلين أو ثلاثة يتعلق الأمر كله بوتيرة الولادات عند المتدينين وعند غير المتدينين. عندئذ سيعتمد قانون البلاد على الهالاخا. بعبارة أخرى، سيُرجم الرجال والنساء إذا زنوا، وسيُضرب أولئك الذين لا يأكلون بالطريقة الحلال (كاشير)». وعندئذ يسأله الصحفي: ألا يذكّره هذا البرنامج بالبلاد الإسلامية المتطرفة حيث تُقطع يد السارق؟ لكن الطالب المتدين لا يترك للاضطراب سبيلاً، ويجيب: «كلا، بتاتاً. هنالك فرق كبير بين الهالاخا اليهودية والشريعة الإسلامية، فالهالاخا أخلاقية جداً، وهي تنقل قيماً جميلة وعظيمة». وبالنسبة لهذا الشاب، فإن إيمانه لا يمكن أن يتفق مع أدنى تنازل في إطار عملية السلام: «أنا أعرف، بصفتي متديناً، أننا نملك بلاد إسرائيل بفضل الله. وليس هناك أي سبب لإعطاء العرب «كسرة» من هذه الأرض، حتى ولو كان ذلك لقاء اتفاق سلام»[1].

تجميد عملية السلام أو الخضوع

لا يشكل وزنُ الأصوليين المتزايد تهديداً للعلمانيين من سكان أورشليم فحسب، بل إنهم شوكة في قدم إسرائيل تهدد عملية السلام إلى حَد المخاطرة بمستقبل البلاد كلها. فمنذ الانتصار الخاطف الذي أحرزته إسرائيل في حرب الأيام الستة، وانضمام المتزمتين المتدينين إلى الصهيونية، أصبح المتطرفون الدينيون العقبة الكبرى أمام إنهاء احتلال الأراضي. ذلك أن الانسحاب في رأي هؤلاء يتعارض تماماً مع العهد المعقود بين يهوه وأبراهام، والمتعلق بمنح «إيريتيز إسرائيل» للشعب اليهودي. فلئن وسعت إسرائيل أراضيها بعد انتصاراتها غير المنتظرة، ولئن اقتربت حدودها ـ بعد هذه الانتصارات ـ من تلك المنصوص

1- عمانوئيل هايمان: **في قلب الأصولية اليهودية**. مصدر آنف الذكر، ص146ـ147.

عليها في التوراة، فلقد رأى المتزمتون في ذلك علامة مُؤْذِنة بعودة المسيح التي طالما انتظرتها الطوائف الدينية. وعلى هذا النحو يصبح أي تنازل عن الأرض مماثلاً لخيانة لا تُغتَفر ليهوه، وعلامةً على أن المسيح لن يعود لأن البشر قد خانوه. هذا ما يفسّر الهمّة المتعصبة التي ينشط بها الرجال ذوو الملابس السوداء لجعل هذا التنازل عن الأرض من المستحيلات. حتى أن الحاخام شنيرسون أجاز لأتباع طائفة لوبافيتش الخدمةَ في الجيش لتأمين الدفاع عن الحدود الجديدة. لكن المتدينين المتطرفين يعرفون أن أفضل أسلحتهم هو عددهم. فبفضل وزنهم السكاني، والحملات المتواصلة من أجل حثّ أفقر العائلات المتدينة على التوطن في الأراضي المحتلة، راحت المنظمات أمثال غوش إيمونيم تضاعف المستوطنات منذ 1973. فارتفع عدد السكان اليهود فيها من ثلاثة آلاف سنة 1973 إلى خمسة عشر ألفاً في 1980. هكذا، لا تكتفي الأحزاب الدينية بالزج بكل ثقلها على قمة الدولة باتجاه التشدد الذي يجمد كل حظ في نجاح حل تفاوضي مع الفلسطينيين، لكن مستوطناتهم تساهم فعلياً في منع نجاح أي احتمال لتسوية تصالحية. ولا شك أن هذه السياسة ما كانت لتفرض نفسها بدون موافقة الحكومة التي بدأت، من سنة 1980، تبني بنفسها المساكن ذات الإيجار الزهيد في الأرض المحتلة، من أجل تسريع إسكان العائلات الحريدية. بذلك تم إلحاق ثمانين ألف شخص بالمستعمرات خلال عشر سنوات. وهكذا، لم تفعل الحكومة الإسرائيلية، بقبولها الدخول إلى هذه اللعبة، إلا أن تزيد من مخاطر قيام حرب أهلية يهودية في حال التفاوض مع الفلسطينيين.

قبل أن تسهم الانتفاضة الثانية بحفر قبر عملية السلام، كان الأصوليون اليهود قد سبقوها إلى ذلك بدعوتهم إلى التمرد على سياسة إسحق رابين التي ما كانت تستبعد إخلاء بعض المستوطنات. وفي عام 1995 وصلت نُذر الحرب الأهلية إلى أبعد مدى. فقد صار المتزمتون يتظاهرون لدى أقل إشارة إلى تفكيك مستوطنات، كما في أريحا والخليل. وعلى سبيل المثال، أقامت «غوش إيمونيم» لجاناً صغيرة تلاحق أدنى حركة في هذا الاتجاه. وحَذّرت دانييلا وايس، وهي

عضو قيادي فيها: «سنتصدى إذا اقتضى الأمر بالقوة، وإذا وجد خطر ما، فنحن على استعداد لتعبئة خمسين أو ستين ألف شخص في أربع وعشرين ساعة...». وبدورها تقول طائفة لوبافيتش، القوية بأعضائها المئة وخمسين ألفاً عبر العالم، إنها هي أيضاً مستعدة للاستنفار إذا حدث الإخلاء: «إذا وَجد المستوطنون أنفسهم في مجابهة اعتداء من جانب الحكومة الإسرائيلية، ففي وسعهم الاعتماد على يهود آخرين في كل مكان من العالم. على أية حال، سنكون في أول قطار». هذا ما كان قد صرح به جاك كوبفر رئيس منظمة «بيتار ـ فرنسا». كما بدأت جماعات في الولايات المتحدة بوضع قوائم بأسماء الأشخاص الجاهزين للسفر فوراً إلى إسرائيل، علماً بأن بوسعهم دائماً الاعتماد على الأصوليين المسيحيين من أجل تمويل تكاليف سفرهم...

وفي إسرائيل، أطلق الحاخام الأكبر السابق شلومو غورين هذا التحذير: «المستوطنون هم أصحاب البلاد، ولا توجد قوة على الأرض قادرة على انتزاعهم من هناك. إن الضفة الغربية ويهودا والسامرة والجولان وغزة وأريحا ستبقى كلها يهودية، إلى أن يعود المسيح». وقد دعا أيضاً الجيشَ الإسرائيلي أيضاً إلى العصيان المدني. وبالفعل، وبدون أن يكونوا بالضرورة متدينين، فإن عسكريين كثيرين يقولون إنهم يرفضون إطلاق النار على المستعمرين اليهود في حال تأزم الموقف. أما إسحق شامير فلا يخامره أي شك في أن إسرائيل تتجه نحو «الحرب الأهلية».

والحق أن الحرب الأهلية حدثت، ولو أنها لم تتسبب إلا في موت شخص واحد: إسحق رابين الذي قتله متطرف من غلاة المتزمتين في السادس من تشرين الثاني-نوفمبر 1995. ولم يخفِ الحاخام المتزمت إيلون رضاه مثل كثيرين غيره، إذ قال: «كانت البلاد على حافة الحرب الأهلية، فألغاها الاغتيال». صفاقة تعبّر عن مدى قوة التصميم الأصولي في إسرائيل.

في حين يوظّف تيارٌ دينيٌ صار صهيونياً راديكاليته كلها لخدمة زيادة التوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لا يصعب على تيار آخر من غلاة المتزمتين، بقي

غير صهيوني، أن ينسجم مع حرب تضع نهاية لدولة إسرائيل. ولنستذكر أن طائفة «ناطوري» تفضل التبعية للدولة الأردنية على الاعتراف بدولة يهودية[1]. إن عداء هذه الطائفة الجذري للصهيونية، واعتبارها الصهيونية جريمة أسوأ حتى من جريمة هتلر، يجعلها فاتنة في عيون الإسلامويين الراديكاليين. ففي مؤتمر دوربان، مُنح ثلاثة من ممثلي «ناطوري» تفويضاً من قبل الجامعة الإسلامية من أجل التظاهر ضد إسرائيل. وقد ضاعف الصحفيون من تصوير الحاخامات الثلاثة الذين يرفعون لوحات مضادة للصهيونية جنباً إلى جنب مع مناضل يرتدي الكوفية هو مسعود شاترجي، المناضل الإنكليزي الباكستاني الأصل القريب من شبكات بن لادن. وكان وفد من طائفة «ناطوري» قد سافر في الثامن من حزيران-يونيو 2000 إلى إيران، ليتحادث مع ممثلين لنظام الملالي[2]. وهم يقابلون عرفات بانتظام في أريحا ورام الله، ويدعمون علناً منظمة تحرير فلسطين.

لا يخفي أفراد طائفة ناطوري كارتا، الذين يقيم بعضهم في اليمن، كونهم يفضلون العيش في دولة فلسطينية على العيش في إسرائيل. وهذا ما صرّح به الحاخام وايس على قناة الجزيرة في حزيران-يونيو 2002: «نريد أن يسيطر الفلسطينيون على فلسطين. ونحن ننتظر عودة المسيح، لا مجيء إسرائيل. ليس حلمنا إقامة كيان صهيوني ملحد، بل وحدة الشعوب التي تخدم الله. هذا ما ننتظره من المسيح». هذا النمط من التفكير ليس هامشياً كما هو في الظاهر. فهنالك مفاوض حريدي مكلف بحقيبة مهمة، يبدو هو أيضاً على استعداد للقبول بهذا الاحتمال: «نحن نتعاون، في بعض المجالات، مع المتدينين العرب بشكل أيسر من العلمانيين اليهود. في ما يتصل بالعفة والحياء مثلاً ليس لدينا أية مشكلة مع العرب. وفي شأن الإجهاض، ليست لدينا أية مشكلة مع العرب. لدينا نقاط

1- في العشرين من شباط-فبراير 1924 طلب رئيس ناطوري كارتا حماية الملك حسين، الجد الأول للملك عبد الله.

2- من بين الرسميين الذين تم لقاؤهم آية الله تسخيري. وتوجد مقالات نشرتها وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، وكذلك على موقع ناطوري الإليكتروني.

مشتركة مع العرب، مما يجعل بالإمكان قيام تعايش سلمي جديد بين اليهود والعرب في أورشليم». وقد لاحظ ألان ديكهوف بسداد كم أن مذهب «العناية الإلهية التامة» السائد لدى بعض الحريديين ينحو بهم إلى اتخاذ «وضعية سلبية». فهم مستعدون أحياناً لكل التصالحات لتفادي غضب غير اليهود، مما يجعل منهم في النهاية أفضل الحلفاء المحتملين الذين يمكن أن يحلم بهم الأصوليون المسلمون أو الدول العربية التي تتمنى نهاية إسرائيل. وبالفعل، إن غلاة المتزمتين اليهود، بِلَغْمِهم العلمانية الإسرائيلية من الداخل، وبتحويلهم أحياءها إلى مزابل، وباختلاسهم مال دولة الضمان الاجتماعي، وبتضخيمهم بخاصة صفوف السدود البشرية التي أصبحت لا تحول ولا تزول في المستوطنات، وكذلك باغتيالهم اسحق رابين، الرجل الوحيد القادر على إقامة السلام مع ياسر عرفات، قد نجحوا في أن يبرهنوا على مقدرتهم بأن يكونوا أفضل الحلفاء الذين يمكن أن يحلم بهم نظراؤهم من غلاة المتزمتين المسلمين لارتقاء سلّم النفوذ والسلطان.

وماذا لو استفادت الإسلاموية لكي تمتد؟

لقد طاب لبعضُ الباحثين، من أمثال أليكساندر دِلْ ڤالّ A. Del Valle[1]، وصف الإسلاموية بأنها توتاليتارية «خضراء»، جديرة بالحلول محل التوتاليتارية القومية الاشتراكية (النازية)، أو التوتاليتارية الشيوعية. ورغم قيامه بتحقيق وبحث دقيقين جداً، لم ينجُ المؤلف من إغراء تفسير هذا الخطر تبعاً لطبيعة

1- أليكساندر دل ڤالّ خبير أبرزته بكثرة وسائل الإعلام بعد الحادي عشر من أيلول-سبتمبر. مؤلف كتاب: **حروب ضد أوروبا**، الناشر سيرت 2001، وكتاب: **التوتاليتارية الإسلاموية تنقض على الديمقراطيات**، سيرت 2002. وهو يتموضع بصراحة في سياق منطق هنتنغتون، منظّر صدام الحضارات. وعلى الرغم من تبحره الثقافي في مضمار علاقات القوى بين الجماعات البشرية، يستسلم دل ڤالّ للإغراء السهل باعتبار الإسلام يشكل الخطر الأكبر، لأنه يشتمل على طاقة ذاتية من العنف. وقد حمّل الإسلاميين مسؤولية تدهور التراث المطبخي الفرنسي بسبب مقاطعتهم للحم الخنزير.

الإسلام نفسه، بدعوى أن الإسلام ـ بجوهره ـ أكثر همجية وطغياناً من غيره من الأديان. ومع ذلك، كنا رأينا أن المتأولين المتطرفين لكل من الإسلام واليهودية والمسيحية يتشاطرون التعصب نفسه. لماذا إذن، رغم التقارب المدهش في نياتهم وخطاباتهم، تبدو الإسلاموية وكأنها تمثل تهديداً توسعياً عالمياً أكثر راهنية؟ البحث عن جواب صادق لهذا السؤال يتطلب تجنّب الاختزال والدروب المطروقة كما يتطلب صياغة دقيقة للسؤال. هل الإسلاموية أكثر قدرة من غيرها على تحويل حركة دينية راديكالية إلى حركة جماهيرية عابرة للحدود وللطبقات الاجتماعية السياسية إلى حد تشكّل معه كتلة موحدة وقوية بما يكفي لتمثل خطراً توتاليتارياً؟ نحن نجيب بنعم. أما علة مثل هذا التهديد، فينبغي البحث عنها في سلسلة من العوامل التاريخية والجيوبوليتيكية وإشكالات الهوية. فالتهديد الإسلاموي موجود، قبل كل شيء، لأن الوضعية التي تتحرك فيها الحركات الأصولية تتيح لها الاستفادة من تردي الحياة العامة بصورة مأساوية في كثير من البلاد العربية الإسلامية، تحت التأثير المزدوج لغياب العلمانية وغياب الديمقراطية.

الآية المنسية

لئن تقاسم الأصوليون الهمَّ نفسه بشأن فرض قيمَهم على جملة المجتمع، فقد كان تسنى لنا أن نلاحظ أن وسواسهم هذا ليس له المفعول نفسه، وذلك تبعاً لاختلاف مكان الممارسة بين بلدان معلمنة أو غير معلمنة. وتكمن قوة الحركات الإسلاموية في قدرتها على الاعتماد على عدد كبير من البلدان التي تفضّل تطبيق الشريعة بدلاً عن تطبيق العدالة باسم حقوق الإنسان وباسم المصلحة العامة، وهذا حتى عندما تكون الدولة غير أسيرة لرجال الدين، بل حتى عندما تقوم أيضاً باضطهاد الإسلامويين. أيكون في هذا الأمر إشارة إلى أن الإسلام أقل قابلية من الأديان الأخرى للعلمنة، وبالتالي للديمقراطية؟

غالباً ما يُقدَّم ثالث أديان الكتاب على أنه الدين الذي يخلط بملء طوعه أكثر

من سواه الشأن الديني بالشأن الشرعي. فمحمد، مثل موسى وعيسى من قبله، يجسد النبي الذي هو في الوقت نفسه زعيم، بمعنى أنه يبشّر من أجل هداية الناس برؤية جديدة للحياة في نطاق المجتمع. وإذا نظرنا إليهم من هذه الزاوية فإن جميع الأنبياء رجال سياسة، لأنهم كلهم يقدمون تعاليم ـ مثل الوصايا العشر ـ تملي السلوك الواجب اتباعه. ولما ساد محمد على مدينة من المؤمنين، أعطى سلسلةً من الآراء رداً على أسئلة معاصريه. والسوَر المُنزلة في مكة، قبل أن يصير محمد زعيم جماعة، ما كانت لها الدقة نفسها ولا الدلالة نفسها اللتان للسوَر المنزلة في المدينة، حيث يحكم محمد. فالسوَر المدنية قد نزعت بالأولى إلى تنظيم الحياة الاجتماعية والشؤون اليومية للمؤمنين. وإذا رُبطت هذه الأحكام بالأحاديث، التي تعتبر مكملة لها، فإنها تجعل من القرآن كتاباً منزلاً يطرق أحياناً مجالات ملموسة ومحددة للغاية. ولكن على النقيض مما يُظن، فإن المنحى القرآني ليس سياسياً بقدر ما هو شرعي.

لقد حذر عدد من القانونيين واللاهوتيين العرب والمسلمين من إعطاء صفة إطلاقية للمضمون السياسي للقرآن[1]. وهم يرفضون الفكرة التي تقول إن محمداً أقام في أثناء حياته نواة دولة إسلامية، يكون فيها الذين جاؤوا بعده بصورة طبيعية الخلفاء الأوائل. يلاحظ علي عبد الرازق، الذي هو بمثابة المرجع لأنصار هذه القراءة، أن الرسول لم يتخذ قط أي إجراء صريح من أجل ضمان استمرار نهجه في الحكم، كما كان ينبغي لكل رئيس دولة أن يفعل[2]. هذا ما يجعل مليكة زغال تقول: إن العلاقة بين ما هو سياسي وما هو ديني، حتى في الإسلام، يمكن أن يُنظر إليها على أنها علاقة «توتر» أكثر منها علاقة «التحام»[3]. وبالفعل، لا

1- من بينهم عبد المجيد الشرفي أستاذ الحضارة في تونس.

2- علي عبد الرازق: **الإسلام وأصول الحكم**. الناشر لاديكوفرت، باريس 1994. راجع أيضاً: عبده الفيلالي الأنصاري مؤلف عدة بحوث ومقالات عن الإسلام والعلمانية، وبخاصة: (إسلام ـ علمانية ـ ديمقراطية) ظهر في مجلة Pouvoirs العدد 104 السنة 2003.

3- مليكة زغال مكلفة بالبحوث في مركز دراسات الوقائع الدينية. راجع مقالها عن «حكومة المدينة: إسلام تحت التوتر»، المجلة نفسها في الهامش السابق.

يعيّن القرآن أية مرجعية إلى نمط محدد للحكم، على نقيض التوراة التي تقص كيف انحاز «الرب»، في فترة ما، إلى فكرة إقامة ملكية من أجل تطبيق أفضل لشريعته. وعلى العكس، يرى غالب بن شيخ أن آيات عدة تجعلنا نفكر أن محمداً كان يتمنى أن يقيم الناسُ، بعده، ديمقراطية، يميزون فيها بين ما هو سياسي وما هو ديني. تقول واحدة من هذه الآيات: «فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ۞ والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون ۞ والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم يُنفقون» (سورة الشورى، 36-38). هذه التوصية الأخيرة على قدر كبير من الأهمية لأنها أعطت السورة كلها عنوانها، فسميت سورة (الشورى). ويدعو هذا النص بوضوح إلى التمييز بين السلوك الفردي (الذي ينبغي أن يتوكل على الله ويسلم أمره إليه) وبين شؤون المدينة (التي يجب أن يتم فيها التشاور الجماعي). بالتأكيد، إن هذا المقطع غير معروف حقاً، لكن قول يسوع الشهير (أعطوا ما لقيصر لقيصر) لم يكن معروفاً، هو أيضاً، إلى أن أبرزه متدينون تقدميون لكي يبرروا العلمانية.

إن عزو التأخر الدنيوي للمجتمعات العربية الإسلامية إلى الخصوصية القرآنية يعني نسيان أن التاريخ ليس عمل الله، بل عمل البشر[1]. فحتى وإن يكن يسوع قد طالب «إعطاء ما لقيصر لقيصر»، فإن ذلك لم يمنع قط البطاركة الأرثوذكسيين من أن يكونوا زعماء دنيويين، كما لم يمنع القيادات الكاثوليكية من معارضة مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة بكل ما تملك من قوة. فلقد استنكر كل من البابا غريغوريوس السادس عشر والبابا بيوس التاسع العلمانية باعتبارها مناهضة للدين، وداناها بعنف.

وقوانين سنة 1905، التي ثبّتت العلمانية الفرنسية، لا تدين بوجودها إلا إلى تصميم المواطنين ونواب اليسار الراديكاليين المستعدين للمخاطرة بقطع العلاقات

---

1 راجع الكتاب الممتاز: **ديمقراطية بلا ديمقراطيين، حول سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**، بإشراف غسان سلامة، الناشر فايار، باريس 1994.

الدبلوماسية مع الفاتيكان. إن العلمنة، بصورة عامة، كانت دائماً سيرورة منتزَعة من الدين. وسيأتي يوم ـ بلا شك ـ يكتشف فيه المسلمون جماهيرياً سورة الشورى، ويجعلون منها نقطة انطلاق نحو إسلام علماني. المؤسف، الآن، أن اتجاه التاريخ لم يعمل قط لمصلحة أنصار هذا التحديث. وبانتظار قيام «الأمة» بسلوك هذا الدرب، فإن هذه القراءة للقرآن لن يكون لها ـ إلا فيما ندر ـ الوزن الكافي لمقاومة المشاريع السياسية للأصوليين المسلمين الذين يسهل لديهم تأويل الخلافة على أنها «العصر الذهبي»، أي عصر نمط مثالي من الحكم لأنه مشى على خطى النبي.

رفع الخلافة إلى مستوى المثال

تبعَ وفاة محمد مباشرة جدلٌ ونزاع من أجل السلطة بين المدينيين والمكيين [المهاجرين والأنصار]. وتتحدث كتب التراث عن اجتماع «السقيفة»، حيث سيتمكن أبو بكر في النهاية من فرض نفسه، مستنداً إلى حديث يؤيد مسعاه، مدعياً نسيان أحاديث أخرى تنطوي على احتمال تسمية عليّ صهر الرسول، أو عمر وهو صحابي آخر. في هذه الأثناء لم يفكر أحد بتكريم الرسول المتوفى الذي لن يدفن إلا بعد ثلاثة أيام، عندما سينتهي المسلمون من التشاور في ما بينهم لاختيار خليفته السياسي، ويتذكرون وجوب مواراته الثرى. لقد تشاور أتباع محمد فعلاً حين وفاته، ولكنهم لم يختاروا الفصل الرسمي بين السياسي والديني. وهذا أمر مفهوم تماماً في عصر قريب جداً من مرحلة الوحي حيث سيستخدم الإيمان رابطاً وثيقاً لبوادر إمبراطورية تحلم بالتوسع التبشيري، مثل المسلمين هنا مثل سائر الجماعات البشرية التي انضمت إلى عقيدة التوحيد للتوّ. إن الخلافة، وهي أول الممارسات السياسية الحكومية الإسلامية، تشكل خَياراً ظرفياً، لم يتم في زمان الرسول بل في غيابه، ولكنها كافية لكي تترك أثرَ حكومة سيرفعها الأصوليون مثالاً يُحتذى لأجيال آتية وراء أجيال.

كان الخليفة الأول، أبو بكر، صحابياً وفياً لمحمد، اعتنق الإسلام منذ أيامه

الأولى، ويدل لقبه ـ خليفة ـ على كونه يعتبر نفسه خلفاً متواضعاً للرسول. منذ ذلك الحين، وكلما طمحت سلالة إلى السلطة، ما كانت تتمكن منها إلا بوضع نفسها على خُطا مؤسس الإسلام. كما لو أن استلهام العودة إلى أُسس الدين، على آثار الرسول، كان الوسيلة الوحيدة لإرساء شرعيتها السياسية. وتكمن المزاودة الأصولية في قلب أول أزمة خلافية حقيقية مزّقت الإسلام. فيوم اختيار وريث الخليفة الثالث (عثمان المتوفى في 656.م)، قام بعض القريبين من محمد بتجييش قوات عراقية في محاولة لفرض عليّ، فكانت مجابهة بينهم وبين قوات والي سوريا معاوية، إلى أن تمكنت لجنة وساطة وتحكيم من فرضه خليفة رابعاً. وهو حدث سيتولد منه انقسام المسلمين إلى شيعة (أنصار علي)، وإلى خوارج (رفضوا التحكيم)، وإلى سنة (التزموا بسلطة الخلفاء باسم المأثور). وسيترك هذا الحدث سمةً أبدية على الممارسة السياسية باسم الإسلام. وسيولّد ـ بشكل خاص ـ نظرية الخلافة السنية السلطوية بالضرورة، كما لو أن القسر كان الوسيلة الوحيدة لتفادي خطر انقسام جديد[1]. كما سيقرع جرس بداية توظيف الدين كأداة في خدمة المطامح السياسية لأي مُدَّعٍ يريد السلطة. ذلك أن الإمبراطورية التي بُنيت انطلاقاً من المدينة لن تتوقف عن التوسع، وستتنازع سلالات عديدة على قيادتها. فبعد حكم الخلفاء الأربعة الأُوَّل (632ـ661) جاء عهد الخلفاء الأمويين (661ـ750)، ثم العباسيين (750ـ1258)، وأخيراً العثمانيين[2]. وكثيراً ما يُصوّر تَتَابُعُ هذه السلالات كتاريخ متصل من الفتوحات التي يحب الإسلامويون تَصوّرَها عصراً ذهبياً بلا نقيصة، منذ محمد حتى إلغاء الخلافة. بينما الواقع التاريخي أكثر بلبلة وسديمية. فقد بقيت هذه الفسيفساء من الفتوحات مهددة باستمرار بالتفسخ، وكان

1- نقلت مليكة زغال، في المقال المنوه به سابقاً، أن واحداً من أكثر فقهاء المسلمين شهرة (أبا حامد الغزالي) الذي عاش في القرن الحادي عشر كان يقول إن القبول بسلطان جائر أفضل من وضع الأمة على محك الانقسام.

2- عند كل تغيير كبير في السلالات الحاكمة، كانت أرض الخلافة تمتد من شبه الجزيرة العربية إلى قلب إسبانيا، مروراً بالمغرب والشرق الأوسط. وقد اتخذت هذه المنظومة الجغرافية الفسيحة عاصمة لها على التوالي المدينة المنورة، دمشق، بغداد، قبل أن تنتقل إلى الهيمنة العثمانية.

على السلطة المركزية دائماً أن تعيد توكيد نفسها. «هيمنت على التاريخ الإسلامي منازعات سياسية ذات سمة قَبَلية مموهة بمعطف الدين»[1]. هذا ما يقوله محمد سعيد العشماوي، الرئيس السابق للمحكمة العليا المصرية الذي يصارع الإسلاموية منذ سنوات. وفي كل مناسبة ـ أو في كل مناسبة تقريباً ـ يُستَدعى الإسلام في أكثر صياغاته أصولية إلى نجدة الطامحين إلى السلطة.

تطالعنا صورة من هذا السباق إلى اكتساب الشرعية الدينية في القرن العاشر، على سبيل المثال، في شرقي إيران لمّا حاول السلاجقة الحصول على مرضاة الخليفة العباسي بتقديم أنفسهم كأبطال للتزمت السني. ويندرج تاريخ الحركة الوهابية بدوره في سياق هذه التقاليد. ففي 1744، وشبه الجزيرة العربية مأهولة بالقبائل التي تتنازع كلها السلطةَ، فهمَ واحد من زعماء القرى، هو محمد آل سعود، أنه لن يستطيع الفوز بالغلبة ما لم يتحالف مع واعظ مشهور بسلفيته، وهو محمد بن عبد الوهاب الذي كان يستلهم ابن تيمية ويرفض كل تجديد بالنسبة إلى القرآن والسنة، وينادي بدولة ثيوقراطية بالضرورة، تنسجم تماماً مع مطامح ابن سعود. وقد عقد الرجلان اتفاقاً هدفه إقامة دولة إسلامية طبقاً للمفهوم الديني السياسي لابن عبد الوهاب، لكن حكامها من آل سعود. كما وَثَّقت العائلتان هذه الوحدة بتزويج واحد من أولاد ابن سعود لفتاة من بنات عبد الوهاب. هكذا ولدت الوهّابية لتعطي شرعيتها كاملة للعائلة الحاكمة. وعلى هذا النحو نفهم كيف باتت المصلحة تملي على كل رئيس دولة مسلم أن يكون «رسولاً أكثر من الرسول»، مدعياً استلهام الأصولية في سياسته. وهذه التقاليد مستمرة إلى اليوم. ففي بلدان الخليج، يخشى الحكام تمرد أسامة بن لادن، لكن الأمراء معجبون به سراً، والجميع يمولون بوفرة وهّابية تصل عبرها الأموال إلى الحركات الإسلاموية.

1- محمد سعيد العشماوي: **الإسلاموية ضد الإسلام**. الناشر لاديكوفرت، باريس 1991. وقد اعتاد هذا المؤلف على التذكير: «ميزوا جيداً بين الإسلام الأصيل وبين الإسلام السياسي [...] لأن الإسلام السياسي إيديولوجيا كالفاشية أو النازية [...] وهذه الإيديولوجيا تدمّر الإسلام الأصيل وتضع موضع الخطر قيم المسلمين والقيم المؤسِّسة للبشرية». وانظر أيضاً: ريتشارد لابيڤيير: **دولارات الإرهاب، الولايات المتحدة والإسلامويون**. الناشر غراسيه، باريس 1999.

وإذا أضفنا إلى هذه الدفوقات المالية الرغبة الجماعية في إحياء خلافة منتصرة، نجد الورقتين الرابحتين اللتين تتيحان ازدهار الإسلاموية المعاصرة.

التحديث ينوء تحت وطأة صدمة الانقسام

خرجت «الأمة» جريحة مصدومة من حرب الخلافة التي قسمت الإسلام في 656م. ومما زاد في وقع هذه الصدمة النفسية أن القرآن يحذّر باستمرار من خطر ارتكاب الأخطاء نفسها التي ارتكبها اليهود، بحيث أن فكرة العودة إلى إسلام البدايات، وإلى الأسس التي قام عليها، أضحت تمارس إغراءها على الجمهور كلما لاح خطرٌ يهدد وحدة المؤمنين. وتماماً كما قوي التزمت اليهودي في المنفى والشتات، كذلك أفادت انتكاسات التاريخ الأصوليين المسلمين. فعندما وضع ابن تيمية ـ أبو الأصولية التي يستلهمها الإسلامويون المعاصرون ـ الأسس لحرفية دينية قمينة بتجاوز الانقسامات السنية، كان يبحث، منذ ذلك الحين، عن حل لأزمة الهوية في عصره. ففي منتصف القرن الثالث عشر، دفع تدميرُ المغول لبغداد، والانحطاط السياسي الذي تبعه، المسلمين المحافظين إلى توجيه جهودهم كلها نحو أمر واحد: الحفاظ على حياة اجتماعية متجانسة لدى السكان[1]. فقد كانت أمنية هذا المنظّر، من خلال رغبته تجاوز انقسامات المذاهب الفقهية السنية الأربعة، لمّ شَمل جماعة المؤمنين المهددة بالانقسامات. وبعد سبعة قرون من محاولة ابن تيمية بقيت ردة الفعل كما هي. فأولئك الذين عارضوا تجزئة الإمبراطورية العثمانية على يد الاستعمار، استداروا غريزياً باتجاه الأصولية.

يلح برنارد لويس في بحثه الأخير: «**ماذا جرى؟ الإسلام والغرب والحداثة**»[2] على الصدمة النفسية الناجمة عن هذا الشكل من الإذلال التاريخي،

1- محمد إقبال: **إعادة بناء الفكر الديني للإسلام**. لاهور 1951، ص149.

2- برنارد لويس: **ماذا جرى؟ الإسلام، الغرب، الحداثة**. الناشر غاليمار، باريس 2002. ومع أن عنوان الكتاب يبدو وكأنه يجيب عن راهنية أحداث الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، إلا أن الكتاب في حقيقته مجموعة من المحاضرات ألقاها المؤلف بين 1980 و1999.

الذي فُسّر بأنه نهاية العصر الذهبي الذي ابتدأ مع الرسول. وينبغي هنا أن نتذكر عظمة وأبهة هذه الحضارة الإسلامية المتآكلة اليوم بغياب العلمنة. فحتى القرن التاسع عشر كان الغرب المسيحي يُرعب المسلمين بهيئته الفظة المتخلفة الهمجية. لكن ما إن انصرمت عدة عقود من السنين حتى أصبح الغرب، على النقيض من ذلك، قارة القوة الكاسحة. وشكّلت فلسفةُ الأنوار، والعقلانية المستنيرة، والابتكارات التقنية التي نتجت عنهما، جزءاً من هذه القوى الجديدة التي أتاحت للغرب التوسع على حساب الإمبراطورية العثمانية. وكانت النتيجة موت الهلال الخصيب في نهاية القرن التاسع عشر. وقرعت الحرب العالمية الأولى جرس احتضاره. وجاء إلغاء أتاتورك للخلافة في 1919 ليدشن بداية تفكيك الإمبراطورية ودفنها. ووقعت بقايا الإمبراطورية ضحية الأطماع والاستعمار من جميع الجهات. «وأحستْ عوالمُ الإسلام، بالإضافة إلى خضوعها، أن توطن المستعمرين الذين يلتهمون الأرض ويبنون مدناً لسكناهم وحدهم، وكأنه جائحة كاسحة تتضخم» كما جاء في كتاب مارك فيرُّو: «**صدمة الإسلام**»[1].

وإنما على ضوء هذه الصدمة ينبغي قراءة تمرد المجتمعات العربية الإسلامية في مواجهة الغرب، وكم كلفتها هذه المواجهة، المفهومة الأسباب تماماً، من تأخر. فلقد جاءت ولادة الإخوان المسلمين، سنة 1928، بعد سنوات قليلة من جرح إلغاء الخلافة. ويذكّر جيل كيبل بهذا الأمر قائلاً: «تم في آن معاً تقطيع أوصال عالم الإسلام على يد القوى المسيحية، وقلب أوضاعه من الداخل: فالخلافة، التي كانت ترمز إلى وحدة المؤمنين عبر العالم، حلت محلها جمهورية تركية علمانية. ولم يكن إنشاء حركة الإخوان المسلمين إلا واحداً من أشكال الرد على هذه البلبلة»[2]. فقد قَدَّمت الحركة التي أسسها حسن البنا بديلاً ثيوقراطياً ـ «القرآن دستورنا» ـ يجد صداه لدى أكثر فئات الشعب تواضعاً وبساطة، والمتدينة تقليدياً، والتي تفهم هذه الرسالة بسهولة أكثر من فهمها الإيديولوجيا القومية

1- Marc Ferro: **Le choc de l' Islam**, Odile Jacob, PARIS, 2002, P, 24.

2- جيل كيبل: **جهاد**. مصدر آنف الذكر، ص38.

الدنيوية التي طورتها النخب العربية ـ الإسلامية[1]. ولسوف يضع نجاح الإخوان حداً لأي إمكان لتطور الإصلاحية الإسلامية.

كان فكر إصلاحي النزعة قد بدأ بالظهور لدى المسلمين منذ القرن التاسع عشر، ولكنه لم يلبث في النهاية أن اكتسب لوناً أصولياً. وهذا مع أن أفكار جمال الدين الأفغاني (1838ـ1897) الإصلاحية أحدثت أثرها لدى الإصلاحيين السلفيين ولدى الإصلاحيين ذوي النزعة الدنيوية، في آن معاً. ورغم ما بين التيارين من تعارض كبير حول مسائل النظام السياسي والأخلاق الاجتماعية، إلا أنهما يتشاطران هماً مشتركاً: إصلاح الإسلام من أجل صراع أفضل ضد الاستعمار. وصحيح بعد ذلك أن الطرفين يبرهنان عن فوارق فعلية في معايرة هاتين الأفضليتين [إصلاح الإسلام والصراع ضد الاستعمار]، إذ يكافح الإصلاحيون التحديثيون، أو الدنيويو النزعة، بالأفضلية، من أجل دقرطة الحياة السياسية. وهم يتمنون قبل كل شيء ـ على غرار علي عبد الرازق ـ نظاماً لا يكون فيه الإسلام ألعوبة في يد السياسة، بل يحتفظ بالجانب الوحيد الذي لا يشوهه: الجانب الروحي. ولقد وُلدت نزعتهم القومية كرد فعل على الاحتلال غير المشروع لبلدانهم من قِبل القوى الاستعمارية. بالمقابل، يرى الإصلاحيون السلفيون أن المهم في المقام الأول هو وضع حد للفساد والعجز لدى الأنظمة القائمة، من أجل العودة إلى عصر ذهبي أسطوري، عصر خلافة ثيوقراطية فاتحة. من هنا جاءت فكرة العودة إلى رؤية متشددة جداً وحرفية للإسلام. وعلى الرغم من الصورة الإيجابية التي يريد بعض المثقفين تقديمها، إلا أن هذه القراءة الثانية، الأصولية، هي التي فازت، بلا شك، في داخل المدرسة الأصولية التي قادها جمال الدين الأفغاني[2]. وبالفعل، إن ما نجده مكتوباً بقلم حسن البنا، مؤسس الإخوان

1- نذكر أن طامي بريز، رئيس اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، يستخدم هو أيضاً الصيغة القائلة: «القرآن دستورنا».

2- يذكر طارق رمضان في كتابه: **مصادر التجدد الإسلامي** (مصدر آنف الذكر)، مقاطع من محاضرات هدفها الإقناع بحداثية الأفغاني، بخاصة عندما ينوّه بأن الرسول كان ينحي باللائمة على: الجهل والحماقة والظلامية، ويمتدح العلم والفلسفة والمعرفة والتأمل ⇦

المسلمين، وبأقلام أكثرية ورثته، هو هذه القراءة الأصولية، الرافضة لكل تفسير تقدمي لتعاليم الرسول، وبالتالي، كل تحديث للحياة السياسية والاجتماعية. وهم مع ادعائهم الإصلاح، فإن تصورهم للعالم، لو تم تطبيقه لأدى إلى نتيجة مناقضة تماماً لما يتمناه المسلمون الليبراليون: أي إلى مجتمع تُطبق فيه الشريعة على الجميع، تحت سلطة خليفة يملي النظام الاجتماعي باسم رؤية سياسية وحرفية لإسلام الأصول.

العقلانية المُعاشة كما لو أنها «فرمان» غربي

لئن لم يكن الاستعمار مسؤولاً مباشرة عن غياب الديمقراطية الذي كان قائماً قبله وسيبقى بعده في البلدان الإسلامية، إلا أن هذا الاستعمار بوسعه التباهي بأنه عزز مواقع الإصلاحيين السلفيين على حساب الإصلاحيين الدنيويين لدى الجماهير المسلمة في العالم قاطبة. فمنذ زمن طويل كانت وحدة المؤمنين قد أمست مجرد وهم ليس إلا، لكن الاستعمار كشف هذه السيرورة للعيان وتحمّل مسؤولية دور المقَسِّم. وبالتالي سمح للسلفيين بالظهور بمظهر المُجَمِّعين. ولربما كانت هدية أخرى من هداياه المسمومة أنه جعل العالم العربي المسلم شديد النفور من العقلانية. فلئن تكن هذه العقلانية هي في أساس الابتكارات التقنية والتجارية التي سمحت للغرب بتوطيد هيمنته على الإمبراطورية العثمانية، فهذا بالضبط ما جعلها من القيم «الملعونة» التي يسهل تصويرها وكأنها علامة من علائم حضارة العدو. ولا يخلو الأمر هنا من نزعة كلبية Cynisme انتهازية لأن بقاء هذا النفور من العقلانية هو أضمن وسيلة لعدم تدارك المسلمين لتخلفهم في مجال التنمية والتطور، مما يستتبع استمرار تبعيتهم لبلدان الشمال. وانطلاقاً من الاعتقاد بأن المسلمين سيفهمون الأمر في نهاية المطاف، بادرت بعض الدول الغربية،

⇦ والتفكير وبُعد النظر. يجب أن نفهم أن معنى ظلامية هنا ـ كما هو في غالب الأحوال ـ ذاتي جداً ولا يحيلنا إلى رفض التعصب الديني، بل إلى رفض عبادة الأصنام وتعدد الآلهة التي يبرهن التوحيد في مواجهتها عن «نفاذ بصيرة».

كالولايات المتحدة، إلى مضاعفة عدد عمليات الزرع الاصطناعي للديمقراطية، مع كل ما تخفيه من الرغبة في الهيمنة، وبالتالي من إرادة تقوية ذلك النفور، بعد أن فقد الاستعمار المقدرة على أداء هذا الدور.

المثال الذي ينبغي أن يتدبره ويفكر فيه، ملياً، جميع أولئك الذين يَدَّعون القدرة على فرض رد الفعل العقلاني من فوق، هو قصة آخر شاه حكم إيران ـ الذي سينتهي مخلوعاً لمصلحة الخميني. لم يكن رضا خان ـ والد الشاه ـ موضع ثقة الجماهير الإيرانية قط. فلقد استولى على السلطة في 1920 بانقلاب عسكري سانده البريطانيون، مما نزع الشرعية سلفاً عن كل جهوده لقيادة إيران على درب الحداثة. ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف أمر رضا خان بنزع حجاب النساء قسراً. فكانت النتيجة التي حصل عليها ـ بخاصة ـ استيلاد الضغينة الشعبية. بل حتى أكثر النخب الإيرانية استنارة استاءت من هذا الإجراء. فقد كتب الدكتور محمد مصدّق، الذي سيتزعم حركة وطنية ستطيح بخليفة رضا خان: «لم أعتقد قط بأن مثل هذا التغيير يمكن فرضه فرضاً، وكنت معارضاً لنزع الحجاب القسري». وقد عاش مصدق في أوروبا حيث تخلت نساء عائلته عن الحجاب بملء إرادتهن. ومعارضته كانت معارضة مبدئية ضد الإلزام والفرض: «أظن أن نزع الحجاب يجب أن يحصل عبر سيرورة تطورية ينخرط فيها سكان البلاد طوعاً، لا أن يحصل تنفيذاً لأوامر شخص واحد»[1].

تمكن مصدّق من إزاحة وريث رضا خان سنة 1952، وترأس حكومة وطنية ديمقراطية إلى 1953، عندما أطيح به في انقلاب عسكري أمريكي بريطاني، أعاد الشاه محمد رضا بهلوي إلى السلطة. وكان مصدق قد أمم لتوه النفط الإيراني، مما أغضب شركة النفط البريطانية، ويا للأسف، لأنه تمكن في تلك المدة القصيرة من بدء الإصلاحات، مثل إعطاء النساء حق الانتخاب في المجالس البلدية، وهو إجراء استقبله الناس استقبالاً إيجابياً جداً هذه المرة. ولكن لن تكون هذه هي الحال عندما سيتخذ الشاه إجراءات تسير في الاتجاه نفسه. فلقد حصلت

1- عراج أشرف: **مصدّق ومسائل القوانين والسياسات**. طهران 1979.

النساء على حق الانتخاب، وعلى حق الطلاق، وصار سن زواج البنات ثمانية عشر عاماً، ولكن كيف تلقى الناس هذه الإجراءات؟ «بعد الانقلاب العسكري، باشر الشاه ـ بأمر من الإدارة الأمريكية ـ القيام بإصلاحات في محاولة لتلافي نقص شرعيته لدى الإيرانيين وضمان بقائه [...] وفي الواقع، هدفت هذه التدابير إلى تهيئة الجو أمام دخول النساء إلى سوق العمل بأجور منخفضة». لقد صدرت هذه الشهادة عن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، وهي حركة معارضة للملالي لكنها لا تقل عنهم سلفية. تُعلّمنا هذه الشهادة كيف أن الإصلاحات الصادرة عن رئيس دولة هو أداة في يد الغرب تؤدي إلى نتيجة مخيبة بصورة مطلقة. كما تتضاءل أدنى محاولة لنشر الديمقراطية ويضعف تأثيرها، بمقدار ما يتم تلقيها والإحساس بها كإذلال قومي فضلاً عن اعتبارها مشبوهة ذات مقاصد خفية. وقد أذعن الإيرانيون بمرارة لمحاولات الشاه خوفاً من الشرطة السرية. وفي كل مرة كانوا يعبرون فيها عن استيائهم، كانت مظاهراتهم تُقمع بشكل دموي. في مواجهة هذا القَدْر من الاحتقار، لم يجد رجال الدين الشيعة أدنى صعوبة لجمع المتمردين حولهم. لقد استُقبل الخميني كمحرر، وبدعم من النساء تمكن من قلب الشاه في الحادي عشر من شباط-فبراير 1979. ينبغي التفكير بهذا الانقلاب واستخلاص الدروس منه بعد الحرب الثانية التي يقودها التحالف الأنغلو ـ أمريكي ضد العراق.

إلى يومنا هذا، وبعد عدة عقود من السنين من الاستقلال، ما زال الخوف من التدخل الغربي يجمّد في بلدان كثيرة كل سيرورة للعلمنة. وتُقدّم نيجيريا مثالاً ناجزاً عن الآثار المدمرة المتراكمة للإصلاحية السلفية والاستعمار وعجز الحكام الإجرامي. فقد عرف شمال نيجيريا، في القرن التاسع عشر، حركة إصلاح سلفي مهمة، أدت إلى إقامة خلافة في سوكوتو. في أثناء ذلك لم تحاول الإدارة البريطانية النيل من مبدأ عدالة تقام باسم الإسلام، وهي التي كانت لا تريد التدخل إلا في أضيق نطاق. واكتفت بتخفيف العقوبات التي كانت تراها غير معقولة، مثل قطع اليد في حال السرقة... هذا التكييف للعدالة النيجيرية ـ على ضآلته ـ مع قانون العقوبات البريطاني زاد الشعور به سوءاً بعد الاستقلال. فقد فقدت الأنظومة

القضائية صدقيتها كلياً نتيجة لترهلها الإداري وميلها الفطري إلى الرشوى. وكرد فعل، حظيت العودة إلى عدالة غير متهاونة، تقيمها محاكم إسلامية باسم الشريعة، بتأييد شعبي كبير.

منذ 1999، طبقت بعض ولايات شمال نيجيريا، القروية بخاصة، قوانين عقوبات جديدة تسمح للمحاكم الإسلامية بإصدار أحكام بالموت بسبب مخالفات ما كانت عقوباتها قاسية إلى هذا الحد قبل ذلك. وفي هذا السياق صدر الحكم على صفية حسيني بالرجم بسبب الزنى... مع أنها كانت ضحية اغتصاب. أثار هذا الحكم صدمة، بخاصة لدى الڤاتيكان الذي تدخّل للدفاع عن هذه المرأة المسيحية؛ فحاولت الحكومة النيجرية الضغط على المحكمة، غير أن الصعوبات التي واجهتها لإسماع صوتها تنهض مؤشراً على مدى المقاومة التي تولّدها ـ إلى اليوم ـ المشاعر المعادية للغرب. ففي الثامن عشر من آذار-مارس 2002، ذكَّر وزير العدل النيجيري حكام الولايات التي تطبق قوانين العقوبات الجديدة بأن الشريعة الإسلامية مضادة لدستور البلاد المحايد. لكن حاكم ولاية زامفارا، أحمد ساني، أعاده إلى قواعده بقوله: «إن رسائل الاستياء من الشريعة، المرسلة من العالم الغربي مصحوبة بتحيزات مسيحية قَبَلية، هي غير كافية للحكم بلاشرعية الشريعة». يكشف هذا الجواب عن مدى الحاجة إلى توكيد الهوية الذي يتزايد الإحساس به في كل مرة يوجه فيها الاتهام إلى الشريعة لأنها تخالف حقوق الإنسان. حتى هذا المطلب [مراعاة حقوق الإنسان] يجري استنكاره كعلامة من علامات الإمبريالية الثقافية. فههنا تحل الإمبريالية ببساطة محل الاستعمار في سجل أكباش الفداء.

صحيح أن كثيراً من البلاد التي تهزها الإسلاموية هي تلك التي تطابق فيها مجيء الاستعمار مع نهاية الإمبراطورية العثمانية، مثل الجزائر ومصر والفيلبين وباكستان والسودان، وإلى حد ما المغرب وتونس. ولكن هذه البلدان ليست الوحيدة المصابة بهذه الظاهرة. فتركيا والعربية السعودية واليمن وإيران وأفغانستان ما كانت مستَعمَرة، ولكنها ـ بلا شك ـ هي اليوم أكبر ناشري

الأصولية الإسلامية. إن التهديد الإمبريالي، وواقع المعاناة من الهيمنة الأمريكية في هذه البلدان، يولدان أيضاً شعوراً معادياً للغرب صالحاً لإذكاء الأصولية، كما حدث في أيام الشاه، أو في العربية السعودية بعد حرب الخليج الأولى. وقد قام الغزو السوفييتي بأداء هذا الدور في أفغانستان. أما بالنسبة لأكثرية شعوب المشرق والمغرب فإن واقع احتلال إسرائيل لأراض في فلسطين يستخدم ذريعة لتأجيل عملية تحديث الإسلام. على أي حال، هذه هي الحجة التي تتذرع بها بعض الحكومات الديكتاتورية لرفض تطبيق الديمقراطية في بلادها. ففي سوريا، تستمر حالة الطوارئ منذ سنة 1963 بسبب الحرب ضد إسرائيل، وتتيح للحزب الحاكم إرجاء «ربيع دمشق» بلا انقطاع.

هنا كما هناك، ينطوي اتهامُ الغرب بالمسؤولية عن جميع الأمراض المحيقة بالعالم العربي و/أو الإسلامي على ميزة مؤكدة، هي إعفاء أولئك الذين يفترض بهم السعي إلى تحسين أوضاع هذه البلدان من المسؤولية. إن الامبريالية والاحتلال، والنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي كما الاستعمار في ما مضى، تُيسّر بلا جدال، نجاح الأصوليين لدى الشعوب المسلمة، ولكنها لا تُفسّر كل الأمور. إن جعل الإسلاموية المعاصرة الإرث المسموم لهذا التاريخ يعني نسيان مسؤولية مهمة: مسؤولية قادة هذه الشعوب. إن رفضهم قيادة شعوبهم على طريق الديمقراطية هو، بلا مراء، في أصل الشعور الهائل بالإحباط الذي تنمو عليه الأصولية.

الإسلامويون كبديل للتكلس السياسي

ليس التملص من تحديث الإسلام خَياراً انفردت به النخب العربية الإسلامية التي فضّلت الأصولية على العقلانية. فلئن كان «الشارع العربي» يتجه بكثافة نحو الشبكات الإسلامية، فما ذلك إلا لأنه يبحث يائساً ـ قبل كل شيء ـ عن بديل للأنظمة الديكتاتورية والفاسدة التي يعاني منها إلى ما لانهاية. إن خريطة الأنظمة السياسية في المغرب والشرق الأوسط متنوعة: فهنالك الأنظمة الملكية (الأردن والمغرب)، والديمقراطيات الرسمية التي يمسك بها الجيش بيد من حديد (تركيا،

تونس، مصر، الجزائر) والديكتاتوريات الدنيوية (سوريا، ليبيا، عراق صدام حسين)، والديكتاتوريات الثيوقراطية (العربية السعودية وإيران). هذه الدول تتشارك كلها ـ على سويات متفاوتة ـ بكونها خاضعة لأنظمة سلطوية خانقة. وقد ولّدت هذه الأنظمة أجيالاً كاملة مستعدة للتوجه نحو أي مصدر لسلطة بديلة يَعِدها برياح التغيير. وكما رأينا، شكلّ استلهام العودة إلى أسس الإسلام حجة أثبتت دائماً قوتها منذ وفاة الرسول.

لقد سبق لابن تيمية، المفكر الذي يرجع إليه الأصوليون، أن استخدم الشريعة لكي يشكك في شرعية الأمراء. وعلى نقيض فقهاء عصره الذيليين ـ الذين كانوا يتركون الطغاة يتصرفون على هواهم خوفاً من إذكاء نزاعات من شأنها تفرقة المؤمنين ـ كان يتمرد ضد الوراثة السلالية للحكم، مما سبب له كثيراً من الاضطهاد[1]. وهو يشكل إلى اليوم أنموذجاً يقتَدي به جميع الإسلامويين الذين يريدون التمرد ضد السلطة السياسية. ويرى فيه الإخوان المسلمون استمرارية مع ما يسمونه «استشهاد» حسن البنا. ففي سنة 1949، حينما كانت مصر تحت الحماية البريطانية، دُعي مؤسسُ الإخوان إلى سلسلة من اللقاءات بالحكومة. ولكن في مساء أحد الأيام، وهو عائد إلى منزله من اللقاء، جرى اغتياله. وقد رأى أنصاره في هذا الاغتيال عملية من صنع الشرطة السرية. واعتبروها برهاناً عن أن «المصالحة» مع السلطة مستحيلة. ولسوف يتزايد تطرف الإخوان المسلمين بعد الاستقلال. فقد تردد عبد ناصر على الإخوان المسلمين. بل إنه استفاد من شبكاتهم من أجل تحقيق الوحدة الوطنية في مجابهة المحتلين البريطانيين. ولكن لمّا وصل إلى السلطة تغير كل شيء. فالإخوان المسلمون يمثلون تهديداً لسيطرته، فأصبح شرساً لا يرحم. وهكذا حلّ التنظيم، ونفى قياداته أو سجنهم.

1- جيل كيبل: **ثأر الله**. مصدر آنف الذكر، ص53. وحول ابن تيمية راجع أيضاً مقال جيل كيبل: مصر اليوم ـ الحركة الإسلاموية ومأثور العلماء، في مجلة حوليات، العدد 4، 1984. وهنري لاووست: **بحث في العقائد السياسية والاجتماعية لابن تيمية**. القاهرة، المعهد الفرنسي 1939. وإيمانويل سيفان: **ابن تيمية أبو الثورة الإسلامية** ـ بالإنكليزية، إنكاونتر، أيار-مايو 1993.

وفي هذا السياق، ومن داخل السجن، سيقوم واحد من الإخوان هو سيد قطب، بصياغة عقيدة القطيعة الجذرية التي مازالت تستلهمها إلى اليوم الحركات الإسلامية لكي تدعو إلى الجهاد وإلى الكفاح المسلح[1].

نجد عند سيد قطب نفس الاتهام بالانحطاط الذي يشكل وسواسَ الأصوليين البروتستانتيين في مواجهة النزعة الإنسانية الدنيوية. فسيد قطب يضاهي في مؤلَّفيه الأكثر أهمية «**تحت ظلال القرآن**» و«**معالم على الطريق**» العالمَ المعاصر بالحقبة الجاهلية، حقبة عبادة الأصنام والهمجية التي كانت سائدة في مكة قبل الإسلام. وعلى غرار الرسول وصحابته، يجب على المسلمين الحقيقيين ـ كما يرى سيد قطب ـ أن يثوروا ضد السلطة الكافرة، سواء أكان يمثلها الغربيون المستعمرون أم الحكام الساقطون. وهذا اتهام خطير لأنه من المباح سفك دم الكافر في الإسلام... انطلاقاً من هذه القراءة سيقوم إسلامويون قريبون من الإخوان باغتيال السادات الذي فُسرت بادرته السلمية نحو إسرائيل كعلامة كفر. كذلك ـ باسم هذه القراءة ـ يحكم معارضون للنظام السعودي، قريبون من بن لادن، على المملكة النفطية بأنها كافرة. هذه المملكة التي تورطت مع الولايات المتحدة حتى أنها سمحت للجنود الأمريكيين بالتمركز قرب الأماكن المقدسة. إن هذه الدعوة إلى القطيعة الجذرية هي التي تُوَجِّه أيضاً حركات إسلاموية مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ثم الجماعة الإسلامية المسلحة ـ التي تتهم الجبهة بأنها متورطة مع السلطة ـ وهذا ما أدى إلى الزج بالجزائر في أتون الحرب الأهلية.

ما كان للإسلاموية الجذرية ـ لا في مصر ولا في الجزائر ـ أن تجد مثل هذا الصدى لدعوتها لو لم تلم شمل جميع أولئك الذين خاب أملهم بالقومية العربية التي كان رَفَعَ لواءها الإصلاحيون الدنيويون. فطالما كان بمقدور الاستعمار أداء دور كبش الفداء، كانت القومية كافية بتهدئة نفاد صبر الشعوب. ولكن كلما ترسخ الاستقلال ازداد وضوحاً أن نهاية الوصاية الاستعمارية لن تعني عودة العصر الذهبي، حتى ولا بداية تطبيق الديمقراطية في الحياة السياسية. وكان من العسير

1- جيل كيبل: **الرسول وفرعون في منابع الحركات الإسلامية**، مصدر آنف الذكر.

أن يحدث غير ما حدث، لأن بعض القوميين، ومنهم قوميو حزب البعث في سوريا والعراق، اتخذوا علنا التوتاليتارية النازية أنموذجاً لهم. وكما حدث في أوروبا، أدت قوميتهم الاشتراكية إلى إقامة ديكتاتورية لا تطاق. الموقف يختلف في تركيا والجزائر أو في تونس. هذه البلاد بعيدة عن أن تعيش في ظل نظام توتاليتاري، لكنها تتشارك في المعاناة من سلطوية الجيش. وفي مواجهة سلطة خانقة أحياناً، لا تستطيع أية حركة سياسية تتمنى أن تجسّد بديلاً للسلطة القائمة أن توفر على نفسها الرجوع إلى الإسلام. كيف يمكن أن تكون مثل هذه الحركة أكثر شرعية من الجيش، إن لم تمش على آثار الرسول؟ هذه الحكمة تنطبق أيضاً حتى على تركيا، مقر الإمبراطورية العثمانية الذي جرى تحويله من قبل أتاتورك إلى رمز للعلمانية.

لقد أظهرت الجمهورية الكمالية أنها الأكثر تصميماً ـ بلا شك ـ على استئصال التأخر الذي يُعزى إلى الدين الذي حمّله أتاتورك مسؤولية تقهقر الإمبراطورية العثمانية، فأقدم على تحديث البلاد متسلحاً بإرادة من حديد. فبدأ بإلغاء الخلافة وإعلان دولة جديدة في 1923. بل إنه أعطاها اسماً جديداً ووضع المرجعية العرقية محلَ المرجعية الدينية. فقبلئذ كان يُشار إلى البلاد ـ غالباً ـ بأنها «مملكة محمية من الله»[1]. بعدئذ، صار اسمها تركيا ـ بلاد الأتراك ـ وبدأ الشروع في عمل كل ما من شأنه إدخال تركيا الجديدة هذه في الحداثة العلمانية. وهكذا فرض أتاتورك استعمال الأبجدية اللاتينية، وألغى المحاكم الإسلامية، مما أنهى ارتداء الحجاب الإجباري، وتعدد الزوجات، وعدم مساواة النساء في مجال الزواج، والطلاق والإرث. حتى أنه أعطى النساء حق الانتخاب قبل فرنسا. كما جرى النص بوضوح على الفصل بين الشأن السياسي والشأن الديني في قانون العقوبات وفي الدستور. وقد تم توكيد العلمانية في المادة الثانية منه، بينما حظرت المادة الثالثة تعديل المادة الثانية. ولما كانت شرعية أتاتورك غير شرعية شاه

1- جين هيرفي: **تركيا La Turrquie**، الناشر كارتالا، باريس 1996. وكذلك روبير مانتران: **تاريخ الإمبراطورية العثمانية Histoire de L'Empire Ottoman**، الناشر فايار، باريس 1998.

إيران، فقد انتهت إصلاحاته إلى الدخول في سلوك الأتراك. لكن للأسف، لم يؤد هذا السير القسري نحو العلمنة قط إلى دقرطة فعلية كانت ستحرم الجيش من سلطانه العسفي. بل نصّب العسكريون الأتراك ـ على النقيض ـ أنفسهم حراساً شرسين على الإرث الكمالي. فخنقت وحشيتُهم وتعدياتهم السلطوية الأتراك، وهذا دون أن نتحدث عن مصير الأكراد. وكانت النتيجة أنه بعد بضع سنوات من وفاة أبي العلمانية التركية، بدأت الحركات الإسلامية ترى النور. وأعلن حزب السلامة الوطنية، المؤسس في 1972، العودة إلى أسس الإسلام، مستنكراً الوثنية العلمانية، ولكن بدون أن يمنعه ذلك من أن يكون داعية أيضاً إلى التصنيع والتمَدْيُن من أجل إخراج الأتراك من المأزق الاجتماعي. وقد اضطُر الإسلاميون، كيما يصغى إليهم، إلى إضفاء طابع مدني على خطابهم السياسي، ووعدوا باحترام العلمانية قبل وصولهم إلى السلطة سنة 2003 تحت راية حزب العدالة والتنمية الذي يُقَدّم على أنه «حزب إسلامي معتدل». وبالفعل، يختلف الإسلاميون الأتراك كثيراً عن الأصوليين السعوديين أو السوريين: فهم أطلسيون، وينادون بدخول تركيا إلى منظمة الوحدة الأوروبية، حتى أنهم يقدمون أنفسهم كمعادل للديمقراطيين المسيحيين مثل حزب «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» الألماني: «نحن حزب محافظ وديمقراطي مثل حزب CDU الألماني، الذي نشترك معه في نقاط كثيرة. إننا ندافع عن الأفكار نفسها في ما يتعلق بالعائلة والقيم التقليدية». هذا ما يردده باستمرار زعيم «العدالة والتنمية» رجب طيب أردوغان. وهذا الاضطرار من جانب الحزب الإسلاموي الحاكم في تركيا إلى تبرير نفسه والتموضع على آثار الديمقراطيين المسيحيين ليس أمراً عديم القيمة، بل يؤكد مدى قدرة الدستور العلماني على احتواء الأصولية، حتى لو لم يكن هذا الدستور ذا فاعلية تامة إن لم تواكبه عملية دقرطة حقيقية.

القديم البالي يحابي الأصوليين على حساب الحداثيين

لا يتحمل الحكام العرب مسؤولية صعود الإسلاموية بفعل إذكائهم الوساوس

والتطيرات والمخاوف البدائية لصالح ديكتاتوريتهم، بل يتحملون هذه المسؤولية أيضاً ـ وعلى وجه الخصوص ـ من جراء عجزهم عن تقديم أفق آخر لشعبهم غير أفق الكبت والإحباط. ففي سنة 2002 نشر برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقريراً عن التنمية البشرية في البلدان العربية، كتبه خبراء عرب عن الأوضاع في هذه البلدان. ويتناول التقرير أوضاع اثنين وعشرين بلداً عضواً في الجامعة العربية. وعلى الرغم من أن المنطقة زادت ثراءً بصورة عامة، إلا أن قطاعات الصحة والتعليم ما زالت تعاني إهمالاً خطيراً. واستناداً إلى واضعي التقرير، تبدو الثروة البشرية مخنوقة بفعل «غياب حرية الخيار، وانعدام ترقية النساء، ونقص المعرفة». فهناك نحو من خمسة وستين مليون أميّ بين البالغين، وعشرة ملايين طفل لا يجدون سبيلاً إلى المدرسة. وهذه الظاهرة ستتفاقم لأن مخصصات التعليم التي شكلت نسبة عشرين بالمئة من الإنفاق في الثمانينات انخفضت اليوم إلى عشرة بالمئة. كذلك يغيب الانفتاح على العالم الخارجي غياباً فظاً. إذ يترجم العالم العربي كله ثلاثمئة كتاب تقريباً في السنة، أي أقل بخمس مرات مما يترجمه بلد كاليونان. في حين تبقى مساهمة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية أضعف مما هو معروف في العالم كله. وأخيراً يزيد عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية الاثنين والعشرين عن اثنين وعشرين مليون شخص. ولا تشكل الدولة في هذه المنطقة من العالم مورداً، بل تمثل وزناً ضاغطاً جائراً، ينبغي تحمله بشكل أو بآخر ولكن مع اللجوء في الوقت نفسه إلى الاستراتيجيات الفردية والشبكات الأهلية للتضامن. وإذا أضفنا إلى تخلي الدولة عن واجباتها عنفَها ووحشيتها، وجدنا أنها هي التي تدفع مواطنيها إلى أحضان أول حركة قادرة على تلافي بعض حوائجهم المادية، بخاصة إذا كانت هذه الحركة قادرة على جعلهم يحلمون[1].

1- لا يفتأ العلمانيون الإسلاميون يذكّرون بهذه الوقائع. يقول مثلاً مالك شبل: «يأتي أكبر خطر يهدد الشعوب العربية والإسلامية من رفض الحكام تحديث الأنظومة السياسية التي عفا عليها الزمن، وتأجيلهم بانتظام الإصلاحات التي تزعجهم: القانون المدني، والتمثيل السياسي، وبخاصة مدة البقاء في السلطة [...] فإما أن يحفر برلمان كل دولة في الرخام ضرورة الفصل بين الشأن الديني والشأن السياسي، وإما أن يصبح المجال العربي ثيوقراطياً في أقل من عشر سنوات»، صحيفة لوموند الحادي عشر من آذار-مارس 2003.

على هذه الأرضية المزدوجة، التعليم والأمل المهمَل ـ بشكل خاص ـ تزدهر مدارس الجماعة الإسلامية. فلقد افتتحت هذه المنظمة الإسلاموية الباكستانية اثنتي عشرة مدرسة في بلوشستان العام 1992. وفي غياب سياسة تعليم عام فاعلة، كما في باكستان، أصبحت المدارس الدينية الأصولية المكان الوحيد للتأهيل الاجتماعي لآلاف الشباب، كما أصبحت ملجأ وملاذاً لتلقي المساعدات العامة[1]. فكيف نستغرب بعدئذ تأثرهم بالدعاية الإسلاموية؟

هذا لا يعني أن البوار الاجتماعي أو اليأس قادران وحدهما على تفسير الانتقال إلى العمل الإرهابي. سنرى في الفصل القادم أن الانتحاريين الإسلامويين هم في أغلب الأحوال مناضلون جاء تطرفهم من الحقد لا من اليأس. كثيرون منهم شبوا في الغرب، حيث تمتعوا بسوية ما من الرفاه الاجتماعي. ينبغي التفريق جيداً بين انتقال بعض الأفراد إلى الفعل الإرهابي وبين التأخر العام في مجال الدنيوية. ولئن كانت الضائقة المادية هي في أصل الإرهاب، إلا أنه من الواضح ـ في المقابل ـ أن نقص التنمية في بعض البلدان العربية و/أو المسلمة، ليس منقطع الصلة بعجزها عن التحول إلى العلمانية. والظاهرتان تساند كل منهما الأخرى.

إن القوى القادرة على تحديث المجال السياسي للعالم العربي و/أو الإسلامي ونشر الديمقراطية فيه وعقلنته، هذه القوى موجودة. فحتى في العربية السعودية يوجد صحفيون مثل رائد سعود قسطي يحاولون، مقالاً بعد مقال، جعل مواطنيهم يفكرون بتقادم بعض القوانين المتعلقة بالنساء، وبالأجانب، وبالسلطة الشاذة التي تتمتع بها الشرطة الدينية (المطاوعة). وعبر أصوات هذه النخب، لا عبر القنابل الأمريكية، نستطيع أن نعلق الأمل على خروج المنطقة من سطوة الدين. لا يمكن لأي شيء أن يكون له من الوقع ما كان للمظاهرة الشعبية التي نظمها المراكشيون بعد الاعتداءات الإسلاموية التي شوهت وجه بلادهم في أيار-مايو 2003. ولا شيء يمكنه إنعاش الألم كانتفاضة الجامعات الإيرانية التي جرت في

1- وليام مالي: **الأصولية تولد من جديد**، **Fundamentalism Reborn**. الناشر جامعة نيويورك 2001.

تلك السنة نفسها. فقد تمكن الشارع ـ أخيراً ـ بالإضراب وبمنبهات السيارات من المطالبة بالحرية التي يحلم بها. ونظام الملالي الذي يدعّي أنه إصلاحي قد يسقط ذات يوم لأنه خان هذا الوعد. وهذا حتى ولو حاول اليوم تشويه حركة الجامعيين بالقول إنها موضوع تلاعب من الخارج. هكذا صرّح وزير الإعلام، في محاولة لإقناع الناس بوجود مؤامرة تدبرها الولايات المتحدة: «لقد سجلت أجهزتنا المتخصصة خمسة عشر ألف اتصال هاتفي مع الخارج»[1]. أما الأفضلية الأولى لدى الوزير فهي السعي بكل الوسائل التقنية الممكنة لمنع استقبال برامج تلفزيون المعارضين الإيرانيين NITV الذي يبث من لوس أنجلس.

هنالك شيء ما يتحرك من الشرق الأوسط إلى المغرب. إذ تكتشف الشعوب، عبر الفضائيات، حساً نقدياً جديداً. إن مولد قناة كالجزيرة هو بالتأكيد أفضل ما حدث للناطقين بالعربية منذ عهد بعيد. لأنهم شاهدوا للمرة الأولى حكامَّهم يسألهم صحفيون عرب أحرار ـ نسبياً ـ بلا مجاملات. حرية «النغمة» تشكل في الواقع الضمانة الوحيدة الحقيقية للاستماع والتلقي، طالما أن العرب قد أتخمتهم الخطب المراقَبة. وللحال، صنعت المبادرة القطرية مزاحمين، إذ بادرت أبو ظبي والإمارات إلى إحداث قناتين تلفزيونيتين تتمتعان بدورهما بقدر من حرية «النغمة».

تجلب هذه الأقنية إلى المتلقين العرب إمكانية فكر نقدي ـ فكر جاء أخيراً من الداخل ولم يفرض من الخارج ـ بوصفه الطريق الوحيدة الممكنة نحو الانعتاق الديمقراطي. وبانتظار ذلك، لا يوفر أفراد النخب في العالم العربي ـ الإسلامي أي جهد من أجل التعجيل بهذه السيرورة. وقد سارت في هذا الاتجاه الكلمات التي ألقيت في مؤتمر الثقافة العربية الذي عُقد في القاهرة من الأول إلى الثالث من حزيران-يونيو 2003. كان بين المدعوين البارزين الشاعر المصري أحمد عبد المعطي حجازي الذي طالب بتطبيق مبدأ الفصل بين الديني والسياسي في البلدان العربية: «نحن بحاجة إلى هذا الفصل أكثر من الغرب ومن المسيحيين». والأكثر

1- أكبر هاشمي: إيران: التمرد قُمع، بانتظار المرة القادمة. همشهري طهران. نقلتها كورييه أنترناسيونال، العدد 662.

دلالة رمزية بعد أن جمال البنا نفسه استفاد من هذا المؤتمر لكي يتمنى تطوير العلمانية لأن السلطة السياسية تدمر الدين. قال: «الإسلام دين وأمة من المؤمنين، وليس ديناً ودولة. ولن تتمكن الدولة من أن تقدم للدين أي شيء مفيد، فذلك ليس من شأنه إلا أن يولّد إرهاباً وقمعاً». ودعا بعده المفكر السوداني حيدر إبراهيم العرب إلى النقد الذاتي: «تتحفظ المجتمعات العربية وتمتنع عن التغيير. ونحن نحكي بلا توقف عن المشاكل الخارجية، ونذكّر دائماً بنظرية المؤامرة لكي نتفادى مواجهة مآسينا الداخلية».

ستتوصل هذه النداءات إلى إعطاء ثمارها ما إن يتيح لها ذلك قيام جو دولي مُطَمْئِن. بانتظار ذلك، يبقى النقد الذاتي ممارسة خطرة فعلاً في العالم العربي الإسلامي. ففي السابع والعشرين من أيار-مايو 2003، صُرف رئيس تحرير صحيفة «الوطن» السعودية، جمال خاشقجي، بأمر من وزارة الإعلام لأنه انتَقد التأثير الذي لابن تيمية على الجهاديين. ذلك أن ابن تيمية هو الأب الروحي للوهابية: «كيف توصل هؤلاء المجرمون إلى سفك دماء المسلمين والأطفال؟ لقد استندوا إلى فتوى لابن تيمية تقرر أنه إذا التجأ كفار واحتموا بمسلمين، أي إذا استخدم الكفار المسلمين دروعاً لهم، يُسمح بقتل هؤلاء المسلمين للوصول إلى الكفار»[1]. ينتقد الكاتب ابنَ تيمية لأن رسالته مناقضة لأقوال الرسول الذي كان يوصي المجاهدين بألا يقتلوا النساء والأطفال. ويستنكر بصراحة الدور المأساوي الذي يلعبه هذا النموذج: «يجب أن نكف عن التظاهر باللطف وأن نؤكد: كانت أقوال ابن تيمية خطأ، وشكلت كارثة فعلية، أدت إلى الفوضى، وإلى تهديد الوحدة الوطنية والعودة إلى الجاهلية، لأن أولئك الذين يعتبرون أنفسهم رؤساء دينيين سيحاولون القضاء على كل ما يعتبرونه رذائل. فأولئك الذين يظنون أن الموسيقى ينبغي تحريمها سينسفون المتاجر التي تبيع التسجيلات، كما أن من يعتبرون تدخين النرجيلة ممنوعاً سيقومون بتفجير المتاجر التي تعرضها، وهكذا دواليك. وهذا الكلام ليس مبالغة، وليس اليوم الذي سيفتحون فيه النار على صحون

1- خالد الغنمي: الفرد والوطن يأتيان قبل ابن تيمية ـ الوطن، 22 أيار-مايو 2003.

الاستقبال الفضائي ببعيد». تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الكاتب كان قد أُبعد عن صحيفة «Arab News» بسبب مقالاته التي تنتقد «المطاوعة»، أي الشرطة الدينية السعودية.

العجز عن التطور نحو الحداثة ليس من فعل الإسلام، لأنه يوجد مسلمون متنورون بما يكفي لكي يتمنوا هذا التطور. للأسف، مازال هؤلاء أقلية حتى اليوم. ولدواعي رفض الهيمنة الغربية، نجد الحركات الشعبية الحقيقية لا تقودها عقلية متنورة، لكنها تمتح راديكاليتها من السلفية المسلمة، مُخاطِرةً بإدامة القديم البالي والتخلف اللذين سمحا للغرب بإرساء قواعد هيمنته على الشرق. وإزاء الغياب المفجع للديمقراطية وللحريات الفردية في البلدان المسلمة، يبدو إغراء الاستمرار في التطلع إلى الماضي أكبر من إغراء النظر نحو المستقبل. والنتيجة هي اضطرار المثقفين المسلمين القادرين على البدء بتحديث تعاليم الإسلام إلى التزام الصمت، بحجة أن الإصلاحية السلفية هي الوسيلة الوحيدة لرفع رأس المسلمين في مواجهة الإمبريالية الغربية. ولا ريب في أن الإسلاموية تستفيد، أكثر من أية أصولية أخرى، من سياق دولي يسمح لها بأداء دور المقاوم الشهيد ضد الإمبريالية والصهيونية والسلطات الفاسدة والديكتاتورية في البلدان العربية و/أو الإسلامية. ومهما حاولت هذه الأنظمة اضطهاد الإسلامويين خوفاً على نفسها من الإطاحة بها، فإنها لا تفعل بذلك سوى تقويتهم طالما أنها لم تقطع الحبل السُّري الذي يربط السياسي بالديني قطعاً نهائياً. فمجرد العمل باسم الدين في بلد، السلطة الزمنية فيه غير متميزة عن السلطة الروحية، يجعل الأصوليين في الواقع متفوقين على العلمانيين. فالأصوليون المسلمون، بنسبتهم أنفسهم إلى السلفية، يبدون في عيون السكان شرعيين حالما يطبق البلد المعني قوانين مستلهمة من الشريعة بصورة غامضة. والحال أن الهيمنة القانونية للإسلام لا تكف عن التزايد منذ أن ظن حكام البلدان المسلمة، الخاضعون للضغط الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، أنه باستطاعتهم التفاوض من أجل إنهاء الإرهاب بتقديم تنازلات للأصوليين فيما يتعلق بتطبيق الشريعة.

وهم التطبيع الإسلاموي، أو الوزن الواقعي جداً للشريعة

في العام 2000، أي قبل سنة من الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، استخلص جيل كيبل في كتابه «**جهاد**» نتيجةً تتنبأ بـ«الغروب المرتقب للإسلاموية». كما أنتج مراقبون آخرون أدبيات غزيرة ليبرهنوا عن أن الثورة الإيرانية لم تكن سارية العدوى إلى الحد الذي تُوقِّع في حينه. فحظوظ دولة شيعية في إشعال الإسلام السني ضئيلة... وفي الجزائر، لوحظ المأزق الذي وصلت إليه حرب العصابات. كما بدت إسلاموية الإخوان المسلمين في مصر وكأنها استنفدت قواها. وتنوقلت أنباء عن إبادة الإسلامويين في الفيليبين. أما الإسلام المغربي أو التونسي أو التركي، فإنه ما عاد مصدر قلق حقيقي. وحتى الحادي العشر من أيلول-سبتمبر، إذا نظرنا إليه من هذا المنظور، يمكن أن يعطي الانطباع بأنه ليس إلا طلقة يائسة من أجل الشرف فقط، وعملية مسرحية تخفي عجزَ الحركات الإسلاموية عن الوصول إلى السلطة.

يصطدم هذا التحليل بعقبة مألوفة: فلكثرة ما يركز الباحثون والصحافيون اهتمامهم على احتمالات الوصول إلى السلطة من فوق، يغيب عنهم أن هذا التهديد قد يأتي من تحت. وبكلمة أخرى، لكثرة التركيز على مسائل السياسة المباشرة أو على العلاقات الدولية، يقلل هؤلاء المراقبون أنفسهم من أهمية التأثير الذي يمكن أن يكون للأصولية على الحياة اليومية، وعلى قضايا المجتمع التي تشكل جزءاً من السياسة أيضاً، كقضايا حقوق النساء، والأقليات الجنسية، أو الثقافة. والحال أن حكام البلدان التي تهزها الإسلاموية قد اتجهوا، في السنوات الأخيرة، إلى التفاوض على هدنة ما لقاء إعطاء الشريعة وزناً متزايداً. وكلما وجب عليهم التوفيق بمزيد من الصعوبة بين تطلعات شعوبهم المناهضة للولايات المتحدة وبين المطالب الدولية، ازدادت تنازلاتهم الاجتماعية لصالح الإسلامويين.

تتجلى هذه الموازنة البهلوانية بصورة فاقعة في مصر على وجه الخصوص. ففي السنوات الأخيرة بذل الإسلامويون بعض الجهود: فلقد صادقت الجماعة الإسلامية، مثلاً، على الإصلاح الزراعي الذي شرع به حسني مبارك. أما تنظيم

الجهاد الإسلامي المصري، فقد دان علناً اعتداء الحادي عشر من أيلول-سبتمبر ومنحى بن لادن الجهادي. بالمقابل، أظهرت الحكومة اندفاعها ـ غير المسبوق ـ إلى فرض احترام الأخلاقيات الدينية. تشهد على ذلك قضية المثليين الجنسيين الاثنين والخمسين التي أحاط بها صخب شديد. ففي ليلة الحادي عشر من أيار-مايو 2001 أمرت حكومة حسني مبارك بالإغارة على «سفينة الملكة»، وهي ملهى ليلي يلتقي فيه المثليون، فاحتجزت الشرطة المصريين دون الأجانب. وأظهرت الطريقة التي غطى بها الإعلام المصري هذه القضية الرهان الخفي لهذه الاعتقالات الرمزية. والواقع أن المجتمع المصري يبدو ـ كما في بعض ولايات نيجيريا ـ متلاحماً ضد المثليين، لا بسبب الرغبة في محاربتهم فعلاً، بل لأجل التضحية بهم كرموز لمقاومة القيم الغربية. وهكذا نشرت صحيفة «المساء»، القريبة من السلطة، أن «عبدة الشيطان» قد اعترفوا «بأنهم استوردوا أفكارهم المنحرفة من جماعة أوروبية». أما من وجهة نظر «روز اليوسف» فالواضح «أن إسرائيل متورطة جداً في القضية». وتقول المجلة أيضاً إنه تم اكتشاف البيان السري للتنظيم الذي نعرف منه أن دين المتهمين هو دين لوط!

من الناحية النظرية، يمكن لهذا النمط من الخطاب أن يبدو إسلاموياً نموذجياً. أما عملياً فهو ينمّ عن أن الحكومة المصرية قد تخصصت بالمزاودة على الحركات المتطرفة التي تدعي بأنها تكافحها. وهكذا نشرت الأهرام، صحيفة الدولة، مقالة من النمط نفسه. ومنها يُفهم أنه لا يعرف أحدٌ كالحكومة الظهور بمظهر الحريص جداً كلما تعلق الأمر بالأخلاق. والنتيجة أن الإسلامويين لا فائدة منهم لأن الدولة تقوم بعملهم.

وقد تجنبت المنظمات غير الحكومية، مثل المنظمة المصرية للحقوق الإنسانية، المنتسبة إلى الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، القيام بأي فعل شجاع. بل على العكس، فقد صرح أمينها العام حافظ أبو سعدة: «لا يمكن لأعمالنا المستندة إلى تفويض شعبي أن تناقض، في أية حال من الأحوال، القناعات السائدة في المجتمع [...] هذا الموضوع ليس محاكمة ذات صلة بالحريات، لكنه قضية دعارة

[...] وليس بوسعنا الموافقة على الممارسات المتطرفة والشاذة»[1]. هذا الاعتراف بالضعف بليغ الدلالة عن مدى عجز المناضلين من أجل حقوق الإنسان في بلد مثل مصر، وبالتالي عن مدى غياب أي «نيران مضادة» قادرة على التقليل من مقدرة الأصوليين على الأذى.

ولمّا كانت كل مقاومة من الداخل تبدو مستحيلة، لذا لا يمكن إلا أن تأتي من الخارج، ولو جازفت بتقديم «القمح لطواحين» الحركات الإسلاموية التي لن تتلكأ عن استنكار التدخل الغربي. وهكذا نوهت منظمة العفو الدولية بأن إجراءات الحكومة المصرية مخالفة للمادة الرابعة عشرة من الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه مصر. كما تدخّل عدد من رؤساء الدول، مثل الرئيس شيراك، لدى حسني مبارك الذي باتت كل زياراته إلى الدول الغربية مصحوبة بمظاهرات احتجاج، حتى انتهى الأمر في حزيران-يونيو 2002 بالعودة عن الحكم بالنسبة لواحد وعشرين من المحكومين. لماذا العفو عن نصف العدد؟ هذا الحكم _ المتردد _ هو على صورة السياسة ذات الحدين التي تقودها بقصر نظر بعض الحكومات العربية، كالحكومة المصرية. فحتى الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، كانت أولويتها إعطاء ضمانات للإسلامويين. بعدئذ صار المطلوب في المقام الأول تهدئة الأمريكيين. والمثليون الاثنان والخمسون هم رهائن هذا التردد. فمصيرهم يتأرجح تبعاً لمتطلبات اللحظة الراهنة سياسياً. وهكذا، وبعد أن اتُّهم بكونه عميلاً إسرائيلياً طوال عدة أشهر، أصبح شريف فرحات، المتهم الرئيسي، مشبوهاً بكونه إرهابياً مسلماً. يقول محاميه فريد الديب: «اعتُقل شريف بتهمة احتقار الإسلام، وعندما قَدمتُ احتجاجاً، عرضت أجهزة الأمن على المحكمة مذكرة تشير إلى أنه عضو عامل في حركة الجهاد».

فن التقلب الذي يمارسه رئيس دولة مثل مبارك بليغ الدلالة على اللعبة المزدَوجة، الداخلية _ الخارجية، التي يتعاطاها زعماء البلاد المصابة بآفة الإسلاموية. فهي في وجهها الخارجي تريد الإقناع بأن الموقف والإسلامويين

1- الأهرام، أيار-مايو 2001.

تحت السيطرة. بينما ينبغي في الداخل فعل النقيض، والبرهنة للشعب عن أننا نقاوم الضغط الغربي والقيم الغربية. وهكذا ازدادت بعد الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، زيادة هائلة، الأحكام بإدانة الزنا، أو قطع الرؤوس بتهمة المثلية الجنسية، كما في نيجيريا أو العربية السعودية. والتوجه الرسمي السائد اليوم هو إلى تطبيع العلاقات بين مختلف الأنظمة السياسية والإسلامويين، لكن هذا النبأ ليس ساراً. فالكاتب أوليڤيه روا يشير في مقالته «إسلاموية وقومية» إلى أن إسلامويين كثيرين يتظاهرون بالتخلي عن مطامحهم الجهادية الأممية لصالح تركيز الاهتمام على قضايا أكثر ذرائعية وأكثر وطنية، وهذا ما يسميه: «قومنة الإسلاموية»[1]. غير أن هذه «القومنة» تتأدى إلى إلغاء تهميش الإسلامويين في بلدانهم. والنتيجة أنه لم يسبق لهم أن حصلوا على مثل هذا النفوذ في المجال القانوني. والحال أن الهيمنة القانونية هي العامل الأول الذي يخدم الهيمنة السياسية للإسلام. فما دامت هناك صلة تربط الدين بالقانون، فإن المحاولات الهادفة إلى نزع الشرعية عن الأصوليين تكون أشبه بجهود بستاني يريد قتل العشب المؤذي بقطع أوراقه، بدون أن يقتلع جذوره. والنتيجة أن الأحزاب الإسلاموية، البعيدة عن الانهيار، تضمن لنفسها، منذ الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، فترة استشفاء تعيد إليها الشباب والحيوية. لقد وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، وضاعف الحزب المغربي الذي يحمل الاسم نفسه عدد مقاعده في مجلس النواب ثلاث مرات. وحصلت الأحزاب الإسلاموية والشيعية على انتصار كاسح في البحرين. كما ألغيت انتخابات أردنية خوفاً من المد الإسلامي[2].

1- في مجلة Pouvoirs، العدد 104.

2- جوزيف سماحة: «صناديق الاقتراع بدلاً من الأسلحة». في «ديلي ستار» البيروتية، نقلتها كورييه أنترناسيونال، العدد 628، 14_20 تشرين الثاني-نوفمبر 2002.

الفصل الخامس

الكراهية تغذي الكراهية

فُسِّرَ عنف اعتداءات الحادي عشر من أيلول-سبتمبر ـ أحياناً ـ على أنه علامة على همجية خاصة بالأصولية الإسلامية. غير أن الإرهاب، واللجوء إلى العنف بصورة أعَمّ، ليسا حكراً على الإسلاموية، رغماً عن أن التوظيف الأداتي للإسلام يشكل بالفعل قسماً من الأوراق الرابحة الكبرى التي تستعملها بعض الجماعات الإرهابية لكي تستثير حميّة أفرادها. من ذلك أن «حماس» تشجع مناضليها على أن يصبحوا شهداء بوعدهم بأن الله سيكون إلى جانبهم: «كتبَ الله لأغلبنّ أنا ورسلي إن الله قوي عزيز» (سورة المجادلة، الآية 21). فهل نستنتج من هذا بأن «محمداً كان إرهابياً» كما فعل جيري فالويل Falwell غداة الاعتداءات على مركز التجارة العالمي؟ هذا، في الوقت الذي يحاول فالويل نفسه فرض شريعته باسم دينٍ ما كان مسالماً دائماً. فالتاريخ القريب مليء بالجرائم المرتكبة باسم المسيحية، دون حاجة إلى استدعاء الحروب الصليبية.

يُمثّلُ الإيمان ـ بصورة عامة ـ ذريعة مُثلى لإقامة معسكرات، ولإرسال البشر لكي يقتتلوا باسمه. ولئن كان ثمة فوارق بين أديان الكتاب الثلاثة ـ تعود إلى سياق ظروف تَفَتّحها وإلى شخصية كل نبي من أنبيائها ـ إلا أنها تلتقي في نقطة واحدة: هي ادّعاؤها ثلاثتها امتلاك الحقيقة باسم وحي غير عقلاني، مما يجعلها مؤهلة بالقوة لاحتضان مشاريع متعصبة. وبكلمة أخرى، ربما كانت مقاربة المتدينين اليهود والمسيحيين والمسلمين للأشياء وممارستهم لا تخلو من الاختلاف بصدد بعض النقاط، لكن الأصوليين هم أشبه بتوائم. وهذا إلى حد

نستطيع معه أن نعدّد إلى ما لانهاية المجازر والاعتداءات والحروب التي جرت تحت غطاء الدين. هذا العنف ليس عرَضاً عارضاً. إنه يُشكل جزءاً من الرسالة الأصلية التي تقدمها كل واحدة من ديانات الوحي الثلاث في نطاق كون كل دين قد صُمِّم من أجل تقديس عقيدة على حساب العقائد الأخرى كلها. مما دفع كلود ليفي شتراوس إلى القول: «ليس هناك ما هو أخطر على البشرية من الأديان التوحيدية».

أكثر ديانات الكتاب انطواء على ذاتها هي الديانة الأولى اليهودية بلا شك. فما تتميز به من إرادة في زيادة المؤمنين بها بالولادة، وليس بالاعتناق، عن طريق فرض الزواج من داخل الجماعة الدينية نفسها، لا يُشكل دعوة إلى التسامح أو إلى التعايش السلمي مع المؤمنين الآخرين. وإله التوراة إله مهدِّد، يتوعد دائماً بالعقاب كل من يكف عن عبادته أو اتباع تعاليمه: «وإن لم تسمعوا لي ولم تعملوا بجميع هذه الوصايا ونَبَذتم رسومي وعافت أنفسكم أحكامي فلم تعملوا بجميع وصاياي ونقضتم عهدي، فأنا أيضاً أصنع بكم هذا أسلّط عليكم رعباً وسِلاًّ وحمّى تفني العينين وتُتلف النفس» (اللاويون 26/14ـ16). ويتوعد إله التوراة بالمرض والعقم وبإرسال بهائم متوحشة. وتتقاطر التهديدات آيةً إثر آية: «وإن لم تتأدبوا بهذه وجريتم معي بالخلاف، جريتُ أنا أيضاً معكم بالخلاف وضربتكم سبعة أضعاف على خطايكم. فأجلب عليكم سيفاً منتقماً نقمة العهد فتتجمعون إلى مدنكم وأبعث الوباء فيما بينكم وتُسلّمون إلى أيدي العدو» (اللاويون 26/23ـ25).

يَضعُ الإله تهديداته عدة مرات موضع التنفيذ بطريقة دموية. فقبل الخروج من مصر، يُقَسّي قلبَ فرعون لكي لا يقبل تَوّاً بإعتاق العبرانيين، فيتمكن بالتالي من إنزال العقاب به جاعلاً سائر المواليد الجدد ـ مواليد البشر والبهائم ـ يموتون، بمن في ذلك مواليد العبيد غير العبرانيين. وحتى بعد إعتاقهم، لا يوجد ما يشجع العبرانيين بالفعل على التسامح. فالإله يفرض عليهم الحذر من الأغراب، ويحضّ على العبودية، ويرفض رؤية المعوقين يشاركون في طقوس العبادة، ويحوّل الذين لا يتقيدون بهذه الطقوس إلى رماد بالمعنى الحرفي للكلمة. وعبثاً تقول واحدة من

الوصايا العشر: «لن تَقتل أبداً»، فهذا أول ما يفعله موسى عندما يهمل العبرانيون التوحيد ويتعاطون طقساً وثنياً يرمز إليه العجل الذهبي. في هذا اليوم يأمر بقتل ثلاثة آلاف رجل بمثابة عقاب لهم. «فقال كذا قال الرب إله إسرائيل ليتقلد كل واحد سيفه واذهبوا وارجعوا من باب إلى باب في المحلة وليقتل كل واحد أخاه وصاحبه وقريبه. فصنع بنو لاوي كما أمر موسى فسقط من الشعب في ذلك اليوم نحو ثلاثة آلاف رجل» (سفر الخروج 37/32). هذه الدرجة الرهيبة من التشدد التي يبديها يهوه نحو العبرانيين هي على مستوى الرغبة في الثأر التي تساوره تجاه كل قبيلة تقف عثرة أمام امتلاك شعبه لأرض الميعاد.

إن يهوه إله بلا شفقة على أعدائه، يوصي العبرانيين بأن يكونوا دمويين. وفي الوقت الذي يرفض فيه اختلاط الأجانب بطائفة الأنقياء، نجده يأمر موسى باضطهاد غير الموحدين الذين سيجدهم مقيمين في الأرض المقدسة: «بل كذا تصنعون بهم تنقضون مذابحهم وتكسرون أنصابهم وتقطعون غاباتهم وتحرقون تماثيلهم بالنار. لأنك شعب مقدس للرب إلهك وإياك اصطفى الرب إلهك أن تكون له أمة خاصة من جميع الأمم التي على وجه الأرض» (سفر تثنية الاشتراع 5/7 و6).

هذا التحريض على الكراهية أبعد في الزمان، لذلك فهو أكثر عنفاً، إلا أن له الفضل في كونه محصوراً في نطاق أرض الميعاد. لذلك فخطر توسعه أقل احتمالاً من خطر توسع عنف الدينين الآخرين. زد على هذا أن التلمود هَذَّبَ إلى حد غير قليل الأشكال الفاضحة من التحريض على العنف. ولكن لماذا ندهش عندما يبدو غلاة المتزمتين من اليهود غير متسامحين على الإطلاق ويرمون بالحجارة من يحسبونهم كفرة؟

لئن كان يسوع «لا يرمي أول حجر»، إلا أنه ليس رجل سلام هو الآخر. وهو مملوء بهوس واحد: هداية اليهود إلى دينه، ولو أدى الأمر إلى تقسيم العائلات ووقوف بعضها ضد بعضها الآخر. ألم يقل: «أتيتُ لأفرق الإنسان عن أبيه والابنة عن أمها والكنة عن حماتها» (إنجيل متّى 34/10 و35).

ينصح يسوع حوارييه بأن يكونوا «ماكرين كالأفاعي، سُذَّجاً سليمي الطوية

كالحمام» في كل مدينة يذهبون للوعظ فيها، لأنه يعرف أن رسالته ستثير المنازعات: «سيُسلّم الأخ أخاه للموت، والأب ابنه، ويقوم الأولاد على والديهم ويقتلونهم» (إنجيل متى 21/10). وفي يوم القيامة لن ينجو إلا الذين آمنوا به، وهذا ما يبرر ـ على ما يبدو ـ الاندفاعة التبشيرية للأصوليين المسيحيين.

توجد بكل تأكيد مقاطع أخرى في الكتاب المقدس تحث على مزيد من المسالمة، مثل صورة يسوع مفضلاً التضحية بنفسه فداء للبشر. ولكن مجرد كون المسيحية ديناً يدّعي امتلاك الحقيقة، وليس فلسفة ينهض بأعبائها من يختارها، كان كافياً لتحويل مسالمة يسوع المسيح إلى نداء إلى الفتح. وكان خلفاؤه ـ مثل القديس بولس أو آباء الكنيسة ـ قد أنجزوا استنفاد إرثه المتسامح عندما اختار الإمبراطور قسطنطين المسيحية كدين للدولة في القرن الرابع بعد الميلاد واستخدمها من أجل توحيد الإمبراطورية التي غزاها انطلاقاً من بيزنطة.

إن الإسلام، الذي جاء ثالثاً، هو دين تبشيري بصراحة، حيث يطلب الله من المؤمنين به إقناع اليهود والمسيحيين بالانضمام إلى آخر ما بعث به من وصايا. «الرب» صار اسمه الله، ذلك أن الكتاب الثالث مكتوب بالعربية، لكن رسالته تذكّرنا بقوة بالتوراة، مضافاً إليها جرعة من المسيحية. وهذا أمر منطقي تماماً لأن الله يقدم نفسه كإله لليهود والمسيحيين ويستشهد دائماً بالعهدين القديم والجديد. ويطالب الله بالإيمان به من دون أي إله آخر، أميناً بهذا على التوصية التي لم تتغير قط من كتاب سماوي إلى آخر. «الم ۞ الله لا إله إلا هو الحيّ القيوم ۞ نزّل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل ۞ من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان إن الذين كفروا بآيات الله لهم عذاب شديد والله عزيز ذو انتقام» (سورة آل عمران 1ـ4).

نعود هنا لنلتقي بإله الثأر الذي قدَّمته لنا التوراة مع تطور قليل ـ ذي سمه مسيحية ـ هي سمة الرحمة. فالله يطالب المؤمنين به أن يقاتلوا في سبيله، ولكنه يلح على أن يكون هذا القتال مسوَّغاً باستفزاز من جانب المشركين: «وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ۞ واقتلوهم حيث

ثقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين ۞ فإن انتهوا فإن الله غفور رحيم» (البقرة 189–191). مرة أخرى، نلمس نسبية مفهوم الرحمة هذا بالنظر إلى الهامش العريض المتاح للبشر من أجل تفسيره. إنه لمن السهل عليهم ألا يحتفظوا إلا بمفهوم القتال والتبشير، الحاضر من أول القرآن إلى آخره، رغم نداءاته المتكررة إلى الاعتدال والاتزان. وكما أن اليهودية كان من مفاعيلها دفع الشعب العبراني إلى غزو بلاد كنعان، وكما أتاحت المسيحية تسويغ فتوحات البيزنطيين والصليبيين، سيصبح الإسلام بسرعة ذريعة للمشاريع التوسعية. في الحقيقة، لم يَدْعُ محمدٌ قط إلى الحرب المقدسة كما تُفهم اليوم. والحرب الوحيدة التي جرت ممارستها في عهد الرسول كانت الإغارة على القوافل المكية، التي أتاحت إثراء المسلمين الأوائل المتحصنين في المدينة وأغرَتْ أيضا مؤمنين جدداً باحثين عن الغنيمة. وما أن توفي الرسول حتى حاول الخلفاء الأوائل بكل الوسائل إبعاد بعض المؤمنين المتحمسين لتفادي مخاطر التمرد. فحوّلوا ممارسة الغزو إلى حملات للفتح موجهة نحو الخارج، بفضل رؤية إسلامية توزّع الدنيا إلى منطقتين: «دار الإسلام» و«دار الحرب» ـ والغاية توسيع رقعة أرض الإسلام بالجهاد.

روح الفتح هذه ليست ثمرة تلاعب ـ سياسي ومتأخر زمنياً ـ بالنصوص فحسب، بل أن تفسيرها بشكل آخر غير ممنوع أيضاً. يقترح طارق رمضان تطوير مفهوم دار الحرب نحو مفهوم «أرض الشهادة». فليس المقصود فتح الأراضي غير الإسلامية، بل نشر الإيمان بالتبشير [الدعوة]: «نحن نحمل مسؤولية تذكير البشر بحضور الله والعمل بطريقة تجعل حضورنا نفسه بين ظهرانيهم ومعهم تذكيراً بالخالق وبالقيم الروحية وبالأخلاق»[1]. أما المسلمون الليبراليون، فإنهم يفهمون كلمة جهاد في الغالب كدعوة إلى الاستبطان، وحربٍ ضد شياطين النفس، هدفها الارتقاء نحو الأفضل باستمرار... وهذا يدل، مرة

1- طارق رمضان: **دار الشهادة. الغرب فضاء للشهادة Dar Ash-Shahada. L'Occident espace du témoignage**. الناشر التوحيد، ليون 2002.

أخرى، كم أن الاستلهام الديني لا يمكن تقييمه والحكم عليه من دون استعماله السياسي.

طالما أن آية من التوراة أو من القرآن بوسعها أن تؤدي إلى الأسوأ كما يمكن أن تؤدي إلى الأفضل، إلى الدمار كما إلى البناء، فلن يكون هناك معنى للتساؤل عَمّا إذا كانت الحرب المقدسة المُعلنة باسم الإسلام هي في الأساس أكثر وحشية من حرب معلنة باسم المسيحية أو باسم اليهودية. وبالمقابل، يكون مفيداً للغاية التساؤل عن ماهية الجرائم المرتكبة في أيامنا هذه باسم الله. تعطي الإحصاءات الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية لمحةً عن عودة العنف الديني بقوة. ففي 1980، أيام رونالد ريغان، لم تجد وزارة الخارجية إلا تنظيماً دينياً واحداً بين الجماعات الإرهابية الدولية الموضوعة تحت المراقبة. وأما 1998، أيام مادلين أولبرايت، فقد أصبح أكثر من نصف التنظيمات المدرجة على الجداول ذا صفة دينية. ومع ذلك لم تأخذ هذه الجداول بالحساب مطلقاً جماعات «أنصار الحياة» PROLIFE [المناهضة للإجهاض]، ولا الميليشيات المسيحية الأمريكية. وقبل الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، اعتبر وارِن كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي في عهد كلينتون، أن الإرهاب الديني «يشكل أكثر المسائل الأمنية أهمية بعد الحرب الباردة»[1].

فلتعترف الأديان كلها بذنوبها

من بين الجرائم القريبة العهد، ينال الحادي عشر من أيلول-سبتمبر جائزة أكثر الهجمات عنفاً وجذباً للأنظار. ولكن يجب ألا ننسى الجرائم الأخرى، الأقل إثارة تلفزيونية والأقل ضحايا، ولكن التي تشهد هي أيضاً على وجود إرادة لإرهاب الناس باسم الله. وتكشف دراسة إرهاب جماعات «أنصار الحياة» ـ مثلاً

1- مارك يورغن ميير M.Jurgens Meyer: **باسم الله يَقتلون**. الناشر Autrement، باريس 2003 (الطبعة الأولى بالإنكليزية 2000)، ص12.

ـ عن وجود أصوليين مسيحيين أمريكيين متعصبين بما يكفي لكي يقتلوا وينتحروا باسم الله. وقد جاءت الاعتداءات بمسحوق أنتراكس لتظهر أن التهديد الجرثومي الذي أراد جورج ولكر بوش ملاحقته في العراق هو اختصاص اليمين المتطرف الأمريكي. وتاريخ الاعتداءات الانتحارية مليء هو الآخر بالدروس. وما يُفسَّر بطيب خاطر على أنه من أعراض عنف إسلامي أو فلسطيني محض هو في الحقيقة ثمرة التقاليد اليابانية. ختاماً، لا يوجد إرهابيون مسلمون فحسب، فهناك أيضاً الأصوليون اليهود المستعدون للجوء إلى العنف القاتل باسم إيمانهم.

أنصار للحياة ولكنهم قتلة باسم الله

بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، حاول إنجيليون كثيرون تسديد ديون خطاياهم الذاتية على ظهر الإسلام. ومنهم «المحترم» فرانكلن غراهام، ابن القس الإنجيلي الشهير الذي أحيا إيمان ج. والكر بوش، وصرح أن الإسلام كان دين الشيطان[1]. وهو يعتقد بأن «إله الإسلام ليس هو نفسه إله المسيحيين»، وأن «القرآن يبشر بالعنف». ويضيف: «لا تقولوا لي إنه دين السلام. عندما يفجر إرهابي نفسه بقنبلته فهو فعل غير سلمي. وهذا ما لا يفعله المعمدانيون، ولا البنتيكيتيون»[2].

بوسع أي مراقب يملك معرفة ما عن الأصولية المسيحية الأمريكية أن يحكم بسوء نية هذا «المحترم»... فعلى النقيض من العالم الذي يحلم به، فإن التاريخ القريب لليمين الديني الأمريكي يقدم لنا أنموذجاً لمناضلين مسيحيين متعصبين، قادرين لا على التضحية بأنفسهم فحسب، ولكن على القتل أيضاً باسم الله.

في مطلع التسعينات، دأب قادة أنصار الحياة، أمثال: القس هيل ودون تريشمان (رئيس حركة إنقاذ أمريكا) والكاهن دافيد تورش، على الاضطلاع بمسؤولية تبني نظرية «القتل المبرر» ضد أنصار الإجهاض. والمقصود تشجيع

1- مقابلة مع محطة NBC في أيلول-سبتمبر 2001.

2- جوليا دوين: «غراهام يتحدث خارج الإسلام»، صحيفة واشنطن تايمز، 2002/8/8.

كل مناضل على تطبيق العدالة الإلهية بقتل النساء أو الرجال الذين يشاركون في واحدة من عمليات الإجهاض. أينبغي لنا أن ندهش؟

لفرط ما ألقي من مواعظ تصف الإجهاض بأنه «أسوأ الجرائم ضد البشرية» لا غرو أن تتوقع الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية أن يوجد بين المؤمنين من أتباعها من يتحمس للعب دور «رجل العدالة». فلئن كان الإجهاض هو بالفعل أسوأ الجرائم المرتكبة ضد البشرية، كما ينادي البابا والقساوسة الأصوليون، أفليس من الطبيعي الدخول في المقاومة من أجل إنقاذ مضغة الجنين ولو كانت الكلفة «أخذ حياة قاتليه»؟

ينتصر داڤيد تورش، الكاهن الكاثوليكي، لهذا الرأي: «أنا وفيٌّ مئة بالمئة للنصوص المقدسة ولعقائد الكنيسة: فالحياة مقدسة منذ لحظة الحمل. الجنين، بل حتى المضغة، لهما الحق بالحماية باستخدام الوسائل كلها»[1] ولقد حاول رئيسه المطران أوسكار ليسكومب أن يرسله لقضاء فترة تفكير في أحد الأديرة، فلم يفلح. حتى ولو أقيل من مسؤولياته الكنسية، يستطيع تورش ـ شرعاً ـ الاستمرار بالاعتقاد بكونه يتقيد بالنصوص المقدسة عندما ينادي بالكفاح المسلح ضد الإجهاض. وهو يتوعد بأعمال انتقام دموية ستتحقق فعلاً... ففي كانون الأول-ديسمبر 1991 دخل رجل مقنَّع إلى مشفى في مدينة سبرنغفيلد وفتح النار فأصاب أحد العاملين إصابة جعلته مشلولاً مدى الحياة. وفي التاسع عشر من آب-أغسطس 1993، في بلدة ويشيتا في ولاية كانساس، جُرح الطبيب جورج تيلّر في ذراعيه من قِبل ناشطة من جماعة أنصار الحياة تدعى شيلي شانون. ولما قبض الشرطيون عليها سمعها شهود تصرخ: «ألم أقتله؟». وقبل ذلك بقليل في ولاية فلوريدا، في العاشر من آذار-مارس، قُتل طبيب آخر هو داڤيد غان D.Gun وهو يهم بدخول مشفاه، بعد أن حاصرته تظاهرة لجماعة أنصار الحياة. وينتمي قاتله ميكائيل غريفن إلى جماعة «إنقاذ أمريكا»، المتفرعة عن «أنصار الحياة» من أتباع دون تريشمان، أحد مُنَظّري القتل المبرر. ففي لقاء نشرته نيويورك تايمز

1- فليب جيلي: «لاهوت الاغتيال الذي يدمي أميركا»، صحيفة فيغارو الفرنسية 1994/8/27.

قال تريشمان إنه غير نادم: «نحن في حرب [...] حتى الآن لم تُحص الخسائر إلا في معسكر واحد قُتل فيه ثلاثون مليون طفل، مقابل خمسة أشخاص فقط في المعسكر الآخر، لذلك لا ضرورة لتضخيم القضية»!

في مجابهة تصاعد العنف، سمحت حكومة كلينتون للمشافي باستدعاء قوى حفظ النظام لحماية نفسها. وفي كانون الثاني-يناير 1994، قضت المحكمة العليا أيضاً بإقامة «منطقة محظورة» لحماية مشارف المشافي[1]. تبدو هذه الإجراءات، في الحقيقة، تافهة. فقوى الأمن الأمريكي، حتى عندما تقرر التدخل في آخر الأمر، لا تملك الوسائل اللازمة لا للتصدي للإرهاب المسيحي لجماعة أنصار الحياة ولا لمواجهة الإرهاب الإسلامي. ففي الحالين لا تواجه قوى الأمن شبكات منظمة تنظيماً محكماً، بل خليطاً متراكماً من أفراد مستعدين لارتكاب ما لا يمكن إصلاحه لدى تلقيهم أدنى إيحاء، حالما تقدح الفكرة في أذهانهم، علماً بأنه يكفي لقدحها مشاهدة شريط مسجل لابن لادن تبثه قناة الجزيرة، أو الاستماع إلى موعظة تدعو إلى التمرد ضد الإجهاض تبثها شبكة محلية أمريكية... ففي كل لحظة، وحيثما وجد، يستطيع الأصولي اتخاذ قرار القيام بفعل ما، وهو ليس بحاجة إلى عتاد كثير لكي يحدث أضراراً فادحة.

على أية حال ليس أيسر من الحصول على سلاح في أمريكا. ولم يضطر القس بول هيل إلى البحث طويلاً قبل أن يجد الطلقات التي أردى بها الطبيب بريتون والرجل الذي يحرسه. ولقد شرح القس في رسالة بعث بها إلى الأب المحترم براي، وهو ناشط آخر من أنصار الحياة، قائلاً: «كلمني الله وأرشدني إلى الدرب». وكتب في رسالة أخرى إلى المتعاطفين معه، بعد أن رجع إلى نصوص في التوراة لكي يسوغ فعلته: «أنت لا تخشى رعب الليل ولا السهم المنطلق نهاراً»[2]. والحكم بالإعدام الذي صدر على هذا الإرهابي الأول المناهض للإجهاض حوّله فوراً إلى شهيد في عيون «أنصار الحياة».

1- ماري كريستين باي: «قانون ضد الناشطين الأمريكيين المناهضين للإجهاض»، صحيفة لاكروا الفرنسية 30_1994/1/31.

2- هذه الرسائل أوردها مارك يورغن مبير في كتابه: «**باسم الله يقتلون**»، مصدر آنف الذكر، ص25.

إن مثال هذا «الشهيد»، كمثال الشهداء الإسلاميين، هو بمثابة نداءٍ إلى الآخرين. ففي الثلاثين من كانون الأول-ديسمبر 1994، أي بعد بضعة أسابيع من إلقاء القبض على هيلّ، دخل شخص يرتدي ثياباً سوداً إلى مركز تنظيم النسل في بروكلين حاملاً بندقية، فأطلق منها عياراً قتل عاملة الاستقبال. ثم اتجه إلى مشفى مجاور، حيث جرح خمسة أشخاص بينهم عاملة استقبال أخرى. وألقي القبض على القاتل في اليوم التالي بعد أن فتح النار في مشفى ثالث في نورفولك. ووصل الشرطيون في اللحظة المناسبة فمنعوه من قتل نفسه. كان جون سالڤي Salvi يريد الانتحار. إذن ليس الإسلاميون وحدهم هم من يعرفون كيف يموتون كشهداء، فالأصوليون المسيحيون يعرفون كيف يفعلون الشيء نفسه... بالمقابل، يلقي القليل من الناس المسؤولية على الدين المسيحي عندما يَقتل أحدُ المؤمنين به، على نقيض ما يحدث مع الإرهاب الإسلامي. فالقتلة من أنصار الحياة يُعتبرون دوماً مناضلين مسيحيين!

في الثالث والعشرين من تشرين الأول-أكتوبر 1998 قَتل قناصٌ الطبيب بارنت سليبيان Slepian عبر نافذة مطبخه وهو يحضر الطعام لعائلته. فمات تحت أنظار زوجته وأولاده. وقاتله كاثوليكي في السادسة والأربعين من عمره اسمه جيمس كوب، معروف منذ زمن بعيد لدى الشرطة، ويطلق على نفسه اسم «الكلب النووي»، وقد شارك في مظاهرات عديدة مناهضة للإجهاض. وهو مشبوه بإرسال تهديدات بلا توقيع بالبريد إلى عدد من الأطباء. وكان مبادراً إلى ارتكاب أربعة اعتداءات أخرى من النوع نفسه. والقتل ليس إلا مرحلة إضافية في مسيرته مع أنصار الحياة، التي بادر الڤاتيكان إلى إملاء إيديولوجيتها، قبل أن يتولى نشرها اليمين الديني الأمريكي. انطلاقاً من هذا الواقع، ترى بولّي روثشتاين، رئيسة التحالف المؤيد للإجهاض في وستشستر، أن قادة أنصار الحياة هم «مسؤولون مشاركون» بالجرائم المرتكبة «باسم الحياة»: «لولا هؤلاء القادة الذين يقيئون الحقد، لما وجدت حركات مناهضة للإجهاض، ولما حدثت بالتالي جرائم القتل». ولكن هذه الدعوة إلى العودة إلى الضمير سرعان ما استنكرها

المعنيون الرئيسيون. فلقد رفض الكاردينال أوكونُور، بصفته ممثل الكنيسة الكاثوليكية، وهي أصل حركة أنصار الحياة، أن يعتبر أنه هو «الرجل الواقف خلف الرجل الذي قتل الطبيب». وبالمقابل، حمل بشدة على أنصار حرية الاختيار الذين يستفيدون ـ كما يقول ـ من مقتل الطبيب بارنت سليبيان من أجل الإساءة إلى سمعة أنصار الحياة في البلاد. ونظراً إلى ما تشعر به الرابطة الأمريكية للأطباء النسائيين والمولدين من جماعة أنصار الحياة من حرج، فإنها لا تجد مناصاً من الإعلان عن فك تضامنها مع نظرية «القتل المبرر». فبحسب بيان رسمي لها، «لا يجد أي عضو في هذه الرابطة الطيبة، أي عذر للعنف ولا للأعمال التي تؤدي إلى ارتكابه». بل إن أحد مواقع أنصار الحياة على الشبكة يبث مذكرات التعقب الصادرة عن الشرطة. ولكن النقد الذاتي يتوقف عند هذا الحد. ولئن لم يقتُل أي طبيب بعد اغتيال سليبيان، فإن العنف مازال بعيداً عن الانكفاء.

ارتكبت حركة أنصار الحياة في عشرين سنة 44.400 عمل عنف ضد مؤيدي الإجهاض، منها ست عشرة محاولة قتل، وألفان وأربعمائة هجوم أو اعتداء بالقنابل[1]. فكيف نَصف شبكة قادرة على هذا العنف كله، إن لم نَصِفها بأنها «شبكة إرهابية»؟ ومع ذلك، فإن هؤلاء الإرهابيين لا يجسدون محور الشر في عيني الرئيس بوش لأنه يلتزم بالتقاليد التي تريد من الحزب الجمهوري حماية حلفائه أعضاء أنصار الحياة. لا بل إن الاعتداءات التي ارتكبها مناضلو هذه الحركة إبّان عهد ريغان كانت تحاط بالصمت. فقد تلقت إدارة المباحث الفدرالية تعليمات بمراعاة جانب هذه الجماعات[2]. واستمرت اغتيالات الأطباء حتى قامت إدارة كلينتون بإغلاق موقع الحركة على الشبكة ـ المسمى: «نورنبرغ من أجل الحياة» ـ الذي كان يروّج نظرية «القتل المبرر». هذا الموقع، الذي صممه القس الأصولي ميكائيل براي، كان يحض بوضوح على قتل أنصار الإجهاض. وكان لا يكتفي بنشر أسماء الأطباء الذين يمارسون عمليات الإجهاض، بل كان يقدم

1- استناداً إلى اتحاد الإجهاض الوطني.

2- دالاس بلانشار وتيري بريوي: **العنف الديني والإجهاض. مشروع جدعون**، الناشر مطابع جامعة فلوريدا 1993.

العناوين وكل المعلومات الضرورية عن الذين يستحقون في نظره الحكم عليهم بالقتل بسبب ارتكابهم «جريمة ضد البشرية». وكان اسم الطبيب سليبيان موجوداً بين هؤلاء... وبدون أن يكون موقع «نورنبرغ من أجل الحياة» فريداً في نوعه، فإنه بمثابة ملتقى حقيقي لقتلة الأطباء. فالمحترم ميكائيل براي هو صديق بول هيلّ، والاثنان يعرفان شيلي شانون التي حاولت قتل الطبيب تيلّر. ولقد وضع المحترم كتاباً عنوانه: «**يوجد وقت للقتل**» يبرر فيه اغتيال أنصار الإجهاض في معرض تفسيره سِفر الجامعة من التوراة. وهو مولع بأدب «إعادة البناء»، الذي يدعو إلى إعادة بناء نظام سياسي خاضع لله، ويعتبر بالتالي أن الإجهاض والمثلية الجنسية يعطيان المسيحيين الحق في شن الحرب لكي يقاوموا[1]. ويبدو أن موقعه لعب دوراً رئيسياً في نشر نظرية القتل المبرر، وهذا إلى أن لفت الأنظار إلى نفسه عندما شطب بيده اسم الطبيب سليبيان، مما يعني أن الحكم قد تم تنفيذه، ومما جر عليه بالتالي إغلاق الموقع في الخامس من شباط-فبراير 1999 تحت طائلة فرض غرامة مقدارها مئة وسبعة ملايين دولار.

لم تُرتكب منذئذ جريمة قتل ضد الأطباء. كما أن قاتل الطبيب سليبيان، جيمس كوب، قُبض عليه في فرنسا العام 2001 بعد أن وضعت حكومة كلينتون اسمه في لائحة أشهر عشرة أشخاص كانت تبحث عنهم إدارة المباحث الاتحادية. وهو ينتظر أن يحاكم في بلد ديمقراطي بما فيه الكفاية كيلا يتمكن وزير العدل من العفو عنه رغم تبنيه لمبادئ أنصار الحياة. بالمقابل، وبعد بضعة أيام من إلقاء القبض على كوب، سمحت العدالة الأمريكية بإعادة فتح موقع «نورنبرغ من أجل الحياة».

الأنتراكس: اختصاص إسلامي أم أمريكي؟

بعد انقضاء أيام قليلة على اعتداءات الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، عاشت الولايات المتحدة في خشية من هجوم جرثومي. فقد انهمرت الرسائل المفخخة

1- راجع المقابلة التي أجراها معه مارك يورغن مير في كتابه المذكور سابقاً: **باسم الله يقتلون**.

بمركّب الأنتراكس، الذي يسبب مرض الفحم، لتوحي إلى الناس حالاً بأنهم يواجهون اعتداء إسلامياً آخر، لأن قرب زمن هذا العمل من اعتداءات أيلول-سبتمبر لا يمكن أن يكون مصادفة. ومن دون وجود أدنى بداية لتحقيق جدي لتعقب الفاعلين الحقيقيين، صاغت وسائل الإعلام عناوينها كما لو أن الأمر يشكل آخر مولود للمشاريع الإسلامية. وهذا رغم أن عُصَيَّة الأنتراكس ليس فيها أي جديد مطلقاً، وليس لها أية خصوصية إسلامية. وفي الواقع، إن أسلوب الرسالة المفخخة بالأنتراكس هو من اختصاص اليمين المتطرف الأمريكي، حتى وإن لم تأت أية إشارة إلى ذلك لا من قبل وسائل الإعلام ولا من قبل حكومة بوش[1].

منذ 1998، تلقت عدة عيادات في ولاية أريزونا تمارس عمليات الإجهاض رسائل تقول إنها تحتوي على الأنتراكس، كرد انتقامي صادر عن أنصار الحياة. صحيح أن عصيات الأنتراكس ـ كانت ـ نسخة مخففة بالمقارنة مع تلك التي روعت أمريكا غداة اعتداءات أيلول-سبتمبر. لكن رد الفعل هو هو، وقائمة الأهداف المنتقاة ـ بعد الحادي عشر من أيلول-سبتمبر ـ يدعو إلى التفكير. فقد وصلت الرسائل المحتوية على الأنتراكس ـ بالترتيب ـ إلى رئيس المعارضة الديمقراطية، وإلى قاضٍ في المحكمة العليا، وإلى إدارة الغذاء والدواء، وإلى بعض مكاتب التخطيط العائلي. وكلها رموز مثيرة للاستغراب فيما لو أن الأمر كان هجوماً إسلامياً... إذ لم يغب عن القائمة رمز واحد من الرموز التي يلاحقها اليمين المتطرف في حركة أنصار الحياة بدءاً بالمحكمة العليا المسؤولة عن تشريع الإجهاض، والتي يكنّون لها كرهاً شديداً. لماذا يستهدف إسلاميون قاضياً في المحكمة العليا؟ ولماذا يهتمون بإدارة الغذاء والدواء، أو باللجنة المكلفة بالتحقق من ماركات البضائع المستوردة؟ بالمقابل، فإن هذه اللجنة نفسها تقع في رأس أهداف حركة أنصار الحياة منذ أن أجازت إدخال أقراص الإجهاض RU486 إلى السوق الأمريكية. هذا دون أن نذكر «التخطيط العائلي» الذي تلقى

1- كارولين فوريست: **الإيمان ضد الخيار**. مصدر مذكور سابقاً.

أكثر من خمسمائة رسالة ومائة وعشرين إرسالية بالبريد السريع تقول إنها تحتوي على عصيات الأنتراكس. زد على ذلك أن الجريمة حملت توقيع مرتكبيها هذه المرة. فلقد تضمنت مائتان وخمسون رسالة هذه العبارة: «لقد تعرضتم إلى الأنتراكس، ستموتون الآن. جيش الله». وجيش الله ليس إلا الاسم الذي يستعمله آلاف من مناضلي أنصار الحياة لتوقيع الاعتداءات التي يرتكبونها منذ الثمانينات. ولقد أُستخدم بصورة خاصة لتبني اعتداء مزدوج بالقنابل على عيادة طبية وعلى مشرب للمثليات جنسياً، أدى إلى سقوط قتيل واحد ومائة وخمسين جريحاً، في مدينة ألانتا العام 1998. والأثر الرسمي الوحيد لهذا التنظيم هو عبارة عن صفحة مغفلة من التوقيع على الشبكة، تتضمن بياناً يستنكر اعتقال جميس كوب. كما اشتهر جيش الله أيضاً بتوقيعه على «دليل عمل» للمتدربين الجدد على الإرهاب من أنصار الحياة. وهذا الدليل لا يشكو من أية عقدة نقص تجاه الدفاتر السرية لتنظيم القاعدة.

وما دامت جماعة إرهابية مثل جيش الله تتبنى بعض الرسائل المفخخة بالأنتراكس، فلماذا يبقى التحقيق في النقطة الميتة؟ ومع أنه يصعب استبعاد الفرضية القائلة بصلة اليمين الديني المتطرف الأمريكي بهذه الأعمال، فإن الوقائع لم تنقل إلى الرأي العام، مع أن مثل هذا الإغفال يبدو لا يُصدَّق. والحال أن هناك طريقاً كان يمكن أن يؤدي إلى كشف المجرمين ولم تسلكه إدارة بوش ـ وهو أمر لا يمكن غفرانه لها: نعني الطريق المؤدي إلى اليمين الأمريكي المتطرف من النازيين الجدد المؤيدين للإسلاميين.

غداة الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، حَيَّتْ جماعة أمريكية من النازيين الجدد تدعى الأمة الآرية، الطالبان والقاعدة، من موقعها على الشبكة: «تؤيد الأمة الآرية الطالبان والقاعدة في المعركة ضد الطغيان اليهودي». ولا تكتفي «الأمة الآرية» بإبداء بعض التعاطف مع الإسلاميين، بل تعقد أيضاً صلات مع جيش الله، وهو الفئة من أنصار الحياة التي صدرت عنها التهديدات بالأنتراكس المرسلة إلى مكاتب التخطيط العائلي. وعلاوة على رؤية دينية متطرفة، تتفاهم الحركة

العنصرية المسيحية والإسلاميون على قاعدة من اللاسامية الضارية والإعجاب الشديد بنجاعة الأساليب النازية المضادة لليهود. وفي الواقع، إن أعضاء الجماعة التي تعرف أحياناً باسم «الهوية المسيحية» غير بعيدين عن اعتبار اليهود ثمرة مجامعة غير شرعية بين الشيطان وحواء. ويبدو أن لاري هاريس، أحد مؤسسي «الأمة الآرية»، هو بالفعل اختصاصي بالتهديدات الجرثومية. وكان برتبة عقيد في الجيش بين 1990 و1995. كما عمل في بعض بلدان الشرق الأوسط. ويتباهى بشكل خاص بأنه درَّب عدداً من الفنيين العراقيين. وقد اعتقل سنة 1995 بعد أن وُجدت بحوزته ثلاث قوارير تحتوي على أصول جراثيم الطاعون الدُبَيلي [وهي دمامل تظهر على جسم الإنسان عندما يصاب بالطاعون]. كما عثروا عنده على مركبات أنتراكس، كان قد أوصى عليها عن طريق الشبكة من مخبر في ماريلاند، لقاء مائتين وأربعين دولاراً. ومن سخرية المصادفات إجراء مقابلة مع هاريس بسبب مهنته التي جعلته في نظر وسائل الإعلام خبيراً، وذلك في بداية أزمة الأنتراكس، إلى أن كُشفت علاقاته النازية. ولكنه تمكن قبل ذلك من إسداء بعض النصائح العملية على الهواء. كما كتب هاريس كتاباً يُفترَض به مساعدة المواطنين الأميركيين على حماية أنفسهم إذا تعرضوا إلى هجوم جرثومي ـ رغم أن كثيرين اعتبروا الكتاب دليل عملي إرهابي ـ وقد جاء فيه: «الطاعون والأنتراكس من أنواع البكتريا التي يسهل التعامل معها. فإذا أخذتم فعلاً الجرعة الكافية من المضادات الحيوية، وقمتم بتعقيم مكان عملكم، فلن تتعرضوا للخطر. وبالمقابل، إذا بقيت أقل كمية من جذوع البكتريا فإنها تودي بكم في يومين. ويفترض بالأنتراكس أن يُستخدم من أجل المدن الكبرى»[1]. ويوضح بعد عدة صفحات أن الطائرات والجرذان هي من الوسائل الجيدة لنشر هجوم بكتريولوجي. وهذا يعني أن الأصوليين المسيحيين الأمريكيين، بالإضافة إلى التعصب الشديد، يتقاسمون بعض الوصفات مع الأصوليين الإسلاميين. ويحتفظ تاريخ الإرهاب بمفاجآت أخرى، بخاصة عندما نعكف على دراسة أصل العمليات الانتحارية المعروفة باسم كاميكازه.

1- **الحرب الجرثومية: تهديد رئيسي لشمال أميركا.**

الاعتداءات الانتحارية «كاميكازه»:

تراث إسلامي أم ياباني؟

ربما ساور إرهابيي الحادي عشر من أيلول-سبتمبر شعور بأنهم فعلوا ما فعلوه باسم الله، عندما ضحوا بأرواحهم ليتمكنوا من قتل أكبر عدد من الأبرياء. مع ذلك فإنهم لم يقتدوا بأية سورة من سور القرآن، ولا حتى بأي حديث كان يمكن أن يُستوحى من حياة النبي. وفي الواقع، يندرج الاعتداء الكاميكازه في التراث الياباني، كما يدل عليه اسمه.

إذا كان ينبغي البحث عن آباء مؤسسين لهذه الطريقة فإننا نجدهم عند الساموراي، هؤلاء الذين كانوا يصلون إلى حد الانتحار بسيوفهم إذا فقدوا شرفهم. وعندما اصطدمت الطائرات بالبرجين التوأمين تذكّر المعلقون التليفزيونيون تلقائياً، وربما لاشعورياً، الهجوم على قاعدة «بيرل هاربر» في السابع من كانون الأول-ديسمبر 1991. وبالفعل، إن المرة الأخيرة التي تعرضت فيها الولايات المتحدة لخسائر فعلية نتيجة لمفاجأة كانت تلك التي أخذت شكل هجوم انتحاري ـ كاميكازه ـ جرى يوم الخامس من تشرين الأول-أكتوبر 1944، بقيادة الأميرال مازابومي آريما، على القاعدة البحرية الجوية الأمريكية في المحيط الهادي. وقد تحدثت الدعاية اليابانية يومئذ عن «الساموراي الجدد»، أولئك الطيارين الذين تلقوا تعليمات «بألا يعودوا أحياء إلى قواعدهم: لأن مهمتكم هي الموت»[1].

كيف تمكّن تقليد ياباني نموذجي من إلهام إرهابيين إسلاميين إلى الحد الذي اتخذوا منه ورقتهم الرابحة الأكثر إشاعة للخوف؟ لقد عثر على الحلقة المفقودة ميكائيل برازان في كتاب خصصه لدراسة الجيش الياباني الأحمر وعنوانه: «**المتعصبون**»[2].

1- فريدريك بيلييه غارسيا: «ملحمة الكاميكازه العابرة» مجلة لونوفيل أوبسرفاتور الفرنسية 18-24 نيسان-أبريل 1996.

2- ميكائيل برازان Brazan: **المتعصبون Les Fanatiques، تاريخ الجيش الأحمر الياباني**. الناشر seuil، باريس 2002.

يبرهن المؤلف، عبر تحقيق مدهش في توثيقه ومراجعه، أن المناضلين الفلسطينيين الذين اتخذوا نموذجاً لهم رفاقهم من الجيش الأحمر الياباني، الذي جاؤوا إلى لبنان لدعم الانتفاضة، قد اختاروا هذا النمط من العمل الذي اعتبروه ثورياً.

تخرّج الجيش الأحمر الياباني من صفوف حركة الرفض الطالبية العام 1968، وصُنِّفَ ضمن أكثر حركات أقصى اليسار تطرفاً. ووضع بصمته على عمليات اختطاف طائرات واحتجاز رهائن دموية في زوايا اليابان الأربع. وقد اُكتشفت أيضاً عمليات تطهير وتصفية داخل صفوفه، مما أضعف التنظيم. ولما وجد نفسه في أزمة، قرر فرع منه إعطاء الأولوية للكفاح المسلح الأممي، وبخاصة من خلال التضامن مع القضية الفلسطينية بتحريض من فوزاكو شيجينوبو. فتلك التي أطلق عليها لقب «الملكة الحمراء» كانت على صلة متميزة بجورج حبش. بل قيل إن رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ربما كان عشيقها. وبموافقته، أقامت فوزاكو مقر قيادتها في بيروت، في واحد من معسكرات التدريب التابعة للجبهة الشعبية، بل إنها نشرت نصاً في صحيفة فلسطينية أعلنت فيه: «نُعلن نحن الجيش الأحمر، أن شراكتنا مفتوحة، يداً بيد مع الفلسطينيين، ونتعهد ببذل كل ما بوسعنا من أجل الانتصار على العدو الإسرائيلي». وأضافت: «إن الكفاح المسلح وحده هو الذي سوف يتيح لنا الانتصار على إمبرياليي العالم أجمع. وما دام الإمبرياليون قد أعطوا أنفسهم الحق في تذبيح الفيتناميين والفلسطينيين، فإن لنا الحق بالتالي في أن ننسف البنتاغون ونقتل الامبرياليين»[1].

لم تتأخر ترجمة هذا النداء إلى الواقع الملموس. فتحت قيادتها قرر ثلاثة مناضلين، أوكوداريا وأوكاموتو وياسودا، الضربَ بقوة مرتكبين أول اعتداء انتحاري في تاريخ الثورة الفلسطينية، حين نزلوا في مطار اللد قرب تل أبيب يوم الثلاثاء الثلاثين من أيار-مايو 1972 ليفتحوا النار عشوائياً على مئة وعشرين من

1- مجلة الهدف ـ نقلاً عن كتاب ميكائيل برازان.

البورتوريكيين جاؤوا للحج. والحصيلة: مقتل ستة وعشرين وجرح أكثر من مئة. كان لهذا العنف الأعمى تأثير هائل، لاسيما أن الإرهابيين سعوا إلى الانتحار فوراً (تمكن اثنان منهم من ذلك)[1]. وبهذا العمل دَشن الجيش الأحمر الياباني الانتحار الأعمى، الموجه إلى قتل المدنيين، على نقيض ساموراي الحرب العالمية الثانية الذين لم يضربوا إلا الأهداف العسكرية. وقد أبدى الرئيس القذافي إعجابه باليابانيين الثلاثة وحَضّ الفلسطينيين بحماسة على الاقتداء بهم: «نطلب ألا تقتصر عمليات الفدائيين على اليابانيين. لماذا لا يكون الفلسطينيون قادرين على تنفيذ مثلها؟ نحن نراهم يكتبون كثيراً من النظريات وينشرونها في الكتب والمجلات، ولكنهم عاجزون عن تنفيذ عمليات بمثل شجاعة العمليات التي نفذها يابانيون قادمون من المحيط الهادي»[2].

وهكذا صدرت التوصية باتباع مثال مناضلي أقصى اليسار الياباني، وتبنّى مناضلون فلسطينيون نهج الفدائيين الانتحاريين. ومن خلال التماهي مع القضية الفلسطينية، سيصبح هذا النهج واحداً من مصادر قوة الإرهاب الإسلامي. ولكنه لم يجيء ثمرة ثقافة دينية، بل من تأثير سياسي. فرغم كون الديانات الإبراهيمية منغمسة في فكرة التضحية، إلا أن التوراة والقرآن لا يشجعان على الانتحار. ويذكرنا غسان سلامة، المختص بشؤون الشرق الأوسط، بأن: «القرآن يتضمن كثيراً من السور التي تلح على أهمية الحياة وتمنع التضحية البشرية». غير أن هذا المنع متغير الأشكال مع تغير الأئمة والظروف.

صدرت فتاوى كثيرة بعد الحادي عشر من أيلول-سبتمبر تُذكّر بمنع المسلمين من الانتحار. وينوه الشيخ ابن العثيمين، وهو من فقهاء موقع «فتوى على الشبكة» Fatwa online بحديث غامض يسمح مع ذلك بأن يُعرّض المسلم نفسه للخطر إذا كان ذلك لفائدة المسلمين. ولكن ينبه الشيخ أيضاً إلى وجود فارق بين التعرض

1- لم يتمكن أوكاموتو من الانتحار، ومكث مدة طويلة في السجن، واحتفت به ليبيا كبطل، المصدر السابق.

2- ذكره ميكائيل برازان في كتابه السابق، ص108.

للخطر وبين وضع حد للحياة عمداً، مما يغدو «انتحاراً» يؤدي إلى الخلود في جهنم. وتبعاً لتفسير هذا الشيخ، إذا قتل الشخص نفسه، بدون أن يعود عمله بأي نفع على الإسلام، فإنه يرتكب عملاً سلبياً لأنه بذلك يجعل العدو أكثر تصميماً: «هذا ما نفهمه من ممارسات اليهود ضد الشعب الفلسطيني. فعندما يُفجّر فلسطيني نفسه ويقتل ستة أو سبعة أشخاص أو أكثر، في حين يقتل اليهود ـ رداً على عمله ـ ستين شخصاً أو أكثر، فإن ذلك لا يعود على المسلمين بأي ربح. وبذلك يكون الأشخاص الذين يرتكبون هذا النوع من الانتحار قد اقترفوا أمراً رديئاً سيقودهم إلى نار جهنم. ولا يكون الفاعل شهيداً. ولكننا نأمل فقط لهذا الشخص الذي انتحر، وكان يظن أن عمله هذا مباح، أن ينجو من خطيئته».

تبعاً لهذه الفتوى، يكون على إرهابيي القاعدة أن يقلقوا. فبالفعل، كان في عداد الآلاف الثلاثة الذين قضوا نحبهم تحت أنقاض مركز التجارة العالمي نحو خمسمائة من ذوي الأصول العربية والإسلامية... ففي دقائق، نجح الكاميكازيون ومن أرسلهم في إنجاز عملية كبرى مضادة لروح القرآن، حين قتلوا من المسلمين أكثر مما استطاع جيش شارون قَتْله منذ بداية الانتفاضة الثانية. فضلاً عن أنهم سوّدوا بشكل خاص صورة الإسلام على نحو دائم، مما سيؤدي بهم إلى جهنم رأساً تبعاً لمنطق تلك الفتوى...

مستعدون للموت والقتل من أجل إسرائيل

التضحية بالحياة من أجل قضية ما ليست ميزة يتفرد بها الإسلاميون. الأصوليون اليهود يدّعون، هم أيضاً، أنهم على استعداد للموت حتى لا تعاد الأراضي التي تحتلها إسرائيل. «أنا جاهزة للموت لأنني أعرف أن هذه القضية عادلة أكثر من أية قضية غيرها في الدنيا»، هذا ما أعلنته طالبة شابة متزمتة أمام صحفيين سنة 1995[1]. ويومئ غلاة المتدينين بانتظام إلى قُدامى المدافعين عن

1- تحقيق متلفز أنجزه في 1995 غيزلان ألون وميكائيلا هايني ـ إنتاج أفلام كاريزما ـ أُعيد بثه في 2003 على قناة T F J.

قلعة «مسعدة» الذين فَضَّلوا الانتحار على الاستسلام لمّا حاصرها الرومان في العام الثالث والسبعين للميلاد. ومازالت فكرة الشهادة راهنة لدى الذين يعتبرون أن واجب اليهود هو التعجيل بعودة يهوه إلى الأرض المقدسة، ولو دفعوا أرواحهم من أجل ذلك أسوة بكثير من العبرانيين الذين قاتلوا ضد الغزاة في سبيل ديمومة ممارسة طقوسهم الدينية وإعادة بناء هيكلهم. وبهذا يحلم كثيرون من المتزمتين والغُلاة عندما يذهبون إلى الصلاة أمام الحائط الغربي، الأثر الوحيد الباقي من الهيكل الذي بني في عهد المملكة العبرانية، والذي دَمره البابليون تارة والرومان تارة أخرى قبل أن تحوله السلالات المسلمة الحاكمة إلى فناء للمسجدين.

إن الشخص الذي لا يقدّر أهمية هذا الرمز ليس بوسعه قياس مدى التوترات، البادية للعيان بوضوح، بين اليهود الذاهبين للصلاة في أسفل الحائط الغربي وبين المسلمين الصاعدين إلى الفناء في طريقهم إلى الصلاة في المسجد الأقصى. فلدى كل فريق، ترتسم ذكرى عصر ذهبي ديني يجب استعادته، ذكرى حية بما فيه الكفاية لتؤدي إلى تبرير جميع أنواع الجرائم ومعها سائر أنواع العنف. يعيش اليهود المتزمتون في عالم لا يشكل فيه التاريخ المعاصر إلا فاصلة معترضة تربطهم بالعصر التوراتي. وهم يحتفظون بذكرى ذلك العنف السالف الموغل في القدم كما لو أنه يمكن تطبيقه في أيامنا هذه، سواء أتعلق بمعاقبة اليهود العلمانيين ـ الذين تتهمهم التوراة بالتسبب بهدم الهيكل نتيجة لخطاياهم ـ أو بطرد الفلسطينيين، المعتبرين ورثة القبائل التي هددت العبرانيين منذ إقامتهم في أرض الميعاد.

مجزرة صبرا وشاتيلا ـ التي يذكرها الرأي العام دليلاً على همجية آرييل شارون ـ ندين بها في الواقع للميلشيات المسيحية الأصولية اللبنانية. صحيح أن القائد العام لواحد من جيوش الغزو كان اسمه شارون يومئذ ولم يتدخل: ولكن الأصوليين المسيحيين هم الذين دخلوا بالقوة إلى المخيمين ليمثلوا باللاجئين الفلسطينيين. وبالمقابل، ومنذ الثمانينات، فإن الأصوليين اليهود ـ بخاصة أعضاء غوش إيمونيم (كتلة الإيمان) ـ هم المتورطين في الاعتداءات ضد طلبة جامعة الخليل وضد بلديات نابلس ورام الله الفلسطينيتين. وفي 1984، قام سلفي يهودي

إسرائيلي بتفجير حافلة عربية في القدس الشرقية بواسطة قذيفة صاروخية. وفي الخامس والعشرين من شباط-فبراير 1994، قَتَل الدكتور باروخ غولدشتاين، عضو جماعة من غلاة المتزمتين، تسعةً وعشرين فلسطينياً مسلماً أمام «ضريح الآباء» في الخليل، المدينة الواقعة في الأراضي المحتلة[1]. لم يكن الدكتور غولدشتاين معتوهاً، بل طبيباً أمريكياً متزمتاً اختار السهر ـ كآلاف غيره من المستوطنين ـ على تمكين اليهود من الاستمرار بالعيش إلى جوار واحد من أكثر أمكنة ديانات التوحيد قداسة: «ضريح الآباء»، حيث دفن أبراهام وزوجته سارة وابنهما إسحق. تقول قصة غولدشتاين إنه لم يتحمل سماع بعض العرب يصرخون «الموت لليهود» عند مدخل «الضريح» ـ المعتبر مكاناً مقدساً أيضاً عند المسلمين والمسيحيين ـ حين كان متوجهاً إلى هناك لتلاوة سفر إِستير مع مجموعة من المؤمنين اليهود[2]. فعاد في الغد مسلحاً ببارودة وراح يطلق النار على جمهور كانوا يصلّون على السجاد في القسم المخصص للمسلمين. فسحله بعض من بقوا على قيد الحياة، فأصبح على هذا النحو شهيداً. وغدا قبره الضخم المبني من الغرانيت المزين بالأنوار في «كريات أربع» مَزاراً يتناوب الوقوف حوله أفراد من عصبة غوش إمونييم لكي يشرحوا للحجاج، بخاصة من المهاجرين الروس الجدد، كم كان الدكتور بطلاً.

هذا الأسلوب في تمجيد العنف ليس وقفاً على غوش إمونيم وحدها. فلقد اعتُقل إسحق غينسبرغ حاخام مدرسة دينية في نابلس «لتحريضه على القتل» بعد زمن قليل من اغتيال إسحق رابين. فهو لم يُقلع عن تأييد مجزرة باروخ غولدشتاين علناً. وقد اشتهر الحاخام أيضاً بما تخيله من طرق بالغة الدموية من أجل حل الصراع الإسرائيلي ـ العربي، مقترحاً ـ فيما اقترح ـ قتل «النساء والأولاد والعجائز» في المدن وفي القرى الفلسطينية. ولم يكتف بالكلام فقط... ففي 1989، اصطحب تلاميذ مدرسته الدينية في نابلس في جولة على الأقدام داخل

1- جيل كيبل: **ثأر الله**. مصدر سابق، ص195.

2- مارك يورغن ميير: **باسم الله يقتلون**. مصدر سابق، ص52.

الأراضي المحتلة، وانتهى المسير في قرية فلسطينية. ومع أن السكان الفلسطينيين ردوا برشق الحجارة، إلا أن فتاة فلسطينية في الثالثة عشرة من عمرها قُتلت من مسافة قريبة جداً بعد أن أطلق عليها النار واحد من تلاميذ المدرسة الدينية. ولم يتردد علمانيون إسرائيليون في وصف مسيرة الحاخام وتلامذته «بالمقتلة»[1] [=pogrom كتلك التي كان اليهود يتعرضون لها في روسيا القيصرية]. وفي أثناء محاكمة القاتل الفتى، لم يبد الحاخام غينسبرغ أي شعور بالندم بذريعة أن حياة واحدة من «الأغراب» goy ليست لها أية قيمة: «يجب على شعب إسرائيل الانتفاض والإعلان علناً أن اليهودي و«الغريب» ليسا شيئا واحدا. وكل محاكمة تنطلق من مبدأ مساواتهما ترتكب تزييفاً للعدالة».

إن تطرف غينسبرغ هذا يصدم الأكثرية من المواطنين الإسرائيليين، وكان سيبقى هامشيا للغاية لو لم يجعل اندلاع الانتفاضة الثانية الخطابات الأصولية مسموعة أكثر من ذي قبل. ففي 2001 فُتحت أمام غينسبرغ الإذاعات لمعرفة رأيه بصدد الكيفية التي ينبغي أن تتصرف بها إسرائيل. وقد كان لإجابته فضل الوضوح: «أولاً يجب علينا تدمير أملاك العرب. ثانياً يجب قتل المخربين». يعتبر أنصار إسرائيل ـ بحق ـ أن الانتفاضة غير مبررة لأنها تهاجم المدنيين لا العسكريين، لكن رجلاً كالحاخام غينسبرغ لا يتمنى توفير الأبرياء أكثر من الإرهابيين: «تقول الهالاخا إنه، في الحرب، يجب ألا يكون هناك أي تمييز. بعضهم بوسعه الهرب، لكن القرية بأكملها يجب إحراقها، كما جرى لسدوم وعمورة»[2]. ودعا حاخام آخر، هو عوفاديا يوسف، في عظته التي تسبق عيد الفصح، إلى عدم الشفقة مع أي فلسطيني: «تحظر الشفقة عليهم. يجب قذفهم بالصواريخ، وإبادتهم. إنهم الشيطان، وإنهم لملعونون»[3]. مثل هذه الخطب تُسمع

1- «بتعبير آخر، كانت هذه الجولة ببساطة مقتلة، كتلك التي ينظمها في الضفة الغربية حراس التوراة». النص لإسرائيل شاهاك ونورتون ميزفينسكي: **الأصولية اليهودية في إسرائيل**. الناشر بلوتو، لندن 1999.

2- صحيفة معاريف 2001/1/12.

3- صحيفة هاآرتس 2001/4/12.

باطراد من أفواه أئمة مسلمين يحرضون على الحقد على اليهود. ولكن خلافاً للأئمة، فإن الحاخامين الأصوليين يُحاسَبون على أقوالهم. فالمحاكم الإسرائيلية تدينهم بانتظام لأنهم يحرضون على الحقد العنصري. ففي 2003 لاحقَ المدعي العام روبنشتاين الحاخام غينسبرغ بعد أن صرّح مطالباً بقصف بيت جالا، وهي قرية فلسطينية خرجت منها رمايات ضد الإسرائيليين. وبالمقابل، فإن عدالة البشر لم تمنع الحاخام شلومو غورين من الاستمرار بالقول حتى وفاته بأن حياة مليون فلسطيني هي أقل أهمية من ظفر يهودي واحد... ولأنه كان مقتنعاً بأن تابوت العهد كائن في أساسات الهيكل، أي تحت المسجد الأقصى، فإن حاخام إسرائيل الأكبر السابق لم يكفّ عن تحريض الأصوليين الأشد تطرفا على نسف المسجد. ولقد حاول استرالي سنة 1969 إحراق المسجد. فكان هذا الحريق سبباً لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي[1]. وهذا دليل ـ إذا كان الدليل ضرورياً ـ على أن التطرف اليهودي يعزز معسكر أعداء إسرائيل. والمثال الصارخ هو، بطبيعة الحال، اغتيال إسحق رابين.

في مساء الرابع من تشرين الثاني-نوفمبر 1995، أثناء تظاهرة ضخمة من أجل السلام، ألقى رابين أمام مئة ألف شخص واحدة من أفضل خطبه بلا شك. ثم نزل من المنصة المقامة في ميدان القصر البلدي متوجهاً إلى سيارته التي لن يصل إليها أبداً. فلقد أطلق عليه إيغال عمير، وهو طالب شاب في جامعة تل أبيب الدينية، النار من مسافة قريبة جداً. لماذا لم يتخذ رئيس الوزراء، الذي كان يعرف

1- كان انفعال البلدان العربية، التي لم تفق بعد تماماً من ضربة حرب 1967، مازال في أوجه. فيصل ملك السعودية دعا إلى عقد قمة إسلامية. وزراء الخارجية العرب، المجتمعون في القاهرة (25 إلى 28 آب-أغسطس 1969) دعوا بدورهم إلى عقد مؤتمر إسلامي في المغرب. وعقدت القمة بحضور خمس وثلاثين دولة، يوم 25 أيلول-سبتمبر 1969 في الرباط. تبعها مؤتمر وزراء الخارجية في جدة (آذار-مارس 1970) الذي أنشأ أمانة دائمة مكلفة بتنظيم الاتصال بين الدول المشاركة وتنسيق أعمالها. ولكن لم تؤسس منظمة المؤتمر الإسلامي إلا في آذار-مارس 1972، أثناء المؤتمر الثالث المنعقد في جدة. ونجد، بين جملة أجهزة المنظمة، إقامة محكمة عدل إسلامية دولية. وقد نشرَ الميداني تاريخاً لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهو رئيس المركز العربي لتعليم القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في مدينة ليون الفرنسية.

أنه مهدد، تدابير أمن أكثر فاعلية؟ يكمن الجواب في اعتراف زوجته المؤثر: «لم نكن نظن أن يهودياً يمكن أن يقتل يهودياً آخر». ومع ذلك... لم يقدم إيغال عمير على فعلته نتيجة قرار عارض، بل قال إنه تصرف باسم «حكم المتابعين» وهو مبدأ مدون في الشريعة اليهودية يأمر المؤمنين بقتل كل من «يمثّل خطراً أخلاقياً أو معنوياً» على اليهود. والحال أن هذا ما أخذه على رابين كثيرون من الحاخامين وغلاة المتزمتين منذ أن بدا مصمماً على إعادة بعض الأراضي إلى الفلسطينيين. ورغماً عن وجود قانون إسرائيلي يحظر التحريض على القتل، ويمنع بالتالي تأييد مثل هذا العمل، اغتبط كثيرون لاغتيال رابين وقدموا «عميراً» كبطل. ويجتمع عدد من المتزمتين بانتظام أمام أبواب السجن ليتمنوا له عيد ميلاد سعيد وهم ينشدون. بينما لا يشعر عمير بأي ندم، مقتنعاً بأنه فعل ما فعل «إنجازاً لإرادة الله»! وقد عاكس فعله هذا بصورة مأساوية مسيرة السلام، مما أعطى مسوّغاً لاندلاع الانتفاضة الثانية. تماماً كما أعطت جريمة باروخ غولدشتاين، في شهر رمضان، مسوغاً لأعضاء حماس للجوء إلى الاعتداءات الانتحارية.

أوراق الإرهاب الإسلامي الرابحة

رأينا للتوّ أن اللجوء إلى العنف ليس حكراً على الأصولية المسلمة. بالمقابل، هناك سلسلة من العوامل التي تُفسّر تزايد خطورة الإسلاموية. فهي المستفيدة الوحيدة، قبل كل شيء، من احتياطي من القنابل البشرية. وهذه واحدة من الأوراق الرابحة الأساسية التي تتيح لها الضرب دون إنذار حتى في قلب القوة العالمية الأولى.

حلَّلَ غسان سلامة في أواسط التسعينات اللجوء إلى الاعتداءات الانتحارية بوصفها شكلاً من أشكال سلاح الفقير، «طريقة يائسة لجلب انتباه العالم». ولكن لما كانت حجة التضحية يمكن أن يتذرع بها هذا الجانب أو ذاك، الفلسطيني والإسرائيلي، بالإضافة إلى الحركات المختلفة التي مارستها ـ كاليسار المتطرف

الياباني ـ فإن هذا يدل على أنها مؤشر، لا على اليأس، بل على تصميم سياسي حقيقي. ينوّه فرهاد خُسرو خَفار، في كتابه «**شهداء الله الجدد**»، بأن من بين الأشخاص المئة والخمسين المنخرطين في الاعتداءات الانتحارية لم يكن هناك فقير أو يائس واحد بصورة خاصة: «ما كان أي من الشهداء غير متعلم، أو بائساً، أو محبطاً، كما قال القريبون منهم. كان كثيرون منهم ينتمون إلى الطبقات الوسطى وكانوا كلهم يعملون لقاء أجر، باستثناء من كان فاراً من الملاحقة. إذن نحن هنا أمام تنوّع كبير للأشخاص المنخرطين، كما لو أن الشعور بالثورة ضد السلطة الإسرائيلية كان أقوى من اعتبارات الأمان الشخصي لدى الطبقات الوسطى»[1]. هذه المعاينة للواقع يتقاسمها أيضاً أوليڤييه روا: «إذا كان الجيل الأول من أنصار بن لادن جاء مباشرة من البلاد العربية إلى أفغانستان، فإن الجيل الثاني (من القيادات الإرهابية بخاصة) مؤلف من شباب مسلمين (أو مهتدين للإسلام) أصبحوا متطرفين في الغرب»[2].

أبرزت عدة دراسات وتحقيقات صحفية مدى الجاذبية التي يمارسها «التأسلم» على شباب فرنسيين من أصل عربي منذ الحادي عشر من أيلول-سبتمبر. فما إن يلفظ الصحفيون اسم بن لادن أو صدام حسين حتى كان بعض هؤلاء الشباب يسارعون ـ أمام عدسات التصوير ـ إلى إظهار الإعجاب بهما. لا تشكل مثل هذه الاستفزازات علامات على انتماء حقيقي إلى القيم الإسلامية. بيد أن هذا الإغراء ذو مغزى من حيث أنه يشير إلى وجود ضيق يجد مُتَنَفساً له في الإسلام المتطرف، من أقصى العالم إلى أقصاه. فهذا الإسلام يغري بلا جدال أولئك الذين يؤدي بهم شعورهم بالكبت والحرمان والإذلال إلى الحلم بالثأر. يرى أوليڤييه روا: «إن الالتزام النضالي باسم الإسلام هو، في فرنسا، من فعل شبان مسلمين من الجيل الثاني، متأقلمين ثقافياً، يتكلمون الفرنسية، وتربيتهم الدينية ضعيفة،

1- خسرو خفار فرهاد: **شهداء الله الجدد**. باريس، الناشر فلاماريون 2002.

2- أوليڤييه روا: **أوهام الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، النقاش الاستراتيجي في مواجهة الإرهاب**. الناشر *SEUIL*، باريس 2002.

ومتخرجين من المدارس، ولكنهم غير ناجحين مهنياً أو خائبو الأمل بالارتقاء الاجتماعي»[1]. إنه وجع الهوية، أكثر منه الوجع الاقتصادي، الذي يُفَسّر هذا الالتزام، لأن الإسلام المتطرف يغري أتباعاً يعيشون في أوضاع اجتماعية واقتصادية مختلفة جذرياً، من غزة إلى فرنسا.

زكريا الموساوي والبحث عن الهوية

توضح مسيرةُ زكريا الموساوي ـ المتهم بأنه استُمزِج ليكون قرصان الجو العشرين في اعتداءات الحادي عشر من أيلول-سبتمبر ـ إيضاحاً تاماً كيف يتمكن الإسلام المتطرف، بله الإرهابي، من جذب شاب فرنسي يكمن «عطبه الاجتماعي» بشكل خاص في مسألة الهوية.

يعزو شقيقه عبد الصمد انحرافه الطائفي المتعصب، في المقام الأول، إلى تأثير الوهابية السيئ وإلى أفكار سيد قطب التي يبثها الإخوان المسلمون[2]. وما كان لهذه الدعاية أن تؤثر فيه أصلاً لولا المضايقات العنصرية التي جعلته هشاً في رأي شقيقه الذي يضيف: «كان ـ زكريا ـ يظن دائماً أنه غير معترف به كما يستحق فعلا، وأنه ضحية للإزعاجات العنصرية. إنها التربة النموذجية لنموّ إيديولوجيا القطيعة والحقد». ويتحدث عبد الصمد بطيب خاطر في هذه المناسبة، بصفته الأخ الأكبر، عن تقصير أمهما في أداء دورها وعن غياب الأب: «كلانا حاول تدبّر أمر نفسه في الدراسة، وشققنا طريقنا بصعوبة وكيفما اتفق، واحتملنا العنصرية العادية في الحياة اليومية، وعانينا التمييز لمّا وصلنا إلى سوق العمل. كما قاسينا من نقص حنان الأم، ومن غياب الأب، ومن انخلاع جذورنا مع عائلتنا

1- أوليفييه روا: **الإسلام المعولم**. مصدر آنف الذكر، ص201.

2- يسمح هذا الخطاب ـ بطريقة فيها ما يكفي من السخرية ـ للأخ الأكبر بأن يبدو بطلاً للإسلام المعتدل والعلماني. وحسبنا الإشارة إلى أنه ينتمي إلى حركة غامضة هي الأحباش. ومع أن عبد الصمد الموساوي يقدمها بصفتها «حركة منفتحة تقاتل الأصوليين»، إلا أن أمرها لا يخلو من التباس. فكراهيتها للوهابيين والقطبيين ليس مرجعها إلى نزاعات إيديولوجية، بل إلى خصومات وتنافس على النفوذ.

في المغرب»[1]. ولعل هذه المحاولة الأخيرة لتفسير مسيرة زكريا هي الأقل إقناعاً، لأنه لو كان هناك من يستحق حمل وسام الشهيد، فهي عائشة الوافي، أم زكريا.

ينبغي الذهاب إلى موقع «نساء المغرب»، وهي مجلة مكرّسة للنساء المغربيات، لكي نكتشف وجهاً آخر لهذه المرأة ولولديها[2]. فليست عائشة الوافي هي تلك الأم الرديئة، غير المدركة والجاهلة، كما يحلو لبعضهم الظن. ولئن كان الغلامان ـ زكريا وعبد الصمد ـ قد شبّا بدون أب، فهذا يعود قبل كل شيء إلى أن أمهما اضطرت إلى الفرار من تحكمه المتسلط والعنيف. فهي زُوّجت قسراً في الرابعة عشرة من عمرها، ولكنها امتلكت ما يكفي من الشجاعة لترك زوجها ـ الذي كان يضربها ـ لكي تربي طفليها بملء إرادتها بعيداً عن فروض الإسلام الجنسية. ولما بلغت الرابعة والعشرين، وجدت وسيلة للرحيل إلى فرنسا ومعها أولادها الأربعة، حيث قامت بأعباء بيتها دون أدنى مساعدة من عائلتها، ودون أن تطلب عوناً من الرعاية الاجتماعية: «لم أتعطل يوماً عن العمل. ولم أطلب قط العون من مشرفة اجتماعية. فأنا آنفُ من هذا الطلب وأستفظعه. لقد استطعت دائماً تدبير أموري بنفسي». ومع أن مهنتها الخياطة، فقد التحقت بـ«فرنسا للاتصالات» (فرانس تيليكوم) كخادمة. وكانت، فوق ما تحمله من عبء العمل ومسؤوليات المنزل والأولاد، قد تابعت دراسة مسائية كمساعدة فنية. ورغم المصاعب التي نتصورها، فإنها بذلت كل ما بوسعها لكي لا يحرم أولادها من شيء. إن زكريا الموساوي وشقيقه وشقيقتيه لم يعيشوا طفولة تعيسة بائسة. لا لأن عمل أمهم أتاح لهم العيش في منزل مريح نسبياً فحسب، بل كذلك لأن عائشة الوافي لا تتراجع أمام إنفاق ما يسر أولادها: «اشتريت في 1979 مسجلة فيديو بأربعة آلاف وخمسمائة فرنك: قلت لنفسي، بها سيمكثون في البيت. ولا يتسكعون

1- في مقابلة مع مجلة «باري ماتش» 2002/9/25. نلاحظ أن علاقة عبد الصمد، كأخيه زكريا، بأمه متحفظة. فهو يعتبرها مسؤولة لأنها أرادت اندماج أولادها في فرنسا أكثر مما ينبغي، بما في ذلك احتمال إهمال تعليمهم الإسلام: «كلما ازداد جهل الشاب المسلم بدينه، ازدادت قابليته للعطب»، وزاد بالتالي غرقه في الإسلام المتطرف.

2- أقوال جمعها يانّ بارت، «نساء من المغرب» العدد 76، نيسان-أبريل 2002.

في الخارج». اليوم تتساءل عما إذا كانت قد أعطت أكثر مما ينبغي: «أذكر، كنت أذهب إلى العمل يوم الأربعاء، لأعود ظهراً وأجدهم جميعاً نائمين (ضحك)». الأمر المؤكد أن طفولة زكريا لا تشبه في شيء طفولة شاب من قطاع غزة. فلم تكن هناك أية دبابة إسرائيلية في الأفق، إذ كبر وترعرع في فرنسا. مع ذلك فإنه أحسَّ بأول الإهانات العنصرية التي كان ضحية لها. إنها صدمة تأسف أمه اليوم لأنها أساءت تقديرها: «لقد عانى الصبيّان أكثر من البنتين من العنصرية. ربما كان هذا ما لم أشعر به. لم أحمل قط على محمل الجد ما كان يقوله لي زكريا بهذا الشأن. لمّا كان يقول لي: لقد نعتوني بالزنجي القذر، أو العربي القذر، كنت أعانقه وأسخر مما يقول... ولكن أظن أن على الناس الانتباه. عندما يَشتُمَ ولد في الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة، ثم يطرد بعدئذ من الملاهي والمراقص، أو يرفضه أبو الفتاة التي يزاملها... فإن هذه الأمور تتراكم في قلب الفتى وفي رأسه».

الإهانة العنصرية شكل عنيف للغاية للدعوة إلى الانضباط الاجتماعي، وهو ما يمكن أن يفسِّر الانتماء إلى إيديولوجيا متطرفة. ومع ذلك، مازال الأمر غير كاف لكي يقود زكريا إلى درب الإسلاموية. ما قاده إليه اتصاله بابنة خالته فوزية ـ التي ستصبح زوجة أخيه الأكبر. ففي سنة 1990، أسدت عائشة لعائلتها خدمة ستدفع ثمنها غالياً. كانت واحدة من بنات أخواتها المقيمات في المغرب تتردد على الإخوان المسلمين الذين كان الحسن الثاني يرصد تحركاتهم. خافَ والد الفتاة ـ وكان دركياً ـ على وظيفته فأرسل ابنته إلى فرنسا، حيث تكفلت بها عائشة رغم مصاعبها المالية التي نعرف. كانت عائشة تريد ـ بلا شك ـ أن تبرهن عن روح التضامن الذي لم تنتفع به قط. غير أن الاثنتين كانتا على طرفي نقيض: الأولى غادرت المغرب لأنها تريد أن تحيا كامرأة حرة، بينما جاءت الثانية بسبب التزامها الأصولي. ومن دون أن تعاني المحن التي عانتها خالتها من أجل بناء أسرتها في فرنسا، سرعان ما حملت معها التوجيهات والفروض التي فرَّت منها عائشة: «بدأت تتحدث عن الإسلام. قبل مجيئها، كان الأولاد يشاركون في أعمال المنزل كلها. البنتان في المطبخ، الصبيان ينظفان بالمكنسة الكهربائية ويغسلان

الأواني، وأنا كنت أهتم بالغسيل. [...] كان الناس يقولون لي: عندك أولاد **مهذبون**. هذا كل ما كنت أطلبه. تغير كل شيء بعد مجيئها...» وقد حدثت القطيعة بعد مدة من الزمن: «عبد الصمد شقيق زكريا كان جالساً على هذه الأريكة. قلت له: إما أن تشاركا في أعمال المنزل وإما أن تغادرا. كانا في الثالثة والعشرين والثانية والعشرين. ردَّ عبد الصمد: أتظنين أننا نخافك؟ نحن نعمل كل شيء هنا كالنساء. نكنس وننظف الأواني. قلت له: أتظن أنني يجب أن أقوم بكل شيء بينما أنت تشاهد التلفزيون؟ عندها التفت إلى ابنة خالته فوزية وسألها: في بيتكم، إخوتك لا يقومون بأي عمل، أليس كذلك؟ فهمتُ حينئذ أن موقفه جاء منها. في ذلك اليوم غادر الثلاثة المنزل إلى مدينة مونبيلييه».

ينبغي ملاحظة ما تنطوي عليه هذه القصة من مفارقة. فتاة مغربية كانت تحلم بتنشئة أولادها في جو لا يحتقر المرأة جنسياً، فتجد نفسها في شَرَك فتاة مغربية أخرى، متمردة مثلها ولكنها إسلاموية. استقبلت عائشة الوافي تلك الفتاة بذراعين **مفتوحتين**، رغم إمكاناتها المتواضعة، وانتشلتها من اضطهاد الحسن الثاني لتجد تربيتها وقد خُرِّبت وليهرب ابناها منها. ونعود إلى القول إنه إذا كان هناك ضحية في كل هذا الحطام، فهي أم زكريا وليس ابنها الذي وُلِد ذكراً، ورُبّي في فرنسا، واستفاد من التسهيلات أكثر منها، بل وأكثر من أختيه، المضطرتين إلى مواجهة التمييز الجنسي بالإضافة إلى العنصري. ومع ذلك ما صارت أية منهما إسلاموية. «أرادت الفتاتان ممارسة حياتيهما كالفرنسيين. بينما فتح الصبيان عيونهما على الإسلام... الذي يفيد الرجل أكثر. لقد ربيت أولادي بالطريقة نفسها». ينبغي ألا نغفل عن منافع النظام الأبوي هذه إذا كنا نريد فهم مثل ذلك الانقلاب الكبير لدى زكريا الموساوي. فهو شاب رزين، متعلم، أمامه مستقبل، ثم لا يلبث أن ينخرط بملء إرادته في الأصولية بعد أن ماهى إذلال الشعب الفلسطيني بالعنصرية التي لمسها في فرنسا: «كانت بداية حرب الخليج ـ كما قال شقيقه لمجلة «باري ماتش» ـ وتزايدت الاعتداءات على الجالية المغربية، على الأقل في جنوب فرنسا حيث كنا نقيم. ثم جاءت الحرب في يوغوسلافيا، وفي

البوسنة، والتطهير العرقي، ومجازر المسلمين». إن هذه الجملة التي يختلط فيها ظلم العنصرية بفظاعة التطهير العرقي تبيِّن إلى أي حد وصلت هذه المماهاة التي لا تعرف أن تميز بين ما لا يمكن الدفاع عنه وبين ما لا يُحتَمل. وبدلاً من أن تقلل كل منهما من إطلاقية الأخرى، تُضاف إهانات هؤلاء إلى اضطهاد أولئك. «كان زاك [زكريا] يقرأ الصحيفة الشهرية لوموند دبلوماتيك، والأسبوعية كورييه أنترناسيونال، وكان مولعاً بالأخبار. ولكنه كفَّ عن مخالطة «الفرنسيين الأصليين». وبدا أنه مع أصدقائه الجدد يُنَميّ شعوراً بالتمرد». وعندما ارتحل زكريا إلى لندن من أجل الحصول على إجازة جامعية بالاقتصاد الدولي، بدأ يتردد إلى جامع شارع بيكر، حيث كان يَعِظُ الشيخ أبو عمر. أما شقيقه فلن يشاهده إلا وبينهما شاشة التلفزيون، بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول سبتمبر»[1].

التأثير الصاعق للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني

يرى أوليفييه روا أن قدرة الأصولية الإسلامية على كسب أنصار لها، متجاوزةً الحدود والطبقات والبلدان، هي أنها علامة على «إسلام مُعَولَم». ويُحلل هذا الباحث الأصولية الإسلامية باعتبارها «عامل فك ارتباط ثقافي» بفعل «رجوعها إلى أمة مُتخَيَّلة، في ما وراء سائر الفوارق العرقية والثقافية واللغوية». وهو يتحدث حتى عن «أمة افتراضية» لكي يشير إلى أن الأصوليين الجدد يستخدمون الإنترنت. هذه المعاينة صحيحة، ولكنها تصدق على كل حركة اجتماعية وكل إيديولوجيا مروّجة في عالم تُيَسِّرُ فيه وسائل الإعلام والإنترنت التبادلات وإثارة إشكالية الهوية والتماهي. وفي ما يتعلق بالإسلاموية، فلا شك في أن أخبار الساعة في الشرق الأدنى والمجابهة بين الإسرائيليين والفلسطينيين هي التي تقوم بدور النفير الذي يعبئ أولئك الشباب.

لا يحمل التماهي بالنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني أية سمة سلبية في ذاته، إلا إذا اعتبر فعل التمرد أو اتخاذ موقف من النزاع عملاً إرهابياً! بالمقابل، يشكل

1- مقابلة مع مجلة باري ماتش 2002/9/25.

النزاع فرصة لاصطناع شكل مسرحي للمجابهة بين الخير والشر قمين بتصدير الغضب. فالإخراج الإعلامي لذلك التماهي يفعل إلى حد ما فعل برنامج متلفز. فكل مشاهد يلتزم جانب المشارك بالبرنامج الذي يشبهه أكثر. وينفعل المشاهدون انطلاقاً من أصل كل منهم، أو من انتمائه الديني، أو حتى تبعاً للعلاقة التي يقيمونها مع الهيمنة ومع العنف.

يتماهى كثيرون من الشباب الفرنسيين بالشعب الفلسطيني لأنهم يشعرون بوطأة هيمنة غير عادلة عليهم، ويحلمون بكرامة قومية مُستَرَدة وعابرة للحدود. هذه السيرورة تجد ترجمة أمينة لها في تحقيق نشرَته صحيفة ليبراسيون بقلم فلورانس أوبينا F.AUBENAS. فقد زارت هذه الصحفية عدة مدن وكتبت عن «بحث عن الهوية وعن انعزال متزايد في الغيتوات». ونقلت عن ثلاثة شباب في نحو الخامسة عشر من العمر، من ضاحية سين سان دوني[1]، ما يتذكرونه عن بداية الانتفاضة الثانية من نشرة الأخبار المتلفزة التي تُبث في الساعة العشرين: «كانت الأخبار المتلفزة أسوأ من مسلسل. كنا لا نريد أن تفوتنا أخبار فلسطين. هناك، يُهان المسلمون ويُذَلون حتى أنهم ينتحرون للدفاع عن أنفسهم. ذات مساء أشعلت المذيعة النار في عروقنا حين عرضت القتلى والدم وكل شيء. تكوّن لدينا انطباع بأنهم يوجهون رسالة إلينا»[2]. توترت أعصاب الشباب واستثيروا، فانتهوا بالخروج إلى باحة الحي بحثاً عن الحجارة: «أردنا أن نُظهر للفلسطينيين وجود عرب في فرنسا أيضاً». والحال أن هنالك دائماً جانبين في لعبة الأدوار. فهؤلاء الشباب الفرنسيون لا يتصورون أنهم يمثلون الفلسطينيين ما لم يضربوا أولئك الذين يجسدون الإسرائيليين من وجهة نظرهم: «لم نعرف أين نضرب إسرائيل. إنهم أقوياء جداً، والولايات المتحدة وراءهم. لم تأتنا فكرة أخرى غير ضرب كنيس الحيّ. نظن أننا أصبناه قليلاً بالعزقات والمسامير والبراغي». كانت حصيلة الإصابات خفيفة. إلا أن هذا النوع من الحوادث تضاعف باطراد منذ الانتفاضة

1- سان دوني: ضاحية تقع إلى الشمال من باريس ومأهولة بأعداد كبيرة من المهاجرين المغاربيين، وكذلك بعض اليهود. (م)

2- صحيفة ليبراسيون 2002/4/2.

الثانية، مسهماً في نشر جو من اللاسامية كان استقر في الأذهان أن صفحته قد طويت مع الماضي. من المؤكد أنه لا ينبغي خلط الأمور، ولا أن توضع هذه الاستفزازات على مستوى واحد مع تلك الأخطر بكثير التي انتهت باعتداءات حقيقية أو بإحراق الكُنُس. فهذه الاعتداءات تحمل علامة نشطاء مُنَظَّمين، لا علامة شباب الضواحي الذين أثارهم التلفزيون. والانتقال من شعور التمرد العفوي إلى العمل الإرهابي يستوجب ثقافة سياسية أكثر عمقاً، وكذلك دعاية قابلة لتحويل الشعور بالإحباط إلى سخط عارم.

إن حالة زكريا الموساوي كاشف قوي عمّا يجعل حركة متطرفة كالإسلاموية ذات جاذبية لشباب يتصورون أنهم في حالة «عطالة اجتماعية»: فمجرد التمكن من استعادة شيء من السلطة بفضل مزايا الهيمنة الذكورية التي تضمنها الأصولية الإسلامية يمثّل بذاته شكلاً أول من أشكال التعويض. هذا فضلاً عن أن الإسلاميين تصوروا تحفيزات أخرى كيما يتمكنوا من تشكيل مخزون من القنابل البشرية سهل المداورة. فقد حوّروا معنى حديث مروي عن الرسول بصورة تتيح كيل الوعود بمتع كثيرة للاستشهاديين (الكاميكازه) بعد موتهم. فلئن لم يسرّهم بما فيه الكفاية لقاء وجه ربهم، فهنالك سبعون عذراء بانتظار كل منهم في الفردوس[1]. يتحدث القرآن بالفعل عن الحور العين اللواتي ينتظرن المؤمنين في الجنان. غير أن هذا ما وُعدَ به كل مسلم حَسُنَ إسلامه، وكان من المتقين المؤدين للفرائض، وهو ليس مكافأة موعودة لأولئك الذين يقتلون أنفسهم في سبيل الله. وأخيراً، وبخاصة، يتفق المفسرون على أن يروا في ذلك تعبيراً مجازياً. وبالفعل، إن تحويل هذا المجاز إلى وعد يتيح بلا مراء إغراء عددٍ من المرشحين الانتحاريين الذكور؛ وهكذا تنضاف المكافأة الذكرية إلى المكافأة الفخرية. وهذا فضلاً عما تقدمه الدعاية الإسلاموية من متنفس لشعورهم بالإحباط، إذ تَعِدهم بشكل من الصعود الاجتماعي الباهر ـ ليصبح كل منهم بطلاً للإسلام ـ! وهم

1- أن تكون كاميكازه وتنال الفردوس و2.500 دولار، صحيفة غارديان. نقلتها كورييه أنترناسيونال العدد 618، أيلول-سبتمبر 2002.

الذين يتخبطون في مأزق هوية. وما يصح في الغرب، يصح أكثر بعد في فلسطين.

إن شهادة أم أحد الاستشهاديين من شأنها دوماً أن تتيح لنا فهم الدور الذي يلعبه الشحن الديني في تعبئة الشباب الفلسطيني. ففي لقاء في صحيفة الشرق الأوسط[1]، الصادرة في لندن، تشرح أم نضال ـ هذه الأم الفلسطينية التي كانت قد آوت عندها عضواً من فصائل حماس المسلحة ـ قائلة: «الجهاد فريضة [إلهية]. يجب علينا تلقينه باستمرار لأبنائنا. [...] ولأنني أحب ابني، شجعْته على أن يموت شهيداً باسم الله... الجهاد واجب ديني. لقد ضحيّت بمحمد شعوراً مني بالواجب». وهي لا تشك مطلقاً بأن حياة ابنها ستكون أفضل في العالم الآخر بسبب كونه شهيداً: «ابني لم يهلك، لم يمت. وحياته أفضل من حياتي. ولو اقتصرت أفكاري على هذه الدنيا، لما ضحيت به أبداً». وأم نضال مقتنعة باتفاق كل المسلمين المتدينين على قبول الجهاد والاستشهاد: «ليس هناك أي خلاف بهذا الشأن [بين السلطات الدينية]. السعادة منقوصة على الأرض. والسعادة الأبدية هي الحياة في العالم الآخر، الممكن بلوغه بالشهادة. الحمد لله: لقد أدرك ابني هذه السعادة».

هذا هو الدور الذي تؤديه الدعاية الإسلاموية. فالقرآن يشجب بصراحة الانتحار، ولكن الأعضاء في الإخوان المسلمين وفي حماس، الفرع الفلسطيني من الإخوان، يفعلون كل ما بوسعهم لإضفاء الشرعية الدينية على هذه العمليات الانتحارية[2]. ولكي يتفادوا كلمة «انتحار» الإشكالية، فإنهم يستخدمون صيغة «الاستشهاد». ويتشبثون من أجل هذا بآيات من القرآن تَعِدُ بالجنة أولئك الذين يموتون «في سبيل الله». هذا الشحن العقائدي يمارسونه طوال أسابيع أو حتى أشهر على المرشحين الذين يتم اختيارهم غالباً بين الأصدقاء أو في الدائرة العائلية. وعندما يوقّع المرشحون عهداً مع من جنَّدهم، يقيّدون أنفسهم بحفظ السر والامتناع عن البوح بمشروعهم لأقربائهم. وتردعهم وصية، تسجل غالباً على

1- الشرق الأوسط 2002/6/5. مترجمة في: ميدل إيست ميديا ريزرش انستيتيوت.

2- هكذا أعلن الإخوان وحماس في جامعة الأزهر في تموز-يوليو 2003 عن تشكيل كتيبة من المتطوعين الاستشهاديين.

شريط فيديو، عن التراجع عما وعدوا به. غير أن كل هذا «الإخراج» ما كان ليتم بدون مباركة رجال الدين. ففي العام 1996 كان الشيخ القرضاوي ـ وهو المنظِّر الذي يقدمه اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا على من سواه لتأهيل الأئمة ـ أول فقيه مسلم يبرر الاعتداءات الانتحارية معلناً أن الكاميكازه هم شهداء. ومازالت فتوى القرضاوي تتصدر إلى اليوم موقع حماس كبراءة لإطلاق ذات اليد. وقد عُزّزت هذه الفتوى لاحقاً برأي ثانٍ أصدره المجلس الأوروبي للفتوى، أعطى فيه توقيعاً على بياض للكاميكازه الذين يخشون بانتحارهم ارتكاب فعل مناقض للإسلام: «على نقيض الانتحار، الذي لا هدف له سوى الإفلات من النزاع، فإنّ للعمل الاستشهادي هدفاً دقيقاً، هو مرضاة الله»[1]. هذا النمط من التحريض الديني ليس من فعل الإخوان المسلمين أو حماس فقط. فمع أن ياسر عرفات يصرح بمعارضة العمليات الانتحارية، فإن عدداً من رجال الدين الرسميين في السلطة الفلسطينية يصادقون على اللجوء إلى القنابل البشرية. فقد أعلن نائب وزير الأوقاف في السلطة الفلسطينية الشيخ يوسف جمعة سلامة، وهو يخطب في المسجد الأقصى: «إن المعادلة بين العمليات الاستشهادية والإرهاب غلط وافتراء. فليس يملك الشعب الفلسطيني أية وسيلة أخرى يدافع بها عن أرضه وعن كرامته... أُذكّر بأن المقاومة المسلحة مستمرة. وشعبنا صامد. وتتفق فصائله الدينية كلها على ضرورة المقاومة المسلحة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، أياً كان عدد الضحايا. ويدعم الشعب الفلسطيني بمجموعه قياداته التي تتخذ لها هدفاً وحيداً هو إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية تكون القدس عاصمتها»[2].

تأخذ الدعاية السياسية أحياناً مساراً يجد فيه رجال الدين أنفسهم وقد تجاوزتهم الحركة التي أطلقوها. هكذا حرص الشيخ ياسين، مفكر حماس، على توضيح ما يلي بصدد النساء المبادرات إلى التطوع كاستشهاديات: «في مجتمعنا الفلسطيني، تتقاطر النساء نحو الجهاد والشهادة، تماماً كالرجال، ولكن للمرأة

1- «القرضاوي مؤيد للعمليات الانتحارية في مؤتمر إسلامي في السويد» MEMRI، 2003/7/28.

2- تصريح يوم 2002/6/13: «نقاش فلسطيني حول العمليات الاستشهادية ـ القسم الأول: خلافات ضمن السلطة الفلسطينية». MEMRI، تحقيقات وتحليلات، رقم 100، 2002/7/4.

خصوصية، فالإسلام يضع بعض القيود عليها. فإذا خرجت تقاتل باسم الجهاد، يجب أن تكون بصحبة رجل»[1]. ولكثرة ما أُنشئت أجيال كاملة على عبادة الاستشهاد ـ سواء أكان ذلك في المدرسة أم في العائلة أم أثناء دفن القتلى ـ مع الوعد بحياة فردوسية بعد الموت، تجد السلطة الفلسطينية نفسها في مواجهة ظواهر انتحارية عند الأولاد، فهم أول من يصدّق هذه الدعاية بحرفيتها. وهذا أول خرق لتعاليم الجهاد. تساءل أشرف العجرمي، المعلق في صحيفة السلطة الفلسطينية «الأيام»[2]، محاولاً أن يفهم كيف وصلنا إلى هنا: «لعب الفخر والتقدير اللذان يضمرهما الشعب الفلسطيني للشهداء، بلا شك، دوراً حاسما في بروز هذه الظاهرة. كذلك فإن جنازات الشهداء واحتفالات التأبين المقامة لهم تواكبها دائماً خطابات عن الحياة الأخرى وعن الغبطة المطلقة التي يتمتع بها الشهداء في السماوات، مما يدعو الناس إلى القول: «لماذا الانتظار والإصرار على حياة البؤس عندما يكفي ضغط زر أو الوقوف على مرمى النيران الإسرائيلية لكي نجد أنفسنا في الجنة؟»». ويبين الصحفي الفلسطيني كيف أن أعداداً متزايدة من الأطفال يخاطرون بأنفسهم بشكل غير معقول لأنهم فقدوا مفهوم الموت كلياً: «يرضخ بعض الأولاد في غزة لتأثير المدرسة والمسجد والتجمعات التي تمتدح فيها التضحية والشهادة. ويوجد أشخاص على استعداد لتزويد الأولاد بالمسدسات، والرمانات اليدوية، والمتفجرات، لقاء المال، وهي كلها متوفرة بثمن بخس لا يتجاوز عدة شواقل فقط. تملأ هؤلاء الأولاد ذوي الأدمغة المغسولة الرغبة في الاقتراب من أقرب مستوطنة، حيث سيسارع جنود الاحتلال إلى قتلهم».

الحقد على اليهود كقوة موحّدة

بصرف النظر عن المسألة الفلسطينية، تتيح أسطورة الخلافة المسترجعة، التي ستجعل سائر المسلمين فاتحين مرة أخرى، وسعداء ومتحدين، تتيح أمام

1- صحيفة الشرق الأوسط، لندن 2002/1/31.

2- الأيام 2002/5/3.

الإسلاموية أن تشد إليها جميع أولئك الذين يريدون، من الشرق الأدنى إلى فرنسا، الاعتقاد بأن المسؤولية عن إحباطاتهم اليومية لا تعود إليهم، بل إلى الآخرين. من هم «الآخرون»؟ الغرب، أمريكا، اليهود... أي كل أولئك الذين يستطيعون، بممارستهم سياسة استعمارية أو امبريالية، إحياء وحدة المؤمنين على سبيل رد الفعل. يحلل بينيديكت أندرسون، في كتابه «**الجماعات المتخيّلة**»، النزعة القومية بوصفها إعادة بناء من شأنها أن تجعل الناس يعتقدون بهويّة مشتركة من خلال تصورات وأساطير وحدود متخيّلة أكثر منها واقعية[1]. ويجري الإعلاء من شأن حدود الهوية إلى أعلى درجة بإعادة كتابة التاريخ الذي يتم التلاعب به تبعاً لحاجات الدعاية. هذا ما يفعله أيمن الظواهري، أحد قادة الجهاد الإسلامي، عندما يُرجع الذُلَّ الذي راح الإسلام ضحيته إلى مأساة «ينبغي ألا تحدث مرة أخرى: طرد الموريسكيين من إسبانيا» سنة 1492[2]. وكدليل على العكس يسترجع ذكر معركة القدس المجيدة، عندما طرد صلاح الدين الصليبيين من المملكة التي كانوا قد أقاموها في فلسطين ـ وفي هذا تلميح إلى وجود دولة إسرائيل وإلى نهايتها المرتقبة في أرض الإسلام[3]. وإنما في هذه المقدرة على بث الاعتقاد بعودة العصر الذهبي بفضل الحرب المقدسة ضد إسرائيل تكمن ـ بشكل خاص ـ قوة الإسلاموية الراهنة وخطرها. فهذه الطريقة بالتلاعب بالتاريخ تُسَمِّر الأفراد في هويات مجردة ومضحكة معاً، ولكنها تسمح بوضع النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني في قلب كل الرهانات. فالمجابهة مع إسرائيل لا توحِّد وتلحم جماعة مُتَخَيَّلة دائمة الخوف من التفكك فحسب، بل تتيح الفرصة أيضاً لتوحيد الصفوف بفضل تقنية «كبش الفداء» المجربة[4].

1- أندرسون بينيديكت: **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية**، 1991.

2- في أول مداخلة عامة له في أيلول-سبتمبر 2001.

3- دوّنها مارك فيرُّو: **صدمة الإسلام**. مصدر مذكور سابقاً ص24.

4- خلص كتاب جماعي مخصص لمسألة الفرد في الشرق الأوسط إلى أن الصراع ضد إسرائيل هو الرابط الوحيد القادر على منع «الأمة العربية» من التفكك: **The Predicament of the Individual: in the Middle East**. الناشر الساقي، لندن 2002.

عندما تتمكن الإسلاموية من الخلط بين «اللاصهيونية» و«اللاسامية» فإنها تعقد الصلة من جديد مع حقد مناهض لليهود برهن على مر الزمن عن نجعه في توظيف الإحباطات الفردية في خدمة حركة توتاليتارية. ويكفيها من أجل ذلك القيام بفرزٍ انتقائي من بين توصيات النبيّ المتعلقة باليهود. فالمسلمون، مثلهم مثل المسيحيين، يقيمون علاقة مُلتَبَسة مع رواد التوحيد. إذ ليس بوسعهم إنكارهم ـ لأنهم يؤمنون بالإله نفسه ويتقاسمون المرجعيات نفسها ـ ولكن يتعين عليهم أن يبرروا اعتقادهم بصيغة أخرى من التوحيد. ويميز القرآن تماماً بين اليهود الكفرة وبين المؤمنين منهم. فاليهود المؤمنون يتمتعون بحماية الله: «يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين ۞ وما يفعلوا من خير فلن يكفروه والله عليم بالمتقين»[1]. بالمقابل يرث اليهود غير المؤمنين كل الخطايا. فهم ملعونون بسبب نقضهم العهد، وكفرهم بآيات الله، وقتلهم الأنبياء: «فبما نقضِهم ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق وقولهم قلوبنا غُلُفٌ بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلاً»[2]. وقد وصف هؤلاء اليهود «الكفرة» أيضاً بكونهم «من الضالين» الذين مسخهم الله بهيئة قرود وخنازير. فهم مثيرون للفتن وعاصون للرسالة الإلهية، ولا يستحقون سوى البغض: «[...] وألقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة»[3]. وقد كان من الممكن أن تكون هذه المقتطفات مجرد رسائل تنم عن عدم تسامح، مثلها مثل غيرها كثير، لو لم تستمر مدارس بعض البلدان، كالعربية السعودية، بتعليمها كما لو أنها راهنة دائماً. فالفتيان السعوديون ذوو الأربعة عشر عاماً يتعلمون في كتبهم المدرسية أن يوم الحساب لن يأتي قبل أن يقاتل المسلمون اليهود ويقتلوهم جميعاً[4].

تنتشر هذه الدعاية على نطاق واسع في أرجاء الدنيا بفضل الرعاية المالية

1- سورة آل عمران، الآيتان 115/114.

2- سورة النساء، الآية 155.

3- سورة المائدة، الآية 64.

4- برنامج Hard talk في B.B.C، 2003/6/17: حوار مع وزير الشؤون الإسلامية السعودي.

الوهابية الداعمة للكثير من الحركات ذات النزعة الإسلاموية. في سنة 2002 تحدث شاب فرنسي في الرابعة والعشرين بمثل هذه الأقوال وكان قريباً من جماعة «التبليغ»: «من الضروري لكل مسلم أن يقاتل اليهود والصليبيين، لأن التاريخ يريد أن يبقي المسلمون يحاربون اليهود حتى نهاية العالم»[1]. وإذا كان مثل هذا الشحن الإيديولوجي يجد آذاناً صاغية في فرنسا، فلا شك في أنه ينتشر بشكل رهيب في الشرق الأوسط. ويكفي الدخول إلى مكتبة في عمّان أو بيروت ليتأكد المرء بنفسه من ذلك. إذ تمتلئ الرفوف بمؤلفات تتردد في توزيعها حتى المكتبات النيونازية في أوروبا. تطالعنا أغلفتها بصور رجال أنوفهم معقوفة يسيل لعابهم أمام نساء عاريات، ونجمات داوود مغموسة بكل أنواع الدم النجس، وبطبيعة الحال كتاب «**بروتوكولات حكماء صهيون**» الذي يبقى، رغم غلوّه في التلفيق، أكثر الكتب رواجاً في مكتبات الشرق الأوسط كلها، ويليه عدد لا يُحصى من الكتب التي تفضح في مناسبة وغير مناسبة «المؤامرة اليهودية ـ الماسونية»، أو التي تضاهي الصهيونيين بالنازيين. وهذا بدون التطرق إلى أمهات الكتب الفرنسية اللاسامية ومؤلفيها من أمثال: هنري كوستون، وريث إدوارد درومون[2]، ومؤلف كتاب يفضح «**فرنسا اليهودية**» في الثلاثينيات، وفوريسُّون، وهو فرنسي آخر ينكر وجود غرف الغاز، وبالطبع روجيه غارودي، آخر مواليد الإنكاريين. أحياناً، لا يحتاج مرتاد المكتبة إلى بذل أي جهد للبحث ليقع على نسخة جديدة زاهية من كتاب «**كفاحي**»، مزينة بصورة هتلر وعلمٍ نازي. وثقافة الحقد هذه لم تترك آثاراً في أوروبا وحدها. ففي أثناء الحرب العالمية الثانية، طلب مفتي القدس الأكبر الحاج أمين الحسيني من المسلمين القتال إلى جانب ألمانيا النازية. بل إنه شكل فرقتين بوسنيتين كُلّفتا بتقتيل السكان الصرب، واحدة سُمّيت «خنجر» وأخرى «قامة»، وكان أفرادها يرتدون لباس جنود الصاعقة الألمان.

1- «إغراء العداء لليهود»: في مجلة ماريان الفرنسية 5-2002/8/11.

2- ادوارد درومون: سياسي وصحافي فرنسي (1844-1917) لاسامي لدود، مؤلف «**فرنسا اليهودية**»، وأحد قادة الحملة اللاسامية في قضية دريفوس. (م)

يمين متطرف مسيحيي استسلم للإغراء

لا تُتيح العنصرية المناهضة لليهود فرصة تلاحم «الأمة» الإسلامية في أرجاء العالم الأربعة فحسب، بل تُشكل أيضاً جزءاً من المرجعيات الإيديولوجية القادرة على توحيد الصفوف في ما وراء الانقسامات السياسية والدينية. فقد كانت البورجوازية المسيحية في لبنان وفلسطين ومصر استوردت «**بروتوكولات حكماء صهيون**» إلى الشرق الأوسط، قبل أن يصبح هذا الكتاب لاحقاً مرجعاً لنوع من الثقافة المضادة الفلسطينية[1]. وهو أيضاً الكتاب المفضل لدى الميليشيات المسيحية العنصرية الأمريكية.

قد يبدو من غير المعقول للناظر من فرنسا أن يتمكن مناضلو اليمين المتطرف، المعروفون بعنصريتهم المناهضة للعرب، من تقاسم بعض المراجع مع المناضلين ذوي النزعة الإسلامية. ولكن هذا يعني نسيان ما بينهم من كراهية مشتركة لليهود، وكونهم أصوليين. فلئن دان حزب كـ«الجبهة الوطنية» بنجاحه الشعبي لعنصريته، فإن قادته واقعون بوجه خاص تحت نفوذ الأصولية الدينية. وتتقاطع رغبتهم في فرض العودة إلى القيم الأخلاقية مع رغبة الأصوليين المسلمين. وقد يكون أنجح مَن وصف تلاقي المصالح هذا «راديو إسلام» RADIO ISLAM، وهو موقع على الإنترنت قاعدته في السويد لمخاطبة مسلمي فرنسا. فقد دعا بصراحة إلى التصويت للمرشح لوبن Lepen في انتخابات 2002 الرئاسية: «صوّتوا للوبن. ولا تنخدعوا بالدعاية الكاذبة لليهود الذين يريدون القتال ضد فرنسا حتى آخر شاب من الشباب ذوي الأصول المغاربية». وبعد أن يُحذّر «راديو إسلام» من «الدعاية الاشتراكية الصهيونية» التي تدَّعي مكافحة العنصرية، يدعو الموقع مواطنيه المسلمين إلى أن يدركوا أن «لوبن ليس ضد العرب، رغم وقوع بعض مناضلي القاعدة ضحية التلاعب، فسلكوا سلوكاً غبياً سارع الصهيونيون إلى فرط استغلاله إعلامياً».

1- نُشرت الطبعة الأولى، بالترجمة عن نسخة فرنسية، في نحو سنة 1925 في القاهرة بلا شك. وظهرت صيغة ثانية في 1926/1/15 في مجلة الطائفة الكاثوليكية الرومية في القدس. وهي مطبوعة في القاهرة، طبعها أنطوان الخوري.

يُذكّر «راديو إسلام» بسلوك الضابط جان ماري لوبن سنة 1956، عندما كان يقاتل في الجزائر، حين أمر جنوده بدفن المسلمين ووجوههم باتجاه مكة، احتراماً للتقاليد الإسلامية. وينوه بخطاب لقائد الجبهة يعود إلى أيام كان نائباً (29 كانون الثاني-يناير 1958): «أؤكد أن الدين الإسلامي لا يتضمن ما يعارض، من وجهة النظر الأخلاقية، أن يصير المؤمن أو الممارس لطقوس الإسلام مواطنا فرنسياً كاملاً. بل على النقيض من ذلك. فإن تعاليم الإسلام، في الأمور الجوهرية، هي نفسها الموجودة في المسيحية، قاعدة حضارتنا الغربية».

من بين مبادرات جان ماري لوبن التي أثرت بالأصوليين المسلمين، ينبغي التذكير بدعمه لصدام حسين أيام حرب الخليج الأولى، وكذلك بكون زوجته، جاني لوبن، ترأس رابطة للتضامن مع العراقيين من ضحايا الحظر والحصار. «جان ماري لوبن ليس عنصرياً، يُلِحُّ «راديو إسلام»، إنه فرنسي يناضل لتحرير فرنسا من الاحتلال اليهودي ـ كما تناضلون لتحرير بلادكم من هذا الاحتلال ـ وهو أمر طبيعي». ننوه: بأن متأسلمي «راديو إسلام» يدعمون الجبهة الوطنية انطلاقاً من مناهضتهم للصهيونية وكراهيتهم لليهود، بينما تنحصر دوافع الأصوليين المسيحيين بمناهضتهم لليهودية وبكراهيتهم للعلمانية، مما يحفزهم إلى التقرب من الأصوليين المسلمين.

هذا التوافق عينه نلقاه لدى بعض اليمين المتطرف الأمريكي، حتى بعد الحادي عشر من أيلول-سبتمبر. ولقد رأينا كيف أن «الأمة الآرية»، وهي جماعة نيونازية أمريكية تستوحي الأصولية البروتستانتية، حيّت الطالبان والقاعدة من على موقعها في الإنترنت: «تساند الأمة الآرية الطالبان والقاعدة في معركتهما ضد الطغيان اليهودي». وتعليلاً لهذا توضح الجماعة: «نحن ندين أفعال الأمريكيين الذي يبرهنون مرة أخرى عن أن حكومتهم حكومة دمية بيد إسرائيل، إذ تهاجم المقاتلين الأحرار من الطالبان. نحن نعتقد أن النخبة الحاكمة ـ اليهود ـ هي التي هاجمت مركز التجارة العالمي في الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، لتجعلنا عبيداً في دولة قمعية».

يسار مناهض للإمبريالية يعثر للأصولية على أسباب مُخففة

للأسف، ليس من الضروري الذهاب إلى مواقع «غرائبية» كموقع «الأمة الآرية» كي نجد أنفسنا في مواجهة تحالفات مشبوهة تدين بوجودها بما للاسامية من قدرة على توحيد الصفوف. فمؤتمر دوربان العالمي المنعقد في آب-أغسطس 2001 والمنظم مبدئياً حول موضوع مكافحة العنصرية، سيبقى محفوراً في الذاكرة كلحظة تَقارَبَ فيها بعض مناضلي اليسار المتطرف من بعض الإسلامويين باسم الكفاح ضد الصهيونية ـ الأميركية. فأثناء خطاب فيديل كاسترو، في منبر المنظمات غير الحكومية، سَمِعَ بعض الناشطون بوضوح نداءات تقول «اقتلوا اليهود» بعد «فلسطين حرة». بل اشتبك بعض المشاركين جسدياً مع مناضلين اُشْتبِه بأنهم يهود، حتى وإن كانوا من اليهود الذين يناضلون فعلاً ضد سياسة شارون... كما وَزع اتحاد المحامين التابع للجامعة العربية منشوراً يماثل اليهود بالنازيين. ونجد فيه جنوداً إسرائيليين يرفعون أعلاماً وسمت بالصلبان المعقوفة. ويُظهر منشورٌ آخر ـ بلا توقيع ـ صورة لهتلر كُتب تحتها: «ماذا لو أنه فاز؟ لما كانت هناك دولة إسرائيل، ولما سفك الدم الفلسطيني». وفي الجناح المخصص لاتحاد محامي الجامعة العربية، كان من الممكن طبعاً شراء نسخة من كتاب «**بروتوكولات حكماء صهيون**» لقاء دولارين اثنين.

لقد عُقد المؤتمر من أجل التشجيع على التفكير بمسألة التحريض على الكراهية، فأعطى الانطباع، بشكل خاص، عن عدم قدرة ضحايا الإسلاموية الاعتماد على اليسار المتطرف من أجل الدفاع عنهم. ما الذي نستطيع قوله بصدد الضمانة التي قدَّمها المناضل اليساري المتطرف تييري ميسّان Meyssan للدعاية الإسلاموية في كتابه «**الخدعة المرعبة**»؟ يُعفي هذا الكتاب الإسلامويين ويبرئهم جزئياً من التهمة بزعمه أنه ليس هناك أية طائرة ارتطمت أو تحطمت فوق مبنى وزارة الدفاع الأميركية، وبزعمه أيضاً أن جدول أسماء الانتحاريين الذين صعدوا إلى الطائرات جرت إضافته بَعْدياً من قِبل مكتب التحقيقات الاتحادي FBI. نحن لا نفهم جيداً في هذه الحال لماذا حاولت الحكومة الأمريكية الإيحاء بأن طائرة

حطّمت نفسها فوق مبنى وزارة الدفاع في الوقت الذي شهد انهيار البرجين... غير أننا نخرج ـ من قراءة الكتاب ـ بانطباع بأن الحكومة الأمريكية متلاعبة إلى أقصى حد، وأنها تكاد تكون في محصلة الحساب أكثر خطراً من الإسلاموية. منذئذ نفهم لماذا عرف الكتاب نجاحاً كبيراً في الشرق الأوسط ـ حيث أصبح الأكثر مبيعاً بعد «**بروتوكولات حكماء صهيون**» ـ ولماذا صار تييري ميسّان ـ بعد صدور كتابه ـ يُدعى لإلقاء محاضرات في كل مكان من العالم العربي الإسلامي. وهكذا رأينا صوره إلى جانب ملالي إيرانيين، ومع المسؤول عن حزب الله اللبناني. وهذا مع أنه قبل بضعة أشهر خلت، كان تييري ميسّان ورابطته «شبكة فولتير» يجسدان اليسار المتطرف الأشد معارضة للأصوليين، والرجل الذي قاتل من أجل تحرير الأعراف من هيمنة رجال الدين! إذن لا بد من الافتراض بأن دفاعه عن القيم العلمانية لا يمارس بالطريقة نفسها في مواجهة الأصوليين المسلمين. واليوم مازالت «شبكة فولتير» مستمرة في معركتها ضد الأصولية الكاثوليكية، ولكنها تبدو أقل عدوانية تجاه الإسلاموية. وعلى موقعها في «الشبكة»، تصف حزب الله ـ مثلاً ـ بأنه «حركة اجتماعية تستلهم الدين وتذكرنا بلاهوت التحرير».

إن غياب التعبئة ضد الأصولية الإسلامية يكاد يشبه نوعاً من التواطؤ لدى بعض المناضلين الذين يكافحون ضد الإمبريالية والصهيونية. فعلى النقيض من الأصوليتين اليهودية والمسيحية، الذي يجمع بينهما بوضوح خط سياسي محافظٍ بل رجعي، تستفيد الأصولية الإسلامية من رجع صدى إيديولوجي مزدوج، رجعي وثوري في آن، مما يتيح لها أن تجمع المناصرين بشكل أوسع مما تستطيعه أية أصولية أخرى. هذه الظاهرة غير مقصورة على أوروبا. ففي الولايات المتحدة أيضاً، شاهد اليسار المتطرف بعض مناضليه يستسلمون لسحر الإسلام الإرهابي باسم الكفاح ضد الإمبريالية. فقد بقيت لين ستيورات، مثلاً، تقف لمدة طويلة في طليعة المحاميات الملتزمات الأكثر إثارة للإعجاب في أقصى اليسار الأمريكي. وبعد أن تولت الدفاع في 1994 عن الشباب المحرومين، ثم عن

جماعات تعتبر نفسها الجيش الأحمر الأمريكي، قبلت بأن تدافع عن الشيخ عبد الرحمن، أحد قادة الإسلاميين المصريين الأكثر تطرفاً[1]. وقد اُشتبه بالرجل بأنه خطط لارتكاب اعتداءات إرهابية تستهدف جسور نيويورك وأنفاقها. كما اتُهم أيضاً بالضلوع في الاعتداء الأول على مركز التجارة العالمي في 1993. وعند الإدلاء بمرافعتها، حاولت ستيورات إقناع المحلفين بأن الرجل ثائر قبل كل شيء ضد الظلم: «لقد فضح ألم الشعب المصري [...] ومن أجل ذلك ناضل مستخدماً كل الوسائل المتاحة، وهذه الحكومة لا تقبله». ومع أن لين ستيورات كانت في ما مضى مناضلة نسوية، ملحدة وماركسية، إلا أنها شعرت فعلياً بمودة نحو موكلها الذي اعتبرته قبل كل شيء ثائراً يصارع ضد الإمبريالية. ولمّا أصدرت هيئة المحلفين حكمها عليه بالسجن المؤبد، انخرطت بالبكاء. ولم تكف بعدئذ عن زيارته في السجن. وفي العام 2000، أثناء حديث لها معه في سجن روشيستر (ولاية مينيسوتا)، قبلت أن تكون مراسلة غير مباشرة بين الشيخ وتنظيمه «الجماعة الإسلامية». وقد أراد الشيخ من داخل زنزانته حث عناصره على خرق الهدنة المعلنة منذ الاعتداء على السياح في الأقصر. وإزاء حيرة أنصاره ـ الذين راودهم الشك بصدد صدق الرسالة ـ ذهبت لين إلى حد تنظيم مؤتمر صحفي لكي تؤكد نداءه من أجل العودة إلى الأعمال الإرهابية. وفي التاسع من نيسان-أبريل 2002 ألقي القبض عليها لإسهامها في مشروع إرهابي. وعندما علمت برفض مركز الحقوق الدستورية مساندتها، جاءت على لسانها ردة الفعل هذه: «إنه مدعوم جداً من قبل الصهيونيين!». وحتى بعد الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، لم تندم ستيورات على دعمها للإسلامويين: «لقد اعتدت على فكرة موت الناس في الحرب أو في الصراع المسلح. يموتون لأنهم يوجدون في المكان السيئ، سواء أكانوا في ناد للموسيقى في إسرائيل، أو في سوق لندن للأوراق المالية، أو في مكان ما في الجزائر». وقالت مرة إنها لا تجد بن لادن «مُنَفّراً» إلى هذا الحد.. وهكذا، وحتى إذا ناضل الإسلامويون باسم الأخلاق، فإنهم لا يعدمون المساندة في

1- جورج باكر: «ابنة اليسار الراديكالي الأمريكي الضالة»، نيويورك تايمز. نشرتها صحيفة كورييه أنترناسيونال الفرنسية (الأسبوعية) 16-2003/1/22.

صفوف اليسار، وبين المنظمات أو المناضلين الذين نجدهم عادة على استعداد لقطع الطريق أمام الفاشية. وهذا ما يعزز أيضاً الاعتقاد بوجود إرهاب يستفيد من قدر أقل من النيران المضادة، ويتمتع بالتالي بقدرة أكبر على الأذى. ولاسيما أن تمويله يستفيد، هو الآخر، من غياب الروادع.

تمويل بلا روادع

حتى ولو بدا الإرهاب المعاصر وكأنه لا يتطلب موارد مالية هائلة ـ فالإنسان المصمم على الموت بوسعه التسبب بدمار فتاك باستعمال الحد الأدنى من العتاد ـ إلا أن إدامة شبكة إرهابية، بخاصة الشبكات النائمة ومعسكرات التدريب، تحتاج إلى مصادر مالية متينة. والحال أن الأصولية الإسلامية تستفيد في هذا المجال، بلا جدال، من سبق غير متاح لمثيلتيها اليهودية والمسيحية. ولا يعود الفارق إلى درجة كرم المتبرعين المفترضين، بل إلى الشروط التي يمليها هؤلاء المتبرعون. فمن دون موافقتهم، يستحيل الانزلاق من الأصولية إلى الإرهاب. فإذا كانت الأصوليات الثلاث قادرة على التَّبجح باحتياطاتها المالية المتينة، إلا أن المسلمين وحدهم يستفيدون من مصادر مالية حرة من كل سلطة مضادة، وقابلة بالتالي لأن توضع في خدمة مشروع إرهابي.

إن حلفاء الأصوليين الكاثوليكيين القريبين من الڤاتيكان ليسوا هم الأكثر فقراً، لكن الكرسي البابوي مؤسسة تبدو محرَجة جداً عندما يذهب أنصار الحياة إلى أبعد مما ينبغي في نشاطهم بسبب تشجيع الڤاتيكان لهم. أما أتباع الكاردينال لوفيڤر فسيستطيعون، هم أيضاً، الاعتماد على بعض الثروات الفرنسية القديمة وعلى بعض الصناعيين الذين استهوتهم الأفكار التي يروجها اليمين الراديكالي، ولكن هذا كله لا يسمح بتغذية مطامح تتجاوز الحد. ولا جدال في أن الفاعلين من اليمين الديني الأمريكي محظوظون أكثر من غيرهم. فملوك المشاريع الدينية، القائمون على رأس بيوتات الإنتاج التي يدرّ كل منها عدة ملايين من الدولارات، يملكون من الأموال ما يسمح لهم بتمويل الحملات الانتخابية لبعض الجمهوريين. إن

أحوالهم مزدهرة بفضل محاسن الرأسمالية على الطريقة الأمريكية، لكن حتى هذه الرأسمالية تفرض اتباع بعض القواعد تحت طائلة بث الخوف في السوق. بالمقابل، يستفيد المتأسلمون من رؤوس أموال تابعة، لا لاقتصاد وطني، بل لاقتصاد عابر للأوطان، وبالتالي أقل قيوداً من غيره. وتعرف هذه الشبكات السلطة التي يجلبها التزود بالمال الوسخ. ولهذا السبب تندفع إلى ممارسة مختلف أنواع التهريب والتجارة غير المشروعة. وهكذا لم يتحرج طالبان، وهم أبطال النظام الأخلاقي، من الإثراء بفضل أرباح تجارة الحشيش والأفيون رغم أنهم أرادوا الإيحاء بعكس ذلك بإتلافهم مساحات ضئيلة من الزراعات على سبيل الرمز[1]. وفي أمكنة أخرى، ترتبط بعض الجماعات بتهريب المخدرات ـ المرتبط بدوره ارتباطاً حميماً بالدعارة ـ ولو انتهكوا أوليات التعاليم القرآنية. ويستطيع الإسلامويون المتطرفون، عندما لا يمارسون تجارة المخدرات، الاعتماد على أموال أثرياء الخليج الذين يموّلون عشوائياً كل عمل ينتمي إلى الإسلام، بحجة الإسهام في أعمال البرّ الإسلامي. وغالباً ما تكون صناديق تمويل الإسلاميين هذه موضوعة بين أيدي أفراد وأمراء وملوك ورؤساء دول لا يهتمون أبداً بتقديم كشوف حساب، ويغذون بالتالي إرهاباً بلا سلطة مضادة[2]. والورقة الرابحة الأولى في يد الإسلاميين تتأتى من كون هذه الصفقات تتم تحت الأنظار المرحّبة لعديد من الدول المتواطئة، بينما تخضع الأصوليات الأخرى لأنظمة السلطات المضادة في الدول الديمقراطية حيث تمارس نشاطها.

في نطاق كونهم لا يعملون بل يرغبون في قضاء وقتهم في دراسة التوراة،

1- ميشيل كوتوزيس: **مال الجهاد LArgent du Jihad**. الناشر ألف ليلة وليلة، باريس 2002. ريشار لابڤيير: **دولارات الإرهاب، الولايات المتحدة والإسلامويين**. مصدر سبق ذكره.

2- استناداً إلى لجنة المراقبة في هيئة الأمم المتحدة، مازالت «الحصني» ALHOSNI تتلقى تمويلا من صناديق أسامة بن لادن الخاصة. ويمسك شركاؤه الماليون الموزعون في المغرب والشرق الأوسط وآسيا حسابات تزيد عن ثلاثين مليون دولار موظفة كلها، دون حساب الهبات الخاصة المقدرة بستة عشر مليون دولار، والتي مازالت تتدفق باستمرار كأن شيئاً لم يكن. كولم لانش: «أموال الشبكة في صحة جيدة»، صحيفة واشنطن بوست. نقلتها كورييه أنترناسيونال العدد 618، 2002/9/11.

يعيش أغلب اليهود الأصوليين من مساعدات الدولة الإسرائيلية التي لا تتردد، لقاء المساعدات التي تقدمها، من الاستفادة من المطواعية الاجتماعية لهذه العائلات لتشجيع إقامتها في مستوطنات تستخدم في ما بعد للمقايضة. وفي الحالين، يتلاعب القادة الفلسطينيون والقادة الإسرائيليون بشعبيهم على هوى حاجاتهم السياسية: فيجعلون من هؤلاء دروعاً بشرية، ويصنعون من أولئك قنابل بشرية. لكن بما أن مصلحة إسرائيل تكمن في استيطان الأرض لا في الهجوم الجبهي، لذلك لا يلقى الأصوليون اليهود أي تشجيع من الناحية النظرية عندما يقررون ممارسة الإرهاب. ففي حزيران-يونيو 1967 فكّرَ الحاخام شلومو غورين، وكان حاخاماً في الجيش الإسرائيلي، بنسف قبة الصخرة والمسجد الأقصى بمائة كيلو غرام من المتفجرات. ولكنه لما أخبر الجنرال عوزي سركيس بما ينتويه، حذره الجنرال بأنه سيُعتَقل إذا ما قام بأي عمل من هذا القبيل[1]. وفي نيسان-أبريل 2002، فككت دورية من الشرطة الإسرائيلية سيارة مفخخة، مُعَدة للانفجار أمام مدرسة البنات في قرية الطور العربية، شرقي القدس[2]. ولا تذيع إسرائيل إلا قليلاً من أنباء الاعتداءات التي تمنع تنفيذها من جانبها، لكي لا تغذي صورة للنزاع بين أصوليين على كلا الجانبين. والفارق هو لمصلحتها بالأحرى لأن الحكومة الإسرائيلية تستطيع المباهاة بأنها تنزع فتيل القنابل أحياناً قبل انفجارها، وغالباً بعد انفجارها، بينما لا تبرهن الدول العربية والسلطة الفلسطينية بالمقابل عن التصميم نفسه لردع مواطنيها عن التحول إلى قنابل بشرية.

من أجل تسويغ الاعتداءات الانتحارية توضح حماس عن طيب خاطر أنها تلجأ «إلى هذا الأسلوب وإلى هذه الوسيلة لأنها لا تملك طائرات ف16، ولا حوّامات أباشي، ولا دبابات ولا صواريخ». ولكن لماذا يفضل الديكتاتوريون

1- نشرت هذه المعلومات بعد وفاة الحاخام، استنادا إلى وصيته. هاآرتس 1997/12/16.

2- ظهر اسما ناشطَين من اليمين المتطرف بين المشتبه بهم: مِنَشّي ليفنجر أحد مؤسسي غوش إمونيم [كتلة الإيمان] ونوعام فيدرمان القائد السابق لحركة كاخ. باسكال زونزان: «الإرهابيون الجدد من اليمين اليهودي المتطرف»، أخبار الشرق الأدنى الفرنسية، 2002/5/18.

العرب والأمراء السعوديون، بدلاً من توظيف دولارات النفط في فلسطين، تشجيع الفلسطينيين على تفجير أنفسهم؟ فعندما لا يكفي الوعد بحياة أخرى مغموسة في الملذات بصحبة سبعين عذراء، يجري تشجيع الانتحاريين على التضحية بأنفسهم بتعويضات مالية تُدفع إلى عائلاتهم من قِبل بلدان لديها إمكانات الاستثمار في البنى التحتية. وقد اعتادت العربية السعودية، وحتى إدارة ياسر عرفات، على تسديد نفقات السفر إلى مكة لعائلات الذين يسقطون قتلى في سبيل القضية، والذين يُعاملون في هذه الحال كما يُعامل الانتحاريون. كذلك كانت هناك مؤسسة يديرها صدام حسين لا تتردد في دفع مكافأة قيمتها خمسة وعشرون ألف دولار من أجل تمويل رحلة الحج للعائلات التي فقدت واحداً من أبنائها استشهاداً. وتظل هذه المبالغ أقل بكثير من تلك التي تدفعها بلدان مثل إيران (بين عشرين إلى ثلاثين مليون دولار) والعربية السعودية (حيث وزعت الأسرة المالكة أربعة مليارات من الدولارات على عائلات الشهداء منذ 1998)[1]. يشير فرهد خسرو خفار في تحقيقه بعنوان: «شهداء الله الجدد» إلى أن أكثرية المرشحين للانتحار ينتمون إلى حماس وإلى الجهاد الإسلامي. والحال أن أكثر أموال هاتين الجماعتين تأتي من دول الخليج. وحتى لو كانت النزعة الإسلامية تعاش كتجسيد لطبقة كادحة مضطَهدة، إلا أنها تجلس على كومة من الذهب، من «الذهب الأسود» طبعاً. والولايات المتحدة الأميركية، التي يرتبط وجودها أكثر من غيرها بهذا المصدر من مصادر الطاقة، لم تحاول دائماً كبح هذا التموين.

هل يستطيع الحادي عشر من أيلول-سبتمبر تغيير شيء ما؟

لم تجد الولايات المتحدة أي ضَير في التعاون مع المتطرفين المسلمين قبل الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، متى ما كان هذا التعاون يساعدها في حربها الصليبية ضد الشيوعية. وعلى سبيل المثال، هاكم ما كتبه غراهام فولّلر، نائب المدير العام السابق لوكالة المخابرات المركزية، على صفحات لوموند دبلوماتيك

1- ستيفن ستالينسكي: «السند المالي من العائلة المالكة السعودية»، MEMRI، 2003/7/8.

في 1999: «لا مجال للشك في أن بعض الحركات الإسلامية تضم في صفوفها أعداداً من الرجعيين والعنيفين، لكن لا ينبغي للقوالب النمطية الجامدة أن تحول دون رؤية ما تضمه أيضاً من قوى تحديثية ذات قدرة على الفعل. فالإسلام السياسي حداثي، لأنه متجه بكليته إلى التغيير. وبوسعه الاضطلاع بدور فاعل أساسي في عملية تفكيك أنظمة ما قبل الطوفان والقيام بالتغيير في العالم العربي»[1]. ويتابع المؤلف على المنوال نفسه عارضاً علينا فضائل إسلامٍ «عارضَ بصورة دائمة وقطعية تبني الإجراءات الاشتراكية وعبَّر عن تفضيله مبادئ اقتصاد السوق».

ما يجب قراءته بين سطور هذا الدليل الموضوع برسم العملاء السريين، والموجَّه في الوقت نفسه إلى الجمهور العريض، أن أمريكا ما كانت، إلى مدة قريبة، تجد أي حرج في تشجيع نمو الحركات الإسلامية في كل مكان في العالم، وذلك بقدر ما كانت الأصولية الإسلامية تبدو أفضل شأناً من الشيوعية. كان ذلك أيام سارت أمريكا والعربية السعودية يداً بيد لدعم المجاهدين الأفغان ضد السوفييت، ودفعتا نحواً من ثلاثين مليون دولار للمقاومة الأفغانية، التي كان بين صفوفها كثيرون من طالبان المستقبل[2].

حتى أسامة بن لادن نفسه بدأ معاركه الأولى إلى جانب الجنود الأمريكيين لطرد السوفييت من أفغانستان. ولم يصبح الملياردير السعودي أعدى أعداء أمريكا إلا بعد حرب الخليج، عندما بدأت القوات الأمريكية تتمركز على أرض مكة. إلى ذلك الحين، كان يجسد تماماً الصداقة الأمريكية ـ السعودية، القائمة على مصالح مالية مشتركة ورفض مشترك للشيوعية. وثمة واقعة لم تفلت من انتباه الإعلام الأمريكي: وجود خمسة عشر سعودياً بين الطيارين الانتحاريين التسعة عشر الذين نفذوا الاعتداءات. وحتى إذا كان بن لادن شخصية غير مرغوب فيها

1- غراهام فوللّر: «قوى تحديثية قادرة»، إسلام ضد إسلام. لوموند دبلوماتيك، العدد 48 تشرين الثاني-نوفمبر ـ كانون الأول-ديسمبر 1999.

2- إريك لوران: **حرب آل بوش**، مصدر مذكور سابقاً، ص95.

في عيون الأسرة المالكة، فإن أحداً لا يجهل أن رحماً رئيسياً من أرحام الإسلام المتطرف يسمى الوهابية، وأن العربية السعودية هي التي تنشرها. وهذه ليست بالمسألة التي يمكن غض النظر عنها متى ما عرفنا مدى قوة التبعية الاقتصادية القائمة بين العربية السعودية وأمريكا. فدول الخليج تحتاج إلى دولارات النفط، مثلما تحتاج الولايات المتحدة إلى النفط.

تضيء هذه التبعية المتبادلة كل تعقيد حرب معلنة على الإرهاب الإسلامي لا تريد ولا تملك المقدرة على مهاجمة مموّلي هذا الإرهاب. وحتى الحادي عشر من أيلول-سبتمبر ما كانت الحكومة الأمريكية تعير كبير انتباه للمسارات التي تسلكها أموال الجهاد. وهذا مع العلم بأن الخبراء كانوا قد وضعوا منذ عام 1996 لائحة بأسماء إحدى وثلاثين منظمة خيرية سعودية مشبوهة جداً بدفع أقساطها إلى منظمات إرهابية[1]. كان ينبغي مجيء الحادي عشر من أيلول-سبتمبر لكي تبدأ السلطات الأميركية أخيراً بالاهتمام ببعض تلك المنظمات، بخاصة مؤسسة «موَفَّق» الموصوفة بأنها ممول تنظيم القاعدة[2]. غير أن هذا لا يعني أن الحكومة الأمريكية تملك فعلاً الوسائل القادرة على وضع حد لتبرعات مئات الأمراء والأميرات الوهابيين. فقد تسرب إلى الصحافة نبأ صَحَّحه البيتُ الأبيض بعناية ينمّ عن مدى الضيق النسبي لهامش المناورة المتاح لواشنطن. إذ سمح «معهد سياسة الدفاع»، وهو مركز للتفكير يرئسه ريتشارد بيرل ـ الملحق بصورة غير

1- إريك لوران: المصدر نفسه.

2- يصل القسم الأكبر من أموال التنظيم، البالغة عشرين مليون دولار، من رجل واحد: خالد بن محفوظ. وهو «رجل صفقات» يصفه إريك لوران، مؤلف كتاب «**حرب آل بوش**»، بأنه من المساندين الماليين لعائلة بوش، منذ أن كان آل بوش وآل بن لادن متعاونين تجارياً. وكان جيم باث، وكيل أعمال بن لادن، يملك خمسة بالمائة من رأسمال آربُستو ARBUSTO للطاقة، الشركة النفطية القصيرة العمر التي أقامها جورج بوش الابن. وكان ما يزال إلى جانبه في سنة 1978، لما أراد بوش الابن ترشيح نفسه لانتخابات محلية. كذلك تلقّى ترشيحه المساندة من خالد بن محفوظ. ويعيش الرجل اليوم تحت المراقبة في العربية السعودية، وأصبحت العلاقات أكثر جفاء بين عائلة بوش ورجال الأعمال القريبين من بن لادن. إريك لوران: ص31.

رسمية بالبنتاغون ـ بتسرب فكرة مفادها أن أوان معاقبة العربية السعودية قد آن نظراً إلى دورها في نمو الإرهاب الإسلاموي. وقد وصف واحد من محللي مؤسسة «راند كوربوريشن»، القريبة من البنتاغون، خلال اجتماع كُشف الستار عنه جزئياً، العربية السعودية بأنها «بذرة الإرهاب» و«أول خصوم الولايات المتحدة وأكبرهم». وقد ذهب الرجل إلى حد المطالبة بتجميد الودائع السعودية ودعم انفصال المنطقة الشرقية حيث توجد منابع نفط المملكة[1]. ولا يجوز الاستخفاف بآراء مختبرات الأفكار هذه عندما نعرف مدى تأثيرها على سياسة البنتاغون الحالية.

ومع ذلك، وبشكل رسمي، اضطر جورج بوش فوراً إلى تناول هاتفه لكي يطمئن الأمير ولي عهد السعودية، وليقول له كم أن هذه الآراء لا تعكس وجهة نظر حكومته.[2] والواقع أن أحد العوامل التي تفسر زيادة خطورة الإسلاموية يكمن في هذا السؤال: هل لدى الولايات المتحدة النية لوضع حد لوقود الإرهاب، وهل لديها الوسائل اللازمة؟ وبصيغة أخرى، هل إن حكومة مؤلفة من المحافظين الجدد الأمريكيين انتُخبت بفضل مساندة اللوبي النفطي[3]ـ بل وأيضاً بفضل اللوبي الأصولي ـ هي في الموقع المناسب لقيادة سياسة فاعلة بصورة حقيقية ضد الإرهاب، أي سياسة تكافح الأصولية المغذية لهذا الإرهاب؟ من الواضح أن هامش المناورة يضيق أمام الرياض تحت الضغط العام. ولكن هذا لا يعني أن ما بعد الحادي عشر من أيلول-سبتمبر سيؤدي ـ لهذه الأسباب ـ إلى تراجع الأصولية.

1- إريك لوران، المصدر السابق، ص109-111.

2- في 2002/8/26.

3- أثرى والد جورج والكر بوش من النفط. كما استفاد الرئيس الحالي بوش الابن من مساندة صناعيين أعضاء في حكومته، من المخلصين له. وعلى سبيل المثال ظلت كوندوليسا رايس تسع سنوات في مجلس إدارة شركة شيفرون للنفط. وديك تشيني، نائب الرئيس، ليس إلا المدير العام السابق لشركة هاليبرتون، وهي واحدة من أكثر شركات استثمار النفط أهمية. وقد اضطر إلى الاستقالة من منصبه قبل أن يصبح نائباً للرئيس، ولكن مازال يملك أسهما قيمتها عشرون مليون دولار في هذه الشركة.

إرهاب أقل لقاء أصولية أكثر؟

لقد رأينا كم مال قادة البلدان الإسلامية إلى تقديم تنازلات اجتماعية وقانونية للإسلامويين في كل مرة كان يزداد فيها الضغط الغربي على كواهلهم. وقد تَضخم رد الفعل هذا بطبيعة الحال بعد الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، بخاصة في بلد توازناته بهلوانية كالعربية السعودية. فهي، منذ أن وجدت نفسها مضطرة إلى أن تجعل شركاءها الأمريكيين ينسون كم أنفقت من مبالغ في تمويل الجهاد الإسلامي، ضاعفت قطعَ رؤوس النساء والمثليين جنسياً... هذا يقول بوضوح ما إذا كان الضغط الدولي الموجه للحث على مكافحة الإرهاب سيؤدي إلى قتل الأصولية. أما الحكومة الأمريكية ـ وهي نفسها حليفة اليمين الديني المحتقر للنساء والكاره للمثليين ـ فإنها لا تولي اهتماماً لهذا الأثر الثانوي للصراع ضد الإرهاب. كما أنها لا تبذل أي جهد لكي تتفادى قيادة هذه الحرب تحت راية حملة صليبية تولّد شعوراً معادياً لأمريكا تتغذى عليه الإسلاموية. وبمقدار ما يؤذي الإرهاب الغرب، فإن توسع تطبيق الشريعة لا يؤدي إلا إلى زيادة آلام سكان الشرق.

تقدم حال باكستان نموذجاً جيداً للآثار الثانوية التي نستطيع توقعها في كل مرة تصارع فيها الولايات المتحدة الإرهاب الإسلامي بدون الاهتمام بالبُعد الأصولي. لقد تم قلب نظام طالبان، واعتُقل عدد من الإرهابيين الباكستانيين، ولكن بثمن تجديد كبير للنشاط الإسلامي، إذ تمكّن تحالف ستة أحزاب إسلامية، بعد حملة مضادة لأمريكا أعطت ثمارها، من الفوز بانتخابات شمال باكستان الشرقي[1]. ومع أن هذا التحالف يحترس من استنكار مطاردة الإرهابيين المسلمين علناً، لكنه منع الموسيقى وضاعف من إصدار قرارات تعيد تطبيق شريعة متشددة: فالنساء ممنوعات من التقدم إلى امتحانات أمام معلمين ذكور، ولا يستطيع الرجال حضور مباريات رياضية نسائية، وتطول الثياب التي تتطلبها المدارس أسبوعاً بعد أسبوع. باختصار، يقترب شمال شرق باكستان من نظام

1- «الشريعة توسع نفوذها في مقاطعة الشمال الشرقي»، صحيفة لوموند، 2003/7/3.

طالبان المجاور باطراد، هذا النظام الذي أسقطه الأمريكيون. وتلاحظُ الظاهرة نفسها في العراق حيث أنهى التدخل الأمريكي فعلاً ديكتاتورية صدام حسين، ولكنه لم ينه الإسلاموية بكل تأكيد. وهكذا، فالسياسة الأمريكية التي يساندها اليمين الديني المسيحي لا تتأدى فقط إلى توسع السلطان الديني للإسلام فحسب، لكنها تُسهم أيضاً في نشر الأصولية التي ينمو عليها إرهابيو الغد، كما لو في حلقة جهنمية تَعِدُ بأكثر من حادي عشر من أيلول-سبتمبر.

إن النظر إلى العالم من هذه الزاوية، وليس من زاوية صدام الحضارات، بليغ الدلالة على التباس الصراع ضد الإرهاب الديني عندما لا يواكبه تفكير مُعمق حول التلاقي في المواقف بين الأصوليات. فخلافاً لموقف البابا ـ الذي بقي متماسك المنطق تجاه حلفائه المسلمين بمعارضته الشديدة للحرب على العراق ـ يعطي المسيحيون المتطرفون من اليمين الديني الأمريكي انطباعاً بأنهم يلعبون على الحبلين. إنهم رسمياً في حالة حرب مع نظرائهم المسلمين. فجيري فالويل لم يتردد في الإعلان عن أن محمداً «كان إرهابياً». كما يردد فرانكلن غراهام، وهو إنجيلي آخر شهير، لمن يريد أن يسمعه: «إن إله الإسلام ليس هو نفسه إله المسيحيين». وهو يتحدث عن الإسلام كأنه دين «عدواني ميال إلى الأذى وسيء جداً»[1]. مع ذلك، يتفق اليمين الديني المسيحي دائماً مع البلدان الإسلامية كلما دعت الحاجة إلى مجابهة حقوق الإنجاب والحقوق الجنسية في الأمم المتحدة. السبب وراء هذا التوافق وجود أفضلية لدى أصوليي الأديان الثلاثة سوف تبقى مشتركة بينهم دائماً: الصراع ضد النزعة الدنيوية.

كان جيري فالويل، غداة اعتداءات الحادي عشر من أيلول-سبتمبر، أكثر ميلاً إلى لوم المثليين والمثليات جنسياً من ميله إلى لوم الإسلامويين: «أظن فعلاً أن الوثنين والمجهضين والنسويين والمثليين جنسياً بسعيهم الحثيث إلى المناداة بأسلوب حياة بديل، هم الذين يتحملون المسؤولية». ويضيف: «إلى أولئك الذين حاولوا جعل أمريكا دنيوية أشير بإصبعي وأتهمهم قائلاً في وجوههم: «لقد ساعدتم

1- نقلاً عن إريك لوران: **عالم بوش السري**، ص 103.

على حدوث ما حدث»»[1]. نسمع النغمة نفسها لدى بات روبرتسون، مؤسس التحالف المسيحي، الذي يُحمّل أنصار الإجهاض مسؤولية انتهاء الحماية الإلهية الممنوحة لأمريكا: «تُلطّخُ دماء مليون جنين أيدي هذه الأمة...»[2]. هذه النظرة التي تعتبر العلمانيين ـ لا الأصوليين الآخرين ـ المسؤولين الحقيقيين عن الجرائم التي ارتكبها المتعصبون، نجدها عند المتدينين المتطرفين جميعاً. وهكذا، أذهل بن شلومو، النائب المتزمت من حزب شاس، قسماً من النواب في الكنيست عندما جعل الفجور المفترض للجنديات الإسرائيليات المسؤول عن الخسائر الإسرائيلية في حرب لبنان، وليس منظمة التحرير الفلسطينية أو الجنود السوريون: «لئن لقي ستمائة وثلاثة جنود إسرائيليين حتفهم في حرب لبنان، فما ذلك إلا بسبب السلوك الإباحي للنساء الجنديات»[3].

ومع أن الأصوليون يستطيعون إعطاء الانطباع بأن بعضهم يحارب بعضهم الآخر، لكنهم يعرفون أنهم يدافعون عن رؤية واحدة مشتركة للعالم. وتنهض مسارعتهم الدائمة إلى اتهام العلمانيين، لا الأصوليين الآخرين، لدى أقل أزمة تنشب، دليلاً على أن عدوهم بالأولوية يبقى اللاأصوليين. والحال أن كون العدو واحداً يعني الانتماء ـ سلفاً ـ إلى المعسكر نفسه.

1- بيان إلى الصحافة، من جيري فالويل 12 أيلول-سبتمبر 2001. كما صرّح بات روبرتسون ضمن النظرة نفسها: «لقد وجّهنا إهانة إلى الله، على أعلى مستوى في الحكومة، ثم نقول بعدئذ: لماذا حدث ما حدث؟».

2- مداخلة جرت على منبر مؤتمر التحالف المسيحي، أذيعت في برنامج: «نحن نثق بالله».

3- من كتاب عمانوئيل هايمان: **في قلب الأصولية اليهودية**. مصدر آنف الذكر، ص105.



خاتمة

إلاّ إذا جاءت نهضةٌ علمانية عابرة للثقافات...

لقد سَعينا، طَوال هذا الكتاب، إلى المقارنة بين الأصوليات اليهودية والمسيحية والإسلامية لكي نفهم هل أفعالها متفارقة أم متلاقية؟ وقد أتاحَ هذا المشروعُ إعادة اكتشاف واقع أوّل يحجبه وهم صدام الحضارات: فعلى الرغم من أن متطرفي التوحيديات الثلاث يعطون الانطباع بأنهم في حالة حرب فيما بينهم، إلا أنهم يتشاطرون القيم نفسها ويحلمون بعالم متقارب للغاية.

ليس في هذا القرب ما يُدهش. فاليهودية والمسيحية والإسلام، تتقاسم، بعد كل شيء، المرجعيات النصية نفسها، والمرجعيات النبوية نفسها، وتصدر ثلاثتها عن إرادة واحدة في التمايز عن الشِرك وتعدد الآلهة بالانتماء إلى التوحيد. وأولئك الذين يَتمَنُّون تطبيق هذا الإرث من دون إعادة وضعه في سياقه، لهم جميعاً هدف واحد يعطونه الأولوية، هو إجبار المثل الأعلى الديمقراطي والعلماني على الانكفاء باسم قانون إلهي أسمى من قانون البشر. ولكن ليس لهذا المشروع ـ بالتأكيد ـ الوقع نفسه، ولا المفعول نفسه دائماً. فمع أن الأصوليات الثلاث هي ـ بالبداهة ـ توائم على صعيد المقاصد، فإنه من الخطأ التأكيد أن الأصولية الإسلامية لا تمثّل خطراً متفاقماً. فالإسلاموية تحتل بالفعل موقع القطب عند الأصوليين. وهي اليوم في الموضع الأفضل لفرض إملاءاتها وإرهاب أولئك الذين يقاومونها. غير أن هذه القوة لا تفترق في الجوهر عن نظيرتيها اليهودية والمسيحية. فمقدرة الأصوليين على الأذى مرهونة قبل أي شيء بالمقاومات التي تلاقيها. والحال أن الأصولية الإسلامية تلاقي معارضةً أقل من تلك التي تلاقيها

الأصولية اليهودية أو المسيحية، وهذا لمجرد أنها تنشط في عدد مهم من البلدان التي تستلهم الدين في قانونها العام، مما يجعل الإسلامويين متفوقين على العلمانيين، حتى ولو كان الإسلامويون عرضة لاضطهاد النظام السياسي القائم. فهذه القدرة الزائدة على الأذية لا صلة لها بالدين، بل هي عائدة إلى توظيف الدين كأداة سياسية.

إننا نجازف بتخييب أمل من يريدون الاعتقاد بوجود همجية خاصة بالإسلام؛ فليس القرآن هو المسؤول عن التخلف الديمقراطي والدنيوي للبلدان الإسلامية. فهو، كالإنجيل، قابل لأن يُستدعى بين لحظة وأخرى إلى نجدة المسلمين المنادين بالفصل بين الديني والسياسي على نطاق واسع. والآية الشهيرة «أعط ما لقيصر لقيصر وما للّه للّه» تجد مكافئاً إسلامياً في سورة الشورى: «وأمرهم شورى بينهم». وكما توَجَّب على المواطنين الذين يعيشون في بلدان ذات ثقافة مسيحية أن يقاتلوا لكي ينتزعوا العلمانية من السلطان الديني، يُقاتل مسلمون ليبراليون اليوم لكي يعيدوا إلى هذه الآية عزتّها. إنهم الأُوَّل الذين يحلمون بإسلام منعتق من السياسة، وحر في العودة إلى المجال الخاص، في حين أن القانون العام سيُملى بالشورى الفعلية والديمقراطية. ومن أجل هذا يخوضون حرباً مرهقة للغاية ضد الإسلامويين. ولن يكون بوسعهم الانتصار في هذه الحرب من دون مناخ دولي مُهَدَّأ لا يقدّم البتة للإسلامويين الفرصة لينصبّوا أنفسهم أبطال عالم عربي إسلامي مُهان ومهدَّد بالتقسيم تحت ضربات الهيمنة الغربية أو الاحتلال الإسرائيلي. والحال أنه في هذا المجال تحديداً، تتدخل الأصوليتان ـ اليهودية والمسيحية ـ في اتجاه يفيد الإسلامويين، على حساب العلمانيين.

فإلى جانب الأصولية الإسلامية، تعطي الأصوليتان اليهودية والمسيحية الانطباع بكونهما ظاهرتين هامشيتين، أو على الأصح فولكلوريتين، وعلى أي حال بلا أهمية. بيد أن مقدرة الإسلامويين على الأذى ما كانت لتكون كما هي عليه الآن لولا نشاط الأصوليين اليهود والمسيحيين في بعض المناطق الحساسة في العالم كأمريكا والشرق الأوسط.

يمتد نفوذ الأصوليين المسلمين، حتى باستثناء شبكة القاعدة، إلى أركان العالم الأربعة بفضل هذه المقايضة: «أصولية أكثر لقاء إرهاب أقل» التي يمارسها قادة البلدان الإسلامية. ويساعد على امتداد هذا النفوذ أيضاً الحقد المناهض للولايات المتحدة، وثقافة الاستشهاد النامية نتيجة النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وبفضل الإمكانات الضخمة التي تصل إلى الأصوليين من بلدان الخليج. وتؤدي ضغوط الأصوليين المسيحيين على حكومة القوة الأولى في العالم إلى تأجيج الشعلة الإسلاموية، بخاصة عندما يدفعون الحكومة الأمريكية إلى خوض حرب ضد الإرهاب تحت رايات حملة صليبية مسيحية، مما يغذي دعاية الأصوليين الإسلامويين. وكذلك لأنهم يردعون حكومة الولايات المتحدة عن انتهاج سياسة مضادة للأصولية، وليس فقط مضادة للإرهاب، مما يشكل أوثق وسيلة لإدامة التعصب. أخيراً، لأن اليمين الديني في الولايات المتحدة يدعم حزب الليكود بملايين الدولارات، كما يدعم الأصوليين اليهود لمساعدتهم على احتلال الأراضي، مما يحبط مسيرة السلام في الشرق الأدنى.

لا تزدهر أية أصولية وحدها. حتى عندما يكره الأصوليون بعضهم بعضاً، فإن كلاً منهم يعزز موقف الآخرين. يستخدم بات روبرتسون الإنجيليين التلفازيين الذين يؤمنون بـ«أن الله لا يصغي إلى صلوات اليهود»، ومع ذلك فهو أفضل حليف للأصوليين اليهود. ويصرّح جيري فالويل أن «محمداً إرهابي» في حين يعمل اليمين الديني في الولايات المتحدة بالتنسيق مع بلدان المؤتمر الإسلامي، كلما تعلق الأمر بالنضال ضد قوانين الإنجاب والحقوق الجنسية في الأمم المتحدة. ويدّعي الأصوليون اليهود أنهم يقاومون الإسلامويين، بينما لا تفعل مستوطناتهم ونداءاتهم الداعية إلى الكراهية إلا تقديم الماء إلى طواحين أكثر دعاة القضية الفلسطينية تطرفاً. وبفاصل لا يتعدى بضع سنوات، نجح الإسلامويون الذين اغتالوا السادات ـ أول رئيس مصري يفتح الحوار مع إسرائيل ـ والأصوليون اليهود الذين اغتالوا إسحق رابين ـ الإسرائيلي الوحيد القادر على التفاوض مع عرفات ـ نجح كل منهم من جانبه في تجميد مسيرة السلام بصورة دائمة. وقد دب

في الموقف العام التعفن، فأتاح لهم إدامة الحقد المتبادل الذي يتغذون عليه. وكلما استمر التوتر تعززت سلطتهم على الأفراد. تلك هي النقطة الرئيسية المشتركة بين الأصوليين اليهود والمسيحيين والمسلمين: الاستفادة الدائمة من حالة الفوضى، وهذه قاعدة قديمة قِدم العالم. فقد كان الخوف يضع العقلانية دائماً موضع الخطر، وكان الخوف يخدم دائماً التعصب. والأصوليون يعرفون ذلك. وحتى دون أن يتشاوروا في ما بينهم، تنحو برامجُهم منحى واحداً وتتلاقى.

توجد أيضاً أحوال يغدو فيها هذا التحالف واضحاً مؤكداً، فيلتقي أصوليو الديانات الثلاث ويتحدثون ويتبادلون الآراء ويتعاونون. وتلعب الأمم المتحدة دور مفترق الطرق لهذا التحالف الموضوعي. فمن ناحية «الوجه»، وأثناء المؤتمرات العالمية التي تعالج القضايا المجتمعية، يشارك الأصوليون اليهود والمسيحيون والمسلمون في جبهة رفض واحدة للعلمانية الدنيوية بفضل وساطة الفاتيكان. ومن ناحية «القفا»، وعند انعقاد جلسات مجلس الأمن المخصصة لمشاكل السياسة الدولية، تعطي الدول ذات الثقافة المسيحية والإسلامية انطباعاً بوجود خصومة علنية فيما بينها. ومع ذلك فإن الأصوليات التوحيدية الثلاث تتدبر أمرها لإطالة أمد النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني الواقع في مركز هذه التوترات الدولية. وفي هذه الحال يلعب الأصوليون اليهود دور المحرك. ففي حين يشارك المتزمتون الصهيونيون في اجتماعات «التحالف المسيحي» ويتمولون بفضل إحسان الأصوليين المسيحيين الأمريكيين، يضاعف الأصوليون اليهود غير الصهيونيين لقاءاتهم بالإسلامويين والمؤيدين للفلسطينيين من أمثال عرفات والملالي الإيرانيين ولا يتعلق الأمر بمؤامرة ولا حتى بخطة مترابطة، وإنما الأمر بالأحرى تلاقٍ في مصالح أطراف متعددة تتجه في وجهة واحدة.

قبل أن يخوض الأصوليون الحربَ ضد الأديان الأخرى، نجدهم يوجهون رأس حربتهم ضد العلمانية قبل أي شيء. واحتقارهم للنقاش الديمقراطي يجعل منهم عاملاً مسرّعاً للكوارث، وفاعلاً للتطرف والتوترات. حتى أن أفعالهم تتضافر لتؤدي إلى عالم يتزايد عنفه وعدم استقراره أكثر فأكثر لفائدتهم جميعاً.

كان ميئير كاهانا، الأصولي اليهودي الأمريكي الذي اغتاله إسلامي، يصرح بأنه يحتقر العرب أقل مما يحتقر دولة يهودية علمانية هي في نظره «العدو رقم واحد»[1]. وعلى النقيض، يُلح مناضلو حماس، مثل الدكتور الرنتيسي، على كونهم لا يقاتلون «اليهود لأنهم يهود»، ولكن بسبب القضية الفلسطينية. فهؤلاء المسلمون ـ الذين يعتبرون أن الإسلام لا يقبل إمكانية دولة علمانية ـ يقبلون تماماً العيش في دولة عربية تحمي اليهود المتدينين طبقاً لدعوة القرآن. وهو اقتراح تقبل به سلفاً جماعة يهودية متزمتة جداً ـ هم ناطوري كارتا ـ الذين يعلنون أنهم يريدون أن يروا الفلسطينيين يهيمنون على فلسطين لتقوم «وحدة الشعوب التي تخدم الله». ومتى ما تصالح الإسلامويون مع اليهود المتدينين، فلن يبقى أمامهم سوى التفاهم مع الأصوليين المسيحيين الأمريكيين. فأبو حليمة، الأصولي الإسلاموي المشتبه في مشاركته بالاعتداء على برجي مركز التجارة العالمي في 1993، يكره الولايات المتحدة لأنها دولة علمانية. وعندما يُسأل عمّا إذا كان سيحترم الدول أكثر فيما لو كانت مسيحية، يجيب بلا تردد: «نعم، فهي لن تكون على الأقل مجردة من الأخلاق تماماً»[2]. وهذه نقطة سيوافق عليها المحترم براي، الناشط من أنصار الحياة في الولايات المتحدة، الذي يكره الدولة العلمانية الأمريكية، ولا يخفي شعوره بنوع من الإعجاب نحو الدولة الدينية الإسلامية التي يحاولون إقامتها في السودان أو في أفغانستان[3].

هنالك فعلاً صدام يقع الآن، ولكنه ليس صدام الحضارات، ولا حتى صدام الأديان. فخط القطيعة الحقيقي يقع بين الديمقراطيين والثيوقراطيين من سائر البلدان، بين أنصار عالم عقلاني وأنصار عالم متعصب. إنها القطيعة التي كان يفترض بالحادي عشر من أيلول-سبتمبر أن يكشفها لكل من يريد ويحاول وضع حد لانبعاث الحمّى الدينية التي يعانيها العالم منذ نهاية السبعينات.

1- نقلاً عن مارك يورغن مبير: **باسم الله يَقتلون**. سبق ذكره، ص58.

2- المصدر السابق، ص70.

3- المصدر السابق، ص207.

لا تتناول دراستنا هذه ـ بحصر المعنى ـ إلا فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل والمشرق، ولكن توجد أماكن أخرى من الكرة الأرضية لحقت بها هذه الصحوة الدينية، بخاصة أمريكا اللاتينية ـ المطوقة بالكنائس الإلهامية ـ وبلدان أوروبا الشرقية مثل روسيا، حيث يتجه الدين المسيحي إلى الحلول محل المثل الأعلى الشيوعي (يدرس المجلس النيابي هناك إصدار قانون يمنع التجديف، كما يوجد احتمال لمنع الإجهاض). وقد يكون بوسع الحادي عشر من أيلول-سبتمبر أداء دور الصدمة الكهربائية، ولكن بشرط ألا يؤدي إلى تنديد عقيم بالإسلام، بل إلى نهضة علمانية حقيقية «عابرة للثقافات». فصورة برجي «مركز التجارة العالمي» قد أضحت في أرجح الظن أقوى عدو وأخطر سلطة مضادة يجب على الأصولية مواجهتها من الآن فصاعداً. وكي لا نستسلم أمام سطوة هذه الجائحة الدينية، ينبغي أن نستفيد من هذا الإنذار لنعاود اكتشاف القيمة التي يجب علينا جميعاً إعطاءها لمبدأ العلمانية، مسلمين كنا أم يهوداً، كاثوليكيين أم بروتستانتيين، مؤمنين أم ملحدين، من سكان الشرق أم من سكان الغرب.

يقول الإصلاحيون المسلمون، باسم نضال العالم الثالث، إنهم يريدون العودة إلى قيم الإسلام، لكيلا تصيبهم عدوى قيم الغرب الاستعماري. تنطوي هذه الذريعة على مزية كبرى، وهي كونها بسيطة، شأن سائر الشعارات المختصرة، وتخدم ـ بالنتيجة ـ دعايتهم بشكل رائع. ولكنها بالمقابل الوسيلة المؤكدة لبقاء البلدان العربية و/أو الإسلامية في حال من الهشاشة تؤهلها للخضوع لهيمنة الغرب الثقافية. فمن يتخلى عن القيم التي صنعت عظمة «عدوّه» لمجرد أنّ عدوّه هذا استولى عليها قبله، إنما يدلل على رضوخ لامعقول لما أسماه طارق رمضان بـ«غريزة المستَعْمَر»... إن أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط يتمتعان بثراء تاريخي ينبغي للولايات المتحدة أن تقف شاحبة الوجه إزاءه. لكن مجرد كون الولايات المتحدة بلداً تسوده الحرية يعطيها الحق بالشعور بالفخر. وعليه، فإن التقوقع على قيم عتيقة بالية بذريعة مقاومة الولايات المتحدة هو أجمل هدية يحلم بها صقور البنتاغون لاشعورياً.

إن الحاجة مُلحة لقلب علاقة القوة هذه، وذلك بإعادة التأكيد على أن العقلانية والدنيوية، المضمونتين بالعلمانية، يجب ألا تبقيا حكراً على بعض البلدان، بل ينبغي تقاسمهما بين أكبر عدد منها. لا تستطيع هذه الحركة ـ مع ذلك ـ أن تأتي من الأعلى. فلن تكون هناك كارثة أفدح من علمانية يفرضها نظام لاشرعي، أو يعيشها من فرضت عليهم كمناورة غربية، كما كانت عليه الحال مع شاه إيران. ولن يفلح الأمريكيون إلا بإيقاد شعلة الأصولية في كل مرة يتدخلون فيها في حياة البلدان العربية أو الإسلامية. كما أن قادة البلدان الإسلامية سيخفقون دائماً في زرع علمانية فعلية، ما لم تطالب بها حركة اجتماعية آتية من القاعدة وظامئة إلى ديمقراطية عقلانية. ومن العوامل التي قد تبعث على حدوث تطور كهذا انتشار الإعلام والتمرس بالتفكير النقدي بفضل الأقنية الفضائية. وبانتظار ذلك، فإن الحاجة ماسة إلى بناء حركة علمانية عابرة للثقافات وقادرة على جعل الأصولية تتراجع حيثما وُجدت. هذه المقاربة العابرة للثقافات هي بلا شك أفضل وسيلة لتلافي تحول الكفاح ضد هذه الأصولية إلى التنديد بملة ما أكثر من غيرها من الملل. وهي أيضاً الأمل الوحيد برؤية المد الذي يتضافر الأصوليون كافة على ضمان الهيمنة له يتراجع بصورة دائمة. بيد أن هذا كله هو على الأخص أكثر من مجرد مقاربة.

منذ انهيار جدار برلين طاب لنا الاعتقاد بأننا نعيش عصر نهاية الإيديولوجيات. وبالفعل، ربما يكون الزمن قد تجاوز معركة الأفكار بين الرأسماليين وبين الشيوعيين منذ نهاية الحرب الباردة، لكن المعركة التي يتجابه فيها الأصوليون والعقلانيون ما زالت محتدمة. ليست العلمانية فضاء محايداً وخالياً من المعنى، خلافاً لما يريد بعضُ أنصار العلمانية الرخوة الاقتناع به. إنها مثل أعلى. وينبغي إعادة تعلّم الدفاع عن هذا المثل الأعلى والكف عن الخلط بينه وبين العزوف الإيديولوجي. والبلد العلماني الحقيقي ليس هو البلد الذي تكتفي الدولةُ فيه بضمان معاملة متساوية وعادلة بين الأديان كلها ـ ولو جعلت من التجاور الطوائفي المصدرَ الوحيد للمعنى. بل ينبغي للعلمانية الاضطلاع بعبء

إنتاج هذا المعنى والمطالبة بعالم أكثر عقلانية دائماً. ذلك أن العقل وحده يتيح دفعَ القوانين نحو مزيد من العدالة والمساواة والحرية. ليست هذه العلمانية مثلاً أعلى فحسب، لكنها مثل أعلى ينبغي تبريره والدفاع عنه بلا هوادة، لأنه في حالة حرب مع تصور آخر للحياة في المجتمع، تصور تُقَدَّس فيه العقائد الدينية حتى لا يعود بالمستطاع توجيه أي انتقاد إليها. ويجب أن نتمكن من القول إن الديانات التوحيدية لا تَتَّجه باتجاه هذا المثل الأعلى. فـ«الرب» الذي يُرشد الحياة في مجتمع المتدينين ليس إلهاً مساواتياً يُعظمّ حرية كل فرد، وبالتالي حرية الجميع. إنه «إله غيور»، لكي لا نستشهد إلا بالتوراة، يدعو إلى الانقسام، بل يتطلب من المؤمنين به أن يكون معبوداً دون العقائد الأخرى كلها. فكيف نستغرب بعد هذا اقتتال المؤمنين باسمه؟ وكيف ندهش لكون الأصوليين يغريهم الاستيلاء على هذه الكتب المقدسة من أجل تسويغ كراهية الآخر وإقامة الديكتاتوريات؟

إذا جرى تطبيق الدين في المجال السياسي أو العام، فإنه لن يترك أي مكان لغير المؤمنين، في حين لا يطلب المثال العلماني من المتدينين أن يتخلوا عن اعتقاداتهم بصفة خاصة. فليست العلمانية والديمقراطية أضمن عوامل الرفاه الجماعي فحسب ـ لأنهما لا تفرضان شيئاً بلا مشاورة ـ ولكن توافقهما هو أيضاً الضمانة الوحيدة من أجل حياة مجتمعية تُحتَرم فيها القناعات الروحية كما هي: أي كقناعات خاصة لا ينبغي أبداً فرضها على الآخرين. إن توافق العلمانية والديمقراطية هو المكان الذي يتفتح فيه الدين بقدر ما يكف عن أن يكون رهينة في يد السياسة.

بطبيعة الحال، إن هذا التسامح هو مصدر قوة كما هو مصدر ضعف. لأنه من البديهي أن الديمقراطية العلمانية تكون في خطر كلما حاولت أصولية ما الاستفادة من تسامحها للقضاء عليها. يجب ألا يغيب هذا التهديد أبداً عن أنظارنا. وإذا نظرنا من فرنسا، وهي البلد المنعتق من المسيحية والمتجذر في فصل الكنيسة والدولة، نجد أن العلمانية تعطي انطباعاً بكونها مكتسباً ثابتاً، بل «فكراً سائداً» قادراً على الصمود في وجه كل امتحان. لكنها تبقى على صعيد العالم

استثناءً محاطاً بالخصومة والعداوة من كل جانب. ينبغي إذن تعلُّم الدفاع عنها وحبها من جديد إذا كنا لا نريد أن نرى هذه الشمعة النحيلة وقد أطفأتها رياح صعود الظلاميات. ذلك هو السبب الوحيد الذي يجعلنا نأمل بألا يكون القرن الحادي والعشرون قرن انتصار الأصوليين على الديمقراطيين، بل قرن انتصار النور على الظلام.



إصدارات رابطة العقلانيين العرب

- **23 عاماً: دراسة في الممارسة النبوية المحمدية**، تأليف علي الدشتي، ترجمة ثائر ديب، دار بترا، طبعة ثانية 2006.
- **فلينزع الحجاب**، تأليف شاهدورت جاڤان، ترجمة فاطمة بالحسن، دار بترا 2005.
- **نقد الثوابت: آراء في العنف والتمييز والمصادرة**، تأليف رجاء بن سلامة، دار الطليعة 2005.
- **مواقف من أجل التنوير**، تأليف محمد الحداد، دار الطليعة 2005.
- **مدخل إلى التنوير الأوروبي**، تأليف هاشم صالح، دار الطليعة 2005.
- **يوسف القرضاوي بين التسامح والإرهاب**، تأليف عبد الرزاق عيد، دار الطليعة 2005.
- **المرض بالغرب: التحليل النفسي لعصاب جماعي عربي**، تأليف جورج طرابيشي، دار بترا 2005.
- **ازدواجية العقل: دراسة تحليلية نفسية لكتابات حسن حنفي**، تأليف جورج طرابيشي، دار بترا 2005.
- **معضلة الأصولية الإسلامية**، تأليف هاشم صالح، دار الطليعة 2005.
- **فلسفة الأنوار**، تأليف ج. فولغين، ترجمة هنرييت عبودي، دار الطليعة 2005.
- **العلمانية على محك الأصوليات اليهودية والمسيحية والإسلامية**، تأليف كارولين فوريست وفياميتّا ڤينّر، ترجمة غازي أبو عقل، دار بترا 2006.

تسعى رابطة العقلانيين العرب إلى نــشر الفكــر العقلانــي النقدي الجذري، وهي ترحب بأن تنشر كل ما لا يجد طريقه إلى النشر بسبب جرأته الفكرية.

arab.rationalists@wanadoo.fr